

4283
519

- ٢ (كتاب الوصايا)
- ١٠ مطلب اذا اتهم الوصى بضم اليه القاضى آخر
- ١١ مطلب فيما يحصل به رجوع الموصى عن الوصية
- ١٣ مطلب فى الموضع الذى يملك الوصى فيها بيع عقار الصغير عن اجنبى
- ١٥ مطلب فى حكم ما اذا بلغ الصبي غير رشيد وما فى ذلك من الخلاف وحكم دفع المال للصبي قبل الرشد
- ١٦ مطلب يقبل قول الوصى بيمينه فيما صرح به على التيسير من ماله وبادء عما قدره القاضى اعدم كفايته
- ١٧ مطلب فى ترتيب من له الولاية فى مال الصغير
- ١٨ مطلب دفع ثمن مبيع عن غيره تبرعاً ثم دفع البيع يرد الثمن الى المتبرع لا الى المشتري
- ١٩ مطلب لا يضمن الوصى ما لم يحصل له من ديون التركة حتى يملك
- ٢٢ مطلب للاب والمجدد الوصى استعمال الصغير بدون عوض
- ٢٣ مطلب لا وصى خلط نفقته بنفقة اليتيم لو خير اليتيم
- ٢٤ مطلب الوصى اذا اطعم اليتيم من ماله وخبره لا يكون له أن يرجع الى آخره
- ٢٨ مطلب انفق الوصى من ماله على الصغير فهو متطوع الا أن يشهد أنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه
- ٣٠ مطلب اوصى لزوجته أو هي له ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية
- ٣١ مطلب فى حكم ما اذا أنفق التركة على الصغير حتى ثبت التركة الى آخره
- ٤٦ مطلب فيما اذا لم يعلم القاضى ان لليت وصياً فتنصب له وصياً ثم حضر الوصى فأراد الدخول فى الوصية
- ٤٧ مطلب يجوز بيع الوصى على الكبير الغائب فى غير العقار
- ٥٣ مطلب فى حكم ما لو بلغ اليتيم فادعى كون بيع الوصى او الاب بما حش الغبن وأنكر المشتري
- ٥٣ مطلب أمر بالتصدق بشئ من ماله ان يدفعه الى ولده الكبير واخوانه الى آخره
- ٥٥ مطلب فى حكم وصى الوصى وتفصيل احكامه وما فى ذلك من الخلاف
- ٦٠ مطلب لا وصى يبيع كل العروض لتنفيذ الوصية بالثلث وان لم يرض به الوثة الى آخره

- ٦٠ مطلب يتعلق ببيع الوصي التركة لاداء الدين
- ٦٤ مطلب كفن احد الورثة الحاضر الميت من ماله ليرجع على الغائب ولا تركة
لميت ليس له الرجوع لو اتفق بلاذن القاضي
- ٦٨ مطلب في حكم ما لو اتفق الوصي على باب القاضي في الخصومات في مال اليتيم
وتفصيل ذلك
- ٦٩ مطلب في تفصيل استحقاق الوصي الاجر وعدمه
- ٧٣ مطلب لا يجبر الوصي على التفصيل ان عرف بالامانة والا اجبر
- ٧٦ مطلب هبة المريض مرض الموت حكمها كوصية الى اخره
- ٧٧ مطلب في بيع القاضي من الوصي بلا مصلحة وبيع الوصي من نفسه
- ٧٨ مطلب في حكم ما لو ادعى الوصي شيئا من التركة
- ٨١ مطلب في حكم ما لو اوصى لشخص بيمين ماله ولا خربشات ماله ولم تجبر الورثة
ذلك
- ٨٣ مطلب للقاضي نصب الوصي لو كان الوارث غائبا الى آخره
- ٨٨ مطلب للوصي رهن مال الصغير بدین عليه
- ٩٢ مطلب لا يملك الوصي الاقراض من مال الصغير الى آخره
- ٩٣ مطلب تصح وصية المسلم للذمي وبالعكس
- ٩٤ مطلب فيما اذا اجر الوصي منزل الصغير بدون اجر مثل
- ٩٥ مطلب في بيع الوصي عن لا تقبل شهادته له
- ١٠٠ مطلب لا عبرة باجارة الوصية قبل الموت
- ١٠١ مطلب فيما اذا استعمل اليتيم بعض اقربائه
- ١٠٩ مطلب اشارة المعتقل موقوفة على استمرارها
- ١١٥ مطلب ينبغي للقاضي ان يحاسب الامناء على ما جرى على ايديهم الى آخره
- ١١٦ مطلب للوصي ان يبيع على الكبير الغائب بقدر الدين من العقار
- ١١٩ مطلب اوصى اليه بتفريق ثلث ماله فهو وصي عام
- ١١٩ مطلب في صحة نصب الوصي على النجل وعدمها
- ١٢٢ مطلب القول قول من يدعي ان البيع بمثل الثمن والبينة بينة العين الفاحش
- ١٢٣ مطلب في حكم ما لو اوصى الى اثنين
- ١٢٢ مطلب لا يصح تصرف الوصي فيما وقف للعمل قبل انفصاله
- ١٢٦ مطلب في حكم ما انفسد الوصي في المصاهرات بنى اليتيم وغيره والضيافات
المعتادة والمدايا المعهودة في الاعباد وغيرها

- ١٥٥ مطلب في الوصية لقراءة الصمدية والعنافة والحنما والوقف لذلك
- ١٥٩ مطلب الوصية للورثة على قدر حصة وقهم في التركة جائزة -
- ١٦٣ مطلب في كيفية تقسيم الثلث على الوصايا عند التزام
- ١٦٤ مطلب لارتداد المقلد بدين وهو وارث جهة الوصية للأجانب في قدر الثلث
- ١٦٦ مطلب في جواز نصب الوصي مع غيبة الأيتام الخ
- ١٨٠ مطلب وصي الميت لا يقبل التخصيص على ما عليه العمل
- ١٨٣ مطلب في نصب الوصي على الحمل وما قبل فيه
- ١٨٥ مطلب فيما لو اختلف الوصيان في المال عند من يكون منهما
- ١٨٧ مطلب تعتبر صحة الايجاب يوم موت الموصي في غيرة العين وفيه خلاف
- ١٨٩ مطلب في الفرق بين ما إذا أوصى بكذا وما بقي به - له لكذا وقوله أوصى بكذا وما بقي لكذا
- ١٩١ مطلب العبرة في الوصية بالثلث ما يوجد عند الموت لا ما يوجد وقت الايجاب بخلاف الوصية به
- ١٩٢ مطلب قال لوصيه أصدق به على ستمائة من الوصية قبل المشيئة كان لوصيه ذلك
- ١٩٢ مطلب في بطلان الوصية بالجمود المطبق وكذا حكم العتة
- ١٩٣ مطلب للقاضي نصب وصي اذا غاب الوصي غيبة منقطعة
- ١٩٨ مطلب اذا تحقق فساد الاب وبسذوره يمنع من التصرف في مال اولاده وبنصب القاضي وصيا لذلك
- ١٩٩ مطلب رهن الاب مال ولده الصغير بدين نفسه صحيح
- ١٩٩ مطلب للقاضي الاذن بالادارة اذا رآه ان امتنع الولي
- ١٩٩ مطلب اذن القاضي حكم فلا يبطل بموته ولا بصغير الولي
- ١٩٩ مطلب تقديم الولاية الخاصة على العامة انما هو عند عدم الامتناع من الخاص
- ١٩٩ مطلب بنصب الوصي للخصومة عند غيبة الولي غيبة منقطعة
- ٢٠٠ مطلب يؤيد صحة نصب الوصي عند امتناع الولي عن الخصومة للصغير ما في الهندية الخ
- ٢٠٠ مطلب اذا امتنع المولى عن الخصومة فالقاضي بنصب وكيله
- ٢٠٣ (كتاب القراض)
- ٢٣٢ مطلب الام اذا كانت مسرة الاصل بمعنى عدم الرق في أصلها فلا ولا على ولدها
- ٢٩٩ جدول في قسمة مائتي قرش وتسعة عشر قرشا واحدي وثلاثين نصف افصة

- ٣١١ قد رسم لبيان هذه المسئلة أعني قسمة نجسين فدايا شبالك طبع مستقلا في آخر هذا الجزء
- ٣٥٩ صورة فتوى من رؤساء أهل الذمة فيما يختص بالميراث وهي أن يكون التوريث وتقسيم التركة على مقتضى الشريعة الحمذية
- ٤٠٤ شعرة النسب المذكور في هذا السؤال أعني ميراث المرأة تسلكه طبع مستقلا في آخر هذا الجزء
- ٤٢٣ شبالك في مسئلة فرضية فيها مناقضة
- ٤٢٦ مطلب في اختلاف المحي مع وروثة الميت من الزوجين في متاع البت من ملحقات كتاب الدعوى
- ٤٣٤ مطلب ليس للشخص فتح باب اسفل من الاول في سكة غير نافذة ولوله مكان آخر بابه من داخل من ملحقات الحيطان
- ٤٤٧ مطلب الظاهر أن الحديد بالمقولة عن فلان لورثته مثل تركه فلان في الحصة من ملحقات المحاضر والسجلات
- ٤٤٧ مطلب في صحة الحديد بالورثة فلان اختلاف من ملحقات المحاضر والسجلات
- ٤٤٧ مطلب فرق بين اثبات حق لبيت بالبينة وعليه بخصوصه من يدعي الورثة والموت ويقر بهما بدون اقامة بيينة عليهما من ملحقات المحاضر والسجلات
- (٤٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء السابع من المتناوى المهدية في الوظائف المصرية للامام
الواحد والاربعين المهدى شيخ الاسلام في زمانه
المصريه حاليه سيدنا ومولانا
العليه الخفي الازهر في الدنيا والآخرة

الطبعة الاولى بالمطبعة الارمنية

المصرية سنة ١٢٠١ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم):

(كتاب الوصايا):

٢٢٠
٢٢١

(سئل) في امرأة أوصت بجميع ما لها لا حتى بعد تسكينها وتجهيزها وما يفعل من خيرات
وليس لها وارث فهل إذا ماتت وصرة وثبت ذلك شرعا يكون لذلك الموصي الاستيلاء
على جميع متروكاتها بغير معاوض له (اجاب) الموصي له بجميع المال مقدم على بيت
المان فإذا ثبت الوصية المذكورة في وجهه حصم شرعي ولم يكن لها وارث معروف
لا مير ولا جبد ولا مقر له بنسب كان جميع المال للموصي له والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة عاتق بيتا وفيه أمة لها ولا عاتق من الدنيا سوى ذلك حضرت المرأة المذكورة
واشهدت على نفسها ان يتيها وما فيه من الأمانة بعد موتها وصلة لامرأة أجنبية ثم بعد
موت عاتق المرأة المذكورة ووضع ورثتها أيديهم على البيت المذكور والامتنعة منه من
الدين رضى أهلهم عما شهدت به المرأة المذكورة هل اذالم تحزن الورثة الوثبة للجميع
تغد الرصبة في الثلث جبراً على الورثة (اجاب) للموصي له بجميع المال عند عدم
اجازة الوارث اثلاث جبراً على الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى لرجل
من اتباعه بقدر معلوم من الدراهم دون الثلث على ان يشترى به جارية للموصي له بخضرة

١٢١٠

٢٣

ذى الحجة

١١١٢

٢

ذی الحجة

بينة شرعية ثم بعدمقدمات الموصى عن أولاده ذكورا وإناثا وعن زوجتين وترك
 ما يورث عنه شرعا فهل يكون للموصى له أخذ القدر الموصى به من رأس التركة جيم أعلى
 الورثة (اجاب) تنفذ الوصية بالتشجير على الورث ولا تبطل الوصية بالشرط فإذا
 أثبت الموصى له الوصية بما يضر ج من الثلث كما هو مقرر يكون له أخذ من تركته
 الموصى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ولدين قاصر من وزوجة وترك
 ما يورث عنه ثم عاقبل موته جعل زوجته وصيا على الولدين المذكورين وهي أمهما
 فصارت تنفق على الولدين من مالهما الذي تحت يدها ثم بعدمدة ما ناعن وارث لها غير
 الأم فهل يكون لها الحاقصة على ما نفقته عليهما من مالهما وصدق قيمه صرقة إن كان
 لا تمسا (اجاب) حيث كانت الأم دون غيرها وصيا على ولديها الغاصرين وانفقت
 عليهما من مالهما فإن القول لما في قدر ما نفقته إذا لم يكن لها فيه ظاهر الحال والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة أفاهاها القاضي قسمة على بنتها القاصرة ولبنت مال وورثته من أبيها
 فسلمه القاضي لأمين يعمل فيه لها وقرض للبنت وعادتها مؤنة من ربحه في كل يوم
 كذا واذن لأمها في صرفه عليه أو يسجل ذلك في سجله ويرجع المال فصارت الأم تنفق
 على البنت والحادمة من ربح المال المرقوم حتى بلغت البنت ثم ماتت الأم عن بنتها
 المذكورة وعن أخيها شقيقة فأدعت البنت على تركه والدتها بجميع الربح فهل
 إذا ثبت صرف الأم على البنت والحادمة يكتفون لأخيها حسب ما صرقة عليها
 على البنت (اجاب) ما نفقته الأم الوصي على بنتها القاصرة من ربح مالها غير مضمون
 على الأم فليس للبنت بعد بلوغها رشيده المطالبة به من تركه الأم حيث كان لا تمسا
 لم يكذب الأم فيه ظاهر الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاد ذكور
 وإناث بالغين من امرأة وذكر وأثنى قاصر من امرأة أخرى فغاب القاصران بعدموت
 المورث ولا وصى لهما فهل إذا خيف اتلاف نصيبهما من التركة حيث لم يقم يكون
 للقاضي نصب وصى عليهما لأجل القسمة مع بقية الورثة وحفظ ما يخصهما تحت يده
 إلى حين حضورهما (اجاب) إذا لم يكن لليتم وصى ولا وصى شرعي يكون للقاضي
 نصب الوصي وإن لم يكن اليتيم في ولايته على ما اختاره شمس الأئمة المحلوانى والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة أوصت لبنت ابنتها ببلية وحلق وهي في حال النجعة ثم ماتت عن
 ابنها وص بنت ابنتها الموصى لها فهل يكون للبنت أخذ ما أوصت به البنت حديث كان
 أقل من الثلث (اجاب) إذا ثبتت الوصية بما ذكر يكون للموصى لها أخذ ما جاز
 على الوارث حيث خرجت من الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وصى على قاصر
 من طرف المال التبرعي والقاصر المذكور دون على أناس من جهة تركته والدفع
 يكون للموصى له كذا وجميع ما لليتم وحفظه تحت يده إلى بلوغ القاصر ولا
 يكون لأحد معه رضى في ذلك (اجاب) فالوصى المطالبة بمال اليتيم وحفظه تحت يده

١٢٦٤

٤

١٢٦٤

٤

١٢٦٤

٨

١٢٦٤

٢٥

محرم

١٢٦٥

٩

٢٢

١٢٦٥

الى بلوغ التيمم ربيد وليس لاحد معه اوصية في ذلك حيث كانت وصايتهم ثابتة بالوجه
 الشرعي واقفه تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وفيهم قاصر فقام القاضي رجلا
 فباع عليه ومن جهلته تركه والده معصية وشبهة فاشترى القم المذكور وموجودات المعصرة
 من الأبدال والعصير الموجودة فيهما من نفسه لنفسه وترك الشبر حصة فتنازع معه الورثة
 ودفعوا الامر للقاضي فاعره باخذ الكل او ترك الكل فترك المعصرة واستولى عليها
 باقى الورثة البالغ وادعى بانه كان ادخل فيها ثمانية اوداب برزخاني باقى الورثة دعواه
 فهل لا عبرة بدعواه المجرى عن الابن وهل تعد دعواه المذكور ثمانية بعزل بها
 (اجاب) وصى القاضي لاجل شرا مال اليتيم لنفسه ولا عبرة بدعوى الوصى على الوجه
 المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عن مشر عامن
 دار ونخل فادعى احد البنين بانه باع له الدار والنخل قبل موته فاشكره ودعواه فشهدت
 بيته بان والدهم اقر بذلك في مرض موته فهل لا عبرة باقرار المذكور ونقسم جميع
 ما تركه بين سائر ورثته واذا اوصى في مرض موته لابن ابن منهم بشئ من النخل ينقسم
 الثلث (اجاب) لا يثبت البيع بالشهادة المذكورة مع انكار باقى الورثة والوصية لابن
 الابن المذكور عما يخرج من الثلث صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مات
 في حال حتمت او سلماتها بجميع ما تملكه يدها من عقار وعروض ونقد ورجل اجنى
 بحضرة جمع من المسلمين ثم ماتت الموصية عن الموصى له وعن ورثته عصبه فهل اذا
 كانت الوصية ثابتة بالبيعة الشرعية لا تنفذ الا في الثلث فقط ولا تنفذ فيما زاد اذ اذ لم تنفذها
 الورثة (اجاب) الوصية بما زاد على الثلث لا تنفذ بدون اجازة الوارث والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اوصى لامرأته بنصف بيت ونصفه الآخر لخمسة عشر بصرف في خبراته
 وقبل موته اوصى وصيه بعمارته من مال الموصى ومات الموصى قبل ذلك فهل اذا
 طلب كل من المرأة وناظر المسجد اخذ المالك من الرضى من غير عمارة يسوغ للموصى
 تسليمه لهما ولا يسوغ له ذلك الا بعد العمارة (اجاب) اذا اوصى بشئ المسجد قال
 محمد يجوز وبه افتى مولانا صاحب العروة على الوصى عمارة الموصى به من مال وصيه
 بذلك وتسليم ما اوصى به للمسجد حيث ثبت ذلك ونحوه من الثلث واما الموصى به للزوجة
 فحكمه حكم الوصية لاحد الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في ذمي مات عن زوجة
 وعن خمسة اولاد قصر ذكور وانما منها وترك ما يورث عنه ثم نصب القاضي ام القصر
 وصيا عليها بموجب سند شرعي يسدها وجعل لها كم الشرعي المذمور ان ناظر احسبها
 عليها وانما لا تصرف في شئ الا باذنه واطلاعه فهل يكون لأم القصر في التركة ما دون
 الناظر واذا تعرضت ام القصر للرعى وطلب ان يكون ضبط التركة بمعرفة واطلاعه
 بحضور وكيل الام ولم ترض الام وناظر عليها بذلك خوفا عنه على التركة فماذا اعلم
 من ذلك يكون لهما ذلك ويمنع الام من تعرضه لتركته اخيه (اجاب) ولاية التصرف

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٦

فی مال الا تمام وحفظه من نصبه القاضی اذک و لیس للمذکور اما رضة والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل مات وهو مافر الى ناحية الجحاز عن زوجته وعن اولاده القصر ولواهم رجل اجني عنده فی غیر بلد ابیهم وصاروا تحت بدعة من عندهم ووجود من یوصیهم بلذم وورثهم فهل اذا کان لیت ابن عم صاحب ثابت النسب وثابت الرضاية علی اولاد ابن عمه شرعا مما له ولا یة ذلک یكون له اخذ الاولاد من الاجني المذکور ووضع بدله ماتر که ابوهم ینفق علیهم منه (اجاب) علی الوصی حفظ مال القصر وله الاتفاق علیهم منه والله تعالى اعلم (سئل) فی وصی عتار علی بركة قصر ثابت الرضاية شرعا صرف من التركة لتحصیلها علی باب القاضی ونحوه هل لا یكون ضامنا له وهل اذا کان فی التركة وفاق علی ما کلهم وکسبه ومبلسه وما یحتاج الیه یصدق فی مقدار ما صرفه حیث کان لا نقلا لا یکنه فیہ ظاهر الحال وهل اذا انفق من ماله علی وریق التركة لیرجع یكون له اخذ من التركة وهل اذا باع العبد خوفاً تلفه وضیاعه ودفع من غنه امر بالدلالة المعنایة لا یكون ضامنا لذلک وهل یجوز للوصی المختار ان یجر للیتیم فی ماله (اجاب) فی اثنتی عشرة رخصة الوصی اذا انفق من مال الیتیم علی باب القاضی فی خصوصة كانت علی الصغیر اوله قال الشیخ الامام ما اعطى الوصی من مال الیتیم علی وجه الاجارة لا یضمن مقدار امر المثل وما یسکون علی وجه الرثوة یكون ضامنا کذا فی فتاوی العلامة الطوری وللوصی ان یعجر فی مال الیتیم للیتیم ویصدق فی الاتفاق علی عبید التركة لو کانوا احياء من غیر یتیم حیث کان ما بدعه من الاتفاق لا نقلا لا یکنه فیہ ظاهر الحال ولا یضمن ما دفعه امر بالدلالة والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل تحت بدله قدره معلوم من الدراهم لابی ابنه الیتیمین قصار الحد یصرف علیهما من مالهما مائة من السنين الى ان یبلغ أحدهما فأراد ما لابی الحد بالتقدر الذى تحت بدله فهل یدق الحد فی جمیع ماضی فیه علی سماء المدة المذکورة یتیم به وهل اذا أسقط الحد حقه فی المراث لا یبى ابنه قبل القسمة لا یسقط المیراث بالاستقاط (اجاب) المیراث لا یسقط بالاستقاط ویصدق الحد فیما انفقه من مال الصغیر اذا لم یکنه فیہ الظاهر والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة ماتت فی حیاتها والدها وزوجها یفترضا والدها جحاز ازیادة عن السکن الشرعی عددا بغیر اذن زوجها فی الزیادة بل فی اصل التکفین وأراد ان یلزم الزوج بما زاد فهل لا یجیب لذلک (اجاب) کفن المرأة علی زوجها وللایرجوع عما انفقه فی الکفن ولا یبذل من کون ذلک من غیر امر ان یجیب ما ذکره الاثمة من کفن السنة وراعات مال المرأة عما نالها من الزیادة و لیس له الرجوع عما زاد علی ذلک والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل توفي عن اولاد ذکور قصر عن درجة البويع وترک لهم قطعة ارض وجانبان ساقية ولم یوص علیهم احدا فقام رجل واحد ادعی ان هو وصی علی الاولاد من نائب القاضی وباع بعض الساقية واسقط

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٣٠

١٢١٥

٢

منفعة الارض لرجل آخر في صغر الاولاد بما يغير من المثل ولاعه له للاولاد في البيع ولم يوصل لهم الخن الى الان فبات المشتري من وورثة فوضعوا ايديهم على ماتر كه لم موثرهم فهل اذا بلغت الاولاد يسوغ لهم اخذ ارضهم وجانب الساكنة حيث كان هناك بنته تهب ذلك (اجاب) لا يملك اياه الا وصيه الاقاضي القضاة اومن فوض له الساكنان ذلك فاذا كان المذ سقط المبيع المذ كوروصيا من قبل نائب القاضي الذي لا يملك ذلك كان تصرفه فيما يستحقه اليتيم غير جائز فاليتم به مديون ما خففه ومملكه ممن كان واضعا يده عليه بعد ثبوت استحقاقه فيه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حارة اعتقها في مرض موته وتزوجها ثم اوصى لها بعض ماله وله زوجة أخرى اوصى لها بعض آخر وله لم يبق لها شي من ماله فهل هذه الوصية صحيحة نافذة ولو بدون اجازة الام لا وصى في مرض الصحة هل يكون ذلك من رأس المال اوس ثلثه بعد وفاة الديون لو كانت وهل اذا كتب بذلك وثيقة تكون باطله ام لا وهل اذا اوصى في حال مرضه المذ كورولا حدم من غير الورثة تكون الوصية صحيحة واذا قلتم بالصحة تعتبر من الثلث اومن رأس المال (اجاب) يقدم الدين الثابت على الوصية والعق في مرض الموت كالوصية لا حني ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة والوصية للوارث موثوقة على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده قصر له شريك في امتعة واعيان فاقام شريكه المذ كوروصيا مختار من قبله على اولاده فهل يصح نصب الشريك المذ كوروصيا ويكون له التصرف في مال الميت حيث لا وصى سواه ولا تكون شر كنه مانعة من جعله وصيا ولا من التصرف في المال وحفظه (اجاب) اذا اقام الاب شريكه على اولاده القصر وصيا صح ويصحو ويصحو لذل الوصى التصرف في مال القصر وحفظه الى بلوغ القصر بصفة الرشد ولا تكون شركة الاب الموصى مانعة من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من طارف بيت المال في ١١ سنة ٦٥ في شأن بعض محلات مختلفة عن شخص توفي وهي مقربة ولم يفتق مستحقها وهناك امر اقدمي انها زوجة وحامل من الميت ولم تثبت (اجاب) للقاضي نصب وصى على التركة التي لا يعلم مستحقها ولا وصى لها او يوفى امرها الى ظهره ومستحقها فاذا نصب القاضي وصيا على التركة يكون لهذا الوصى تمير عقار التركة من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن وورثة وله عتقاء مذ كورواناث فادعت الاناث من العتقاء ان سيدهم اوصى لكل من تزوجت من عتقائه الاناث بعد وفاته بتجهيزها جازا لا تما من مختلفاته ثم بعد وفاة المذ كور تزوج من البعض وتجهيز من المختلفات المذ كور الموجهة بينا له عتقاء المذ كور لداعي وضع ايديهم حين ذلك على المختلفات ثم ظهر ان مختلفات المتوفى المذ كور لم تغب عا عليه من الديون وايضا العتقاء المذ كور كل واحد منهم وضع يده على جانب الثوار وابتاعوا من مختلفات المتوفى زعماءهم ان ذلك اعطى

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١١

لهم في حال حياة المتوفى والحال انه لم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل للورثة وارباب
 الميوت اخذ ذلك من الاعتقاد المذكورين ليضمنوه لظلمات المتوفى المذكور لاجل قضاء
 ما عليه من الديون المستعرة فمات كونه ولو ثبتت الوصية ام لا (اجاب) اذا تحقق ان
 التركة مستعرة بالدين لا تنفذ الوصية على فرض ثبوتها واستردا لميوات المذكرة
 من الاعتقاد حيث لم يثبتوا انقضاء الهالهم من مولاهم حال صحته بناقل شرعي والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن ثلاث بنات احدها من بالغة ورشيده وترك
 ما يورث عنه شرعا ومن جله ما تركه اعيان فزاعة فهل يكون للقاضي انقضائها فاعلمها
 وصية على اخيهما واختيهما او يكون لها وضع يدها على ما تركه والدها من اعيان زواجة
 وغيره اذا ذهبا للقاضي وصية القاصرين وليس لاحد من الاحاب
 معاوضتها في ذلك شرعا حيث زرعت الارض القصر وقامت بمعا عليها من الخراج
 خذ وما وافق نصها وصيا مصلحة القصر يمنع الاحاب عن ارض ابيهم (اجاب) اذا كانت
 الاخت المذكورة امينة فادرة على القيام بشؤون القاصرين وحفظ مالهم يكون للقاضي
 اقامتها وصية على الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين بالعين من زوجة
 وعن بنات قاصرات من زوجة اخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواشي وخماس
 وغير ذلك قسمت التركة واخذ كل ذي حق حقه فوضعت أم القاصرات يدها على
 ما يخصهن ونصرفت في بعضه بالبيع بدون اذن شرعي وبغير مصلحة فهل لا ينفذ
 تصرفها حيث لم تكن وصيا عليهن وبكون لأكبر الاخوة الرجوع لدى قاضي الولاية
 وبقيته موصيا على اخواته لاجل حفظ ماله ونزعه من يد الام حيث كان رشيدا
 خصوصا وقد تبرع عن غن بالانفاق عليهن من ماله حتى بلغن رشدن (اجاب) اذا لم يكن
 للقاصرات ولي شرعي يكون للقاضي اقامه وصي امين قادر على حفظ ماله من سواه في ذلك
 الاخير وغيره وجاز الام شراء ما لا بد له غير منه لوق جرها وكنهها والا فلا ينفذ تصرف
 الام المذكورة في غير ما لا بد للقاصرات منه والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على
 نصر ولهم تحت يده قطعة من ابون فيها كذا مطلاو فيهما جز من ماله انصرف منها
 البعض فهل لا يلزم الوصي شي مما سرق لعدم تصرفه ويصدق في ذلك حيث لم يكن
 خائنا (اجاب) لضمان على الوصي فيما هلك بيده من مال القصر حيث لم يثبت عليه
 التعدي او التفریط والقول قوله في ذلك يمينته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن ولد بن وزيت نصر ولم تقع منه صيغة ابشاء على الاولاد المذكورين فهل اذا
 كان لهم أم وعم للقاضي ان يقيم الاصلح منهما وهو العم وصيا على الاولاد المذكورين
 (اجاب) اذا كان العم امينا قادرا على حفظ مال القصر صالحا للوصاية يكون للقاضي
 اقامته وصيا على اولاد خيه والله تعالى اعلم (سئل) في امر اتمانت عن زوجها
 وابناها بنتها ماتت البنت وبعد ذلك عدة مات الابن عن ابيه وابنيه فهل يكون لهما

١١٦٥

١٦

١١٦٥

٢٧

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٣

رجب

حصبتهما في تركتهما ولو وصيهما المختار القيام بالخدمتهما من تركه والدهما وليس
 لمجدهما منهما من ذلك بدون وجه شرعي وإذا كان لابيهم أو دية عند أخيه من أبيه
 كان أو دية عنده قبل موته تصرف عليهم ما بعده وفاته يكون لوليهم في المال أخذها
 وحفظها لها بالانفاق منها عليهم (أجاب) لوصي القاصر من أخذ حصبتهما من تركه
 أبيهما وليس لمجدهما منه من ذلك كان له أخذ حصبتهما عما أودعه والدهما قبل موته
 عند أخيه والله تعالى أعلم (سئل) في مؤن تجهيز الزوجة هل هي على زوجها ولو كان
 لها مال وإذا كان لها ماله صدق عليه بحسب من تركها وإذا صرف أحد الورثة من ماله
 أو من التركة فيما اعتسده صرفه في إنائم والعزاء بدون إذن باقيرم يكون مبرعا بما
 صرفه أو أنفقوه وليس له الرجوع به في التركة (أجاب) كفن الزوجة على زوجها ولو غنية
 على ما به القوي والصدق الباقي بدمعة الزوج ميراث عن الزوجة ما صرفه أحد
 الورثة بدون إذن باقيرم مما ذكر في السؤال لا يرجع به في التركة والله تعالى أعلم
 (سئل) في أخو بن شقيقين لمسا غار ومهر بمشرك بينهما ما لدية أحدهما وصي
 على الاختراف الوصي مكانين من القمار اشترك لأجل عمارة باقي القمار بينهما فهل
 إذا كانت العمارة ضرورية بعد تصرفه وبيعته يصدق في قدر ما صرفه (أجاب)
 من مسوغات بيع الوصي عقار الميراث فخر به فإذا تحقق المسوغ الشرعي صح البيع والا
 فلا وقبل قول الوصي بيمينه فيما أنفق من مال اليتيم حيث لم يكدبه ظاهر الحال
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من زوجته وعرا أولاد فصرمها وترك دارا
 فقصو عليه دين ثابت والا ولا يحتاجون للانفاق فهل للزوجة ان يقيم وصيا على الأولاد
 ويكون الوصي يبيع الدار المذكورة إذا لم يترك الميت غيرها لأجل سداد الدين والانفاق
 على الأيتام (أجاب) نعم للقاضي إقامة وصي أمين قادر حيث لا وصي ويبيع الوصي
 العقار لما ذكره من قبل قسمته صحيح والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بستان المال عن
 الدون التي تظهر على التركة إذا كان الورثة غائبين هل يجوز أن يباينها والا (أجاب) إذا
 كان الميت ورثة كبراري بلد آخر وماله تركه حيث توفي فادعى قوم حقوقا وأموالا
 فإن كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاه عن البلد الذي توفي فيه نصب القاضي وصا أو ان
 لم يكن منقطعاه ما ينصب كذا قاله القاضي البيروني شارح الانتباه وتفسير الغيبة المنقطعة
 على ما تارة القدوري أن يكون يعمل لأصل أبيه القافلة في السنة لا مرة فإذا لم يكن
 للميت وصي ونصب القاضي وصيا الغيبة الورثة الغيبة المذكورة لأجل إتيان الدين صح
 إقامة الوصي وإتيان الدين في وجهه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ
 ونهر ولكل من البلع وكيل ولا فصر وصي مختار وعلى ذلك الميت دين لرجل إذا أدانته
 على التركة في وجهه وصي القصر غيبة وكلاء البلع فاستع القاضي من سماع البينة
 لا بحضور الجميع فهل لا يلزم حضور الجميع وصي حضر الوصي أو أحد الوكلاء صح

شعبان ١٦
سنة ١٢٦٥

سماح الدعوى والبيعة ويرى المحكم في التركة على الجميع (اجاب) لرب الدين انبات دينه في وجه الوصي المذكور لا توقف على حضور الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امراته ماتت عن زوجها وعن ولدي ابنا ذكر وانثى وترك ما ورث عنها من عاقل ادعى ولدا الابن المذكور انها اوصت لهما بجميع الميراث فهل اذا لم يجزها الوارث لا تنفذ وقسم جميع ما تركه بينهما وبين الزوج بالقرينة الشرعية ولا تنفع الوصية على فرض نبوتها الزوج من انفسد فرضه (اجاب) الوصية للوارث بجميع المال لا تنفع الوارث الا من اخذ فرضه عند عدم الاجازة بحيث لم يجز الزوج يكون له اخذ ربع جميع المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام وصيا على ابنه الابن على ماله بعد موته ثم بعد ذلك مات عن ابنه الابن المذكور وترك يشاوبه من امة وتقود وضع الوصي يده على جميع التركة من ولى انقص فادعى ان نصف البيت وقف على الوصي وعلى اولادهم وان الابن صدق على ان الوصي قبل موته اربعة قرايط في النصف المملوك له ولم يكن معه بيعة ثبت ذلك فهل لا عبرة بدعواه ولا يصح التصديق من الابن المذكور ولا ينفذ ويغير ولى قصر الوصي على تسليم البيت والامتنع والتقود لام الابن المذكور بحيث كانت صالحة للوصاية ولو لم تكن المال (اجاب) لا يصح تصديق الابن غير العاقل ولا يثبت الوقف بدون برهان شرعي ولا ولاية لام الابن على ماله بدون توكيل من القاضي الذي يملك ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجتين وولد فريض وحمل من احدهما ما ترك اشياء فلما ضبطت محفلاته بقرينة نعيم انا من طرف قاضي الولاية ادعى ابو الزوجة الخلية من الحمل والولد ان المتوفى حال حياته اشهد على نفسه بان ابنا الزوجة المذكور هو الوصي على اولاده من بعدهم على ماله وانه يخرج ثلثه عن الورثة فصرف منه في اسقاط صلوات ودراهم لمجاعة لكل منهم قدر ما علموا وبشترى منه مكانا ووقف على قبر المتوفى فصرف اجره فقهره بقرون القرآن في كل يوم وفي الموسم ويهدون ثوبه لروح المتوفى والديه وما يني به ذلك فصرف للقراة والمساكين واقام على ذلك بيعة وحكم له بها فلما صار اليه البيع في التركة اشترى بها نفسها وكنت في قائمة ثم نفقت بسبيل الثالث فلما طلب دفتر القسمة من النائب طلب منه الوصي ان ينصرف بقلبه عن السبيل فاجابه بذلك فاجاب فرد بقلبه نقص من قيمة الاشياء التي اشترىها انفسه فخره ثلاثة آلاف قرش واخرج الدفتر بخطه على هذا الوجه واصل ما خفي شيئا من اصل الخلفات ثم توفي الولدان عن اهلهم فقط خازنت تلك المرات جميع التركة فخلت القراطة ونصف السقاي ضرتها فقربوها الوصي المذكور طامعا في المال ومضى خمسة عشر شهرا من حين استلامه على الخلفات ومن جلتها الثالث الوصي به ولم يصرف في جهاته المعين لها لاسيما الخيرات التي في الوصية بحيث فيها النفع للمتوفى ووالديه فانه ما فعلها فهل حيث كان هذا حال

١٦
سنة ١٢٦٥

الوصي يسوغ للقاضي الولاية ان يتصب ناطق احديا ينظر في الثلث الموصى به ويحث
الوصي ان يصرفه مباشرة من اجل عدم الخيانة في شيء منه فاذا كان يصع ذلك
وتعززت المرات التي تزوجها الوصي لمنع الناظر لا يسوغ لها قمع من معارضتها واذا
امتنع الوصي من الحاسبة على الثلث وصرفه في جهاته مباشرة الناظر يصير على ذلك اولا
(اجاب) صرح علمنا بان ان القاضي اذا اهتم الوصي بضم اليه آخر عند ابي حنيفة ثبت
اُتهم القاضي الوصي المذكور وضم اليه آخره وليس لاحد المعارضة بدون وجه شرعي
وان تحققت خيانة الوصي وجب عزله ونصب امين قادر بدله والله تعالى اعلم (سئل في)
رجل وصي بوصايا او اقام رجلا وصيا مختارا على تنفيذ ذلك فهل اذا تحقق ما يعزل به ذلك
الوصي من خيانة او شراشي من التركة بغش فاحش ونحوه ما يكون للقاضي عزله واقامة
امين قادر لتنفيذ الوصية (اجاب) نعم اذا تحققت خيانة الوصي بين يدي القاضي بالوجه
الشرعي وجب عزله واقامة امين قادر على تنفيذ الوصية بدله واقامة تعالى اعلم (سئل)
في صبي قاصر مات والده وقد كان اقام والده اخاه قبل موته وصيا مختارا في قبض
استحقاقه من اما كن موثوقة عليها والاتفاق عليه وكسوته بالمعروف وحكم بالوصاية
على الوجه المشرح الحماكم الشرعي بجهة شرعية لكن لم يعين بها قدر امواله وما يستمر
الوصي يقبض استحقاق اخيه وينفق عليه نفقة اهله ويكسوه كذلك فلما بلغ الصبي
مازح على قدر الاتفاق وطلب الحاسبة من الوصي فهل القول للوصي في مقدار ما أنفقته على
القاصر بغير عين ولا يطالب بحساب (اجاب) القول للوصي بيمينه في مقدار ما أنفقته
على يده من مال الصبي غير عليه حيث لم يكن به ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل في)
بنت قاصرة لها استحقاق في وقف اقام والدها لها وصيا مختارا بعد موته عليها في قبض
استحقاقها والاتفاق عليها بالمعروف وكسوتها كذلك وحكم بالوصاية على الوجه المشرح
الحماكم الشرعي بموجب جهة شرعية لكن لم يعين لها قدر اموالها وما يستمر الوصي على وصايتها
يقبض وينفق ويكسوها حتى احتساجت للزواج وزوجه الوصي بعد البلوغ وحكم الحماكم
ببلوغها ورشدتها وجهزها جهزا تاما فكان ما صرفه عليها في نفقاتها وكسوتها
وتجهيزها يزيد على ما قبضه من استحقاقها وطلب منها الرائد فنازعته في قدر النفقة
والتهجير فهل القول قول الوصي ويصدق بغير يمين ويكون الزائد عما قبض من
استحقاقها دين له عليها يطالبها به (اجاب) الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى
ما ينفق عليه من مال نفسه فانه يرجع اذا شهدانه فرض او انه يرجع في ماله وانعشر شرط
الشهادتان قول الوصي يقبل في حق الاتفاق في حق الرجوع بلا شهادة على ما اختاره
صاحب البرازية والله تعالى اعلم (سئل في) وصي شرعي على ابن اخيه عمر له دارا
في سنة ٩٩ وهو قاصر صيانها عن الاتهام ودفع الاجر والمؤن من مال نفسه بشهادة
احد الخبز فوعدهم وعوجب قائمة ثمانية المضيون واشهد بيته على رجوعه على القاصر

١١
١٢٦٥
طلب اذا اهتم الوصي
بضم اليه القاضي
آخر عند ابي حنيفة

١٥
١٢٦٥

شوال

٧
١٢٦٥

٧
١٢٦٥

١٢٦٥

٩

بعد بلوغه ثم بعد مدة مات الوصي عن ابن قاصر والآن بلغ كل من ابن الوصي وصاحب الدار من مدته سنة فهل لابن الوصي مطالبته ابن عمه الذي هو صاحب الدار بما انفقته والده في حجارة الدار (اجاب) حيث احتاجت دار اليتيم للعمارة وانفق عليها الوصي من ماله بما هو لائق ليرجع واشهد على ذلك يكون له ولوارثه بعده الرجوع على اليتيم بعد بلوغه اذا تمت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابن وبنت قاصر بن منه وتركت ما يورث عنها شرا عاتقها ذاك يخص كل وارث واذا كان للزوجة حال لامها واراد ان يحجر على التركة ويمنع الاب من ولايته على اولادها وان يكون هو المتكلم على الاولاد وعلى التركة والحفاظ لما لهم لا يكون له ذلك مع وجود الاب

١٢٦٥

١٤

حدث كان مأموما عليهم وليس فيه ما يخل بالولاية والتصرف (اجاب) ولاية التصرف والمحافظة لمال القاصرين المذكورين للاب المذكور لا للخال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى ثلث ماله لاولاد ابنه فهل اذا اراد الرجوع يكون له ذلك وهل اذا كان قد كتب وثيقة بالوصية لا يعمل بها بعد الرجوع (اجاب) للوصي الرجوع عن الوصية

١٢٦٥

١٨

مطلب فيما يحصل به رجوع الموصى عن الوصية

يقول من يحرفه بل يتطرق حق المالك من الغصب بان يزيل اسمه واعظم منفعته او فعل يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه الابن كالنساء في الدار وتصرف بيزيل ملك الموصى عن الموصى به كالبيع والهباء فاذا رجع الموصى المذكور عن الوصية بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى على قاصر وعلى ماله انفقته عليه في مدة لا يكذب فيها ظاهر الحال

١٢٦٥

٨

فهل اذا اصابها ما تقاصر بعد بلوغه بما كان تحت يده من ماله المذكور او ادعى صرفه عليه به خلق في دعواه المذكور في الحال هذه (اجاب) يقبل قول الوصي بيمينه فيما يدعيه من الاتفاق على الصغير من ماله حيث لم يمسكه بظاهر الحال في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته وعن اولاد قصر منها وله حصة في مراكيب نحو بنين وطروحين على شاطئ البحر ويخشى عليهم الضياع والهلاك ولا ثمرة للقصر في ابقاء ذلك على ملكتها والقصر محتاجون للاتفاق ولا مال لهم ينفق عليهم منه

١٢٦٥

٩

فهل اذا كان عليهم وصى بوجوه يبيع الحصة المذكورة وصرف الثمن للاتفاق عليهم منه (اجاب) نعم للوصي البيع في الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قيم على قاصر من جهة القاصي باع حصة لهم في دار لاجل مؤن وتكفين والدهم والاتفاق عليهم من نفقته مدة تزيد على خمس وعشرين سنة والمشتري يتصرف فيها بالتمام وغيره مع ما هديتم فهل اذا ارادوا الاكس ابطال بيع القيم لا يجابون لذلك (اجاب) لا وصى يبيع عقارا غير بنين مسئلة لاحتياج النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من جماعة بعض مبلغ والبعض الآخر قصر جعل نائب ناحيتهم شيخ البلد قاضي بيع ما يخص القصر فباعوا بغير فاحش لاتفقة ولا غير فانما بلغ القصر ارادوا رد ادهم من مشتريها

١٢٦٥

١٣

فهل عليهم بوثيقة التبراع او الحال انها مقبولة التبرع فهل لا عبرة بتعالمه ويكون لهم

٢٣

١٢٦٥

روحه امته (اجاب) لا ينفذ بيع عقار القاصر بالقبض الفالحش ولو كان البائع وصيا شرعيا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته واولاده القصر وترشحوا
في سغن وعليه دين لجهة الميرى وخلافه فوكلت الام والزوجة عنهما رجلا وكالة عامه في
استخلاص ما يخصهما من التركة وفي البيع وشيهره فباع الوكيل المذ كور ما يخصهما
بثمن معلوم مساو للقيمة واستاذنهما في ذلك فاجاز افعله واقام القاضي وصبا على القصر
فباع الوصى المذ كور ما يخص القصر من السفن فهل اذا اودت الزوجة بعد ذلك نقض
البيع لا لاحتياج لذلك حيث وقع البيع من وكيلها وبانها واجازتها ويكون بيع الوصى
نافذا حيث باع بمثل القيمة واذا انكرت الزوجة الوكالة لا تعتبر انكارها بعد ثبوت ما ذكر
من التوكيل والاذن منها والمحال هذه (اجاب) لا لاحتياج الزوجة لنقض البيع الصادر
من وكيلها به ولا عبرة لانكارها التوكيل بعد ثبوتها عليها بالوجه الشرعي وبيع الوصى
بما ذكر صحيح والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على ولد وبنت ادعى
على ولد قاصر احب اليه بان القاصر المذ كور قتل تلك البنت بطبيعة كان ياعب بها من
داخل المنزل وان الرضاصة خرجت من باب المنزل واصابت تلك البنت من الخارج ولم
يثبت ما ادعاه فهل اذا لم يثبت وصي القاصرة المتقولة لا يكون له مطالبة على القاصر بشئ
واذا اكره المحاكم السياسي ذلك الصبي بالضرب الشديد والحبس والتعبد على الاقرار
بالقتل واثر مكرها لا يكون اقراره معتبرا ولا تقابل عاقلته باقراره المذ كور بانكر
(اجاب) لا لما البسة الوصى القاصرة على وصي القاصر ولا على عاقلته بدية حيث كان
الواقع ما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على ايتام من جهة القاضي
بموجب حجة شرعية يده ولهم مال موضوع تحت يد امهم لاجل حفظه فانهم عم الايتام
الا بانها اعلنت للوصي دراهم من مالهم لنفسه على سبيل الاختلاس لاجل ان يعزله
بذلك فانكر كل من ام الايتام والوصي دعواء المذ كورة ولا ينفذ على ذلك المحال ان المال
موجود بيد الام المذ كورة فهل اذا لم يثبت العلم ما ادعاه بالبينة للشرعية لا يحجب لذلك
ولا يعزل الوصى بدعواء المذ كورة ويمنع من معارضة الوصى المذ كور بدون وجه
شرعي (اجاب) نعم المذ كور ليس خصما في اثبات مال اولاد ائمه وعلى فرض سماع
دعواء بطريق شرعي لا تعتبر بمجرد ادعاء ائمتها شرعا فيمنع من معارضة وصي القصر
وامهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت
فاصرين وزوجة اقامها ابوهم او وصيا عليهم في حال حياته بموجب وثيقة شرعية ثابتة
المضمون بالبينة الشرعية وترتل لهما عقارا حصل في العقار دخل واحتاج للعمارة فعمرت
من مالها واشهدت بينة على رجوعها بها فهل اذا مات كل من الابن والبنت عن امهما
الوصي المذ كورة وعن ودية غيره ها يكون لها الرجوع على عاصر فتم على العقار في عمارة
حيث لم يترك غيره اذا ثبت ساذ كر بالبينة الشرعية (اجاب) اذا اتفق الوصى من مال

ذی الحجۃ

٢٣

١٢٦٥

١

١٢٦٥

نفسه في عماره عقار اليتيم المحتاج اليها واشهد على انه أنفق ابرح في مال الصغير يكون له الرجوع كما أفاد في أحكام الصغار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى عن ابن قاصر وعم فوضع ذلك العم يده على متروكات ابن أخيه يدون وصاية شرعية وتصرف فيه بالرهن والبيع وغيرهما مما مات عم المتوفى المذکور عن ابنه فوضع ذلك الابن يده على بقية متروكات ابن عمه المذکور وتصرف فيها ايضا بالرهن وغيره فهل لأخيه بصرف كل من العم وابنه من بعدهم ويكون تصرفهما غير نافذ ولا لبس للذکور من ذلك من الواضعين أيديهم حيث كان يدون وجه شرعي ولو طال المدة حيث كانوا اجتمعوا معترفين بالملك للابن المذکور بالارث الشرعي (أجاب) طول المدة غير مانع من سماع الدعوى مع الاقرار وتصرف العم وابنه في مال اليتيم بدون ولاية شرعية غير نافذة فليست بعد بولوعه رشيدا أخذنا تحقق أنه له من تركه أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة له حصه في بيت لأجل غير طاهر أبية فاقام القاضي خاله وصيا عليه قصر في فيها بالبيع لأجل الاتفاق عليه وتربته تصرف فيها عليه في صغر وصار يتفق عليه من ماله حتى بلغ فهل إذا أراد بيع بولوعه إن طالب خاله الوصي عليه بمن الحصة المذكورة لا يجاب لذلك شرعا ويمنع من معارضة خاله بدون وجه شرعي (أجاب) يبيع الوصي عقارا اليتيم لأجل نفقته ويصدق بيته فيما أنفسته على اليتيم حال صغره حيث لم يكن له ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وأولاد منها ومن زوجة أخرى مطلقه حال حياته ومنه نفيه العدة فاستولت الزوجتان على جميع التركة ومنعتا أولاد المطلقة عن حقهم فهل ليس للزوجتين منه من حقهم من تركه أبيهم والقاضي قسمة التركة لأصل حفظها ووضعها فثبت يدا من فاد على الرضا بقا وإذا كانت المطلقة بهذا الوصي يكون له إقامتها وصيا على أولادها القصر (أجاب) للقاضي نصب وصي على القصر حيث لم يوجد لهم ولي شرعي وإذا كانت المرأة المذكورة أمينة فادرة يكون له إقامتها وصيا وليس للزوجتين الميت التصرف في مال القصر بدون ولاية شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنت قاصر من وترك لهم حاتونين باعتهما الام التي هي زوجة الميت لرجل يثن دون القيمة بائنين الفاحش فهل لا يكون البيع نافذا في نصيب القصر حيث لم تكن وصيا على القصر او كانت وصيا وباعت بالبائنين الفاحش (أجاب) لا يملك الوصي بيع عقار الصغير من اجنبي الا بضع قيمته أو نفقة الصغير أو دين الميت أو وصية مرسلة لا نافذ لها الا منه أو لو كان غائبا لا يرضى يدهي مؤنته أو خوف خرابه ونقصه أو كونه في يده متعاب يخشى منه أن يدهي غملا له ولا يملك الوصي بيع شيء بالبائنين الفاحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت قاصرين عن دوجة البلوغ وترك لهما مائة الف درهم لم يولدوا وليست وصيا عليه من جهة القاضي ولا من جهة أبيه وكانت مطلقه قبل وفاة الرجل وليس لهما عند شيء فهل لا يبيع

١١٦٥

٧

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٣

مطلب في المواضع التي
يملك الوصي فيها بيع
عقار الصغير من اجنبي

١٢٦٥

١٥

البيع المذكور حيث لا نفع للولد والبنت ولم يكن هنالك احتياج للنفقة بل كان البيع
للقارة ويكون لهما الرجوع في فرسهما (أجاب) لا تملك الام التصرف في مال اليتيم بدون
وصاية شرعية على سبيل التعارة في رد المختار من المأذون عن جامع المتصولين ولولم
يكن أحدهم منهم أي من الأب والجد وصيهما أو وصى القاضي فلوصى الام المحفظ ويبيع
المتقول من المحفظ وليس له بيع عتار ولا ولاية الشراء على التعارة الا شرا ما لا بد عنه
من نفقة وكسوة وما ملكه اليتيم من مال غير تركه لهما فليس لوصي امه التصرف فيه
منقولا أو غيره ونعامة فيه اه وفي تنقيح الحامدية ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه
لاخيه وصيه وأمه ومملوكة فقط ان هو في حجرهم دفعها للضرر عنه ونفقه امه فقط وكذا
مملوكة على الاصغر ثم قال وجاز أيضا شراء ما لا بد للضرر منه كالنفقة والكسوة واستعمال
الضرر ونحو ذلك وبيعه أي بيع ما لا بد منه ايضا للضرر لاح وصم وام هو أي الصغير في
حجرهم دفعها للضرر وجاز ايضا اجارته أي الصغير لاه فقط يعني لا يجوز له العمل ولا الملتقط
ولا الاخذ منه رواية الجامع الصغير وفي رواية القدوري يجوز ان يؤجره المملوكة وبيعه
في صناعة وهو اقرب لان فيه نفع لمحض الصغير وهو الاصح كما في شرح ابن ملك للجامع
المنعم اه والله تعالى أعلم (سئل) في امر ائمتين عن زوجها وعن بنت وضيفة عن
وتركت ما ورثت من علف البنت سبع مائة قرش ونحوه من قرش وضيفة الاب تحت
يدها وصار ينق على ابنته المذكورة ما خضعها عن أمها في أبر رضاع وغيره ثم بعد ان
كبرت البنت زوجها أبوها الرجل ثم ماتت عن زوجها وعن أبيها فهل اذا طلب الزوج
من الاب ما خضعها من أمها لاخذ فيه ما يحسنه ولو خبر أبوها بأنه صرفه عليها ولم يبق عنده
شيء منه يصدق الاب في ذلك ويمنع زوجها عن معارضة الاب وقسم ماتر كنه مما يورث
عنها شرعا بين الاب والزوج المذكورين (أجاب) يصدق الاب في حقه في الاتفاق على
بنته الصغيرة من ماله ما حيث كان لا ثوبا لجمال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أقامه الحاكم الشرعي وصيا على أخيه شقيقة القاصر وعلى ماله لأجل حفظه والتصرف
فيه بالصلوة تبلغ القاصر من مدة أربع سنين وهو مع أخيه الا أن به جلا وجنونا من حين
البلوغ الى الآن لا يحسن التول ولا التصرف فعرض ابن عمه لوصي ويريد منازعته في
مال أخيه فهل لا يحجب ذلك ويمنع من معارضة بدون وجه شرعي وقيل قوله في مقدار
ما أنفق عليه نفقة التسل من ماله حيث لم يكذب القاهر (أجاب) ليس لابن العم
المذكور مارة الوصي فيما يبدى له مال أخيه المذكور بدون وجه شرعي ويصدق
الوصي بيمينته في الاتفاق على التبر حيث لم يكذب فيه مظاهر الحال والله تعالى أعلم
(سئل) في امر أوصى على بنت ثم أول البنت المذکور ورثت بيتة عن أبيها
بشر بق الميراث ما عتبه الوصي لأجل الاتفاق على البنت لا يمكن لها مال سواء ثم بعد
مدة ماتت البنت عن أمها الوصي وأولاد ابن ابن عم أبيها فهل اذا طاب لولاد ابن ابن

١٢٦٥

١٥

١٢٦٦

١٥

الم المذكورون ما يخصهم في من ربح البنت بطريق الميراث وادعت الام الوصي صرف
 عنه في الثقة على البنت وكان الا نفاق لا نقالا يكذبها فيه الظاهر لا يجامون لذلك
 ويكون القول قول الام الوصي (اجاب) يسوغ بيع عقار اليتيم لضرورة نفقه وقيل قوله
 يمينه في مقدار ما نفقه عليه حال صغر محبت كان لا تقام بكذبه فيه ظاهر الحال والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له اموال من عقار ونحاس ومواخر وخلافه جعل لكل واحد
 من اولاده الباقين الوارثين له قسما ونصيبا ما علموا وقال اذا مت ياخذ كل واحد نصيبه
 ولا يتعدى احد على احد وما ازل جميع المال ما قبل تحت يده منتفعه به ولم ياخذ احد من
 اولاده شيئا من ذلك فهل تكون هذه وصية ولا وصية لو ارثت لثالث ان يتصرف في
 ملكه بما شاؤ وليس لاحد من اولاده ان يمنع من ذلك ولا تكون هبة نافذة لعدم التقبض
 والحيازة (اجاب) نعم للاب المالك التصرف فيما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن بنته من صلبه وعن اخيه من امه وعن ابن عمه
 وعن ابن بنته من صلبه فهل اذا اوصى لابن بنته ثلث ماله في جميع ما يملكه قبل
 موته يصح هذه الوصية وتكون نافذة من ثلث ماله حيث لم يكن الموصى له وارثا مع
 ورثته المذكورين ويحكم للوصي له ياخذ للوصي به جبراعا وورثته (اجاب) تنفذ الوصية
 بالثلث لغير الوارث بلا توقف على اجازة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى
 لبنته الميتة في حياته بثلث نصيب بنت من بنته الموحودتين ثم ماتت عن زوجة
 وبنتين له واثنين شقيقتين وصدقت البنتان على الوصية لبنتي البنت المذكورة
 على الوجه المذكور ووافرت كل واحدة منهما بالوصية بعد موت الموصى فهل تصح الوصية
 لبنتي البنت على الوجه المذكور وتعامل كل واحدة من البنتين باقرارها بالوصية
 لبنتي البنت بثلث نصيب واحدة منهما (اجاب) الوصية لغير الوارثا لثالث فسادونه
 لا تنوقف على اجازة الورثة وبواخذ بعض الورثة باقراره في نصيبه فقط فتعطل الوصية
 لهما لثالث ما يبد البنتين مما خصهما من التركة عملا باقرارهما ما لم تثبت الوصية
 المذكور قبالة الشريعة او تصديق باقي الورثة فتسرى على جميعهم والله تعالى اعلم
 (سئل) في وصي على قاصر تين بلغتا وطلبتا ما يبد الوصي من المال الذي لهما والحال
 انهما غير رشدين ولا تؤمنان على المال ولم يبلغ سنهما خجما وعشرين سنة فهل يجوز
 للوصي دفع المال لهما والحال هذه ام لا يجوز ولا يجبر على الدفع لهما الا به مد بلوغهما
 بصفة الرشد ونحو ذلك من سنهما خجما وعشرين سنة (اجاب) اذا بلغ الصبي غير رشيد لم يمسلم
 اليه ماله حتى يبلغ خجما وعشرين سنة والرشد هو كونه مسلما قال في خزانة
 الاكل ادرك اليتيم لم يبلغ الوصي بدفع المال اليه بل يتأخر ويجبر به الشيء بعد الشيء
 فان وجده مسلما دفع اليه ماله وان كان ما جفا فسد ما في يده وبين ان ياتي عليه خمس
 وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح اولم يصلح اه وهذا عند الامام وعندهما لا يدفع

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٠

١١٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٤

مطلب في حكم ما اذا بلغ
 الصبي غير رشيد وما في
 ذلك من الخلاف وفي
 حكم ما اذا دفع الوصي
 المال الى الصبي قبل
 الرشد

اليه المال ما لم يؤنس منه الرشد فحينئذ يدفع اليه ماله لانهم ابرياء الحجر على الحجر بالسفه
قال في التتويرو مشرحه وعنده ما يجبر على الحجر بالسفه والغفلة به أي بقوله ما ياتي صيانة
لماله فله من ذلك انه اذا بلغ غير رشيد عند أبي حنيفة لا يدفع اليه المال الى خمس
وعشرين سنة وعنده الى أن يؤنس رشده واذا جهر عليه بالسفه والغفلة فعندهما
لا يدفع اليه المال حتى يؤنس رشده وفي الاول المفتي به قول الامام ثمانية قدمه في المفتي
واللهذا يوزن به في التتويرو والدروفي الثاني المفتي به قولهما كما في التتويرو وهذا ما حره
في رداهما وذكره في تنقيح الحامدية وفي مجمع التناوي لودفع الوصي المال الى انصي قبل
استئناس الرشد واتلفه ضمن الوصي اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وأولاد ذكور وبنات، نصفهم من اوله وأولاد اولادومعتنى اسقط حقه لهم قيل
موته من قطعة أرض زراعة وترك لهم ذلك حال حياته باختياره ثم بعد ذلك أرادت
زوجة الميت ان ترث في أرض زراعة الميت التي اسقط حقه منها لمن ذكر وان تأخذ نصيب
ولديها القاصر من المتركة لتنفق عليهم منه فهل اذا كان على القصر وصى عتقا ومن
قبل الميت الذي هو أكبر اولاد الميت وأخو القصر يكون ولاية مال القصر له ولا تجب
لمسا طلبة ولا ترث نسبا فيما اسقطه الميت حال حياته من أرض الزراعة لأنه كورث
(اجاب) لا يجري التوارث في الأرض الاميرية التي لميت المال بولاية التصرف في مال
الوصي للوصي لا لاهل ماله والله تعالى اعلم (سئل) في وصي عتقا على قاصر من قبل والده
بوجوب جهة شرعية والقاصر مال تحت يد وصيه فهل اذا بلغ القاصر وأراد اخذ ماله من
وصيه يكون للوصي محاسبته على ما ائتمره عليه في موته وكسوته الضرورين ويصدق في
ذلك ولو لم يكن انفاقه عليه باهر المحاكم الشرعية حيث لم يكن له ظاهر الحال وما حكم الله
تعالى (اجاب) يقبل قول الوصي بيمينه فيما انفقه على الصغير حيث كان الامر كما هو
مستور ولا يتوقف على أمر الحاكم ولا على تقدير النفقة من قبله قد سئل ابن نجيم في
الوصي اذا اتفق على التيمم من ماله بالاتفاق من الحاكم هل له ذلك ويصدق بيمينه
اجاب نعم له ذلك ويصدق بيمينه فيما صدقه الظاهر اه وقد اجاب العلامة خير الدين
في فتاواه من انشاء الوصاية بول قول الوصي بيمينه فيما صدقه على التيمم من ماله قائما
بما فرضه القاضي لفقته لعدم كفاية الترويض له بقدر نفقته المثل في مدة تحتمله
والظاهر لا ينافي في ذلك كما في تنقيح الحامدية قال ورايت نقل المثلثة بعينها في الحامدي
الرازي وامن الى عدة كتب معتمدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد
قصر وبلغ وجعل احد اولاده البالغ وصيا على القصر منهم ثم بعد موتهم وكل الباقون
الوصي المذكر وكو كالة مفضضة في شأن المتركة فاستولى على المتركة وصار ينفق على
القصر مما تحت يده من ماله ثم وعلى البالغ ياذنهم له في ذلك مما تحت يده من ماله ثم ايضا
مدة فهل يصدق الوصي المذكر في قدر ماله صرفه على كل من القصر والبالغ مما تحت يده

١١ ١٢٦٦

١٢ ١٢٦٦

مطلب قبل قول الوصي
بيمينه فيما صدقه على
التيمم من ماله اذا اجماع
فرضه القاضي لفقته
لعدم كفاية الترويض
الخ

صفر سنة

١٢٦٦ ١٥

ربيع الاول ١٢ ١٢٦٦

١٢ ١٢٦٦
مطلب في ترتيب من له
الولاية في حال الصغير

١٢٦٦ ١٣

من المأمور به. ثلث كان ذلك باقرا لا لائق ولا يكتبه فيه ظاهر الحال بموجب دفتره المصدق
لذلك ولا ياتون بالبلغ الرجوع عليه بما أنفق عليه من ماله باذنهم ولا تضمينهم له
(أجاب) بقيل قول الوصي بيمينه فما أنفق على اليتيم حال صغره من ماله الذي يمسد
الوصي حيث لم يكتبه ظاهر الحال وإذا ثبت ترك البلغ الوصي وامره بالانفاق وانفاقه
عليهم من ماله الذي يمسد لا يكون لهم مطالبته بما أنفق لا تقا ويصدق في ذلك بيمينه
ايضا والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاده القصر
الحائرين تركه لارث الميت غيرهم والزوجة ولهم مال فهل اذا اودت الانفاق عليهم
من ماله لم يمسد ولم تكن وصيا عليهم من قبل الاب يجعلها القاضى وصيا عليهم حيث
لا وصي لهم اصل الا بامرهما بالانفاق عليهم حيث كانت امينة مدينة سالمة لذلك (أجاب)
للقاضى اقامه وصى على القصر حيث لم يكن لهم وصى شرعى واذا كانت الام امينة قادرة
على القيام بأمرهم يكون للقاضى اقامه وصيا عليهم ولها الانفاق عليهم من ماله ولو
بلا وصاية والحال هذه وهم في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وعن اولادها القصر منها ذكورا واناثا فتولى رجل من قرابة الميت وهو غير وارث على
بعض مخالقات الميت وتصرف ويبيع منها من غير ولاية شرعية ولا وصاية من الميت ولا
من قاضى القضاة الذي له ولاية ذلك فهل لا يكون تصرفه ولا بيعه نافذا في مال القصر
والا في حق أمهم في نصيبها بدون اذن منها (أجاب) الولاية في مال الصغير الى الاب ثم
وصيه ثم وصى وصيه ثم الى الجد ابى الاب ثم الى وصيه ثم وصى وصيه ثم الى القاضى ثم
الى من نصبه القاضى ثم وصى وصيه فقصر في الرجل المذكور في حال القصر بدون
ولاية شرعية غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاده
القصر منهم ما ومن مستولدين وجهه للقاضى أمهات القصر اوصيا عليهم وعلى ماله
وقسمت تركته الا بيمينه فقيل قسمته ادعى ولده من اولاد الميت انه قد بلغ ويطلب من
القاضى أن يكون وصيا على اخوته من ابيه ويصرف فيما يخصهم من عقار مورثهم
فهل تكون الوصاية والولاية لا وصيا للقاضى المذكور والحال هذا ولا عبرة بما
طلبه واراده المذكور (أجاب) ولاية التصرف في مال القاصر لوصيه وليس
لارث المذكور المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يمك
عقار او تقود الوصى لاخته الوارثة له ببلغ من الدراهم لاجل جهازها او وصى ايضا
بشرائه مصحف شريف ويخاري وقف ذلك الزوج الوصى بمائة معلوم تخدمه وغيرهم
ويبلغ تجهيزه وقيل خبراته له وأوصى لرجل اجنبى بنصف ماله واملاصكه
والنصف الاخر لاخته المذكورة فهل تنفذ الوصية المعينة للخبرات والرجل المذكور
ويكون ذلك من الثلث وان لم يرص ورته بذلك ويكون ذلك صحيفا شرعيا جبر اعلى ورته
وتوقف الوصية لاخته على اجازة ورته ان اجازوا نفذت وان لم يجيزوا بطلت وليس

ربيع الاول سنة

١٢٦٦ ٢٥

ربيع الثاني

١٢٦٦ ١

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ١

مطلب دفع ثمن مبيع
عن غيره بربعا ثم مبيع
البيع مردلثن الى
المبتوع لا الى المشتري

فلم يطل الوصية المعينة للغيران وللرجل المذكور ثم بعد خروج الثالث المذكور بقسم
الباقين الورثة بالوجه الشرعي (اجاب) تنفذ الوصية لغير الوارث بالثلث جبراً على
الوارث وما زاد عن الثلث موقوف على أحازة الوارث ان سكان كان الوصية قوارث
موقوفة على أحازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قصور وصي مالم ادمي
انه صرف عليهم مالم في مدهنتين فتمثل ذلك وزيادة ثم بعد كمالهم ويبلغون ثم بعد طلبوا
منه مالم فهل يصدق في دعواه ضرورة عليهم والمحال هذه (اجاب) قبل قول الوصي بيمينه
فيما افقه على القصر من مالم الذي يسده حيث لم يكن فيه ظاهر الحال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنت فاصري من ماله وترك ما ورث عنه شرعاً
فاقام المحاكم الشرعي الام وصي اعلم بما يوجب حقه شرعية وصارت تنفق عليهم من
ماله ما مده مخومة وزيادة ثم مات الابن عن امه وابنته شقيقة وعن ابن عمه فهل تصدق
الام بيمينها فيما افقته على الابن والبنات حيث كان المصروف لاقبال الحال (اجاب) قبل
قول الوصي بيمينه فيما افقه على اليمين من ماله حيث لم يكن فيه ظاهر الحال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجلين اشترى كانا في معيثة واحدة مده ثم اتسما بالمتحصل من كسبهما
وانصرف كل في معيسته وكسب على حدة ثم مات احدهما بعد ذلك عن اولاده القصر
بعضهم من زوجات في عيسته وبعضهم من مطلقاته وجعل وصيها على اولاده
المذكورين فهل يكون الوصي المذكور وصياً على جميع اولاد الموصي القصر الذين هم
من مات وهن في عيسته والذين من مطلقاته وليس لانه قضى ان يجعل وصياً متقلاً على
ابن الميت المذكور من مطلقاته المذكور واذ ان حق الميت حال حياته من بعد انفراد
عن اخيه لا يلازم بالاخوة المحي بتمني منه حيث لم يكن كفيلاً عنه لارباب الدين (اجاب)
لا يملك القاضي اقامة وصي مع وجود وصي الميت وحضوره بدون وجه بقضي ذلك
وحيث لم يكن الاخ المذكور كفيلاً عن اخيه لا يملكون لرب الدين مطالبته بشئ منه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر لولده الصغير بثلث مالم ودفع الثمن
عنده وقد بدا الشراء المذكور فخلصه من بين مائة لشرائه لنفسه فهل اذا مات المشتري
المذكور عن ابنه المذكور وعن ورثة غيره وطهر ان الدار مضمونة للغير وفسد بيعها
بالوجه الشرعي ورد ثمنها ليكون الثمن المذكور تركه عن الدافع برداً الى ورثته او يخص
به الابن وحده دون بقية الورثة (اجاب) اذا اشترى الاب الدار لابنه الصغير ودفع الثمن
من مال نفسه تبرعاً صاعداً له اذا استحق الدار بعد ذلك ورد البائع الثمن يكون تركه
عن الاب باقياً الخاصية من فصل فيما يجوز زوجه وما لا يجوز الى آخر ما نصه رجل اشترى
من رجل صديداً القدر درهم وقبض الدبر فترع انسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد اورد
بعب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بقضاء او بغير قضاء كان على بائع العبد رد الثمن
على المبتوع لا على المشتري اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصي على فاصرة وعلى

ربيع الثاني سنة

ما لها والقاصر في حضانة أمها وجعل الوصي البنت القاصرة لتنفقها كل يوم أربعين
 فضة وصار يدفعها لآلهما لتكون وكيلة عنه في الاتفاق عليها وذلك على يد القاضي
 واستمر ينفق عليها كذلك مدة من السنين حتى فني المال نهل إذا بلغت البنت وشدها
 وأرادت أن تعال أمها بمالها مدهم الوصي لا يكون لها ذلك تصدق في أنها انفقت
 عليها ما عساه لها الوصي على يد القاضي المذكور ولا تكون ضامنة لشي من ذلك بحيث
 انفقت ذلك بام الوصي على الوجه المذكور وحدث كان الاتفاق بالمعروف ولا تعامل
 بكذبها فيه فظاهر الحال (اجاب) لا مطالبة للبنت المذكورة بما انفقته أمها عليها باذن
 الوصي لما بذلك كما هو مسطور واقه تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى على إيتام قصر
 ووكيل عن باقي الورثة فباع الوصي تركه مود نهما اطلاع الشرع الشريف والدلائل
 لا تأس ونرج بذلك نذا كرم محكمة التفرغ لتخليصها كما هو العاد قواستلها الوصي
 المذكور وخلص بهما وترك الباقي على أربابه من غير تخليص حتى مضى على ذلك نحو
 أربعة عشر عاما ومات البعض من عليه الدين فمساوا البعض الآخر استهلك تركه
 ولا يمكن الآن تخليص شيء من أهل وأعمال هذه بعد الوصي المذكور فمرطاحت لم يسمع
 في خلاص الحق من دونه عليه مع وجود ذي الشوكه المتصف من ولاية الأمور وقضاة
 الاسلام ولم يعلم انه رفع قضية لهم ولم يدفع ما فرط وترأخى في تخليصه حتى ذهب السبب
 المذكور (اجاب) لا يضمن الوصي ما هلك من أثمان ما يبيع من التركة ولا يبيع على دفع
 ما لا يمكن استيفاءه من ثمن ما يبيع على الوكيل المذكور بحيث لا يبرأه على ذلك والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأولاده القصر منها أقامها الرجل
 المذكور قبل موته وصيا مختار من قبله على أولاده ثم مات الوصي المذكور عقار
 مملوك فأراد بيعه من القصر بنصف قيمته أو أقل فهل لك ذلك حيث كان الحال
 ما ذكر من ظهور النفع للقصر (اجاب) لو وصى المذكور ببيع عقاره للأيتام بشرط
 منفعة فظاهرة قسم بان يبيع ما سواي خمسة عشر عشرة على ما به يبقى والله تعالى اعلم
 (سئل) في أم أمة ماتت عن أبو بها وعن بنتها القاصرة وترك ما ورث عنها شرعا فهل
 يكون لها كم الشرعي إقامة أي الزوجة وصيا على القاصرة وعلى ما لم يحدث رأى فيه
 أقالية الحقن والديانة وكان لها أب نبت على يد القاضي الآن أو تنكح لاه وذن
 القوادح اقتضت منه من الولاية ورأى القاضي انصلية في تولية أي الزوجة وصيا
 عليها وعلى ما لها (اجاب) للقاضي نصب وصي للقاصرة المذكورة حيث لم يكن لها ولي
 شرعي ونبت كون أمها القاصرة ففسد أم ذرا الوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في تيم له خال وصى عليه من قبل أبيه انفق عليه من ماله الذي يدهم مديته وبعد
 بلوغه رشدا المرء يبيع حصة له في بيت لأجل أن تزوجه بنتها فباعها وزوجه بنتها كما
 أمره والآن يريد أن يطل بها معامرا لا لأن بسبب ما شاعرت به من بين زوجته فهل

١٢٦٦

٧

١١٦٦

٩

مطلب لا يضمن الوصي
 ما لم يحصل له من ديون
 التركة حتى هلك

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

٢٢

لا یجوز لذلک ویکون البیع صحیحاً فاذا کان هنالك بیعة تشهدہ و یصدق الوصی
 بیمینہ فیما صرّفه علی الشیم من مالہ مدۃ یمینہ حیث کان الحصر فی اثنا عشر محال (اجاب)
 اذا بلغ الیتیم و رسید او امر الوصی ببيع حصّته فی العسقاء و یعدون فین فاحش صح
 البیع ولا یسوغ نقضه یدون وجه شرعی و یصدق الوصی بیمینہ فیما انفقہ من مال
 الیتیم علیہ حیث لم یکن ذہبہ ظاہراً المحال واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجتہ
 وعن ابن و بنت منها فاصری عن ابنتین و بنت بلغم عن غیرہا و اقام المیت قبیل موته
 بذمہ البالغۃ الرشیدۃ وصیاً مختاراً علی ورثتہ فصارت الوصی تنفق علیہم ربیع عقارہم
 و قائلہ مدۃ و اخذ البائع علیہم ایضاً لآن أرادت زوجۃ المیت أن تصاب الوصی بنصیبہا
 و نصیب ولہا و بما انفقہ علیہم فی ویا فی الورثۃ فهل لا تجب لذلك و تصدق فی الاتفاق
 علی القصر و علی البلغ مع ثبوت الاذن بالوصیۃ الشرعی حیث کان لا یکن ذہبہ ظاہراً المحال
 (اجاب) لزوجة المیت مطالبة و صبیہ بما یخصہا فی ترکہ و لیس لہا مطالبتہ بما انفقہ
 علیہا بادئہا الی الایتام و یقبل قول الوصی بیمینہ فی الاتفاق علی الشیم من و ترکہ من
 البلغم من مالہم حیث کان لا تقا و اللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل توفی عن زوجتہ و ابن
 لہ فاصری عن ابنہ شقیق لہ برعی للغیر باجرة و لم یوص احدہما علی ولدہ المذکور فاذا
 تنازع الاثنی مع الزوجة المذکورۃ فی حفظ مال الولد المذکور و یرکون من المقتدر منہما
 (اجاب) لا تلغ الام و لا الام التصرف فی مال الشیم یدون ولا بقرۃ شرعیۃ فاذا لم یکن للیتیم
 المذکور و ولی شرعی یرکون للقاضی نصب وصی امین قادر لحفظ مال الیتیم واللہ تعالیٰ اعلم
 (سئل) فی امر اتوفیت عن اخت لاب و ترککت ما یورث عنہا شرعاً فهل اذا كانت
 الاخنت ہا خیل فی عقارہا و اقام القاضی قیما علیہا و علی مالہا لاجل حفظہ و خان القیم
 فی مالہا و ثبتت علیہ الخیانة بالبینۃ الشرعیۃ للعاکم عزله و اقامۃ غیرہ مقامہ (اجاب)
 عزل الخائن واجب فاذا تحققت خیانة الیتیم المذکور بالرجع الشرعی وجب علی القاضی
 عزله واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل توفی عن بنت فاصری عن زوجتہ و ترک حصۃ
 فی بیت و لم یترک سوا ذلک و المحال ان البنت محتاجة للاتفاق فہل یكون لام البنت
 ببيع تلك الحصۃ لاجل الاتفاق علی البنت حیث كانت وصیاً علیہا و لا مال لہا سوا ذلک
 (اجاب) لا الوصی یبع عقار الصغیر بن الذل لضرورۃ نفقۃ واللہ تعالیٰ اعلم (سئل)
 فی امرۃ وصی علی بنتہا من قبل الحاکم الشرعی صرفت مبلغاً من اصل مال ترکہ
 والدہا لانتفۃ علیہا قبل تمسکہا ولم یکن ذہبہ فیہ الظاہر و اشہدت علی ذلک قول تصدق
 فی الصریف و قولہا (اجاب) بصدق الوصی بیمینہ فی الاتفاق علی الیتیم من مالہ
 حیث کان لا یمال لا یکن ذہبہ فیہ ظاہراً المحال واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل اوصی فی
 حصۃ ثلث مالہ بعد موته و وقف ثانی بیئہ فی مرض موته و عمل قیہ لانی مرض موته
 ایضاً و کمل الوصی بنائہ بعد موته و اوصی الوصی المذکور انہ وقف السبیل فی مرض

۱۲۶۶

۲

۱۲۶۶

۱۲

۱۲۶۶

۱۲

۱۲۶۶

۲۳

جادی الثانية

۱۲۶۶

۴

۱۲۶۶

۷

جادی الثانية سنة

١٢٦٦

٧

موتة والمثل ان له انشاء قيقا وارثا فهل ينفذ وقف المريض وتبرعه في ثلث ماله فقط ولا ينفذ فيما زاد على الثلث والوارث باطل الزائد على الثلث (اجاب) لا ينفذ تبرع المريض مرض الموت فيما زاد على الثلث بدون اجازة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر وله دار خربة بها عمار وصيه وافي بدها دار اخرى وبلغ القاصر وشاهد ذلك وعلمه وسكنها المدة الطويلة قال لا تبريد ابطال ونقض ما فعله وصيه فهل لا يحجب ذلك والمحال

١٢٦٦

٨

هذه لاسيما اذا كان بيع الوصي ثابنا بموجب شرعي وكان بدون غبن فالحش (اجاب) للوصي بيع عقار اليتيم حيث يحقق المسوغ الشرعي لبيعه ومنه التحريم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حارية سوداء قسمت الف قرش فاعطىها وعقد عليها وجعل لها مقدم صدق ومؤخره الف وتسع مائة وتسع مائة قرش ووصي بثلث ماله لاجني في نظير تجيز وتسكين قراءة قرآن وذلك كله في مرضه وتبرع فاش بعد ذلك مدة ثمانية ايام وتوفي

١٢٦٦

١٠

فهل يؤخذ مقدم الصدق والمؤخر من تركه المات وينظر في ذلك الى قيمة امثالها في المهر المقدم والمؤخر وقيمتهما ويكون ذلك محسوبا من ثلث المال حيث كان بيع ذلك كله او كيف الحكم الشرعي (اجاب) ما زاد عن مهر المثل وصية والوصية للزوجة الواردة وقت الموت وموقوفة على اجازة باقي الورثة فان اجازوها نصبت والا فلا بخلاف الوصية بالثلث فادونه لغير الوارث فلا تنفذ وقف على اجازة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشهدت في مرضها الذي ماتت فيه ان جميع ممتلكاته يكون بعد موتها لاختها

١٢٦٦

١١

لا مهابا ثم ماتت عن اختها لاهلها المذكور وابني عمها العاصم فهل يكون جميع ما تركه لورثتها المذكورين بغير تقسيم بالقرينة الشرعية ولا تصح الوصية لاختها لاهلها المذكور حيث لم يحضر باقي الورثة (اجاب) نعم تقسم التركة بين جميع الورثة المذكورين بالقرينة الشرعية والمحال هذه ولا تصح الوصية لوارث الاب اجازة بقرينة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بالغ وقصر وترك ما يورث عنه

١٢٦٦

٢٠

شرعا فقام القاضي احد ابائهم وصيا على القصر وضبطت تركته بمقتضى دفتر القسام وصار البالغ المتصوب وصيا ينفق على القصر من ماله الى بلوغهم واستمر وامن اخبرهم بعد بلوغهم بمقتضى ان يكون بدون ان يظالبوه بما تركه لهم والدهم والوصي يدعي انه صرفه عليهم فهل يصح ذلك الوصي في هذا ما صرفه على القصر من ماله مدة صغرهم حيث كان لهما ولا يذكبه بظاهر امثال في ذلك ولا يكلف اقامة البينة على ذلك (اجاب) نعم يقبل

قول الوصي بيمينه في الاتفاق على التصبر على الوجه المذكور بدون بينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد السودان حضر الى الخرطوم فحصل له مرض فاحضر جماعة من المسلمين وانجز ان اباءه في بلاد السودان دفعوا مبلغا من الدراهم وقدره ستة آلاف قرش وأمرني ان استرعى الله به بضاعة واني قد اذلت فلان وصيا على ان يعلم هذه البضاعة المشتراة بخمسة آلاف قرش الى ابني ببلاد السودان فهل اذا مات بعد ذلك في مرضه يكون

جادی الثانية سنة

١٢٦٦

٢٠

لوصي المذکور أن يضع يده على البضاعة المذکورة ويسلمها لای المیت بیلا السودان
 عملاً بانخبار ووصيته بذلک حدث لا وارت له خبر أبيه (اجاب) فموصی المیت ذلک
 بعد نبوت وصائه بالوجه الشرعی والله تعالی اعلم (مسئل) فی ولده توفیت عنه امه
 وعن زوجها وترکت بعضاً من المراث تحت بد زوجها المذکور وهو ابو الولد المذکور
 فصر فی علیه بعضاً منه عن کل يوم کذا وكذا على قدر حاجه الولد حتى یام وتحتاسب مع
 ابيه وکتبت بينهما جهة الخاص على بد نائب قاض من بشار الا ربان بحضرة بد من
 المسلمین فهل اذا رجع الولد بعد ذلک على ابيه وادعی انه لا یلزمه شیء بمصر فیه ابوه علیه
 وانه لم یغرد بمؤنه وحده بل کان یا کل مع ابيه والحال ان اباه فقیر لا عائله له لا یعمل بقول
 الولد وصدق الولد فیما صرته على الولد واذا حضر عند القاضي وحضر الحق بیده
 واعتل القاضي على الحق بآتم البست مقیده فی جاله لا یعمل باعتلاله فی ذلک ولا یكون
 السهل شرطاً (اجاب) یقبل قول الاب بینه كالوصی فی الانفاق على الصغیر من ماله
 حیث کان لا یتم له بکذبه فیبه ظاهر الحال والله تعالی اعلم (مسئل) فی امه تمهلها القاضي
 وصیاً على بنتها القاصرة فانفقت علیها من ترکه وانها التي تحت یدها اثنتی عشرة سنة
 ثم بعد ذلک باغت القاصرة فهل اذا ارادت ان تأخذ ما یخصها من ترکه والدها بكون
 للام بحاجتها على ماصرته علیها تلك المدة وتصدق الام الوصی فی الانفاق بالقدر
 اللائق (اجاب) یقبل قول الام الوصی بيمينها فیما انفقت على البنته حال صغرها حیث
 کان لا یتم له بکذبه فیبه ظاهر الحال والله تعالی اعلم (مسئل) فی رجل مات عن امه
 وعن مستولده وعن ابنه القاصر منها فهل اذا كانت المستولده ام القاصر لا یخص
 النصف وورثت بان ام المیت جده القاصر یكون فی الوصی على ولدها القاصر
 وشهدت بینه بانها ذیة امینه صالحة للام اینه یزوج للقاضي جعلها وصیاً على ابن
 ابنها القاصر (اجاب) اذا کار لیت ولد صغیر ینصب للقاضي وصیاً یحفظ ماله
 ویختار ذلک الامین القاصر على اقیام بذلک والله تعالی اعلم (مسئل) فی رجل مات عن
 زوجة وعن ابن وبنت قاصرين وترک ما مورث عنه شرعاً فامام القاضي عنهما الشقیق
 وصیاً على ولدی اخیه بعد ان ضبطت ترکه فانخذ الام ما یخص ولدی اخیه تحت یده
 لاجل حفظه والصبر علیها منه فهل یدق ام فیما صرته على ولدی اخیه من ماله
 حیث کان لا یتم له بحال وکان الولد ان قاصر بن الی الآن واذا ارادت ام الولد ان تأخذ
 ما یدل العلم من المسمول لا یجاب لذلك (اجاب) یقبل قول الوصی بيمينه فی الانفاق على
 الایام من ماله الذی یده حیث کان لا یتم له بکذبه فیبه ظاهر الحال وليس لام الایام
 معاوضة الوصی بدون وجه شرعی والله تعالی اعلم (مسئل) فی رجل اوصی لاولاد
 ابنه الخمس ماله وله اولاد مات احدهم عن ابيه الموصی وعن بنتین وخلف ترکه فهل
 یكون للبنتین الثلثان من ترکه ولایه الثلث الباقي ولا یراث اخوة المیت فیبه شیء مع وجود

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٥

الابواذامات الاب الوصي عن اولاده يكون لاولاد اولاد ابته انسنة الخمس الموصى به
ومن جملة التركة ما نصه عن ابته الميت قبل موت ابته يكون للوصي المطالبة بوضعه
الى التركة واخذ نصيب اولاد الاولاد منه بمقتضى الخمس الذى يخص الوصية (أجاب)
تسقط الاخوة والاخوات معلقا بالاب اتفاقا وللوصى به بالخمس خمس جميع مال الوصى
عند موته سواء اكتبه بعد الوصية او قبلها لما تقرران الوصية بايجاب بعد الموت والله
تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن اولاد قصر وعن امها وتركت حصصا فى بيت
فأقام القاضى جده الاولاد وصيا عليهم فاحتاج الاولاد لدلائل اتفاق فهل اذا لم يكن لهم شئ
سوى المحصة المذكورة يكون للجددة بيعها للفققة ويكون نافذا واذا كان للقصر رخت
لاب وإرادت معارضة الجددة بدون وجه شرعى للتحاب وتنعى شرعا (أجاب) لوصى
اليتيم يسع عقاره بمن المثل لفرضه الاتفاق عليه وليس للأخت معارضة الوصى
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى وصى على ايتام مدة سنين وهم باكلون
معه فى طاعة لم يعزلهم طعاما مخصوصا ولم يثبده عند الاتفاق عليهم ليرجع عليهم من
مالهم المستحق لهم بالايام من والدهم ولم يقرر القاضى له شيئا معينا يتفق عليهم منه فهل
اذا بلغ الايتاموا بنوا وشدهم بالوجه الشرعى ياخذون من الوصى ما يخصه بالايام
من تركه والدهم بقسامة ولا شئ له فى النفقة عليهم لاسيما وكان الايتام يخدمون الوصى
فى صنعة التى يتعيش منها وهل لهم اجر فى نظير خدمتهم (أجاب) نقل فى صرة الفتاوى
عن العمادية ان للاب والمجدو الوصى اسما مال الصغير من غير عوض بطريق التهديب
والرأى وقبها عن الفتية لو خلط الوصى النفقة المفروضة للصبي فى ماله يجوز ان كان
خبر اليتيم اذن القاضى به او لم ياذن ولوصى الايتام ان يخلط نفقتهم بنفقة عليهم جملة
اذا كان ذلك انفع لهم لتحذير الموت الايتام واختلف وقبها عن احكام الصغار للوصى ان
يخلط طعامه بطعام اليتيم وباكل منه بالمعروف وقبها عن العمادية وللوصى ان يشتري
من مال اليتيم شيئا وان يبيعه اذا كان خبره انه ويجوز ان يخلط طعامه بطعامه وما كل
معه اه نعم قال قات قد اذكلهم ان الوصى اذا خلط طعامه بطعام اليتيم وأكل منه
او خلط النفقة المفروضة للصغير بماله واشترى بالخلوط طعاما او اكل معه يجوز مع
الخبر به اتفاقا واثمة المجرى اذانه لا يحتاج الوصى فى مثل هذا الى الاثم اذ وقت الاتفاق
على الرجوع وصدق فى نفقة المثل فى تلك المدة اه وافاد فى الخبرية ان الوصى اذا اطعم
اليتيم من مرقته وخبره لا يكون له ان يرجع بشئ ذلك فى مال اليتيم وفى ادب الاوصياء
من فصل الضمان عن الفتية اتفق الوصى على الصبي من مرقته وخبره حتى ادركت فوضع
ذلك على الصبي ليس للوصى ذلك الا اذا كان نفقة عليه ليرجع به عليه اه وبه علم
جواب هذا السؤال الجميل والله تعالى اعلم (سئل) فى وصى مختارا على التركة وعلى
الورثة وعلى وفاة الدين باع بيتا ستره الميت لوفاء دينه او للنفقة او لغيره بموضع

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٢٨

شعبان

١٢٦٦

٩

مطلب للاب والمجدو
والوصى استعمال
الصغير من غير عوض
مطلب للوصى خلط
نفقته بنفقة اليتيم
لو خير اليتيم

مطلب الوصى اذا
اطعم اليتيم من مرقته
وخبره لا يكون له ان
يرجع بشئ ذلك فى
مال اليتيم الخ

المسترى به عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة بعد بناؤه وتعميره وأولاده من الناس
 الأجانب التعرض للمسترى وإبطال البيع فهل لا يجب لذلك ولا يسمع منه ذلك ويكون
 البيع صحيحا بحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى إلا من خصم شرعي وللوصي بيع
 العقار لا ينافي ما عدا الميت من الذين أولسوا بخ آخر من مسوغات بيع عقار اليتيم والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الأربعة القصر وزوجته وأمه وخلف
 بنتا ونصف دار فهل إذا احتاج الأولاد للقوة الضرورية يجوز للوصي عليهم بيع نصف
 الدار (أجاب) للوصي بيع عقار اليتيم ضمن المثل فأكثر الضرورة نفعه اليتيم والله
 تعالى أعلم (سئل) في معة تزوجت رجلا وجأت منه بذر كرواثنى ثم طأقت منه وتزوجت
 آخر وماتت عنه وعن ولدها المذكورين وهما أقصران وقيل موتهما جاعت سيدها
 المعق للوصياعليهما مالكون الأب سفيها لا يحسن التصرف في الأموال وصرفها في غير
 مصارفها وهو سبي الراي أراد ذلك الأب الاستلاء على ما من القاصر من فهل لا يجب
 لذلك حديث كان الأمر كما ذكر وتكون الولاية لمعتقها للوصي اختارا والقاضي أن يقيم
 من شاء (أجاب) إذا كان الأب مذكورا سفيها يخاف على ضياع مال ابنه الصغير منه
 لا يكون له ولا ينفق ماله وينزع من يده ووصي الأم يملك المحفظ فقط كأي أدب الأولياء
 وغيره والقاضي الذي يملك تصب الأولياء نصب وصي للتصرف في مال الصغيرين والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن ابنه القاصر بن وترك ما يورث عنه
 شرعا فصار الجدة تنفق عليهما مدة من ماله ما تم إقام الجدة البانغ منهما وصايا على الآخر
 وماتت فصار ينفق عليه من ماله مدة حتى يبلغ الآخر فهل إذا أراد محاسبته على ما صرفه
 وما أنفقته يصدق الوصي المذكور وفيما صرفه على أخيه من ماله مدة يمه حيث كان
 المصروف لانتقال بحال (أجاب) يقبل قول الوصي بيمينه فيما أنفق من مال اليتيم عليه
 حيث كان لا تثاقم بكذبه ظاهر الحال فيما أنفقته والله تعالى أعلم (سئل) في وصي
 من قبل الحاكم الشرعي على يتيمن ولينيم مل تحت يده فهل للوصي المذكور أن يجبر في مال
 التيسيم (أجاب) يجوز للوصي أن يجبر في مال اليتيم لليسيم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 توفي عن زوجته وأولاده منها القصر والديه أب وأم وترك ما يورث عنه شرعا فطلب
 الأب وهو جده القصر وأبو المتوفى ما يستحقه هو والأم وأولاد ابنة القصر فمروا كات
 ابنه لأجل حفظ مال الأولاد فلم تلم أم الأولاد في ذلك له لاف حقه ولا في حق الأم ولا في
 حق الأولاد فهل له أن يجبرها على ذلك ويجوز ما يستحقه هو والأم واستحقاق القصر
 لأجل حفظه لهم لكونه هو المجرى بهذا الأساس به بالعدو وعدم الاحتياج والغنى
 (أجاب) ولا يه تصرف في مال القصر الجدة إلى الأب حيث لا وصي للأب المتوفى وليس
 للأم القصر من الأب والأمصر استحقاقهما في تركته ابنته أكلانه لا ولاية لها في مال
 أولاده القصر حيث تم نكس وصيا عليهم من قبل أبيهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٨

رمضان

١٢٦٦

٧

شوال

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٣

سمى احمد الشاعر استلم من جهة الميرى قدر امان الحسم ليصرفه شير جاعلى ذمة الميرى
فلخذه منته رجل سمي احمد بة جانبيا ليصرفه ميروردا لشريرج الميرى ليخصم من عهدته احمد
الشاعر المذكور ثم مات احمد بة عن ورثة ما بين بالغ وقاصر فطلب الميرى توريد
الشريرج المذكور فطلب احمد الشاعر من الورثة توريد الشريرج فعرضوا أهلا كهمن
عقارات وغيرها للبيع لعدم قدرتهم على دفع ذلك فاشتري احمد الشاعر المذكور منهم
بالاصالة وبوصاية احدهم من القاضى على القصر اما كن بجميع شرعية وخصم غنما من
غن الشريرج المذكور وقد اقر البائعون من الورثة بما فيهم الوصى المذكور ان هذا
المبايع بذهبهم وذمة القاصرين وذمة والدهم للشاعر المذكور وان ذلك فاعل اكل
حساب بينهم وبين الشاعر ثم الآن يدعى البائعون المذكورون الا كراهي بينهم
العقارات المذكورون وباشياء ادعاه منهم ان الشاعر استلمها على سبيل النصب منهم
ومن والدهم وبشركون المحاسب والتخالص المذكورين فهل لا تسبح دعواهم بعد اقامة
البينة باعترافهم المذكورون وقطع كل حساب بينهم وبين الشاعر المذكورون ولا تسبح دعوى
الوصى المذكور للقصير عما هو مشروح أعلاه بعد اعترافه بان المبلغ المذكور بذمة
القصير وبالباقين للشاعر وبعد اقامة البينة على قطع كل حساب بين الباقين بما فيهم
الوصى وبين الشاعر وهل اذا اعترف احد الورثة بغير الرضى انه لا يستحق قبيل الشاعر
المذكور حقا وان ذمته بريئة من ذلك وما يدعى عليه لا تسبح دعواه اضره بذلك
(اجاب) اذا ثبت الا كراهي الشرعى على البيع بالامانع يكون للبائع دفع البيع حيث
لم يوجد منه ما يشد الرضا ضرر محال ودلالة ولا ينفذ اقر الوصى القصير بدى لاجنبى على
اتركه ومن اعترف من الورثة بالباقين بغير اقرار المدعى عليه البراءة العامة لا تسبح دعواه
عليه بعد ذلك الا بحق حادث والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنت
قاصر من وزوج فترك لهم خلفا قعدى شيخ البلد وحسن الزوجة ام الايتام وانخدمها
الفتيل بالعمرو والعلبة مدعيان له دينا على زوجها فانكرت دعواهما فهل لا يجاب بذلك
شرعا ولا يكون له الاستيلاء على مال الايتام بدون طريق شرعى ويكون لولى الايتام
نزعه من يده ومحاسبته على ما اخذته من الثمن اذا اخذ قدر ما علموا منه به الدعوى
(اجاب) لولى القاصر انتراع فتيل الايتام من يد من استولى عليها بعد ما وعطالته بدل
ما استهلكه من ثمة تخيلهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا ومواشى
فاوصى لرجل اجنبى ثلث ما ذكركم بعد ذلك مات عن ابنه وبنته وزوجته وقسمت
تركة على يد الحاكم الشرعى واخذ كل ذى حق حقه من الورثة والموصى له ثم بعد
امدة مات الابن المذكور عن اخيه لاه وص امه وابن عمه وترك ما خصه من تركته والده
وقطعة ارض زراعية عن ابيه المذكور فاراد من اوصى له بالثلث فى الدار والمواشى
مشاركهم فيها امتة للا بوصية السابقة فمعه ووا انكر وادعوا فهل لا يجاب لذلك حيث

لم يكن هنالك بينة تشهد بان الارض نص عليها الاب في الوصية وقسم جميع ما تركه الابن
بين اخوته لايه وامه وابن عمه بالفرض الشرعية ولا عبرة بتعلله (اجاب) اذا اوصى
شخص بثلاث ماله للاثم الوصية له ثلث جميع ما تركه الموصي مما تخرج فيه الوصية وان
اوصى بثلاث شي معين كان للموصي له ثلث ما عينه فقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اوصى بباقي من تركه بعد موت زوجته لاخته وله ولد اعلم لم يجز اقول لان تنفيذ الوصية
لعدم اجازتهما (اجاب) الوصية للوارث لان تنفيذها باجازة باقي الورثة وهم كبار عتلاء
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متوعدة جعل لها القاضى وصيا لم تحفظ ماله والواضع صرف
فيه بالمصلحة فهل اذا كان من المال ما يتلف باقائه من مواسر وخلافها يكون له يبعه
وحفظ عنه (اجاب) للموصي بيع ما يتخلى عليه التالف من مال المصبي والمدة والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ومن بنيه وترك ما يورث عنه شرعا من
دار وضيعة وواحدة في ساقية وديناله على اناس ثم ماتت البنت عن بنت قبل تسعة
التركة فادعى رجل اجنبي بانه اوصى له بجميع ما تركه حال حياته في مرض موته لاجل
منع ورثته فهل على فرض نبوت ذلك لان تنفيذ الوصية في مرض الموت الا في الثلث وقسم
الباقي بين جميع ورثته بالفرض الشرعية (اجاب) لان تنفيذ الوصية المذكورة بعد
ثبوتها بالوجه الشرعي الامن ثلث المال حيث لم تجزها الورثة والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له ولدان احدهما بالغ والآخر قاصر فزوج البالغ وصرف عليه قدر ما علموا من
الدراهم وجعل لانه القاصر مائة كس على سبيل الوصية ووضعها عند رجل اجنبي
وامره ان يخرج فيها ما حصل من الربح يدفعه الاجنبي المذكور لابنه القاصر ولم يحصل
من الاب هبة ولا تمليك لابنه القاصر ثم بعد شهر من بوعامات الاب عن ولديه المذكورين
البالغ والقاصر وعن ثلاث بنات وزوجتين وام فهل يكون ذلك القدر الموصى به خاصا
بولده القاصر الموصى له به ام يقسم على جميع الورثة حيث لم يحصل من الاب تمليك ولا هبة
(اجاب) اذا اوصى الاب لابنه القاصر بالتمليك المذكور على ان يعطى له بعد موت ابيه
ولم يتحقق انه ملكه اياها حال حياته يكون ميراثه من الاب ان لم يجز الورثة الوصية وهم
عتلاء بالغون والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة آل لها مال بالارث عن ابائها جعله
القاضى تحت يد رجل وصى عليها من قبله وصار يتفق عليها منه مدة ثم طلبت قبل
بلوغها رشيدة اخذ من المال منه فهل لا تجب له ذلك ولا يؤمر بدفعه لها بعد بلوغها رشيدة
تأخذ القاضى بعد الاتفاق ويصدق في قدره والمحال هذه ولا يكون متبرعا بالانفاق
(اجاب) يقبل قول الوصي بيمينته فيما أنفقته على اليتيم من ماله الذي يدينه الوصي حيث
كان لاشماله بكنهه فيه نظاها لمحال ولا يسوغ للوصي دفع مال اليتيم الا بعد بلوغه رشيدا
والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بالغ له حصة شائعة في عقار وأرض زراعية وأميرية
واوصى بجميع الحصة له واله وهو في مرض الموت ثم بعد ذلك مات عن عمه شقيق ابيه

ومن عهده شقيقة أبيه فهل لا تنفذ الوصية الا من الثالث في العقاردون ارض الزراعة
 الامير فبحث لم يجز الوارث ذلك وما بقي بعد الوصية يكون لهم خاصة دون العمتين
 (اجاب) لا تنفذ الوصية بما زاد من الثلث بدون اجازة الوارث فاذا خرجت المحصة في
 العقار الموصى بها الفحل المذكور من الثلث كانت له والاقوف اذا نزل على اجازة
 القاصص المزبور ولا تصح الوصية في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاثة بنين وبنتين قصر وترك
 ما يورث عنه ثم عاقلهم والداهم في حال حياته وصالحا عاقلهم وعلى حفظ ما لهم محضرة
 بينة شرعية فهل اذا كانت الرضاية ثالثة للوصى المذكور بالبنين الشرعية و ارادت
 كل من الزوجتين ان تأخذ ما يخص اولادهما القصر تحت يدها وتزعم من يد الوصى
 بدون زوجة شرعى لا تجاب لذلك اذ يبلغ احد البنين غير رشيد و اراد اخذ نصيبه من
 الوصى لا يجاب ايضا الا اذا تحقق رشده (اجاب) نعم لا تجاب كل من الزوجتين لذلك
 والحال هذه ولا يسوغ للوصى دفع مال اليه بل الا اذا بلغ رشدا فان دفعه له قبل الرشـد
 فأتلفه ضمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات فاصرات وعن أم وترك
 حصه في بيت معد للاستغلال فباع أم الميت حصه اولادها القصر في البيت لامرأة
 اجنبية بدون مسوغ شرعى فهل يكون البيع فاسدا في نصيب القاصرات ولهن بعد البلوغ
 اخذ ما يبيع من المستقره ومحاسنها على ما استقرت منه أمه المحصة المذكورة مدة
 اسبيلها عليها (اجاب) لا يملك أم الاب بيع عقار الصغير مطلقا اذ لم تكن وصيا وكذا
 لو كانت وصية او باعت من غير مسوغ مما ذكره في مسوغات بيع عقار الصغير والله
 تعالى اعلم (سئل) في ابن فاصله دار ورثها عن ابيه ولم يكن عليه دين ولا على
 مورثه ايضا فباع شيخ البلد الدار المذكورة ليتجره في غناها فهل اذا لم يكن شيخ البلد
 وصيا ولا قايما لا ينفذ تصرفه في مال القاصر ويكون البيع غير نافذ فاذا بلغ القاصر يكون
 له اخذ الدار وزعمها من المشتري بالوجه الشرعى (اجاب) يبيع شيخ البلد عقار اليتم
 على الوجه المذكور غير نافذ لا ينعقد موقفا عند عدم المسوغ والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اوصى لابن ابنته مع وجود الابن وابن آخر بثلث ماله فهل تنفذ الوصية
 (اجاب) الوصية بثلث المال لابن الابن المذكور نافذة نصبت لم يكن وارثا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن بنات فاصرات وترك لغيره لبايع الابن
 المذكور نصيبه منه ونصيب اخواته لا يخرج بدون مسوغ شرعى فوضع المشتري يده
 على القيد وصار يستغل ثمره لمدة فهل يكون البيع غير نافذ في نصيب
 القاصرات ويكون لمن بعد البلوغ محاسبة المشتري على ما استقرت منه الترخيص كان
 اخذ قد راعاه لو ما تضرع به الدعوى (اجاب) لا يملك الاخر التصرف في مال اخواته
 القاصرات بدون ولاية شرعية وعلى من استولى على تخيل القاصرات بدون وجه شرعى

محرم

١١

١٢٦٦

١٢

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

صفر

١٠ ١٢٦٧

معالم أنفق الوصي
من ماله على الصغير
فهو مستطوع إلا أن
يشهد أنه قرض عليه
أوانه يرجع عليه

١٢ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

ضمان ما استغله من الثمرة والله تعالى أعلم (سئل) في وصي عتقناه على قصر أنفق على
القصر بمائة من ماله وقد شهد على نفسه بمئة شرعية بأنه يرجع عما أنفق على القصر في
مالهم فهل يصح ذلك ويكون له المطالبة بما أنفق عليهم أو لا يكون له الرجوع (أجاب)
في التنوير وشرحه قبل عزل الوكيل وصي أنفق من ماله والحال أن مال اليتيم غائب
فهو أي الوصي كالأب متطوع إلا أن يشهد أنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه جامع
الفصلين وغيره وعالاه في الخلاصة بأن قول الوصي وإن اعتبر في الاتفاق لئلا لا يقبل
في الرجوع في مال اليتيم إلا بالبيننة انتهى وقوله ونال اليتيم غائب ليس بقيد بل حكم
ما إذا كان المال حاضراً أو لم يكن كونه منقطعاً عما كان في حواشي والله تعالى أعلم (سئل)
في أم أوصت في حال صحتها وسلامتها وكل عقلتها لمعتقها بثلاث مائة الصبهر هامة
ويقرى لها ختمات قرآن وما ينبغي يصرفه للفقراء والمساكين وأقامته وصبا على تنفيذ
ذلك وأوصت لامرأة بساق مخطقاتها بعد إيفاء ما عليها من الدين وأمرت المرأة الموصية
المرأة الموصى لها بالثلاثين بصرف قدر معلوم لأناس معلومين من الفقراء وأقامتها وصايا
على تنفيذ ذلك وماتت مصرقة على ذلك فهل إذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يكون للعتيق
التصرف في الثلث بعد إيفاء الدين من كل التركة وكذلك المرأة أخذت الثلاثين بعد الدين
وصرف ما أمرها بصرفه للفقراء الميعنين حيث لا وارت للزوجة الموصية (أجاب) الوصية
بجميع المال صحيحة نافذة حيث لا وارت فإذا اتفقت الوصية على الوجه المذكور شرعاً
وجب تنفيذها ولا فلا يقتضي ما صدر من الموصية المذكورة على الوجه المستطور
بكون كل من العتيق والمرأة الموصى اليهما المذكورين وصايا في جميع التركة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه رجلين بأنه أوصى بثلاث مائة لعنتقاه يضا وسودا
ذ كورا وأنا ثاوا إلى بنات أخيه وعن لكل شخص قدر ما علموا وما ينبغي من الثلث إلى
شخصين أحدهما فلان معتقه وأنه يكون وصيا على تنفيذ الوصية بالثلث والآخر فلانة
أخيه بنات أخيه المذكورات وكان أشهاداً على ذلك في مجلسين مختلفين لكل واحد
شاهدان في تاريخ معلوم دون تاريخ الأشهاد الآخر وأخبر أنه يصدر ورقة وصية بذلك
ويشهد عليها جميعاً فادر كه الموت قبل ذلك ولم يرجع عن الوصية فهل يجب تنفيذ
وصيته بذلك ولا تتوقف صحة الوصية على كتابته وثيقته بها وإذا لم يعلم العتيق المذكور
بالوصية والأبصار إليه إلا بعد ثلاث سنين من موت الموصى لا يكون ذلك مانعاً من
أثباتها بوجه شرعي (أجاب) الوصية بثلث المال لغير الوارث والقاتل صحيحة نافذة
لا تتوقف على إجازة الوارث فإذا أثبت الوصية المذكورة بالوجه الشرعي وجب تنفيذها
وإن لم يرز الوارث بذلك ولا مانع من سماع دعوى الأبصار والوصية بعد مضي تلك
المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في وصي من قبل الحاكم الشرعي على يتيمة واليتيم
مال تحت يده فهل للوصي أن يشتري عقار اليتيم بماله الذي تحت يده حيث كان فيه

منفعة للتم استغلا له اوسكه اذ فيه (أجاب) نعم لا وصي ذلك والحال هذه حيث لا مانع
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعلمه دين وله حصص في بيت باعها وصي
 الورثة القصر بار الباع لوفاعدين ورثهم باطلا عنهم ثم بعد ذلك باع المشتري المحصة
 المذكورة لزوجته وطلبت من البايع لها الخراج من ثمنها اشترى به فعل بان حصة الاصل غائبة
 مع وكيل الورثة في جهته وحضرت الورثة وصدقوا على محبة بيع الوصي المذکور بعد كلهم
 وقالوا اجنا وخرج السند لما بذلك فهل اذا اراد بعض الورثة بعد ذلك الرجوع في بيع المحصة
 متعلا لانه لم يقبض منها وان بيع الوصي كان بدون القيمة لا يجب لذلك ولا تسع دعواه
 بعد ثبوت تصدقه ورضاهما بالبيع والملاحه على تصرف المشتري من الوصي وبعبه لذلك
 بحضوره مدعي ولم يتنازع (اجاب) يملك الوصي بيع العقار بمثل قيمته لضرورة ابقاء الدين
 اثبات شرعا على الميت وليس لاحد الدلالة فنفقته بدون وجه شرعي واقرار المكلف بحقه
 عليه يعامل بوجبه بعد نبوته فلا تسع دعواه بما بنا قضا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 ماتت عن بنت واولاد ابن قاصر من غير شريك ولا حاجب قبيل وبناتها وضعت
 مصاعها عند دار اجنبية في غيبة بنتها عن البلدة التي هي فيها فلما حضرت بنتها لم تجد
 مصاعها في متركاتها فلما بحثت عنه وجدت عند تلك المرأة ثمنها فادعت ان
 المتوفاة اوصت اذا ماتت لاسلمه لبنتها بل يعني تحت يدها امانة لم تكن بلوغ بنت ابنتها
 وتسلمها لعلها لو عثفت في ذلك امتعت عن تسليم ذلك لها فهل تجبر المرأة المذكورة على
 تسليم ذلك المصاع لبنت المتوفاة المذكورة لا تأخذ ما يخصها به بالارث الشرعي وتحفظ
 حصصه اولاد اخيها تحت يدها حتى يلقوا ارشدهم اذا كانت تؤمن على ذلك ولا عبرة
 بدعوى المرأة الموضوعة تحت يدها ذلك بان المتوفاة اوصت بان تسليمه لبنت ابنتها دون
 غيرها ولو فرض ثبوت وصيتها لما بذلك حيث لا وصية لوارث (أجاب) الوصية للوارث
 لا تجوز بدون اجازة باقي الورثة بحيث لم تجز البنت الوصية فيه اذ كره على فرض تحققها
 يكون لها ان تدفع ما يخصها به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى لابن ابنته بنت
 ما يملكه ثم مات عن ورثة غيره فهل اذا كان على الميت دين يقدم على الوصية وليس له شيء
 الا بعد وفاة الدين وتجهيز الميت واذا كان للميت قطعة ارض زراعية لم يتجرى فيها
 الوصية (أجاب) الدين اثبات مقدم على الوصية فباني بعد ايقانه يكون للوصي له
 بالثمن تشبه ولا تجرى الوصية ولا الميراث في ارض الزراعة الا بمرقة والله تعالى أعلم
 (سئل) في وصي على اولاد قصر من قبل الاب ولهم حصص في بيت باعها الوصي بثلثها
 لاحتياج الاولاد لانفاق فهل يسوغ له ذلك (أجاب) احتياج اليتيم الى النفقة من
 مسوغات بيع الوصي المذکور وعقار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك
 بنته وزوجته وترك ما مورث عنه شرعا ووصى زوجته على بنته فهل اذا ثبت اصابه الام
 على البنت يكون الام المرف على البنت بما حقه ابوها من التركة (أجاب) اذا قام

صفر سنة

١٤ ١٢٦٧

مطلب اوصى لزوجته
او هي له ولم يكن غنة
وارث آخر نصح الوصية

وبيع الاول

١٠ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

الاب زوجته وصبا على بنته القاصرة حال حياته كانت ولاية التصرف والحفظ في مال
القاصرة للزوجة حيث ثبت الاصابة توجه الشرع وانه تعالى اعلم (سئل) في امرأة
مرضت مضاعف مرض الموت فوصت لزوجها بما زاد عن فرضه الشرعي وهو التصف
ليكون له كل ما لها من نفقة وروض وغير ذلك بما يكون على ملكها والمحال انما ليس لها
وارث غيره فهل تنفذ هذه الوصية في جميع التصف الزائد على فرض الزوج بماله
مستطور (اجاب) في شرح الدر المختار من الوصايا الوصية لزوجته او هي له ولم يكن غنة
وارث آخر نصح الوصية ابن كمال زاد في المحبة فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل
ودنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنت
قاصر وعن اخ شقيق اقام في حال حياته رجلا وصيا عليه ما وعلى حفظ ماله ما مات
الا بن قبل قسمة التركة عن اخته واهله وعده فارد ان يمنع الوصي عن حفظ مال البنت
القاصرة فهل لا يجب لذلك ولا يكون له منع الوصي بدون وجه شرعي واذا كان للزوجة
بعض اشيائها ما يصلح للنساء من مصاغ وخلاصة فارد ان يمنع الوصي من التصف لذلك
وتصدق بينهما فيما يصلح لهما من المصاغ بخلافه (اجاب) بولاية التصرف والحفظ في مال
الصغيرة المذكورة للوصي لا للمم بدون ولاية شرعية والقول للزوجة بينهما فيما يصلح لهما
من المصاغ ونحوه انهم ملك لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى على يتيمة من قبل
الحاكم الشرعي واليتيمة ثلثمائة وثمانون قرشا وضعت تحت يد الوصي وصاوية عن
عليها من القدر المرقوم نحو عشرين الى ان نفذ القدر وصرف عليها قدر ما علموا من
مال نفسه الى ان بلغت بالحيض وتزوجت والا بن تطالب الوصي بالثلثمائة وثمانين
قرشا المذكورة ولم تصدق على ما اتفق عليها فهل يصدق الوصي في الاتفاق على التيم
من ماله بالقدر اللائق (اجاب) يقبل قول الوصي بيمينه فيما اتفق على التيم من ماله
حيث لم يكن فيه ظاهرا محال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لابنتها القاصرة
جميع ما تملكه من عقار معلوم ونحاس وحلى كذلك وفرس وملبس وامتعة وغير ذلك
في حال صحتها وبسلامتها وقبل ابوها المذكورة ثم مرضت الام وماتت عن زوجها الى البنت
المذكورة وعن اخيهما وعن بنتها المذكورة فصار لالاب الاخ بعد طلبة الميراث في الاشياء
المذكورة بعد ان ادعى الابان جميع ما تركته امها من الاشياء المذكورة وتوحيته لابنتها
في حال صحتها وبسلامتها ووضع يده عليه وقبضه لابنته ثم اخذ الاخ بدل الصلح وذهب
لمحاله وزوج الاب البنت رجلا عمر معلوم قبضه من الزوج فذهل اذا طلعت البنت بعد
بلوغها ما تحت يد ابائها الموهوب لهما من امها وما بقي لهما من المهر بعد جهازها تحجب
لذلك واذا ادعى الاب انه صرف عليها بعض ذلك وادعى ان الباقي وكان ظاهر الحال
يكنه في بعض الاتفاق لا يصدق فيه خصوصا وان له اعتقارا في حقه بقدر ما ينبغي
عليها وزيادة وعلى فرض ثبوت الابراهم انما لا يصح في الاعيان وتوهم الاب بدفع ذلك

ربيع الاول

سنة

١٢٦٧

١٧

لا يثبت وما بقي من مهر حاجب كان ما جهزها به لا يساوي نصف المهر المقبوض
 (اجاب) للثبت المذكور طلب ما تحقق لما شرع عند ايها وقبل قوله في الاتفاق عليها
 فيما لا يثبت فيه الظاهر اما ما يثبت فيه فلا صرحوا بان الاراء اص الاعيان باطل
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام رجلا آخر وصيا عنه اراد على مخالفتها وامر باهـال
 ما يتحصل من التركة لورثة الموصى في بلاد ثم مات الموصى وقبض الوصي ما أثرى به من
 اوسال التركة لورثة وورثة الموصى فعد نحو عشر سنوات حضر رجل من بلد آخر يدعى
 دينا على المتوفى واراد ان يثبت دينه على الوصي وانخذ ما يثبت له من الدين من الوصي
 واتحال ان الوصي لم يكن بيده شيء من التركة فهل لا يضمن الوصي له شيئا من مال نفسه
 ولدا ان قد ثبوت دينه اخذ من التركة التي حازت بيد الورثة وهي فائقة ويمنع من
 معارضة الوصي (اجاب) لا يجبر الوصي على ايفاء الدين بعد ثبوته من مال نفسه وصرحوا
 بقبول قول الوصي فجا هو مسلط عليه شرعا لانه ذكر في اواخر مسائل الوصايا بان
 أحكام الصغار للاستروضي الوصي اذا اتفق التركة على الصغار حتى قبضت التركة ولم
 يبق منها شيء ثم جاء غريم ادعى على الميت دين او ائتمه بالدينه عند القاضي وقضى القاضي
 بذلك هل لهذا الغريم ادعى على الميت ثم ظهر دين آخر والجواب نعم ان الوصي ان دفع
 الجواب فيما اذا قضى الوصي دين الميت ثم ظهر دين آخر والجواب نعم ان الوصي ان دفع
 الى الاول بامر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الغريم الثاني يبيع الغريم
 الاول ويشاركه فيما قبض ان كان المقبوض قائما وان كان هالكا ضمانه من حصته من
 المقبوض وان دفع الى الاول بغير امر القاضي فله الثاني ان يضمن الوصي حصته من
 المقبوض ان شاء وهل يرجع الوصي بما ضمن على الاول ينظر ان كان في زعم الوصي
 ان الثاني مبطل في دعواه وفيما اقام من البينة لا يرجع على الاول وان كان في زعمه
 ان الثاني محقق في دعواه وفيما اقام من البينة رجع بذلك على الاول لان في الوجه
 الثاني زعم الوصي انه صار خاصا نصيب الثاني بالدفع الى الاول فيضمن ولا كذلك
 الوجه الآخر في مسألة النفقة كذلك نقول ان اتفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان على
 الوصي وان اتفق بغير امر فعليه الضمان لان الدين مقدم على الميراث وعلى حق الورثة
 اه ولا مانع من اجراء هذا التفصيل في حكم حادثة السؤال ولغيره والله تعالى اعلم
 (سئل) في وصي عتاز من قبل رجل على ولده القاصر وتركه صار الوصي ينفق على
 القاصر من متروكات أبيه وامه من نفقة وكسوة وغير ذلك مما جرت العادة به بالمعروف
 واشترى الوصي بعض عقار للقاصر وعمر فيه وصرف في عمارته مبلغا من مال القاصر ثم
 بلغ القاصر فلما ظهر رشده باع العقار المذكور هضفا ما اشترى به الوصي والان اراد
 اليتم بعد بلوغه رشدها بحاسبة الوصي على متروكات أبيه وامه فهل يصدق الوصي في
 بيع ماله من مال القاصر حيث كان ماصرفه لا تقا وليس له جبره على تصديق

١٢٦٧

١٧

مطابق حكم ما اذا اتفق
 التركة على الصغار حتى
 قبضت التركة ولم يبق
 منها شيء ثم جاء غريم
 ادعى على الميت دين
 وائتمه بالدينه عند
 القاضي وقضى القاضي
 بذلك

الحساب وليس على الوصى سوى اليمين اذا اتهمه القاصر المذكور وهل اذا بقي من تركه أمه اعيان تحت يد الوصى الى بلوغ القاصر يصدق في دفعه له بعد بلوغه رشيدا ولا يكلف الوصى اقامة بينة بذلك (اجاب) يقبل قول الوصى في دفع مال اليتيم له بعد بلوغه رشيدا كفى الخبرية ويقبل قوله في قدر الاتفاق حيث كان نفقة المثل في مدة تحتله ولا يكذبه الظاهر كفى ادب الاوصياء ولا يجبر الوصى على الحساب لو امتنع كفى تنقيح الحامدية عن القاضي خلال الدين من باب الوصى والله تعالى اعلم (مثل) فيمن أخذ من ام ايتام وصى عليهم من الملمم مبلغا معلوما ليجر فيه وجعل رجلا معلوما يدفعه في كل شهر فاجبر فيه شهورا عديدة يدفع فيها الربح المعين حتى استغرق الربح اصل المبلغ وزاد ثم مات أخذ المبلغ فظلت ام اليتيم اصل المبلغ من الورثة بناء على عقد هدا مع الميت وزعمت الورثة ان هذا العقد فاسد وانه وقعت المقاصة بما اخذته من الميت فزاعمة أنه ربح فهل تقدر الام المذكور على اخذ اصل المبلغ مع ان الربح استغرقه مع زيادة أم تقع المقاصة بمال الوصى اليها من الربح كما زعمت الورثة (اجاب) اذا لم يكن المدفوع من ربح مال اليتيم وكان من مال الرجل المذكور دفعه بناء على ما وقع من اشتراط الوصى عليه ذلك بدون معاملة شرعية بان كان أصل المال المدفوع من الوصى قرضيا فيكون لوارثه حسمه على الوصى أما لو كان المال المدفوع من الوصى مضاربة مع اليتيم وباقى المسئلة بحالها فان عمل فيه المضارب ووربح فجميع الربح لليتيم وللعامل أجر مثل عمله لصادها باشتراط الربح المعلوم لليتيم ولوارث المضارب بحسبة الوصى على ما وصله اليها فان زاد المدفوع على ما ربحه المال تقع المقاصة بدرا الزيادة من أصل المال ويجري باقي احكام المضاربة القاسدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كتب وهو في مرض الموت لابن ابيه بعض شيء من أمته وصية وما بقي كتبه لزوجته كذلك ثم مات في اليوم الثاني من زوجته وعن ابن اخيه المذكور وغيرهما من الورثة فهل لا تقع هذه الكتابة في مرض الموت ولا تنفذ ويكون ذلك تركه بقسم على جميع الورثة بالقرينة الشرعية (اجاب) اذا وصى شخص لبعض ورثته ومات عن الموصى له وعن ورث آخر توفقت الوصية لو ارثت على اجازة باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في وصى على قصر لهم حصته في دار لتلهم بالارث عن ابيهم يباع الوصى بدون قيمة مثلها بالعين الفاحش فهل لا يكون البيع نافذا والحال هذه لاسيما ولم يكونوا محتاجين لضرورة نفقة ولا كسوة ولم يكن بيعه عسوق شرعى أصلا (اجاب) لا يصح بيع الوصى لاعتقار اليتيم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شهد على نفسه في حال حياته انه لا يملك من حطام الدنيا سوى كذا وكذا أو اقام رجلا وصيا مختارا من قبله على خلفائه وأولاده من بعده وقبل ذلك منه لنفسه حين ذلك ثم مات بعد ذلك المشهد المذكور وثبت ذلك بين يدي المحاكم الشرعية وخرج بذلك اعلام شرعى فادعى الخ لتوفى المذكور على الوصى

١٠ ١٢٦٧

١٨ ١٢٦٧

١٩ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

١٧ ١٢٦٧

١٨ ١٢٦٧

٦ ١٢٦٧

جاءى الاولى

المذكور بان المتوفى المذكور كان وصيا عليه وعلى اخوته ولهم عنده مبلغ آيل اليهم من والدهم وصاحب الوصي بذلك والحال ان المتوفى لم يشر بذلك حال حياته ولم يذكر ذلك في الوصى المختار المذكور في مجلس الاشهاد المذكور مع ان اخاه المذكور كان حاضرا وقت الاشهاد المذكور ولم يذكر ذلك فهل اذا اثبت الاخ المذكور ذلك بالبينة يطلب المبلغ المذكور من تركه المتوفى المذكور ويكون له الطلب بجميع المبلغ ام بحصة فقط (اجاب) لا ضمان على الوصى المذكور حيث مات مجهولا والله تعالى اعلم (سئل) في امانة لقصر تحت يد وصيه ومات الوصى عن وريثة قبل ان تقصر بعد بلوغ شصهم الامانة من وريثة الوصى فانكروها فهل لا يكونون ضامنين لها الا اذا ثبت ان الوصى قبل موته اعلمهم او لم يتم تجهولها (اجاب) لا ضمان على الوصى اذا مات مجهولا في الامانة وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في يمين له ما يبت وعليها لم تكن وصيا عليها ولم يكونا متحابين لضرورة اتفاق ولا كسوة ولا دين على ابيهما فهل اذا باعت الام البيت المذكور لا يكون بيعها نافذا بدون مسوغ شرعى ولهما بعد ذلك المسوغ يد واضح اليد عليه والحال هذه (اجاب) لا تخلف الام بيع عقار اليتيم ان لم تكن وصيا وكذا لو كانت وصيا ولا يسوغ عليه والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما مضى منه ان ام صغيرين تطالب لهما الوصى عليهما بوضع ما لهما بالكيانية فهل يجبر على ذلك اولا (اجاب) ولاية الحنفية والاصرف في مال الايتام لا وصى لا للام اذا لم تكن وصيا وليس لام الصغيرين المذكورين مدارضة الوصى في ماله اولا مطابقة بوضع في السكينة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في قصر آ ل لهم حصته في مكان عن ابيهم باعها الوصى عليهم بدون قيمة مثلها بالنفع الفاحش والحال انهم لم يكونوا محتاجين لنفقة ولا غيره فهل لا ينفذ بيع الوصى والحال هذه بدون مسوغ شرعى (اجاب) لا يسوغ لا وصى بيع عقار الصغير بدون مسوغ شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة وبنت بنته وكان قبله له وصى ابنت بنته بثلاث ماله فهل اذا ثبت الوصية بالبينة تكون صحيحة وبنته رثلت مال الميت حيث كانت غير واردة (اجاب) تنفذ الوصية بثلاث غير الوارث جبر على الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى بثلاث ماله لابنة وبنته وعوفى حال محنته وسلامته ثم بعد مدة مات الوصى عن ابن وعن ابن ابنة الوصى له المذكور وهو وصى على الوصية فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تكون الوصية صحيحة نافذة من الثلث واذا انكر ابن الميت ذلك يريد منع ابن اخيه من الثلث لا يجاب لذلك ويمنع من مدارضته (اجاب) تنفذ الوصية بالثلث لغير الوارث جبر على الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في عقار عر لوليتيم فصر جعل نائب البلدة عليه وصيا وام الوصى يبيع عقار اليتيم لثمن ذى والحال انه لا دين على ابيهم ولا احتياج لنفقة ولا مصلحة فهل لا ينعذ البائع

ويعبر المشتري على رد العقار على النبي مع امرته ويرجع البائن على من قبضه منه (اجاب)
 لا بذلك الوصي بيع عقار النبي بدون مسوغ شرعي ولو فرض صحة وصايته والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وخمسة اولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا واقام
 وصيا على اولاده قبل وفاته فاخذت الزوجة ما يخصها من التركة ووضع الوصي يده
 على باقي التركة وصار يتصرف فيها تصرفا ليس فيه مصلحة للقصر بل فيه تفرط
 وانلاف لاموالهم فهل اذا ثبت عليه ذلك يكتسب للقاضي عزلته ونصب وصي غيره
 (اجاب) اذا تحققت خيانه الوصي بالوجه الشرعي وجب على القاضي عزله واقامة أمين
 قادر لحفظ اموال القصر والتصرف فيها بما يوجب للاوصياء فعله شرعا والله تعالى اعلم
 (سئل) في بنت قاصدة تملك حصصة في معصرة بالارث الشرعي عن والدها بعتا أمها
 بجنون القيمة بالعين الفاحش فهل يكون البيع باطلا واذا حصل بيع من الشر كافي
 صغرهما في حصتهم يكون لها الاختيار الشفعي بعد البلوغ والاشهاد بالاختار (اجاب) بيع
 الام حصتها البنتا الصغيرة في العقار على الوجه المذكور غير صحيح وفي الدرر سبي شفع
 لا ولي له لا تبطل شفعتة اي قلله ان طلبها اذا بلغ كافي حواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل من أهل الزمة هلك عن زوجة له وقصر منها وترك ما يورث عنه شرعا هو وتسعة
 اقد نفوذ وصو ببيع ابه ادية قد كان انهم يهاولى الامر على الذي المذكور واقتبعت زوجته
 وصيا على اولادها والقصر من قبل الحاكم الشرعي امدم وجود وصي للبيت فاحتاج القصر
 للنفقة والسكوة فارادت الوصي المذكورة بيع الاعدادية المذكورة لا باج القصر
 للنفقة فهل يكون للوصي بيع الاعدادية المذكورة بخلاف المثل لاسيما وما يتحصل من
 ربحها لا يفي بالتصرف عليها واذا أبرجتها بعصر عليها التحصيل الاجرة واستخلاصها (اجاب)
 يبيع الوصي بيع عقارا لصغير من اجني لامن نفسه بضعف قيمته اولنفقة الصغير او
 لسكون غلاته لا ترضى على مؤنته فالوصي المذكورة يبيع نصب القصر في الاعدادية
 المذكورة لضرورته والنفقة عليهم كان لما البيع اذا كانت غلتها لا تفي بمؤنتها والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأته منتهر ضلحت وخافا عنت جاريتها وأوصت لما يبيع من دراهم
 ونحاس وغير ذلك ثم شفتت من مرضها فارادت الرجوع في العتق والوصية فهل يشغذ
 العتق في التجارة المذكورة وله الرجوع في الوصية فقط دون العتق (اجاب) للوصي
 الرجوع عن الوصية بقول صريح أو فعل يقطع حق المالك عن المغضوب أو فعل يزيد
 في الموصى به ما يمنع تسليمه الابه او تصرف يزيل ملكه كالبيع والهبة فالوصية
 المذكورة الرجوع في الوصية لا في العتق والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال
 عن معينين من قبل رجل مات وقد أوصى لهما بشئ معين من المال يخرج من الثلث
 فهل لمحال القضية على القاضي لا يثبت ذلك (اجاب) لا مانع من احواله دعوى الوصية بما
 ذكر الى حضرة القاضي وما يتحقق بين يديه بالوجه الشرعي يحكم به والله تعالى اعلم

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٤٥

١٢٦٧

٣٥

جادی الثانية

(سئل) فی رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر متاه عن بنت بالغه وترك ما يورث عنه شرعا فاضطرت تركته وبيعت بحضرة كاتب من طرف الحاكم الشرعي وجمع من المسلمين فاشترى وصی القاصر أنشياء من اعيان التركة كذا المذکور لنفسه حكم القبر وقسمت التركة بموجب دفتر قسام مشمول بختم قاضي المحرسة ثم مات بعد ذلك الابن عن أمه وأخته لاییه وعجه فإرادته أنذما اشتراه الوصی لنفسه من اعيان التركة فهل لایجابون لذلك ولا یأبون أهم الاثنی المستروان التي اشتراها لنفسه وقت البيع وصدق الوصی فیما صرفه علی القاصر من ماله یمنع حیث كان المصروف لایجاب له المال (اجاب) اذا اشترى الوصی مال الیتیم لنفسه فان كان وصی القاضی لایجوز ذلك مطلقا لانه وکسبه وان كان وصی الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير وهي قدر النصف زيادة أو نقصا وبقبل قول الوصی یمینه فما اتفقه علی الصغير من ماله حیث لم یکذبوه ظاهر الحال والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن ابن بالغ وعن ابنتين وبنت قاصر وترك بعض عقار فبادل البالغ آخر علی نصیبه ونصیب اخوته القصر فی العقار المذکور والحال انه لم یکن وصیا علیهم لامن قبل المیت ولامن قبل القاضی فهل لایصح البذل فی نصیب القصر ولا ینفذ واذ بالغة وایکون لهم الرجوع فی نصیبهم (اجاب) اذا لم یکن الاثنی المذکور وصیا لایکون له بیع عقار اخوته القصر مطلقا وكذا ان كان وصیا ولا یسوغ والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته وابن صغير منها لم یبلغ سن الحضانة وترك ما یورث عنه شرعا فهل اذا جعل القاضی أم الصغير وصیا علیها وعلى ماله لاداء نفقاتها من الثمن والصلاح والديانة وكان الصغير ابن عم أو أذنزع الصغير وماله منها لیکون هو الوصی لایجاب لذلك والوصی هو من أقامه القاضی (اجاب) لیس لابن العم نزاع الصغير من أمه الحاضنة قبل انتهاء مدة الحضانة وولایة التصرف فی مال الیتیم للوصی فإذا كانت الام وصیا علی ابنتها لایکون لابن العم معارضتها فی ماله والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل أوصی لابن أخیه بنصف دار ومات الموصی وقبل الموصی له بعد موت الموصی عن ابنه وعن الموصی له ثم مات الموصی له عن أخته ثم ماتت الأخت عن ابن لها وطلب ابن الأخت ما تسحقه أمه من أخیهما من ثلث الوصیة وابن الموصی من ثلث الوصیة والد منه ههنا کیفنه تنهد بالایضا فهل لأخیه بانسكاره ویتخذ الوصیة ویسقط ابن الأخت المذکور ما كانت تسحقه أمه من أخیهما (اجاب) الوصیة للأخین نافذة من ثلث المال ولأخیه بانسكاره ابن الموصی لها حیث كانت ثابتة بالوجه الشرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجة وبنتين وترك جارا ولیة وحلق ذهب فادعت الزوجة أنه تبرع لها وهي مرض موت بالیة والحلق وتبرع لأخیه بالجار ولم یخیر أولاده فهل لایجوز ذلك ولا ینفذ تبرعه فی مرض موته (اجاب) لاینفذ التبرع فی مرض الموت ولا ورنیدون اجازة بقية التورق ونفسد من الثلث للأخین حیث

كانه مستوفيا شرعا ثم شرع به محقة بالوجه الشرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجة ومومن ابن وعن بنتين احدهما قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا
 من دار ومولاه وغيرهما فقام القاضي الاخ وصيا على أخته القاصرة لاجل حفظ نصيبها
 فهل اذا ارادت امه ان تصرف في نصيب البنت القاصرة بدون ولاية شرعية لايجاب
 لذلك ويكون الوصي منعها من ذلك (اجاب) ولاية التصرف في مال القاصر والحال
 هذه لو صبه المنصوب من قبل القاضي الذي يملك ذلك وليس للام التصرف في شيء من
 ماله حيث لم تكن وصيا من قبل الاب والله تعالى اعلم (سئل) في بنت معتقرب بين
 امرأتها وبنتها القاصرين وابنتها البالغة باعته الام لرجل بمن معلوم عن نفسها وبطريق
 الوصاية الشرعية عن ابنتها للاتفاق عليهما بالوكالة عن بنتها البالغة بموجب حجة
 شرعية من قاضي المحروسة بيد المشتري ثابتة المضمون فهل اذا بلغ كل من الابنتين
 وارادا بطل البيع في نصيبه لايجاب لذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
 نعم لايجاب كل من الابنتين المذكورين لابطال البيع والحال ما ذكر حيث صدر صحيحا
 لازما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولاده القصر والبالغ ذكورا
 واناثا واولادهم فحجته احد اولاده البالغين وصيا عنه اراعى تركته واولاده بعد موته
 وكاه البالغون منهم وكالة عامة وفوضوا له التصرف في التركة وفي الصرف عليهم بما
 يخصهم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون فباع الوصي بماله من الوصاية على القصر
 والوكالة عن البالغين بعض منقولات التركة بمن مثلها الحال لمجاعة اجانب وقوم
 المواشي وآلات الزراعة بمن المثل المذكور على اثنين من اخوته البالغين وتراضي
 معهم على ذلك فهل يكون تصرفه في بعض التركة ومواشي وآلات الزراعة نافذا
 وليس لاحدى البنات البالغات الموكلات ابطاله واذا زرع الوكيل مع اخويه
 المذكورين ارض الفلاحة والابعادية لانفسهم من ماله بعد تقدير ارض المثل لارض
 الابعادية في نصيب جميع باقي الورثة ونصيب القصر المذكورين ارض الفلاحة الاميرية
 مع رضا الوصي والبالغين يدفع الاخرة ونصف الاخرة عما خص استحقاق القصر في
 الابعادية والالعادية وقيامهم بدفع خراج ارض الفلاحة لمجعة الذبوان يكون ما تحصل
 من الزرع لهم خاصة ولاحق للاخت البالغة المذكورة في الخراج بتعللها بان جميع
 الارض مشتركة وان لها حصصة فيها عن المورث وتخرج من طلب استحقاق في الخراج
 بتعللها بذلك شرعا (اجاب) يصح بيع الوصي اعيان التركة المنقولة من اجنبي بالقيمة
 او بغيره يسير كما يصح بيع الوكيل بالبيع من تقبل شهادته له بالقيمة وبالقوة على المفتي
 به بحيث تصرف الوصي الذي هو وكيل عن البالغين من الورثة في منقولات التركة على
 الوجه المذكور يكون تصرفه نافذا وليس لاحدى البنات البالغات نقص تصرف
 وكيلها حيث ثبتت وكيله عنها في ذلك بالوجه الشرعي وما تحصل مما زرعه الوكيل

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٢

سنة رجب

١٢٦٧

١٥

شعبان

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٨

وأخوة في أرض الفلاحة والاعادة لانفسهم من مالهم الخاص بهم يكون ملكا لهم تحت
 الاجارة او فسدت وليس للبنت الباقية ما رزقتهم فيما تحصل من زراعتهم لانفسهم
 من مالهم الخاص بهم والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختار من قبل الاب اتفق على قصر
 من مالهم مدة فهل اذا بلغ أحد القصر ولم يسلم في القدر الذي صرف عليه لا يجاب لذلك
 ولا يطلب من الوصي يئنة على مقدار ما صرفه على القصر من مالهم بل يصدق فيما صرفه
 حيث كان لا يتجاوزها لهم (اجاب) يصدق الوصي في مقدار ما أنفقته على القاصر من ماله
 الذي بيده اذا لم يكنه ظاهر الحال في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من طرف فانظر قلم
 للدعوى عن بيع عقار القصر بالغبن الفاحش فهل تقبل الزيادة في ثمن العقار عن رغبها
 (اجاب) لا يملك الوصي بيع شيء من مال النسي بالغبن الفاحش وهو لا يدخل تحت تعويم
 المتعومين فلواجره كان فاسدا لو هذا في المنقول واما في العقار فانه يجوز بيعه من اجنبي
 بصف قيمته او انفق الصغير او دين الميت او وصية مرسلة لا تاذن الا ائنه ولو يكون
 غلاته لا تزيد على مؤننه او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد متقلب فاذا وجد
 مسوغ شرعي من هذه المسوغات لبيع عقار اليتيم بنفسه الباع من الوصي والافلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اجنبي استولى على مال اليتام واستهلك بعضه ولم يكن وصيا
 عليهم لامن قبل قاض ولا من قبل الميت فهل للقاضي ان ينصب عنه وصيا لخاصه
 ويستخلص منه ما بقي لليتام وقيمة ما استهلكه بعد تبونه عليه بالينة الشرعية وهل
 اذا كان لليتام ام ائنه من الحق للوصاية ينصبها للقاضي وصيا عليهم (اجاب) للقاضي
 اقامة وصي امين قادر حيث لم يكن لليتيم ولي شرعي وله ان يستخلص حق القاصر ممن هو
 قبله بالوصية الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وصي من قبل الحاكم الشرعي
 بيده مال لورثة غائبين فادى رجل اجنبي بانه وكيل عن وكيل الورثة المذكورين في
 قبض ما تركه مورثهم فلم يأت الوصي الذي بيده المال وكالته والحال انه لم يستتابين
 يدي الحاكم الشرعي فهل اذا لم يثبت الوكيل الوكاله بين يدي الحاكم الشرعي
 وانحصار الارث في موكله لا يجاب لذلك ولا يكون الوصي تسليمه المال الذي بيده مجرد
 دعواه الوكاله حديث كان امونا عليه موافقا له في حوزته حتى يأخذ الورثة او توكل
 وكلا لشرعيان اخذته وتسليمه وينبذ لهما الطريق الشرعي (اجاب) لا يؤثر الوصي
 يدفع مال الغيب لو كيل الوكيل للمذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في وصي على قاصر اتهم بالخيانة في مال القاصر فاقام القاضي عم القاصر ووجلا
 كان وصيا على القاصر لولا وادته جابا لمخضومة والمخاسبة مع الوصي بسبب عاتقهم الوصي
 في مال القاصر فادعاه على الوصي بانه أخذ قطعة ارض للقاصر ورثها عن ابيه ليزعها
 لنفسه وجعل على نفسه مبلغا للقاصر بعد المال المخبرجي ومضى مدة خمس سنوات ولم
 يصل اجهة القاصر شيء من المبلغ الميعول ويريد ان مولانا الحاكم الشرعي محاسبة

الوصي عن المقتضى للوصي عن ذلك فاجاب بالانكار وكذب المدعين وعترف بأنه أخذ
 الارض المذكورة من المحاكم لنفسه ليزرعها وكتبها عليه الدوق ولم يجعل على نفسه
 شيئا الى جهة القاصر فطلب من المدعين بيعة تثبت ما ادعياه فاحضر اشاهد من شهدا
 بان الوصي اقر له جميعا بأنه أخذ ارض القاصر المذكورة بمبلغ مائتين واربعين قرشاً للقاصر
 بعد اخراج فيه مذهبهم اخرجهم المدي عليه يصحح صورته ان المدعين وشهودهما
 اتفقوا على الادعاء على باطلا وما ثبت بانحدون فيه النصف والقاصر النصف فهل ليس
 للقاضي سماع هذا الجرح ولا شهوده وعلى القرض لو سماعه وسعه وحكم
 بمقتضاه واحضر المدعيان شاهدين غير الاولين وشهدا على اقرار المدي عليه بمبلغ
 المائتين واربعين قرشاً عن كل سنة للقاصر فهل ليس للقاضي الرجوع في حكمه متعللاً
 بان المحاكم الدسائية أمه باعادة الدعوى حيث ان المدي عليه عنده بيعة تشهد على
 اقرار المدعين انهم ادعيا باطلا وشهادة شهودهما باطلة واذا رجع القاضي عن حكمه
 والمحال هذه ماذا يلزمه واذا كان للقاصر دين عند آخر قبض بعضه الوصي ولم يرض زمن
 يسع صرفه على القاصر فهل لا يصح في صرف المبلغ على مصاوغ القاصر وهل
 بانكار الوصي حق القاصر وثبوت عليه بالبيعة بعد اخراجه القاصي وينصب غيره
 (اجاب) لا يقبل قول الوصي فيما اتفق عليه في التيم حيث كذبه ظاهر الحال واذا تحققت
 خيانة الوصي بالوجه الشرعي وجب عزله والاقلال وانسان الوصي اقرار المدعين
 وشهودهما بطلان ما ادعياه مبطل لدعواه وشهادة شهودهما حيث لا مانع والاقلال
 والله تعالى اعلم (سئل) في قصر اتيان لهم بعض فخل آل لهم عن ابيهم باعه عنهم
 بالغبين الفاحش بدون وصاية شرعية عليهم ولم يكونوا محتاجين للاتفاق عليهم فهل
 اذا لم يكن يسع العلم المذكور فخل القصر المذكورين بمسوغ شرعي لا يكون نافذا ولهم
 بعد كلهم رفع يدواضع اليد عليه واخذ منه (اجاب) يسع العلم فخل اولاد اخيه القصر على
 الوجه المذكور وغير نافذ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت حاروة واعتقتها واولدت
 لها بطنين ومن ولدتها واشهدت على الوصية جمعاً من المسلمين وسطرت
 بذلك وثيقة شملت بها بختهم اثم بعد مده تزوجت الموصية رجلاً ومكثت معه مدة الى ان
 ماتت وهي مصرة على وصيتها المعتقة المذكورة فادعي الزوج انهم الاولاد ان النصف
 الباقي بعد فرضه فهل على فرض ثبوت هذه الوصية لا تكون بطلان الوصية المعتقة
 المذكورة ولا يكون ايصاؤها لزوجها المذكور بذلك مانعاً لها من المطالبة بما اوصى
 لها حيث ماتت الموصية مصرة على وصيتها المعتقة المذكورة (اجاب) اذا ثبت ما
 المعتقة لمعتقة بما عاذ كر على الوجه المشروح وماتت مصرة على وصيتها يكون للمعتقة اخذ
 ما اوصى لها مقدماً على الميراث وعلى الوصية للوارث حيث خرج من الثلث ولا تكون
 الوصية للزوج الوارث بالنصف بطلان الوصية لمعتقتها والمحال هذه قال في الحاشية من

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٢

الوصايا ولو ان امرأتها تشاء أو وصت بجميع المال زوجها وليس لها وارث سواء أو وصت
بجميع ما لها لا جني أو وصت لكل واحد منها بنصف المال بأخذ الاجنبي لولا ثلث
المال بالانازمة يبقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للاجنبي
مقدم على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي أن ثلثا ثلث ذلك يكون
للاجنبي وثلثا للزوج اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى بوصايا حال صحته
وسلامته غير وارث لا تر يد على الثلث ثم قبل موته بنحو أربعة أشهر مرض ومات مصر على
وصيته السابقة على ذلك وأقام على تنفيذ وصية زوجته وأثبت الوصية على يد الحاكم
الشريعي ونفذتها بحسب ما أوصى به ثم حضر بعض ورثته وادعى ان الموصي حصل له
جنون قبل موته يريد بذلك إبطال الوصية فهل على فرض ثبوت الجنون واستيعابه
الأربعة أشهر التي هي مدة المرض ومدة انقطاعه عن خدمته لا يكون مبطلا للوصايا
وتم الوارث من المعارضة في إبطال الوصية والحال هذه (أجاب) عرض الجنون في مدة
المرض المذكورة لا يكون مبطلا للوصية فيمنع الوارث من المعارضة فيها والحال هذه
حيث لم يكن جنونه مطبقا المقدر ستة أشهر أو سنة على المتقي به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل توفي عن زوجته وبنت قاصرة وعن عتقائه وعن تركته وصية فمات عنه وأقام
عليهم وعلى تركته رجلا وصيا محتملا رافقا لأمين بنت المال ان يضع يده على تركته المتوفى
مع وجود المستحقين لها ووجود الوصي المختار (أجاب) لزوجة المتوفى المذكور الثمن
فرضا وليته النصف كذلك والباقي لها ردا حدث لا وارث له سواهما والحق لبيت
المال في التركة المذكورة ولاية المحفظ لمال القاصرة والتصرف لوصي الاب بعد
تحقق وصايته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن تركته قصر
وبلغ فوضع احدا البلخ يده على جميع التركة وتصرف فيها وفي أموالها بحسب ما اراد
بدون اذن باقي الورثة مدعيًا بأنه وصي فهل اذا لم يثبت ذلك شرعا لاعتباره بدعواه ويكون
تصرفه غير صحيح ولباقى الورثة الرجوع عليه بما تصرف فيه وبحسابه وقسمة التركة بينهم
بافرضة الشرعية (أجاب) ليس للبالغ المذكور ولاية التصرف في مال القصر بدون
ولاية شرعية ولا في مال البالغ بدون تركته عنهم ولولي القصر المطالبة بما يخص
الصغير مما تركه مورثه كالمطالبين المطالبة بما يخصهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مريض وله خمسة اولاد اثنان وثلاث بنات وزوجة أوصى لاولاده الذين منها اغلب
مخافتاه ولبعض اولاده الذين من زوجته المتوفاة بشئ قليل ومات عن الخمسة والزوجة
الموجودة فهل ما أوصى به غير نافذ لجميع ما تركه بقسمه على كامل الورثة بقرضه
الشرعية حيث ان بعض الورثة البالغين لم يجيزوا الوصية بمأذركم وتوقف الوصية
لوارث على آجازة باقي الورثة واذ اردوها بطلت (أجاب) لا تنفذ الوصية لوارث الا
بآجازة الورثة وهم كبار ولا يخل بتجزأ آجازة صغير ومجنون والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

٢٣

صحيفة حيث ماتت الموصية مصر عليها والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قصر
 لهم قطعة أرض زراعية بخيلها وقطعة أرض أخرى خالية من الخيل عن أبيهم وضع الوصي
 يده عليهما وزعهما مائة ثم باعهما الوصي لرجل بدون قيمة مثلها ما بالغين الفاحش فهل
 لا يكون البيع نافذاً والمحال هذه لا سيما ولم يكونوا محتاجين لضرورة نفقة ولا كدوة
 ولم يكن بيعه بمسوغ شرعي أصلاً إذا ثبت ما ذكر (اجاب) لا يملك الوصي بيع مال
 الغير بالغين الفاحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن ابن قاصر
 وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ونقود وغير ذلك من ماله الخاص به دون أبيه ثم مات
 الابن عن ابنتين وعن ابن ابنة فوضع احداً لابنتين يده على مال ابن أخيه القاصر ليحفظه له
 بطريق الوصاية من بعده وصار القاصر يكسب من صناعته وكل ما تحصل من كسبه
 يعطيه لعمه الى ان بلغ القاصر رشيداً فأراد محاسبة عمه على جميع مخلفات أبيه فهل يجب
 له ذلك وإذا ادعى العم الوصي من قبل المحدثه صرف بعض دراهم في عمارة عمه واليتم
 يصرف في الصرف الثلاثين يقول أهل الخبرة وإذا كان المحدث الوصي لابن ابنة القاصر
 بنى من ماله دون الثلاث بخضرة دينة ومات وهو مصر عليها يكون له أخذها من تركته
 المحدث (اجاب) لا تقاصر بعد بلوغه رشيداً ما لم يلق وصية به خاصة من تركته مورثة
 والوصية له بما دون الثلث صحيفة نافذة تقيضي للوصي له بها حيث لا مانع وقبيل قول
 الوصي المحدث كور يمينه فيه ما صرفه على عمارة عمه ومات من ماله حيث كان لا ينفق
 لا يكتبه فيه ظاهر المحال والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عما إذا توفي شخص
 وكانت تركته مستغرقة بالديون وكان بطرفه أمانة لقاصر كان وصياً عليه هل يكون حق
 القاصر مثل باقي الديون أو يستوفى حقه من تركته بقدر ما يوجد فيها (اجاب) إذا وجد مال
 اليتم بعينه في تركته الوصي يكون لولي اليتم أخذه وليس لغرماء الوصي أخذ شيء منه وإذا
 لم يوجد في التركة ومات الوصي مجهلاً لا يكون مال اليتم مضموناً في تركته فليس لولي
 اليتم أخذ شيء منها والمحال هذه وإذا تحقق استئلاها حتى صارت ديناً ذمته بطريق
 شرعي يكون اليتم أسوة بالباقي غرماء الوصي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وثلاثة ذكور أحدهم بالغ واثنان بنات بالغتان وترك ما يورث عنه شرعاً فأم قاضي
 ناحيتهن البالغ من الذكور وصياً على القصر بعد استخراج البنات من التركة على مبلغ معلوم
 من الدراهم فهل إذا تصرف الوصي أو القصر في المتروك بغير المصلحة وبثبته خزانته
 بالوجه الشرعي ينزع ما يخص القصر من التركة من يده ويقيم القاضي الذي له ولاية ذلك
 عليهم من يملك للوصاية (اجاب) إذا تحقق خيانة الوصي لأن كور بالوجه الشرعي وجب
 عزله والله تعالى اعلم (سئل) في ابن قاصر آل له مبلغ معلوم من الدراهم بالخير أعان أمه
 قبضه أبوهم بمقتضى دفتر التسمم وصرفه عليه حتى بلغ رشيداً يريد به بلوغه طالب المبالغ
 من أبيه فهل إذا ادعى الابن له صرفه عليه في مدة لا يكتبه فيها ظاهر المحال يصرف

١٢٦٧

١

محرر

١٢٦٨

٢٨

صفر

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٩

صفحة ١٢
سنة ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

ربيع الأول ١١ ١٢٦٨

١١ ١٢٦٨

١٨ ١٢٦٨

الاب يمينه (أجاب) نعم يقبل قول الاب فيما ذكره الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة أوصت لأولاد بنتها في حال صحتها مثل نصيب بنت من بناتها في جميع ما تملكه
واشهدت على الوصية ثم ماتت عن أولاد ذكر وبنات وترك ما يورث عنها شرعا فإراد
أولادها ابطال الوصية والاختصاص بالتركة متعين بان الوصية لم تتبدل في وثيقة وان
البينة البخرية في الوثيقة لا تكفي في الوصية فهل اذا ثبتت الوصية المذكورة بالبينة
الشريعية لا عبرة بما تعالوا به ويكون الوصية نافذة (أجاب) اذا ثبتت الوصية المذكورة
بعد الدعوى الصحيحة من خصم على خصم بالوجه الشرعي فلا عبرة بما تعال المذكور
والحال هذه وتكون نافذة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وعن ابن وبنت فاصر بن منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغير ذلك فهل
اذا تضرعت ام الايتام في متاعهم الذي تركه الاب يبيع او غيره بدون ولا يشرع
لا ينفذ تضرعها حيث لم تكن وصا ولا قيمة (أجاب) لا ولاية لام في بيع مواتي اليتيم
اذا كان لغير ضرورة بل للتجارة وقصار مدون وصاية شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له اخت لاب فاصر وهو وصي عليه من قبل القاضي فاحضره القاضي وأمره بان
يدفع لكل سنة أودب قح وقطع قاش وسلم ذلك لاهما بسبب أنها تاكل عندها ولا يرفع
يد عن مال القاصرة وبودعه عن غير مخاف الوصي وصار يدفع لهما ما ذكره سنتين
فهل اذ بلغت الآن وأرادت أخذ مالها يكون له حجب ما دفعه من أصل مالها أو يكون
متمتع به وتأخذ جميع ما لها عنده (أجاب) يقبل قول الوصي بيمينه فيما أتفق من مال
اليتيم عليه حيث كان لثقا واليتيم بعد بلوغه وشيد التخذ ما بقي له عند الوصي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر والدتهم وترك لهم مائة وألحقهم ببيع
وصا لا والدة ولا غيرها فوكلت والدة المذكورة أحد اعمام الاولاد في بيع نصف فرس
من أمته وكانت بعد مائة وكلت عم آخر في بيع النصف الآخر وباعها فهل لا تنفذ تلك
أو كالة ولا البيع المبني عليهم في نصيب الاولاد القصر المذكورين واذا لم ينفذ البيع
المذكور هل ترد الفرس وتناحها الذي حدث بعديها (أجاب) لا تملك الام بيع مال
ولدها القاصر اذا لم يثبت أنها وصي عليه بالوجه الشرعي ولم يكن البيع في المقول
لضرورة بل كان للتجارة قلنس لها التوكيل بالبيع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن أولاد ذكر وبنات وبعضهم بالغ من امرأة أو بعضهم قاصر من امرأة أخرى
وترك ما يورث عنه شرعا فاستولى الاخ البائع على نصيب الايتام بدون ولا شرعية
لامن الحما كولا من ابيهم وتركهم عالة يشككون الناس فضمهم خاتم لعائته وصار
ينفق عليهم من ماله تبرعا فاقامه الحما كم الشرعي وصبا على اولاد اخته ليحفظ ماله
ويحبر لهم فيه واستمر ينفق عليهم من ماله نفسه فهل يكون للوصي المذكور تزعم مال
الايتام من الاخ المذكور حيث لم يكن الاخ وصيا ولا قايما ولا يكون له مع الوصي من

٤

١١٦٨

اخذت حيث كان متعلقا ومضعا للابن اذ تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
لا يملك الاخ التصرف في مال اخيه الصغير بدون وصاية شرعية ولو بولي القاضى حفظه
والتصرف فيه ووضع يد الاخ المذكور عنه والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر
وللقاصر حصه في قطعة ارض يخيلها باعها الوصي لغيره والنفقة والكسوة وانفق
تمامها عليه وللقاصر شربا معه اعطى له حصه باعها ايضا وقبض منها كباقي شركائه فيها
ووضع المشتري يده على ذلك مدة نحو احدى عشرة سنة وصار يتقنع بها ويدفع ثمنها
لجهة الدين ان المدة المذكورة والان بلغ القاصر و اراد ابطال البيع و اخذ باقي
المبيع في الارض الامر بانه لا نفقة والاعمي يريد كذلك ابطال البيع في نصيبه فهل
لا يحجب القاصر بعد كماله لا يبطال بيع الوصي بالمسوغ الشرعي المذكور ولا نفقة له ايضا
ولا الاعمي كذلك بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للقاصر بعد بلوغه رشدا تقضى
المبيع لما ذكر حال صغره بتمثل المثل ولا نفقة في الارض الاميرية وعقد الاعمي بيعا
كان او شرعا عندنا صحيح فليس له تقضى البيع الصادر منه بدون وجه شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج وترك ما يورث عنه شرعا من اطلاق وغيره او خلف اولاد اقصر
وولدا بالغوا زوجة تقسم ميراثه بين الورثة المذكورين واستولى البالغ على ما خصه
واستولى المرأة على ما خصها ونقص اولادها من الطين وغيره ونصرت فيه من غير
وصاية شرعية ولا مصلحة للابن اذ لم ينفذ تصرفها وهل تسقط حضنة الام المذكورة
لو تزوجت باجنبي من الاولاد او لا (اجاب) ليس للام التصرف في مال الصغار بغير الحفظ
بدون ولا يقترع عليه من قبل الاب والقاضى وقد مر جواب ان الام لو تزوجت باجنبي من
الصغير تسقط حضنتها وينقل الحق فيها لمن بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن زوجة وعن ابن وبنت قاصر بن وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ولم
يقم وصيا على التصرف قبل موته وعليه دين ثابت بالوجه الشرعي فهل يكون للقاضي
التصرف في التركة مع البائع من الورثة بنفسه او بنائبه او بولي من قبله لاستيفاء
ارباب الدين دونهم بالمصلحة ولو يبيع العقار (اجاب) نعم يكون للقاضي نصب
الوصي على الصغيرين والتصرف في التركة بالوجه الشرعي بالنسبة للقاصرين والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين وصير شرعا من قبل القاضي على اولادهما
وقد ترك لهما ابوهن حصه في حنينة فيما ساقية قبايع الرصيان المذكور ان حصه مما
يخص الغمر في الحنينة والساقية المذكورتين بمثل القيمة لوجود المسوغ الشرعي وهو
وجود دين ثابت على ابي القصر وخوف تخريب الحنينة وكون ما يخرج منها لا في بما
عليهما من الخراج وغيره واحتياج القصر للنفقة وقبض المشتري المبيع وصارت الحنينة
مشتري كونه وبين القصر وغيرهم واستمروا كذلك مدة ثمانين سنة ثم صار القصر
بعد بلوغهم يقاسمون المشتري فيما يتحصل من ربيع الحنينة المذكورة على حسب ملك

٨

١٢٦٨

١١

١١٦٨

١٢

١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

١٩ ١٢٦٨

٢٠ ١٢٦٨

جادی الاولی

١ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

كل واحد منهم واستمر واعي ذلك مدة تسنين والآن ارادوا ابطال البيع متعلين بعدم صحة بيع الوصيين المذكورين فهل بعد ثبوت بيع الوصيين المذكورين لوجود المسوغات المذكورة لا يكون لهم ابطال البيع المذكور ولا معارضة المشتري في ذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ابطال البيع والمحال هذا والله تعالى اعلم (سئل) في اتيان قصر على كون حصه في بيت لم يكن لهم سواها لهم ام وصى عليهم من قبل القاضي فارادت الام ان تباع الحصه المذكورة لاجل الاتفاق على القصر من كل وشرب وكسوة خوفا عليهم من الضياع فهل تجاب لذلك حيث كان البيع لمصلحة وكان بالقسبه (اجاب) قد صرح علما وناسخا ببيع الوصى عقار اليتيم اضرورة الاتفاق عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد قصر وبالعين وترك جانب نخيل فاشترى امرأه رجل اجني من الورقة بمثل ما كان له من الاولاد الباقين وصى على القاصر من قبل ابيه ووضع المشتري مده على النخيل مدة تزيد على سبع وعشرين سنة فالا ن ادعى القاصر بعد بلوغه ان اثناء لم يكن وصيا عليه من قبل ابيه مع وجود البيعة الشاهقة بذلك فهل لا عبرة بدعواه حيث ثبت انه وصى وكان البيع لاحتماج الاتفاق ويكون البيع صحيحا (اجاب) اذا كان الاخ المذكور وصيا على اخيه القاصر وباع بمصلحة في النخيل لما ذكره فمن المثل لا يكون للقاصر بعد بلوغه رشيدا معارضة المشتري حيث ثبت البيع من الوصي على الوجه المذكور على ان النخل المهر من قبيل المنقول لا يترقب بيعه على مسوغ كباقي الاشجار والبناء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا آجر بعضه لرجل مشاهير بآجر معلومة وصار المؤجر يأخذ من المستأجر دراهم بعضها نقدية وبعضها بجهة الحوالة مقدسة تين ثم تحاب ابيع بعضها على يد جمهور وظهور للمستأجر قبل المؤجر مباح فاستترف به المؤجر واشهد الحاضرين عليه وكتب بذلك سند شرعي ثم مات المؤجر عن قاصر ولم يكن له تركه تفي بالدين المذكور سوى العقار فهل يباع عقار الصغير في الدين المذكور حيث لم يكن لتركه تفي بدينه سوى العقار (اجاب) يباع العقار ولا يقام على الميت من الدين بقدره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ابن قاصر اخس عليه وعلى ماله وصى من قبل ابيه الميت اذعت أم القاصر المذكورة فبلغ وتريد تزعم ماله من يد وصيه فهل على فرض ثبوت دعواها اذا بلغ ضر رشيد ولا يحسن التصرف اصلا ولم تكن له اشارة مفهومة لا ينزع المال من يد وصيه الا بعد تحقق رشده وليس لوصي الميت عزل نفسه (اجاب) لا ولاية للام في مال اليتيم اذا لم تكن وصيا وليس للوصي تسليم اليتيم ماله الا بعد بلوغه رشدا فان بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة عند أبي حنيفة والرشده كونه معلما في ماله فقط وليس للوصي المختار عزل نفسه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد قاصر بن عن زوجة البلوغ وعن زوجة هي أم الاولاد

المذکور بن فاقام التقاضی علی هؤلاء الاولاد قیما امنا حسن التصرف والمال والاملاک
تحت یدہ وللاولاد المذکور بن اعمام من النیب فاواذن الام التزوج بالقیم المذکور
فهل اذا اراد اعمام الاولاد واحد منهم الاستیلاء علی هذا المال والتصرف فیہ ومنع
القیم المذکور لایمکن من ذلك (اجاب) لایمکن اعمام الانسجام التصرف فی مالهم
بدون وصایة عن له ولایة ذلك وعمل وصی البیتم حفظ ماله والتصرف فیہ بالصلمة
الشرعیة والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل كتب وثیقة وهو فی مرض الموت بحضرة
اولاده ان یبینه النصف فی جمیع خلفائه والنصف الاخر لاولاده المذکور الثلاثة
دون الباقرین ثم بعد ثلاثة ايام مات عن اولاده المذکور الثلاثة وعن البقیة المذکورین
ولم یجز باقی الورثة ذلك فبطل المال هذه یكون ذلك ترکته عنه یقسم علی جمیع الورثة
بالقریصة الشرعیة ولا یبریه نه السکایة حیث كانت فی مرض الموت (اجاب) تقسم
جمیع ترکة الرجل المذکور بن ورثته بالقریصة الشرعیة ولا یمنع من ذلك ما کتبه
المورث علی الوجه المذکور والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة اندار اوصت بثلثها
لاولاد بناتها ثم حصل من بعض اولاد بناتها الموصی لهم عقوق واخذی فاسا فجمعت عن
وصیتها لهم وتصرفت فی الدار وبعثت لابن لها آخری نظیرین له علیما اقررت له به فی
حال صحته واولادها سبعة ابنتها شاهدة البینة الشرعیة ووضعت یدہ علی اوصار یتصرف فیها المذکور
والبناء فی حال حیة البائة وبعدها مدة طویل تریدی فی خمس عشرة سنة مع شاهدة
اولاد بناتها المذکور بن واطلاهم علی ذلك المدة المذکور کورة والان احیى اولاد لابن
بعدهم ابائة علی واضح البیة المشتري فلما المذکور قریب المیة كانت اوصت لهم
بثلثها قبل یبعها له فهل اذا ثبت رجوعها عن الوصیة المذکور کورة ونصرفها فیما یبایع
لابنها المذکور بشهادة البینة الشرعیة علی الوجه المذکور لایكون لهم حق فیها ولا
لورثتهم بعدهم ویکون الحق فیها الواضع البیة علیها (اجاب) لاحق لاوصی لهم فی الدار
المذکور قریب حيث ثبت رجوع الموصیة عن الوصیة وبعثها لبا اوصت به والله تعالی اعلم
(سئل) فی امرأة اوصت فی مرض موتها بثلاث ما تملكه بدها لبنتی اخیها الشقیة بحضرة
بینة شرعیة ثم بعد ذلك ماتت عن اولاد اعمام انشاء وترکت ما یورث عنها شرعا من
مواش وتخیل وحصة فی دار وغیر ذلك فادعی بعض الاقارب من اولاد الاعمام المذکور
انه اقرب من بعض فهل یقدم من ثبت له اقرب الیهام من غیره من جهة العصبیة
بالبینة الشرعیة وتنفذ الوصیة لبنتی الاخ الشقیة فی ثلث جمیع ما کان یورث بالقریصة
الشرعیة واذا کان بدها قطعة ارض زراعة ورثة لولی لایجری فیها التوارث بل ینبع
فیها شرط الوانف حکم الاصول (اجاب) تنفذ الوصیة بالثلاث جبر اهل الوارث وما زاد
عنه موقوف علی اجازته وبقدم الاقرب فالاقرب من العصبیات فی المیراث ویتبع شرط
الوانف فیما یحقق ونفعه شرعا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن اولاده القصر

١٢٦٨ ١٠

١٢٦٨ ١٦

١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ٢٤

١٢٦٨

٥

مطلب يجوز بيع الوصي
على الكبير الغائب
في غير العقار

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٧

المتعار اذا كان في الورثة كبير فائتبه هل لهذا الوصي الولاية على التركة حفظا وبيعاً
ولو على الغائب فيما يجوز بيعه عليه وليس لاحد معارضته ولا معاطاة به بآيات الوصاية
ثانياً بعد اثباتها بالولاية العادلة لدى المحاكم الشرعية بموجب جهة المحكمة الكبرى
بيد الوصي (اجاب) قال في التنوير وشرحه وحاز بيعة اى الوصي على الكبير الغائب في
غير العقار اهـ فلو وصى المذکور ببيع ماعدا العقار ولا عبرة لانكار وصايته بعد
ثبوتها بالوجه الشرعي اذا تحقق القضاء مباشر عاقله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال
بما ضموه ما الحكم الشرعي فيما اذا كان احدا اقام وصيا احتار في حال حياته على
ورثته حاضر بن وغائبين بمقتضى جهة شرعية محررة من المحكمة الكبرى بمصر وتوفي بعد
هذه الوصية بثلاثة ايام فوضع يده بيت المال على التركة حفظا لمحق الغائب ثم طلب
الوصي رفع يده بيت المال ونسأله التركة لاجل تنفيذ الوصية المتوفى فهل يجب
لذلك بدون اثبات مضمون الوصية ويكون للوصي التصرف في بيعه وتروك الترتوفى
من ائتمنة وعقار واعطاء كل ذي حق حقه ام كيف المالحل (اجاب) قال في التنوير
وشرحه وحاز بيعة اى الوصي على الكبير الغائب في غير العقار اهـ فلو وصى المذکور
ببيع ماعدا العقار ولا عبرة لانكار وصايته ان حصل اثباتها بعد المراجعة بالوجه الشرعي
واقفه تعالى اعلم (سئل) فيتم قاصر في حجره وفي تربتها ولم تجد الام ما تنفقه عليه
ولا يه المنور عقار فهل اذا اقام القاضي الام وصيا عليه يسوغ له بيع عقاره لضرورة الاتفاق
على القاصر حيث لم تجد ما تنفقه عليه (اجاب) الوصي اليتم ببيع عقاره لضرورة الاتفاق
عليه من ثم موافقة تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن بالغ منها وعن
اولاد ذكور وقصر واثبات بالغات من امرأة اخرى وترك ما يورث عنه شرعا من ارض
مملوكة اجاسية من غير مال وارض خارجية ومواس وبنيّة ولا لزراعة وجوب
وازار وغيرهما واد الوصي الشرعي يزرع تلك الاراضى المملوكة والخارجية واستعمل
فيها ما ترك الميت من مواس ومساكن وجوب وازاد ثم بعد ذلك توفي ابن الزوجة
المذکور عن امه جاز في اخوته لايه وكل ذلك قبل قبلة التركة فهل اذا كان الوصي
زرع الارض الخراجية المختصة بالاولاد لتوفى المذکور على ذمتهم ولو باعمال المواشي
والمهات المستتركة في تلك الارض المذکور كورة تكون الامباح الخارجة من الارض
الخارجية المذکور للاولاد لا كورة خاصة ويحكم القاضي المواشي والمهات والغلال
التي استعملها الوصي في تلك الارض المذكور كورة (اجاب) جميع ما ذكره المذکور
من مواس وعقارات وغير ذلك يقسم بين ورثته فيكون لزوجته في جميع ذلك الثمن
فرضا والباقي للاولاد لهـ كرمثل حظ الاثنين وموت احدا البنين عن امه واخوته
المذکورين يكون لها السدس فيما حصصا بها والباقي بين اخوته واخواته لايه فذكر
مثل حظ الاثنين وما تحصل من زراعة ارض الاولاد له كور لم يقسم بينهم حيث

زرعها الوصي لهم واستعمال المواشي والمهمات والمحجوب المشتركة كقفي ذلك بدون اذن
 الزوجة والبنات البالغات لا يوجب مشاركتهم في الارباح ولمس المطالبة بدل ما استهلك
 على الخصم في اشيئوب والمواشي والمهمات لاجرة نصيبهم في المواشي والمهمات والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر منها وترك ما يورث عنه
 شرعا ومن جملة ما تركه قطعة حوش في داره فوكلت ام القصر رجلا اجتنباني بيعها
 فباعها الرجل المذكور لرجل آخر بمثل ما علم فهل اذا لم تكن الام وصيا على القصر
 لا ينفذ تصرفها في مالهم بدون ولاية شرعية فاذا بلغ القصر ولم يجبروا بالبيع يكون غير
 نافذ (اجاب) لا يحل لام التيم والمحال هذه بيع عقاره والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأه وصي على بنتها القاصرة وعلى ما لها فهل اذا كان للقاصرة حصه في عقاره فزرب
 وباعتها الوصي لضرورة الاتفاق عليها وانفقت الثمن على القاصرة ثم بلغت البنت
 وشاهدت تصرف المشتري ثم مات عن ورثة وارادت البنت بعد بلوغها وبعده موت الوصي
 ان ترجع على ورثة المشتري وتبطل بيع الوصي وتأخذ الحصة منهم بعد بنائها من مال
 المشتري من امها لا يجزى لذلك (اجاب) اذا تحقق بيع الوصي الحصة المذكورة بسوغ
 شرعي حال قيام ولا يتناع على القاصرة لا يكون لها بعد بلوغها ابطال البيع حيث صدر
 صحيحا لازما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه وصي على ابنتها القاصرة من قبل الحاكم الشرعي
 وله حصه في بيت حصل في البيت خلل يضر بالسكان وغيرهم ولا قدرة لها على عمارة
 المحلل مع الشريك الاخر فهل والمحال هذه بسوغ للام الوصي بيع حصه القاصرة
 للضرورة حيث كان البيع لمصلحة وكان بمن المثل (اجاب) نعم للام الوصي بيع
 عقار الصغيران كان المحال مذكرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث
 زوجات واربع بنات بالغات واربع بنات قاصرات وابن بالغ ومن جملة ما يورث عنه
 بستان ومعهرة وشركة باع ذلك اخوه من غير اذن الورثة المذكورين مدعي الوصي
 على الاولاد القصر لكونه عملا ولم يحصل من الورثة المذكورين البالغين اجازة لذلك
 البيع فهل لا يصح البيع المذكور على الوجه المسطور بدون اثبات مسوغ شرعي وينزع
 العقار المذكور وعن هو تحقت يده حيث الامر مذكور ويسم بين الورثة المذكورين
 بالمرضاة الشرعية (اجاب) لا يجوز لوصي التيم على فرض تحقق الوصاية بيع عقاره
 الا بعد عطف قبحته او ثقة الصغير او لدن على الميت او وصية مرسله لانها لا امانة او
 لا يكون خلافة لا تزيد على رثته او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد مغلب فلا ينفذ
 بيع الوصي المذكور عقار التيم بدون احده هذه المسوغات كما لا ينفذ بيعه في نصيب
 الورثة الكبار بدون اذنهم واجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه وصي على بنتها
 القاصرة وعلى ما لها فهل اذا كان للقاصرة حصه في دار متخربة باعته الوصي لضرورة
 الاتفاق عليها وانفقت الثمن على القاصرة ثم بلغت البنت وشاهدت تصرف المشتري

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٩

بالبناها والمهدوم وغيره ثم مات المشتري عن ورثة أو أراض البنت بعد بلوغها وبعدم موت الوصي وماتتهما التصرف المشتري بما ذكر نحو ثلاثين سنة وتزوجت مراهق البند وهي ساكنة لم تدع بذلك أن ترجع على ورثة المشتري وتبطل بيع الوصي وتأخذ الحصص منهم بعد بنائها من مال المشتري لا يتجانب لذلك حيث شهدت البينة الشرعية بان الام الوصي باعت حصص بنتها القاصرة بمسوغ شرعي ويكون البيع صحيحا وان هو اذا لم يشهدوا بان القاضى اقامه اوصيا بحضور تنابيل سأل الشهود بعض الحاضرين هل كنتم حاضرين حين اقامه القاضى وصيا قالوا لا ولكن رأينا حجة الوصاية لا تكون هذه الشهادة صحيحة على هذا الوجه (اجاب) حيث اعترف الوراث المذكور بالمالك في الحصة المذكورة للمدعي فو ادعى انتقال المالك فيها لمورثه بالشرع من وصي المدعية بما ذكر من المسوغ وحدث للمرأة ذلك كان على الوراث اثبات البيع لمورثه بالمسوغ واثبات أن امها كانت وصيا عليها من جهة القاضى او نحوه وروى به حجة الايصاء لا يجوز لمن رآها ان يشهد بالاصاء بناء على مجرد رؤيته للحجة المتضمنة له فلو صح حينئذ لا تقبل شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر وعلى ماله باع عقاره بمسوغ شرعي ثم بلغ القاصر وأنتكر بيع الوصي بالمسوغ وأنتكر كونه وصيا عليه وطلب رفعه بدواضع اليد على العقار لدى القاضى فاحضر واضع اليد بيمينه شرعية شهدت بين يدي القاضى بالوصاية ويوعه بالمسوغ الشرعي وحكم القاضى بثبوت الوصاية عليه وثبوت البيع بالمسوغ الشرعي بشهادة البينة الشرعية ومنع المدعي من دعواه وكتب في شأن ذلك بحضرة عدة يدواضع اليد بيمينه مدعية رجوع المدعي والادعي بما ادعى به أولا فقبل اذا اقام واضع اليد البينة الشرعية بحكم القاضى بثبوت البيع ومنع المدعي الى آخر ما تضمنته الحجة المذكورة يكون حكم القاضى نافذا ويمنع المدعي من دعواه (اجاب) للوصي ببيع عقار اليتيم بالمسوغ الشرعي فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور ولا يكون لليتيم بعد بلوغه رشدا معاوضة المشتري واذا جحد حكم القاضى بذلك وثبتت معضه وبه بالوجه الشرعي حكم بتمعه والله تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال عما صورته من ضمن املاك تركه المرحوم احمد باث اطاهر بعتة محمود حسن منزل حاصل به خطن ولازم ازالة الخلل الذي به لانه مضر للاهالي القيمين بالمصلحة المذكورة فوعرضوا للضبطية ووردت افادتهم الضبطية بازالة الخلل المذكور وتحرروا الى المدارس والابنية الامرية عن ازالة الخلل فوردت افادة من ديوان المدارس بان المنزل المذكور جميعه آيل الى السقوط واذا صار هدم شي منه فببيعها بعتة وحيت الامر كما ذكر وان المتوفى له ورثة بلغ وقصر والذي هو راضع اليد الآن على التركة بيت المال وغيره يمكن ازالة الخلل اعني هدم المنزل المذكور بدون وجه شرعي فاستلزم الحال للاستئذان من طرف حضر تسكن عن ذلك فلم تقر به وتؤمل الافادة حتى يوجبها يتبع الاجراء (اجاب) ازالة الخلل المنزل المذكور وتعميره على ملاكه

وهم وورثة المرحوم اجدوا شاطها بالبيع منه - يباشر ذلك بنفسه او بنائبه والولاية في مال القاصر لوصيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شريك لقاصر في عقار وقديح وصى القاصر ما يخص القاصر من العقار لحاجة لا يتفق عليه لرجل آخر يثن معلوم فأتخذ منه ذلك الشريك بالشفعة ووضع يده عليه ونصرف فيه بالمهدم والبناء والتعمير من مدته فاني عشر سنة قال ان بعد بلوغ القاصر وكان عمره وقت البيع قريبا من اثنتي عشرة سنة يدعي ان ما صار من البيع بغير وجه شرعي لكون البائع ليس وصيا فهل اذا ثبت وصاية البائع عليه وبيعه بالوجه الشرعي لاسيما او يدا الشريك الشفيع انذ كوو حيج شرعية ثبت له ماذ كركون الحق له فيما كان يخص ذلك القاصر (اجاب) اذا ثبت البيع لعقار لليتيم من وصي شرعي بمباي ورغ له البيع لا يكون لليتيم بعد بلوغه رشدا معارضة مشترية منه والله تعالى اعلم (سئل) في شريك من مات أحدهما عن زوجة وابن قاصر منها وله وصي مختار من قبل أبيه الميت والزوجة والقاصر والوصي غائبون والشريك متوفى بار يده مبلغا معلوما من المال من أصل مال الشركة ويحجخص القاصر وزوجة الميت وأراد رجل ان يستلم ذلك من الشريك من أهل بلده ويسافر به وسلمه لهما والشريك لا يرضى فهل يكون للشريك حقه تحت يده ولا يرا يسلمه لذلك الرجل حيث لم يكن وكلا ولا وليا شرعيا عن الورثة ولا يرا الا بالتسليم لوصي القاصر واهم أوليه الشرعي (اجاب) لا يرا الشريك تسليم المال للاجنبي المذ كور والمحال هذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة بالغين وقاصر هربت به مرضته وانكر الورثة البالغون وراثته وذكروا انه لم يكن لليت ورثة - واهم وكتب احدهم على نفسه الى بيت المال سند بذلك لجنه من حفظ ما يخص ذلك القاصر الغائب ثم بيعت تركه ذلك الميت من قبل الورثة الباع واشترى البعض منهم اشياء منها يدون القيمة فكيف كانت أم ذلك القاصر الرضيع عرضا بسب ما يخص ولدها فهل اذا ثبت وراثته ذلك الولد باقرار اخوته المذ كورين يكون انكارهم له وجدهم لوراثته ضمانا تمنعهم من طلب الوصاية عليه وتقدم أمه على غيره حديث كانت صالحة لذلك وما الحكم فيما يبيع من التركة قبل نصب وصي على ذلك القاصر وفيما اذا اشترى احد الورثة اعيانا يدون قيمتها من تركه ذلك الميت وخشي الدعوى عليه فانحس الى القاضي ان من الورثة قاصر اغايبا واحضر بينة تشهد بصلاحيته للوصاية عليه ونصبه القاضي وصيا هل يصح كون البيع والوصية صحيحين خصوصاً وهو الذي كتب على نفسه لبيت المال انه لم يكن هناك وارث سوى البالغ الحضرين وانه يريد الوصاية الفرار من الدعوى عليه بما اشترى بدون النجعة (اجاب) لا ولاية للام في مال ولدها القاصر المذ كور والمحال هذه ولا يجب على القاضي اقامتها وصيا على ولدها وينصب اميناً قادرا على حفظ مال الصغير الذي ليس له ولي شرعي ويبيع الورثة البالغ نصيب الصغير بدون ولاية شرعية لا ينفذوا اقرارهم بعد صدور البيع منهم

١٢٦٨

١٨

شوال

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

١٩

في القعدة

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٧

لأنه ان لم يشر بكا قاصر لا يصرى على المشتري منهم اذا جحدوا لم يصدقهم وما اشتراهم
 احد الورثة ثمانية الف اش لا ينفذ في نصيب الصغير ولو كان البائع له وصيا شرعيا واذا
 ثبتت حياته الوصي بين يدي القاضي يجب فزله واقامه أمين بدلا عنه سواء في ذلك الام
 وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصرة وعلى مالها يدان ينفق عليها
 ويكسوها من مالها ولها ام تبرع بالانفاق عليها ويكسوها من مالها ونعاب ان يحفظ لها
 مالها الى الوفاة وشيئة فهل تقدم بذلك الام المتبرعة على الوصي المذكور (اجاب)
 ليس للوصي المذكور منع ام اللقيم من الانفاق عليه تبرعا والله تعالى اعلم (سئل) في
 وصي شرعي على قصر باع حصتهم في ثقل بالقيمة للانفاق عليهم من مدة او بعين سنة
 فهل والحال هذه اذا طلب من كان قاصرا بعد بلوغه فخر ببيع الوصي لا يجاب لذلك
 حيث كانت المصلحة ثابتة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم
 (سئل) في وصي على اخيه القاصر وعلى ماله الشاهد على نفسه بينة شرعية انه تبرع لاخيه
 القاصر بجميع ما ينفقه عليه من ماله وار ماله محفوظ عنده فاحسده منه بعد بلوغه
 وشده اقول اذا مات الوصي عن ورثة وتورثه كفي يكون لا تحبسه طلب ماله من ورثته حيث
 كان معلما ولم يمت به لاله (اجاب) اذا ثبت تبرع الوصي بما أنفق على الصغير
 لا يكون لوارثه بعد وفاته حسابان ذلك على اليمين واليمين بعد بلوغ رشده وكذا انه له ولاية
 عليه حال بقاءه بعموم وصية الاشياء على ماله الذي تحت يد ورثة وصية الاول الميت
 والحال انما كرهت لاما نفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة ادعى على جماعة
 واضعين ايديهم على ثقل بين يدي قاضي الحجرة بان لها حصص في بطريق الميراث عن
 ابيها بمديان التورث وان اناهما كان باع حصتهم من ذلك حال صغرها بعد ان
 ضرب وحبس لدفع مال زمة بسبب شيخة في ناحيته والبيع لاصول المدعي عليهم وبعد
 توجيه السؤال للمدعي عليهم اجابوا بان البيع في المحصة المذكورة كان من الاخ
 المذكور بطريق وصاياه الشرعية على المدعين المذكورين حال صغرها بمسوخ
 وبمخبر معلوم سموه لخصا المحكة في ذلك (اجاب) اذا ثبت واضعو اليد على التخليل
 دعواهم انصر عن طوع على الوجه المذكور بالوجه الشرعي من وصي المدعين
 المذكورين لا يكون لهم الما ارضة حيث لم تقم بينة على الاكراه والله تعالى اعلم (سئل)
 في وصي على قاصر وعلى ماله اخذ الوصي القاصر منه ودخله في عائلته وصار ينفق
 عليه من عنده تبرعا ثم بلغ القاصر وشده او طلب من الوصي ماله الذي عنده فدفع له بعضه
 ومنع الباقي منه لانه لا انفاق عليه فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية انه تبرع عليه لا انفاق
 من ماله باقراره بحضرة بينة شرعية بواخذ ما قرأه المذكور ولا يكون له الرجوع
 عليه بالثبوت ويكون له مطالبة باقي ماله ولا عبرة بعهده المذكور (اجاب) للقيم بعد
 بلوغه وشيدها مطالبة وصية ماله عنده وليس للوصي بدل ما أنفق على اليمين تبرعا من

ماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت فاصريه وصاها ما ترك ما يورث عنه شرعا فذهبت الام الى فاض شرعي لينظر في مصلحة ما فيها فأقام القاضي المذکور وصا عليهما وجعلته الام وكيلهما فاقبضها ثم بعد مضي مدة ظهرت خبايا تنص على يد فاض شرعي فهل والحال هذه ينزع القاضي منه ما لها بعد بثبوت خباياته وبسوغ اللام رده من الو كالة ولن يبلغ منسما الاستيلاء على ما يخصه ويبقى النشرفي مال الاثر للقاضي حتى يبلغ (اجاب) للام المذ كورة عزل وكيلها ومطالبة بما لها عنده من المال وحديث تحققت خباياته الوصي وجب على القاضي عزله واقامة أمين قادر بدله ولا يشترط بعد بلوغه رشداً مطالبة وصيه بماله عنده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذكورا واناثا فوصيهم فاصريه وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون للقاضي نصب وصي على القاصر يقسم تركه ويحفظ ماله ويتفق عليه منه خبر دين تشهد الناس فيه بالصالح والدانية واذا كان لهم عم بهذه الاوصاف وشهد به الناس بذلك يكون أولى من الناس الاجانب (اجاب) اذا لم يكن للقاصر المذ كور وصي شرعي ينصب للقاضي له وصيا أميناً عدلاً قادراً لحفظ ماله والتصرف فيه والاتفاق عليه منه بالخبر وفي سواه في ذلك نعم اليتيم وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت فاصرة من امرأة مطلقة وهو من أبواب الفقرة فاضرها مطلقه واشهد عند اوادته السفر جماعة من المسلمين بانها وصي على ابنتها منه وقبلت منه ذلك فباعت في سفره عن وورثته وله اخ يريد ان يكون وصيا من قبل القاضي على بنت اخيه فهل اذا ثبتت الام الوصاية على ابنتها منه تكون مقدمة على عم الصغيرة او لا (اجاب) لا لولاية الام في مال بنت اخيه والولاية فيه لامها حيث ثبتت وصايتها عليها عن قبل أيها الوجه الشرعي وليس للقاضي نصب وصي على البنت حيث كان له وصي أمين قادر على حفظ المال والتصرف فيه من قبل أبيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اوصت لمعتقها بجميع ما ييسدها من الامتعة وضمها ثم ماتت عنها وعن اخوت عائشة فادعت بنتان تزوجها الملبانة عنه في محنته ان جميع ما تركه تركه لوالدهما فهل اذا اثبتت البنتان دعواهما بالوجه الشرعي يكون لهما انكسره ولا تنفذ الوصية فيه حيث كان ميراثا عن ابيها (اجاب) تنفذ الوصية من ثلث ما تركه الموصي جبراً على الزاوي ولا تصح الوصية بحال الغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنت وترك ما يورث عنه شرعا من العقار فادعت البنت المذ كورة بان والدها اوصى لها ببعضه في حال حياته بحضرة بينة فهل تتوقف محنتها وتادعها على اجازة باقي الورثة واذا لم تجزها لا تنفذ ويكون جميع العقار تركه يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية (اجاب) لا وصية لو ارثت فتنوق الوصية والحال هذه على اجازة باقي الورثة البالغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على تخيل بالشرع من وصي على ابنته من مدة احدى واربعين سنة مع وجود الورثة بالبلد وحضروهم وسكوتهم من غير منازعة

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

١٦

في المحبة

ذى الحجة سنة
٢٠ ١٢٦٨
مطلب في حكم المألو بلغ
اليتيم فادعى كون بيع
الوصى والاب يتأخس
الغبين وانكر المشتري

المشتري في هذه المدة قبل ان نسمع دعوى الورثة بان يبيع الوصى غير نافذ (اجاب) اذا
باع الوصى التخليل المذكور بيعا صحيحا لازما لا يكون للايتام بعد بلوغهم فصح البيع
بدون وجه شرعي وفي ادب الاوصياء من فصل البيع ولو بلغ اليتيم فادعى كون بيع
الوصى والاب يتأخس الغبن وانكر المشتري ذلك يحكم بحال ان لم تكن المدة من قبيل
ما يتبدل فيه السعر والاصدق المشتري ولو برهن كل منهم ما تضمنه ثبت الزيادة قولي اه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى بثلاث ماله من تركته بعد موته بجهة الفقراء
وهو في حال صحته وولامته وجعل وصيا على ولده القاصر وتنفيذ وصيته ثم بعد ذلك بمدة
مات الموصى المذكور ووضع الوصى يده على التركة بالوجه الشرعي فهل لاوصى تنفيذ
الوصية من تركته المتوفى المذكور وليس لاحد معارضة ما اذا كان فقيرا يكون من جهة
الفقراء (اجاب) نعم يكون لاوصى المذكور تنفيذ الوصية بالثلث وصرفها في مصارفها
اللعينة من قبل الموصى حيث تحقق ذلك بالوجه الشرعي وفي فصل التنفيذ من ادب
الوصياء وفي العناية امر بالتصدق بشئ من ماله له ان يدفعه الى ولده الكبير واخوانه
اذا كانوا فقراء اما ليس له الامساك لنفسه الا اذا قال له ضعه حيث شئت ثم قال وفي
انظارهم في المحافظة لو قال اوصيت الى فلان بشئ ضعه حيث شاء له ان يضعه في نفسه
ولو لولده الصغار وقيل ليس له ذلك وفي الخلاصة هكذا لا يضعه في نفسه وقيل يضعه في
نفسه وفي اولاده الصغار وأما لو قال اعط ثلث مالي من شئت لا يكون له صرفه الى نفسه
والى اولاده الصغار قال في المحافظة فمرق بين هذه وبين ما سبق وهو ان الوصى هنا
معرف بالاضافة الى نفسه فلا يدخل تحت الشركة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اوصى بجميع ماله لاجني في عرض موهبة مات عن تركته وورثته لم يجزوا الوصية فهل
لا تنفذ الا في الثلث حيث لم تجز الورثة (اجاب) الوصية لغير الوارث والقاتل عا زاد عن
الثلث موقوفة على اجزة الوارث فلا تنفذ عا زاد عن الثلث بدون الاجازة وتنفذ
في الثلث جبر على الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اوصت لابن اختها
بوصية فمات ابن اختها الموصى له قبل موتها واراد ان توصي لغيره فهل لها ذلك
وتسقط الوصية بموت الموصى له قبل موت الموصى (اجاب) تسقط الوصية بموت الموصى
له قبل موت الموصى كاهو مصرح به في كتب المذهب وللبالغ اعاقل التصرف في ماله
بماثر انواع التصرفات الشرعية ومنها الوصية لغير وارث وقابل والله تعالى اعلم (سئل)
في ايتام قصر كان عليهم وصى من قبل ابيهم مات ولهم مال تحت يد ورثة الوصى وهم
محتاجون للاتفاق عليهم سم فهل يكون للقاضي نصب وصى عليهم خير من غير مضيق
لما لهم شهده فيه الناس بالصلاح والديانة يحفظ لهم ما هم موقوفون في عليهم من ماله لا تركه في يد
من يخاف ضياعه عنده (اجاب) اذا مات الوصى على الايتام لا عن وصى يكون للقاضي
نصب وصى أمين قادر لحفظ مال الايتام والتصرف فيه بالمصلحة الشرعية والله تعالى

٢٣ ١٢٦٨
مطلب امر بالتصدق
بشي من ماله له ان يدفعه
الى ولده الكبير واخوانه
اذا كانوا فقراء وليس
له الامساك لنفسه
الا اذا قال له ضعه
حيث شئت

٢٤ ١٢٦٨
عمر ٧
١٢٦٩

٩ ١٢٦٩

اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد تصرد كور واثام وترك ما يورث عنه شرعا وقام اخاه التقي وصيا معتادا على اولاده على يديته من المسلمين وبعد ذلك اراد الوصي المذکور خلاص نفسه من الله تعالى فرفع هذا الامر الى القاضي واخبره بتركة المتوفى فحصرها القاضي وكتبه بذلك دفتر قسام واعللا ما شرعيا والحال ان اولاد المتوفى لهم أم مطلقة متقصية ان هذه فهل اذا ارادت أم الاولاد المذکور البحث على ما يخص الاولاد وتريد ان تختلف الوصي المختار من قبل المتوفى اليمن الشرعي فتودعي ان التركة أكثر من المبلغ المعين بدفتر القسام المشمول بختم القاضي ومع ذلك فخذت بغير التركة كانت أم الاولاد موجودة ولم يحصل منها في ذلك الوقت منازعة لانتفاء ذلك وتذم من معارضة الوصي المذکور (اجاب) لا خصومة للام المذکور والحال ههنا مع وصي القصر فمنع من معارضة يدون وجه شرعي حيث لم ياذن لها القاضي بالخصومة معه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين بيت المال عما اذا كان عقار القاصر مقرب لم يبلغ السكني ولم ترد منه اجر نوأراد وصي القاصر بيعه فهل يجوز بيعه (اجاب) يجوز للوصي بيع عقار الصغير من اجني بضعف قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت او وصية مرسلة لا غلظها الاثمة اول كون غلظته لا تز يدعي مؤثمة او خوف غرابه او نقصانه او كونه في دستغلب والبيع فيماء هذا الاول بمنزل القيمة فاذا تحقق واحد من هذه المسوغات جاز البيع والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على قصر وعلى ما لهم باع الوصي دارا للقصر خربة لا يتفيع بها فانفق عنها عليهم لضرورة الاتفاق وكتب المشتري وثيقة بخطه ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية ثم بعد ذلك مات الوصي واراد بعض القصر بعد كلهم ابطال بيع الوصي المذکور وان يرجع على المشتري ويأخذ منه الدار المذکور فقول بعد ثبوت البيع من الوصي المذکور بالسوغ الشرعي مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للقاصر نقضه والحال هذه (اجاب) للوصي بيع عقار اليتيم لضرورة الاتفاق او القرب فاذا ثبت بيعه لذلك بمنزلة لا يكون لليتيم بعد باوغة ورشيد ادفع البيع ويمنع من معارضة المشتري والحال ههنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وابنتين وبنت ولحد ابنتين قاصر والآخر بالغ ورشيد أقامه القاضي وصيا على أخيه القاصر وهو قادر امين على حفظ مال القاصر والتصرف فيه فارادت أمه التي ليست وصيا عليه مترع المال من يد الوصي لتجرفه لابنتها القاصرة وتنفق عليه منه فهل لا تحجب لذلك ولا يجبر الوصي على دفع المال لها والحال هذه (اجاب) الاولانية في مال القاصر المذکور لو صي وليس للام مولاية التصرف فيه فليس لها انتزاع المال من يد الوصي المذکور والحال ههنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد كور واثام البعض بالغ والبعض القاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغير ذلك ومن جلة ماتر كه اطين زراعته الاميرة فقام القاضي أم الاولاد القصر وصيا عليهم فهل اذا تصرف في مال اليتام بغير

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢١

سنة	حرم	٢٥	١٢٦٩
١٢٦٩	٢٧	٢٧	١٢٦٩
١٢٦٩	٨	٨	١٢٦٩
١٢٦٩	٨	٨	١٢٦٩
١٢٦٩	١٥	١٥	١٢٦٩

مصلحة شرعية وانلفت شيئا كثيرا منه يكون للقاضي رفع يدها عن مال اليتام اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبتت خيانة الوصي المذكورة بالوجه الشرعي وجب ردتها ونصب وصي أمين قادر والله تعالى اعلم (سئل) في امر آوصى على اولادها القصر وعلى مالهم من قبل القاضي فصار الام الوصي تصرف على اولادها القصر من مالهم صرفا لا نفعا بها لهم من اكل وشرب وكسوة وخوفا عليهم من الضباع فهل تصدق في دفعها انصرف من مال اولادها حيث كان صرفا لا نفعا بها لهم (اجاب) نعم تصدق الوصي المذكورة ويقبل قولها بيمينها فيما ذكر والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على بنات اخيه القصر ويدها من الموروث لهن من ابين يصرف عليهن منه ولا يحدى البنات القصر ام تزوجه رجل اجبي تردان نأخذ مال القصر من يد الوصي بدو في وجه شرعي فقبل لا تختار لذلك ويصدق الوصي فيه امره صلى القصر بالتقدير اللائق (اجاب) لا تختار الام المذكورة لا تزاع المال من يد الوصي والمحال هذه ويقبل قول الوصي فيما انفقه على اليتام من مالهم حيث لم يكذبه ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنته منها وعن اخوته واخوانه وترك ما ورث عنه شرعا فهل اذا قام القاضي احد الاخوة وصيا على البنت القاصرة ووعى مالها يصح ذلك منه ويضع الوصي يده على مال القاصرة وينفق عليها منه وليس لام القاصرة معارضة الوصي المذكور والمحال هذه (اجاب) اذا كان احد الاعلام امينا قادرا ونصبه القاضي وصا اعلى بنت اخيه الصغيرة يكون ولاية التصرف في مالها وحفظه له دون الام والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على ايتام وعلى مالهم احضر جماعة من المسلمين في مرض موته واشهدهم على انه جعل فلانا وصيا على القصر المذكورين اولاد فلان واقامه مقامه وصيا عليهم وعلى مالهم فهل اذا قبل وصي الوصي ذلك بعد الموت يكون وصيا على القصر وعلى مالهم ويضع يده على مال القصر وينفق عليهم منه بالامر وف ويكون مقدما على وصي القاضي (اجاب) صرحوا بان وصي الوصي وصي في التركة سواء وصى اليه في ماله او مال موصيه كفي التتويج وشربه وكسبه عليه في رد الاختار ووافقه ما في المتن حيث قال وصى الوصي وصي في التركة وكذا ان وصى اليه في احداهما خلافا لها اه لكن قال الرضا في المسألة على اقسام اربعة لانه اما ان يهيئهم فيقول جعلتكم وصي من بعدى او وصي او يتوهم او يبين فيقول في تركتي او تركتكم موصي او يقول في التركة فاذ اهلهم او يبين فقال في التركة فهو وصي فيهما عندهم خلافا للشافعي وزفر وان قال في تركتي فمن ابي حنيفة روايتان ظاهر الرواية عنه انه يكون وصيا فيهما لان تركته موصيه تركته كما صرح به في الاختيار ووعى مالها روايتان اظهرهما به يقتصر على تركته وان قال في تركته الاول فهو كمال عندهم كما في التتويج عن شرح الطحاوي وكما يرشد اليه تحليل الاختيار اذ ليست تركته تركته

مطلب في حكم وصي الوصي وتفصيل احكامه وما في ذلك من الخلاف

الاول بخلاف قوله تركي لان تركه موصيه تركه فشاو لما اللفظ فاغتصب هذا التصرير
فانه مفرد اه ويمكن ان يخص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الاخيرة تأمل اه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد فاصرو ترك نصف دار خربوا فاقام عليه
قبل موته وصيا من اقاربه فباع هذا الرجل الوصي المختار نصف البيت لاجل الانفاق
منه على الولد القاصر وكتب بيمينه شرعية بالبيع فهل لا يكون للولد القاصر بعد بلوغه
ورشده الرجوع فيما باعه وصيه حيث ثبت وصايته بالبنية الشرعية وثبت ان بيعه
فيه للصلوة والحاجة (اجاب) لوصى اليتم ببيع عقاره اضروره بنقته وليس لليتم بعد
بلوغه رشده اياه عارضة المشتري حيث صدر البيع صحيحا لازما من وصيه حال صغره والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة متاهوا من امه وعن
اخوة كوروا وانا ترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا اقام الحاكم التبري أم القاصرة
وصيا على ما على حقا ماله لا يكون لاختوة الميت معارضة حديث كانت أمينة وصاحبة
للوصاية (اجاب) الولاية في مال القاصرة المذكورة لوصيا الشرعي لاختوة فاذا كانت
الأم قادرة أمينة ونصبا القاصي وصيا على بنته لا يكون للاختوة ولا لغيرهم معارضة
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصت لزوجها بتركها ثم ماتت
عنه وترك ما يورث عنها شرعا ولم يكن لها وارث أصلا هل اذا لم يكن لها وارث أصلا
تكون الوصية صحيحة نافذة ويكون للزوج المذكور التصرف فيما شرعا (اجاب) تصح
الوصية من جميع المال بعد التجهيز والتكفين ونفقة ذبيت لادين ولا وارث ولو
وقدم الوصية له بذلك على بيت المال وفي الدعوى المحببة لو وصت لزوجها بالنصف
كان له الكل اه أي النصف بطريق الغرض والنصف بطريق الوصية لانه يستحق
الارث قبل الوصية على عكس الاجنبي فانه يستحق الوصية والارث مقدم على الارث
في حقه كما يستغاد من المراج الوهاج والله تعالى اعلم (سئل) في اتيام يملكون
بقرباع خالهم نصفها الرجل اجني بدون ولا يشرع عليهم فيه بلوغهم أخذوها من
المشتري فهل اذا تبين ان البيع باطل ينعها تاجها الذي ينعته عند المشتري او يكون
مشترا (اجاب) لا ولا يملك ال في مال اولاد أخنسه اه غار بدون وصاية شرعية واذا
استخفت مبيعة ولدت عند المشتري بينة ينعها ولدها بشرط القضاء بان اقر ذوا البها
رجل لا ينعها ولا يخذها وحدها وهذا اذا لم يدعه المقر له فلوا دعه تبهها ولو كان البيع
فاسدا فتخف اذمو قروا فصار ابطاله فصار له من المبيع فهو للثالث لانه غامض ملكه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف اولاد اصغار ولم يوص عليهم بنقلتهم اه هم
وكان له ابن عم غائب فخر من الغيبة ه ستة وتزوج الميت واشترى من والدته
القصر شقصا من دابة من تركه ابن عمه ثم بعد مدة باع ابن العم جميع الدابة فقبضها
المشتري ومكنت عنده مدة قدوها خمسة وتلاون يوما فهل بيع ابن العم نافذ الا فيما

١٧ ١٢٦٩

١٩ ١٢٦٩

دبيع الاول

٣ ١٢٦٩

٥ ١٢٦٩

ربيع الاول سنة
١٢٦٩ ٦

يخصه ويبيع ام الصغار نافذ فيما يخصها من الميراث فقط واذا قلتم بطلان البيع فهل
يرجع المشتري بما أنفق على المبيع ولا (اجاب) ليس للام ولاية يبيع مال اولادها
الصغار ولا لان الميراث بدون وصاية شرعية او وجه يقتضيه ولما بيع ما يخصها في تركه
زوجها ولا يرجع للمشتري بما أنفق على الدابة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن زوجته وعن اولاد قصر منها وله حصة في ساقية وجانب ارض زراعة اميرة
فاحتاج الايام للنفقة وتعطلت الارض عن الزراعة فوكلت الام الوصي الشرعية على
اولادها عم الاولاد في بيع نصيبهم في الساقية وفي الاسقاط في العين لرجل اجني في
مقابل مبلغ من الدراهم وجب حصة شرعية بيده من مائة عشر سنين والآن تريد
الاولاد بعد بلوغهم ابطال البيع والاسقاط من ترك وصاية الام فهل اذا ثبت ان الام
وصى شرعية على اولادها الاجابون لذلك ونفذت نصيبها اذا تحقق ما ذكر بالطريق
الشرعي (اجاب) اذا ثبت ان الام المذكورة وصى على اولادها الصغار وباعت ارباع
وكلها تلك الحصة لغير ورة الاتفاق عليهم لا يكون لهم بعد بلوغهم معارضة المشتري
منها ومن وكبها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقامه القاضى
وصيا على قاصر وللغاصر حصة في بيت آلت الى السقوط وطلب شركه البناء ولم يكن
بيد الوصى مال للغاصر لبنائها مع الشريك فهل اذا باعها الوصى باء الى القيم واشترى
بشيء اقرار فيه له حصة ونقص ور واج للغاصر يكون نصيب الوصى صحيحا (اجاب)
لا يبيع الوصى بيع عقار التميم بدون مسوغ شرعي وذكر ان من جعله الموسع لبيعه
فخر به والله تعالى اعلم (سئل) في ام اذا وصت لاولاد زوجها من غير ما يجتمع ثلث
مخلفاتها في حياتها ماتت عن زوجها واولاد اخوتها وعن بنت ابن ثماوت تركت دارا
وارضاها اشجار فقبل الزوج الوصية لاولاد القصر واستولى على جميع مخلفاتها
بعد هاشم توفي الزوج عن اولاده الموسى لهم في حال قصورهم فاستولى احد اولاد الاخوة
على جميع ثلث الدارسة وهو حق بقية الورثة وحق الوصى لهم بعد وفاة ابيهم بدون وجه
شرعي ولم يكتمهم ترك حقهم منه لكونه داشوكة وحكم عليهم بالان نوني واراد بقية
الورثة والوصى لهم خمسة الدار على اسم بالوجه الشرعي فمعه من ذلك انهم متعلا
بانوار نعمان ابيه فهل اذا كان مع بقية اولاد الاخوة الميتة التي هي زوجة ابى الموسى
لهم بينة شرعية تشهد بان هذه الدار كانت ملكا لآبائهم وانما وصت بثلاثة اولاد
زوجها واستولى عليها ابوه بدون وجه شرعي يكون لهم قسمتها بالوجه الشرعي ولا
يمنعون منها والاحمال هذه (اجاب) بقضى للارث بما يخصه في تركه موروثة بعد موت
دعواه بالوجه الشرعي وتنفذ الوصية بما تلت تغير الوارث جبرا على الوارث فيحكم للوصى له
به حيث انبت دعواه ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في صبي فاصر عن درجة البلوغ
مات يومه وترك عقارا واممة ولم يكن على الابدين نصيب القاضى جده للغاصر لانه

١٢٦٩ ١٣

١٢٦٩ ٢٣

١٢٦٩ ١٧

وصيا عليه فوضع ذلك الوصي يده على نصيب القاصر من امتهنة وعقار وشرايع بعض
العقار مع ان الامتهنة التي تخص القاصر من تركه ابيه تكفيه نفقة الى بلوغه رشدا
فهل اذا لم يكن على الميت دين ولم يكن القاصر محتاجا الى النفقة لا يسوغ للوصي ان يبيع
شيا من العقار الذي يخص القاصر وهل اذا اتهم الوصي بالخيانة في شئ من مال القاصر
او اشترى به دم الامانة يجب عزله وتولية ابيه بدله وهل اذا كان القاصر عمة متوالة
تسرع عايله بالانفاق من مالها ليعفظ ماله الى بلوغه رشدا تكون مقدمة على غيرها
ويمنع الوصي من التصرف في مال القاصر ببيع ونفقة (اجاب) لا يملك الوصي ان يبيع
عقاره بدون تحقق مسوغ شرعي لذلك ولا يعزل الوصي الا اذا ثبتت خيانتة شرعا
وليس للوصي منع عمة المنيمن من الانفاق عايله تبرعاً منها وعلى الوصي حفظ مال المنيمن
والتصرف فيه بالمصلحة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) فوصى على قاصر من قبل
الاب استلم ما يخص القاصر واستمر تحت يده مدة حياته وبعد ذلك مات الوصي المذكور
ونصب القاضي وصيا من مرقعه على القاصر واستلم جلة من الدراهم التي كانت تحت يد
الوصي المذكور وانخر منها مقدار من الدراهم ومات الوصي بمجهلا لانه لا تحجب وروثة
الوصي على تسليم مقدار الدراهم التي استلمها وروثهم حيث مات الوصي المذكور
مجهلا (اجاب) لا ضمان على الوصي اذا مات بمجهلا لال المنيمن والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل دبر امته وأوصى لها بجميع ما يملكه فهل اذا مات ولم يكن له وارث أصلاً لا قريب
ولا بعيد ولا صاحب فرض ولا عمة ولا ذورحم يكون جميع ما يملكه للوصي لها (اجاب)
تنفذ الوصية بجميع المال حيث لا وارث او كان واجازها بوقفه بدم الوصي له بذلك على
بيت المال والوصية للدبرة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين
وأولاده منهن ما ذكرنا وانما وفيهم قاصر وعليه دين ثابت شرعاً هل القاضي ولاية
الناحية وصفا على القاصر منهم وقوم القاضي جانباً من تخيل الميت بقيمة المثل فما كثر
بخصرة أهل الخبيرة وبيع لوفاد بن الميت بخصرة الوصي وباقي الورثة وواظمهم وقبض
المشتري المبيع ووضع يده عليه مدة نحو خمس عشرة سنة وهو يتبعه ويدينه خواجه
بجهة الديوان المدة المذكورة والان بلغ القاصر وأراد ابطال البيع وأخذ التخييل من
يدا المشتري فهل لا يجب لذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا بيع التخييل من له
ولاية ذلك لا يملك الدين بعد تبينه على المتوفى لا يكون للقاصر بعد بلوغه دفع البيع
حيث كان بمن المثل اذ ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر بمثل طائفة بطريق
الايضاء عن جدته امه فباعت ام القاصر المحتات لرجل اجني بدون مسوغ شرعي
والحال ان الام المدة كورة ليست وصيا على الابن المدة كور فهل يكون البيع غير منعقد
والقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على المحتات ومحاسبة المشتري على اجرة مثله (اجاب)
لا يملك الام المدة بيع عقار له غير وعلى من استولى على عقار الصغير بدون عقد

١٢٦٩

٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٩

•

١٢٦٩

•

١٢٦٩

•

١٢٦٩

١٥

سنة ربيع الثاني

اجارة ابراهيم المثل مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في امر امة كانت حصة في دار ماتت
عن زوجها وعن ابن وبنت قاصر بن منه ثم مات الاب قبل القسمة عن ابيه وابخته
المذكورة والوصي الاب بما يخصه من الحصة المذكورة لبنته فهل اذا احتاج وتصرف فيها
بالبيع يكون تصرفه زوجا عن الوصية وينفذ بيعها (اجاب) الوصية لاحد الورثة
مرفوعة على اجازة باقي الورثة وللوصي الرجوع عن الوصية بقول صريح او فصل يقطع
حق المالك عن المقصوب وتصرف بزيل ملكه كالبيع والهبه والله تعالى اعلم (سئل)
في أرض عملو كتل جماعة فيهم صغير لا وصي له اشترى رجل منها انصباء اللبغ واشترى
نصب الناصر من الحسا كم الشرعي لوجود الموضع الشرعي في ذلك بين من منعت قيمتها
وحكم بمقتضى ذلك البيع وامضا لما ذكره هل اذا بلغ الصبي واراد دفع البيع وردا لثمن في
نصيه للثمن لا يس له ذلك ولا يسوغ له الاسترداد (اجاب) اذا بيع عقار للصبي يسوغ
شرعي لا يكون له بعد بلوغه رشيد افسخ البيع بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن بنتين بالغتين وعن زوجته وعن ابن وبنت قاصر بن منها وترك لها وورث
عنه شرا واضبط تركته وقسمت بين الورثة بالقسمة الشرعية واقام المالك الشرعي
أم القاصرين وصيا عليهما وعلى حفظهما فهل للام الاتفاق عليهما من الماله او تصدق
بشيء منها فيما اتفق عليه من الماله ما عدا ما عدا كان الاتفاق لثما بالمال (اجاب)
للوصي الاتفاق على التيمم من ماله بالمعروف وقيل قوله في ذلك حيث كان لا ثما
لم يذكروه فيه تظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في وصي شرعي على اولاد اخيه الغنم
ولهم حصة في روية ياعها الوصي المذكور لرجل اجني بمن معلوم لضرورة الاتفاق
عليهم بموجب حجة شرعية بيد المشتري فهل يصح بيعه لما لضرورة الاتفاق وليس لاحد
معارضته بدون طريق شرعي اذا ثبت ما ذكر (اجاب) للوصي بيع عقار التيمم بمن
مثله لضرورة الاتفاق عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اوصت الى ابن بنت بنتها
القاصر بمائة مائة مائة مائة من ثلث تركتها وماتت مصرة على ذلك عن بنت بنتها
التي هي ام القاصر وانحصر المراتب فيها فاستولت على المائتين الموصى بها واعبأ بمحنة
الارث عن جدتها المذكورة لرجل وخرج له بذلك حجة فهل اذا بلغ القاصر رشيد او ادعى
بما ذكره وانعت دعواه باليمين العادلة تجمع دعواه وتقبل بينته ولا يكون بيع امه
المائتين بمحنة الارث مبتلا للوصية المذكورة والحال هذه (اجاب) نعم نسعى دعوى
الصغير بعد بلوغه رشيد بما ذكره وقضى له بالوصية بعد ثبوتها بالوجه الشرعي ولا تبطل
الوصية ببيع وارث الموصى والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بنت المال بمضمونه
في شخص اقام وصيا على تركته واوصى بوصيا او عليه ديون ومات عن ورثة وهو مصر
على وصاها وبنت ذلك بالوجه الشرعي فهل يكون تصرفه في بيع التركة نقضا
لدين وتنفيذ الوصايا باضبط التركة وحصرها او اعطاء كل ذي حق حقه للوصي المختار

١١٦٩

١٥

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٣٠

١٣
١٢٦٩
مطلب للوصی ببيع كل
العروض لتنفيذ الوصية
بالثالث وان لم يرض به
الورثة وليس له بيع
ماسوى ثلث العقار
بدون رضاهم
مطلب يتعاقب ببيع
الوصی التركة لاداء
الدين

٢٩
١٢٦٩

جادی الثانية

٥
١٢٦٩

١٦
١٢٦٩

١٧
١٢٦٩

ووكيله بدون رضا الوارث (اجاب) قال في وجيز المحيط للشرعي لاوصي ببيع كل
العروض لتنفيذ الوصية بالثالث وان لم يرض به الورثة وليس له بيع ماسوى ثلث
العقار بدون رضاهم اهـ من ادب الاوصياء وان كان على الميت دين ان كان محظا
بالتركة اجمعوا والله يبيع كل التركة وان لم يكن مستقرا يبيع بقدر الدين بالايجاع وفيما
زاد على الدين يبيع ايضا عند الامام وعندهم لا يبيع وان لم يكن في التركة دين لكن
الميت اوصى بوصايا فان كانت بالثلث او دونه انفذها وان كانت اكثر من الثلث انفذ
بقدر الثلث وما بقي فللورثة ولو اراد ان يبيع شيئا من التركة لتنفيذ الوصية اجمعوا والله
يبيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية فعلى ما ذكرنا من الخلاف كذا في حواشي
متلا مسكين للامامة ابي السعدي فلو وصى المذكور بالبيع لمسا ذكره التوكيل بذلك
والله تعالى اعلم (سئل) في وصي اجنبي عني ايتام فرما في بعض مال الموصى عليهم
القاصر من عقب وفاة الموصى واستهلك بعضه في شؤون نفسه فهل للقاضي عزله حيث
تحققت خيانتة واذا اراد تزويج بعض القاصرات مع وجود اعم المعاصب مع من ذلك
(اجاب) لا بذلك الوصي تزويج النجسة وعزل الخائن واجب فاذا تحققت خيانة الوصي
المذكور بالوجه الشرعي يعزله القاضي وينصب بدله امنا فادرا والله تعالى اعلم (سئل)
في دار مشتركة بين رجل وابنة اخيه القاصرة قباع الم نصيبه ونصيبها بالوصاية عليها
لرجل اجنبي يقن معلوم لضرورة الاتفاق عليها لكونه فقيرا فهل ينفذ بيعه في نصيبه
ونصيبها واذا بلغت واراد رجل اجنبي مائة المشتري مدعياته وكبر عنها لاجاب لذلك
اذا ثبت ما ذكر (اجاب) لاوصي ببيع عقار الصغرة بغير ضرورة الاتفاق
عليها بحيث لا مال لها ينفي عليها منه سواء اذا كان البيع لذلك لا يكون لها بعد بلوغها
رشيده معارضة المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على بنتها القاصرة وعلى
مالماس من قبل القاضي فهل اذا ظهرت خيانتها لدى القاضي في مال القاصرة بكونها تكيل
وتبيع عقار القاصرة بغير موافقة شرعي وتسلمه من باعته له يكره للقاضي عزل
الوصي المذكور كونه قولا بغيرها امينا لاجل حفظ مال القاصرة التي بلوغها رشيده (اجاب)
ليس للقاضي عزل الوصي الا اذا تحقق خيانتها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابن قاصر وترك طاعة تاقبها خال اليتيم بدون ولاية شرعية عليه من مدة
ثلاث سنين فهل اذا لم يكن الخال وصيا ولا قسما على اليتيم لا ينفذ بيعه ويكون اليتيم بعد
بلوغه فسخ البيع وابطاله واسترداده من المشتري حيث كان الحق ثابتا له فيه عن ابيه
(اجاب) نعم لا ينفذ بيع الخال المذكور عقار اليتيم بدون ولاية شرعية عليه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت بالغة وعن ابني ابن قاصر وترك ما يورث
عنه شريعا لث وصي من قبل القاضي وضم بدعي ابيه ان التركة وبعض تقود فهل
اذا طلبت البنت اخذ ثمنها لخصها من ابيها واراد الوصي منعها من ذلك متعللا بانها

جادی الثانية ستة

استقبلت حقها من الميراث ولم يكن لها حق في اعيان التركة أو ابدان یاخذ من ماله ما
 يريد ما كان أبوه أو قبل موته قبض ماله أو وصيها به وأقر بأنه ملك لها ولا حق له فيه
 وذلك في حقه مولا منته بشهادة البينة الشرعية وإن يجعل ذلك ميراثا لا بغيره بدعوا ولا
 يجب لذلك والحال هذا وإذا كان يده نقد لا تصرفه ولا تجزئ به ويرجع بماله ما علم من
 الدراهم يكون الرجوع للتصريح كان مقر بأنه التجزئ به للتصريح لا وأقر بالرجوع أيضا
 (اجاب) لا يجب الوصي له ما من نصيبه ولا يجعل المصاغ المذكور تركته عن المتوفى
 حيث تحقق ما هو مذکور بالسؤال ويرجع مال القاصر له والله تعالى اعلم (سئل) من
 بيت المال بما مضمونه ان رجلا وصى على قاصر وعلى ماله والقاصر نصف مكان ولم
 يكن احد يستأجر نصف المكان المذكور بآجرة للثلث فهل يدور على الوصي ببيع نصف
 المكان المذكور (اجاب) لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير الا اذا كان بضعف
 قيمته او لنفقة الصغير او لدن الميت او لوصية ماله لا نفاذها الا منه ولا يكون غلته
 لا تزيد على مؤنته او خوف ثرائه او نقصانه او كونه في يده متغلب فليس للوصي المذكور
 بيع عقار الصغير الا اذا تحقق أحد هذه المسوغات على ما عليه المتأخرون من علمائنا
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن قاصر وترك ما يورث عنها شرعا
 فوضع رجل اجنبي يده على ماتركه بدون ولاية شرعية فهل لا يجب لذلك ويكون
 للقاضي ولاية مال اليتيم وحفظه واقامه وصى عليه بحسب رأيه اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
 لا تافى نصيب وصى على اليتيم الذي لا ولي له في ماله وليس للاجنبي التصرف في مال
 اليتيم بدون ولاية شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير قاصر بين ابيه وامه
 مات أبوه منه وعن ابن آخر ومن زوجته المذكورة ثم ماتت ام الابن المذكور ولم يكن
 للصغير المذكور أحد من النساء المحاضرات له وله أخوه المذكور البالغ الرشيد فقام
 القاضي عليه وصيا من قبله فهل لأخيه البالغ ضمه اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه
 وليس للوصي المذكور معارضة في ذلك بل له حفظ ماله والتصرف فيه فقط (اجاب)
 نعم لأخيه المذكور ضمه اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه وليس لوصيه الاجنبي معارضة
 في ذلك بل له التصرف في ماله والله تعالى اعلم (سئل) في يتم قاصر يملك حصته في
 بيت ولم يكن له سواه وله أخ وصى عليه من قبل ابيه فأراد الوصي ان يبيع الحصه
 المذكورة لأجل الاتفاق على القاصر من كل وشربو كسوة وخوفا عليه من الضايع
 فهل يجب له ذلك حيث كان البيع لمصلحة وكان باقيه (اجاب) للوصي بيع عقار
 اليتيم من قبل القاصر ولا نفاق عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ
 شقيق وزوجه وأولاد انثاء منها قاصرون ترك ما يورث عنه شرعا من عقارات وهاشم
 وغير ذلك وطلبت الام حقهما وحق اولادها في جميع ذلك وقفا لم فتوجهت الام
 الى الحاكم السياسي فوجههم الى الحاكم الشرعي فوقعت قسمة شرعية بين العلم والام

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ٢٤

١٢٦٩ ١٦

رحب

١٢٦٩ ١

١٢٦٩ ١

رجب سنة

١٨ ١٢٦٩

شعبان

١٥ ١٢٦٩

١٦ ١٢٦٩

١٦ ١٢٦٩

في جميع المخلقات بالتراضي وبقبض القاضى وببدها وثيقة شرعية بذلك وصارت الاولاد
في حجر الام وتتصرف عليهم بالمصلحة ثم انها ارادت الا ان التزوج فاراد الم اخذ نصيب
اولاد اخيه منها ومنه ما من التصرف بعد التزوج والحال انه ليس وصي باعليهم بل من
ابيهم الذي ولد لان القاضى فهل يكون للقاضى اقامة الام وصيا على اولادها في حفظ
اموالها والاتفاق عليهم بالمعروف ولولم يكن لماحق في المحضنة لان اهمهم مشفق عليهم
وعلى اموالهم من عهدهم خصوصا وان الاولاد الاناث المذكورات لا يردن عنهن ولا
يكون لهم المذكور معارضتها في اموال اولادها (اجاب) للقاضى الذي يملك نصيب
الاولاد وصيا اقامة وصي قادر اربعين يتصرف في اموال اليتيمات المذكورات بالمصلحة
ويحفظها حيث لم يكن لهن وصي ولا قرى في ذلك بين الام والعلم وغيرهما والله تعالى اعلم
(سئل) في امر ا جعلها القاضى وصيا على ولدها القاصر بعد موت ابيه وامرهابا للاتفاق
عليه من ماله ثم غاب ماله فانفقت عليه من ماله واشهدت وقت الاتفاق عليه انها ترجع
عليه بعد بلوغه رشيدا فبلغ مطلب الزواج فزوجته وصرفت في جهازها انروح
والوليمة بامر مبالغ جسمما ترجع ثم مات بعد التاهل عن امه وابن عمه وترك مايورث
عنه ثم عاقل اذ انث ما ذكر بالوجه الشرعى يكون لها اخذ ماصرفته في حال صغرها وما
صرفته في زواجه كذلك (اجاب) يرجع الوصي بماله من نفسه على القاصر حيث
كان مال القاصر غائبا واشهد الوصي انه اتفق ليرجع واذا بلغ التيمم رشيدا وامر الوصي
او غيره بدفع المهر ونحوه ليرجع يكون للامور والحال هذه الرجوع حيث لا مانع من ذلك
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورنه وترك مايورث عنه شرعا فاقسم الورثة
التركة واخذ كل ذي حق حقه وفي الورثة قاصرة اقام القاضى امها وصبا عليها ودفع لها
مال القاصرة وامرهابا للاتفاق عليهم من مال القاصرة فانفقت عليهم اخوة ثلاث سنين
وزيادة ثم غابت القاصرة عن امها وعن ورنه فهل والحال هذه تصدق الام فيما صرفته
على القاصرة بالقدر اللائق (اجاب) يقبل قول الوصي بيمينه فيما انفقت على النعم من
ماله الذي يده الوصي حيث لم يكن مظهرا الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد
ذكور واناث اعطى ومالك لكل بنت من بناته جانب اشجار وورث في حال صحته وسلامته
وقبضت كل منهن نصيبها وحازته في حال حياء ابيا ثم بعد مدة اوصى الاب بجمع ماله
لاولاده الذكور بعده ورنه دون اولاده الاناث ثم مات الرجل عن اولاده الذكور والاناث
وترك مايورث عنه ثم عاقل والحال هذه لا وصية لوارث وتقسم التركة على جميع ورثته
الذكور والاناث بالقرينة الشرعية (اجاب) لان هذه الوصية لاحد الورثة بدون اجازة
بأقربهم ويقسم متركه المتوفى بين ورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور واناث قصر وترك يثاقتصرت ام اليتام
في بيع نصفه بدون ولاية شرعية ولا مسوغ فهل لا يفسد بيعها في نصيب اليتام حيث

لم تكن وصيما من جهة المحاكم الشرعية ولا موعودا وبمكون لا يتم بعد بلوغهم
مطالبة من وضع يده على نصيبهم بأجرة مثله مذكور وضع يده حال بينهم (أجاب) لا تلك
الأم بيع عقار الصغير بدون مسوغ ولا يشرع بيعه على من استولى على عقار اليتيم أجرة
مثله مدة أسلته عليه حال صغر اليتيم والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين
جماعة على الشروع وتلك الجماعة منهم من هو بالغ ورشيد ومنهم من هو قاصر فباعها
الرشيد كلها ما يملكه وما لا يملكه فلما بلغ القاصر مال البيع في حقه بطل وأخذت
بأق الدار وما يبيع بخوارها من الجهات الأربع بالشفعة فهل لا يصح البيع فيما يملكه
الرشيد بجماع كونه بالغين القاضين وليس فيه مصلحة للقاصر ويكون لذلك القاصر
أخذ باقي الدار المذكورة وما بخوارها من الجهات الأربع بالشفعة حيث إن المشتري
واحد (أجاب) يبيع الوصي عقارا لغيره بالسوغ الشرعي ولا يملك البيع بالغين القاضين
كلا يملك الأجنبية البيع مطلقا لليتيم بعد بلوغه رشيدا أخذ ما يخصه في العقار إذا لم
يقف شخص يبيع به أو يقضي له بذلك إذا لم يوجد مانع شرعي وصرحوا بأن الصبي له الشفعة إذا
بلغ حيث لم يكن له وصي حال صغر موافقة تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولد
قاصر من غير هاتفا قام المحاكم الشرعية أم الولد وصيا على ولده فباعها فزوجها أبيه وتسمى
إنها الحق بالوصاية من أم الولد فإذا أترافعا على يد المحاكم الشرعية وحضرت بينة شرعية
ثقت بهتد بصاحبة كل من الأم وزوجة أبيه من يكون التقدم منها في الوصاية (أجاب)
حيث أقام القاضي أم التيسير وصيا عليه بعد تحقق صلاحته بذلك لا يكون لاحد
معارضتها ولا يسوغ للقاضي عزل الوصي ولو منصوص به بدون ثبوت خيانة شرعية وليس
لزوجة الأب معارضة الأم الوصي ولو ثبت صلاحيتها للوصاية ولا عبرة لدعواها الاحقية
بها أو المحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقام ابن عمه وصيا على ماله وعلى ما يهرقه
عليه في مؤن التجيز والتسكين بعد موته بخضرة بشفعية ثم مات الموصي عن وارث
غائب فوضع الوصي يده على التركة وصرف على الميت جميع ما يلزمه من مؤن التجيز
وغيره هاتم بعد ذلك ادعى رجل أجنبي على الوصي المذکور بان الموصي لم يقم وصيا فأنكر
الوصي دعواه فهل إذا ثبتت الوصاية من الميت قبل موته بالينة الشرعية لا عبرة بدعوى
الرجل المذکور حيث مات الموصي وهو مصر على الوصية المذكورة (أجاب) لا عبرة
لأنكار الأصماء بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا خصومة للأجنبي في ذلك والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين أحدهم بالغ والاثنان قاصران وترك
عقارات وغيرها فآمر المحاكم السليمانية البالغ على بيع بعض الأعيان المحلوكة الرقبة
المنتركة بينه وبين أخويه بالحدس والضرب الشديد دفع مال عليهم للبري والحال أن
هنالك مواشي وضلالات في المال المذکور وفائدة لأن بلغ القاصران وأراد الرجوع
في نصيبهما فهل والحال هذه يكون البيع غير نافذ ويكون لهما الرجوع حيث كان

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٠

مطلب كمن أحد الورثة
الحاضر الميت من ماله
ليرجع على الغائب ولا
تركة الميت ليس له
الرجوع لو أتى بلا دن
القاضي

هناك غير العقار يفي بالمال المذكور مع كون البائع جبرائيل (أجاب) لا يملك إلا ما
المذكور التصرف في حق أخويه الصغار بدون ولاية ولا وجه شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه مشرعاً في الورثة بذت قاصرة قولها
حصه في دار فهل يسوغ للام الوصى ان يتبعها بالقيمة للانفاق على القاصرة (أجاب)
من مسوغات بيع الوصى عقار اليتيم احتياجه الى النفقة من ثمنه فاذا كانت الحاجة
محققة صح البيع من الوصى بغير المثل والأقل وهو مذهب المتأخرين من المشايخ وبه
يقضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى بدارهم معلومة القدر من ماله لتعبيده
بعد وفاته واقراة القرآن ونسرات وصدقات واحسان وجهه بوجع زوجته وصيا
اختاره على صرف ذلك القدر المعلوم بموجب جهة شرعية ثم مات عن ورثة فهل والمحال
هذه تنفذ الوصية من الثلث وما زاد يتوقف على اجازة الورثة (أجاب) نعم تنفذ الوصية
المذكورة من ثلث المال بعد تحققها بالوجه الشرعى وما زاد الى الثلث يتوقف على
اجازة الورثة البالغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عقار أوصى به لاسم ثم بعد مدة
وقفه على جهات خيرة وكل ذلك وهو في حال الصحة فهل يكون وقفه بعد الوصية به رجوعاً
عن الوصية (أجاب) للوصى الرجوع عن الوصية بقول صريح او فعل يقطع حق المالك
عن الغصب او فعل يزيد في الوصى به ما يمنع تسليمه الابه أو تصرف بزيادة ملكه
كالبيع والهبه فلا حق للوصى في الوصية بعد الايقاف المذكور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ورثة وترك قصير أحد الورثة من ماله على الميت صرفاً اذا عن
العامة مشرعاً بغير اذن باقي الورثة فهل اذا امتنع الورثة من الدخ فيه ازاله عن مؤن
التعبيد يجابون لذلك مشرعاً (أجاب) نعم يجابون لذلك والمحال هذه وفي الدوم شهادة
الاوصياء وكفى الوارث الميت أو قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون
مستوعباً في حاشيته رد المحتار وتقييد السكك بكون المثل وغيره من المحل المذكور لو مات
ولاشي له ووجب كفته على ورثته فكفته المحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم
بحصته ليس له الرجوع لو أتى بلا دن الاذن القاضي حاوى الزايدى انتهى والله تعالى أعلم
(سئل) في وصى شرعى على قصير وعلى ماله يتصرف لهم فيما يخصهم من ميراث
مورثهم قصير عليهم بالولاية الشرعية ونخص لكل من الورثة نصيبه دراهم
معلومة بالقرضة الشرعية فهل اذا مات أحد الورثة عن وارث يكون لوارثه المطالبة بما
خص مورثه من الدراهم (أجاب) يقضى للوارث بما يخصه من تركة مورثه بعد ثبوت
دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقام ابن عمه وصياً اختاراً على ماله
وعلى ما تصرفه عليه من مؤن التعبيد وغيره وهو في مرض موته ثم بعد ذلك مات عن ورثة
فأبى وهو مصر على الوصية فادعى جماعة عليهم ديون الميت ان الميت قال قبل موته
بساعة الوصى هو الله ولم قم وصياً له والمحال هذه اذا ثبتت الوصاية من الميت لا من العلم

بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعوى ارباب الدين فلا يكون الوصى الاستيلاء على مال
الموصى ولا بطل الوصية بقوله الوصى هو الله (اجاب) اذا لم يثبت رجوع الموصى عن
الايصاء بالوجه الشرعى تصكون ولاية التصرف وحفظ مال المتوفى للوصى المذكور
حيث اثبت دعواه الايصاء اليه وان الموصى مات مصر اعلى ذلك وما ذكر من كلام
الموصى على فرض ثبوته ليس صريحاً فى الرجوع عن الايصاء والله تعالى اعلم (سئل)
فى وصى مختار من قبل الاب على اخيه القاصر وعلى حدة ماله الذى خصه من تركه
ايه انفق الوصى عليه مدته من الممن من ماله الذى خصه مدته حتى يبلغ فهل يصدق
الوصى فيما انفق به على الصغير من ماله بمقتضى حيث كان لا نقى واذا بلغ و اراد ان يطالبه
بما انفق عليه مدته لا يجاب لذلك (اجاب) يقبل قول الوصى بمقتضى انفق على التيم
ه المحال هذا وليس للابن بعد بلوغه الامتناع من حب ان ما انفق الوصى عليه حيث كان
لا تقا بالعرف والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اخيه الشقيق وعن اخوة لاب
وعن بنات قاصرات وترك ما يورث عنه شراً فاقام القاضى الم الشقيق وصبا على بنات
أخيه وعلى ما من يتصرف عليهن بالولاية فهل اذا اراد الاعمام للاب نزاع المال منه
والوصاية بدون مسوغ شرعى لا يجابون لذلك (اجاب) ليس للاعمام المذكورين
معارضه الوصى على بنات أخيه حيث كان اميناً قادراً ويعتدون من معارضته بدون وجه
شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن قاصر وترك له فخلات تصرف
فيها اعم القاصر وباعها فى حال قصره بدون وصاية ولا شرعية وبالفن الفاحش فهل
لا ينفذ به فى هذه المحال ويكون للأبن القاصر بعد كماله رشداً رفع يده واضع اليد عما
ذكر (اجاب) نعم لا ينفذ البيع فى فخل القاصر ان كان الاثر ما هو مظهر والله تعالى
اعلم (سئل) فى قصر مات والدهم وترك لهم حصه فى دار فاحتاجوا لتنفذ الكسوة
وتحقق فقرهم وانتياجهم وثبت لدى ما كثر شرعى رأى ذلك موعظاً فى بيع هذه الحصة
فباعها وصى القصر واشترى اها رجل بقيمة المثل وحكم له بجهة البيع ما كثر شرعى
وكتب له بذلك حقه فجاز الحصة وتصرف فيها مائة عشر سنين وانما وعمره وبني وجد
فهل اذا بلغ التصرف لا يكون لهم نقض ما حكم به القاضى ونكون المحصنان اشترى اذا اذا
أثبت مصعون بجهة شرعاً (اجاب) لوصى القصر بيع عقارهم بغير المثل لضرورة
تفقرهم حيث لم يوجد ما ينفعه عليهم وليس للقصر بعد بلوغهم نقض البيع الصادر من
الوصى لذلك حال فقرهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ولدين وترك
جانب فخل فهل يكون مانر كد لولديه بالسوية وانما مات احمد الولدين عن ولد قاصر
واستولى على ماله على نصيب ابن أخيه من فخل وعقار وجميع ما يخص والده ان يرجع
على عمه باستخاره واذا اراد كرهه جاعة بعد بلوغه على بيع جانب من الفضل من غير رضا
لا يكون البيع نافذاً ورفع يده من هو مسئول عليه (اجاب) للقاصر بعد بلوغه بصحة

ذى الحجة

١٦ ١٢٦٩

٤ ١٢٦٩

١٣ ١٢٦٩

٦ ١٢٦٩

٢٨ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

سنة

هـرم

الرشد مطالبة عمه بما استلمه من مال القاصر في شؤون نفسه وإذا تحقق الأكرام
 الشرعي على البيع يكون للمكره فسخه بعد زوال الأكرام حيث لم يوجد معه ما يقيد الرضا
 صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طامعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
 وعن أولاد كور وأبناؤه بعض بالغ وبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعاً من دار
 ومواس وغير ذلك ومن جهه فأنكره ألبان زراعتهم الأميرة فاقام القاضي أم الأولاد
 المتصرفين عليهم فهل إذا تصرف في مال الأيتام بقدر مصلحة شرعية وأتلفت أشياء
 كثيرة وتزوجت رجلاً أجنبياً عنهم يكون للقاضي رفع يدها عن مال الأيتام إذا تحقق
 ما ذكره بعد ذلك خيانه (أجاب) إذا ثبت خيانه الوصي في مال القاصر بالوجه
 الشرعي وجب عزل له ونصب وصي أمين قادر على التصرف في مال القاصر وحفظه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى لآخر بوصية وهو في مرض موته ثم رجع عن وصيته
 له بشهادة ينفذ شرعية فهل إذا ثبت رجوعه عن الوصية قبل موته يكون رجوعه صحيحاً
 ولا يكون للوصي له حق بعد ذلك في تركه الميت (أجاب) للوصي الرجوع عن الوصية
 بقول صريح أو فعل يقطع حق المالك عن التصيب بأن يزل اسمه ومعظم منافعه أو فعل
 يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمه إليه فإذا ثبت بالبينه العادلة رجوع الموصي عنها لا يكون
 للوصي له حق فيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابن قاصر
 منه وترك حصه في دار يبلداً الرزق فأراد الزوج أن يبيع نصيب ابنه المتقاصر لصره
 عليه في كل وشرب وكسوة خوفاً عليه من الضياع لكون الأب فقيراً فهل يبيع غولي
 المتقاصر يبيع ما يجزئ المثل لينفقها على ابنه المتقاصر للضرورة أم لا (أجاب) للاب المذكور
 يبيع نصيب ابنه المتقاصر في الدار المذكور وفي الحال ما ذكره حيث لا مانع بل لا يتوقف
 بيع الأب عقار ابنه على أحد مسوغات بيع الوصي إذا كان محموداً أو مستوراً وكان البيع
 بمثل القيمة على ما في الفصول وغيره والله تعالى أعلم (سئل) ذوصي على قصر وعلى
 ماله موعا عليهم هو وقف أهلي بغض ربه الوصي فهل يكون للوصي أن ينفق عليهم وعلى
 حاضرهم ما يحتاجونه من نفقة وكسوة وقد رما بكفهم من ذلك (أجاب) للوصي
 الاتفاق على الصغار ودفع ما دواهم شرعاً من ماله ماله بالمعروف وليتق الله ربه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية اعتقها في حال صحته وسلامته وأوصى
 أخاه على ابنه المتقاصر وعلى حفظ ماله بخضعة شرعية فهل إذا مات وترك ما يورث عنه
 شرعاً يكرن عنه الجارية فأذا والوصي حفظ مال المتقاصر والاتفاق عليه منه باللائق
 بالولاية الشرعية (أجاب) للوصي الاختار أن يحفظ مال اليتيم ويتصرف فيه بالمصلحة
 حيث كان أميناً لم تنته خيانه وإذا ثبت بالوجه الشرعي صدق العلق من المالك حال
 صحته فمن حديث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وقبل موته أقام أخاه
 وصياً اختاراً على أولاده وعلى ماله ماله وأقام ابن عمه مساعداً له في مال القصر ثم مات الأخ

١٢٧٠

٧

١١٧٠

١١

١١٧٠

١٦

١٢٧٠

١٥

١٧٠

٦

١٢٧٠

٧

الوصي وقبل موته اقام ابن عمه المذكور وصيا مختارا على اولاده وعلى اولاد اخيه
 الموصى له وعلى ما لهم فهل اذا ثبت ما ذكر وارادت ام اولاد الموصى لاختيه اخذ مال
 اولاد هسان وصى الوصي بدون وجه شرعي لا تقبيل لذلك (اجاب) نعم ليس للام
 المذكور اخذ مال الايتام من وصيهم المذكور ولا التصرف فيه بدون ولاية شرعية
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثين مائة سنتين بحضرة
 بنته ثم اوصت المرأة بثلث المال على ان يصرف عليها في مؤن التجهيز والتكفين وما
 فضل فلحقه بمصر واقامت احد الورثة قريبا على ذلك ثم ماتت عن ورثة وهي مصر على
 الوصية ونزلت ما يورث عنها شرعا فهل والحال هذه اذا ثبت الوصية بالبنة الشرعية
 تكون صحيحة نافذة واذا انكر الزوج الطلاق ويريد ان يدخل في الميراث لا عبرة بما تكاره
 مع ثبوت الطلاق عليه بالبنة الشرعية (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الزوج
 المذكور طلق زوجته ثلاثا كما هو مذكور لا يكون له حق في الاثر ونصح الوصية بثلث
 المال والورثة على اجازة الورثة حيث لم تكن لاحد منهم ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجة وعن ثلاثة بنين وبنت قصير وترك لهم دارا وضعت الزوجة
 يدها عليها وتصرفت فيها بالبيع لعمه هم بدون ولاية شرعية عليهم فهل لا ينفذ بيعها ولا
 يصح تصرفها فيما يخص الايتام ويصكون لهم بعد بلوغهم ونصح عقد البيع وابطاله
 واسترداد المبيع من المشتري ومحاسبته على اجرة مثله مدة وضع يده عليها حال بينهم
 حيث لم تكن الامور صيا وكان الحق ثلث ما لهم فيها من ابيهم (اجاب) نعم لا ينفذ بيع
 الام غفارا القصر بدون ولاية شرعية فيكون للقصر بعد بلوغهم بصفة الرشد الاستيلاء
 على ما يخصهم منها او الحاسبة على اجرة مثله مدة بينهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في اخوة ثلاثة في مديونة بايديهم مال مشترك بينهم بالسوية من غفارا وغيره ما يورث
 حازوه من كسبهم الخاص بهم حال اقرادهم عن ابيهم مات احدهم عن زوجته وعن ابن
 وبنتين قصير منها وعن ابيه وامه فهل تكون الولاية للصدى الاب على اولاد ابنة القصر
 ويكون له حفظ مال الايتام وتغييره من مال العمين وهل تكون ثياب الميت من المال
 المشترك او تختص بها ورثته وماذا يخص كل وارث (اجاب) اولوية في مال الصغرة الى
 الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ثم الى الجدة ابى الاب ثم الى وصيه ثم وصي وصيه ثم الى
 القاضى ثم الى من نصبه القاضى ثم وصي وصيه فتشكون الولاية للجد المذكور حيث
 لم يوجد من يقدم عليه وكان مصله اقله التصرف في مال الايتام بالصلحة وحفظه ومن
 المعلوم ان ثياب الشخص المملوك له خاصة تختص بها ورثته وللزوجة الثلث فيما يخص
 زوجها وللأولاد من لكل واحد منهما السدس مما تركه والباقي للابن والبنتين للذكر مثل
 حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثلث حارة وعبدا اعقبتهم في حال
 صحتها وولدتهم اوصت لهم ما يجمع ما لها من نخاس وغراس وغيره في حال العفة

١٢٧٠

٨٨

١١٧٠

١٦

١١٧٠

٢١

صفر سنة

٢ ١٢٧٠

٢٥ ١٢٧٠
مطالب في حكم مال الوافي
الوصي على باب القاض
في الخصومات في مال
اليتيم ونصيب ذلك

ربيع الاول

١٠ ١٢٧٠

والسلامة ثم ماتت وهي مصرية على الوصية عن اخت معتقها فهل اذا ثبت عتق المجاورة
والعبد ونبت الوصية لمعها بالوجه الشرعي تكون الوصية صحيحة نافذة حيث لم يكن لها
وارث أصلا ولا واثق لا تخت معتقها بصحة الارث (اجاب) نعم لا مبراث لا تخت الممتق
فان لم يكن للارث المذكور ووثق توضع تركتها في بيت المال الا اذا ثبت انها وصت
بها لغير خفيته قدم الموصي له بالكل على بيت المال حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اقامه الحاكم الشرعي وصيا على بنتي ابن عمه انقاصت من ثمن بعد الحكم له
بالوصاية والحاطة عليه بجميع تركته المتوفى بلغه ان الميت كان بمالك ارضا نعاما من
ولي النعم فبحث عنها البحث الشديد وصرف عليها قدر ما علم من الدراهم وجب
قائمة بخلفة تحت يده حتى أظهرها وبين موضعها فهل له أن يطالب اليتيمين بمصارف
وهل اذا صرف على انقاصت من المذكور ثمن دراهم معلومة القدر بفرض القاضي عليه
ذلك بضمه الى ما صرفه على الارض المذكور واذا تزوجت ام كل واحدة هل له
شرعان ينزعها من أمه ما لعدم الخاصية اذا سلم له في اخذه ما هل يصدق فيما
صرفه وانفقته عليهما وعلى الارض المذكور تغييرين لا يكونه وصي بشرعي ولم يظهر
خاتمه او لا بد من المين عليه مطلقا (اجاب) قال في المختار وصي انتفق على باب القاض
في الخصومات في مال اليتيم فاعصى على وجه الاطاعة لا ضمن قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا ضمن بقدر ابرار المثل والغبن المسير وما اعطى على وجه
الرشوة كان ضامنا قولا بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل
المال لا استخراج حقه على آخر يكون رشوة اهـ ومثله في ادب الاوصياء وفي مصرية
القنواي نقلا عن الخاتبة ولو صالح الوصي عن حق يدعيه انسان على الميت ان كان
لا يقدور على دفع الظلم الا باعطاء المال كان له ان يعطى صيانة للباقي ولو اعطى لا ضمن
اهـ وصرحوا بجواز المذاتعة للوصي في مال اليتيم ولو انتفق الوصي على اليتيم من مال
نفسه لا يقبل قوله في حق الرجوع في مال اليتيم بلا اشهاد فان اشهد على الاتفاق رجوع
والان لا كفاية في الالامة ابن نجيم ومثله في الخلاصة وغيره وان انتفق من مال اليتيم
عليه يقبل قوله يضمنه فيما لا يكدبه فيه ظاهر الحال واذا لم يكن للغير ثمن من بعضهما
من العسبة او ذوى الارحام بضمهما القاض عند ائتمنه براهه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اوصى بصرف جميع ثلث ماله في تجهيزه وسبع وقرائة اختصام وجهات برعيها في
وصيته وجعل اخاه وصيا في تعذيبها ثم مات عن ابنين وزوجة وترك ما ورث عنه شرعا
فهل اذا صرف الوصي بعض الوصية وامتنع من تنفيذ ما قيم او هو وغير محتاج والمال باقي
بعدميجر على تنفيذ باقيها او يعزل الوصي من الوصية والحال هذه (اجاب) على الوصي
المذكور تنفيذ الوصية حسب الاصل البهيم حيث كانت صحيحة وفي تنقيح الحامدية من
باب الوصي بعد كلام وقال المخبر الرمي في حاشيته على الاشياء في اوائل كتاب الامانات بعد

ربيع الاول سنة
مطلب في نصيب
استحقاق الوصي الاجر
وعده

كلام طويل ولا يخفى ان وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الاباير لا يجبر على العمل
لانه متبرع ولا يجبر على المتبرع فاذا اراد القاضى ان يعمل له اجرة المثل في المانع منه وصى
واقعة الفتوى وقد اختلفت به مرارا اه وقد علمت ان الاستحسان انما هو فيما اذا كان
محتاجا لا مطلقا فغير الاحتياج لا أجر له لانه دخل في الوصاية متبرعا من اول الامر وهو وان
كان لا يجبر على الشهادة في مال اليتيم وعلى اقتضاء ديونه لكنه اذا فعل شيئا من ذلك يكون
قد فعل ما التزم ان يفعله مشير عاقلين قبوله الوصاية من الميت حتى كانت لازمة له فلا
يمالك عزل نفسه ولا يملك القاضى عزله في الصحيح الاجتزائية ظاهرة اوفى ظاهر وهذا في
وصى الميت اما وصى القاضى فله عزل نفسه لكن في البرازية ينبغي ان يشترط علم القاضى
بعزله والقاضى عزله ايضا وعلى هذا فينبغي التفصيل بان يقال ان وصى الميت لا أجر له الا
اذا كان محتاجا فله الاكل من مال اليتيم بقدر عمله للقاضى ان يعرض له ذلك لكن
لاستعمل في المامضى لشرعه فيه متبرعا او اما وصى القاضى فان كان محتاجا فكذلك والا
فان نصيبه القاضى وجعل له اجرة المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد انصب عن العمل حتى
يصح له اجرة لان وصاية غيره لازمة لان له ان يعزل نفسه كما علمت فله ان يتمتع عن
المضى في العمل الاباير وفي الفتية الرضى اذا نصبه القاضى وعين له اجرا بقدر اجر المثل جاز
واما وصى اليتيم فلا أجر له على الصحيح اه فقولاه على الصحيح امامى على صحيح القياس
كاقد منا وعلى الاستحسان وان المراد لا أجر له اذا كان غير محتاج اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وتركه وصى مختار من قبل الميت او شاء بفعل خيرات
بعده موته من قراءة قرآن وسبع وعثاقه واسقاط صلاة وصدقة على الفقراء او غير ذلك مما
ضيقه فله وان يدفع لزوجة الميت ما يخصها من التركة وما فضل عن ذلك يكون للوصى
المذكور ان يتصرف فيه برأيه فهل يكون للوصى المذكور تنفيذ هذه الوصية وفعل
الخيرات التي امر الميت بها حيث لم يوجد له وارث غير زوجته (اجاب) على الوصى تنفيذ
وصية الميت حسب الابداء اليه بعد نبوتها بالبرحة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن ابن و بنت قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه دار فوضع
رجل اجنبى عن الصغيرين يده على الدار المذكورة وباعها بغير مسوغ شرعى وبالحال انه
لم يكن وصيا عليهم فهل اذا طلع الاولاد المذكورون وشدوا لم يجزوا بيع الدار المذكورة
لا بتنفيذ الرجل المذكور ويكون البيع موقوف على اجازتهم فان اجازوه نفذوا ردوا
بطل (اجاب) لا بتنفيذ بيع الاجنبى المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور بل يعطل ولا
يتوقف بيعت لا مسوغ والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر توفي عنه والده وعن أخ له بالغ فجعل
القاضى لهذا القاصر وصيا بمعرفته وولاه على ما خصه من تركته والده ومن جملة ما خصه
حصص في عقاراته ان هذا الوصى باع حصص العقارات التي للقاصر بثمن معلوم من غير
مسوغ شرعى ليعمه لعدم احتياج هذا القاصر لثمنها لعدم المنفعة الظاهرة في بيعها

١٥ ٢٧٠

٢٠ ١٢٧٠

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٣٠

خصوصاً تلك المحصن ليست خربة فلما بلغ واستولى على ماله من تركته والده وعلم
 ان بيع العقار كان بغيره وسوغ شرعي أراد تقض ما صار من الوصي من بيع المحصن
 المذكور ودفع ما قبضه الوصي من الثمن للمشتري وأخذ حصصه فهل والحال ما ذكر يمكن
 من ذلك وهل اذا مات المشتري تقام الدعوى على ورثته (أجاب) لا يجوز بيع الوصي
 المذكور عقار اليتيم بدون مسوغ شرعي لذلك والليتيم بعد بلوغه رشيداً استرداد العقار
 المذكور من يده بمشترية أو يدوارته والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجته ومن ثلاثة بنين وعن ثلاث نساء قصر وأقام زوجته وصياً مختارة
 على القصر وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع يده نائب الشرع على جميع التركة وأخذ
 بعض عقارها لنفسه ومنع الوصي من جميع التركة بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت لها
 الوصاية على القصر وعلى ماله لم تكون فأولاً به التصرف عليهم ونزع التركة منهم وكذلك
 العقار الذي أخذ لنفسه ودل الوصي على القصر (أجاب) الأولية في مال اليتام للوصي
 من قبل الأب لا القاضى حيث لم يكن الوصي خاتناً ونثبت وصايته بالوجه الشرعي وان
 تحققت خيانتة وجب على القاضى عزله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكله
 وصياناً على إيتام من قبل القاضى بقبض ما يخصهما ويخص اليتام من تركته وورثهم
 التي تحت يد وكيل أمين بيت المال فقبض الوكيل ذلك من وكيل أمين بيت المال
 وسله الوصيين المذكورين ثم حصل تنازع بينهما وبين هذا الوكيل فقالت استلمنا
 البعض فقط وقال الوكيل دفعت لكم الجميع فهل يصدق في دفع الجميع لها بيمينه
 (أجاب) بقبول قول الوكيل بيمينته في حق برائة ذمته اذا لم يكن خاتناً والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل أقام أمه وصياً مختارة على ابنه القاصر وعلى حفظ ماله بخضرة يئنة
 شرعية ثم مات وهو معمر على الوصية عن زوجته وعن امه المذكورة وعن ابنه المذكور
 فهل اذا ثبت وصاية أمه بالوجه الشرعي تكون الوصية صحيحة شرعية ويكون لها
 الأولاد على القاصر وعلى حفظ ماله الى بلوغه رشيداً وليس لاحد معارضتها في الوصية
 المذكورة بدون وجه شرعي حيث كانت صالحة أمينة قادرة على حفظ مال القاصر وماذا
 يخص كل وارث (أجاب) نعم ليس لاحد معارضة الوصي المختارة في ذلك بدون وجه شرعي
 اذا كان الواقع ما هو مذكور وورثت الرجل عن ذكر يكون زوجته الثمن فرضاً ولامه
 الدس كذلك والباقي للأبن تعصياً حيث لا وارث له سواهم والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنت قاصرين وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جلة
 مات ترك جدك في قرن فباعت ام القاصرين المجدك المذكور لرجل آخر بغير معلوم
 بدون ولاية شرعية على القاصرين وعلى ماله ما يدون احتياج القاصرين للنفقة من
 ثمن ذلك ولا مصلحة لها ووفيه غبن فاحش عليها فهل والحال هذه يتخذ البيع في نصيبها
 دون نصيبها ويكون لها أخذه واسترداده من المشتري بوصى من القاضى عليهما

وعلى مالهما ان كانا قاصرين والاف بعد بلوغهما ورشدين (اجاب) لا يصح بيع الام مائة كـ
 في حصة القاصرين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ممتصة من الموت
 وماتت عن زوجها وعن ابن منه وابن آخر من غيره وتركت ما بورت عنها شرعاً من دار
 وتخل وغير ذلك ما بورت فهل اذا اوصت في مرض موتها للاحد ابناً بارعين نخلة ولا مائة
 اجنبية تخمس فخلات لاصح الوصية لا وارث يتوقف تنفيذ الوصية لاراة الاجنبية
 على موتها باليمنة الشرعية وقسم جميع مائت حكتته بين ورثتها بالقريضة الشرعية
 (اجاب) الوصية لا وارث يتوقف تنفيذها ونفاذها على اجازة باقى الورثة بخلافها للاجني
 حيث تكون نافذة من ثلث المال بعد تحققها شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة ماتت عن زوجها وعن بنتين قاصرتين منه وتركت ما بورت عنها شرعاً فهل اذا
 غضبت قبل موتها عند رجل اجنبي واقامته وصيا على بنتها وعلى حفظ ماله الاصح ولا
 تنفذ وصايتها وتكون الولاية عليها وعلى مالها لا يبرمها حيث كان رشيداً لها من
 الموانع الشرعية ويمنع الاجنبي من معارضته في بيته وفيما تركه امه ما يدون وجهه
 شرعي (اجاب) الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ثم الى الجد ابي
 الاب ثم الى وصيه ثم وصي وصيه ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي ثم وصي وصيه
 وليس لوصي الام ولاية التصرف في ترك الام مع حضرة الاب او وصيه او وصي وصيه
 أو الجد الى الاب والى من يركن واحد من ذكر فوصي الام المحفوظ وبيع المنقول لا العقار
 ولا ينشئ الا الطعام والكسوة لانهما من جملة حفظ الصغير كما في رد المحتار من كتاب
 المأذون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر وترك ما بورت عنه
 شرعاً فوضع عم القاصر يده على القاصر وعلى ماله بدون ولاية شرعية ثم مات المالك كور
 عن ورثة فهل اذا بلغ القاصر رشيداً يكون له اخذ ما تركه والده من ورثة المالك والحال هذه
 (اجاب) نعم يكون للاب المالك كور اخذ ما يخصه من تركه والده بعد بلوغه رشيداً من هي
 تحت يده اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى في حال
 حياته بربع ماله لعمقائه المملوكة اسماؤهم وكتب بذلك وثيقة شرعية ثابتة المضمون ثم
 حضر بعض عتقاه الموصى من غيبته وطالب ما يخصه بجهة الوصية فاعطاه الوصي على
 التركة بعض ما يستحقه وقال له ادفع لك الباقي بعد دفع باقي التركة واشهد على نفسه
 فهل والحال هذه اذا جتمع الوصي باقي التركة فثبت ذلك يكون للعتيق المالك كور المضالبة
 بما بقي ما يستحقه من يد الوصي بجهة الوصية كتاباً العتق (اجاب) نعم لوصي له اخذ
 ما يستحقه بطريق الوصية حيث كان ذلك ثابتاً بالوجه الشرعي ولم يكن هنالك مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اوصت بثلاث ثلثها لاجنبي ثم ماتت عن ابن اخ
 شقيق وعن ابني اخ شقيق آخر وتركت ما بورت عنها شرعاً من امته وغيره ولم يكن
 لها وارث سوى من ذكر فوضع يده الموصى له على جميع التركة وبجدها فهل والحال

ربيع الثاني

١١٧٠

٤

١٢٧

٤

١٢٧٠

١١

١١٧٠

١٢

٢٣
١٢٧٠
جادي الاولى

٨
١٢٧٠

٩
١١٧٠

٩
١٠٧٠

٩
١٢٧٠

١٢
١٢٧٠

هذه يكون للورثة أخذ جميع ما يبقون تركته عن مورثهم وإذا أثبت الموصي له الورثة
تتفقد في الثلث وماذا يخص كل وارث من الثلاثة المذكورين (أجاب) ما ثبت بالوجه
الشرعي انه تركه عن المرأة المذكورة بقسم بين عصبته المستوين في الدرجة ان لا
حيث لا وارث سواهم بعد تنفيذ الوصية من ثلث المال اذا كانت ثابتة بالوجه الشرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين قصر وبلغ فيهم فيه الفخ باعت الام
احد عشر قيراطا منه زيادة عما تملكه فيه بغير اذن من البلع ولم تكن وصيا على القصر
فهل والمال هذه لا ينفذ الا في حصتها خاصة (أجاب) نعم والمال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات احدا ولادة في حياته وترك ذلك الولد اولاد له ثم مات الرجل عن
ورثة قيسم قصر فعمل احدا خوتهم وصيا عليهم واقام ايضا وصيا على اولاد اخيه
المتوفى في حياته ابيه قاضي الوصي المذكور عماله من الوصاية على اولاد اخيه على رجل
هو وكيل عن احد ورثة ابيه البلع بان اياه حين نفوذ تصرفاته اشهد عن نفسه انه اذا مات
تكون اولاد دوله المتوفى في حياته في منزلة ابيهم ومات على ذلك فهل والمال هذه
لا يعمل بهذا التزويل ولا شيء لاولاد المتوفى في حياته ابيه (أجاب) نعم لا شيء لاولاد الابن
في تركته حدهم والمال مذكر الا اذا وصي لهم بمثل نصيب وارثه او نحو ذلك والله تعالى
اعلم (سئل) في ابن قاصر له حصه في عقار آلت اليه بجهة الارث عن ابيه باعتها امه
في حال قصره بغير مسوغ شرعي والمال انه لم تكن وصيا عليه فهل اذا بلغ الابن المذكور
رشدا ولم يجز بيع امه في الحصه المذكورة لا ينفذ البيع ويكون موقفا على اجازته فان
اجازته نفذ وان رده بطل (أجاب) بيع الام حصه القاصرة على الوجه المستطاب وغير صحيح
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه قبضت لبيتها القاصرتين بعض امتهن مملكتها من
نحاس وحلي وغير ذلك وهما في حجرها ثم بعد ذلك احتاجت الام لبيع ذلك لضرورة
النفقة والكسوة لا صغيرتين المذكورتين فباعته جميع ما وهبته لهما وانفق ثمنه
عليهما في حال صغرهما فهل والمال هذه اذا بلغت احدى البنيتين المذكورتين وانفذت
اختياره صرة عند ما ارادت المرافعة مطالبة امه بالما وهبته فما لا يختار القاصرة
لا تجب لذلك حيث باعت الام جميع ما وهبته لهما لضرورة الاتفاق والكسوة عليهما في
حال صغرهما (أجاب) نعم لا تجب لذلك والمال مذكر واللام يبيع المنقول لانه من
باب المحقق ولما ان نفق على اولادها الصغار وتشترى ما لا بد منهن من الطعام
والكسوة حيث لا ولي لهم والله تعالى اعلم (سئل) في وصي غني ايتا لم يمسهم مال تحت
بدن خان في مودع فيه ما لا يجوز فعله الا لوصياء شرعا فهل اذا ثبت الحياطة والفعل
الغير المجاز شرعا ولفظ الابتام وازادوا اخذوا مواعيدهم وعيادته بالبيان مفصلا
يجانون لذلك ويجبر على البيان حيث ثبتت حياته بالوجه الشرعي (أجاب) قال في
ادب الاوصياء وفي العمادة كبر الورثة وان خبر وصيهم بانه انفق كل غنفا عليهم عليهم

جادی الاولی سنة
مطلب لا یجبر الوصی
على التقصیل ان عرف
بالامانة والا أجبر

او علی عیبتهم او علی ضیاعهم او قال لهم ما بنی عندی منه الا هذا القدر ولم یس
الحال فارادوا بحمايته و بیان صرته شيا یعلمه و انه هل اتفق بالمعروف و ما لم یؤمن
الحاکم الحاسبة او مطلب الحاکم نفسه ذلك فاقدم ذلك و كذلك العا کم لیکن لو امتنع عن
اعطائه لم یجبر علیه و یكون القول قول الوصی فیما اتفق و فی المصروف لانه اما ان یسهم او
امین الحاکم کم فیعتبر قوله فیما هو امین فیه و فی الخلاصة و الحاقضية هذا ان عرف
بالامانة وان لم يعرف بها جبر علی التفسیر و معنی الجبر ان یحضره یومین او ثلاثة و یخوفه
فان لم یفسر لم یجب به بل ینکتفی بینه و الله تعالی اعلم (سئل) من امین بیت المال فی
رجل توفی عن ورنه قصر و بلغ و ترك ما یورث منه شرعا و علیه دیون فهل توفی دیونه من
ترکته و ما بنی یكون لو رثته بالغرضه الشرعیة و ما أصاب البلیغ تصرفون فیه و ما
أصاب القصر لوصیهم ان ینفق علیهم منه (أجاب) تقدم دیون المیت علی المیراث و ما زاد
تفقد منه و صایاه ان وجدت بقدر الثلث و ما بنی یكون لو رثته ان میت بالغرضه الشرعیة
فما أصاب القصر ینفق علیهم الوصی بالمعروف و ما أصاب البلیغ انهم التصرف
فیه عیاشا و اؤا و الله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته و اولاده منها ذکورا
و اناثا و فیهم قاصر و بالغ و ترك یتافل اذا كانت اهلهم و صیبا علی القصر و وکله عن البلیغ
و باعت نصیبها من ذلك و نصیب اولادها بالغین الفاحش و الغرور و بنت ذلك بالوجه
الشرعی یثبت حق الفسخ فی ذلك و لا ینکحون نافذ فی نصیب اولادها و الحال هذه
(أجاب) بیع الوصی و الوکیل عقار الیتیم و المارکل بغین فاحش غیر صحیح و غیر نافذ و اذا
ثبت بیع ذهب الام بالغین الفاحش مع التغیر بالوجه الشرعی یكون نافذ فیه حیث
لامانع و الله تعالی اعلم (سئل) فی قصر لهم حصة من قبل الام اقامها الحاکم الشرعی
و صیبا علی اولاد بنتها القصر و علی حفظ مالهم و صار القصر و مالهم تحت یدها تم بعد مدة
اقامت الحصة المذکورة قبل موتها بن عمتها و صیبا علی القصر و علی حفظ مالهم ثم بعد ذلك
ماتت فهل و الحال هذه یصح ابراء الحصة لابن عمتها و یكون له حفظ الاشیام و حفظ
مالهم و المصروف علیهم منه باللائق حیث كان الوصی الذکور امینا فادرا علی حفظ مثل
التصرف و لیس لاحد معارضة فی ذلك بدون وجه شرعی (أجاب) وصی الوصی و وصی فی
الترکین صریح به علما و اؤا و هذا فی وصی الاب و اؤا وصی القاضی فقد قال فی الاشیاء
وصی القاضی ان جعل وصیاه من ذواته لا یصیر الثاني وصیبا بخلاف وصی المیت کذا
فی الیتیمة و فی الخزانة و وصی القاضی کوصیه ان كانت الوصایة عامة اه و به
یحصل التوفیق اه و فی حاشیتها لیسید المجوی و قد تقدم ان وصی القاضی یلث
الا یضاء اذا كانت الوصایة عامة و الله تعالی اعلم (سئل) فی امرأتین شرکیین فی
بیت ماتت احداهما عن قاصر فکون البیت المذکور جمیعہ زوج الشریكة الاخری عدة
سنتين و تعدی علی نصیب القاصر فهل اذا طلب ولی القاصر اجرة مثل حصته فی البیت

١٢٧٠ ١٠

١١٧٠ ٢٥

جادی الثانية

١٢٧٠ ٢

المذکور بحال ذلك ويكون الساكن فيه مأمنا حصص نصيب القاصر (أجاب) نعم يجب
ولي القاصر لأخذ أجرة نصيبه والمحال فهو الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أوصت وهي
في حال صحتها وسلامتها لرجل أجنبي ثلث ماله بالخصرة بينة شرعية وكذب بذلك سندا
شرعيا للموصي له ثم بعد ذلك بدت ماتت وهي مصرية على الوصية المذكورة عن زوج وأخ
شقيق واخت شقيقة واخت لاموتر كت ما يورث عنها شرعا فهل والمحال هذه إذا ثبتت
الوصية المذكورة بالينة الشرعية للرجل الأجنبي يكون له أخذ الموصي به وليس لأحد
من الورثة المذكورين منه من ذلك بدون وجه شرعي وماذا يخص كل وارث من ذكر
(أجاب) نعم لا يكون لأحد من الورثة مع الموصي له بالثلث عما أوصى له به بعد ثبوته
بالوجه الشرعي ويقدم الوصية بالثلث للأجنبي على الميراث وما بقي فلزوج فيه النصف
والأخت لام السدس وما بقي قسم بين الأخ والأخت الشقيقتين للذكر مثل حظ
الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن بنت قاصرة وعن
زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جسيمة متروكة كانه دافا شترى رجل أجنبي الدار
المذكورة من أم القاصرين نصيبها ونصيب ولديها القاصرين لكونها وصيا عليها بمش
معلوم من الدراهم بالغرور والغبن الفاحش يقول المشتري لها إنها لساوى إلا كذا من
الدراهم فباعها له بذلك الثمن فهل والمحال هذه إذا ثبت الغرور والغبن الفاحش في
بيع الدار المذكورة يكون للبائعة فسخ البيع واستردادها من يد المشتري إذا تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا يصح بيع الوصي عقارا للصغير بغبن فاحش فإذا تحقق
ما ذكر بالسؤال يكون للبائعة فسخ البيع في جميع الدار بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة أوصت بثلاث تركتها لرجل أجنبي ثم ماتت عن أولاد أخ شقيق
وتركت ما يورث عنها شرعا من أمتعة وغيرها ولم يكن لها وارث سواهم فوضع الوصي يده
على جميع التركة فهل والمحال هذه يكون لأولاد الأخ المذكورين أخذ جميع ما لا يترو
من تركتهم وتنسب بالوجه الشرعي وإذا ثبت الموصي له الوصية تنفذ من الثلث
(أجاب) تنفذ الوصية بثلاث المال للأجنبي ولا تنفذ على رضا الوارث فإذا ثبت
ما ذكر بالوجه الشرعي يكون للموصي له أخذ ما بقي فللورثة والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة أوصت لرجل أجنبي نصف ماله بعد موتها ثم رجعت عن وصيتها المذكورة فهل
إذا أراد الموصي له أخذ ما ودها من قبله من حال حياتها لا يجب له ذلك ويكون لها منه
وأبطال الوصية المذكورة (أجاب) ليس للموصي له ذلك أن كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة أوصى على أصغر أبناء من قبل الأب والأم وللتصديق في قرن على كونه
عن مورثهم فاشترى رجل أجنبي نصف الجبدل الذي في القرن من وصي القصر بمن
معلوم من الدراهم بالغرور والغبن الفاحش يقول المشتري للموصي أنه لساوى إلا كذا
من الدراهم فباعها له بذلك الثمن فهل والمحال هذه إذا ثبت الغرور والغبن الفاحش

١٢٧٠

٣

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٢

وجوب

١١٧٠

٢

سنة	رجب		في البيع المذكور يكون للوصي الباقية من البيع واسترداده من يد المشتري إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون لها القصر إن كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جواز إقامه القاضى وصياً على ابن بنته فتحصل تحت يده مال للقاصر من حصصة له في بيت متعرب فوضعه في صندوقه بمنزله ثم بعد أيام خرجت أم القاصر وأغلقت المنزل فلما حضرت حضر أبوها بعد ما وقفها وبندهم فلم يجدوها فعمل لا يكون الوصي المذكور مضافاً لصانع من مال القاصر من غير تفريط منه والحال هذه (اجاب) نعم لا يكون ضماً ما حبت لم يقع منه نفع بها ولا بعد والله تعالى أعلم (سئل) في امر أقاوصت لرجل أجنبي ثلث ماله في مرض موتها ثم بعد ذلك بعده رجعت عن وصيتها بثهادة ابنة الشرعية فهل إذا نعت رجوع المرأة المذكورة عن الوصية للرجل المذكور قبل موتها يكون رجوعها صحيحاً ولا يكون له حق بعد ذلك في تركه الميتة (اجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي رجوع الموصية عن الوصية المذكورة بقول صريح وهي تعقل بطلت وأبى للوصي له شيء والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين ذكور وبنات أحدهم بالغ مكلف إقامه القاضى وصياً على شقيقته القاصرة وعلى ماله وأقام القاضى أيضاً خال القصر الباقيين وصياً عليهم وعلى ماله وأقيم وكيلان قبل اخته التي هي زوجة المتوفى وترك الميت خبة باعها الوصيان بطريق الوصاية عن القصر لضرورة النفقة والكسوة وقلع بها وطريق مباشر أحد الوصيين الوارث منهم عن نفسه وطريق وكالة الوصي الآخر عن اخته التي هي زوجة الميت وقبض الوصيان الثمن وصرفا نصيب القصر في كسوتهم ونفقتهم وأنفق الوصي الوارث نصيبه في مصالح نفسه وقبض المشتري الخربة وبناها وصرف في بنائها مبلغاً من ماله ووضع يده عليها وصار يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم مدة نحو خمس وعشرين سنة مع علم الورثة بعد كلهم وإطلاعهم على ذلك المدة المذكورة والآن أراد بعضهم إبطال البيع والرجوع على المشتري فهل إذا صدر البيع بقيمة المثل في ذلك الوقت من الوصيين بالمسوخ الشرعي المذكور ومن الوكيل المذكور يكون البيع صحيحاً فإذا عابهم ولا يكون لهم ولا لبعضهم إبطاله لافي نصيب القصر ولا في نصيب البالغ والحال ما ذكر (اجاب) نعم ليس لأحد منهم إبطال البيع المذكور وإن كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في وصيين على قصر من قبل والدهم أراد بيع عقار القصر بالمسوخ في دين مترتب عليه ما تصرف في مال القصر بغير علمه ولم يواحه شرعي فهل لا بدوخ الوصيين المذكورين بيع العقار المذكور في الدين الذي بذمتها وإذا كان التصرف الواقع منها خيانة موجبة لغزها وثبت ذلك بالوجه الشرعي يكون للعالم كعزها وتولية أمين برأيه على القصر المذكورين وعلى ماله (اجاب) لا يملك الوصي بيع عقار اليتيم لدين بذمة الوصي فيجب استرداد العقار المذكور والحال هذه
١٢٧٠	٤		
١٢٧٠	٥		
١١٧٠	١٤		
		شأن	
١٢٧٠	٩		
١٢٧٠	١٦		

شعبان سنة

١٨ ١٢٧٠

مطلب هبة المريض

من الموت حكمها

كوصية إذا اتصل بها

القبض قبل موته الخ

١٦ ١٢٧٠

رمضان

١٣ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

شوال

٦ ١٢٧٠

وإذا ثبت بالوجه الشرعي خيانة الوصي في مال البتيم وجب عزله والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك بيتا وهدية في مرض موته لاخته شقيقته البالغة واستخفى حتى مات عنها وعن
 امرأته فلما قبل الموت طلقة رجعية ولم يخرج من عدته فهل لاتصح تلك الهبة ويكون
 البيت تركه نورث عنه شرطا ويكون لطلقة المذكور كورة أخذ ما يخصها بالفرصة الشرعية
 وماذا يخص كل وادث (اجاب) يكون البيت المذكور تركه عن الميت بقسم بين
 ورثته بالفرصة الشرعية والحال هذه وقد صرح علماؤنا بان هبة المريض مرض
 الموت حكمها كوصية إذا اتصل بها القبض قبل موته اما اذا مات ولم يقبض فتبطل
 الهبة لان هبة المريض هبة حقيقة فتوان كانت وصية حكما كما صرح به قاضي خان وغيره
 وان الوصية لبعض الورثة بالملكية بدون اجازة باقيا قسم الله تعالى أعلم (سئل) في بنت
 قاصرة فلما خضعت لارض لست أميرة عن اصولها فهل اذا اعادها وصى القاصرة المذكور كورة
 بمثل القسمة وزيادة لاحتياجها الضرورة لانفاق واليكوبة على القاصرة يكون له ذلك
 حيث لم يكن لها مال بصرفه الوصي عليها (اجاب) نعم للوصي الشرعي ذلك ان كان
 الام كذالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وغيرها ما يورث مات عن ابن
 قاصر وبنتين قاصرتين فوضع العم يده على الدار المذكور كورة وباعها لرجل اجنبي في زمن
 صغره بدون ولاية شرعية عليهم وعلى المم ففعل اذ لم يكن وصيا لا يشترط فيه لها
 ويكون لهم بعد بلوغهم فبيع عقدا للبيع واسترداها من المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه
 الشرعي (اجاب) ليس للعم بيع عقار الصغار المذكورين بدون ولاية شرعية ومسوغ
 للبيع ويكون لهم بعد بلوغهم والحال ما ذكر المطالبة باسترداد المبيع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له ولد وبنت قاصران عن درجة البلوغ له ماعقاران لهما ما بالارث
 عن امهما فاذا اباعهما رهما لينتق عليهما منه بضعف قيمته خوفا من نقصانه
 فهل يجوز له بيعه سيما اذا كان الاب مجودا عنه والناس واذا كان له ما من من امهما
 ليس له معارضة الاب في ذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجوز بيع الاب عقارا ولديه
 المذكورين حيث كان الراعي هو مسطور بالسؤال بل لا يتوقف بيع الاب المذكور
 على احد المذوقات المذكور كورة في بيع الوصي وليس للاخ والحال هذه المعارضة والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وصى على قاصر وعلى حفظ ماله وضع الوصي يده على
 تركه المتوفى فهل اذا بلغ الابن المذكور رشدا او اراد السفر الى جهة معلومة فوق مسافة
 القصر وكل خاله في قبض ما يخصه من تركه ابيه من يد الوصي المذكور وفي الخاصة
 وفي التداخي يصح منه ذلك ويقوم وكيله مقامه في ذلك اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية
 وليس للوصي المذكور منع خاله عن ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لابن بعد
 بلوغه رشدا اخذ ماله من يد الوصي اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي وله ان يوكلا وكلا
 بالخصوص وقبض ماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى لرجل اجنبي ثلث

ماله ثم بعد مدة مات الموصى عن ورثة بالغين وهو مصر على الوصية وترك ما يورث
 عنه شرعا فهل اذا ثبتت الوصية بالبيعة الشرعية للرجل المذكور تكون صحيحة
 نافذة وليس للورثة معارضة الموصى له في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
 يستحق الموصى له الوصية حيث مات الموصى مصرا على الوصية وثبتت الوصية
 بالبيعة الشرعية وليس للورثة معارضة الموصى له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن اثنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جهة متهوكة كانه دار ثم
 بعد مدة مات احدى الاثنين المذكورين عن ابن وبنت قاصر بن وزوج وعن اختها
 المذكورة قباعت الاخت المذكورة نصيبا ونصيب اولاد اختها المتوفاة المذكورة للرجل
 اجنبي بعد موت اختها بغير ولاية شرعية وبدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا ينفذ
 البيع المذكور الا في نصيب الباتمة المذكورة ويكون البيع في نصيب القصر موقوفاً
 على انازتهم بعد الوفاة فان انازوه نفقوا عن ردوه بطل (اجاب) لا ينفذ البيع من الحالة
 المذكورة الا في نصيبها والحال هذه ولا يصح في نصيب القصر والحال ماذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في وصي يختار من قبل الاب على تركته موهوب له ومن جهة متهوكة كانه جانب
 شعرباع القاضي ما يخص القاصر للوصى المذكور ما يواوئيه مائة ومائتين قرشاً حتى
 قرش وقت البيع فنقبضه الوصي وباع معظمه بغير صحبة بائنا وفي بعضه وهو مثلي فهل
 يكون البيع المذكور فاسدا لعدم وجود منفعة ظاهرة للقاصر لانه لم يشتري ما يواوئيه
 العشرة بخمسة عشر ويتمتع الرديف بما يواوئيه بما صحه بائنا ويوجب عليه مثله ويجب رد الباقي
 حيث لا يضر البعض واذا قلتم بالفساد وجوب رد مثل قيمته بغير ما باءنا وانقطع
 المثل فهل تجب القيمة يوم البيع او يوم الخصومة (اجاب) لا يجوز شراء الوصي مال
 البتة من نفسه الا اذا كان هناك منفعة ظاهرة للبئير بان يشتري ما يواوئيه عشرة
 بخمسة عشر على المفتي به كما هو مصرح به وفي الاشياء وشرحوها ولو باع القاضي من وصي
 الميت شيئا من التركة بئس لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه اذ لم يكن
 فيه نفع كما في كذا القاضي لا يباح بيع شيء من التركة للوصي اه قال العلامة ابو
 السعود والظاهر ان ما سبق من التقييد في جانب الوصي بما اذ لم يكن فيه نفع للبئير يعتبر
 ايضا في جانب بيع القاضي من الوصي اه فلذا كان البيع المذكور فاسدا لعدم
 وجود المنفعة فحكمه ان يملكه المشتري باقتضائه ان كان مثليا ولا يعقبه يوم
 قبضه ويجب دفعه ورد على المائل ان كان باقيا فان باعه المشتري بما صحه بائنا
 امتنع الرد لتعلق حق المشتري الثاني به فاذا امتنع الرد تعين المثل فان انقطع المثل
 يرجع الى القيمة يوم الخصومة قال العلامة ابن عابدين قوله بمعنى صاحب الترتي
 احكام البيع الفاسد بطله ان مثليا وان انقطع المثل فقيمة يوم الخصومة كذا في به
 الرمي وعليه المتون في كتاب الغصب اه وعبارة الرمي الواجب رد قيمته ان كان

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

٢١

ذي القعدة

١٢٧٠

١٠

مطلب في بيع القاضي
 من الوصي بلا مصلحة
 وبيع الوصي من نفسه

باقيا والاصغر مثله وان انقطع المثل ان شاء البايع اخذ قيمته وان شاء صبر الى خروج
المثل ثم قال في جواب آخر قال انصرم المثل قيمته يوم الخصومة والقول في المثل
والقيمة قول المشتري بيمينه اه والله تعالى اعلم (مثل) في رجل مات عن زوجته
وعن اولاد كور واثان البعض بالغ والبعض قاصر وترك دارين فاقام القاضي احمد
البنين وصيا على القصر فباع الوصي المذ كور دار من الدارين لرجل اجني بتم معلوم
بالوكالة عن البايع من الورثة وبالرعاية الشرعية عن القاصر لاجل الاتفاق عليه وشراء
ما هو نفع له فهل ينفذ بيمينه اذا تحقق ما ذكر واذا بايع القاصر واراد دفع البيع لا يجاب
لذلك حيث كان بمسوخ شرعي (اجاب) من مسوغات بيع عقار القاصر من قبل الوصي
لحديثه الى النفقة مع عدم وجود ما يثبته عليه منه فاذا تحقق المسوخ الشرعي لبيع
عقار القاصر بتم المثل لا يكون له بعد بلوغه نفقة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(مثل) في رجل له ولد وبنت قاصران وولد بالغ فاقام ولده البالغ وصيا مختارا على
تركه واولاده ثم توفي الرجل المذ كور عن ذكر وعن زوجة فاقام الزوجة وكبلا
في استقلال شهما من الوصي والوصي المذ كور له دين قبل والده وذلك الدين مرصود
بدفتر والده يحيط كاتبه بالمعلوم وعنده بيعة تشهد على اقرار والده بان هذا القدر في ذمته
لولده فهل اذا اراد الوصي الدعوى بذلك يخالف نفسه من الوصاية او يدعي مع بقائه عليها
واذا كانت دعواه لا تجوز بحقه بقائه وصيا وقال تراثت عن الوصاية لفلان المدين بتمكن
من ذلك ويكون الثاني وصيا تصح الدعوى عليه ثم بعد انتهاء الدعوى اذا نزل هذا
الوصي الثاني عن الوصاية للوصي الاول يصح ان يكون وصيا من غير اقامة القاضي
اولا بدمن اقامة القاضي في الصورة من وذا ادعى الولد المذ كور على الوصي هل يشترط
حضور وكيل الزوجة في مجلس الداعي او يكفي بحضور الوصي وسماعه للدعوى واذا
كان الولد المذ كور مع ابيه في دار واحدة ومعيته واحدة لكن السعي مختلف واجتمع
عند الولد مال ووالده في حياته معترف بان هذا المال وهذه الاعيان الموجودة في الدكان
ملك للولد المذ كور هل يسمع من الوكيل دعوى في ذلك (اجاب) في ادب الاوصياء من
قناوى رشيد الدين والحانية والحاضي وغيرهما انه لا ادعى الوصي شيئا من التركة ينصب
الحاكم بالوصية آخر لقيم الاول عليه البينة لانه نفسه لا يكون خصما عن نفسه فان
عجز عن اثباته قبل ان كان ماداعاه دينا لا يخبرجه من يده وان كان عينيا يخبرجه من
يده وفي ادب القاضي الغصافي لا يعزله الحاكم بل يجعل وصيا آخر في عقد دار ماداعاه
خاصة اذا لضرورة في اخراجه قال الفقيه وهذا اصح وبه نأخذ كذا في الظهيرة وفي
الحانية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى اه ويمكن في الخصومة بحضور الوصي الذي
اقامه القاضي ولا يشترط حضور وكيل عن الزوجة وكذا تصح خصومة الوصي وتسمع
دعواه بالدين في وجه الزوجة او وكيلها بدون نصب وصي آخر لان أحد الورثة خصم

١١٧٠

١٤

١٢٧٠

١٤

طالب في حكم ما لو ادعى
وصي شيئا من التركة

في ذلك وحيث لم يكن الابن معيناً لآبيه في الاكتساب وسعيهم ماختلفوا فقرأ الاب حال
صحته بان هذا المال علوك له لا يكون تركه منه ويخص به الابن دون سائر الورثة والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة وصى على اولادها القصر وعلى ما لهم باعت جانباً من
الغنيل الموروث لهم من والدهم في دين ثبت على أبيهم به مدمونة ثم بعد بلوغ القصر
أرادوا ابطال بيع امهم الوصى في نصيبهم من الغنيل المذكور فهل لا يجابون لذلك
حيث باعت امهم الوصى عليهم ما ذكر للابن الثابت على أبيهم بقية المثل (اجاب)
نعم ليس لهم فسخ البيع المذموم ورواها له هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف قاضي البحيرة عما مضونه ادعى نصر الشاهد عن نفسه وبطريق
وصايته على اخوته اثلاثة القصر اولاد المرحوم محمد الشاهد الوصاية الشرعية
وبوكالته الشرعية عن اخيه شقيقه شافعي الشاهد ابن المرحوم محمد الشاهد وعلى
الشاهد وهو الوكيل عن كل من المراتبة فوطومة بنتي المرحوم محمد الشاهد على
اجد الشاهد بن عبد الرحمن القائم عن نفسه وبوكالته الشرعية عن امه واخته بان
محمد الشاهد توفي عن زوجته ووالده واولاده البيع المذموم وبن وان المرحوم
عبد الرحمن المذموم كور حال حياته بعد وفاته ولده المرحوم محمد الشاهد في ١٠ جلسة
١٢٦٤ أوصى لاولاد ولده المرحوم محمد الشاهد البيع بالمحصة التي كان يربها
والده المرحوم محمد الشاهد من والده الموصى المذموم بعد وفاته ان لو كان حياً حين
وفاته وكتب لهم حصة بذلك وتوفي عبد الرحمن وهو مصر على الوصية المذمومة عن زوجته
وابنه وابنته منها المذمومين وانهم ترك تركة معلومة وجانب أرض زراعية أمير بقوان
المدعي عليه المذموم وبوكالته واضعون أيديهم على المترك ومعارضون للمدعي
والموكلين والقصر فيها هو موصى لهم به من قبل جدهم وبطال كل من المدعين للمدعي
عليه الوكيل برفع يده وهو وموكلته عن المحصة الموصى بها للمدعي والموكلين والقصر
وهي المحصة التي قدرها الثلث فحسب قرار بطون خراف من مختلفاته وتسلم ذلك
لهم بالوجه الشرعي وسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوقالته لثنتين
والفحص اقراره على الوجه المطلوب ويكون والده المذموم كور حال حياته أوصى لاولاد
ولده المذموم كورين بالمحصة المرقومة بعد وفاته وبكر ان والده المرحوم عبد الرحمن الشاهد
رجع عن وصيته المرقومة وأبطلها وتوفي بذلك بسبعة أشهر عن زوجته وولديه وهو
غير مصر على الوصاية المذمومة فلم يصدقه المدعيان المذمومين كور ان على ذلك فكلف المدعي
عليه المذموم كور اثبات دعواه المذمومة ففهم عن اثبات ذلك فما الحكم (اجاب) اذا
أوصى بتصيب ابن لو كان صحيحاً وأوصى له الثلث عند عدم اجازة الورثة لما زاد على
الثلث وقد صرحوا بان ارضية الماتجوز فيما يملكه الموصى فلا يجزى الارض لولا اداء
في الاراضي الاميرية التي ليست مملوكة لأوصى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وصى

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

•

١٢٧٠

•

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٩

على قاصر من قبل الحاكم الشرعي باع عقارا له بخيرى حال صغره بالغين الفاعش والغرور
وقت البيع واستولى المشتري على ذلك العقار فهل اذا بلغ القاصر المذکور رشيدا
يكون له الرجوع على المشتري واخذ العقار منه حيث كان البيع في وقتها بالغين الفاعش
والغرور (اجاب) نعم يكون له فسخ البيع واخذ العقار من يد المشتري والمحال ما ذكر
حيث لا مانع بل لا يصح بيع الوصي المذکور على هذا الوجه اصلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اقام ابنه الكبير على اولاده القصر وصيا على الثمن كفوهم اعروض
فهل اذا تصرف في العروص التي تخص القصر واراد وكيل أم القصر منازعتها والتعرض
له منع من ذلك وكذلك كل احد ولا يصح كون لوكيل المذکور ولا احد من عياله الا
القاضي اذا ائتمه (اجاب) ليس لاحد نقض بيع الوصي الشرعي عروص القصر من
الاجنبي بمن المثل بدون وجه شرعي وليس لوكيل المذکور رجوعا بية الرضى بدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى على قاصد به ذواته على بيع عقار
القاصر له فباعه الوصي بالغين الفاعش لاجل دين على الميت فهل والمحال هذه لا يصح
البيع المذکور (اجاب) نعم لا يصح البيع المذکور وان كان الواقع ما هو مسطور ويجب
نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وبنات وامن آخ وابن ابن أخه وصى
لابن اخيه وابن ابن اخيه بشئ من ماله وأوصى لاربعة من البنين بما فيه دون احييم
واختهم ثم مات عن ذكر وترك ما يورث عنه شرعا فهل والمحال هذه لا تصح الوصية
للوارث ويقسم جميع ما تركه المتوفى بين ورثته بالقرينة الشرعية بعد اخراج الوصية
المجاثرة (اجاب) نعم لا تصح الوصية للوارث بدون اشارة الباقي ويقسم المال المتروك
بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية بعد اخراج الوصية للاجنبي من ثلثه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل جعل اخاه شقيقه وصيا مختارا على تركه واولاده القصر ثم مات الموصي
المذکور عن اولاده وترك ما يورث عنه شرعا هل يكون للوصي المذکور وضع يده
على ما يخص القصر من تركته والدم وحفظها لهم الى ان يبلغوا رشدهم وليس لوالدهم
معارضة الوصي في ذلك وهل اذا مات من الذكور من الاولاد سبع سنين والبنات نعا
تنتهي حضنة الامم ويكون لهما الوصي عليهما ما ضمه الى نفسه (اجاب) نعم للوصي
المختار والاستيلاء على مال القصر وحفظه والتصرف فيه بالمصلحة الى بلوغ رشدهم
وليس لاهلهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي وتنتهي حضنة الغلام بلوغه عنه سبع
سنين وحضنة الانثى بلوغ سن تسع سنين على المقتضى به وجبته فيكون لاهل التفتيق
ضمه الى الله حيث لم يكن فاسقيا بالنظر للاثني ولم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة قاصروا وبلغ منها وترك بعض عقارا فاقام القاضي
أم القصر وصيا عليهم فهل اذا باعت الوصي أم القصر ما يخصهم في العقار المذکور لاجل
النفقة المضطر الىها لعدم غيره ونفقره يكون هذا البيع نافعا حيث تحقق ما ذكر

سنة ذى الحجة

١٢٧٠ ١٩

١٢٧٠ ٢٠

١٢٧٠ ٢٥

(أجاب) نعم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أوصت بجميع
 عتقاتها بدس ماله مات بعد ذلك ماتت عن وارث ولم ترجع عن هذه الوصية وقيل
 العتقاء هذه الوصية بعدموتها فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون العتقاء أخذ هذه
 الوصية من تركها (أجاب) نعم يكون لهم ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أولاده ذكر واماؤه أولاد ابن أوصى له بمثل ماله ثم رجع في وصيته
 قبل موته فهل يرجع عنه ويحل وصيته (أجاب) نعم يصح رجوعه عن الوصية بقول
 صريح أو فعل يقطع عن المالك عن الغصب أو يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه إلا أنه
 كالباقي في الدار الموصى بها أو تصرف بيزل ماله كالتبعية والبيعة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل أوصى بجميع ماله لعتاقه وجعل وصيا على تنفيذ وصيته ثم بعد ذلك من
 المستعين أوصى بمثل ماله لعتاقه غير الورثة وبعض من العتقاء أوصى لهم أولا
 واشخاص معينين وجعل أحد عتقائه وصيا على تنفيذ هذه الوصية وسكت عن وصيته
 الأولى ثم مات الموصى عن وارث لم يميز ذلك فيما زاد على الثلث فهل حيث أوصى أولا
 بالكل لأتاس ثم أوصى بالثلث أناسا لآتاس وبعض الأول وسكت عن الأولى ولم يرجع
 عنها تكون كل من الوصيتين صحيحة ولا تبطل الأولى بالثانية وإذا فرض عدم ثبوت
 الثانية يكون للموصى له في الثانية وهو دلتل في الأولى أخذ نصيبه في الأولى إذا تحققت
 بالوجه الشرعي ولا بدس كونه عن الأولى وقت الثانية رجوعا (أجاب) إذا أوصى جماعة
 بكل ماله ثم أوصى لآخرين بمثل ماله ولم يميز الورثة صح كل منهما ما ورتك القريبان
 في الثالث وليكن بغير وصيته ثانيا بالثلث لآخرين رجوعا عن الأولى قال في الدر المختار
 وإن أوصى لأحدهما بجميع ماله ولا ثم بمثل ماله ولم يميز الورثة ذلك فنكته بينهما
 نصفان لأن الوصية واحدة ثم من الثلث إذا لم يميز تقع باطلية فيجعل كله أوصى لكل
 بالثلث وينصف أه وهذا مذهب الإمام الأعظم وإذا لم تثبت الوصية الثانية صرف
 الثلث على أهل الوصية الأولى جميعهم فإن كان داخلها قبله أخذ نصيبه منها ومن أفضلا
 حيث تحققت بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وصى على قصر من قبل
 القاضي تصرف الوصي على القصر وعلى المهر بالولاية الشرعية فيوصي به ماله ومزكاته والله
 القصر به وهو عليه دين ثابت بالوجه الشرعي فيباع الوصي البيعة ودفع ثمنها في الدين
 الثابت على الميت فهل إذا كان البيع بالتقسيط يكون صحيحا إذا وليس للقصر بعد
 بلوغه بماله (أجاب) نعم ليس للقصر باطل البيع بعد بلوغهم إن كان الواقع ما هو
 مسطور به بأسأل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت قاهرة
 وعن مبدعة قتلها وترك ما يورث عنه شرعا فافا لم يحاكم الشرعي للمعتق وصيا على بنت
 سيده وعلى ماله بعد أن أخذت الزوجة نصيبها من الميراث ووضع الوصي يده على مال
 القاصر وقصار يتصرف فيه بالمصلحة فهل إذا أرادت أم البنت أخذ المال من يد الوصي

محرم
 ١٧
 ١٢٧١
 مطلب في حكم ماله الوصي
 لشخص بجميع ماله
 ولا ثم بمثل ماله ولم
 يميز الورثة ذلك

صفر
 ٧
 ١٢٧١

فقبل بالوصية التي رشيدها وتعه تحت يدك أو يد غيره هابدون ثبوت خيانه من الوصي
 المذكور ولا تجاب الام لذلك وليس له ما رضى الوصي المذكور بدون موافق شرعي
 (اجاب) ليس لازم نزع المال من يد الوصي المذكور حيث صحت توليته بدون خيانة
 توجب منزله فان تحققت خيانه وجب على القاضي عزله وتولية من يصلح لذلك والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل له مرض فحضر عنده رجل وطلب منه ان يجعله وصيا
 على تركته ويوصي له بثلث ماله فاجابه لذلك ثم حضر عنده جماعة وقالوا له ان ورتبته فترأه
 فقال رجعت من وصي له واثبتت الورثتي واشهد على نفسه بذلك البينة المحاضرة فهل
 يصح رجوعه بقوله ذلك وتبطل الوصية أو لا يكون رجوعه صحيحا (اجاب) نعم يصح
 الرجوع عن الوصية بالقول الصريح المذكور فاذا ثبت رجوعه عما أوصى به من ثلث
 المال بالوجه الشرعي بطلت الوصية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 كبير السن بلغ من العمر نحو تسعين سنة وزبادة صار معتوه واولاده اربعة بنين وبناتان
 وزوجة فأوصى في حال حياته بجميع ما يملكه من دار وماله وغير ذلك مما يورث
 لاولاده المذكور دون البنات فهل اذا مات لا تنفذ وصيته وتوقف صحته على اجازة
 باقي الورثة واذ لم يتجزها يكون جميع ما تركه ميراثا يقسم بين جميع ورثته بالقرينة
 الشرعية (اجاب) لا تنفذ الوصية المذكورة لبعض الورثة والمحال هذه والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأته متوعدة بمكان آخر لا يفتق به ولم يكن لها شيء سواء ولها ابن عم
 حاصبها فقامه المحاكم الشرعية فيما عاينوا وكب له تقريرا شرعيا بذلك فبعد ذلك باع
 القيم المذكور مكان المعترضة لرجل اجنبي بثلث المثل وفي زيادة لعدم وجوده في عمره
 المكان المذكور ولاجل ضرورة الاتفاق عليه اهل والمحال هذه يكون البيع المذكور
 صحيحا نافذا حيث كان بيع المكان المذكور فيه معاملة عائدة على المعترضة المذكورة
 (اجاب) نعم يصح البيع من الوصي على المعترضة حيث كان الام كذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن ابن وعن بنتين وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعاً
 مات الابن عن ابن وعن اخنتين شقيقتين وعن ابن اخ ثم مات ابنه عن أمه وعن عمتيه
 شقيقتي أبيه وعن ابن عم ولم تقسم التركة الى الاثر ادعى ابن العم ان جده أوصى له
 بالنصف في جميع ماله بعد موته وأثبت دعواه فهل لا تنفذ الوصية الا في الثلث فقط
 وماذا يخص كل وارث (اجاب) لا تنفذ الوصية لغير الوارث فيما زاد على الثلث بدون
 اجازة باقي الورثة ويموت الرجل الاول عن ذكر يكون جميع تركته بين اولاده الثلاث
 للذكر مثل حظ الانثيين ولاشي لابن الابن وبموت الابن ثانياً عن ابنه وشقيقته وابن
 أخيه لا غير يكون ما خلفه لابنه خاصة ولاشي لمن عداه من ذكور وبموت ابن الابن
 المذكور عن أمه وعمته المذكورتين وابن عمه الشقيق أو لا يكون لأمه الثلث فرضا
 وابن عمه المذكور الباقي نصفه وان كان ابن العم لام كانت حصة الميت جميعها لأمه

١٧

١٧١

١٧

١٧١

٢٠

١٢٧١

١٢

١٢٧١

ربيع الاول

١١

١٢٧١

ويصح الاول سنة

فرضه او لا شيء الباقى والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة بقيمة من الابن لها مال
ومرجه ذلك ماتت تملكها فاقام القاضى رجلا وصيا عليها وعلى حفظ المال ان كان
الوصى فى الخاتون لذك كورة مدة من السنين فهل اذا بلغت القاصرة رشيدة و ارادت ان
تجاسب الوصى المذ كور بوجهة مثل الخاتون المذ كورة مدة سكناه فيها لتجانب المذ كور ويجبر
الوصى على دفع اجرة مثلها والمحال هذه (اجاب) للقاصرة المذ كورة بعد بلوغها بصفة
الرشد مطابقة وصيها بوجهة مثل الخاتون المملوكة لها مدة سكناها بها حال صغرها بدون
عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف مصلحة بيت المال بما مضى منه وجعل مسلم
مات وهو من رعيا شاه بن درابران وحفظت متروكة ما دلت لمقول بوجده له ورثة بهذا
الطرف فهل اذا اراد تجانب شاه بن درابران ان اعذمتروكاته تسلم اليه أم لا وفى سؤال آخر
ما يفيد ان له ورثة موجودين بهذا الطرف (اجاب) الحكم الشرعى ان الولاية فى مال الميت
لوارثه ان كان له وارث موجود بالغ وان كان وارثه صغيرا لحفظ التركة ان ينصب
القاضى وصيا على التركة والقاصر فان كان وارثه غائبا ولا وصى موجود ينصب
القاضى وصيا لحفظ المال الى حين حضور المسحق من غيبته مسافة السفر او بطل عنه
من يملكه ماله وهو بالغ قال في نور العين للقاضى نصب الوصى لو كان الوارث غائبا ويكتب
فى الصلح انه جله وصيا والوارث غائب مدة الفروقه للقاضى نصب القيم لحفظ ماله
الغائب اقبى والله تعالى اعلم (سئل) فى امر امة اوصت فى حال حياتها وصحتها بسلامتها
بثلث ماله لتعاقبها ثم بعد ذلك اوصت فى حال حياتها ايضا باربعة دبايس الماس
لاربعة جوار من عتقها فزوجها من ماله ما عينا بحضرة بينة شرعية فهل تكون الوصية
الثانية من اصل الثلث الموصى به او لا ومن رأس المال (اجاب) اذا زادت الوصية على
الثلث ولم يجز الوارث الزيادة كان نه اذا الوصية للكل من ثلث المال لا غير فيضرب كل من
الموصى له بالثلث والموصى له بالدبايس بقيمة ما اوصت لهم به فى ثلث المال والمحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن جدته أم أبيه وعن بنت
قاصرة وعن ابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فتصرف الم الشقيق على القاصر بن
بدون وصاية شرعية وقوم تركه القاصر بن بدراهم معلومة واخذها لنفسه فهل اذالم
يكن وصيا من قبل الميت ولا من قبل القاضى يكون تصرفه غير نافذ ويكون للقاضى
نصب وصى على القاصر لحفظ ماله وتجبته لهم (اجاب) نعم لا يتصرف الم المذ كور
حيث كان الزايع ما هو مملوك وورث القاضى القضاة نصب وصى على القاصر والمحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وصى على قاصر من قبل أبيه وعلى حفظة ماله فصار الوصى
المذ كور ينفق عليه من مال القاصر الى ان يبلغ القاصر رشيد اطلب القاصر بعد بلوغه
رشيد ام الوصى المذ كور اخذ ماله فهل والمحال هذه يصدق الوصى المذ كور فيما انفقه
على القاصر مدة قصره من ماله حيث لم يكذب ظاهر الحال ويؤمر بتسليم ما بقى من المال له

ويصح الثانى

١٢٧١ ٢٣

١٢٧١ ١٠

مطلب للقاضى نصب
الوصى لو كان الوارث
غائبا ويكتب فى الصلح
انه جله وصيا والوارث
غائب مدة السفر

١٢٧١ ١٧

١٢٧١ ٢٢

(اجاب) نعم يصدق الوصي بعينه فيما اتفق من مال الميت عليه ما لم يكن بظاهر الحال في ذلك حيث لم يكن خائفا وله تسليم المال اليه بعد بلوغه رشدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنتين قاصرتين معا وعن اخية شقيقة وتترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا اقام القاضي ابن الاخية المذكورة البالغة وصا على القاصرتين المذكورتين لكونه خير ادبنا امينا اذ لا لذلك شهادة البينة الشرعية لديه وعلى حفظ مال القاصرتين تحت يد الوصي المذكور وان ينفق عليهم ما منته بالمعروف يصح ذلك وليس لام البنيتين المذكورتين اخذ ما يخص بهن بما يحق له الارث من يد الوصي المذكور بدون وجه شرعي وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) اذا حصن نصب القاضي للوصي المذكور وكان امينا قادر ا على القيام بشؤون القاصرتين المذكورتين لا يكون لالام معارضة في ذلك بدون وجه شرعي ما لم تثبت خيانتهم والزوجة الغنى في ترك زوجها فترضاوا للبنتين الثلثان كذلك والباقي للاخت الشقيقة تعصيا بحيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا ووصى لزوجته بنتي تركته ثم مات عن زوجته المذكورة وعن ورثة آخر بن فهل اذا لم تجز الورثة الوصية لا تنفذ وتقسيم جميع التركة بين الورثة بالغرض الشرعية (اجاب) الوصية لاحد الورثة موقوفة على اجازة باقيم فانه اجازوها نفذت وان ردوها بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك جارية اعتقها ووصى لها بقطعة ارض زراعية فمات له غير امير بمعلومة القدر محدودة بمحدوده الاربعة في حال صحته وسلامته ثم بعد ذلك مات وهو صهره في ذلك فهل اذا اثبتت المحكمة المذكورة الوصية بالارض الموصى لها بها بالبينة الشرعية في وجه الوارث وكانت تخسر من ثلث مال الموصي يوم الوارث بدفع الارض المذكورة للوصي لها بها (اجاب) الوصية للاجنبي عين مملوكة للوصي تنجز من ثلث المال نافذة بدون اجازة الورثة اذا ثبتت بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنة وبنته وترك ما يورث عنه شرعا فبعد وفاته وجد في تركته ورقة مكتوب فيها بطله انه وصى لابن الاجنبي بكذا ولعمرو الاجنبي بكذا ولزوجه الوارثة بكذا فهل اذا ثبتت الوصية بالوجه الشرعي تنفذ في الثلث للاجنبيين وتتوقف وصية الزوجة على اجازة باقي الورثة نعم وتوقف ما زاد على الثلث على اجازة جميع الورثة فاذا لم يجزوا وما زاد على الثلث يكون ميراثا يتقسم على جميع الورثة بالغرض الشرعية (اجاب) تنفذ الوصية من ثلث المال بعد وفاء الدين جبر ا على الوارث وتتوقف الوصية للزوجة على اجازة باقي الورثة كما تنفذ الوصية بما زاد على الثلث على اجازة جميع الورثة وبشرط لا اجازة ان تكون الورثة من اهل التبرع فاذا لم ترص الورثة الوصية بما زاد على الثلث او بالوصية للزوجة وردوا ذلك بكون ما زاد على الثلث وما اوصى به للميت للزوجة والمحا هذه تركه يتقسم بين جميع الورثة بالغرض الشرعية والله تعالى اعلم (سئل)

في رجل اوصى لكل من ورثه الباقين وبنه القاصرة بشيء معين ومات مصر اعلى ذلك
 وبعده موته اجاز كل من الباقين ووصى القاصرة ما فعله مودتهم من الوصية بمحضرة
 بينة شرعية ومضى عن ذلك مدة فهل اذا اراد احد الورثة الباقين ان يجيز نافذة مودته
 ابطال الوصية ثانيا بعد الاجازة منه لا يجب لذلك (اجاب) لا يملك وصي القاصرة ابطال
 حقهم من التركة باجازه وصية ابيها للموصي لهم المذكورين وليس لمن اجاز من الباقين
 الرجوع فيها بعد الاجازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى على قصر من قبل
 القاضي وللقصر حصه في بيت آسكنهم بطريق الارث عن ابيهم ولم يكن لهم مال يتفق
 عليهم الوصية منه فهل اذا باع الوصي الحصة المذكورة بالقسمة لثالث على القصر يكون
 البيع صحيحا نافذا (اجاب) من مسوغات بيع الوصي عقارا ليعم احتياجه الى الثقة
 الضرورية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم قاصروا ليهن بالغ
 وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا كان احدا الاولاد الباقين صالحا للوصاية
 ولحفظ المال واقدما للقاضي وصيا على القاصر وعلى ماله لا يكون لزوجة الميت المذكور
 معارضة الوصي المذكور في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) لا ولاية لزوجته الميت
 في مال اولاده القصر بدون وصاية شرعية فلا معارضة لهما مع الوصي الامين المتصوب
 بمن له ولاية نصب الوصياء بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من
 الامراء الاكابر اوصى بوصية واقام شخص من الامراء الاكابر وصيا على تنفيذ ذلك
 ومات مصر اعلى ذلك من غير رجوع ووجد الوارث ذلك فوجوه وكتبه ما بينه
 العادلة التي شهدت بالوصية والاصل الذي للقاضي بحضرة العلماء خرج بذلك اعلام
 شرعي وما زال الوارث جاحدا مع كون الموصي كتب وصيته بخطه وشتمها بغيره وعرف
 الناس خط موشه بخطه المذكور ايضا شخص من الامراء الاكابر وبان المكتوب بانه
 هو خطه المعروف فهل لا تعتبر معارضة الوارث في الوصية المذكورة كقوة بعد ثبوتها عليه
 شرعا حيث لم يظهر لمعارضته وجه شرعي خصوصا وان وصية بانه بخطه المعروف وشهد
 بعض الامراء الاكابر بانها خطه (اجاب) نعم لا تعتبر معارضة الوارث في الوصية المذكورة
 بعد ثبوتها عليه شرعا حيث كان الواقع ما هو مشهور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن بنته الثلاثة وعن بنت ابن وترك لثلاثة من جملة ما ترك
 ارض زراعية اميرية فوضعت بنات الميت يديهن على الارض ومكنهن الحيا كمعنا
 لكونهن قاصرات على زراعتها او على القيام بوظائفها وصرن بزراعتها من السنين
 فادعت الآن بنت الابن ان جدها اوصى لها بالربع في جميع تركته فهل والحال هذه
 اذا ثبت الوصية بالبينة الشرعية لاسرى الوصية في الارض الاميرية (اجاب) ارض
 الزراعة الاميرية التي لم تلبث المال ليست مملوكة لمزارعها وانما له حق الانتفاع
 بها مادام ينتفع بها وينتفع جهة بيت المال عوضا فلا تدخل في الوصية بربع التركة

١١٧١

٦

١٢٧١

١٠

شع ان

١٢٨١

٦

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٣

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت قاصرة عنهم أولاد من غيرها وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال هذه إذا كانت الزوجة سالمة للأوصاية على بنتها وتحفظ المال يسوغ للقاضي أن يبيعها أو يباعي بنتها القاصرة المذكورة حيث كانت كذلك (اجاب) نعم يسوغ للقاضي الذي يملك نصب الأوصياء أن يبيع الزوجة المذكورة وصياعلي بنتها القاصرة إذا كانت سالمة لذلك أمانة قادرة على حفظ المال والتصرف فيه بما يصلح وتتحقق ذلك ولم يوجد وصي من قبل المتوفى ولا من غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى لأولاداً بنه بقطعة أرض زراعية أمير يقيم بمعدنة مات الموصي فهل لاتصح تلك الوصية في أرض الزراعة الأميرية (اجاب) الوصية اختل الميراث وقد صرحوا بأن التوارث والوصية لا يجريان في الأراضي الأميرية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين وعن بنتين وترك ما يورث عنه شرعاً فادعت إحدى البنتين أن والدها أوصى لها بالربع هي وولدها في جميع ماله وتركها والدها ولا يثبت لها على ذلك سوى أحد ما ادعتا فهل والحال هذه إذا لم تثبت دعواها بالبينة الشرعية ولم تجز باقي الورثة ذلك لاتصح الوصية في نصيب باقي الورثة ولا تنفذ (اجاب) من المعلوم أنه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وإذا ثبت الوصية للمذكورة توقف نقاذها بالنسبة لأحد الورثة على إجازة باقيهم ونفذت الوصية بنصف الموصى به بالنسبة للأخفى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرضاً شديداً فحضر نائب قاض وكتب له وثيقة بأن جميع ما يملكه به دونه لبنته فلاته وأولادها ثم بعد ذلك بعدة من الأيام مرض من مرضه ورجع في الوصية بحضور بينة فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تبطل الوصية ولا عبرة بالوثيقة التي كتبها (اجاب) نعم لموصي الرجوع في وصيته ومبطل به ولا عبرة بالوثيقة المذكورة حيث ثبت رجوع الموصي بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في دار بالمبرات عن أبيها وأختها ماتت عن زوجها وعن ابنين قاصر من منهم فباع الأب الحصّة المذكورة لأجل الاتفاق على القصر وانفق الثمن عليهم ما في حال صغيرهما الفقير فهل ينفذ بيعه وإذا مات أحدهما أو بلغ الثاني وبعد مدة من السنين طلب إبطال بيع أبيه لاحتجاب ذلك إذا تحقق ما ذكره بالنسبة الشرعي (اجاب) يبيع الأب عقار ابنه الصغير بمثل قيمته أو بخير بغير صحيح إذا كان الأب مجبواً وعند الناس أو مستورا للحال فلا يكون للصغير إبطاله بعد البلوغ وإن كان فاسدة لا يجوز بيعه إلا بضعف القيمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان وبنت وزوجة واحد لابن منفردي بعينه وحده والآخر في عيال أبيه وفي معيشته ثم إن الرجل المذكور أوصى بجميع ما يملكه من أمتعة وعقار لأولاد ابنه الذي في عياله ثم مات الموصي عن أولاد ابنه الموصى لهم وعن الابن والبنت والزوجة المذكورة فهل والحال هذه تنفذ الوصية في الثلث وما زاد يكون موقوعاً على إجازة

١٥ ١٢٧١

٢٧ ١٢٧١

شوال

٢٢ ١٢٧١

ذى القعدة

٣ ١٢٧١

٣ ١٢٧١

- الورثة (اجاب) الوصية بما زاد على الثالث تغير الورثة موقوف في الزائد على اجازة الورثة
وهم من اهل التبرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك نصف حمام وستين قطا
فاوصى بما يخصه لرجل اجني في حال حياته وصحته وسلامته ثم به ذلك مات عن زوجته
فقط فهل اذا لم يكن له ارث سواء ولم يترك سوى ما ذكر واجازت الوصية تنفذ في ما ذكر
للرجل المذكور اذا التحق في مذكر (اجاب) الوصية بما زاد على الثالث للاجني تنفذ
باحازة الارث البالغ العاقل والاقله وصلى له قدر الثلث وما بقي فلا زوجة وبعه والباقي
لبنات المال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت قاصرة معه
ومن اخ شقيق وترك ما يورث عن اشرع او قسمت تركتها بين ورثتها بالبربعة
الشرعية ووضع الاب يده على نصب ابنه وصار ينفق عليه منه وجهزها بما فيه عند
زوجها والآن تريد عالية ابيا بما يخصها من تركتها ما بعد ما زوجها بمدة ستين فهل
لاختيار لذلك ويصدق الاب بيمينه فيما اتفق عليه بالمعروف (اجاب) نعم يقبل قول
الاب في ذلك بيمينه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة تسعة ثلث
حصه في بيت ولم يكن لها سواها ولها ام وصى عليها من قبل ابها الميت فباعت الوصي
الحصه بمسوخ شرعي اضرورة الانفاق عليها من كل وشرب وكسوة خوف فاعطيا من
الضياع فهل والحال ههنا يصح ذلك حيث كان البيع لمصلحة وكان بالقيمة (اجاب)
للوصي بيع عقار الصغير لا حياض الصغير للنفقة حيث كان يمثل القيمة او اكروا لله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره
مما يورث ومن جعله ماتوا كه اطيان زراعتهم الاميرية فاستمر الجميع في معيشة واحدة
مدفونين السنين فزادت التركة وغت بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم
واحدة والآن طالبوا القسمة فادعى احدهم بان اباها اوصى له بنصيب في ارض زراعتهم
الاميرية بغير يد ائذموه الانفراد به وشاركتهم في الباقي منه للابوة ببيعة بيده فانكروا
دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تجرى الوصية في ارض الزراعة الاميرية ولا عبرة بالوثيقة
للكورة ويقسم جميع ما كان يابدي الورثة وما كان مشترا كالبنين بما يورثون وليس
لاحدهم الاحتصاص بشئ من التركة بدون محض شرعي حيث لا مال لاحد منهم
خاص به ولا يميز وحده (اجاب) نعم لا تصح الوصية بارض الزراعة الاميرية التي ليست
بعمولة الرقبة ويقسم المال المشترك بين التركة كل بقدر نصيبه وليس لاحدهم
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وعن ثلاثة بنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره
فأذا يخص كل وارث واذا اوصى الميت لابني ابنه بمثل نصيب ولد من اولاده ومات
احدهما في حياته اوصى بكتون لابن ابنه المسمى اخذ نصيبه من التركة وهو نصف
مال الابن من اولاد الميت ويقسم الباقي من التركة على ورثة الميت (اجاب) للزوجة

ذى الحجة سنة

الذين فرضا الوصايا لاولاده المذكورين لذكر مثل حذا الاثنين حيث لا وارث سوى من ذكر ولا حاد الموصي لم المولى أخذت هيبه من تركه حده وهو نصف مثل نصيب ابنة حيث لا مانع وما يتبقى يقسم بين ورثة الموصي بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن اخوة شقيقة وزوجتين وترك ما يورث عنه شرعا فمن اولاده شيء من تركته وهل اذا اوصى في حال حياته رجلا امنا على بناته لتصرف لمن في جميع ممتلكاته لا يكون لاولاد الموصي منه من ذلك والحال ان البنات قاصرات (اجاب) للزوجتين الذين فرضا للبنات الثلثان كذلك والباقى للاخت الشقيقة نصيبا ولا شيء لاولاد الموصي حيث لا وارث لثمة وفي سوى من ذكر والتصرف في اموال القصر للموصي المختار لا غيره من اولاد الموصي حيث لم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر منها وعن ثلاث بنات من امراته طلاقا لا ممانعة سنين وعن اخنتين شقيقتين وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث وهل اذا كانت ام القاصرة الحقة للوصاية والحفظ مال ابنا القاصرة تقدم على غيرها من الورثة المذكورين حيث كانت قادرة عليها المية (اجاب) للزوجة الميتة واحدة او اكثر الذين فرضا الباقى لاولاده المذكورين نصيبا لذكر مثل حذا الاثنين ولا شيء للشقيقتين ونصيب القاصرة على القاصر وصيا فادرا امينا لحفظ ماله وتصرف فيه بما فيه المصلحة للقاصر حسب ما يراه حيث لا وصى من قبل الاب والام وغيرهما في ذلك سواء والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على ايتام صرف في نفقتهم من الغنم او مائة الدراهم ثم بلغ بهم واولاد اخذ نصيبه من تركته فهل يصدق الوصي المذكور فيما صرفه عليهم من تركته مورثه ام اذا لم يكن في ذلك الظاهر (اجاب) نعم يقبل قول الوصي المذكور في ذلك بيمينته والحال ما ذكر اذا لم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى بجميع ماله لزوجته ولم يكن له وارث اصلا سواها وهل والحال هذه له الوصية عليها وتنفذ حيث لا وارث سواها وكيف الحال (اجاب) الوصية للوارث وهي الزوجة هنا لانها لا يمكن له سواها فتنفذ وتقدم على بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في امر اوصى على اولادها القاصرين وهناك عقار مشترك بينهما وبينهم فاستدانت الوصي ديناً من رجل آخر وهنت ذلك العقار عند دين الدين على دينه ثم ماتت الام الوصي المذكرة عن تركته وبقي الدين في ذمتها وورثها اولادها المذكورون وتركها تحت يدهم فهل يكون لرب الدين مطالبه وورثتها المذكورين يدينهم من تركتها وبعد ذلك يسل الرهن اليهم (اجاب) لا وصى ان يرهن مال الصغير يدين عليه لاجني لان له اياديه فهذا أولى له لا كما مضى من الوصية امانة وهو في هذا الحكم كالاب خلافا لابي يوسف فيما اذا استوفى الرهن شرائط الحصنة يكون للرهنين حبس العين المرهونة الى ان يستوفى الدين وان مات من عيال الدين يكون لربه مطالبته

١٢٧١

١١٧١

١٢٧١

١١٧٠

١٢٧٢

مطلب للوصي دهن مال الغير يدين عليه

الورثة يدنيه من تركه مورثهم المدون فاذا استوفى دينه يؤمر بتسليم الرهن الى مالكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكور فأوصى بجميع ما تملكه يده من دار وقبره مالي واحدا من اولاده وكتبه لهم ثم مات عن اولاده فطلبوا اقسمة ما تركه الاب فهل لا تنفذ الوصية الا في الثلث فقط ويقسم الباقي بين جميع ورثة الاب بالقرينة الشرعية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) الوصية لغير الوارث فيما زاد على ثلث المال موقوف على اجازة الورثة المباح فاذا لم توجد الاجازة منهم تنفذ الوصية بقدر الثلث وما زاد يقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولاد قصر منها ادعت اخت الميت ان لها دين عليه فاقام قاضي ناحيتهم أم القصر وصيا عليهم فباعت بعض عقار القصر في الدين المذكور فهل اذا كان في التركة من المتقول ما يفي بالدين لا يصح البيع المذكور على فرض نيوتة بالوجه الشرعي ولو كتب بذلك جهة ما وان البيع المذكور بالدين الفاحش مع وضع الورثة يدهم على الحصة المبيعة الى الآن ولم تقبضها المشتري (اجاب) يسحب الوصي عقار الصغير لقضاء الدين مع وجود ما يفي به من المتقول والمحال ان البيع يفي فاحش ولم يقبض المبيع غير صحيح ولم يثبت للتركة فيه ملك ويكون لها المطالبة به بما بعد نيوتة من ورثة المدون والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك امة اعتقها الوصي الله تعالى وبذلك اوصت لها بجميع ما تملكه في المنزل الساكن فيه بقولها وهدت لامتعة المذكورة من يهدوفا في مال الملكة في المنزل المذكور فهل لا تسكون الوصية بما زاد على ثلث المال من المتقول بغير اجازة الورثة نافذة (اجاب) الوصية بعد نيوتتها مستوفية شرعا لا يبيح الا بغير الثلث المال فان زادت عليه توقفت في الزائد على اجازة الورثة النبلغ والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمتين قاصرتين تملكان عقارا ولم يكن لهما مساواة ولهما اوصى عليهما من قبل الاب فباع الوصي بعض العقار وصرفه على القاصرتين لصعوبة الا اتفاق عليهما من كل وشرب وكسوة وخوف عليهما من الضياع وصرفت بعض دراهم في عمارة المنكان للضرورة فهل يكون البيع صحيحا نافذا حيث كان البيع مصلحة وكان بالقمة (اجاب) من جهة مساواة بيع عقار اليتيم احتياجه الى امانة فاذا تحقق المسوغ المذكور صح بيع الوصي ما ذكره من ثلث قيمته أو أكثر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن اولاد قصر منها وترك ما يورث عنه ثم عاين عليهما وصي من قبل الميت وعليه ديون لا تخصص معلومين فهل يكون للقاضي نصب قيم عليهما من قبل المذكورين وعلى حفظ ماله وللوصي المذكر ان يبيع التركة المذكورة لسداد الدين الذي على مورثهم وما يفي من التركة يقسم على جميع الورثة بالقرينة الشرعية (اجاب) لمن له ولاية نصب الاوصياء من القضاة نصب وصي من قادري التركة وحفظ مال اليتام والتصرف فيه حيث لا وصي من قبل الاب واذا ثبت على الميت ديون

بالوجه الشرعي يكون له بيع ما بقي جهان التركة ويقدم في ذلك المتقول فإن لم يبيع
 بقدر ما بقي بالدعوى من العقار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر
 وبلغ وترك ما يورث عنه شرعا ولم يبق الميت على القصر وصيا من قبله لم يخط ما لهم فهل
 إذا أقام القاضي أحدا بالاعتق من أولاد الميت وصيا على القصر وعلى حفظ ما لهم لم يكونه
 خيرا ديننا أم ينادى لا يصح ذلك من القاضي وإذا ادعى رجل أجنبي من أحد الفلاحين
 بالبلديان الميت قال له حال حياته دخل بالك من الأولاد لا يكون هذه المنة الوصيا حيث
 كانت دعواه ذلك بعد مضي مدة تزيد على تسع سنين وتكون الوصية على القصر لمن
 نصبه القاضي وصيا عليهم (اجاب) إذا لم يرد من الميت قبل موته ما يفيد الإبقاء
 لرجل معين كان للقاضي الذي يملك نصب الأوصياء نصب وصي على الأولاد القصر والا
 فلا يجوز قول المورث في حياته غير دخل بالك من الأولاد بدون إضافة إلى ما بعد
 الموت ولا قرينة تبدل على التقوى بضاليه بعد الموت لا يكون إبقاء الله تعالى على
 (سئل) في امرأة معتقة اعتقت أمها وأوصت لها بجميع منزلها وما فيه من الامتعة
 بحضرة بيته وكتبت بذلك وثيقة شرعية ثم ماتت المرأة المذكورة الموصية عن بنت
 معتقة وأبوت المال فهل إذا لم يكن هناك وارث للمعتقة المذكورة تكون الوصية بما
 زاد على ثلث المال نافذة وليس لبنت معتق المرأة المذكورة بيت المال معارضة
 الموصي لها بكل المال حيث كانت الوصية المذكورة ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب)
 الوصية بما زاد على الثلث حيث لا وارث تكون نافذة ويقدم الموصي على بنت المال
 إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي ولا ميراث لبنت المعتق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن أولاد قصر وعن أخيه وعليه دين ثابت ولم يترك سوى حصه في دار فأقام القاضي
 أخا الميت وصيا على أولاد أخيه القصر فباع الوصي نصيب أولاد أخيه المذكورين في
 الدار المذكورة بثمن المثل لوفاء الدين الذي على مودتهم فهل يكون البيع المذكور
 صحيحا نافذا من الوصي المذكور حيث لم يترك الميت شيئا سوى الحصه المذكورة (اجاب)
 للوصي الشرعي بيع العقار بثمن المثل لوفاء الدين الثابت على الميت بقدره بالطريق
 الشرعي حيث لا وفاء لامتعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن
 قصر وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما يورث فهل
 إذا كان للقصر ابن صم وأقامه القاضي وصيا على مال القاصر وحفظه حتى يبلغ رشده
 وطلبت أم القاصر أخذه من الوصي لا تجاب لذلك حيث كان الوصي أمينا ثقة وكان
 يخاف على مال اليتيم إذا أخذه الأم من الضياع إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
 الولاية في مال القاصر المذكور للوصي الشرعي الذي أقامه القاضي الذي يملك نصب
 الأوصياء حيث كان أمينا ثقة لا لأب القاصر المذكور إذا لا ولاية لها بدون تولية من
 قبل أمها أم الشرعي أو الأب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى في حال حياته

١٠٧٢ ٩

١٢٧٢ ١٠

١٢٧٢ ٤

١٢٧٢ ٧

بيع الاول

بثلث ماله للفقر او المساكين واؤثر فيه هبزه واقام اخاه وصيا على تنفيذ وصته بموجب وثيقة بذلك ثم مات عن ابن وترك ما يورثه شرعا من العقار فهل اذا كان عليه دين ثابت يذاب سداده من التركة ويقدم الدين على الوصية والارث وما بقي من التركة يؤخذ منه صرف للفقر او المساكين اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا مقدم على الوصية والارث وما بقي بعد ديون الغرماء تنفذ وصية الميت من ثلثه وثلاثة اوارثته والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر شيم من قبل القاضي والقاصر حصة في دار ولم يكن له سوادا فاراد الوصي بيع المحصة فضرورة الاتفاق على القاصر من اكل وشرب وكس وخوفا عليه من الضياع فهل يسوغ للوصي ذلك حيث كان البيع لهصة وكان بالقيمة (اجاب) نعم يسوغ للوصي ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين قاصر بن وترك ما يورث عنه شرعا فقام القاضي عم القاصر بن وصيا شرعا على القاصرين ورضاه التركة فصرف المم على القاصرين بالولاية الشرعية وانفق عليها من تركة ابيهما فهل اذا بلغ القاصران وطأ التركة من عهدهما بصدق المم فيما اتفق عليه من تركة ابيهما بالقدر اللائق حيث لا يكذب الظاهر (اجاب) بصدق الوصي الشرعي بيمينه في مقدار ما صرفه على القاصرين المذكورين من مالهما في النفقة حيث لا يكذب في ذلك ظاهر الحال والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ووافها صداقتها وله متاولد قاصر عمره من يدعي سبع سنين مات ابو عنه وعن ولد بالغ من امر اخرى فاقامه الاب وصيا مختارا من قبله على اخيه القاصر ليصرف عليه ما يلزم من كسوة ومؤونة وغيرهما بمقتضى مصالحه شؤون القاصر فهل اذا كان الوصي المذكور صالحا امينا قادرا على حفظ مال اخيه لاجل القاضي عزله بدون وجه شرعي واذا ارادت ام القاصر معارضة الوصي باخذها مال القاصر ليكون تحت يدها لا تحجب لذلك ويكون للمال محفوظا تحت يد الوصي الى ان يبلغ القاصر رشدا (اجاب) ليس للقاضي عزل وصي الميت الاجمالية اوفس ولا ان يدخل معه غيره بدون وجه شرعي كقصر حوايه والولاية في مال الصغيره دون الام فليس لها معارضة ولا اخذ مال القاصر منه حيث كان امينا عدلا قادرا على التصرف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وورثة وكان وصيا على مال ايتام اعترف وورثته بمال الايتام الذي كان تحت يدهم ومنهم بعد موته فهل اذا ادعى الناس بدين لهم على الميت ويريدون اخذ مال الايتام من اصل دينهم لا يحايون لذلك والحال هذه (اجاب) ما تحقق انه من مال الايتام بطريق شرعي لا يسبل لغرماء الوصي عليه ويتعلق الذين بتركة الميت ولا يكون اقرار وورثة الميت حجة في حق غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد بالغ ونهر وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون لانس لاني التركة بها فهل يتباع التركة في الدين واذا

٢٨ ١٢٧٢

ربيع الثاني

٦ ١٢٧٢

١٨ ١٠٧٢

٢١ ١٢٧٢

١٤ ١٢٧٢

١٢٧٢ ٩

١٢٧٢ ١٣

١٢٧٢ ١٣

مطلب لا يملك الوصى
الاقراض من مال
الصغير لكن لا يعد
تبياته عزل بها

١٢٧٢ ٢١

١٢٧٢ ٢٥

كان هنالك وصى على القصر يكون له بيع التركة لسداد الدين الذى على المتوفى حيث
كان الدين ثابتا بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت الدين على المتوفى في وجه خصم شرعى
واستوفى المحكم به شرائطه الشرعية يكون للوصى المذکور بيع التركة كما لا يشك
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى من قبل الميت على اولاده القصر
وعلى حفظ ماله فقل اذا خان الوصى المذکور في خال القصر وثبتت خيانتة بالوجه
الشرعى لدى الحاكم الشرعى يكون للقاضي عزله واقامة غيره ائمناء ولا قادرا على حفظ
مال القصر الى بلوغهم رشده (اجاب) اذا ثبتت خيانتة الوصى المذکور بالوجه الشرعى
يعزله القاضي ويقم غيره ممن يهد فيه الناس بالامانة والصلاحية للوصاية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل اقامه المتوفى وصيا مختارا ومن قبله على محنته وورثته من
بعد موته ذلك شرا وحوادثا مخصص القصر من التركة تحت يده ثم دفع من ذلك جانبيا
قرضا على ائمان غاروفة ليزرع ذلك ويستغله للقصر واشترى لهم عقارا ايضا بشئ
ليس فيه غبن فاحش ودفع لهم ما يلزم ماؤتهم بالامر وفواستاجر لهم جانب ائمان باجرة
المثل من ماله ليزرع ويستغله لهم وذلك جميعه بدون اذن من القاضي فهل لا يعد
ذلك خيانة منه في حال القصر ولا يكون ذلك سببا لعزله من الوصاية المختارة (اجاب) نعم
لاوجب فاذا كرفى السؤال عزل الوصى المذکور وان كان لا يجوز للوصى اقراض مال
الصغير ولو اقترضه ضمن لكن لا يعد ذلك خيانة حتى لا يستحق به العزل في ادب
الوصايا من فصل القرض وفي العدة والاولا الجبة لا يقرض الاب ولا وصيه مال السهم
ومثله في التسمية ثم قال في العدة لكن لو اقترض الوصى لم يعد خيانة حتى لا يستحق به
العزل ومثله في الخلاصة انتهى ولو فرض ان الوصى اشترى له بغير فاحش بنفذه الشراء
على الوصى لا على الصغير كما افاده ايضا في ادب الوصايا وغيره والله تعالى اعلم (سئل)
في امر آلهما ابن اخ شقيق ولها بنات اخ شقيق ثمان قسبرعت واوصت بجميع ما تملكه
يدها من عقار ومصاغ ونحاس وقن وغير ذلك مما كان بوثقها وما آل اليها بالميراث
عن ابوها واخيها البنات اخيهما ثم مات بعد ذلك عن ابن اخيهما الشقيق وعن بنات الاخ
الثاني فهل لا تنفذ الوصية الا في الثلث فقط اذا لم يحجز الوارث وقسم الباقي بين الورثة
بالفرصة الشرعية (اجاب) نعم الوصية المذكورة لغير الوارث لا تنفذ الا في الثلث حيث
لم يحجز الوارث وقسم الباقي بين الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امر اقا وصت بثلاث
مالها تجهيزها وتكيتها وخيرات عينتها وهبت في مرض موتها لثلاث اخيهما وبهي غير
وارثة لها بثلاث من ماله ما عينا من امتعة ونحاس وقلت الموهوب لها الهبة وقبضتها قبل
موت الواهبة قبضتها عن اقبل تكون هذه الهبة الصادرة في مرض الموت حكمها حكم
الوصية فتنفذ من الثلث فقط ولا ترصد الهبة والوصية المذكورة ان على ثلث المال اذا لم
يحجز الوارث فمادكر (اجاب) نعم حكم الهبة المذكورة حكم الوصية فتنفذ من الثلث

جادی الاولی سنة

وزلحم الموهوب له أصحاب الوصايا في الثلث حيث لم يحز الورثة ما زادوا لله تعالى أعلم
 (سئل) في امرائك انك اوقاه اعنتهم وهي في حال محنتها و سلامتها و وصت لهم بقدر
 معلوم من الدراهم دون الثلث يخرج من تركتها بعدهم و تعالى ان لكل واحد من
 الاعتقاص بما تبسده معلوما من ثلث الوصية و اقامت رجلا وصيا على تنفيذ ذلك بعد موتها ثم
 بعد مدة تزيد على سنة ماتت المرأة المذكوورة عن وارث وهي مصرعة على الوصية المذكوورة
 فهل و الحال هذه اذا ثبتت تلك الوصية بالبينة الشرعية ان يكون صحيحة فاذن و ليس
 للوارث ابطلها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لا وارث ابطال الوصية المذكوورة
 لتتمام الوصية اذا التحقت بالوجه الشرعي ولا توقف فاذها على رضا الورثة حيث كانت
 بأقل من الثلث وهذا ان لم ترجع الوصية عنها والله تعالى أعلم (سئل) في ذی الوصی
 لمسلم ثلث ماله في حال حياته ثم مات وهو مصرع عليه ما عن أخ شقيق فهل اذا ثبت ما ذكر
 بالبينة الشرعية يقضى بالمسلم لا سيما مع اقرار الاخ بها الوصی له ولم يكن له وارث سواء
 (اجاب) نعم يقضى للمسلم بها و الحال ما ذكرنا من حواجه من صحة وصية المسلم للذی
 وبالعكس وهو وصية الذی للمسلم لا للعربي في داره فلو لم يستامن تحت والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل وصی على أخيه القاصر من قبل أبيه وعلى حفظ ماله وهو في حضانة أمه
 فوضع الوصی يده على مال القاصر و قرر للقاصر نفقة من ماله من غير تقرير قاض و صار
 ينفق عليه في كسوة وغيره فهل يقبل قول الوصی فيما نفقه على الصغير من مال
 القاصر بلا بينة حيث لم يكن بظاهر الحال (اجاب) نعم يقبل قوله بینه فيما نفقه على
 الصغير حيث كان لا نقلا بكنهه بظاهر الحال ولم يكن خائفا والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجة وعن ثلاثة بنين أحدهم بالغ ورشيد اقامه الاب وصيا مختارا في
 حياته على اخويه وعلى حفظ ماله كما وجب جهة شرعية بذلك ثمانية المضمون فادعی
 الوصی على رجل اجنبي كان بينه وبين أبيه أخذوا عنه مائة دين لا به و بقدر من الارز
 فانكسر المدعی عليه دعواه و جدها بخدا كليا وحصل بينهما نزاع شديد فاعترف
 المدعی عليه بالدين الذي ادعاه الوصی لایه و ثبت بالظرف الشرعی وترك التسداعی
 بالارز لعدم ثبوت بطرف شرعی والاخرين يريدون كمال الزوجة عزل الوصی بذلك
 منه لا يترك التسداعی بالارز فهل لا يجب لذلك ولا يعزل الوصی بذلك ولا عبرة بتعلله
 المذكوورة حيث لم تثبت خيانتة في مال القاصر بطرف شرعی لاسيما اذا كان يسی
 في تنسية مال القاصر وكان أميناً فانه اذا التحق ما ذكر (اجاب) لا يعزل الوصی
 المختار بدون خيانة أو فسق بوجوب عزله و مجرد ترك التسداعی مع غريم الميت لجهز عن
 الاثبات لا بوجوب العزل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن و رثة يبلغ و ترك
 ما يورث عنه عشرة اموال عليه دين ثابت بالوجه الشرعی مستغرق في جميع تركته و اوصی في
 حال حياته بثلاث ماله لثلاثة غير وارثيه فهل لاتصح الوصية من الثلث الا بصدوق

٢٨ ١٢٧٢

جادی الثانية

٦ ١٢٧٢
 مطلب تصح وصية
 المسلم للذی رماه اوكس

٩ ١٢٧١

٢٣ ١٢٧٢

الدين ويتقدم الدين الثابت بالوجه الشرعي على الوصية المذكورة (أجاب) يقدم الدين الثابت شرعاً على الوصية فإن بقي شيء بعد إيفائه تنفذ الوصية من ثلثه والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة لما ثبت بعضه ملك لها وواقية وقف عليها آخر الوصي عليها لرجل مدته في ثلاث سنين بدون إبرة المثل وبالعن الفاحش ومضى بعض المدة فهل تكون هذه الاجارة فاسدة ولزم المستاجر دفع إبرة المثل فيه أمضى بالثقة ما بلغت (أجاب) ليس للوصي اجارة ما ذكر بدون إبرة المثل ويلزم المستاجر تساماه والمحال ما ذكر وفي الذخير والخناسة وقساوى ظهير الدين إن الوصي إذا أجزأه من المثل الصغير بدون إبرة المثل فقد ذكراً المضاف أنه يجب على المستاجر إبرة المثل بالغام ما بلغ وبه بقي ذكره في أنب الاوصياء وواقية تعالى أعلم (سئل) في وصي يتيم من قبل والده صار الوصي المذکور يتصرف في مال يتيم المذکور إلى بلوغه بالمصلحة وما يدا له من الخير وبعد بلوغ التيم المذکور وكل الوصي في تصرفاته ومصالحه وقبض ما يستحقه والصر في عليه منه وكالة عامة مطلقة مفوضاً اليه رأيه وفعله ومضى على ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل يكون القول قول الوصي المذکور في حال الوصاية ولو كالة في مقدار ما قبضه وصرفه عليه من ماله عتق الوصاية ولو كالة عنه حيث كان لا نقلاً لا يكذب في ذلك ظاهر المحال وما موراه من قبله بعد البلوغ (أجاب) نعم القول قوله في ذلك يمينه والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أوصت لابن أخيها بجميع ما تملكه بعد موتها وكتبت له وثيقة بذلك ثم بعد مدة تزقت المرأة الوثيقة بحضور قاضي النجبة وقالت رجعت في وصيتي وأشهدت على نفسي بذلك وهي في حال صحتها وسلامتها ثم بعد مدة من الستين ماتت المرأة عن أولاد ابنها ذكوراً وإناثاً وعن أخ شقيق فهل والحال هذه إذا ثبت رجوع المرأة المذكورة في الوصية قبل الموت بالثقة الشرعية تبطل الوصية وتكون ميراثاً تقسم على أولاد ابنها بالفرصة الشرعية حيث لم يثبت ذلك ولا شيء في الميراث للأخ الشقيق (أجاب) إذا رجعت المرأة المذكورة في وصيتها نحو قولها رجعت عن وصيتي بثلث ويكون ذلك ميراثاً تقسم بين وتنها بالفرصة الشرعية ولا ميراث للأخ مع وجود ابن الابن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أربعة بنين وثلاث بنات أوصى بجميع املاكه لست منهم دون واحد لم يوص له شيء لكونه يفضله فهل إذا مات عن أولاد المذکورين ولم ينجز الابن السابع الوصية لا تكون وصيته صحيحة ويقسم جميع ما تركه الميت على ورثته بالفرصة الشرعية (أجاب) الوصية لبعض الورثة فهو قوفة في حق باقيهم على إجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى بثلث ما يملكه من نقد وعروض ومنازل فقط أن يصرف في خيرات بعد موته وجعل زوجته وصياً مختارة على ذلك ومات مصرعاً عليها عن زوجته وعن اخته عن غير شريك وترك لها ميراثاً عن شريعتها ومن جسد ما تركه بيت وأبادة فهل تنفذ الوصية في النقد والعروض فقط حيث قيد بذلك

٢٢ ١٢٧٢

٢٣ ١٢٧٢

مطالب إذا أجزأ الوصي منزل الصغير موصى به مثل يجب على المستاجر إبرة المثل بالغام ما بلغ

٢٤ ١٢٧٢

رجب

٢٥ ١٢٧٢

٢٦ ١٢٧٢

ذلك في وصيته ولم تثبت الوصية في البيت والا بعد اية بين يدي الحاكم الشرعي عند
ثبوت الوصية بل في القود والاروض وغير ذلك من المتاع ما عدا العقار والارض
المملوكة المذكور ووليس للزوجة أخذ شيء من البيت والا بعد اية زيادة على ما يخصها
من الارث الشرعي (اجاب) تقتصر الوصية على ما اوصى به الموصي ولا تمتد الى
غيره فاذا خص وصيته بثلاث ما يملكه من غير العقار لا يدخل فيها العقار والاحتل
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى بثلاث ماله بصرف في تجهيزه وسكنينه وخيرات
عنه او اقام رجلا وصاحبا على تنفيذ ذلك ومات مصر اعدله وبذمته بعض ديون ثابتة
وترك بعض امانة وبعض عقار فبعض جميع متعلقاته وبعض العقار وبذمت في ديونه
الثابتة بقي بعض العقار فباع الوصي المتار ثلثه بثمن مثله لاجل تنفيذ وصية الميت
حيث لا نفاذ لها الا من ذلك لثبوتها والوصية بثلاث جميع متروكة كانه كسب وكان بيع الوصي
للمتار على هذا الوجه لثبته فهل حيث وجد المتار لبيع الوصي ثلث العقار وهو تنفيذ
وصية الميت التي لا نفاذ لها الا من ثمنه يكون بيعه نافذ اولو كان مع من لا تقبل شهادته
له حيث كان وصيا مختارا (اجاب) مما فرق فيه بين وصي الميت ووصي القاضي
ان وصي القاضي لا ينفذ به من لا تقبل شهادته له اولا بخلاف وصي الميت لكن قيد
بالتجهيز وهي في العقار ما لا تضعيف وباقي المتار واعتبر في البيع من اجنبي فاذا وجد
المسوق في البيع المذكور على وجه ما ذكره فظنوا الا والله تعالى اعلم (سئل) في
وصي من قبل القاضي على اتمام عجزه عن القيام بشؤونهم وقام به ما يهيج عزله من الوصاية
وطلب عزل نفسه من القاضي الذي يملك نصب الاوصياء وعزل نفسه بحضرة فقام
القاضي انا القصر وصيا عليهم بعد ثبوت اهليته وصلاحية لذلك بين يديه بالوجه
الشرعي وعزل الاول و امره بتسليم مال القصر الى الوصي الثاني فسلمه اليه فهل براء
الوصي الاول بسلام المال المدفوع عنه باذن القاضي الى الوصي الثاني على الوجه المستطوع
ولا يكون للقصر بعد بلوغه مطالبة الوصي الاول بشئ من ذلك (اجاب) نعم براء
الوصي الاول بما ذكره والمال هذه ولا مطالبة عليه بشئ من ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
في وصي على قصر وعلى حفظ ماله من قبل الميت فوضع الوصي يده على مال القصر وصار
يتصرف فيه مدة ثم بعد ذلك ظهرت من الوصي المذکور خيانة في مال القصر عند
القاضي فهل والمال هذه اذا ثبت خيانة الوصي المذکور في مال القصر بالوجه الشرعي
لذي القاضي يكون للقاضي عزل الوصي المذکور واخاذه رجلا أمين عدل قادر على
الوصاية وعلى حفظ مال القصر (اجاب) اذا ثبتت خيانة الوصي بين يدي القاضي
بالوجه الشرعي وجب عزله واخاذه وصي أمين قادر على التصرف في مال الا يتم والله
تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار وعلى قاصر وعلى حفظ ماله فوضع الوصي يده على مال

٢١

١٧٢

شعان

٢٢

١١٧٢

مطلب في بيع الوصي

من لا تقبل شهادته له

٢٩

١٢٧٢

رمضان

٤

١٢٧٢

القاصر ومن جلت حصته في سبعة فقوم القاضي المحصة المذ كورة على الوصي المذ كور
 بقدر ما عدم من الدراهم فلم يرض الوصي بذلك التوقيع عليه ولم يقع بيع شرعي من
 القاضي للوصي المذ كور في تلك المحصة وصار الوصي يستغل المحصة المذ كورة للقاصر
 المذ كور ويحفظ غائبها مع مال القاصرو ينفق عليه من ماله الى ان يبلغ القاصر رشيداً
 فهل والمحال هذه يصدق الوصي المذ كور فيما أنفق على القاصر من ماله حدث لم يكن فيه
 ظاهر الحال وما بقي من ماله يصدق الوصي له واذا أراد القاصر بعد بلوغه أخذ قيمة
 المحصة التي في السبعة المذ كورة من الوصي حكم ما قدمها عليه القاضي لا يجب لذلك
 حيث لم يقع بيع شرعي فيها له (اجاب) نعم يصدق الوصي فيما أنفق على القاصر من
 ماله حيث كان لا ثقلاً لا يكتفيه فيه فظاهر الحال ولم يكن الوصي حائلاً ولا يلزم الوصي بدفع
 بدل ما قدمه القاضي عليه من حصته القاصر في السبعة يبدون رضا ولا وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتاً ووصت بثلته ليعرض في خيرات عيبتها وجهات
 زوجها وصا على تنفيذ ذلك وماتت مصر على ذلك عن زوجها وابنيها ما يفتيها فهل اذا
 ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تقدم الوصية على الميراث وما بقي من البيت يقسم بين ورثتها
 بالقرينة الشرعية (اجاب) نعم تقدم الوصية بالثلث المذ كور بعد تبويتها بالوجه
 الشرعي على الميراث ولا يتوقف نفاذها على اجازة الورثة وما بقي يقسم بين الورثة
 بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أوصى أولاده وأولادهم وأولادهم
 على تولد الصغار وعلى القيام بمصالحهم وضبط أمورهم وبيع ما يتعلق بهم وعلى
 تنفيذ الوصية وكان أبوه في حال حياته مسلماً له الامور من بيع وشراء وجعل الدفاتر
 عنده حتى عرف منه الامانة والقيام بمصالح الصغار فهل اذا قال بعض الناس ان الوصي
 ليس له قدر ولو لا قلة لا يسمع قوله ولا يجوز لالقاضي التمرض بالوصي المذ كور ولا لمسا
 يده من التمر كقول الاعتماد على قول بعض الناس المذ كور خصوصاً اذا كان لغراض
 فاسدة ولم يظهر من الوصي المذ كور خيانة ولا عجز ولا غير ذلك مما يعاب به شرعاً
 (اجاب) اذا تحقق في لدى القاضي عجز الوصي المختار بشهادة المدول ضم اليه غيره ولا
 يعزله بمجرد الجعز بدون خيانة أو فسق وان شهدوا فيه بما يجب عزله بما ذكره كوجوب
 عزله والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بماله ضمنه في رجل مات
 عن وارث غائب وعن وصي مختار أقامه قبل موته وترك ما يورث عنه شرعاً وأوصى
 بوصا يافهل يكون نصيب الغائب تحت يد الوصي المذ كور ويحفظ في بيت المال الى
 أن ينحصر الغائب ويثبت نسبها ويأخذ ما هو محفوظ له (اجاب) للوصي المختار ولاية
 حفظ مال الوراثة الغائب ولو بالغا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أمه وعن
 زوجته وعن بنتين قاصرتين وعن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيرها
 ما يورثه اذا كانت الزوجة أم القاصرتين وصبا على بنتها وعلى حفظ ماله ما واثقت

١٣٧١

١٣٨٢

شوال

١٧١

١٣٧٠

سنة	شوال	١
١١٧٢	٢٢	في ما عساه وتنت خبايتها بالينة الشرعية يكون للقاضي عزها واقعة قيم على حفظ مال الميشتين المذ كورتين اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم اذا ثبتت خيانة المرأ المذ كورة بالوجه الشرعي عزها القاضي واستبد لها يومى أمين قادر على التصرف في مال القاصر بين المذ كورتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وصى على قاصر وعلى ماله واليقيم حصه في مكان باعها وصيه بالعين الفاحش فهل لا يكون بيع الرضى والحال هذه نافذا ولا القاصر المذ كور ردوا بطلاله بعد بلوغه وشيدا (أجاب) نعم يبطل القاضي بيع الرضى عقار الميتم المذ كور بغين فاحش والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وصى على أولادها القصر وكلت رجلا في بيع حانوتين لم من رجل فتوالم الوكيل مع المشتري وباعه ماله بغين فاحش فهل اذا ثبت بيع الوكيل المذ كور لجانوتين بغين الفاحش وأرادت الرضى المذ كورة فمخ البيع يكون فانظك (أجاب) نعم لا يصح ولا ينفذ بيع الوكيل المذ كور عقار الصغير والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى لابن ابنه بالبيع في جميع ما يملكه من عقار ونخل وغير ذلك ثم مات الموصى عن ثلاثة بنين وعن ابن الابن المذ كور وهو مصر على الوصية وقبيل ابن الابن الوصية ووضع يده عليها وصار يتصرف فيها مع وجود اعمامه الثلاثة ثم تدعى ثخين سنة ثم مات كل من اعمامه الثلاثة عن وارث فأراد انوارث الرجوع في الوصية على ابن الابن فهل اذا ثبت ما ذكر بالينة الشرعية تكون الوصية صحيحة نافذة وليس للوارث معارضة ابن الابن في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) الوصية لغیر الوارث تنفذ مقدار ثلث تركه الميت بعد الدين وليس لو ارث الوارث معارضة الموصى له فيه اصحت الوصية فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون جانب نخيل بعضهم قاصر وبعضهم بالغ واحد البالغ وصى من القصر باع البالغ ووصى القصر النخيل المذ كور من رجل واستلمه وصار واضعا يده عليه من مدة ثمان سنين ثم بعد مضي المدة المذ كورة اراد القصر بعد بلوغهم فمخ البيع في نصيبهم ونزعه من يدهم معلن بانهم لم يدعوا فهل اذا ثبت بيع الوصى المذ كور لنصيبهم بطريق شرعي لا يجابون لذلك (أجاب) اذا تحققت وصاية الوصى المذ كور على القصر بالوجه الشرعي وثبت بيعه نصيبهم من النخيل المذ كور من موفا شرائط الصحة لا يكون للقصر بعد بلوغهم فمخ البيع فيه بدون وجه شرعي والافضل والله تعالى أعلم (سئل) في وصى على قصر من قبل الحامى الشرعي وهم يستحقون منفعة أرض زراعة أمير به فاسدة الوصى منعها رجل أجنبي في مقابلته تبدل هو بدن المثل لضرورة الاتفاق عايمه اسمة ملا صحبا فهل والحال هذه بيع الوصى ذلك حدث كان الاسقاط لمصلحة وكان يبدل المثل (أجاب) نعم يسوغ الوصى ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا أو اشجارا أو اسقية ونخيل وغير ذلك مما يورث وله أولاد ذكور وبنات ولا أحد
١٢٧٢	٢٦	ذی القعدة
١٢٧٢	٨	
١٢٧٢	٢٥	
١٢٧٢	٣٠	
١٢٧٣	١٦	محرم

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٥

أولاده ابن قاصر فأوصى لابن ابنه بخصم جميع ما تملكه يده في مرض موته ثم بعد ذلك
 بمدة أيام مات عن أولاده المذكورين وعن ابن ابنه فهل إذا كانت الوصية بالخمس من
 المجد لابن ابنه ثابتة بالبدنة الشرعية تنفذ فيه (أجاب) الوصية بثلث المال أو أقل
 نافذة ولا جناح الذي لأثر من الموصي بدون رضا الورثة حيث تحقق بالوجه الشرعي
 وتقدم على الميراث لا على الدين الثابت شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات
 أحدهما عن ابن بالغ وعن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات الآخر عن أولاد
 أخيه القصر والبالغ وترك ما يورث عنه شرعا فأقام الحاكم الشرعي الابن البالغ وصيا
 شرعيا على أخوته القصر وعلى ما لهم فوضع الوصي المذكور يده على مال القصر
 المذكورين وباع بعض عقاراتهم بالدين الفاحش والغرور وبغير مسوغ شرعي
 ولم يكن على القصر دين ولم يكونوا محتاجين للنفقة ولا لكسوة ولا لغيرها فهل والحال
 هذه لا ينفذ البيع المذكور (أجاب) نعم لا يصح بيع الوصي عقارات القصر على الوجه
 المبين بالآثار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أوصت بجميع ما تملك من العقار
 لابن اختها ثم ماتت عن ورثة لم يجزوا الوصية المذكورة ولم يخرج ما أوصت به من ثلث
 المال فهل والحال هذه يكون للوصي له الثلث من العقار حيث لم يكن للثمة المذكورة
 تركه سوى العقار المذكور (أجاب) تنفذ الوصية المذكورة من ثلث جميع تركه
 المرأة المذكورة بعد إخراج ما هو مقدم عليها ولا يتوقف نفاذها في مقدار الثلث المذكور
 على الإجازة بل التوقف فيما زاد والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم بنو إمام
 يملكون عقارا وتخيلا وإشجارا ياتون عن آبائهم فاقسموا التركات بالفرصة الشرعية
 وأخذ كل منهم ما يخصه عن أبيه ووضع يده عليه بعد القسمة والافراز وانفرد كل منهم
 في معدة واحدة مدة ثم حصل لهم ضيق فذهبوا أو اتفقوا من بلدهم إلى بلد آخر ومكثوا
 مدة ثم عادوا أحد المتسعين إلى البلد ووضع يده على متاعه الخاص به ووضع يده على
 متاع أقاربه شفقة وخوفا عليه من الناس الأجانب ولدت له الرجل ثلاثة بين مات أحد
 بنه عن ابن فأوصى له المجد بان يكون له في ماله كادعيه فهل إذا كانت القسمة
 الأولى ثابتة لا تنفذ الوصية لابن الابن إلا بما يخص جده فقط دون حصص باقي الورثة
 إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم أن الوصية خاصة بمال الموصي
 لا بغيره إذ لا يملك الإنسان أن يوصي بمال غيره بدون إذنه وإجازته وصريح هذه الوصية
 على ما هو مذكور وهذا التخصيص بمال الموصي حيث أوصى لابن ابنه بان يكون له في
 ماله كادعيه فقتضى بماله ومملوكه الرقة للموصي من جميع تركه بلا شبهة والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن صغير منها وعن ثلاث بنات بالغات
 من غير ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فقومت تركه وضبطت على يد
 القاضي وأقام القاضي وصيا على الصغير وعلى ما يخصه من تركه أبيه وبعد أن وضع

١٢٧٣ ٦

الوصي يده على مال القاصر وصار بنه مدة فلا ين ترديد الم الصغير مع الوصي وأخذ المال من يده فهل إذا كانت الوصاية تباينة لاحتياج لذلك حيث كان الوصي أميناً فاعلم ولم يثبت عليه خيانة وتوقع من معارضة الوصي المذكور في مال القاصر بدون وجه شرعي (اجاب) لا معارضة للأمر مع الوصي المذكور في مال الصغير والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اربع بنات احداهن بالغة وعن أخت شقيقة وترك ماورث عنه مشتر على دار ومواش وغيرها ومن جملة ما تركه أطباء قرواعته الاميرية فاقام القاضي ام القصر وصيا على بناتها وعلى ما حصص من التركة والان تزوجت الوصي برجل اجني في بلد آخر وترك اليتام وأموال اليتام ضائعة وحصلت من الخيانة فهل إذا ثبت خيانتها بالوجه الشرعي يكون للقاضي إقامة قيم على اليتام وعلى ما قسم لاجل حفظه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)

١٢ ١٧٤

إذا ثبت على الوصي خيانة شرعية وجب عزله والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في وصي من قبل الحاكم الشرعي على أخيه وأخته القاصرين وهم على كون حصصه في عقار عن أبيهم وعليهم بعض ديون كانت ثابتة على أبيهم قبل موته فباع الوصي نصيبه ونصيب أخويه في العار المذكور بمن وهو من المثل لوفاء الدين ونظر ضرورة الاتفاق عليها فهل والحال

١٢ ١٧٤

هذه يبيع الوصي ذلك حيث كان البيع لمصلحة وكان بمن المثل (اجاب) اذا لم يكن للدين وفاء الا من بمن هذه المحصة وباعها الوصي بذلك نفذ بيعه بقدر الدين الثابت شرعا في حق القاصرين أيضا وضرورة النفقة من جملة المسؤولات لبيع عقار اليتيم أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى زوجته على اولاده القصر منها واشهد على ذلك الشهادا الشرعي وسافر ثم مات في سفره عنها وعن اولاده القصر المذكورين وعن ابيه فهل والحال هذه تكون ولاية التصرف في مال القصر للام حيث كانت وصي الاب

١٤ ١٧٣

وتقدم على الجد (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي كون الام وصيا من قبل الاب قدمت في التصرف والولاية على الجد اذا كانت اهلا للوصاية والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قصر وعلى ما قسم من قبل فاض بمالك نصب الاوصياء دفع ذلك الوصي قدرا معلوما من المال للجماعة فيجرون فيه مصلحة تعود على القصر ودفعه ذلك ما بن القاضي فهلك ذلك المال منهم فهل والحال هذه اذا أردت القصر بعد بلوغهم تضمين الوصي

ربيع الاول

٦ ١١٦٣

لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أوصت لابن اختها غير الوارث لما يجمع مالها بقولها بحضرة يفتة جميع ما املككم ملك لابن اختي فلان بعد حياتي ثم ماتت المرأة المذكورة عن وريثة لم يجبر واذا ذلك فهل إذا ثبت ابن الاخ الموصى له ما ذكر بالوجه الشرعي يكون له ثلث ما تركه (اجاب) الوصية بجميع المال لغير الوارث تنفذ في مقدار ثلث المال

١٦ ١٢٧٣

عند عدم الاجابة من الورثة بعد تحققها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على

قصر وعلى ما لهم من قبل القاضي تصرف عليهم بالولاية الشرعية بالمصلحة وينفق عليهم من ما لهم فهل والحال هــذا يصدق فيما انفق عليهم من ما لهم فيما لا يكرهه الظاهر لانه امين (اجاب) نعم يصدق الوصي الشرعي فيما انفق على محبوس به من ما لهم به بينه وبينه كان القيد المنق لا ثمة الا لا يكره فيه ظاهر الحال ولم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في معتقة لم يكن لها وارث ذو فرض ولا عاصب ولا ذورحم وصفت في حال سمعتها وولاتها بجميع ما تملكه يد هامن اعبادة وفرض ونحاس وغير ذلك لرجل اجني بموجب جهة شرعية من قاضي المحروسة ثابتة المضمون فهل اذا ثبت ما ذكر تصح هذه الوصية بجميع المال للرجل المذكور حيث لم يكن لمن اعنتها وارث عاصب ايضا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبتت الوصية بجميع المال للاجني بالوجوه الشرعية ولم يكن لمن اوصى وارث تغذت من جميع المال والا فلا الا بالاجازة والله تعالى اعلم (سئل) قد جل وصي على اخيه القاصر وعلى ماله وصاية مختارة من قبل الميت فلما بلغ القاصر طلب محاسبة اخيه الوصي عليه فادعى انه صرف عليه مبلغا وانفق عليه من ماله السكان تحت يد في مدة سنين لا يكرهه فيه ظاهر الحال فهل يكون الوصي مصدقا في ذلك بيمينه ويكون محسوبا على القاصر من اصل ماله (اجاب) نعم حيث لم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اوصت لأم ابنها كثر من ثلث ماله بما يحضره الوارث لها واثارها واثارها قبل موتها فهل اذا ماتت المرأة المذكورة ولم يحضر الوارث ذلك بعد موتها الا بجره باجازته قبل الموت ويكون للارثنين الثلث فقط حيث لم يحضر الوارث الوصية فيما زاد عنه (اجاب) نعم لا عبرة باجازة الوارث قبل موت الموصي بل العبرة لما بعد الموت كمال التور وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في معتقة اوصت في حال سمعتها وولاتها بنصف ماله واقامت على ذلك وصيا يصرف غالوصية المذكورة في جهة بر عينتها للوصي المذكور وماتت عن زوجها فقط وهي مصرة على ذلك فهل تنفذ الوصية المذكورة بعد اعطاء الزوج ما يخصه بمجهة الارث حيث لا وارث لها سواء (اجاب) في رد الخيانة تقلا من التنازحانية تركت زوجها فقط وقد كانت اوصت لاجني بالنصف فللموصي له نصف المال وللزوج الثلث والصدس لبيت المال اه وفي الخيانة اذا ماتت المرأة وترك زوجها واوصت بنصف ماله الاجني كان للاجني ثلث ماله وللزوج ثلث المال والصدس لبيت المال لان الاجني ياخذ ثلث المال أولا بلا منازعة يبقى ثلثا المال ياخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فياخذ الاجني تمام وصيته وهو الصدس يبقى الصدس فيكون لبيت المال اه وهذا عند عدم اجازة الزوج ولو اجازة للموصي له النصف وللزوج الربع وليت المال الربع وبه صرح بهامش الخيانة قلا عن شرح الجمع حيث قال ماتت امرأة وتركها وصي له بالنصف ان اجازها الزوج فالمسألة من اربعة سهام للوصي له بالنصف وسهم للزوج وسهم لبيت المال وان لم

١٧ ١٢٧٣

١٨ ١٢٧٣

١٩ ١٢٧٣

٢٤ ١٢٧٣

مطاب لا عبرة باجازة الوصية قبل الموت

٢٥ ١٢٧٣

وبسبب الثاني سنة

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٣٧

جاءى الاولى

١٢٧٢

٣

مطلب فيما اذا استعمل
التيمم بعض اقرباه

يجزها فهي من ستة سهمان للزوجة وبقية سهمان يكمل حق الموصى
 له بهما واحد سهم لبنت المال انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في امر اتمات عن
 اخنت لابوعن ابن اخ شقيق وتركت ما يورث عنها شرعا من مصاغ وخمسة وثمانين
 وغير ذلك لثما يورث والا ندي الاخت التي للاب بانيها اوصت لها ببعض مصافها في
 مرض موتها فهل على فرض ثبوت دعواها توقف صحة الوصية لها ونفاذها على اجازة
 باقي ورثتها حيث كانت واردة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم تتوقف الوصية لبعض
 الورثة على اجازة باقيهم والله تعالى أعلم (سئل) في ولد بن قاصر من مات ابيهما ولم يوص
 عليهما احدا وبقيا تحت حجر ابيهما مع متروكات ابيهما فتزوجت اُمهما رجلا آخر وماتت
 فاراد عليهما اخذهما من يد زوج الام فامتنع وصارسا كذا في دارهما نحو ثمانية أشهر
 فهل اذا اقام القاضي عم الولدين المذكورين وصيا عليهما يكون له اخذهما من الرجل
 المذكور واخرجه من دارهما وعليه اجرة الدار في المدة التي سكنها (اجاب) اذا كانت
 مدة الحضانة للصغيرين المذكورين باقية فان لم يوجد لهم امن يقدم على الام يكون له
 ضمهما كما اذا انتهت ولم يوجد من يقدم عليه من العصبات وحيث اقامه القاضي وصيا
 عليهما يكون له التصرف في ماله ما يملكه حبا مقتضيه الوصاية وله اخراج زوج
 اُمهما الاجنبي من دارهما ونصيبه اجرة دارهما مدة وضع يده عليهما بدون اجازة
 صرحوا به من ان منافع النصب لاتف من الا في الوقف ومال التيمم والمعدل للاستقلال
 والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تسقط حصتها في نصف ما يورث عن ابيها باعتبار
 اُمها الرجل بمثل معلوم منذ ثلاث وعشرين سنة بموجب جهة شرعية بيد المشتري بماله من
 الوصاية عليهما من قبل الحاكم الشرعي لاجل ان اتفاق وسد الدين الذي كان على
 الاب والآن تريد ان تذكروا اخذ نصيبها من المشتري منكرة للبيع والوصاية فهل
 اذا ثبت ان امها كانت وصيا عليهما وانها باعت نصيبها لاجل الاتفاق والدين لا يجاب
 لذلك شرعا واذا انكرت امها البيع مع وجود بيعة تشهد به لاعتباره بانكارها ايضا اذا
 فحق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكار الام اذا ثبت
 ما ذكر بالوسائل بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل في معيشة وحده مات
 عن ابن قاصر وزوجة ولم يترك شيئا يورث عنه فتزوجت ام القاصر باحني فآخذها ابن
 عمه ويراد مع عياله شفقة وخوف عليه من العار والآن يريد ذلك الابن مقاسمة ابن عمه
 الذي رياء في ماله الخاص به مع انه لا ياقمته معه فهل لا يجاب لذلك لئلا يحل لم يكن هنالك
 مال مشترك بينهما ولا عبرة بتملكه المذكور ومنع من مناقعة ابن عمه المذكور في ماله
 بدون وجه شرعي واذا اراد ان يطلب منه اجرة لاستعماله له لا يجاب ايضا اذا تحقق ما ذكر
 بالطريق الشرعي (اجاب) ليس لولد المذكور مقاسمة ابن عمه في ماله الخاص به بدون
 وجه شرعي وقد صرحوا بانه اذا استقدم الصغير اقرباؤه بلا اجرة وبغير اذن من القاضي

في احوال شتى يكون له بعد بلوغه طلب تمام اجور مشله اذا كان ما يعطونه من النفقة والسكوة لا يساوي ذلك والا فلا وفي التخيير وقد قرر انه ليس لغیر الاب والجد والوصی استعمال الصغير بلا عوض والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على قاصر وقاصرة اتفق عليهم ما من ماله ما نفقة مثلها مما لا يكذب فيه ظاهر الحال من غير تقييد ولا تذيير في مدة تحمله فهل والحال هذه يكون القول قول الوصي المذکور فيما انفقه (اجاب) نعم يقبل قوله بيمينه في ذلك ان كان الامر كذلك حيث لم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر من طرف الحاكم الشرعي وللقاصر حصة في عقار عن ابيه وجدته ما في الورثة الباقين فباع الوصي حصة القاصر بالقيمة وباع الباقي عن حصصهم ايضا مع حصة القاصر شائعا فهل اذا كان البيع بالقيمة وكان بيع حصة القاصر لاحتياجه للاتفاق عليه يكون البيع صحيحا نافذا والعبرة في القيمة بقول اهل الخبرة فاذا تمت رجل ما زاد بعدت البيع والشراء لا يجاب لذلك ولا يفسخ البيع حيث كانت الزيادة تعتنا (اجاب) لا يملك الوصي بيع شيء باقل من ثمن المثل وبيع عقار الصغير من الوصي لا يجزي صحيح اذا كان اضرة لاحتياج الصغير للنفقة والله تعالى اعلم (سئل) في امر اعتيقه كافر مات عن زوجها المسلم بعد ان اسلمت وتزوج بها ولها المتعة من فرش ومعدات وملابس فقط اوصت لزوجها بما لم يكن لها مال ولا عقار غير ذلك فهل تصح هذه الوصية حيث لم يكن لها وارث غير زوجها المذکور (اجاب) في الدر المختار ولا اى لا تصح الوصية لوارثه وقالت له ابنة الاباجزة ورثتهم كبارا او يكون القاتل متبعا او مجنونا ولم يكن له وارث سواء كفى في الحائرية اى سوى الموصل له القاتل او الوارث حتى لو اوصى لزوجته او صى له ولم يكن غفوارا ترفع الوصية اه ومنه يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في وصي من قبل الحاكم الشرعي على قصر وعلى ماله ولم يكن للقصر مال ينفق عليهم منه ولا قصر قطعة ارض مغروس فيها تخمير فباع الوصي التخيل واسقط الارض لرجل في مقابلة قدر معلوم من الدراهم بالقيمة وذلك لضرورة الاتفاق على القصر وصار المشتري المذکور يتصرف في ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن ارادت الورثة المذكورة بعد بلوغهم ابطال البيع المذکور متعللين بان بيع وصيهم لا يصح فهل والحال هذه اذا كان البيع بالقيمة وقت البيع لضرورة الاتفاق على القصر يكون البيع في التخيل والاسقاط في الارض صحيحا نافذا (اجاب) نعم ينفذ ما ذكر من الوصي والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وفيهم ابن قاصر اقام قبل موته رجلا وصيا عليه وعلى غاله فمات الوصي رجل وكيل عن بعض الورثة متفكر الوصاية المختارة من قبل الميت فهل اذا رفعه للقاضي واثبت وصايته المختارة من قبل الميت لاعتباره بالاشكار وبكونه وضع يده على مال القاصر والاتفاق عليه منه ولا يحتاج لوصاية اخرى من القاضي المذکور (اجاب)

١٢٧٣

١٠٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

جـ اى الثانية

إذا ثبتت الوصاية المذكورة الوجهة الشرعية لأعبدة إنكارها والوصي المذكور
 التصرف في مال اليتيم بالمصلحة إذا كان امتصاصاً والله تعالى أعلم (سئل) في بنت
 يثيمة قاصرة أقام القاضي عليها التتقيق وصيها عليها وعلى ما نصها من ميراث أبيها وأمره
 أن تصرف عليها من مالها ما يليق بحالها بعد ثبوت عدالة فهل إذا ثبتت البنت تسع
 سنين وكان كل من أمها وأُمُّ أمها متزوجة بأجنبي من البنت وأراد عهدها أن تأخذها من
 أمها أو تصرف عليها من ماله ويحفظ ماله إلى بلوغها أو رشدها تسلم له ولا يجبر العلم المذكور
 على دفع مال البنت لأجنبي يتجرف به ولا يلزمه ذلك حيث خاف المضايح (أجاب) إذا
 بلغت البنت تسع سنين وطعت في النكاح فليعلم العصبية إذا لم يكن فاقضها اليه
 حيث لا أقرب منه ولا يجبر الوصي المذكور على دفع المال لأجنبي للتعبد به والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل أحد بنيهِ البالغ وصاً اختار على أخوته القصر
 وعلى ماله قبل موته ثم مات وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال هذه ينفذ تصرف
 الوصي على القصر وعلى ماله بالولاية الشريعية وتقدم وصاية أبي القصر على وصاية
 القاضي حيث كان الوصي امتناً قادراً (أجاب) نعم وفي وصايا السراج ولو لم يعلم القاضي أن
 الميت وصياً فقصده وصداً ثم حضر الوصي فأراد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب
 القاضي الآخر لا يخرج الأول قال في رد المختار والوصي هو الأول دون وصي القاضي لأنه
 اتصل به اختياراً لميت كما إذا كان القاضي عالماً والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة
 ثلاثهم النصارى انفرد أحدهم في معة واحدة وحضر بالهر بستة زوجه امرأة ثم بعد
 مدة مات عن زوجته المذكورة وعن بنتها وعن أخويه وترك ما يورث عنه شرعاً
 ماتت البنت قبل قصة التركة عن زوجها وعن بنتها وعن عهدها وأوصت زوجها وبنتها
 في حال حياتها بما تاتي قرص فهل إذا لم تختز الورثة الوصية لبعض الورثة لا نفذ وماذا
 يخص كل وارث من ذكر (أجاب) يموت الرجل الأول عن زوجة وموتته وأخويه الشقيين
 أو لا لا غير يكون لزوجته في تركته الثلث فرضاً ولبنته النصف كذلك والباقي لأخويه
 المذكورين نصيباً فقيم بينهما حيث لم يوجد مانع من الإرث كاختلاف الأدارين ولو
 حكما وموتت البنت الميت الأول ثانياً قبل قصة التركة عن زوجها وبنتها وعهدها الشقيين
 أو لا لا غير يكون لزوجها فيها تركته مما يورث عنه شرعاً الربع فرضاً ولبنتها النصف
 كذلك وأهله المذكورين الباقي نصيباً حيث لا مانع والوصية لبعض الورثة تنوقف
 على إجازة باقيم فلا تنفذ إلا برضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل أثناء
 وصياً اختار على ابنه القاصر وعلى ماله ثم مات الرجل المذكور عن ابنه القاصر وعن
 زوجته وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جسد المتروكة دين للبنت فهل والحال هذه إذا
 أثبت الوصي المذكور الدين بالوجه الشرعي لدى الحاكم الشرعي يجبر المدين على تسليمه
 لوصي المذكور ويحفظ تحت يد الوصي المذكور إلى بلوغ القاصر رشيداً أو تكون الولاية

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٠

١١٧٣

٢١

١١٧٣

٢٥

١١٧٣

٧

١٢٧٣

٢١

شعبان

في مال القاصر للوصي المذكور لا لزوجة الميت لا سيما تسكن ام القاصر والوصي
 المذكور ايهن فادوية عدل (اجاب) الولاية في مال القاصر للوصي الموصوف بمذاكر
 لا لزوجة الميت وعلى غيرهم الميت دفع ما بذمته من دين الميت لوصيه بعد ثبوته بالوجه
 الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لابنيه ثلث ماله واقامه وصيا على اولاده
 القصر وعلى ما لهم وقبل الوصي ذلك ومات الموصى وهو مصر على ذلك فسر في جميع مال
 الوصي ومال القصر من يد الوصي المذكور من غير تعد وتفرع هل اذا بلغ القصر وارادوا
 تضمين الوصي لا يجابون لذلك حيث كان اميناً ولم يكذب القاهر واذا ادعى ابن
 ابن الميت على الوصي بشئ واخذ من المال الذي سرق من الوصي لا يجاب لذلك
 ويقبل قوله بيمينه اذ ضامها ولم يكن ابن الابن خصماً (اجاب) نعم لاضمان على الوصي
 المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور في القول قوله فيمذكر بيمينته والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اوصى لولده ولديه بعد موته بخمس اطيانه وداره وكسبه ودية بذلك
 فلما اخذ الولد الوتيرة من جده ضر به وطرده من الدار فرجع الجدة عن الوتيرة فبعضرة
 جمع اشدهم بذلك فهل يصح رجوعه عن الوتيرة ولا شئ للولد الموصى له (اجاب)
 الوتيرة تملك بضاف الى ما بعد الموت ولا تجرى في اطيان الزرارة الامرية التي آلت
 لبنت المال اذ لا مملك لزارعها في اوصى بها وللوصي الرجوع عن وصيته العينية
 فاذا لم يكن ماصد من الرجل المذكور لمالك المال فجاها لملكه وانما طامن حقه في بعض
 اطيانه مستوفيا فاشراط الخصمة بل كان وصية ورجع عنها كماله ومنذ كور لا يكون لولد
 الولد المذكور شئ بمذاكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صحب البدن والعقل
 محسن التصرف فقيل له قرع وارث يريد ان يوصى به كمال ماله لعتا ثم وذوي
 ارحامه بعد قضاء دينه وحصة زوجته بعد وفاته فهل له ذلك ام لا (اجاب) الوتيرة
 لغير الورث تنفذ من ثلث المال بعد الدين بلا توقف على اجازة الورثة وفيما زاد على
 الثلث توقف على اجازتهم ولوارث لا تصحيدون اجازة الباقي ولورقات والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك ما كان لورثته عن زوجته واولاد بعضهم بالغ وبعضهم قصر واحتاج
 القصر للنفقة والموتة ولم يكن له من خلاف ما يخصهم في المكان فهل والحال هذه اذا
 نصب القاضي امهم وصيا عليهم وباعت ما يخصهم في المكان لاجل الاتفاق عليهم
 يكون فاذن لا يصح بيعها المذكور (اجاب) للوصي الشرعي بيع حصة القاصر
 من العتق بئن المثل لغير ورقة الاتفاق عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وعن ابن قاصر منها وعن ابن بالغ ورثه من غير ما ترك ما ورث عنه عشر عام
 عقار ومواش وغير ذلك ومن جلة مات ترك ارض زراعتها لاميعة والا ان تريد ام القاصر
 اخذ ما يخص ولدها المذكور من العتق والمواشي واوضاع الزراعة فبعضها لابن البالغ
 حصة على حق اخيه من الضياع فهل اذا لم تسكن وصيها شرعياً لا يجاب لذلك ويكون

٢٨ ١٢٧٣

الرأى في حقه مال القاصر للقاضي وله ان يقيم قيمارأيه وما الحكم (أجاب) اذا لم يكن
 للقاصر المذکور وصى للقاضي ان ينصب عليه وصيا أميناً قادر ا على حفظ ماله
 والتصرف فيه بالمصلحة وليس للام ولا يتعلى مال ولده اذ دون الحفظ كاللاخ والله تعالى
 أعلم (سئل) في وصي من قبل الحاكم الشرعى على بنت قاصر تو على ماها ووضع الوصي
 يده على مال القاصرة المذکورة وصار يتفق عليها من المالمادة سنة ثم ماتت القاصرة
 المذکورة عن أخيه وأولها فأراد الاخ والام أن يأخذوا ثمة البنت المذکورة من يد
 الوصي وكذبه الاخ في الاتفاق على أهمل والحال هذه يقبل قول الوصي المذکور في
 الاتفاق عليه أم يمينه حديث لم يذكبه فيه ظاهر الحال وما بقي من المسائل يدفعه لها (أجاب)
 نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر منها وعن امه
 وقبل موته أوصى ابنه القاصر وعلى ماله ثم مات الوصي وبعدموته مات الوصي
 وقبل موته أوصى ابن عمه العاصب على ولد أخيه وعلى ماله فهل يكون للوصي
 الثاني ضم القاصر اليه وحفظ ماله وتكون الوصاية والحال هذه صحيحة وقد انتهت
 مدته حضنته (أجاب) لابن عم أبي الصغير العاصب الذي أقامه وصى أبي الصغير
 وصيا عليه وعلى ماله ولاية في مال الصغير اذا كان أميناً قادر ا وله ضمعه اليه اذا انتهت
 مدته حضنته أمه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك مائدين
 عنه شرعاً من تقودوا متعة وصوفات فاقسمها بينهما ورثته بالقرصة وصار نصيب
 القاصر تحت يد أخيه المبالغ الوصي عليهم الى أن بلغ فهل اذا حصل فيه تلف انقص من
 جانب الوصي لا يلزم القاصر وليس للوصي حصة اليه الا ما وصل اليه ان كان وصل اليه
 منه شيء واذا صار تقويم بعض الامتعة والمواشي بقدر معلوم حين بيع التركة لدى
 قاضي الناحية كالمال العادة التجارية ليس لمن أخذ شيئاً على هذا الوجه ويبع له والترم
 بقضه الرجوع ورد ذلك المبيع على بعض الورثة (أجاب) ما تلف من نصيب القاصر
 تحت يد الوصي بدون تعد ولا تفريط لا يكون مضموماً عليه و يضيع على القاصر وان
 تحقق على الوصي تعد فيه او تفريط كان ضامناً وان حصل بيع شرعى في بعض اعيان
 التركة وكان البيع مستوفياً شرائط الصحة والضرورة لا يكون للشرى مضمة ورد المبيع
 بدون موجب والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قاصر ينصرف عليه
 بالولاية الشرعية ولم يكن للقاصر مال يتفق عليه الوصي منه والقاصر قطعة أرض زراعة
 أمير بقطعة اضطر الوصي لاسقاط الأرض المذکورة بالقيمة لرجل اجني في مقابلة
 قدر معلوم من الدراهم لضرورة الاتفاق على القاصر المذکور فاسقط الوصي حق الصغير
 منها للاجني فهل والحال هذه اذا كان الاسقاط في الأرض المذکورة قبل الموعود الشرعى
 صحيحاً لا ينعى ويكون صحيحاً نافذاً وليس له غير بعد بلوغه منازعة المسقط له فيها بدون
 وجه شرعى (أجاب) نعم ليس له غير بعد بلوغه عارضة المسقط له في ذلك اذا ثبت

رمضان

١٦ ١٢٧٣

١٨ ١٢٧٣

٢١ ١٢٧٣

شوال

٧ ١٢٧٣

ماذ كر بطريق شرعي والمال ماذ كر والله تعالى أعلم (سئل) في وصي من قبل
الحاكم الشرعي على قصر وماله وللقصر عقار اشترى الوصي المذ كور عقار القصر لنفسه
بدون القيمة بكثير وبدون مسوغ شرعي فهل والمال هذه لا يصح شراء الوصي المذ كور
عقار القصر بدون القيمة (اجاب) شراء وصي القاضي المذ كور عقار القصر المذ كورين
من نفسه غير صحيح مطلقا والله تعالى أعلم (سئل) في وصي من قبل الحاكم الشرعي على
قصر وعلى ماله - م - وللقصر حصه في دار خربة لا يذفع بها للسكنى الحشاجت القصر اضرورة
الاتفاق والكسوة قباع الوصي حصص القصر المذ كورين لرجل اجنبي بمن معلوم من
الدراهم بمن المثل وفي اذلة الضرورة والاتفاق والكسوة على القصر المذ كورين ووكيل
بأثر شر كاه المذ كان المذ كور البالغ الوصي المذ كور في بيع حصصهم في الدار المذ كورة
قباع الوكيل المذ كور نصيبهم قيم المشتري حصص القصر المذ كورين ووضع المشتري
يده على ذلك وصار يتصرف فيها بالمسدم والبناء مدة تزيد على سبع سنين مع حضورهم
ومشاهدتهم لذلك المذ كورة والان انكر المذ كورين في بيع حصصهم
للمشتري المذ كور فهل اذا كان التوكيل بالبيع المذ كور مائتا بالوجه الشرعي لاجرة
بانكارهم ويكون البيع في نصيبهم ونصيب القصر صحيحا فاذا والمال هذه (اجاب)
لا يعتبر انكار التوكيل المذ كور اذا ثبت بالوجه الشرعي والوصي بيع عقار القصر
لضرورة الاتفاق عليهم او تخبر به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر
واقام القاضي عليه وصيا وعلى ماله وليت دون على اناس قيديه القاضي على الوصي
وامره باستخلاصها منهم فهل اذا مات من عليهم الدين ولا تركه لهم لا يلزم الوصي فخر شيء
من ذلك في ماله ويصدق الوصي بينه انه ما استخلص منها شيئا (اجاب) لا يلزم الوصي
بدفع ما هو مستحق لليت مما كان بذمة من مات مغلما بدون موجب لذلك وانقول له
ييمينه في عدم القبض والله تعالى أعلم (سئل) في ام امة ثلث امتعة من فرش ونحاس
ومصاع وغير ذلك اوصت في حال حياتها وصحتها باشياء منها معينة امعتقها اللتين في
منزلها ثم بعد مدة ايام وهي في حال الصحة اوصت نفسها بجميع ما تملكه يدها بماذ كر
بمحرمه دينه شرعية فهل اذا ثبت ماذ كر بالوجه الشرعي تصح الوصية له بجميع
ما تملكه يدها حيث لم يكن لها وارث وماتت وهي عصرة عليها (اجاب) الوصية له بتغير
الوارث عند عدم وجود وارث اصلها فاذا ولو استغرقت التركة بعد تحقنها بطريق
شرعي والدين الثابت يقدم عليها والله تعالى أعلم (سئل) في نعمة تملك حصه في بيت
تخرب والندم بعضهم واحتاجت النعمة المذ كورة للنفقة الضرورية ولها وصي شرعي يريد
بيع الحصه المذ كورة بمن المثل لماذ كر فهل يكون له ذلك ويكون البيع صحيحا فاذا
حيث والمال ماذ كر (اجاب) من مسوغات بيع عقار اليتيم احتياجه للاتفاق عليه
من نعمة حيث لا مال له سواء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر واقام

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

٢٩

- القاضي عليه وصيا وعلى ماله ولم ياذن للوصي وقت نصبه وصيا بمقدار ما ينفقه على
 القاصر في مأكل ومشرب وكسوة وصار الوصي يصر في عليه من ماله في مؤنة وكسوة
 مدة خمس عشرة سنة حتى يبلغ القاصر رشيداً فهل يصدق الوصي في مقدار ما صرف عليه
 من ماله إذا لم يكن فيه ظاهر الحال ويكون القول قوله في ذلك يمينه (أجاب) يقبل
 قول الوصي الذي لم يكن خائفاً يمينه في مقدار ما أنفقه على القاصر حيث لا يذنبه فيه
 ظاهر الحال ولا فلا وإن لم يكن ذلك بتقدير القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في وصي
 على قاصر وعلى ماله يصر في عليه بالولاية الشرعية وللقاصر عقار متعرب وفي عمارته
 مصلحة للقاصر فتصرف الوصي على القاصر بالولاية الشرعية وأنفق على القاصر وعلى
 عمارته عقاره قدر ما علموا من مال القاصر فهل إذا بلغ القاصر رشيداً أو أراد محاسبة الوصي
 المذكور على ما نفقت به من ماله يقبل قول الوصي المذكور ويمنه فيما صرف على
 القاصر وعلى عمارته عقاره فيما لا يذنبه فيه الظاهر من مال القاصر (أجاب) يقبل
 قول الوصي يمينه في مقدار ما صرفه على القاصر من ماله في نفقته وعمارته عقاره
 الضرورية حيث لا يذنبه في ذلك ظاهر الحال إذا لم يكن خائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل أوصى لابن بنته بخمسة مائة بعد موته ثم بعد ذلك مات وهو مصر على الوصية عن
 أربع بنات وعن ابن عم حاصب وعن ابن بنته الموصى له وتولت ما بورت عنه شرعاً ولم تجز
 باقي الورثة ثم زاد على الثلث فهل والحال هذه لا تصح الوصية إلا في الثلث فقط وما زاد
 يكون ميراثاً وهل إذا كان ثلث أرض زراعية أميرة لا تصح فيها الوصية (أجاب) نعم
 لا تصح الوصية فيما زاد على ثلث المسال والحال ما ذكر بالسؤال ولا تصح الوصية بأرض
 الزراعية إلا بثلث المسال والى المسال والله تعالى أعلم (سئل) في وصي من قبل
 القاضي على بنت أخيه القاصرة ولم يكن لها سوى حصص في عقار فاشهد الوصي على نفسه
 أنه أنفق على القاصرة من ماله ليرجع به عليها بعد البلوغ وقد رخص كل يوم كذا من
 الدراهم وهو صرف الوصي عليها قدراً من الدراهم بعد الاشهاد ثم ماتت القاصرة قبل
 البلوغ عن ورثته وترك نصيبها في العقار المذكور فهل والحال هذه يصدق الوصي
 فيما صرفه من ماله عليها يمينه حيث لم يكن فيه الظاهر ويكون له أخذ من رأس التركة
 (أجاب) وقع الاختلاف في رجوع الوصي بما أنفقته من ماله على الصغير بعضهم اشترط
 لذلك الاشهاد على أنه قرض وأنه يتفق ليرجع وهو الاستحسان وبعضهم أطلق وفي
 نتيج الحامدية ضمن سؤال قال في الخلاصة قول الوصي معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل
 في الرجوع في مال الميت إلا بيمينه اهـ ومثله في كتب الكسب اهـ والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنت منها وعن بنت من غيرها وتولت
 ما بورت عنه شرعاً من عقار ومواش ونخيل وغير ذلك فأوصى في مرض موته بأن لكل
 من البنتين والزوجة كذا من النخيل وأوصى للابن الباقي لأجل منع الباقي من الورثة

سنة ذى القعدة

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٧

فهل لا يصح تلك الوصية وتوقف نفاذها على اجازة باقهم ويضم جميع ما تركه من
 جميع ورثته بالقرينة الشرعية اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الوصية
 لبعض الورثة غير نافذة قبل دون اجازة باقهم فاذا لم يحز باقي الورثة تلك الوصية يكون
 الموصي بم تركه عن الموصي يضم بين جميعهم بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) في امر اذ اوصت بخمسة قرش وقرطين في مكان لمعتقها بدم وموتها وكل ذلك
 دون الثلث ثم بعد مدة ماتت المرأة عن وارث وعن معتقها وهي مصرعة على الوصية
 وترك ما يورث عنها شرعا وقبلت الموصي لما ذلك لنفسها فهل والحال هذه تكون
 الوصية صحيحة نافذة حيث لم ترد على الثلث (اجاب) ان كان التملك المذكور بطريق
 الوصية الصحيحة ولم يكن بطريق الهبة التي لم تستوف شرانها ثم ماتت الوصية مصرعة
 عليها وثبت ما ذكر بالطريق الشرعي تكون نافذة ولا توقف على اجازة الورثة حيث
 كانت دون الثلث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة ارباع بيت وابنه وزوجته
 اوصى لبنت زوجته من غير ما بالغة بانه يبعه يكون ما بعد موته والا ان ماتت تلك
 الزوجة عن زوجها وعن البنت وعن ابن من غير موت ترك ما يورث عنها شرعا من عقار
 ونحاس ومصاص وغيره فهل لازوج المذكور ان يأخذ ما يخصه في جميع ما تركه
 بالقرينة الشرعية واذا رجع عن وصيته ببيع البيت لبنت زوجته واشهد على ذلك
 عدة يجر رجوعه واذا اوصت عليه يد يدون اثبات شرعي مع انكاره لاعتباره بدعواها
 المجردة عن الاثبات وماذا يخص كل وارث (اجاب) جميع ما تركه المرأة المذكورة
 بما يورث عنها شرعا يكون لزوجها فيه الربع فرضا الباقي بين ولديها المذكورين للذكر
 مثل حظ الانثيين وللوصي الرجوع عن وصيته ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات
 الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امر اذ وصي على ابنا القاصر بالولاية الشرعية
 وللقاصر حصته في داره ببيعها الوصي المذكور ببيعها المصلحة لضرورة الاتفاق على
 القاصر ووضع المشتري يده عليها وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املا كما لا بد من
 والبايع وغير ذلك من غير منازع له فيها مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة ثم بعد بلوغ القاصر
 رشيد اذ لم يحضره ومناشدته وسكوته مدة تزيد على ست عشرة سنة فمن غير نزاع وهو
 ساكت ينزع المشتري الا ان ويريد ابطال بيع امه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك
 ويمنع من المعارضه لتواضع اليد (اجاب) ليس للقاصر بعد بلوغه ابطال بيع الوصي
 حصته من الدار المحرقة بل ضرورة الاتفاق عليه بمثل قيمتها بدون وجه شرعي والله تعالى
 اعلم (سئل) في قاصر له وصي من قبل الاب وله مال تحت يد وصيه وللقاصر اخ بالغ
 ضعه ليعاله بعد موت ابيه وورثاه وانفق عليه تبرعاً منه والا ان بلغ القاصر رشيد او يريد
 مطالبة الوصي بماله عنده من تركه ابيه فهل يجاب لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكر
 (اجاب) اذا بلغ القاصر رشيد يكون له اخذ ماله من يد الوصي عليه حيث لا مانع

عمر سنة

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى وهو في حال صحته وسلامته إلى ابنته البالغة
 الرشيد بنثلث ماله ليصرفه في وجوده غير أن عينها في وصيته من قراءة قرآن وعتاق
 وغيره من وجوه الخير اتعما بقي من الثلث يصرفه الموصي إليه المذكور بمصرقه وورايه
 في وجوده خير وأقر بدن ذمته لامة أجنبية فهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مضي
 خسة عشر شهرا مات الرجل المذكور وهو مصر على الوصية والدين المذكورين وترك
 ما يورث عنه شرعا فهل وإمال هذه اذا ثبتت الوصية المذكورة بالوجه الشرعي يكون
 للموصي له أخذ ثلث المال ومصرقه في وجوده والخيرات التي عينها الموصي قبل موته واذا ثبت
 الدين الذي أقر به للراثة المذكورة وهو في حال صحته وسلامته يكون مقدما على الوصية
 المذكورة (أجاب) الاقرار في الصحة بالدين للراثة المذكورة معتبر من كل المال ومقدم
 على الوصية والوصية تعبر الوارث تعتبر من الثلث بعد الدين فاذا ثبت ما ذكر يخرج من
 تركته على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتقل لسانه
 وصارت اشارته قائمة مقام التكلم وصار ذلك معلوما منه فهل اذا اراد ذلك الرجل أن
 يهب أو يوصي فماذا يكون الحكم حديث عهدت اشارته (أجاب) لا تعتبر اشارة معتقل
 اللسان الا اذا امتدت عقلته إلى الموت وكانت معهودة على المقتي به والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاده كوروات قصر وترك بيتا فاقام
 القاضي الزوجة أم الأولاد وصية عليهم حتى ذهب ما يسدها واحتاجت إلى القوت الضروري
 فاستمرت مدة تنفق عليهم حتى ذهب ما يسدها واحتاجت إلى القوت الضروري
 مع أولادها فباعت نصيبها ونصيب أولادها القصر من البيت بما للمساكن الوصاية
 الشرعية من الحماكم الشرعي لاحتياجهم له كسوة والنفقة لرجل أجنبي بمن معلوم
 منذ اثنتي عشرة سنة بموجب حجة شرعية من قاضي الولاية بيد المشتري وكان به بعض
 بناء فآزله وبناه من أوله إلى آخره وشيئده ومصرقه على مسددها جسيما والآن يبلغ
 الأولاد القصر وتوافقوا مع أهم على انكار البيع وإبطاله ونقضه فهل اذا ثبت ما ذكر
 بالوجه الشرعي لاحتياج الأم مع أولادها لذلك ويكون البيع للرجل المذكور صحيحا
 نافذا ولا عبرة بالانكار المذكور ويبنون من منازعة المشتري المذكور فيما اشتراه
 إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت كل من البيع والوصاية والمسوغ
 لبيع العقار المذكور في نصيب القصر بالوجه الشرعي وكان البيع بمن المثل وقتئذ
 لا يعتبر الانكار من القصر بعد بلوغهم ولأن الأم الوصي عليهم والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل أوصى لابن ابنته البالغ بخمس داره وأسقط حقه ما يتبادر من قطعة
 أرض زراعة أمرته له أيضا وجب وثبة بذلك فوضع ابن الابن المذكور يده عليها ثم
 بعد مدة من الأيام مات المجدع من أولاده مع أصراره على الوصية والاسقاط والآن تريد
 ورثته إبطال ما ذكر وجعله تركته عن أبيهم متعللين بأن الوصية والاستقاط في مرض

١٣٠٤

٢٦

مطلب اشارة المعتقل
موقوفه على استمرارها

١٣٧٤

٢٠

صفر

١٣٧٤

٣

الموت فهل لا يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بماله من كور ولا يكون لهم منه
بدون وجه شرعي (اجاب) اذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الحصة لا يكون لاولاد
المتقط معارضة المسقط له في الارض المذكور بدون وجه شرعي والوصية ان كانت لغير
الوارث سواء كانت في الصحة او في المرض مع العقل والاختيار تنفذ من ثلث المال بدون
توقف على اجازة الورثة وما زاد على الثلث موقوف على اجازتهم كالوصية لاحد منهم والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لبعض ورثته بجزء من ماله ثم مات وترك ما يورث
عنه شرعا ولم يجز باقي الورثة الوصية بعد الموت للوارث فهل والحال هذه لا تنفذ هذه
الوصية بدون اجازة باقي الورثة ويكون جميع ما تركه المتوفى تركه يقسم على الجميع
بالقرينة الشرعية (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قصر من قبل
القاضي نفسه وصيا عليه سم محفظ ماله ولم يلقاهم بمصالحهم ولو اوصى بهم بأسرها وللقصر
المسند كورين عقار تخرب ذلك العقار فاراد الوصي المسند كور بيع بعض العقار وبخ
مثله وصرف منه لعمارة ما بيني منه فهل والحال هذه لا يسوغ له ذلك حيث كان في ذلك
جلب نفع ومصلحة للقصر المذكورين وكانت غلة العقار المذكور لا تفي بمؤنته (اجاب)
نعم للوصي المذكور ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات وقيل موته اقام رجلا وصيا في بيع تركته وسد اذن الدين التي عليه وفي اصيل
ما بقى الوريثه وفي تخليص للدين التي له على الناس وقبل الوصي منه الوصاية وكل
ذلك لدى بيته بعد موت الموصي باع الوصي تركه الميت لقضاء دينه فهل يكون يبيعه
محميا نافذ اذا كان بمن المثل واذا انكر بعض المدينين وصايته واقام الوصي بيعة في
وجه المنكر شهدت له بالوصاية وثبتت وصايته يؤمر المنكر بدفع الدين الذي ثبت له هذا
الوصي ولا يحتاج الى اقامة بيعة على بقية المدينين (اجاب) نعم للوصي المذكور بعد
ثبوت وصايته بالطريق الشرعي بيع متقول التركة للدين ويبدأ بما يتخلى عليه التلف
ولا يبيع من العقار الا بقدر ما شغل بالدين وكل من أثبت الوصي المذكور وصايته في
وجهه ممن عليه دين ثبت او اثبت مضمون القضاء بما في وجهه من الميت لو كان الغرم
الثاني من ذكره يؤمر بتسليمه اليه ومن جلة من هو خصم في اثبات الوصاية غريم مدين
او دائن ثبت والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قصر وعلى ماله مات عنهم ابوه ولم يلم
حصة في دار بلها الوصي المذكور وفي جهادين مورثهم ثم بعد كمال رشدهم اودوا ابائهم
البيع واخذوا الحصة لذلك كور فهل اذا باعها الوصي بمن مثلها في ذلك الوقت وفراة
لا يجابون لذلك (اجاب) من مسوغات بيع عقار القصر شغلها بالدين الثابت على مورثهم
بالوجه الشرعي فاذا كان ما ذكرنا بائنا بعه الوصي لذلك بمن مثله لا يكون للقصر نقضه
بعد بلوغهم والاقتض والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قصر باع ما دام وصيا
يبلغ معلوم القدر وصرة مجهولة مشتملة على ذهب وخمس وفضة معاينة انما ثبت بعد

١١٧٤

٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٤

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٠

تسلم عقد البيع والمبايع المعلوم ضعف القيمة بشهادة أهل الخبرة على بدقاضي التاجية
 فضلا عن الصرة والاتفاق وقضاء دين عليه ثم يني المشتري وأسلم في تلك الدار وبعد
 أشهر ادعت الغبن واحضرت من يز يد في الثمن على القدر المعلوم فهل اذا ثبت المدعى
 انذ كور يكون البيع صحيحا ولا غير مدعى الغبن المحرقة عن الاثبات بالوجه الشرعي
 (اجاب) من مسوغات بيع عقار القاصر الموروث عن مورثه كون البيع بضعف القيمة
 او ضرورة الاتفاق على القاصر من عبثه او شغل العقار بدين المورث فاذا ثبت بعد دعوى
 صحبة بطريق شرعي ان يبيع الوصي المذ كور بمسوغ من ذلك وقت البيع لا يكون
 لما تضمنه حجر مدعى الغبن التي لم تثبت بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن اولاد خمسة ذكور وثلاث بنات وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا فاداد بعض
 ورثته قسمة اثر لقوا لخذ كل ما يخصه فامتنع البعض الاخر من ذلك واراد الانحصار
 بقدر ما ائده على ما يخصه في التركة متعلا لان مورثه اوصى له بقدر معلوم من الدراهم
 وكتب له وثيقة بذلك فهل والحال هذه لا يصح الوصية ولا تنفذ الوارث الا ان يحجزها
 باقي الورثة ويكون جميع غاتر المبتسرين اثمانية قسم بين ورثته جميعهم بالقرينة
 الشرعية (اجاب) نعم الوصية للوارث لا تنفذون احازة باقي الورثة البالغ ونقسم التركة
 بين جميعهم بالقرينة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال
 بما مضى منه ان رجلا يدعى محمد بن قاسم يورث لولده قاصر يدعى علي بن محمد بضعف
 منزله بموجب سند مؤرخ في ٢٥ سنة ٧٣٠ وبعدمونه وضع بيت المال بيده على
 المنزل والآن باع الولد رشيد ويريد الاستيلاء على نصف المنزل وأبهرته التي تحصلت في
 المدد السابقة وقد وجد خطاب محرر من المتوفى الى شخص آخر يذكر فيه انه أقامه وكبلا
 وانه اذا حصل له أمر الله يجري الوكيل المذ كور بموجب الوصية المذ كور وما زوجته
 فانما خالصه ومضمون السند المذ كور انه وهب اثنى عشر قراطين منزله المذ كور بعد
 وفاته الى علي المذ كور والنصف الثاني الى زوجته فلاته المذ كورة التي ذكر بحوايه انها
 خالصة وان هذا بحسب رضاه واذا توفي يكون المنزل بلنا نصفه للمذ كورين فما الحكم في
 هذه الحادثة (اجاب) بمطالعة السند المحرر من قبل محمد شهر الى القواس المؤرخ في ٢٥
 سنة ١٢٧٣ المشمول بمضمونه نصفنا الوصية من قبله لعل محمد الشيم بنصف
 المنزل المذ كور به ونصفه الآخر لزوجته اذا لاقا المذ كورة بالسند تبعد الوصية
 بذلك فاذا ثبت ضمونه بالطريق الشرعي يقتضي بنصف المنزل المذ كور لعل محمد الشيم
 المذ كور بالنصف الآخر لزوجته التي ابانها في حياته بمقتضى ما فهم من خطابها الحكمي
 عنه بالاول حيث خرج ذلك من ثلث مال الميتان كان له ووثقه لم يحجز الوصية بما زاد
 على الثلث وكانت الابانة في الحصة فلو في المرض فقهه تفصيل فان لم يكن له وارث دفعت
 من جميع المال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أختها شقيقة وعن

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

٢٠

اولاد اخيه الشقيق ثلاثة كورواشي فاوصت في مرض موتها لاحد اسماء اخيه المذكر
بثلث تركتها ولم تجز باقي الورثة المذكرين ما فعلته الممثلة المذكرة فهل والحال هذه
لاهم الوصية المذكرة لان اخيه المذكر كور حيث لم تجز الورثة الوصية لان الاخ
المذكر كور وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) الوصية لاحد الورثة لا تقع بدون اجازة
باقيهم ويعتبر المرأة المذكرة كور عن اختها الشقيقة واولاد اخيه الشقيق لا يضر
لاختها من تركها النصف فرضا والباقي لاولاد اخيه المذكر كور نصيبا ولا شيء لبنت الاخ
المذكرة كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لاولاد ابنته بثلث ماله ثم بعد
ذلك مات عن اولاده واولاد ابنته الموصى لهم فهل اذا اراد اولاد الممثلة الاستيلاء على جميع
تركته وعينون اولاد ابن الممثلة لا يحسبون لذلك حيث كانت الوصية ثابتة بالوجه
الشريعي وتخرج من ثلث المال (اجاب) اذا ثبتت الوصية بثلث المال لاولاد الابن
بالوجه الشريعي لا يكون لاولاد الموصى منع الموصى فمما اوصى لهم به حيث كانوا
غير وارثين لثبات بدون موجب لهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اوصت لعقبتها
بمالها بعد موتها ثم اتها ماتت ولم يكن لها وارث لامن العصباء ولان قوى الارحام ولا
من الموالى فهل تكون الوصية لعتقتها بما عاها الصحيحة (اجاب) الوصية بكل المال لغير
الوارث مع عدمه بعد تحققها بالطريق الشريعي صحيحة اذ لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين وعن بنتين وعن اولاد واولاد ترك ما يورث
عنه شرعا من عقار وغيره وسد القسمة طلب اولاد الاولاد اخذ حصته في تركته المجد
متة لابن ابن المجد اوصى لهم فانسك الورثة دعواهم والحال انه لا يثبت ولا يتباين بينهم شرعا
لهم بذلك فهل والحال هذه لا يحسبون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات
وتقسم التركة بين الورثة المذكرين بالقرينة الشرعية (اجاب) من المعلوم انه
لا ينقض المذمة بمجرد دعواهم دون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له ابنان وايتان ابنتان فوصى المجد لابنته المذكر كورين بمثل نصيب ابن ثم بعد ذلك
ماتت المجدلة كور عن ابنته المذكر كورين وعن ابنته وهو مصر على وصيته
المذكرة كور وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه تصح الوصية المذكرة كور لابنته
المذكر كورين ويكون لهما اخذ ما اوصى به جدهما المذكر كور من تركته (اجاب) اذا
اوصى الرجل بمثل نصيب ابنته وصحت الوصية سواء كان له ابن او لا وواوصى بنصيب
ابنته لا تصح لوله ابن موجود وان لم يكن له ابن وصحت ايضا كلما صرحوا به والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل عاقل او من جملة ما يملكه ثلاثة ارباع بيت فاوصى بالثلاثة ارباع
المذكرة كور لاولاد ابنته في مرض موته بمحضرة بيعة شرعية ثم مات عن اولاده كور واناث
وعن اولاد ابنته المذكر كورين وهو مصر على وصيته لهم وترك ما يورث عنه شرعا من عقار
وغیره ومن جملة الثلاثة ارباع المذكرة كور فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكرته

١٢٧٤ ٦

جادی الاولى

١٢٧٤ ١

١٢٧٤ ٤

١٢٧٤ ٣٦

جادی الثانية

١٠٧٤ ١٥

جمادى الثانية سنة

١٢٧٤ ٢٨

الوصية في الحصة المذكورة لا ولا دابة بحيث كانت تخرج من اثبات ولا تتوقف صحتها على اجازة الورثة (اجاب) الوصية بمأدون الثلث او بقدر التفسير الوارث بعد تحققها بالوجه الشرعي نافذة لا تتوقف على اجازة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في وصي شرعي من قبل قاضي المحروسة على بنتي اخيه القاصرتين وعلى مالهما الذي خصهما من تركته ايهما يجب هبة بيده اذ نفق الوصي المذكور وعليهما من مالهما الذي آل لهما من تركته ايهما حالتيه مأمدة من السنين حتى بلغا رشدهما فهل يصدق الوصي المذكور ويقبل قوله بيمينه فيما نفقه عليهما بحيث كان المصريف لاثما بالمال (اجاب) يقبل قول الوصي المذكور في ذلك بيمينه اذا كان لا يثق لا يكذب فيه ظاهر الحال ولم يكن خائفا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في حال مجتهد وسلامته ثم بعد مدة من الشهور اوصى لها بالثلث بعد موتها في جميع مختلفاته ثم مات الموصي وهو مصر على الوصية عن ثلاثة ذكور وعن بنتين وترك ما يورث عنه شرعا وقبلت المطلقة ثلاثا الوصية بعد الموت فما الحكم والحال هذه سيما وهي منقضية العدة قبل الموت (اجاب) اذا ثبتت الوصية المذكورة على الوجه المعلوم بالوجه الشرعي تنفذ حيث كانت الموصي لها غير وارثة للوصي وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في تيم قاصر مات ابيه وقبل موت ابيه المذكور اقام امه وصيا مختارة عليه تنصرف في ماله بالولاية الشرعية ثم بعد عدة ماتت امه الوصي المذكور وقبيل موتها اقامت وصيا مختارا على ابنها القاصر وعلى ماله فهل والحال هذه تصح وصاية الوصي ويكون الوصي التصرف في على القاصر وعلى ماله بالولاية الشرعية (اجاب) الوصي يملك الايصاء الى غيره فيصح اقامته لام الوصي من قبل الاب وصبا في تركتها او تركه موصيا ويكون الثاني وصيا في التركتين كما هو جوابه والله تعالى اعلم (سئل) في امر اوصى على اولاده الاقصروا على ما لهم الذي هو محفوظ لهم في بيت المال اذ نفقت عليهم ببلغان ما لها واشهدت بدنة على الرجوع به في ما لهم بعد كل رشدهم فهل اذا بلغ القصر وطلبت اخذ بدل ما لها الذي اذنته عليهم تجب لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يكون لام الوصي والحال ما ذكر الرجوع عما نفقته على اولادها الاقصروا من ما لها حيث اشهدت على انها تنفق ذلك ترجيح في ما لهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن قاصر آل له حصة في عقار بطريق الارشع من ابيه وهو محتاج للتنفقوا الكسوة فهل والحال هذه يكون لابي القاصر المذكور بيع الحصة المذكورة لضرورة الاتفاق عليه حيث لم يكن له مال سواها (اجاب) بيع الاب عقار صغير بمثل القيمة صحيح اذا كان محمدا عند الناس او مشورا بالحال والا لا يجوز الا بصف القيمة ولا تتوقف صحته ببيع الاب الهمة واداء المستور على احد المسوغات المذكورة في بيع الوصي خلافا لما افتى به المخالف فان وجد المسوغ كضرورة الاتفاق كان حسنا والله تعالى اعلم (سئل) في وصي شرعي من قبل

رجب

١١٧٤ ٢٨

١١٧٤ ٥

١٢٧٤ ٥

١٢٧٤ ٥

وجوب سنة

الحاكم الشرعي على قصر وعلى ما لهم ولا تقصر عقار ومواشي وامتنعة وغير ذلك مما آل
 اليهم بالارث الشرعي عن والدهم فاشترى الوصي جميع العقار والمواشي والامتنعة التي
 للقصر لنفسه بجن معلوم من الدراهم بدون ضعف القيمة وبالعين الفاضل فهل والحال
 هذا لا يصح شراء الوصي المذ كور العقار والمواشي والامتنعة التي للقصر لنفسه (اجاب)
 ليس لوصي القاصرين شراء مال القاصر لنفسه مطلقا والله تعالى اعلم (سئل) في امر الوصي
 على بنديها القاصرين فباعت الوصي المرقوم مخصصة حارية في ملك بنديها القاصرين
 المرقومين في دار فاعنة البناء صلحة للـ كني مع ان القاصرين المذ كورين غير
 محتاجين للنفقة ويبيع ذلك باقل من قيمة نصفه وذلك بغير اطلاع ومعرفة أهل الخبرة
 ولم يكن في ذلك بيع وغشحي والبنان القاصران المذ كوران بلغتا الآن فهل اذا
 كان الامر كما ذكر للبنين المذ كورين الدعوى بذلك ويرتد بيع الوصي بالوجه المرقوم
 حيث لم يكن في ذلك سخط ولا مصلحة للقاصرين حين ذلك وتسمع الدعوى بذلك (اجاب)
 البسح المذ كور على الوجه المذكور غير صحيح وللبنتين المذ كورين بعد بلوغهما المطالبة
 باسترداد تلك المصلحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين
 وعن بنتين وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ومن جله مائة كروا
 زراعتة الاميرة فاقصى الجسد في حال حياته بان يكون لابن ابنته في تركته كاحديه
 ومات مصر اعلى وصيته فهل تصح الوصية في جميع ما تركه الجسد دون ارض الزراعة
 الاميرة فانها لا تجزى فيها الوصية لاحد له فيها الاذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم لا تدخل
 اطلاق الزراعة الاطانية التي لبيت المال في الوصية المذ كورة اذا تصح الوصية بها لعدم
 ملك زراعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت فاصرف من اقام في
 حياته اهمها وصياها عليهما ونبت وصايتها المختارة بعد موته لدى القاضي بالبنية
 وصارت تصرف في مال ولديها مائة من السنين وتنفق عليهما وعلى مواشيهما
 وخدمتهما وغير ذلك من الواجبات ولا ينفق المذ كور استحقاق في وقف اهر نظره لبعض
 ارحام ذلك الابن فنعوا استحقاقه وانقوه تحت ايديهم فهل لها عليه من نافر ذلك
 الوقف ليكون تحت يدها كغيره من مال ابنها القاصر المذ كور كما كان ذلك حاربا مائة سنين
 من وفاة زوجها الى الآن ولا تكون متعديا بالصرف من مال ولديها المذ كورين عليهما
 وعلى مواشيهما وخدمتهما ورقتهما وغير ذلك مما يلزم له الحال واذا طالب بعض ارحام
 الاولاد المذ كورين بحاستها على المنصرف والباقي تحت يدها من مال اولادها
 لا تجزى على الحاسبة شرعا واذا اراد الناظر غارة او زميما في الوقف واثمتها بالمجور على
 ابنها في استحقاقه في ذلك الوقف وعدم اعانه المصلحة في خدمه واراد ان يكون
 الصريف على ما يحتاج اليه الوقف من العمارة والترميم مباشرة احد من طرفيها بالهامن
 الوصاية المختارة على ابنها المذ كور الذي له استحقاق في الوقف المزبور وكان في ذلك

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٠

شعبان

وصايا سنة

٢٠ ١٢٧٤

مطالب ينبغي للقاضي
ان يحاسب الامتساء
على ما جرى على ايديهم
من اموال اليتامى
وقلاتهم الخ

في القعدة

٢٤ ١٢٧٤

١٥ ١١٩٤

محرم

٨ ١٠٧٥

مصلحة للقاصر وحفظ لماله فحجاب الى ذلك وتمكن منه (اجاب) للوصي المذكور ولاية قبض استحقاق بحجورها المذكور في الوقف من نازله كماله حفظ سائر امواله لتتفق من ذلك على ما يحتاجه بالالاتق بلا تذبذب وليس للتأخر الامتناع عن تسليم ذلك اليها مادامت وصيا ولم يثبت عليها ما يوجب عزها وليس لبعض ارحام الصغيرين بحاسبة الوصي على ماله ما وينبغي للقاضي ان يحاسب الامتساء على ما جرى على ايديهم من اموال اليتامى وغلاتهم فان احسن بخيانة عزله واستبدله بغيره وان وجدته امينا فخره بكافي ادب الاوصياء وليس للوصي المذكور مشاركة الناظر الشرعي في الوقف فيما يتعلق بما ورثه بدون وجه يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ملك ثلاثة قراوط في بيت اوصت لاولاد بنتها بغير ما بها فهل والحال هذه اذا نعت الوصية لاولاد بنتها وكانوا غير وارثين لها والمرأة لم يكن عليها دين وماتت عن ورثة تنفذ الوصية من الثلث لاولاد البنت (اجاب) الوصية لغير الوارث بعد تحققة ما بالوجه الشرعي تنفذ من ثلث المال لا توقف على اجازة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولاده القصر منها وترك ما يورث عنه شرعا فلم يحكم الشرعي الزوجة وصيا على القصر وعلى ماله م قوضت يد عاقله وصارت تنفق عليهم من ماله م الى ان بلغوا تزوجوا ثم بعد سبع عشرة سنة ارادوا حاسبة امهم المذكور ويريدون ان يحسبوا عليها ما انفقته عليهم حال صغرهم والوصي تدعى الاتفاق عليهم من ماله م حال صغرهم فهل يقبل قول الوصي المذكور قضا انفقته على اولادها من ماله م يمينها حيث لم يكذبها ظاهر الحال واذا دفع الرجل المذكور حال حياته قدرا معلوما من الدراهم على قطعة ارض زراعية اميرية غاروقة تكون تلك الدراهم من حيلة التركة تقسم بين المذكور والاثبات بالقرينة الشرعية (اجاب) نعم والحال هذه اذا لم تكن حاشته والدين المستحق للثب تركه عنه يقيم بين ورثته بالقرينة الشرعية بعد قبضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تبرع لزوجه في حال صحته وسلامته بعد ترقق وجار وقال هذا بعد موتى علو كان لزوجه وتحت الزوجة ذلك بخضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك ممت الرجل المذكور عن زوجته المذكور موت ابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا واجاز الابن المذكور بعد موت ابيه تبرع ابيه بالعبودية لجار زوجته واشترى الجار منها بشي معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك اراد الابن المذكور الرجوع فيما اجاز في العبدوا لجار ويريد ان يقسمها بالقرينة الشرعية فحصل لاجاب الابن المذكور ذلك اذا ثبتت اجازته التسريح لزوجة ابيه بالوجه الشرعي وما الحكم (اجاب) نعم لاجاب الابن المذكور ذلك اذا ثبت ان اياه تبرع عما ذكر لزوجه على هذا الوجه وان الابن بعد موته اجاز ذلك اذا تبرع على هذا الوجه وصية والوصية لاحد الورثة تنفذ باجازة الباقي اذا كان من اهل التبرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لزوجه مته بقدر ماله من الدراهم ولاخويه الوارثين كذلك وكانت

مطلب الوصي أن يبيع
على الكبير الغائب
بقدر الدين من العقار

الوصية للزوجة بقدر رزاقها أوصى به لا تخوبه ولم يحجز الاخوان الوصية للزوجة المذكورة
فهمل الوصية للزوجة لا تنفذ بدون اجازة بقية الورثة (اجاب) الوصية لها ورث لا تنفذ
بدون اجازة الورثة شرعا فيكون الموصى به والحال هذه تركه عن الموصي فيقسم بين
جميع ورثته بالتقضية الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال بما
مضمونه رجل توفي عن زوجة وأخ غائب لا يعلم مكانه ولا تركه له سوى نصف منزل
يدرب القروى وثبت الزوجه عليه دين معلوم ولا وفاة لهذا الدين الا من نصف المنزل
المذكور فهل يباع ذلك لوفاء الدين مع عدم وجود تركه للدين سواء وقد الاخ الوارث
(اجاب) صرح علماؤنا بان للقاضي نصب وصي اذا كان لبيت دين او عليه ليكون خصما
في الالبات والدفع والتقبض وانه اذا ادعى شخص دين الوارثة كبا رغب غيبة منقطعة
يكون للقاضي نصب الوصي وأن للوصي ان يبيع على الكبير الغائب بقدر الدين من
العقار حيث لم يوجد دفع التركة من المتقول ما يفي بالدين باتفاق الامام وصاحبه وان
وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل ليس ذلك منها وافاد في ادب الاوصياء أن
المنفعة وغيبته منقطعة من حقه جا ومن ذلك يعلم ان للقاضي ولاية نصب وصي في حادثة
السؤال لآيات الدين المذكور وقضائه ببيع بخره من عقار الميت بقدر ما ثبت عليه
من الدين بلا زيادة على ذلك بحيث لا وفاة له من غيره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
أوصت بجميع ممتلكاتها لآخر وهي في حال حتمتها وسلامتها وماتت لآخر وارث فهل
هذه الوصية صحيحة نافذة (اجاب) الوصية تغير الوارث بجميع المال تنفذ مع عدم الوارث
ويقدم الموصى له بجميع التركة على بيت المال اذا تحققت الوصية المذكورة للزوجة
الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في وصي من قبل القاضي على ابنتها القاصرة وعلى مالها
تزوجت بتاجر مأمون هو ابن عمه القاصرة وزوجت ابنتها المذكورة لابنه ودخل بها ثم
سلت مال القاصرة المذكورة لزوجها التاجر المذكور ليغير فيه وما يصح منه يكون للقاصرة
واسلمه منها على ذلك فادارت اخذت البنات المذكورة من أبيها رد المال وعدم الاقتدار
فيه وان يبقى تحت يد الوصي المذكور ومنعه من تسليمه لاحد ليغير فيه للقاصرة فهل
والحال هذه لا تجاب لذلك وليس لها منع الوصي المذكور من تسليمها مال القاصرة
لمن يغير فيه حيث كان مأمونا (اجاب) للوصي ولاية دفع مال الصغيرة لثقة مأمون عليه
ليغير فيه بصناعة للصغيرة والربح لها وليس لاخت القاصرة المعارضة في ذلك بدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنته وكانت الزوجة حاملا منه
ووضعت بعد موته وتولدت بخير خمسة اكياس دفعت الزوجة الوصي على تركه الميت وعلى
اولادها من الميت منها والباقي انفقته على اولادها ولم يترك له سوى ذلك فبعد ذلك
مات الابن الذي كانت حاملا منه من الميت وابنته بعده عن ابن عم عاصب طالب
الزوجة بما أنفقته من القدر المذكور ويريد سجد له تركه عن ابن عمه وبنت بنت عمه

سنة	رجب	فهل اذا ادعت الزوجة المذكور انها انفقت عليه قبل موتهما في مدة لا يكذبها ظاهر الحال تصدق في ذلك ولا يلجأ ابن ابن العم الى المصالحا لمطلب (اجاب) يقبل قول الوصي بيمينه في مقدار ما يدعيه من الاتفاق على محجوره اذا كان لا نقلا يكذبه فيه ظاهر الحال ولم يكن خائفا ولا غلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ثلاث بنات من غير ما وترك بيتا وجانب من القنيل وكان في حياته اوصى بنصف ذلك لبنت معينة من بناته المذكورات ومات عصر على ذلك ولم يخز باقي الورثة هذه الوصية فهل لا تصح هذه الوصية ولا تنفذ وتقسم التركة المذكورة بجميعها بين الورثة المذكورين بالغرض الشريعة واذا قلتم بذلك وكان لاحدى البنات المذكورات ام ماتت عنها وعن زوجها الميت المذكور حال حياته من غير شريك وترك اثنتي عشرة فتحة لا يكون لباقي الورثة ضم هذا القنيل الى تركه الاب الميت المذكور بل يكون لبقته التي من الزوجة المذكورة ثلاثة ارباعه فمساورد والربع الباقي يضم الى تركه الاب الميت المذكور ووصيه قسم مع تركه بين جميع ورثته المذكورين بالغرض الشريعة (اجاب) نعم في المثلين والله تعالى اعلم (سئل) في ارض خارجة آلت الى جماعة بطريق الاحقية وفيهم قاصران واراد كل من الباقين اسقاط المنفعة الى رجل اجني في نظير مبلغ معلوم من الدراهم واراد الوصي ان يسقط المنفعة في حصة القاصرين في نظير مبلغ معلوم من الدراهم وذلك يريد على اضعاف قيمة بدل نفعتهم فهل والحال هذه يجوز للوصي اذا رأى في ذلك منفعة الله اصبر ان يفعل ذلك (اجاب) نعم يزوج الوصي ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى في حال حياته بان يعطى لابن ابنته ربع ماله وكتب له وثيقة بذلك ثم مات المذكور عن ابنته وعن ابن ابنته المذكور وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية وكانت الوصية تخرج من الثلث تنفذ الوصية ولا يكون لورثة المخدمه واذا ضاعت الوثيقة تسكت شهادة البينة بذلك اذا تحقق ما ذكر (اجاب) الوصية تغير الوارث بربع المال نافذة اذا تحقق بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امه ماتت ولم تترك من الورثة غير زوجها وترك ابنة ما معلومة فطلبه كدليل بيت المال نصف تركتها من زوجها فادعى زوجها المذكور بانها اقامته وصيا على ان يبيع الاعيان المذكورة ويصرف قيمتها في ثمن كتمها وتجهيزها واسقاطا صلاتها بغير تعيين ندو لذلك واقام بنته على ذلك فهل تكون الوصية المذكورة صحيحة نافذة في الشكل مع اجازة الزوج او تكون نافذة في الثلث فقط واذا كانت نافذة في الثلث فقط فهل يكون للزوج نصف جميع التركة والباقي بعد الثلث والنصف وهو العدمس يكون لبيت المال او يكون الباقي بعد الثلث ما صفة بين الزوج وبيت المال (اجاب) الوصية تغير الوارث بما زاد على الثلث مع اجازة الوارث نافذة والله تعالى اعلم (سئل) في امه اوصت بمال في حال حياتها وصحتها وسلامتها لانها مملو من عينتهم باسمائهم
١٢٧٥	١٠	
١٢٧٥	١٤	
١٢٧٥	١٤	
١٢٧٥	١٧	
١٢٧٥	١١	رمضان

٢٧ ١٢٧٥

صفر

٢٠ ١٢٧٦

ربيع الاول

١٤ ١٢٧٦

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٧٦

وجعلت لكل شخص منهم سهما معلوما بقائمة تسمى بختها البعض منهم من عقابها
 والبعض من عقابها وعقباؤها وبعض آخر كان معتقا للزوج اعتقت ما يخصها
 فبموجبها للعقبة ثم بعد مدة ماتت الوصية فهل اذا ثبت جميع ما ذكر بالوجه الشرعي
 سيكون هذه الوصية صحيح من ذكر محض حيث كانت تحرر ج س الثلث والاربع عليه
 موقوف على احازة الاولاد وما الحكم (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجة وعن امه وعن اخوين واختين لاهو عن ابن عم عاصب وعن
 بنت عم عاصب شقيقة بن وترك ما يورث عنه مائة قبل موته اوصى بجميع ما يملكه
 من عقار وغيره لزوجته وامه واحدى اختيه لاهو ومنع باقي الورثة المذكورين من ذلك
 فهل اذا لم يثبت باقي الورثة المذكورين الوصية المذكورة لا تنفذ وتكون تركه تقسم بين
 جميع الورثة بالقرصة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) الوصية لبعض
 الورثة لا تنفذ بدون احازة باقيم ويعتد الرجل المذكور عن ذكر يكون لزوجته من تركه
 الربع فرض الاولاد السدس فرض الاخوة لاهو المذكورين الثلث كذلك تقسم بينهم
 بالسوية ذكرهم كانوا هم ولا بن العم النقيين الباقي تعصيا ولاشي ثبتت العم والله تعالى
 اعلم (سئل) في وصي على يتيم من قبل القاضي انفق عليه وعلى جاريته ودانته من
 ماله مائة من السنين في كل يوم قدر معلوم من الدراهم حتى يبلغ رشده ثم اراد عاصبه
 الوصي المذكور على ما نفقته فهل يكون القول قولها مع غيرها فيما نفقته عليه وعلى
 جاريته ودانته اذا كانت المدة تحمل جميع ما نفقته وكان لا يكتفي بالظاهر وكانت
 النفقة نفقة حمل الصغير ولا تغير على بيان انها الحضرة في كل يوم كذا من اللهم والمخير
 وغيرهما مثلا (اجاب) يقبل قول الوصي بيمينه فيما نفقته على الصغير ودانته وجاريته
 من ماله في حق براءة نفسه نفقة المثل حيث لم يكد به الظاهر ولم يكن خائفا واذا لم يجهه
 القاضي يكتفي منه بالاجمال والا بالبيان وفي ادب الاوصياء من فصل الاتفاق وفي
 ادب القاضي للصدرا الشهيد وقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق على التيم وعلى
 امواله من العبيد ونسبا والادب ونحو ذلك اذا ادعى ما يتفق على مثله في مثل المدة
 لانه قائم مقام الموصي او القاضي فكما يقبل قول القاضي فيما يكون محتسلا فكذا
 يقبل فيه قول الوصي ومثله قيم الاوقاف ومتوليها اه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل وصى من قبل القاضي على ايتام قصر غان في بعض مال القصر فهل اذا ثبت
 خيائته يكون للقاضي عزله وقولية غيره من اهل الدين والصلاح (اجاب) الوصي
 المذكور اذا ثبت خيائته بين يدي القاضي بالوجه الشرعي يعزله القاضي ويؤلى غيره
 اميناعدا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنتين
 قصر وترك ما يورث عنه شرعا فاقام القاضي ام القصر المذكورين وصيا عليهم لحفا
 حالهم وترتيبهم والاتفاق عليهم من مال ابيهم الذي تحت يدها فهل اذا بلغ القصر

المذکورون رشدہم وطلبوا مالاً یبسم من یدامہم الوصی یجاون لذلک واذ اذعت
 الام الوصی المذکورہ بانہا انتفت المال علیہم وکان یکذبہا ظاہر الحال لا تصدق فی
 ذلک وتجب علی دفع ما یدہا للورثۃ المذکورین من ترکہ ائیم (اجاب) یقبل قول الوصی
 ببینہ تبعاً بدعہ من الاتفاق علی الاتمام من مالہم بقدر لا یکذبہ فیہ ظاہر الحال
 لا یجاز ذلک وما ینظر انہ باقی قبل الوصی باموال القاضی بدفعہ الی محجورہ بعد
 بلوغہ وتحقق رشدہ واللہ تعالی اعلم (سئل) فی امر ائم حضرت من الموت واورثت
 لامہا ثلث مالہا ثم ماتت عن زوجها وأولہا ولم یجربا فی ورثتها بعد موتہا الوصیۃ المذکورہ
 فهل لا تنفذ الوصیۃ المذکورہ وتكون موقوفۃ علی اجازۃ باقی الورثۃ فاذ لم یحصل منهم
 اجازۃ ینكون سبیلها سبیل المیراث (اجاب) نعم والحال ما ذکرہ واللہ تعالی اعلم (سئل)
 من طرف نائب محکمة مصر بمصر منہ ان رجلاً اوصی الی رجل صریحاً ببلغ
 مائتین فی مئة تھیزہ وسدس مائتین فی غیر ذلک ثم مات عن زوجہ وجعل منها والیت الوصی
 الوصایۃ المذکورہ وقبض المبلغ الموصی بہ من مخلفات المتوفی ثم انفصل الحمل بعد
 ذلک والآن حضرت الزوجۃ تطلب ما یخصہا ویخص ولدہا الذی کان جلاً من التركة
 فهل ینصب الآن من قبل المحاکم الشرعی وصی علی الولد الذی کان جلاً ویكون ذلک
 الرجل وصیاً ین جیح التركة وعلی الولد الذی کان جلاً عند الموت أو یكون وصیاً
 مخصوصاً اوصی الیہ فیہ أو وصیاً علی التركة دون الولد المذکور (اجاب) الحمد لله قال
 فی رد المحتار وما ینبج التنبہ الیہ اذا اوصی الی رجل بتفریق ثلث مالہ فی وجوہ الخیر
 مثلاً صریحاً ما علی اولادہ وترکہ وان اوصی فی ذلک الی غیرہ علی قول ابن حنیفۃ
 المفتی بہ فلا یغذ صرف احدہما بانہ ادموا الناس عنہا فی زماننا فاولون وہی واقعة
 القوی وقد نص علیہا فی الخانیۃ فقال ولو اوصی الی رجل بدين والی آخر ان یعق عبده
 او ینصو صنتہ فہما وصیان فی کل شیء عنده وقال کل واحد وصی علی ماسمی لا ینفذ
 الا ترعہ انتہی وقیاً ایضاً من کتاب الوصایا تعلل رسالہ ولا تاتنا شیء محمد
 الاتفاقی توفیقاً ین صیارات تعد بحصة نصب الوصی علی الحمل وعدمہا ما هو صریح
 فی ان نصب الوصی علی الحمل صح ولا ینکون موقوف الی اولادہ اذا اذما قدمہ عن فتح
 القدیر من ان تود شہوا الوصیۃ بولہ وقوفان الیہا ایضاً ومن ہذا یعلم ان الوصی
 المذکور لا یخص شیء دون شیء بل ینكون وصیاً عاماً فی التركة غایۃ الامر الیہ لا یصرف
 فما وقف للحمل قبل انفصالہ لعدم الولاية علیہ فاذا انفصل ثبتت الولاية فی مالہ
 ایضاً کما فی التركة لئلا تنفذ الوصیۃ علی الحمل بانفصالہ ولا یمنع من ذلک تخصیصہ بما
 خصصہ الیت فیكون بمنزلة ما اذا جعلہ وصیاً علی الحمل ایضاً لکن لو اقام القاضی هذا
 الرجل وصیاً علی الحمل بعد انفصالہ مراعاة لما قبل من عدم الحصۃ اذ علی الحمل فهو
 احوط واللہ تعالی اعلم (سئل) فی قصر ینكون حصۃ فی دار لیس لہم سواھا

١٢٧٦

جادی الثانية

١٢٧٦

رجب

١٢٧٦

مطلب اوصی الیہ

تفریق مالہ

فہو وصی عام عند

الامام

مطلب فی حصۃ نصب

الوصی علی الحمل

وعدمہا

١٢٧٦

١٢

١٢٧٧

٢١

١٢٧٨

١٦

ذي القعدة

والدا والمدة كورة جهة من جهاتها تخربت وأتت للسقوط وليس للقصر ما بقي بعمارته
 فهل يسوغ للوصي بيع جميع الحصة للسوخ المذكور إذا قلتم بخلافه أو البيع فهل إذا وصى
 الوصي ببيع بعض هذه الحصة وتعمير باقيها بفتح الماقي من المصلحة للقصر يسوغ له ذلك
 (اجاب) السوخ لبيع الوصي عا والصفير من اجنبي كون البيع بضعف قيمته او
 نفقة الصغير او دين الميت او وصية منسلة لانقاذها الامنة او كون غلاته لا تدر يد على
 مؤتمسه او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد متقلب كما صرحوا به فاذا وجد احد هذه
 المسوغات جاز بيع الوصي الذي يملك التصرف لا الوصي من قبل ام او اخ والا فلا والله
 تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال بما مضى منه امر او وصية بوصية من
 جلته الله يصرف من ثلث مائة عشرة الاف قرش في مؤن تجهيزها وتكفيها واسقاط
 صلاحه فقرأه فقهاه وخبراته الى الاربعين واقامت الى مصر المحروسة وصا وقد
 وكل وكيل بيت المال عنه بسد موتها بخمسة وكنفت واحريت قراءة القرآن في
 الاربعين من طرف الشفعا من تبرع عن بلا مطالبة قبل ثبوت الوصية وللاوصية المذكورة
 عتقها فقرأه فالتصا وصرف جانب من المبلغ المذكور لهم لكونهم محتاجين مع بقائه
 المبلغ الوصية به من غير صرف الى الآن فهل يجوز ان يعطى منه مائة الى العتقاء
 المذكورين لسداد ديونهم وقوتهم الضروري كالتماسهم كيف الحال (اجاب)
 بالا اطلاع على اعلام ثبوت الوصية المذكورة المذكور في غاية جادى الاولى سنة ٧٦
 وجد ان الوصية اوصت بان يصرف من ثلث المال مبلغ عشرة الاف قرش في مؤن
 تجهيزها وتكفيها واسقاط الصلاة وختمات وخبرات وحيث تعذر الان الصرف من
 ذلك المبلغ في مؤن التجهيز والاكمن لصر في ذلك من تبرع بما ذكر بلا مطالبة فما كان
 يصرف لذلك يرجع الى التركة واماما كان يصرف لاسقاط الصلاة والخبرات فلم يمتد
 لامكان صرفه ولو بعد مدة من قبل الوصي او وصيه في ذلك فاذا صرف الوصي او
 وكيله في ذلك ما يصرف لاسقاط الصلاة والخبرات الى عتقاء الوصية الفقراء على انه
 اسقاط صلاة عن الوصية وعلى انه من وجوه الخبرات فلا مانع منه واماما يصرف
 لختمات القرآن فينباع على ما صرح به العلامة ابن عايد بن والخبر الرمي من ان الوصية
 بذلك باطله يرجع ايضا الى التركة وامالوجي ناعلى القول بجهة الوصية لقراءة بلا تعين
 على القبر فيصرف ما لذلك فيما ذكر اذ لم يتعدوا الصرف في هذا الوجه ولا يمنع من ذلك
 التخصيص بالاوبين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لابن ابنته ثلث ماله
 في جميع ما يملكه بسد موته ثم مات الوصي عن ابنه وعن ابن ابنته الموصى له وعن ورثة
 آخرين فهل يكون للوصي له اخذ ثلث مال الميت من عقار وغيره حيث قبل الوصية بعد
 الموت (اجاب) اذا ثبتت الوصية بثلث المال اغير الوارث ما لو جرحه الشرع في تنفيذ الوصية في
 جميع ثلث ما هو مملوك وقتة للوصي بهذا الدين وبعد صرف ما يقدم على الوصية بما

هو مقر وحيث لا ترحم الوصى له فى الوصية ولم يوجد مانع من نفاذها ولا يتوقف نفاذ الوصية لعدم الوارث بقدر الثالث على اجازة الردثة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اقامه الحاكم الشرعى وصيا على قصر ايتام وعلى مالهم ووضع الوصى يده على مالهم فهل اذا عمل الوصى فى مالهم وبيع المال ولم يفرح بالمال بمنفقهم واراد تبين نفقتهم من اصل مالهم يكون له ذلك اولاد من اذن الحاكم الشرعى بتقويم المنفقة من مالهم (اجاب) للوصى الاتفاق على التيمم من ماله بحسب الحال بالمعروف من غير اسراف ولا تقصير ولا يتوقف على اذن القاضى والله تعالى اعلم (سئل) فيما بن قاصر له حصه فى بيت مشروب محتاج للمعاملة اذا لم يعمر يخشى عليه الضياع والتلف وله وصى فهل يكون للوصى بيعها وحفظها والاتفاق منها على القاصر (اجاب) الموعود ببيع عقار الصغير من قبل الوصى لا يجزى لانفسه كون التيمم ضعيف القيمة او احتياج الصغير للنفقة اولدين الميت او وصيه سله لا نفاذ لها الا من عن ذلك العقار وكون البيع بقدر ما ذكر فضا على المتقرب اولكون غلته لا تزيد على مؤنته او خوف خرابه او نقصانه او كونه فى يد متقلب كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفى عن ورثة بلغ وقصر وترك ما يورثه من ماله واثم واقام القاضى وصيا على القصر وظهر على المتوفى بعد موته ديون لاشخاص معلومين وثبت لدى القاضى فى وجهه وكيل البلغ وصى القصر وحكم القاضى بها وامر الوكيل والوصى ببيع بعض حصص من عقار من جملة خلفات المتوفى لسداد الديون المذكورة فسلمت المحص المذكورة لدلال لورثتها على من يرغب وبكت فى يده مدة ثلاثه شهور رينادى عليها حتى انتهت الرضايات فيها وبيعت بقبضتها بغير مثلها وحكم القاضى بجمع ذلك والبيع به جميع شرعية بايدى المشترين ودفعوا قسمة بسد الوصى المذكورة وقدمضى على ذلك مدة خمس سنين وفى هذه المدة تحسن العقار وزادت قيمة اثمانه وتعالى اسعاره فقام احد القصر بدعى انه بلغ رشده الان وان المحص المذكورة يبيع بدون القيمة والغبن القاضى ويريد اثبات ذلك واستردادها ونزعهما من يد المشترين فهل والحال هذه يجاب المدعى المذكورة ذلك وتسمع منه دعوى الغبن الان بعد اثبات انها بيعت بغير مثلها حين ذلك والواجب السداد بها وهل يعتبر فى اثبات الغبن يوم البيع او الغبن حسب قيمته الان (اجاب) الحمد لله العبرة تكون البيع بغير المثل او الغبن اثناء البيع لقيمة المبيع وقت البيع لا وقت القصاص مما عا اختلاف الزمن الذى يختلف فيه قيم الاشياء مع مراعاة حال المبيع وقت بيعه بقطع النظر عما أحدثه المشترى فيه انما أحدثه ليس ما سلكه المبيع وقت بيعه حتى يدخل فى التقويم ويجرد الخارج بجهة بالمبيع وذكر المتوفى فيها ان القاضى حكم بجهة البيع بعد اقامة البينة على ان الغبن من المثل لا يكون ذلك حكما بمرأى عام الم يكن ذلك بعد دعوى شرعية من خصم على خصم شرعيين واقامة البينة الشرعية ان الغنى الذى يبيع به هو من المثل

١٢

١٢٧٦

٢٤

١١٧٦

وربع الاول

٩

١٢٧٧

جادی الاولی سنة
مطلب القول قول من
یدعی أن البیع یجس
الثمن والبیئہ بیئہ
الغبن الفاحش

وتركة الشهود والقاهر عدم وجود كل ذلك وحيث الامر كذلك فاذا ادعى الصبي بعد
يلوغه أن الحصص المذكورة بيعت بالغبن الفاحش وقت البيع وادعى المشتري أنها
بيعت بمثل القيمة فالقول قول من يدعي أن البيع بمثل الثمن والبيئة على من يدعي
كونه بالغبن الفاحش فيسوغ للقاضي سماع دعوى الغبن الفاحش وإبطال بيع عقار
المتبر بذلك كما أفاده العلامة خبير الدين في فتاواه من الوصايا والله تعالى أعلم (سئل)
من مصلحة بيت مال مصر بأفادة مؤرخة ١٢ جاسنة ٧٧ وضمنها أن رجلاً
توفي بجهة السودان يدعي أحد أفندي وبطاب صرف متروكاته صالح أفندي الوهي
على إياه القاصرو متروكاته والوكيل عن زوجته وأنه تقدم عرض من مصطفي بك من
اعضاء المحاكمية سابقاً بأن المتوفى ابن مملوك أبيه ولا وارث له إلا هو واخته الموجودة
بالرودم وطلب حضوره متروكاته إلى مصر وفاضي السودان أوضح أن مصطفي بك وأخت
المتوفى لا ميراث لهما مع وجود ولد للمتوفى ووردت أفادة من الخرطوم بعد طاب تحقيق
عشق المتوفى وعدمه بأن المتوفى سراً الأصل والدة مصرية من بلاد أدنه ومع أفادة مصلحة
بيت المال أوراق القضية ومن حملها إعلام بوصاية صالح أفندي على ابنه ومتروكاته
من قبل القاضي وأنه وكيل عن الزوجة المذكورة ومشارفها إلى الإطلاع على ذلك
هذا المحكم (أجاب) إذا تحقق كون المتوفى سراً وأنه مات عن ابنه وزوجته وأخته
الأحرار لا غير تكون تركته بين ابنه وزوجته بالغريضة الشرعية ولا شيء لاخته كجها
بالابن ولا مصطفي بك المحكم عنه ولو ثبت أن المتوفى ابن مملوك أبيه والولاية في قبض
نصيب القاصرون تركته أبيه الوصي أبيه وعند عدم وصي من قبل الميت ينقسمه
القاضي الذي يملك نصيب الأرض وصبا عليه وقبض نصيب الزوجة البالغة لها أو
لو كملها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من طرف المنيعة عن حادثة فلم يحيا في
أيضاحه (أجاب) ورد هذا الطرف أفادة المنيعة المؤرخة في ٢ ش سنة ١٢٧٧ مع
أوراق تركه أحد أبي سلامة من أهالي المنصورة الواقع فيها التزاع بين ابن المتوفى
الدسوقي سلامة وبين عمه على سلامة المنسوب وصبا على أولاد المتوفى القصر ومطاعنة
الزسوقي في وصاية عمه المذكورة ودعواه أنه وصي مختار من قبل أبيه وما قيل في هذه
القضية بصورة الفتاوى المحررة فيها من الطرفين ومطالوب ببتلك الأفادة النظر فيما
ذكر والأفادة عما يقتضي اجراءه شرعاً يحسم التذاعي الحاصل من الطرفين وكذا وردت
أفادة المنيعة على العرض المتقدم من محمد سلامة أحد الأولاد المؤرخة في ٦ ش سنة ٧٧
والقرار بوصول الفتاوى المرفوعة معه الملحق ذلك بأوراق تلك القضية للنظر في ذلك
أيضاً وقد امتاز التامل في هذه المسألة والذي رؤى به حيث لم تسبق دعوى شرعية من
الدسوقي المذكورة بأنه وصي مختار ولم يثبت بطريق شرعي وقد نصب القاضي عمه وصا
على التركة والقصر ولم يثبت على الدسوقي المذكورة ما يوجب منه عن الوصاية المختارة

١٦ ١٢٧٧

دعوى
٢٠ ١٢٧٧

ولا ما يقتضى منه من الدعوى بذلك بطريق شرعى غير أنه يوجد بعض الكتابات ان
 بعض الاعيان أخبر القاضي بعدم لياقة الدسوق بالوصاية من قبل الميت أو من قبل
 القاضي وأنه لا يؤمن على مال الايتام وهذا لا بعدا بآثاره على الايتام بمرتبة خمسة فيمن
 قيل فيه ذلك قبل صدور الدعوى منه بالوصاية وانما يتأخر بطريق شرعى وهذا لا يمنع
 من سماع دعواه لعدم ثبوت ما وصف به شرعا وقد ذكر في أدب الاوصياء في فصل
 الاثبات ما نصه فلورهن على واحد من ذكر كان عدلا كافيا قضى له به لو ان عرف
 بالنسب والنجابة لا يلتفت الى دعواه ولا ينصبه لانه يعزل الخائن المجاني فكيف نجبه
 وان كان ضعيف الرأى وقليل التبصر في التصرف فنصبه ضم اليه مشرفا كافيا كما اذا اتهمه
 بالنجابة ذكره في الخلاصة انتهى فالقضى بحل به مشكل هذه القضية الا ان يدعى
 الدسوق المذکور ان أراد المنازعة على عمه المتصوب وصبا بان اياه اقامه وصيا مختارا وانه
 لم يصادف نصب القاضي الذي عليه وصيا الصحة وانه واضح بدعى كذا من مال التصرف
 ويعينه وان كان يعلم حصول خيانه من عمه في المال بعينها أيضا وانه بطالبه برفع يده عن
 ذلك المال ومنعه من التصرف في اثر كفو بعد تصحيح دعواه بسئل خصمه المذکور
 عن دعواه فان انكرها وذكر ما يوجب خيانه أو فسده وأن نصب القاضي له قد صادف
 الصحة وأثبت ذلك بشهادة العدل ولم يثبت على المتصوب ما يوجب عزله أيضا يحكم
 القاضي بمنع الدسوق من دعواه ولو أثبت أنه وصى مختاراً وان لم يثبت ان الدسوق غير
 مأمون على المال ولم يتحقق عليه ما يوجب فسقه بعد اثبات وصايته يحكم له القاضي
 بانه الوصى المختار ويرفع يده عن المال وعزله عن الوصاية من قبل القاضي واستقلال
 الدسوق بالوصاية ما لم يظهر انه غير كاف فيضمه من مالا اليه في الوصاية بحث كان الم
 عدلا كافيا على ما عليه العمل ولو فرض ثبوت وصاية الدسوق لا ينقض ما صار في المذکور
 من بيع أو شراء من عمه وسبق رضاه الى الدسوق به على ما هو محرم في بعض اجوبته
 حيث لم يتحقق بطريق شرعى انه مكره على ذلك كراهاهم اعتبر اهذاما ظهر في حسم
 هذه القضية والله تعالى أعلم (ممثل) في رجل مريض اقام وصيا مختارا على ذريته
 وتركه قبل وفاته واشهد على نفسه بذلك ثم بعد ساعة اقام توفى الى رحمة الله تعالى
 مصر على ذلك بعد وفاته ادعت زوجته انه اقامها وصيا في ليلة وفاته وانثبت ذلك
 بالبينه فهل اذا حضر الموصى اليه الاول وقبل الوصية يكون وصيا مختارا ما تاركا
 للزوجة في الوصية ويكون التصرف في المثل كما (اجاب) نعم اذا قيل الموصى اليه
 الاول الوصية اليه من قبل الرجل المذکور وثبت بالوجه الشرعى ان المتوفى المذکور
 اقامه وصيا مختارا وصيا ايضا مع الزوجة التي اثبتت الوصية اليها بالوجه
 الشرعى منار كالمصاحوا به من بطلان فعل أحد الوصيين كالمثولين فيما عدا
 ما استثنى ولو كان ايضا له لكل منهما على الاقرار ادوى الدرر وصى الى اثنين لا يفرد

١٦

١٢٧٧

في الحجة

٤

١٢٧٧

أحدهما بالتصرف بدون الآخر ولو إلى كل منهما بالانفراد اه وفي التنازع خاتمة الوصى
 إلى رجل ثم مكث زمانا فأوصى بوصاياه إلى آخرتهما وصيان في كل وصاية تذكريا صاعده
 للأول أو سوي لان الوصى عندنا لا ينزل مالم بعزله الموحي وبخبره عن الوصاية بان
 يقول أخرجته عن الوصاية أو يقول رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته سنة
 سنة أو أكثر لا ينزل الأول عن الوصاية ادب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن وبنت فأصير من منها وترك ما يورث عنه
 شرعا ومن جعله تركه أرض زراعية إرادية فوكلت أم القاصرين المذكورين وهي
 الوصى عليها من قبل الحاكم الشرعى رجلا أجنبيا في بيع نصيبها ونصيب ولديها
 المذكورين في الأرض المذكورة فقبض الوكيل الوكالة وباع الأرض بثلث معلوم من
 الدراهم لرجل نصيب الموكلة ونصيب ولديها المذكورين بضعف القيمة فهل والمحال
 هذه ببيع الوكيل ببيع نصيب القاصرين المذكورين بضعف القيمة للشرعى ويكون
 البيع صحيحا نأذا (اجاب) اذا ثبت بانوجه الشرعى كون البيع المذكور بضعف قيمة
 الأرض المبيعة يكون صحيحا في نصيب القاصرين من من له ولاية ببيع ذلك شرعا حيث
 لا مانع اذما كرم جله مسوغات ببيع عقار اليتيم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى
 حال حياته أحدا أولاده لم يعلم من معرفته بالتصرف على القاصرين من أولاده بعد وفاته
 ثم انتقل إلى رحمة الله تعالى والمحال ان القاصرين له أخ شقيق لم ير من له الوصى حال
 الوصاية بالنظر في شأن القاصرين بل خصهما بالمال المذكورين والآتي تعلق أمل الاخ
 الشقيق بقسمة ما يخص نفسه ويخصص أخاه القاصرين ويضع يده عليه لظنه انه أولى سن
 الوصى بالتصرف على القاصرين والولاية فهل اذا ثبتت الوصاية وكان الامر كذا كولايجاب
 الشقيق لذلك بل ما يخص القاصرين يخصصه ويخصص الوصى لا ينزع عنه ولا يقتضي
 الوصاية أم كيف الحال (اجاب) الولاية في مال القاصرين المذكورين الوصى المختار اذا كانت
 وصاية ثابتة شرعا وكان ما هو في نفسه ما يوجب انزاله منها دون الاخ الشقيق والمحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) من المعة في ١٦ ذنة ٧٧ بما مضى من العلم
 عرض من اجده ملط إلى المعة السنة بالتظلم من دفعه من الوصاية على متروكات المرحوم
 حسين اغاشاري فخرج شرح عليه محضه مدرستار والمخروطون بتاريخ ٢٢ من
 سنة ٧٧ بما لزم فوردت الافادة المسطرة باطنه على ملخص القضية ومنها علم
 ان دفعه نظر الماتراى من حصول النفي في مال الايتام وتجويز صرفه بالمعالي
 مذكورين بمجرد ادعائهم من دون ثبوت شرعى ولا سند ان اخاه موصوفه بالمخلص
 باطنه وثنا على ما اوضحه عنه العلماء ووكيل نائب الشرع من اقامة شخص ووكيل
 تسليم المتروكات لمعين ترتيب وصي مختار قد صار احضار باب محمد خواجه الذي شهد
 في حقه وكيل نائب الشرع بالامنية والضبط وسلمت له المتروكات والنقد والسندات

فى الحجة

سنة

ومن كونه يلزم التفرق للمنفص القضية المسطر باطلته بطرف حضر ثم وعطاء القول
 فى ذلك حسب ما تقتضيه اصول الشريعة اتقضى الشرح عليه لمحضرتكم لكي من بعد
 مطالعة المنفص للذكور والوقوف على الحقيقة ترد الافادة اللازمة عما يرامى
 لمحضرتكم فى هذه القضية بموافقة اصول الشريعة لينظر فيها ويجرى الاذم (حاشية)
 من حيث متذخر ان وقع الوصى الاصلى من وصايته على متروكات المتوفى ورثته واقامة
 الحاج بباب محمد الذى تتلواى وصايع على الايتام والمتروكات بعمدة العمد والتجار وقاضى
 القضاة فى مناسبة ما اتفق من التقيق من عدم لياقة الوصى الاصلى كما هو موضح بهذا
 المنفص الذى من ماله عليه يعلم الوجه المبني عليه ذلك فهل ماضى ارج او فى هذه القضية
 موافق شرعاً كيف (اجاب) الافادة عما صار فى هذه القضية ان ابعاد الوصى الاول
 من طرف حضرة مدير سناو والمحرطوم وعزله على الوجه الموضح بتلخيص القضية
 المذكورة بناء على انه باو نائب القضاة والعلماء بانه لم يثبت خدائته بل اتضح لهم انه
 حاصل منه تفریط مال الايتام ودفع بعض الديون من غير اثبات شرعى لم يصادف
 القصة شرعاً لادخل محضرات المدير بن فى عزل الأوصياء او اقامتهم انما ذلك منوط
 بقضاء الاوليات التى لم يمولها ذلك شرعاً وحشد فالوصى الاول المذكور باق على
 وصايته ما لم يتحقق عليه شرعاً عين يدى القاضي المذكور ما يوجب عزله من خيانة او سبق
 خيانتاً يكون على القاضي الذى له ولاية العزل والتولية عزله واقامة من يصلح لذلك
 وقاية ما هو مصرح به فى دفع الوصى ديناً للغير بجملة اثبات بطريق شرعى ان يكون مضموناً
 عليه ما لم يقيم بينه ما يثبت له عند المنازعة فى ذلك ولو لم يثبت قبل الوصى فيبرأ عن الضمان وعلى
 فرض صحة مجرد نصب الوصى الثانى باذن قاضى العموم لتائب القضاة لا يترتب عليه
 عزل الاول والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة قصر وبلغ عليهم وصى
 شرعى وعليه دين ثابت على يد الحاكم الشرعى واولاده محتاجون للسكوة والاتفاق
 عليهم فهل اذا كان له حصة في بيت يكون للوصى بيه او وفادين الميت منها والاتفاق
 على القصر ان يقي منها شيئاً بعد وفادين الميت اذا لم يكن للميت مال سوى ذلك (اجاب)
 من مسوغات بيع الوصى من اجبى عقار الايتام وجود دين على مورثهم انما ينفق عنه
 ذلك التقار لا وفاد له الا من شئ به بقدر الدين المذكور وكان احتياجهم للنفقة الضرورية
 من جملة المسوغات لذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اخ واولاد بعضهم بلغ
 وبعضهم قصر واقام الميت فى حياته احدى اولاده البالغ وصايع اخوته وتركته فاتفق
 الوصى على اخوته نفقة من ماله فهل اذا تم اسبوا بعد البلوغ واوداد الوصى خصم ماضى
 عليهم من حصصهم يكون له ذلك حيث كانت النفقة كدقة من ماله وبقبل قول الوصى
 فيما اتفق (اجاب) نعم للوصى المذكور حسب ما انفقه من مال اخوته الذين هم
 فى ولايته ويحرم عليهم خاصة حيث كان نفقة المثل وبقبل قوله فى مقدار ما بينه اذ لم

١٢٧٧

٢٨

ربيع الاول

١٢٧٨

٦

جاءى الثانية

١٢٧٨

١

يكفيه فيه ظاهر الحال والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة عصر في ١٤ شوال سنة ٧٨٠
 بماضيه من بعد اطلاع حضر تكم على افادة مذبذبة التا كالسطرة على احدى
 هاتين القاضيتين رقم ١ شعبان سنة ٧٨ تزد الافادة عما يكون في الوصية
 الشرعية التي تطلبها فاما ما هاتم زوجة اسمعيل الموصح كفيه ذلك بالتا من
 السالف ذكرهما (اجاب) الافادة عن ذلك انه بمطالعة هاتين القاضيتين تبين ان
 المتوفى اوصى بنصف الباقي من تركته بعد صرف ما عين صرفه لزوجته والنصف الباقي
 وان والده قد توفي قبله وان له ابنا واحدا والحق الشرعي ان الوصية لاحد الورثة لا تصح
 بدون اجازة باقي الورثة اذا كانوا كبارا عاقلين على فرض ثبوت الوصية المذكورة
 فاذا مات الرجل المذكور عن زوجته واولاده القاصر بن كريمة من التعبير بالانعام
 لا تعتبر الوصية للزوجة لعدم صحة اجازة القاصر على فرض حصولها ما لم يكونوا بالغين
 ويجب ان يكونوا الوصية واما الاب فقد بطلت الوصية له بموته قبل المتوفى والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجلين شر يكن تخالصا من بعضهما من الشركة بعد الحاسبة مع بعضهما
 وحصل بينهما الابراء العام ما عدا ما بلغ معلوم من الشركة اقر به احدهما صاحبه
 آخر كل حساب بينهما ثم بعد ذلك اقام من له المال المذكور شر بكنه وصيا مختارا على
 اولاده القاصر وعلى ماله موكب له كتابة بذلك بيد الوصي المذكور فهل اذا عارضه
 رجل يزعم انه وصي كليل عن وصي على القاصر من قبل القاضي ويريد الخصامة والزراع
 والتداعي مع الوصي المختار في شأن نزاع تركته مورث القاصر من يده او مشاركته في
 التصرف لا يكون له ذلك حيث ثبتت الوصاية المختارة بالبرهان الشرعي ويكون
 وصي الميت مقدما على وصي القاضي وله ان يدفع ما على الميت من الدين من تركته الميت
 بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) وصي الميت مقدم في الولاية في مال القاصر على وصي
 القاضي اذا ثبتت وصاية المختار بالوجه الشرعي وكان امينا ثقة ولم يكن منصوب
 القاضي قد نصب ليشاؤك المختار بعقب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجة واولاد بالغين وقاصرة وتترك ما يورث عنه شرعا وتترك ما يورثه اطلاقا وصيا على
 القاصرة من قبله فهل اذا ثبتت بالوجه الشرعي وصايته على القاصرة يكون له الولاية
 على جميعها من تركته اذ ليس لاهام عارضته فيه وله ان ينفق على القاصرة من ماله
 باللاق لها (اجاب) الولاية في مال القاصرة للوصي المختار من قبل ابيها اذا ثبتت
 ولايته بالوجه الشرعي وكان امينا ثقة لم يقم به ما يخل بولايته وليس لامه او لخال هذه
 المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حضر بقله جعله للقاضي
 وصيا على قاصرة فعلى ماله او لخاله قرأ يطي في بيت صغير باعها الوصي لضرورة
 الاتفاق عليها بخمسائة قرش وأمر الوصي المذكور ان يخال القاصرة قال لا اتفاق عليها وصار
 الوكيل المذكور يباشر الاتفاق وكما احتاجت لشيء من ذلك فاختاره الوكيل من الوصي

١٢٧٨

٣

١٢٧٩

٨

١٢٧٩

٩

ويستحق على اخته حتى استهلك المبلغ المذكور في نحو سنة ونصف والآن بلغت
 رشدها وتريداً هذا المبلغ المذكور من الوصي المذكور فهل لا تجب لذلك وصدق
 الوصي في اقتضائه عليها على الوجه المذكور لاسيما ووكيل الوصي مصدق على الاتفاق
 المذكور (اجاب) اذا اتفق الوصي مبلغ الثمن على محجورته بالمعروف ثقة المثل
 لا يكون له ما لا يملك به بعد البلوغ حيث لا يملكه الظاهر في مقداره النفقة ويقبل قوله
 بيمينه في ذلك حيث لم يكن خائفاً والله تعالى أعلم (سئل) بافادته وارثه من مصلحة بيت
 مال مصر بتاريخ ١٢ المحرم سنة ١٢٧٩ هـ وبها انه على ما ورد به شرح حضر تك على
 الشقة طيه المؤرخ ٧ محرم سنة ٧٩ المرعوب به الاستفهام عن المبلغ الوارد في القاعة
 المدعى صرفها عبد العكريم افندي أخو المرحوم مصطفى بن مديري الفيوم سابقا قد
 سئل من الموما اليه عما هو مرعوب اعطاء الافادة عنه فأفادته صرف مبلغ ٢٤١٢٦
 قرشا وثلاثين فضة من ضمنه مبلغ ٧٠٢٩ قرشا وعشرة فضة صرفه في حال حياة المرحوم
 حكم تعريغه واذا نه اليه ومبلغ ٤٣٢٧ قرشا وعشرة فضة منصرف في تجهيزه وسكفنه
 وصداقات وغيره ومبلغ ٩٢٥٣ قرشا وعشرين فضة منصرف من بعده وفاته من ابتداء
 ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ لغاية رمضان سنة تار يخضع في مصروفات مثل اجرة ذبيحة لمحضور
 الامنة والعيال من الفيوم للعروسة واجرة نقل واجرة عربسة ركوب العيال من مصر
 القديمة ثم المأكل والمشرب وشم اشما ولزوم ما كولات الاولاد وتجزئ ثرواتهم مثل طرابلس
 ومراكيب لسم وتقديرات بيت الزوجية ويدمذ كورين وهكذا وبسجواب وكيل
 فوجدة المرحوم عن ذلك اجاب بان موكلته لم تصدق على جميع ما ادعى صرفه الموما
 اليه ووجب ان الين الموما اليه توفي عن زوجته وولدين فأصر من ورغبنا الافادة
 هل مع وجود القصر وعدم صدور حجة وصية من المرحوم يجوز صرف الافندي الموما
 اليه في الميت وصرف باقي المبلغ ام كيف لاسيما مع عدم تصديق الزوجة الآن على
 جميع ما ادعى صرفه كما أفادوا كيلا مع ان من ضمن المتصرف من الوصي ما بلغ صرفه تأجيل
 زوت وصايتة وما بلغ تصديق الوصاية وبذلك يعلم ان كان ما يدعى صرفه سواء كان
 قبل نبوت وصايتها او بعده في محله ام كيف وان كان ما ادعى لا يصادف وجهها شرعا
 فما الذي يليق صرفه موما على الاتمام القصر المذكورين وما مقدار ما يلزم لكونهم
 قترن تخبرهم لمحضرتكم لترا الافادة الواضحة عما يعتد به لاجرا بحسبة الموما اليه على
 ما سئلوا وما صرفه (اجاب) المبلغ الذي صرف في حال حياة الميت باذنه من يد الوصي
 المذكور بعد ثبوت شرعا لا دخل له في التركة أصلا وما صرف في الميت والتجهيز
 والتسكين هما وافق منه التجهيز والتسكين الشرعيين وذلك حسب اللائق لأمثال
 المتوفى في مقداره الكفن من حيث القيمة والعمد وهو ثلاثة أبواب مما يليه المتوفى
 في غالب أوقاته وتجزئ ما يجزه واجرة تغسيله ووجهه الى المقبرة بحسب على جميع الورثة من

أصل التركة وما زاد فان صرفه بلا إذن الزوجة فهو ضمان له وما صرفه من بعد وفاة الميت
 خاوا فاق النفقة الشرعية على التصرف من ماله من ذلك يخلف باختلاف الناس وكثرة
 المال وقلة ما يجب عليهم وما صرفه لازوجة فيجب عليها وما زاد على ذلك فهو ضمان له
 وليس للنفقة خدم معين شرعاً بل تختلف باختلاف المال والناس على انه في القائمة موضوع
 بأصول المصروفات ان بعض الاصول من مال الزوجة المتحصل من الاعبادية تعاقبها
 فيه كمن ان المصروف على الزوجة من ذلك لا من مال التركة ولم يذ كرص ذلك شي في افادة
 المصلحة وتقدر النفقة بحسب اللائق انما يتفق بمعرفة القاضي بعد معرفة حال القصر
 وأموالهم فاذا اريد للمصلحة العلم بتقدير شيء معلوم فحال هذه المادة على المحكمة ليقدّر
 القاضي ما يليق بحسب الحال ان لم يزد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت عن
 ولدي ابناً ذكر واتى وقبل وفاتها حال صحتها بحضور الورثة انذ كورين أو صت بان جميع
 المقار المملوك لها يكون مناصفة بين ولدي ابنها المند كورين والمداغ يكون لفت
 الابن خاصة لا تدخل لأخيهما فيه وشرعت ان هذا لا يكون الا بعد وفاتها فلو تزوجت أو صت
 بنت الابن انفاذ ما وصت به جدها لما فأتى أخوها ذلك وأراد أخذ حقه بالنسبة
 الشرعية ولم يجز ذلك الوصية بعد وفاة جده بل كان راضياً بذلك في حياته فهل يجب
 لذلك (اجاب) الوصية للورث باطلة الا بإجازة الباقي بعد موت المورث ولا عبرة بالاجازة
 والراضا قبل الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق
 وابني أخ شقيق ثم مات الاخ الشقيق عن اولاد كورواثا وزوجته وعن ابني اخيه
 المند كورين ولم تقسم التركة فماذا يخص كل وارث واذا ادعى ابنا للأخيهما كان
 اوصى لهما بجميع تركته وهو في مرض موته لا تنفذ الا من تركته (اجاب) بموت
 الرجل الاول عن زوجته وعن اخيه الشقيق وابني اخيه المند كورين لا غير يكون
 لزوجته من تركته الربع فرضاً يقسم بينهما ولاخيه الشقيق الباقي تعصياً ولا شيء لابني
 اخيه وبموت الاخ المند كورين ابنا عن اولاده كورواثا وزوجته وابني اخيه المند كورين
 لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضاً والباقي لاولاده تعصياً يقسم بينهم للذكر مثل
 حظ الانثيين ولا شيء لابني اخيه والوصية لغير الوارثين باطلة لا تنفذ الا بإجازة
 الورثة ومقدار الثلث لا يتوقف عليها والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مخدوم على يمين من
 قبل ابيه ولابن المند كورواستحقاق في وقف آيل له من قبل جده الأعلى فطلبت الوصي
 المند كورة من تأخر ذلك الوقف من نص السهم من غلة ذلك الوقف واستيفاء واستحقاقه
 فيه فأتى الناظر المند كورواستحقاقه لها وابقاه تحت يده عدة سنين فهل له ما طلب سا ذكر
 وتساوياً به حفظه دون الناظر المند كورولا يسوغ له تأخير صرفه وابقاؤه تحت يده المدة
 المند كورة وماذا الرز من يده من بعد المدة الطويلة فدفتر امضتها صرفه من امراد ذلك
 الوقف في عساوته وترميته مبلغ كذا وابني تسليم الوصي المند كورة استحقاق اليمين المند كور

١١٧٩

٢٧

رجب

١٢٧٩

١٢

حتى تصدق له على صرف المبالغ المرقوم في العارية والترميم المذكور بن وتحت له على
 المذمور المسد كوروايت التصديق على المنصرف في العارية والترميم والتحت على الذمير
 لا تجبر على ذلك (أجاب) للوصي المذكور ولاية قبض لتحقيق الوصية المذكور من
 فائض ريع الوقف ويحبر الناظر على تسليمه إليها حيث لا مانع ولا يتوقف ذلك على
 تصديق الوصي للناظر على ما صرفه في عمارة الوقف بل لا يحتاج الناظر إلى تصديقها
 وقبل قوله في مقدار ما صرفه على ذلك يمينه إذا كان أميناً لم يكذب فيه ظاهر الحال
 وكان مصرف المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك امتعة وغفراً ومواشي أوصى
 بها في مرض موته لابن ابنه ومات في مرضه المذكور بعينين وعن ابنه وعن ابن ابنه
 الموصى له وترك ما يورث عنه مائة درهم والمحال هذه نفقة الوصية في الثلث المجازي لغير
 الوارث وما زاد يتوقف على إجازة الورثة فإذا لم يجزه الوارث يكون ما بقى بعد الوصية
 ميراثاً يقسم على جميع الورثة بالشرعية (أجاب) الوصية لغير الوارث فيم لهو
 مملوك الرقة تنفذ من ثلث المال بلا توقف على إجازة الورثة وفيما زاد عليه يتوقف على
 إجازتهم فإذا لم يجزه الورثة يكون ما زاد على الثلث ميراثاً يقسم بين جميع الورثة بالقرعة
 الشرعية وفي قدر الثلث بعد التجهيز والدين مستحق للموصى له والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن أخته ثمانية وعشرين ابن عمه وعن ابن عمه وعن ابن عمه وأخوه ترك ما يورث
 عنه شرعاً وأوصى في مرضه لابن ابن عمه المذكور بالثلث من التركة ومات وهو
 مصر على وصيته المذكور فهل والمحال هذه تصح الوصية لابن ابن عمه المذكور ويكون
 له أخذ ثلث التركة بغير الوصية المذكور حيث ثبتت بالوجه الشرعي وماذا يخص
 كل وارث (أجاب) الوصية بثلث المال لغير وارث وقابل تنفذ بإجازة الورثة حيث
 تمت شرعاً ولم يكن هناك مانع وعمور الرجل المذكور عن أخته وابن عمه الموصية
 وابن ابن عمه الآخر الموصى له لا غير يكون لأخته من تركته بعد الدين والوصية وما
 يلزم تقديمه النصف فرضاً لابن عمه المذكور الباقي تمصياً ولاشي لابن ابن عمه بعد
 في الدرجة والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من بيت مال مصر مؤرخة في ٢٦ ص سنة
 ١٢٨٠ مضمونها إذا توفي رجل عن زوجته وأولاد قصر وقبل وفاته أقام بخصاوصيا
 مختاراً من قبله على مختلفاته وأولاد القصر ومدفوفاته فقرر اعلام شرعي بنيت وصاية
 الوصي المذكور ثم توفي أحد الأولاد القصر عن ورثة ما ضمن وأخفاص غائب تحت
 وصاية الوصي المذكور فهل للوصي المذكور حفظ ما بقول القاصر الغائب من تركته
 المتوفى الثاني أم مادت وصايشه من قبل المتوفى الأول ليس له حفظ ما يخص
 الغائب من تركته المتوفى الثاني وببب المال له ضبط التركة كما تجزأ في ضبط متروكات
 من يتوفى وله وارث غائب حسب الادول. اللانحة البحاري العمل بموجبها وما هو
 الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) للوصي المختار ولا يحفظه مال محبوره القاصر الذي

٢٥

١٢٩

ذى الحجة

١

١٢٧٩

١٥

١٢٧٩

صفر

٢٠

١٢٨

تحت وصايتهم والتصرف فيه بالحق لفرق بين ما إذا كان ذلك المال آل اليمين قبل
 إليه الذي نصب الوصي المذکور أو من قبل غيره كالذي آل اليه من قبل أخيه المتوفى
 بعد أبيه المذکور والله تعالى أعلم (مسئل) باقادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة
 جادی الثانية سنة ١٢٨٠ مضمونها الأوراق الموضحة أعلاه ولوردة لصلحة من
 مديرة المنية ضمن أوراق قضية متروكة كان شخص متوفى بها يسمى حسين أبا كورد
 وحيث أن تركته محصورة فيها على يد قاضي المنية ومذکور باقادة المديرة أنه قد نثت
 على التركة كقوما ما وديون ومطالبة الأوراق وجدان الزوجة ثبت لها إنشاء كانت
 مضبوطة ووضعت يد عاهلها والتر كذبت على يد الوصي والقاضي المذکور ثم
 وجدت افادة من الوصي بأنه ما صار نصبه وصيا عاما لأبيه ذوقاة المتوفى وأنه لا تعلق له
 بالتر كذا فنؤمل افادة الحكم الشرعي فيما تضمنته تلك الأوراق (أجاب) الوصي من قبل
 الميت لا يقبل التخصيص فلو تخصص بشئ يكون وصيا عاما إذا كانت وصايتهم ولو في
 شئ خاص من قبل الميت محققة تصح دعوى الزوجة بما ادعته من الاصلان في وجهه
 وكذا تسمع في وجه مدعوى الديون عن يده بل لو استوفى الاصلان شرطا لم يكن
 الحكم نافذا وكذا الزوجة إذا كانت محققة الورثة إلى المتوفى بعد اثبات الدين في
 وجهه ما غرمه ما لو بدون حضور باقي الورثة أو الوصي ولا يشترط في اثبات الدين على
 أحد الورثة كون التركة كذا فإنه عليه والله تعالى أعلم (مسئل) باقادة واردة من بيت
 مال مصر مؤرخة في ٢٥ جادی الثانية سنة ١٢٨٠ مضمونها إذا توفي أي شخص
 وقيل وفاته أوصى لعقائه أو مديراته ثلث ماله الخفاف عنه من قليل وكثير وثبت ذلك
 شرعا بعموم الوصي وكان من جملة ما يستحقه حال حياته اهلان الخراجية بالمال فهل
 تنفذ الوصية المذكورة في ثلث الاهلان الخراجية اسوة الخفاف عنه من اهلان بالمال
 وعقارات ومتغولات أم كيف تؤمل الافادة عن ذلك لبعثنا الاجراء (أجاب) الاواضي
 الخراجية التي آلت لبيت المال ليست ملكا لاربابها فلا تورث عنهم ولا تدخل في الوصية
 بثلث المال على ما هو مقرر في كتب المذهب ادلاء ثلث صاحب منته بها وقتها حتى
 تدخل في وصيته انما يكون له حق الانتفاع بها مادام حيا وله اسقاطها غيره في حياته
 باذن الحكومة واذا مات فعلى ما هو جاز الا ان تقسم بين سائر الورثة بقسمة الميراث
 وليست ميراثا حقيقة والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من الروزنامة في ذي القعدة سنة
 ١٢٨٠ مضمونها الا سنة هاهنا من الحكم الشرعي فيما يتعلق بقص الميراث المرتب على
 اولاد صلي انشدى الاسلامي بالروزنامة القدر المطالب بصره الوصي على الايتام
 واستيلا تم ذلك والذات الايتام المذکورين متوقفة في ذلك بقوله انه ليس وصيا من طرف
 المتوفى على التصرف وانه اذا فرض وكان وصيا فلا يكون وصيا على المعاش المرتب وانها
 هي الاحق باستيلاء معاش اولادها لكونها حاضرة لهم (أجاب) الافادة عن هذه المسألة

١٢٨٠

٦

١٢٨٠

٢٦

ذی القعدة

١٢٨٩

٢٢

ان الولاية في مال الايتام سواء كان من تركته مورثهم أو من غير الوصية المختار من قبل ابيهم ثم لوصيهم من قبل القاضي حيث كانت وصايته عامة في ذلك دون الام ولو كانت الايتام في حضانتها ومن ذلك على جواب المحاذية اذا كانت وصاية الشخص المذكور ثابتة شرعا على احد الوجهين السابقين فيكون له ولاية قبض استغناء عنهم المذكور دون الام والله تعالى اعلم (سئل) بانفاذ من الروضات في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٨٠ مضمونها لما ورد شرح حضرتكم باحدى الاوراق يعني السابق ذكره قبل هذه بتاريخ ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٠ قد صار السؤال من زوجة المرحوم على افندي السلاموني فرغبت طلب نسخ صورة الاعلام الشرعي وارساله لحضرتكم لمطالعتهم وعرضي الجواب اللازم وينافى على ذلك قد صار نسخ صورته بالثقة عليه من مصلحة بيت المال وورد مع شرح المصلحة المذكورة بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٠ وحيث من الانقضاء على ما به واعطاء الحكم اللازم بالوجه الشرعي لم يشرح له حضرتكم لتدرا الافادة الواضحة (اجاب) قولنا في الجواب السابق اذا كانت وصاية المتصوب من قبل القاضي عامة في ذلك نعيه الله لم يخصه عن غير ذلك وبما عدا صورة الاعلام المذكور لم يوجد فيه تخصيص بشئ بل اقامه القاضي وصيا على القاصر تين مع الاطلاق في ذلك قبض استغناءهم ولو من غير الترتيب لم يستثن القاضي في اقامته وصيا هذا التصرف او نحو في تنقيح المحامدية بالعرض والى البرازة جعله للقاضي وصيا في مال اليتيم له ان يفعل في ماله ما يشاء له وصي الاب غير ان وصي القاضي لا يملك ان يتصرف تصرفا استثناء القاضي كما اذا استأجره عن بيع العقار مثلا بخلاف وصي الاب فان استثناء الاب لا يعمل فملك وصيه التصرف في عمل ماله عنه انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان أحدهما له أربعة أولاد والثنائي لاولده حضرة والد الولدين المذكورين في حياته هندئان الشرع وأوصى بثلث ماله وأملا له الى أحد الولدين والثالث الثاني لاهيه والثالث الثالث لاولادها به الاربعة ثم مات الموصي وقسمت الزكوة على ذلك وتحررت بذلك الحجج اللازمة وصاروا يتصرفون في ذلك تصرف المالك في أملاكهم من خمس عشرة سنة ثم ضاعت الحجج المذكورة وأراد أحد الولدين الذي لا أولاد له الرجوع على أخيه بعد تلك المدة بقوله انه يأخذ التصرف في الثلث الموصى به لا أولاد أخيه المذكور فهل يجوز له الرجوع بعد تلك المدة (اجاب) اذا كانت الوصية بثلث المال لا أولاد الابن المذكورين ثابتة بالوجه الشرعي تنفذ بلا توقف عن رضا الورثة إذ الوصية لتغير الوارث بثلث المال تقدم على الميراث فيما يورث عنه شرعا ولا تدخل فيها الاطيان الاميرية التي آتت لبيت المال واذا كان الأمر كذلك فلاس لاحد الولدين الرجوع على أولاد أخيه بما تحقق الوصية به فيما تنفذ فيه الوصية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارثين أحدهما حاضر والاخر غائب وله وصي

مخار من قبله اقامه بصرف من سدد من ماله في مؤن تجهيزه وتسكينه وباقي السدس
 بصرف للفقراء المساكين والسدس لابن الوصي بموجب جبرية من قبل القاضي
 فهل اذا اراد المحاضر من الوارثين الاستيلاء على نصيبه ونصيب الغائب لا يكون له
 ذلك بدون وكالة عن الغائب وتكون الولاية في حفظ نصيب الغائب الوصي المختار
 الى حين حضوره (اجاب) ليس للوارث المحاضر ولا له اخذ نصيب الوارث الغائب بدون
 وكالة عنه والولاية في حفظ نصيب الغائب من الورثة الى حين حضوره للوصي المذكور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين احدهما حية وعن بنتين قاصرتين
 وعن اخ شقيق ادعى الاخ المذكور بعد الموت انه وصي من قبل القاضي على القاصرتين
 وعلى الحمل وتصرف الاخ المذكور في التركة وفي نصيب الحمل الموقوف له قبل الولادة
 فهل يصح تصرفه في حصة الحمل المذكور قبل الولادة ام لا (اجاب) الذي صرحوا به ان
 الحمل لا يولد ولا يولد عليه ويحتث فلا يملك الاخ المذكور ان يتصرف في المال
 الموقوف للحمل واذا تصرف فيه قبل الولادة لا يصح تصرفه ولو وصيا الله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة اعطت لبنها بعض مصاغ تبرعها ما في من موتها وماتت عنها وعن
 ورثة آخر بن لم يجيز واذا ذلك قول يكون ذلك وصية للوارث لا تنفذ الا باجازة القاضي الورثة
 فان اجازوها نفذت وان ردوها بطلت ويكون تركه (اجاب) نعم هذا التبرع وصية
 حكمها الوصية للوارث لا تنفذ بدون رضا البقية فاذا ردته بطلت ويكون ما ذكر تركه
 يقسم بين جميع الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض من مرض الموت فوصى
 زوجته بثلث ماله وب نصف جاموسة في المحالة المذكورة ثم مات عن زوجته المذكورة
 وعن اخيه وعن ابن اخيه الشقيقين وتوكل ما ورث عنه مشرعا ومن جله موقوفاته مصاغ
 ولم تجز الورثة الوصية فما الحكم في هذه الوصية وماذا ينص كل وارث من التركة ومن
 تقدم بينته اذا اختاف الورثة مع الزوجة فماتت الزوجة ان المصاغ في وقال الورثة انه
 لبيت (اجاب) الوصية لاحد الورثة باطلة بدون اجازة باقيم ولا لزوجة الربع فرضا
 والاخت الشقيقة النصف كذلك ولا ابن الاخ الشقيق الباقي نصيبا والقول للزوجة
 في مثل المصاغ بينها وبينه الورثة عند اختلافهم المذكور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن ايتام واموال وجعل له وصيا ثم مات وصيه بعد ان جعل
 وصيا آخر ثم جعل القاضي على الايتام والاموال وصيا فهل يقدم وصي الوصي على
 وصي القاضي (اجاب) الولاية في مال الصغير الى الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم الى
 الجد ابى الاب ثم الى وصيه ثم الى القاضي ثم من نصبه القاضي كما صرحوا به يعلم تقدم
 وصي وصي الاب على من نصبه القاضي في الولاية والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على
 قصر من قبل ابيه ثم تحت يده مال لهم اودت امهم نزعه من يده متعلقة بان الوصي
 المذكور تغربا اذا ضاع المال من يده لا يوجد عنه ما يوفي بماله او بغيره فهل يجب ان كان

١٢٨١ ٣

في الحجة

١٢٨١ ١٢

مطلب لا يصح تصرف
 الوصي فيما وقف للعمل
 قبل انفصالة

١٢٨٢ ٨

محرم

ربيع الاول

١٢٨٢ ٣

ربيع الثاني

١٢٨٢ ٢

وصيا مختاراً من قبل أبيهم لا يترع المسأل من يده ولا تقبل دعوى الام بذلك (أجاب)
إذا كان الوصي المختاراً أميناً عدلاً قادراً على التصرف في ممتلكاتهم ولم يقم به ما يوجب انحيازه
من الوصاية لا يكون لاحد معارضة وترع المسأل منه ولو كان فقيراً إذ مجرد دأبه فقر
لا يخرج به عن الأهلية وإن قام به شيء تكيافة أو فسق وجب عزله وتولية من ليس كذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة منها وعن ابنتين
من زوجة ماتت في حياته وعن ابن من زوجة مطلقة منه قبل موته وخالة من عدته
وبنت من موطأته وكلهم نضر وقبل موته أقام رجلاً وصياً مختاراً على تركته وعلى مال
النصر ووفيت وصايتاه المختارة على يد القاضي بشهادة البعثة الشرعية وبعث التركة
وحفظها تحت يد الوصي باذن القاضي فأرادت الزوجة المطلقة أن تأخذ نصيباً منها
القاصر من الوصي وتضعه في بيت المسأل فهل لا تجاب لذلك وصكون النظر والرأي في
حفظه للوصي المذكور (أجاب) ليس للام ترع نصيب ابنتها القاصرة من يد الوصي
المختار بدون وجه شرعي يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختار على ولد
أخيه الشقيق القاصر وضع يده على ما خاض الولد من تركه أبيه وما خصه من تركه
أخته وصار ينفق على الولد المذكور من ذلك النفقة اللازمة من حين موت أبيه إلى أن
صار له أحدى عشرة سنة وبقى من ذلك شيء يسير تحت يد الوصي والآن تريد ام الولد
أخذ ما بقي من الوصي وضم الولد إليه فهل يصح ذلك الوصي بمقتضى ما صرح به في القاصر من
ماله حيث لم يكذب الظاهر والباقي ما خاض القاصر بتركته تحت يد الوصي ينفق عليه
منه حتى يبلغ وللوصي ضم الولد إليه ومنع الام عنه حيث كان معه الشقيق وليس له من
العصبة غيره (أجاب) نعم يصح ذلك الوصي في مقدار النفقة على اليتيم حيث لا يكذب فيه
ظاهر الحال وكانت نفقة المثل وليس للام ترع ما بقي من يده بدون وجه شرعي وللام
العاصب المذكور ضم اليتيم إليه حيث انتهت حضنته ولم يوجد من يقدم على وليه
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن ابن وبنت قاصرتين
ولهما عري من قبل الميت لينفق عليهما ويحفظ مالهما فأخذ المال واستولى على التركة
وله متع من الاتفاق مع وجود المال لهما وأخرجهما من بيتهما وكل بعض المال وخلق
في التركة ثلاثاً بعضهما فهل إذا ثبتت عليه الخيانة والاتلاف بالوجه الشرعي يعزل عن
الوصاية ويؤخذ المسأل من يده ويكون ضامناً لما ألقاه من مالهما (أجاب) إذا ثبتت
خيانة الوصي المذكور بالوجه الشرعي فعلى القاضي عزله من الوصاية أن عزله حيث
ولجب وما يثبت أنه تمدهى نهيهاه وألقاه من مال القاصرتين فعليه ضمانه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أوصى في مرض مريضه لبقته بحمار وجارية وأوصى زوجته بيت ثم
مات في ذلك المرض ثاني يوم الوصية عن بنته وزوجته المذكورتين وعن أخته الشقيقة
ولم يجزأ لاخت الوصية المذكورته فهل والحال هذه تكون تلك الوصية غير نافذة ويكون

١٢٨٢

٥

١٢٨٢

٦

جداى الأولى

١٢٨٢

١١

١٢٨٢

١٩

١٢٨٣

مبان

١٢

١٢٨٢

رد. أن

الموصى به تركه يقيم كغيره من بقية التركة بالفرض الشرعية بين الاخوت والبنات
والزوجة فيكون للزوجة الثمن فقط في جميع التركة حتى في البيت المذكور والبنات النصف
كذلك حتى في المحار والمجارية والاخت الباقي تعصبات في جميع ذلك حتى في الموصى به
حيث لم يكن وارثا سواهن ولو كتب الوصي ورقة بذلك مشمولة بالشهادة عليه (أجاب)
الوصية لبعض الورثة لا تنفذ الا باجازة ياتى قسم فاذا دلت الاخت الشقيقة الوصية
المذكورة، هانت في حقها وقيم الموصى به بين جميع الورثة بالفرض الشرعية لان دور
كل من الزوجة والبنات وصية الاخرى فيكون للزوجة الثمن فرضا والبنات النصف
كذلك والاخت المذكورة الباقي تعصبات لا وارث سواهن والله تعالى أعلم (سئل)
في ام اطفالك بعضا من الثمن والفراس و بعضا من الصناديق الخشب وواحد منها
صاح قد اوصت في حال حياتها وصحتها وطواعتها ثلث ما ذكر بمجهات خير ات عيبتها
تعمل بعد وفاتها و اوصت بالثلثين من ذلك لثلاثة اشخاص ذكر بن وانثى من اتباعها
الذين لا قرابة لهم بها واقامت واحدا من الذكور رجلا كاهلا وصيا على نفسه وصيتها
ثم ماتت وتركته ما ذكر من الثمن والفراس والصناديق فقط عن اولادها لا غيرها
ماذا يكون الحكم في وصيتها هل تنفذ بالثلث فقط ويحكون الباقي ميراثا ولا دعمها
أم كيف الحال والذي اوصت اليه ليس لاحد منعه من الوصية على تنفذ ذلك بدون
وجه شرعي (أجاب) الوصية لقبير الوارث بعد ثبوتها بالطريق الشرعي انما تنفذ بقدر
ثلث التركة وما زاد عليه موقوف على اجازة الورثة فان اجازوها بعد الموت نفذت في
الشكل وان ردوها بطلت فيما زاد على الثلث ويكون الثلثان ميراثا وان اقتصرت الابعاء
الى الرجل المذكور من قبلها لا يكون لاحد منعه منه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في وصي من قبل الميت له دين عليه ويريد ان ياتيه بطريقه الشرعي فهل اذا لم يكن
في الورثة بالغ يكون للقاضي ان ينصب خصما في مقدار الدين لينتد الوصي ما يدعيه
ولا يكون الوصي مخرا عن الوصاية بدعواه المذكورة اذا ائتم به طريقه الشرعي
(أجاب) نعم للقاضي ذلك ولا يكون نصب وصي في مقدار الدين لانبات الوصي المختار
دينه في وجهه مخرا له عن الوصاية والحال ما ذكر قال في رد المختار اذا ادعى الوصي دينه
على الميت نصب القاضي وصيا للثمن في مقدار الدين الذي يدعيه ولا يخرج الاول عن
الوصاية وعليه انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وصي مختار على اولاد اخيه
انقص من قبل ابيهم اشترى لهم حصه شائعة في دار وطاحونة خربن ليزيل ما قواما من
بعض البناء وينص ما دار الحما ثم بعد انشراء مدة ظهر له كثرة الكلفة عليهم فباع الحصه
المذكورة في الدار والطاحونة لرجل آخر وها خربتان بضع فيمتوا ووضع المشتري
يد على ذلك واشترى الوصي بالثمن الذي باع الحصه دارا لانيام عامرة يستغلونها
وينتفعون بها وهي اروع قسم وانتفع بكثير من الحصه التي باعها كما يشهد بذلك الثامن

والعيان ثم مات أحد الأيتام المذكورين عن وارث به ارض فيما وقع من الوصي المذكور
 فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الوصي المذكور باع تلك الحصة بضعف قيمتها وقت
 البيع وانها كانت متغيرة بكونه يبيعها نافذا (اجاب) ببيع الوصي المذكور على
 الوجه المستطوع صحيح نافذ لا ينافي بكونه يبيعها شرعي حيث تحقق ما ذكره السؤال
 بالطريق الشرعي لوجود المدوخ والله تعالى اعلم (سئل) في امر آلاء وارث لها وصت
 بجميع ما تملكه وبوجدهم وكما تباعدها من منة ولوعقار وغير ذلك لمجهات خيرات
 واقامت امر آلاء وصا في تنفيذ وصيتها المذكورة وماتت مصرعة على الوصية وقبلت الوصي
 الوصية المذكورة في حياتها وبعد وفاتها او ثبت ذلك بالوجه الشرعي ووضعت يدها
 الوصي على ما وجدته وكان المتوفاة تصرفت في قابسه ومن جلة المتروك عقار وتخل
 تريد الوصي المذكورة به وقض عنه تصرفه على جهة خيرة من المجهات التي اوصت
 لها المتوفاة المذكورة فهل والحال هذه يكون لها ذلك ولو كان موجودا غير العقار
 (اجاب) ما نفذت فيه الوصية يكون للوصي المذكورة التصرف فيه والصرف في جهة
 الوصية اما بواسطة البيع او بفتح العين على الوجه الموصى به حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا وله ورثة شرعية وعقار وقد كان في حياته
 اقام رجلا وصا او اوصاه بان يدا بغيره وتكفيه وعمل تربة له وبعد ذلك توفي فاطليه
 من الدين وما ياتي به ذلك يعطى ثلث الثلث منه للعتقاء فهل يكون وفا الدين مقدما
 على الميراث والوصية يكون للعتقاء ثلث ما بقي بعد التجهيز والتسكين واتخاذ القبر
 للث والدين حسبما اوصى ثم ما بقي يقسم بين الورثة بالفرصة الشرعية وذلك بعد
 تحقيق ما ذكر بالوجه الشرعي سيما ما اجزاه الوصي المذكور من اتخاذ القبر للث هو
 باذن جميع الورثة وهم بالقول وبعض العتقاء (اجاب) نعم يخدم الدين الثابت شرعا
 على الوصية والميراث والوصي لهم ثلث ثلث الباقي بعد الدين والتسكين والتجهيز واتخاذ
 القبر للث حسبما اوصى به والحال ما ذكر وما بقي يقسم بين الورثة على فراض الله تعالى
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى لابنه القاصر نخلا وعقارا يملكه كان
 مقيما قريبا وكس بذلك حصة شرعية ثم اراد الاب السفر من هذه البلدة الى بلدة اخرى
 فوق مسافة القصر للاقامة فيها بالهوى وعياله واذا ترك ذلك النخل والعقار في البلد
 المذكور ينجس على النخل من التلف وعلى العقار من التخرب فهل اذا كان الاب
 المذكور محروما بين الناس يجوز له بيع ذلك العقار والنخل المذكورين ليعطف فتمها
 لانهم المذكور او بشرى به ما هو اتع (اجاب) نعم للاب المذكور بيع ما ذكر
 والحال هذا ومن النخل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان يوجه الحج الشريف
 وقبل توجهه اقام شقيقه وصيا عنه واشترى له اولاده بخرصة عدون من المسلمين وتوجهه
 الى البلاد المجاورة فقبض الله سبحانه وتعالى توفي الى رجة الله تعالى بركة الشرف وهو مصر

في التعداد

١٢٨٢

١٢٨٢

١٢٨٢

١٢٨٢

مصر
١٩

٤
١٢٨٣
مطلب في حكم ما أنفق
الوصي في المصاهرات
بين النسيم وغيره
والضيافات المعتادة
والهدايا المأهودة في
الاعيااد وغيرها

١٢
١٢٨٣

١٧

١٢٨٣

على ذلك ووضع يده شقيقة المذكور على متروكاته وضبطها على يد الحاكم الشرعي وقسم
ذلك على ورثته وصار يتفق على أولاده الموصي عليهم في لوازمهم الشرعية وفروج بنتها
من بناته وصرف عليها في لوازمها للزواج فقامت الآن بعد بلوغها نكاحا بها بمحضها
في متروكات والدها وفي إسرأما كنه الموروثة عنه فهل والحال هذه يصدر في الوصي
المذكور فيما قبضه وما صرفه عليها ولا يلزم بإقامة بينة على ذلك لكونه أمينا (اجاب) نعم
يصدر في الوصي المذكور في مقدار ما قبضه وما صرفه من مال محجورة في حاجتها الساتع
انصرف فيما وافقت حاجتها كان أمينا لا يكذب به مظاهر الحال فيما ذكر ولا يكلف إقامة
بينة على ذلك والحال هذه وفي أدب الاوصياء من فصل الاختاق وفي القضية للزاهدي
لا يضمن الوصي ما أنفق في المصاهرات بين النسيم والسبب هو غيرهما في خلخاع الخاطب أو
الخطيبة وفي الضيافات المعتادة والهدايا المأهودة وفي الاعيااد وغيره من مال النسيم أو
النسيمة مما هو متعارف وان كان متناه بد وقال عن الأئمة السركاري في الوصي اتخاذ
ضيافته من مال الصغير محتجته للأقارب والمجيران والمحتاج من ماله صرف فيه ومثله عن القاضي
أبي حامد وكذلك اتخاذ ضيافته لأقربائه وعن عند من الصديان وكذا العبدى وقال أبو
يوسف اللاتي وجد الدين الربري أنه لا يجوز له اتخاذ ضيافة للأقارب ولا إعطاء العبدى له
حتى لو فعلها بغير أهله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل في عيال أبيه معاون له في
تعلقاته ولا مال له أصلا غير أهله ما كل وشرب ويكسب وهو أولاده من مال أبيه معاون له
فيه فقط فمات هذا الابن عن أولاد له ذكور واثلاث فوصي لهم جدهم بثلاث ماله ثم بعد
ذلك رجوع من وصيته هذه وأوصى لهم حصته في بيته وبدرهم رسالة لكل واحد منهم
قدر معلوم فهل يصح رجوعه عن الأولى وتكون الثانية هي الحقيقة المعحول بها أم
كيف (اجاب) لا وصي الرجوع عن وصيته والاية لا يغيرها فإذا ثبت بالوجه الشرعي أنه
رجع عن وصيته الأولى وأوصى لأولاده بالوصية الثانية عمل بالثانية حيث مات
مصر عليها أو كان الوصي لهم غير وارثين وكانت تخرج من الثالث والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل توفي إلى رحمة الله تعالى وترك ما يورثه من مائة وعشرين عقارات ومنقولات وشيخوخ
الزور مقاصر فأقام القاضي عليهم وصيا من باقي الورثة البالغين وكسبه له حجة بالوصاية
واستمرت تركه المورث تحت يد الوصي المذكور على الاشتراك والتبوع بدون نسبة
بين الورثة فصار الوصي يتصرف فيها كيف شاء ثم ظهر عدم حسن تصرفه لاسرافه
وتسذير موصوفه في وجوه غير مرضية وغير لا ثقة شرعا حتى استغرق نصيبه من التركة
وبعض أنصبا القصر المذكورين فهل إذا ثبت أنه اتلف شيئا مما يخص القصر بدون سوء
شرعي يسوغ للقاضي عزله وإقامة غيره مقامه (اجاب) نعم للقاضي عزل الوصي المذكور
والحال فله حيث ثبتت خيانتة ثم عاين عزله في هذه الحالة واجب صيانة مال القصر
عن الاتلاف وينصب وصيا أميناً فإذا راعى التصرف والمحافظة والله تعالى أعلم (سئل)

في حصة مشتركة في مكان بين قاصره وتوجدتها الوصي عليها ووجهة ابيها باعها وكيل
الوصي والزوجة المذكورين بنين فالحش وغرور وبغير مسوغ شرعي فهل لايجوز بيع
عقار القاصرة المذكور وة والحال ما ذكر (اجاب) لا يصح بيع حصة القاصرة من العقار
بدون مسوغ شرعي لبيع عقار اليتيم ولولم يوجد غبن فالحش ولا تغرير فيه كان البيع
في نصيب البلغ بالغبن الفالحش والغرور يوجب تمكن البائع من فسخ البيع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى بثلاث علفاته ليعصر في تجهيزه وتكفنه ووجوه
خيرته من قراءة قرآن وصداقات وجعل وصيا مختارا على تنفيذ وصيته المذكور وة وعلى
باقي التركة بعد موته ويستوفي ديونه التي على الناس ويتضي ما عليه من ماله ما فضل بعد
ذلك الذي هو الثلثان يدفعه لوارثه الا حق بذلك ثم مات بعد ثلاثة اشهر عن عمه لا يسه
الغائب في بلدته المعلومه وعن اولاده لا يسه لابيها المحاضر بن واسم الوصي المختار على
التركة وادار تنفيذ الوصية كما امره الموصى فتمه اولاد الم وادار ذواته التركة منه وابطال
الوصية وواخذ ما على الناس من الديون لبيت فهل ليس لهم ذلك حيث نشت الوصية
بالوجه الشرعي ومات الموصى مصر اعليا وليس لهم من الميراث شئ لوجود الم الذي هو
اقرب حوجة منهم ويمنعون من المعارضة في ذلك ويدون وجهه شرعي (اجاب) نعم ليس
لاولاد الم المذكورين ذلك والحال ما ذكر بالسؤال ولا ميراث لهم مع وجود الم العاصب
ويمنعون من معارضة الوصي المختار يدون وجهه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وصي
مختار على قصر من قبل ابيه وم بعد موث الاب المذكور يمت تركه ما عدا العقار واستلم
نصيب القصر في جميع التركة من العقار وغيره من الثغور وهو قد رجع عن بدقير التقسام
وامره القاضي بان يدفع لوالدة القصر المذکور ورين عن كل شهر قدر ما معلوم من اصل
نصيبهم من الثغور التي في يده للنفقة عليهم فصار يفعل ذلك حتى مضت مدة استهلك
نفقة القصر فيها الدرهم التي بيده وتخرب بعض العقار لعدم عمارته ويزيد الوصي
المذكور التصرف في بعض المتخرب لاصلاح الباني وعمارته بما يتق به عبفه ولا اجل
احتياج التصرف لان كور بن للنفقة فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي مسوغ للوصي
ذلك (اجاب) كل من تخرب العقار واحتياج اليتيم الى النفقة مسوغ لبيع عقاره فاذا
تحقق المسوغ لبيع العقار بالوجه الشرعي يكون للوصي المختار بيعه حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى في اوائل مرضه بثلاث ماله شائعا لعقائه
الثلاثة ما عدا الاطيان الخراجية واه بنت قاصرة اوصى عليها احد عتقائه المذكورين
وهو ب لوصي على البنت المذكور وة قضية ارض فضاء من غير بناء قبل الوصية والمرض
بمدة واثم الموهوب له عمارتها بعد المدة حال حياته متعقبة من ماله الخاص به ومات
المعتق المذكور وهو مصر اعلى ما ذكر فهل والحال هذه تنفيذ الوصية في الثلث والاصحاب على
البنت المذكور وة وتنفيذ المدة في القطعة الارض المذكور وة حيث ان المدة في حال العدة

١٢٨٣

٢٠

ربيع الاول

١٢٨٣

٧

١٢٨٣

١٥

وانشاء الموهوب له عمارتها من ماله الخاص به في حال حياة ممتعة كما ذكرنا وان تعرض
 أحد الورثة لابطال الوصية في الثلث أو الألباص على البنات المذكورة أو المصلحة لا يجب
 لذلك حيث كان ذلك لدى بنته شرعية (اجاب) اذا ثبتت الوصية بالثلث المذكور
 للمعتق بالوجه الشرعي وكذا الآية لا أحد منهم يتحقق رجوع الموصي عن ذلك يكون
 كل منهم نافذا حيث لا مانع وليس لأحد الورثة ان تعرض في ذلك بدون وجه شرعي واذا
 أثبت الموهوب له المصلحة المذكورة في حال صحة الواهب متوفية شرائط الصحة والتمام
 بالطريق الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب وليس لأحد الورثة بعد ذلك
 منازعة فيه اذ كراهية بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصي
 على عاصرين وعلى المفسما أنفق عليه ما في مدة لا يكذب فيه الظاهر نفقة الثلث فهل اذا
 رافق أحد العاصرين وادعى البلوغ ومطالب الوصي بماله وادعى انه أنفق عليه في مدة
 لا يكذب فيها ظاهر الحال يصدق في ذلك بعينه (اجاب) نعم يصدق في ذلك بعينه حيث لم
 تنبت خيانتة ولم يكذب فيه ادعاء ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 حصل له مرض وله جـدة أم أبيه وزوجة وابن من غير الزوجة وهم ورثته وله ابن عم
 عاصب احضره بمحض نهم وأوصى له بمبلغ معلوم من ماله وأمرهم بتسليمه له بعد موته
 وأجابوا بذلك فهل اذا مات الرجل في مرضه المذكور ومطالب الموصي له منهم المبلغ الموصى
 به من تركه ودفعوا له بعض ذلك فقط وامتنعوا من دفع الباقي يجبرهم الحاكم الشرعي
 على دفع الباقي من ذلك حيث كان يخرج من ثلث ماله بعد تحقق الوصية بالوجه الشرعي
 (اجاب) اذا ثبتت الوصية لغير الوارث بدون الثلث او بقدر ماله وجه الشرعي تؤمر
 الورثة بتنفيذها كاملة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في منعه له حصه في دار
 ليس له فيها واحتاج الى النفقة انضم ورثته هل يسوغ للام ببيعها بمسوخ شرعي اذا
 أقامها القاضي وصاعليه بمن المثل حيث لم يكن له غيرها ولو يوجد من ينفق عليه
 (اجاب) الممنوعه في المحكم كالصغير فوصيه كوصيه فله بيع عقار بمسوخ شرعي من
 المسوخات لبيع عقار البتم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن
 أولاد من غير هاذ كرواثنين وأوصى لزوجته بمبلغ معلوم من الدراهم يخرج من ثلث
 ماله فهل يتوقف نفاذها على اجازة باقي الورثة أو تكون من ثلث ماله (اجاب) الوصية
 لبعض الورثة لا تصح بدون اجازة باقيهم بعد الموت ولو كانت أقل من ثلث التركة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أوصى لزوجته بمبلغ معلوم من الدراهم وأمرها في
 مرض موته بماله عليها من الدين براءة عامة ومات من مرضه المذكور عنها وعن ورثة
 أنزلهم جميعا والاراء الوصية المذكورة ولم يقر واعلم انها هل لا يصح الاراء الوصية
 والحان ما ذكر (اجاب) ابراء الغريم في مرض الموت حكمه كوصية والوصية لبعض الورثة
 لا تصح بدون اجازة باقيهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أوصى لبنت ولده

١٣٨٣

١٠

١٣٨٣

٤

١٣٨٣

٥

١٣٨٣

١٩

١٣٨٣

٢٢

١٣٨٣

٨

الموت في قبله بغير اطين من ممراته واشهد على ذلك بيته فهل لها بعد وفاتها جدها أخذ
 ما اوصى لها به حيث انها لم توفيه (اجاب) الوصية تغير الوارث والقاتل نكث التركة
 فأقل تنفيذ بعد موتها شرعا بدون رضا الورثة لانها توخ عن الدين الشرعي والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاده القصر منها وأقام قبل موته زوجته
 وصيا عليها وعلى الملم بشرط ان يكون اخوه الشقيق ناظر عليها وعليهم ايضا بحيث
 انها لا تصرف ولا تفعل شيئا في مال القصر بدون مشاورة واملائه فهل والحال هذه اذا
 ارادت الزوجة ان تنزع المال من يده وتستقل بالتصرف فيه برأيها لا تحجب لذلك ويكون
 له التصرف معها فيما فيه المصلحة لمال القصر حيث شرط الموصي له ذلك بقوله انه
 يحاسبو ويحاسبون يقض ويصرف ويتنازع ويصدق وغير ذلك (اجاب) اذا تحقق
 كون الزوجة وانى الميت وصيين من قبل الى القصر لا يكون لاحدهما الانفراد
 بالتصرف في ماله بدون وجه شرعي فيصاحبا ما استثنى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مريض من الموت وجعل زوجته وصيا على ابنه القاصر منها وعلى ماله وعلى ثلث ماله
 لتصرف منه في خيرات عيالتها واقر بان ماله عليه دين معلوم ثم بعد ذلك حضر عنده جماعة
 من اصدة فاته المسلمين ليعادته فقال لهم اشهدكم على شهادة تسمعونها مني وهواني
 كنت جعلت امر ابي ثلاثة وصيا على ابني فلان القاصر منها اوصيت لها بنات مالي
 لتصرف منه في خيرات عيالتها وانى تدعلت انها لا تقوم بهذا الامر لضعفها فقد
 رجعت عن الايصاء والوصية ثم بعد ذلك مات وهو مصر على ذلك عن زوجته المذكورة
 وعن زوجته اخرى وعن ابن وبنت بالعين منها فهل يصح رجوعه عن ذلك ولا يكون
 اقراره لما بالدين في مرض موته صحيحا والحال هذه (اجاب) نعم يصح الرجوع في الايصاء
 والوصية والاقرار في مرض الموت بله بعض الورثة بدني او عين موقوف على تصديق باقي
 الورثة اذا كانوا بالعين والله تعالى اعلم (سئل) في امر انا وصيت لثلاث خيرات
 عينتها وجعلت اختها الشقيقة وصيا على تنفيذ وصيتها ثم ماتت عنها وعن بنتين وزوج
 فهل يكون جعل الاخت المذكورة وصيا صحيحا ولا يمنع من ذلك كونها وارثة (اجاب)
 جعل احدي الورثة وصيا على تنفيذها اوصيته من الخيرات صحيح حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وأولاده القصر منها ومن غيرهما فاقامها
 القاضي وصيا على القصر وعلى التركة فوضعت يدها عليها وتصرفت فيها بحكم الوصاية
 ثم بعد مدة فماتت خلاف ذلك وتصرف في المال الموروث فلم وتعد فيه واستهلكته
 في شؤون تدبرها وكذا استهلك ايضا ما استهلكه من الاراضي غير مصالحهم وارادت
 رهن قطعة ارض منهمو كملهم واشتد جميع عقارات رهنها على نفديان اخذتها وتصرفت
 فيها وصارت بذلك مجنونة وخائنة في المال فهل اذا تحقق ذلك شرعا عزلها القاضي
 وينصب عليهم وصيا آخر امين قادر على التصرف والمحافظة على حقوقهم حسبما يراه

رمضان

سنة

١٩

١٢٨٣

سؤال

١٣

١٢٨٣

١٧

١٢٨٣

٢٥

١٢٨٣

القاضي من المصلحة (اجاب) اذا ثبتت خيانة الوصي المذكور ذى الوجه الشرعي يجب عزلها من الوصاية ونصب القاضي وصيا يدينها امينا فادار على الحفظ والتصرف في مال اليتام بالمصلحة والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ايتام وامهم والاولاد المذكورين جدي من قبل الام وصي من قبل القاضي وهم فقراء محتاجون للنفقة ولا شيء لهم يتفق عليهم منه والمكان المذكور مقرب لا يتنفع به للسكنى من مدة ستين فهل يسوغ للوصي المذكور بيع انصاء القصر من المكان المذكور بوصايته عليهم لضرورة نفقتهم من ثمنه ووجود تخريبه وتعطله عليهم مع بيع نصب امهم بالوكالة عنها في ذلك (اجاب) نعم يسوغ للوصي المذكور بيع المكان المذكور بالوصاية على الاولاد بنسبه والوكالة عنها للوصي المذكور لبيع عقارا ليتبع على الوجه المستطرد اذ كل من الاحتياج الى النفقة والتقرب في المقارم يسوغ لبيعه بين المثل لو اتفرد فعند الاجتماع اولى والله تعالى اعلم (سئل) باقاة واردة من بيت مال مصرفي ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٨٣ مضمونها طلب نظر الاعلام المرفوق معها ويقاد عن الاعلام المذكور هل يجزبه لا يكون هناك مانع من صرف باقى استحقاق المتوفى الى مقدمه ام كيف لاتباع الاجراء (اجاب) الوصي المختار له ولاية قبض دون الميت وحقه واماناته من هي بذمته او يده مع وجود وادته ولو بالتألفا ثبت ان المتوفى اقام الشخص المذكور في حال حياته وصيا تحت اذاعلى حقة مخطأته وعلى قبض ماله واداء ما عليه وتوصيل مخطأته الى انسه كما هو مذكور في الاعلام المذكور يكون للوصي المذكور ولاية قبض باقى استحقاق المتوفى المذكور كورحى الامان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولده وعن بنته الخمس القاصرات وعن زوجته وعن امه وترك قطعة ارض اميرية فاقام القاضي عم الاولاد عليهم وصيا وامره بالانفاق عليهم من ربيع الارض فاحذالهم القصر المذكورين واسكنهم في دارهم وصار يزرع الارض ويتفق عليهم من ريعها الى ان يلبغوا رشدهم ثم امر الولد به رد الثلج ان يزوجه ويدفع المهر من نصيبه ففعل المذكور ذلك ثم اراد الاولاد اخذ ربيع الارض من عمهم فادعى انه انتفع عليهم فهل والحال هذه اذا كان الظاهر لا يكذب في ذلك يصدق فيه بيمينه وحديث زوج العلم الاين وضع المهر من نصيبه بامه ويكون المهر محسوبا على الولد حيث حصل ذلك من الولد لعمه بعد بلوغه وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يقبل قول الوصي بيمينه في مقدار ما انتفعه على القصر من ماله من نفقة المثل حيث لا يكذب ظاهر الحال في ذلك والمدة محتملة كما يكون له حساب مادفعه مهر اعم الولد البائع الرشيد لزوجه بامه من نصيبه خاصة والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مملوك لورثة من مورثهم وفي الورثة صغار وكبار والصغار وصي شرعي عليهم والمكان المذكور مقرب ومشعوب بالآربة لا يتنفع به في هذه الحالة فهل يكون تخريبه ونهدهم مسوغا لبيع الوصي نصيب الصغار منه ويكون له ذلك بغير مثله كما

٢٦ ١٢٨٣

محرم

٢ ١٢٨٤

١٩ ١٢٨٤

محرّم
١٢

سنة
١٢٨٤

واللّٰكبار بيع انصباهم منه أيضا (أجاب) نعم يسوغ للوصي بيع انصباؤه الصغار
من هذا القارن اجني عنه بمثل قيمته فأكثر للوع المذكور كالمكابر بيع انصباهم
منه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل وصيا له تركته وورثته
وكتب بذلك جهة شرعية ثم بعد مدة من الزمان ضم الوصيا آخر ورثته كأنها باقية
في الرأى والتصرف وأنه لا استقلال لاحدهما دون الآخر فلما مات الوصي توقف الوصي
الاول مع الوصي الثاني في التصرف معه متبعا لربان عليه ديناً للتركة وأنه لا يتصرف معه
في التركة حتى يوفى ما عليه من الدين فهل ليس للوصي الاول أن يتصرف في تركة
الوصي المذكور وحده بل لا بد من مشاركة الوصي الثاني معه في التصرف في التركة
ويكونان في العمل في التركة كرجل واحد لا ينفرد أحدهما عن الآخر وإذا تصرف
الوصي الاول وحده بغير إذن تصرف باطلا ولا عبرة بما نعل به الوصي الاول حيث كان
الوصي الثاني مقر بما عليه من الدين (أجاب) إذا ثبت وصاية الثاني مشاركا للاول
من قبل الميت بالطريق الشرعي لا يكون لاحدهما الانفراد بالتصرف دون الآخر الا
فما استثنى اذا لم يفرق بينهما بوجوه من الوصاية والله تعالى أعلم (سئل) بافائدة
وأردت من بيت مال مصر مؤرخه ٢٠ سنة ٨٤٤ مضمونها أن شخصاً واحداً توفي عن ورثة
منهم غلام قاصر وله تركة وشخص آخر ادعى بأشياء له ضمن تركة الميت كان أعطاه له
على سبيل التصليح فبات الميت والأشياء باقية في محله وهو يطلبها والورثة البالغون
يصدّقهم ثم عاصد قون على صحة دعواه والتوفى ليس منظوره في حال حياته لبقائه
ملك تلك الأشياء فهل والحال هذه اعتماداً على تصديق الورثة البالغين وشهادة الشهود
بملك المدعي للأشياء أو أنها كانت عند الميت للتصليح يكفي الحال ويسلم فيها لأصحابها
حيث لا لياقة للميت بما ملكه أياها ولا لزوم لأبائنا عند القاضي نزوم لا يوضح عن المحكم
الشرعي في ذلك كما ان القاصر لو اقر عليه وصى وتحقق له ملك المدعي لما ذكره أن
يصدق أسوة البالغ ولا مانع من ذلك أولاً بضع التصديق منه (أجاب) ان الشهادة
المعتبرة التي ثبت بها الحق إنما تكون بين يدي المحاكم الشرعي في وجه الخصم بعد
دعوى صحيح حتى يحكم بالملك للذي بالنسبة الى القاصر ولا ينفذ اقرار الوصي عليه وليس
له التسلم الى المدعي قضاء بدون اثبات شرعي وان حل ذلك ديناً حيث كان يعلم الوصي
ملك المدعي ما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل) بافائدة في ٢٦ جادى الاولى سنة ٨٤٤ من
حضرة القاضي الحجة مضمونها ان رجلاً دفع لآخر مبلغاً من الدراهم وقال له اصرف ذلك
على بعضى فوات الدافع وصرف المذموم اليه ذلك في تجهيزه وتكفينه حسب أمره
بدون اذن الورثة فهل يكون ضماناً قبضه من الميت وما صرفه يكون من تبرع به ترجو
من سعادته الافادة من الحكم الشرعي في ذلك ليكون العمل بمقتضاه (أجاب) اذا
قال له اصرف المبلغ الذي دفعه اليه حال حياته على بعضه وتوفى يريده الصرف في تجهيزه

ربيع الاول
١٩

١٢٨٤

جادى الاولى

٢

١١٨٤

٢٥

١٢٨٤

وتسکینه به يكون ذلك ابصاره له فصارفه في ذلك لا يكون ضامنا له الوصية حيث لا تزید على اثبات ولا تنقص على اذن الورثة حيث لا يرد في الدراخمة بل يدان تركه الميت الخالصة عن تعليق حق الغير بعينها كالحزن والعبد المجاني ثم قال فبغير زعيم التسکين من غير تقدير ولا تذکر ککفن السنة أو قدوما كان بلبسه في حياته اه وقررد الختار قوله ککفن السنة أى من حيث العدد وقوله او قدوما كان بلبسه في حياته أى من حيث القيمة او بمعنى الواو وقال في سبک الانهر ثم الاسراف نوعان من حيث العدد بان يراد في الرجل على ثلاثة أبواب وفي المرأة على خمسة ومن حيث القيمة بان يكون فيما قيمة تسعون وقيمة ما بلبسه في حياته ستون مثلا والتقدير أيضا نوعان عكس الاسراف عدد او قيمة اه وهذا اذا لم يوص بذلك فلو اوصى بتعريف الزيادة على كفن المثل من الثلث اه والله تعالى أعلم (سئل) بافاذ واردة من بيت عموم مال مصر في ١٠ ج سنة ٨٤ عضوها الرافق فثبت عن زوجها وصيت المال وبوجهه من لزم لاجراء الاصول قيل انها اوصت زوجها بالنصف الباقي بعد حصته من كامل ما يوجد مختلفا عنها بعد وفاتها من قليل وكثير وحاصل وحقير وائمة وقضايا وقهرش ونحاس وحلى ومصاغ وحقار وعقار وغير ذلك بالغاما يلزم مقتضى وصاية شرعية مستحقة صادرة من محكمة مصر مؤرخة بتاريخين أحدهما ١٢٨٣ سنة ٨٤ والثاني ١٧ منه ولم يذكر بحجة الوصية لفظة اطيان ولو كان يوم وفاتها قيل ان اطيان اطيان مشورة بتقديرية الروضة صار صبيحت تقاسيها بحسن المرسي ان كانت تلك الاطيان يعتمد فيها الابعاء المذکور أم لا واقضى الحال الاستفتاء من حضرة تكم تومل ووردا لافادة عن ذلك (اجاب) الاطيان العشرة بالملوكة للوصية تدخل في وصيتها زوجها بالنصف الباقي بعد حصته من كامل ما يوجد مختلفا عنها من قليل وكثير الى آخر ما هو مذکور على الوجه المصطور ولا يتوقف دخول الاطيان المذکور على ذكر اسمها في الوصية والحال ههنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى الى اولاده ولده القهر الذين ليسوا من ورثته بدين مختلفا من عقار وغيره ومات عن ورثته بدين وقهر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا أتت وصي اولاده ما اوصى به بعد هم يجبر وصي الورثة على اداء ما اوصى به الموصى المذکور اليه حيث انه مات مصر على وصيته قبل صدوره اذ لا تحق وما الحكم (اجاب) الوصية بالنفس من التركة لغير انوارت بعد ثبوتها بطريق شرعي نافذة بلا توقف على رضا الورثة في ورثته وصي القهر وباقي الورثة يتنفذ هذه الوصية بعد ثبوتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده القهر وعن زوجته هي امهم وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واقام الحاكم الشرعي رجلا اجنيا وصيا عليهم وعلى ما لهم فوضع يده على التركة وقال اخذ مني من العقار لنفسه وقومه بدون قيمته وهدمه وادخله منزله واخلس اشياء من مال

١٢٨٤

١٠

رجب
٢

١٢٨٤

رجب

سنة

القصر واكلاها وتركهم من غير نفقة سنة فهل والحال هذه اذا ثبت حياة الوصي على الوجه المذكور يكون لهما كم الشرعي عزله عن الوصاية المذكورة واقامة امهم وصيا عليهم لمقتطعهم وحفظ اموالهم حيث كانت امنية فادارة على ذلك ويكون لها محاسبة الوصي المذكور على ما يبدى من مال القصر وقبضه عنه بعد اقامتها وصيا اقدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت حياة الوصي المذكور بعد المرافعة الشرعية بالوجه الشرعي وجب عزله واقامة وصي امن عدل قادر على الحفظ والتصرف في مال الايتام بالمصلحة لا لقرق في ذلك بين الام وغيرهما ويكون له محاسبة المعزول ونزع المال من يده وتعيينه ما تدرى عليه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على ثلاثة قصير من قبل قاض معتبر ما اذن له بعمل ذلك بلغ اثنان منهم وطلب من الوصي المذكور اخذ حصته فاما بخصوصها من تركه مورثهما فادعى الوصي المذكور انه اتفق عليهما من المبلغ المذكور نفقة شرعية لافقة بهما في مدة لا يكذب في قوله ظاهر الحال فانكر الولدان ذلك فهل والحال ما ذكر يصدق الوصي المذكور في دعواه الاتفاق عليهما بينه حيث كان ذلك الاتفاق لا اتفاقا سبوا ولا كلف الوصي اقامة بنسبة على دعواه اتفاقا انما دار الذي اتفقه عليهما في ذلك المدة اقدوا الجواب (اجاب) نعم يصدق الوصي المذكور في دعواه الاتفاق على محجور به المدة كورين يمينه من مالها نفقة المثل في مدة تحتمل حيث لا يكذب في ذلك ظاهر الحال ولم يكن خائسا ولا يكلف اقامة بنسبة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافاذ قواردة من بيت مال مصري ٢٧ رجب سنة ٨٤ مضمونها شقص توفي بجهة بلاد السودان من اهلها حلب وحضرت امرأتها في الدنيا وانما بنتها كانت متروكة بالثقب المتوفى المذكور ورزت منه بولد قاصر وهي مطلقة منه وكان ترجمه السودان مع شقص يسمى الحاج محمد ابن الحاج علي قزوه وحصلت وفاته في الجهة المذكورة وبانها ان الشقص الذي كان مع المتوفى المذكور حضر في المحرقة وسعة معه متروكات المتوفى ورزقت ضبط متروكاته لاجل ان ولدها يخلد حقه وان المتوفى المذكور متزوج بوجة اخرى من اهلها حلب وخلف عنها اولادك تعين بهما من لزمهما وبان الجواب الحاج محمد المذكور عاجز عن اجاب بان تركه المتوفى استلها من مديرة الخرم طوم بمقتضى قائمه لانه وصي بمقتضى اعلام خلد بالخرم طوم ولعدم المعلومية بذلك قد جرى ضبطها وجد معهم تقودون ولا فها وورد الخزن وخزينة الديوان الى حسن ثبوت الوصاية واجاب ايضا بانه كان على المتوفى دين بمقتضى شهادات اخرى دفعها بدون ثبوت شرعي وانبنى على هذا التمرير محمد اربعة السودان بالاستعلام بما قاله المذكور وعن ايضا بيان التركة وفي اثناء ذلك تقدم عرض من شخص يسمى حامد بن عبد الرحمن بن محمد بن احمد بن علي حلب ينسب به ان السيد ابراهيم محمد غريب من ناحية حلب في غرة شوال سنة ٨٢ كان اقامه وصيا مختارا على اولاده قبل توجهه السودان بموجب بيعة تشهد له بذلك

١٣

١٢٨١

١٥

١٢٨٤

ولما توفي إلى رحمة الله تعالى بالسودان اثبت وصايتة بمجكمة حلب وتحرر بذلك حجة بيده
وكذا زوجة المرحوم المرحومة بنت قائم اقامته وكذا لهما ما يخصها في تركه وزوجها
من الميراث بموجب حجة شرعية ولما حضر الى مصر وعذر تركه المرحوم محصور في بيت
المسال و يرغب من عدم ثبوت وصايتة وتو كيلة شرعاً ان يعطى لكل ذي حق حقه وكذا
تقدم منه عرض آخر يرد كرفيه ان زوجة المتوفى وأولاده حضروا من حلب والا ان حصل
له عيا موعز ويرغب تنازله عن الوصاية الى زوجة المتوفى فصار الاستغناء منه هل للمتوفى
تركه بيده وعقارات أم لا فاجاب بأنه لما سمعت وفاة السيد ابراهيم المذكور وبجهة بلاد
السودان حضر قاضي تلك الجهة فحتم على متروكاته التي بمنزله تلك الثلثة وفيما بعد
جى تقيهم بن يده وتحرر بما اذقتر قسام تحت يده وقد حضره ووجد تاريخه ٧ ذى
القعدة سنة ٨٣ بخم السيد محمد توفيق قاضي مدينة حلب يتضمن بيان مخلفات
المتوفى المذكور وكذا حضر اعلاما شرعيا تاريخه ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٣
يتضمن وصايتة وتو كيلة ايضا ثم في أثناء ذلك حضر شخص وانسحب بان الحاج محمد بن
الحاج على قزموز الوصى اخفى بعضا من متروكات المتوفى المذكور واشترى ايضا اشياء
من مال المتوفى وانبغى على هذا تعيين من لزم وباستجواب الوصى المذكور اعترف بان
للمتوفى اشياء كانت محقة اتمه مع غفته وما عرف عنها سهوا وانبنى على هذا ضبطها واخذ
ضمانه عليه بتوريد ما هو طرفه من التقديرة هذا ولم يدر ظهور حجة وصاية محمد على قزموز
كدعواه ولو فرض وظهور حجتها فليجاريه على اخفاء بعض التركة كونه يشترى من
مال الميت اشياء لنفسه يرى عدم صلاحية كما ان الوصى الثاني تنازل فهل والحال هذه
يسوغ قبول تنازله ورفق الوصى الآخر وصب وصى غيرهما عن يد القاضي (حاشية) ان
محمد اعلم قزموز مدعى الوصاية بالخرطوم فضلا عن اخفائه بعض التركة وكونه
اشترى بمال الميت اشياء لنفسه خاصة واعترافه بذلك فانه صدق لا يخفى على ذويهم
واعطاهم ما ادعوا به من دون علم بيت المال ويدون ثبوت شرعى مع وجود انقاص
فزيادة الاحاطة لزمت التفتيش (اجاب) هذه المسألة بما لزم لها اتباعا على المحاكم الشرعية
فان ثبت لديه بعد تحقق وصاية الحاج محمد على قزموز خائفة في مال الميت عند صرفه
بعض نقود التركة لئلا يشتراه لنفسه خاصة بما اعترافه او باقامة بيينة تشهد بذلك
يعزله القاضي وعليه ضمان مثل ما دفعه من نقود التركة في شؤون نفسه كما يضمن ما دفعه
من ادعى ديناً على الميت بدون اثبات شرعى اذ لم تصدقه الورثة تصديقا معتبرا شرعا او
يثبت الدين على الميت بطريق شرعى ولا فرق في ذلك بين ان يكون وصيا معتبرا او
وصى القاضي ولا عبارة بشاغل الوصى الثاني المختار عن الوصاية مالم تحقق لها حكم
الشرعى بغيره فيرضه عن الوصاية بطريقه الشرعى او يضم اليه آخر والله تعالى اعلم
(مسئل) في وصى على قسر وعلى ما لم ادعى انه انفق عليهم في مدة لا يكذب فيها ظاهر

الحال فهل يصدق ذلك بيمينته (اجاب) بقبول قول الوصى بيمينته في دعواه
اقتضى مال القصر عليهم نفقة المثل الشرعية في مدة لا يكدبه فيها ظاهر الحال والا
فلا والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على ولدها الرضيع من قبل الحاكم الشرعي
ما ولد له المذكور في مدة يسيرة وتركت له جسمته وحضر وارث الولد وطلب حقه من
التركة فادعت الام الوصى بانها استهلكته وانفقت التركة على ولدها قبل وفاته فهل
والحال هذه لا تصدق المرأه اذا كذبت الظاهر وتخير على بيان التركة (اجاب) بقبول
قول الوصى بيمينته في مقدار ما انفقته على النعم من ماله اذا لم يكدبه في دعواه ظاهر الحال
ولا يقبل قوله في عكس ذلك كوضوح السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن بنتين وابنت شقيقة وتركت ربيع ببت ومصاغا وامتعة ووقفت ربيع البيت
على جهة تبرع واوصت لمعتقها ببعض المصاغ وبعض الامتعة وكل ذلك وهي في مرض موتها
فهل يكون كل من الوقف والوصية نافذا من ثلث ماله وتوقف ما زاد عن ثلث ماله على
اجازة الورثة وماذا يخص كل وارث (اجاب) الوقف في مرض الموت والوصية لغير الوارث
ينفذان من ثلث التركة بلا توقف على اجازة الورثة وما زاد موقوف على اجازتهم فيبطل
بردهم في الزنا ولو للبنتين الثلثان فرضا ولا لاخت الباقي تعصيا بعد الدين والوصية
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى بضاعة ارض خالية من البناء والانتفاع سوية
بينهما من مائة من مال كهاشمر عا وكثايد ذلك بجهة شرعية ووضعها ايديهما عليها وتصرفا
في بعضها بالبيع لانس معينين وقبضا للثمن وبنياه اما كن لهما كذلك على بعضها
وبقي باقيها خاليا لا يتنفع به وقيل تمام بناء الاما كن التي لهما المذكور توفي أحدهما
الى رحمة الله تعالى عن والده وزوجته وأولاده البالغ والتصرف وقيل وفاته اقام وصيا
مختارا شرعيا على أولاده وتركت له المذكور فهل والحال هذه اذا اراد الوصى المذكور بيع حصته
القصر من القطعة الارض الباقية المذكور بجهة مف القصة مع الشرى وباقى الورثة
الموتى في البالغين ليطم بمقتضا بناء الاما كن المذكور لاجل رواجها وينتفع على القصر
المذكورين من ربحها وخوفها من القرب والتلف وضياغ القصر من عدم النفع يكون
له ذلك أم لا (اجاب) من جملة مسوغات بيع الوصى عقار الدين كون البيع بضعف
القيمة فاذا تحقق ما ذكر ولا مانع صح البيع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة
ميت بلغ وفيهم قاصر عليه وصى وعلى الميت دين لرجل باعه الوصى بطريق وصايته
ووكاله عن باقي الورثة دارا في نظير الدين الذي على مورثهم من نحو خمس وعشرين سنة
حيث لا وفاة الدين الامس هذا الثمن ووضع المشتري يده على الدار المذكور بجهة وصار يتنفع
بها المدة المذكور بجهة والآن ادعى ابن الميت الذي كان قاصرا ان البيع صدر من الوصى
المذكور وقت أن كان قاصرا ويريد بعد بلوغ رشده ابطاله في نصيبه فهل اذا ثبت
البيع من الوصى الذي هو وكيل عن باقي الورثة بالوجه الشرعي للوع المذكور لا يحتاج

ابن الميت المذكور لذلك والتمال هذه (اجاب) اذا ثبت صدوره والبيع من وصي شرعي في عقار اليتيم بمسوخ شرعي ومن جلتة وفاء الدين مستوفيا بشر انما الهبة والزم لا يكون لليتيم بعد بلوغه ابطاله والا حكم بنقضه والله تعالى اعلم (سئل) في امر اعمات عن بنتين وتوكت مصافوا ولبوسا ووصت لاحد من بنتيها بعض المصاغ والملبوس ولم تجز البنت الاخرى بعدموت امها هذه الوصية فهل لا تكون هذه الوصية نافذة وتقيم المتروكة عن اهلها بينهما مناصفة بحيث لم يكن لها وارث سواهما (اجاب) الوصية لبعض الورثة بدون اجازة الباقي باطله فيقسم المتروكة بين البنتين المذكورتين بالسوية بحيث لا وارث سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين مات احدهم في حياة ابيه عن ابن بالغ رشيد له فوصى له جده بالثلث في جميع متروكاته المملوكة الرقبة له ثم مات الجده عن ابنه وعن ابن ابنة الموصى له المذكور وهو مصر على الوصية فقبل ابن الابن الوصية وتوفي مع غيره في معيشة واحدة مدة سنين ثم طلب الموصى له انواع ثلث التركة واخذها فغضبهم من ذلك فذكرين للوصية المذكورة ثم اعترف بها لابن الابن المذكور وصاروا مع بعضهم حتى مات احدا العمين عن ورثته فارادوا منع الموصى له عن الوصية المذكورة فمعللين بان اقرار ابيهم لا يسري عليهم ولا ينفذ فهل حيث ثبتت الوصية المذكورة فيماد كرواقرار العمين المذكورين بها وقبول الموصى له الوصية بالوجه الشرعي بعدموت الموصى يكون المحقق في ثلث التركة المذكورة للموصى له المذكور وسري اقرار العمين بذلك عليهم ما وعلي ورثتهما بعدموتها فلا يس لاجل منازعة الموصى له في الوصية المذكورة ولا عبرة بالتعلل المذكور ويعتدون من معارضتهم ومنافذ عنهم للموصى له في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت ابن الابن وصية جده له بثلث تركته ولم يكن هناك مانع من صحتها لا يكون لورثة الموصى ولا لمن ورثهم او بعضهم منع الموصى له من اخذ حقه بطريق الوصية المذكورة بدون وجه شرعي واقرار المورث يسري على وارثه بالنسبة لما آل له بالارث عنه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على قصر واضع يده على عقاره فخص في العقار المذكور دخل فعمره الوصي المذكور عمارة ائتماله لاجل زيادته واجتهده ومنعته لتقصير المذكورين فلما بلغ احد القصير رشيد المرط لم يترجم بمصارفه الوصي المذكور في العمارة المذكورة ولم يلتزم ايضا بمصارفه عليه من النفقة وهو قاصر ويريد ان يضمن الوصي ذلك فهل لا يجب لذلك وليس له ان يضمن ذلك للموصى المذكور حيث صرف ذلك من ماله لم يلحقه بقبل قوله فيما صرفه عليه من حيث لم يكن له الظاهر وكانت العمارة المذكورة ضرورية (اجاب) نعم يقبل قول الوصي أي يضمنه فيما بدعيه من الانفاق على اليتيم وعلى امواله من العبد والضياح والدواب ونحو ذلك اذا ادعى ما يفتق على مثله في تلك المدة لانه قائم مقام الموصى او الغاضى كما في ادب الاوصياء ومنه يعلم يقبل قول الوصي المذكور فيما ذكر

بالشئال يمينه حيث كان ثقة المسلم ولا يكذب ظاهر الحال وكان من مال اليتيم والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من ديوان الروضات مؤرخه ٣٠ سنة ١٢٨٥ مضمونها
الحجة المدلى بصورتها عليه كان حرها المرحوم على بك سلطان وفاته استولت زوجته
على متروكاته بمقتضاها ولو انما اليه ايضا له استحقاق باقي الروضات مما استحقه من ماله
لغاية ايام حياته والزوجة الموصية مطالبة بصرف ذلك اليها اعتمادا على تلك الحجة
وحيث يعلم ان كانت شرعاً تستحق ذلك ايضا وتستحق منه ما يخصها بالفرض الشرعية
فقد لانه توفي عنها وعن بيت المال لزم تحريرها لمحض تركته مؤمل رؤية صورة الحجة المذكورة
والإفادة مما يقتضيه الشرع الشرعي في ذلك لا لاجل مقتضاء (أجاب) بالإطلاع على
صورة الحجة المحكي عنها المرفوعة هذه المؤرخه ١١ جادى الاولى سنة ١٢٧٩ وجدت
تضمن ان عليا أفندي روزنجي مصر ابن الأمير حسين أوصى بالنصف والرابع لخمسة
عشر قرطاً الباقي مما يوجد مطلقاً عنه بعد وفاته بعد فرض زوجته لخمسة عشر قرطاً
على أفندي من قبله وكثير وجليل وجعفر وأمتة وأسباب وفروش وملبوس ونحاس
وحلى وصاغ ونقود وعروض وجدار ومقار وغير ذلك بالقام يبلغ على ان يصرف من
ذلك في مؤن تجهيزه وتكديته وفي سبغ وجع وعناق واسقاط صلاته كفارة إيمان
وقراءة قرآن عظيم الشأن كل ذلك برأى زوجته المذكورة وما فضل بعد ذلك يكون
لزوجه المذكورة بمصرف فيه لنفسها خاصة وأقام زوجته المذكورة وصياً وقيل ذلك
منه لها وكيلها والإفادة من ذلك انه اذا تحقق ما ذكره وجد القبول بعد الموت تكون
ولاية بعض جسيم متروكات المتوفى التي تورث عنه شرعاً على ذلك من تباة المستحقة له
الى جس وفاته التي تعد من تركته وتقيم بين ورثته وزوجه الموصي لها المذكورة
لتأخذ منها استحقاقها بالارث والوصية ونصرف منها ما بين مصرفي الجهات المعتبرة في
وصيته والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من بيت المال مؤرخه ٨ جادى الاولى سنة
٨٥ مضمونها انه لدى ضبط تركته امر إقمة متوفاة عن بيت المال ندى خضرة بسومية
وجدت سند يتضمن اقرارها ومن ضمنه ان النصف في الارض والمشاغل الطوبى
استحقاقها يكون بعد موتها الى امرأتها بموتها بنصف المرحوم الحاج حسين الجمحي من ديوان
مصر بك ولا تنازع لها في ذلك وان المرأة بموتها المذكورة قد قبلت منها ذلك ولو لم يكن يعلم
كيفية الافراغ بمادة المشاغل ان كان بعدة أو وصية اقتضى تحريرها لمحض تركته ومن
طلبه انسند المذكور مؤمل من بعد الإطلاع عليه وود الإفادة بما يقتضيه الحكم
الشرعي في ذلك لا لاجل اعتماد على ما اوجله بموجبها (أجاب) اشهاد الشخص على نفسه بان
ما له ملكه من لا يكرن بعد موته الى فلان هو من صبيح الوصية فبعد ما ذكره وصية ويعطى
حكمها والله تعالى أعلم (سئل) في ذى هلك عن زوجته وأولادها متروك تركته تورث
عنه ثم بعد مضي ثلاث سنين من موته أسلمت الزوجة المذكورة على يد القاضي وكتب

لما علم ما بذلت وأولادها منتهى إلى الآن قصر فهل إذا ثبت إسلامها بالوجه الشرعي يحكم
باسلام أولادها القصر تبعاً لها وللقاضي أن يقيمها وصياً على أولادها القصر لحفظهم
وحقها ما لهم حيث كانت أمانة قادرة على ذلك وإذا كانت التركة المذكورة تحت يد
رجل ذي تمكن الزوجة المذكورة من نزعها عن حق تحت يده شرعاً حيث الحال ما ذكر
(أجاب) نعم يحكم بإسلام الأولاد القصر تبعاً لامههم التي أسلمت وإذا كان إسلام الام
بعدموت زوجها الذي يكون لها وللأولاد الميراث من تركته حسب القرينة الشرعية
لاتحاد الدين وقت الموت وللقاضي إقامتها وصياً على أولادها المذكورين حيث كانت
أهلها المينة قادرة على التصرف والحفظ والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده وأردقه من
بيت مال مصر مؤرخة في ١٢ جا سنة ١٢٨٥ مضمونها أن شخصاً يدعى علياً
التجرد في حال حياته من زوجة شرعية من المحكمة الكبرى بأنه أوصى بالباقي بعد وفاته
زوجته من كامل ما يوجد ممتلكاته على أن يصرف الثلث من الباقي المذکور في مؤن
تجهيزه وتسكينه برأى الوصي المختار الا حتى ذكره ما يفضل بعد ذلك وهو ثلث الباقي
المذکور يكون له مقام الشهيد المذکور وأنه أقام محمد بن أبي الحلبي وصياً بها وأمر قبله
على تنفيذ ذلك وقبل ذلك منه نفسه وذلك بعد أن أقر الشهيد المذکور بأنه لم يكن له
وارث سوى زوجته المذكورة ولما توفي تعيين من لزم من الديوان لأجراء الأصول المتبعة
وتبين من التمهيد المأخوذ أن له زوجة أخرى وزوجة ثالثة مطلقاً لم تنقض عدتها وأدعت
الحمل فهل مع وجود الاختلاف في الورثة ما بين الوارد بالحجة وما بين المقال عنه يوم الوفاة
ويكون ليت المال ضبط التركة حتى يجري اللازم أم يكون ذلك برأى الوصي
المذکور لهذا أقتضى تحرير محضر نكح يؤمل الإفادة عن ذلك لينظر ويجري ما هو لازم
وجهة الوصاية من سلة من طيبه برفقه رافعه لسنظر فيها أيضاً (أجاب) لا مدخل لهذا
الاختلاف في إجراء أحكام الأوصياء حيث كان الجارى عدم ضبط بيت المال تركتها
وصى من قبل الميت وهو الموافق بحكم الشرع فلا فرق في ذلك بين وقوع اختلاف في
كون الميت له زوجة واحدة أو زوجات أخلا مدخل لهذا في حكم الوصي والله تعالى أعلم
(سئل) بأفاده وأردقه من الروض نامه في ٢٤ ج سنة ١٢٨٥ مضمونها تؤمل الإفادة
من محضر نكح عما يقتضيه الحكم الشرعي في الوصي على القاصر إذا أشهدناه أنه أوصى شخصاً
خلافه من بعده على ذلك القاصر وتوفي بعد الإشهاد المذکور فهل يكون المشهود له
المذکور وصياً شرعياً محل الوصي الأول ولولم يقسمه القاضي أم كيف لا يراد ما هو لازم
عن ذلك (أجاب) الوصي الأول أن كان وصياً من قبل أبي القاصر فأوصى قبل موته
آخر على ذلك القاصر صم ذلك منه وكان هذا الآخر وصياً على القاصر المذکور بعدموت
الأول وإن كان الأول وصياً على القاصر من قبل القاضي فإن كانت وصايته عامة فالحكم
كذلك ولا ينسب له ذلك وتوقف على إقامته وصياً من قبل القاضي والله تعالى أعلم

١٢ ١٢٨٥

١٩ ١٢٨٥

جادی الثانية

٢٥ ١٢٨٥

(سئل) بأقادة وارثة من بيت مال مصر مؤرخة ٣ رجب سنة ٨٥ مضمونها توفي شخص يسمى مصطفى أقال قيل أنه لا يعلم له وارث ولا جليل ذلك صار حطباً وجد غلغله عنه ومن ضمن ذلك خمسة قدرها أربعة قراريط من منزل بريق المسك بموجب حجة شوعية وهذه الحجة تارخها ٧ ذى القعدة سنة ١٢٧٥ وهي تتضمن وفاة المرحوم سليمان أقال محرر محي باشا أقال قصاص ارثه الشرعي في زوجته عتر شاه بنت عبد الله وولد أنثى شقيقة المرحوم عبد الله أقال هو حسين أقال وأنه في أربع عشر شهر شوال سنة تارخه أعلاه الوصي بالثالث من كامل ما هو حد مختلفاً عنه بعد وفاته من قليل وكثير وجليل وحقة برائة أئمة وأسباب وحلى ومساخ ونحاس وفراش وملبوس وتقود وعروض وبقدار وعقار وغير ذلك بالغ ذلك ما يبلغ ما حدا استحقاقه الذي في بيت المال والروزنامة على أن يصرف من الثلث المرقوم في مؤن تجهيز وتسكين المتوفى المذكور وسبعة وجعه وفي جعل اسقاط صلاة وخشعات وعناقة وقراءة قرآن على التربة التي سيدفن فيها في يوم الجمعة على العادة في ذلك وإن يصرف من الثلث المرقوم أيضاً لتابع المتوفى المرقوم وهو المكرم الحاج إبراهيم السقاما ثا قرش عملة دارجة وما فضل به ذلك من الثلث المرقوم يصرفه الوصي الآتي ذكره في حق خيراته برأيه وأقام مصطفى أقال ابن المرحوم محمد المذكور وصياً مختاراً على صرف ذلك على الزوجة المذكورة قبل ذلك منه نصف في التارخ المذكور ومات المتوفى المذكور بمذلل في ٢٩ شوال المرقوم وهو مصر على ذلك وإن الحصة المذكورة التي خصت جهة وصية المتوفى المذكور وتصرف فيها الوصي المذكور لجهة الوصية المذكورة تباثر وجوه التصرفات الشرعية دون باقي الورثة المذكورين ودون كل أحد وإن عليها حكر الجهة وقف أهلي في كل سنة قدره مائة ومثلاثون فضة ثم تقدم انتهاء بامضاء حسين أقال يدعي أنه ابن أخى سليمان أقال محرر محي باشا بقاوات يس نقل الوصية باسمه واستيلاءه على هذه الحجة للحصول على ربع تلك الحصة وصرفه في وجوه الخيرات حيث هو أحق بذلك وحيث من المألوم النظر في ذلك طرف حضر تسك والافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي لزم تحريره محضر تسك المذكور مولد الافادة عن ذلك للاعتماد عليها والعمل بموجبها (أجاب) إذا مات الموصى إليه قبل تمام تنفيذ الوصية في جهاتها التي عين الموصى الصرف فيها لا تبطل الوصية ولو أقال الموصى على الموصى إليه ويجعل القاضي وصياً بدله لتنفيذها بحسب ما يراه كتاب استقداً من عبارات كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابنها المقتصر منه وتركت ما ورث عنها شرعاً فصار الزوج المذكور يصرف على ابنه المقتصر من ماله فهل إذا بايع المقتصر المذكور وطلب ماله بصدق أبوه فيما صرفه عليه من ماله حدث لم يكن فيه ظاهر الحال (أجاب) نعم قيل قول الأب في الاتفاق عليه من ماله أى أنصرف حيث كان نفقة المنزل ولا يكن فيه ظاهر الحال والله تعالى أعلم (سئل) بأقادة وارثة من الروزنامة في

رجب سنة

١٦ ١٢٨٥

تعبان
٢٥ ١٢٨٥

نوال

٦ ١٢٨٥

فرد رجب سنة ٨٥ مضمونها بهذا الطرف لم يعلم معنى الوصاية العامة وغير العامة
المشار اليها بالجوواب حضرتكم الوارد لهذا الطرف بتاريخ ٢٥ جمادى الثانية سنة
٨٥ وهو مفيد في كتاب الوصايا من هذه الفتاوى انما منطوق الاعلام الشرعي الذي
اقيمته الوصي الاولى التي توفيت هو ان القاضي اقامها وصيا على ابنتها فلانة
القاصرة لعدم وجود وصي عليها وثبوت اهليتها وصلاحتها لذلك ثبتها هذه
فهل هذه الوصاية تعد طاعة وبصم ايضا ولا احترام لان مؤمل الافادته (اجاب)
الوصاية العامة هي التي يملك بها التصرف في كل نوع والمخاصة هي التي خصت بنوع
وهذه لم تكن خاصة اذا القاضي لو اقام وصيا على قاصر ولم يخصصه بشئ يملك الوصي
المذكور التصرف في كل نوع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصي على بنت قاصرة
وعلى مالها صار يفتي عليها من المالمدة خمس سنين كل شهر مائة قرش حتى بلغت
وطلبت اخذ ما لها من الوصي عليها فادعى انه انفقها عليها في المدة المذكورة فهل
يصدق في ذلك بيمينه في هذه المدة اذا كان لا يكتبه فيه فظاهر الحال ولم يكن خائفا
(اجاب) يقبل قول الوصي الشرعي الامين بيمينه في مقدار ما ادعى انفاقه من مال
القاصرة عليها نفقة المثل في مدة لا يكتبه فيها فظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجاته الثلاث احدها هن حامل منه وانفصل حالها ذكرا وله اخت
شقيقة وبنتان شقيقتين وابن اخيه الشقيق المذكور وله جاريتان وعبدان درهم
تدبيرهما فلما وصى لكل واحد منهم بخمس مائة قرش من تركته وادعى بان يعطى
لابن اخيه المذكور مثل نصيب ابنه هو لكل من اخته وبني اخيه المذكورات مثل
نصف نصيب ابنه ايضا وادعى وصيا مختارا من قبله على ورثته وتركته ولم تجز الزوجات
الوصية بما زاد على الثلث فهل يبدل من تركته المثل باداة دينه الشرعي بعد ثبوته شرعا
ثم ما بقي تنفذ وصيته من ثلثه فيسد بتمفيذ التدبير فيخرج من الثلث المذكور
اولا قيمه الجاريتين والعبد ثم ما بقي يقسم بين الجاريتين والعبد والاخت وبني الاخ
وابن الاخ الموصى لهم بحسب اقسامهم من هذه الوصية فيضرب كل منهم بقدر نصيبه
الذي عينه له الموصى في ذلك السابق من الثلث حيث كانت سهام الوصية للاقارب
المذكورين والحال هذه تر يدعى الثلث وان كانت سهام كل واحد منهم لا تبلغ الثلث
ولو يقطع النظر عن الموصى به للجاريتين والعبد لم كيف الحال اقيموا الجواب (اجاب)
نعم يقدم الدين على الوصية وعلى الميراث ثم تنفذ الوصية بقدر الثلث فيسد بتمفيذ الدين
بطريق التدبير ثم ما بقي يقسم بين الموصى لهم المذكورين على قدر سهامهم من الوصية
فيضرب كل من غير الارقاء بقدر سهامه من الوصية فيما بقي من الثلث بعد اخراج قيمة
الحمارتين والعبد فيضرب كل من الحمارتين والعبد بقدر ما عينه له الموصى فمما ذكر
على الوجه المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن قاصر من

سنة

ذى القعدة

فأقام قاضي ناحيتهم عههما وصيا عليهما فأستولى الوصى المذكور بالتقودلرتوكة من أبي
 القاصر من المذكور بن بعد حصيرها ووضعتها بأصنافها في دفتر القاضي المذكور ومع
 بيان قيمتها بأمرها حين ذاك ليتمثلها لهم ومضى على ذلك مدة من السنين وأدت فيها
 أسعار تلك الأصناف حتى بلغ القاصران رشيد بن ولم يصرف عليهما من ذلك شيء فهل
 إذا أرادوا أحدهما استيلاء نصيبه من تلك التقود بعد ثبوت رشدهما بنوم الوصى
 بنسليم المال المذكور ورشده كمالا ليس ما وليس له محاسبتهما عليه بأمر أو زائد عن
 قيمتها وقت قبضها حيث كانت قائمة بعينها تحت يد واستهلكها في شؤون نفسه (أجاب)
 نعم بنوم الوصى المذكور بنسليم المال بينه اليهما بهدبلوغ رشدهما عند الطلب كمالا
 وليس له محاسبتهما عليه بأمر أو زائد عما قبضه بحيث كان قائما تحت يده كما بنوم برد
 مثله إذا استهلك في شؤون نفسه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) قومي مختار على قاصر
 وللقاصر المذكور حصصة في عقار بعد عن بلد الوصى والقاصر مسافة القصير اضعاها
 وربد الوصى المذكور بيع حصصة القاصر المرقوم بضعف قيمتها للراغب فيها فهل
 والمال هذه يسوغ للوصى المرقوم بيع الحصصة المذكور بحيث كان البيع بضعف
 قيمتها بنفسه نعم للقاصر (أجاب) من مسوعات بيع الوصى الشرعي عقار اليقيم كون
 البيع بضعف قيمته والله تعالى أعلم (سئل) بأفائدة واردة من بيت مال مصرف ٢٧
 صفر سنة ١٢٨٦ مضمونها هذا الإنهاء تقدم من محمد أفاضل قلى يئس به إعطاء
 باقي استحقاق المرحوم ارضوني على أنا عثمان بالسكياشي الضبطية لانه وصى مختار من
 قبله وقد توفي عن بيت المال من غير ثمن بل وإنه أوصاه على كاتبة مختلفاته بمحضر من لزم
 من المحكمة واحضر جهة شرعية بوضايتة على كامل ما يوجد مختلفاته بعد وفاته من
 المتقولات ماعدا العقار والاطيان لعدم وارت له ليصرفه في وجوده خسران بحسب ما يراه
 الوصى المذكور وحيث لم يعلم ان كان ذلك الاستحقاق يدخل في هذا الوصية ويجرى
 صرفه الى ذلك الوصى اعما دأ على الحجة المذكورة أم كيف تؤمل الافادة عما يقضيه
 المحكم الشرعي في ذلك (أجاب) استحقاق صاحب الوظيفة المستحق صرفه اليه حين
 وفاته أو وجوده بل خدمته في مصالح الحكومة يدخل في وصيته بجميع ما يوجد
 مختلفاته بعد وفاته من المتقولات ماعدا العقار والاطيان والله تعالى أعلم (سئل)
 بأفائدة واردة من بيت مال مصرف ورخصة ٢٧ صفر سنة ١٢٨٦ مضمونها أوربت
 افادة من مديرية الدفعية في ١٨ صفر سنة ١٢٨٦ بخصوص تقيبة وجددها شخص
 في منزل والده وأخبر انها لوالده اذ أنه كان أخبره بما قبل وفاته وبعد موته لم يعرف محل
 وضعها ثم عرفه ومن المالبة صرح للديرية به عرفها لمن يستحقها والمعارض من المرأة
 جسدة المالكة زوجة والده عن اخذتها وحق على حر كس القاصر الموصى له بالثلث
 ونحدر الى قاضي افسندي المتصورة عما لزم عرف ان الوصية الصادرة من والده فهي

١٢٨٥

ذى الحجة

١٢٨٥

صفر

١٢٨٦

٢٨

ثلث البغار والامتنعة فقط وليس للقاصر في القبة شيء وعرفت جيدة ان الوصية
الصادقة هي ثلث الثلث كقولنا ان طلبت الافادة عما يصير وطلب الكشف عن ذلك علم
انه سبق صدور دفتر قسام من المحكمة بمصر في ١١ من سنة ١٢٨٤ ومن ضمنه
مثبت وصاية بثلث مال المرحوم ماعدا الاراضي الزراعية من ذلك ١٤٠٠ فرس
دارجة لتجهيزه وتكفينه وغيره والباقي من الثلث الى معتقه على البحر كسب القاصر
المشمول بوصاية حميدة الزوجة المذكورة وحيث ان ما ترغبه المدبرة مختص بالاحكام
الشريعة فلزم تحريره لمحضرتكم لئلا الافادة اللازمة بحماية نصه المحكم الشرعي في ذلك
(اجاب) اذا كانت وصية الميت بثلث ماله ماعدا الاراضي الزراعية الى آخر ما هو مذكور
بهذا الخطاب فتدخل القبة المحكي عنها في هذه الوصية اذا كانت من مال الموصي وتنفذ
منها وصية المذكورة ايضا كباقي الثلث ماعدا الاراضي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن خمسة بنين وبنتين قصر وبلغ وزوجة وترك ما يورث منه شرعا واثام وصيا
على اولاده قبل موته ومن جملة ما تركه جانب ايمان عشر ريفوقها قبل موته على
ورثته بالسوية بينهم واقام ناظر اعلى وقفه المذكور وصار الناظر يستلم اجرة الوقف
وبعائه للموصي يسامه للورثة والآن بلغ القصر راشد بن ويريدون اخذ ما يخصهم من
ربع الوقف من الناظر لانهم فهم فهل اذا كان يلوغهم ورثتهم ثابتن بالوجه الشرعي
يجابون لذلك واذا غاب الناظر يكون له اقامة وكيل عنه في استلام ربع الوقف المذكور
وسليمه مستحقه اقبول الجواب (اجاب) اذا ثبت من بلغ من القصر المذكورين
رثته بالوجه الشرعي يكون له الاستيلاء على ما يخصه من ربع الوقف كاستيلائه
وللناظر على الوقف اقامة وكيل عنه في قبض ربع الوقف وصرفه بمصر في الشرعي غاب
او حضر وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض فأوصى لابن زوجته
من غيره بمبلغ معلوم بعدم موته ويجهله وصيا على الثلثة وأوصى بمبلغ معلوم ايضا لخادمة
له اجنبية بمبلغ موته ثم مات مصر على الوصية المذكورة والحال ان القدر الموصى به اقل
من ثلث الثلث فهل تكون هذه الوصية نافذة شرعا واذا تعلل ابن الميت بانه كان وقت
الوصية غائبا ولم يحضر وصية أبيه ولا ينفذ ذلك لا بحضوره ولا بغيره بانه لم يثبت
هناك بينه شرعية على ما ذكر ويجوز لابن المذكور على اعطاء الموصى لهم القدر الموصى
به ولا يتوقف ذلك على حضوره ولا على رضاه وما المحكم (اجاب) الوصية بمادون
ثلث الثلثة لغير الوارث صحيحة نافذة لا يتوقف نفاذها على رضا الورثة ولا حضورهم
وقت الايصاء اذا ثبت مستوفية شرائط الصحة بعد الموت فتنفذ من الثلثة تجبر اعلى
الورثة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) نافذة واردة من الزوجات بتاريخ ٦ ربيع
الاول سنة ١٢٨٦ مسمونها من ضمن الاستغاثات الباقية في الروزنامة لانه وفيها
عما استحقوه لغاية ايام حياتهم بمبلغ ١٩١٥ قرشا وتسعة فضة تعلق نفقة حرم المرحوم

١٢٨٦

٢٨

ربيع الاول

١٢٨٦

٣

١٢٨٦

٤

خيطاس افندى روز ناجى مصر كان وتقدم عرض من المرأة نفيسة معتقة خيطاس
افندى الموماليه بطلب صرف ذلك اليها لكون المتوفاه المذ كورة توفيت عن غير
وارث وأوصت حال حياتها بجميع ممتلكاتها المذ كورين وأقامتها وصايا عرج وصاية
تحت يدها وشرح على عرضها الى بيت المال بالاسلام فوردت أفادته بأنه بوفاة
المذ كورة قيل من حضرة سليمان بك نحاقى واحدا افندى نسيم مانه لا وارث لها وانها أوصت
المذ كورين بجميع ممتلكاتها من عقار ومنازل وأطيان وغيرها كالمذون بسندات وصاية
أخذت صورته في بيت المال ماعدا ١٩ فدانا وكروا عرجية من أراضي بيت المال
لم تدخل في الوصاية وانه كان صار ضبط ما قيل انه مختلف عنها بمصر وكتب للالة عن ذلك
فصدر أمرها بان من يتون عن بيت المال خاصة ويكونون اوصيا بجميع متروكاتهم
لا يحرم متى كانت الوصاية بموجب سند وعليه شهادات من معتمدين ولم يوجد في السند
شبهة ولا في شهادة الشهود وفي يوم الوفاة تشهد شهود وذات السند أو بعضهم مضمون
الوصية ويختتمون في دفتر الضبط فلا يصير التعرض من بيت المال لمثل ذلك مادام لم يكن
هناك تردد ولا شك في ثبوت الوصية وعدمه وليكون الثلاثة سندات التي أوصت
بوجوبها المذ كورة هي من هذا القبيل فلا يصير التعرض من بيت المال وأما التسعة عشر
فدانا وكروا حيث من السندات وأضح أنها حق بيت المال فيجبرى اللازم فتحها
كالحجاري في حق الاطيان التي تقول الى بيت المال الى آخر ما وضع بإفادته بيت المال
وبناء على ذلك وكون الاصول التجارية بالوزن المقتضية ان صرف المبلغ الباقي
للمتوفاه المذ كورة لا يكون الا بعد التثبت شرعا وصدر اعلام شرعي صارح بالذلك على
الحكمة المصرية وصدر الاعلام الشرعي المرفوق طيه المؤرخ ٢٣ م سنة ١٢٨٥
محكوم فيه بصرف المبلغ المردوم للوصي الرقومة وبالعرض للالة عن الادن بالصرف
وردت أفادته المسطرة بأحدى الاوراق مذ كور فيها انه عطا الالة إفادة بيت المال لم يوجد
فيها ان نفيسة مقدمة المرض وصى على تركه المتوفاه وانه برؤية الكشف المحرر على
العرض من بيت المال لم يوجد مضاهي الملقى الاعلام الصادر الا ان لا غاية ما في
الكشف المذ كور ان نفيسة المذ كورة توفيت عن غير وارث وفي حياتها أوصت
بجميع ممتلكاتها من عقار ومنازل وأطيان وغيرها ماعدا ١٩ فدانا وكروا وان هذه
الوصاية هي بموجب ثلاثة سندات ومضمون الاعلام أنها أوصت بكامل ما تملكه من
عروض وعقار ومنازل ومهمات ونقود وغير ذلك ماعدا السبعة اماكن والمحانات
الموصى بها العتقات وغيرها وان الوصية بموجب سندن فقط ثالثا ان الدعوى التي
حصلت من وكيل مدعية الوصية وعلى موجبها صدر هذا الاعلام مضمونها ان مقتضى
وصية المتوفاه ان ثلث ممتلكاتها التمهيرها وتكفيها ونحوه والثلث الثاني الى تزوية بنت
المرحوم خيطاس افندى والثالث لعتقاتها الثانية على أنه اذا مات منهم احد في حياتها

يقسم نصيره على الباقي وعلى انه اذا أحدث الله في حياتها عتبات ركنهم وانها أوصت
نفسه بالبادي ذكرها وهذا بموجب سندونه بعد ذلك توفي من عتقاتها خمسة واعتقت
بعدهم خمسة وأثر كتمهم مع الباقي بموجب سند تم توفيت والتهود الذين شهدوا بانها على
هذه الدعوى اثنان منهم شهدا ان المتوفاة أوصت بالثلث لجهيزتها والثلث لزوجها
والثلث لعتقاتها الخمسة على ان من مات منهم في حياتها يقسم نصيبه على الباقي واذا
حدث عتيق يشار كهم وانها توفيت بعد ذلك مصره على ذلك والاثنان الاخران شهدا
بوفاة الخمسة معا تيق وعتيق الخمسة بعدهم في حياة المتوفاة المذكورة وأشير عن عبارة
سعادتك في هذا الخصوص فينا على انه لم يحرر له لم يحرر له والثلثة سندت والاعلام
مرسلته من ماله للاطلاع على لوالا فاداة عما يقتضيه الشرع الشريف في ذلك لاجل افادة
المالية عنه (اجاب) بمطالعة السندات والاعلام والافادات الموضحة مع هذا لم يظهر
ما يوجب التوقف شرعا في صرف هذا الاستحقاق للوصي المذكورة بعد الثبوت على
الوجه الموضح بالاعلام الشرعي المحكي عنه المطابق لما في سندات الوصية المذكورة ولم
تظهر مخالفة بين كشف بيت المال والمحرر بالاعلام سوى الاجال والتصديق والمعلول
عليه هو الثبوت الشرعي حسب الموضع بالاعلام المذكورة والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة اودة من مجلس الاحكام في ربيع الاول سنة ٨٦ مضمونها طلب
الاطلاع على افادة قاضي مديرية المدنية والافادة بما يوافق شرعا بناء على ما ورد من
الديرية ماله وهذه الحادثة كانت احيات على حضرة مفتي الاحكام وحضره شرح عليها
بالقرية بهذا الطرف ومضاجون افادة القاضي المذكورة المتعلقة بوصية الشيخ عنه ان
المصري أن الوصية لمعتقه سعادة بثلاثين جنينا بينت وقد كانت معتقه أوام وله
فالوصية لها بالقدرا المذكورة صحيحة نافذة من ثلث ماله تسقطها بعد الدعوى المصيبة في
وجه الخصم المعتبر شرعا وشهادة البينة الشرعية طبق ما تقدمه من غير حالة على ما هو
مسطر بالسند وحلها الهين الشرعية على مادعت وأما الوصية للفقراء فنافذة ويجوز
الصرف لو اختلفا في ادوات الوصية لم يكون في ضمنه دعوى على الخصم المعتبر شرعا
وشهادة بوجه ما سبق وتصح الدعوى من واسد فازيد كما قد ثبت فادام من نصوص المذهب
ولم تنف على نص مصر في ذلك فالاحتمال الاستثناء عن يدعي الوصية للفقراء من
حضرة السادة اذنا مفتي السادة الخفيفة او من حضرة السادة مفتي مجلس الاحكام وأما
الوصية بما يصرف في الكفن ومؤن التجهيز وقرائة الصمدية وعناقة وختمات ذهبي
باطانة كماله ومصر في نصوص المذهب وأما وقف الميت للزول بعد الموت على مذهب سيدي
على المصري ولم يقل ينفق في مصالحه فتقول الخصم ان الوقف المعلق بالموت وصية
لازمة لكن الاية لا تجوز صحيح على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن الحواري
وبصرف في مصالح المجد جلال الكلام الموصى على اوداة ذلك تخصم الكلام لاصلى

ارادة عنه لانه لا يملك سواه عن المجدد ابلا وبقول محمد آقاي صاحب البصر لكن
 المنصوص في الفقه ان قول الشيخين هو المقدم عند عدم التدريس بل بقلبه بدرج
 قولنا كما تناوحت ان في المسئلة خلافا لاسيما وبعض العلماء الاعلام آقاي بقول محمد
 فلا احتياط الاستفتاء عن ذلك من حضرة المشار اليها وللانظار حرر (حاشية) وعلى قول
 محمد تكون رتبة المنزل هي التي يتابع ويصرف عنها في مصالح المسجد كل هذا منظور
 في علمية الثالث (الجواب) قد صار الاصلاح على افادة مدير به المنية وسند وصية
 المرحوم الشيخ عثمان المصري المؤرخ ١٢ صفر سنة ٨٢ وافادة حضرة القاضي
 المنية المؤرخة ٦ ذي القعدة سنة ٨٥ التي ذكر فيها احكام هذه الوصية بما يرضيها
 ومستهمها من بعضها ومغوب المجلس الآن اعطاء الجواب من هذا الطرف عن ذلك
 فالافادة عنه ان وصية الموصي المذكور بعد ثبوتها شرعا تغذي ثلث ماله فتأخذ عادة
 الامانة المبلغ الذي اوصى لما بعرضت ذلك من دعواها في وجه الورثة كلا او بعضا او
 من ينوب عنهم وما اوصى به للفقراء بعد ثبوتها خاصة واحد منهم فأكثر يصرف لهم
 اذ هم المسكينون لذلك فتقبل الخصومة منهم فيه واما الموصى به للتجهيز والسكنين
 وقراءة الصديقه والعاقبة والخواتم فالمبلغ الذي عينه لذلك بعد تحقق ما ذكر شرعا
 من دعوى احد الورثة على الباقي او ما دونه في الخصومة فمن قبل القاضي يخرج
 منه مؤن تجهيزه وسكنينه الشرعيين وما بقي يصرف لمجهز الخيرات التي عينها الموصي
 وهذا بناء على ما عليه الامة في دما وفي سائر الاقوام من احكام الشرع والعلماء وبنوه
 على قنوى المتأخرين من جواز اخذ الاجرة على الطاعات للضرورة وتسهيل الناس
 ونكاسلهم في الامور الخيرية كما صرحوا بها واخذ الاجرة على تعليم القرآن والامامة
 والاذان وهذا بخلاف ما آقاي به العلامة خير الدين الرمي في فتاواه المشهورة جرى عليه
 الاستاذ ابن عايد بن وازل في هذه المسئلة وقصر قنوى المتأخرين على نحو التعليم والامامة
 واستدل بانهم صلوا اذ كان بالضرورة وانه لا ضرورة في غير ذلك من الختمات والعناقات
 والشيخ وبني على ذلك بطلان الوصية لمن ذلك والوقف على مثل هذه الخيرات وحرم قراءة
 القرآن لمن يثنى يقرؤه واتم القارئ والتدافع وحرم بعدم حصول الثواب على شيء من ذلك
 وما نقله في ذلك يمكن جملة على ما ذهب اليه المتقدمون وهذا كله مخالف لماعليه عمل
 الناس من العلماء والقضاة وعامة المسلمين وهو متباعد من بعض عبارات كتب
 المذهب بناء على قنوى المتأخرين وان لم يرضه الاستاذ المذكور والتعليل بالضرورة
 وتساكن الناس المطالب به قنوى المتأخرين لا مانع من تحققة في مثل ذلك لاسيما في هذا
 الزمان وقد كثرت وتداولت اوقاف المسلمين بمثل ذلك وتحررت به الحجج الشرعية وحكم
 به من احكام الشريعة الحنفية بين ظهراني العلماء في كل زمان وأما وقف المنزل بعد
 الموت من المسائل على المجدد فتصحيحنا قد من ثلث المال بطريق الوصية على ما عليه

المعول وأما الخلاف الذي ذكره حضرة القاضي المذكور في إفادته بين الإمام وأبي يوسف
ومحمد فهذا ليس موضوعه بل موضوعه في الوصية للمجذبي من مال الموصي وأما ثانيا
ليست من هذا القيل بل موضوعها أنه وقف عقاره على المذهب بعد موته غاية الأمر
أنهم ذكروا أن حكم ذلك كالوصية في الصحيح يعني أن الموصي الرجوع عنها قبل موته وتنفيذ
من الثلث فإذا مات لم يمت وخروج الموقوف عن ملكه وزال ملكه عنه لا يعني أنه أوصى
بالعين للمذهب الذي وقع فيه الخلاف وصححه محمد بن أبي بكر على أن تصرف في مصالحه وإبطاله
الإمام وأبو يوسف نظر لعدم تصور ملك المذهب لما أوصى له به في موضوع حادثا الصدقة
فغلة هذا المنزل على المذهب بطريق الوصية الذي هو صريح قوله وقفت منزلي على مسجد
كذاب يرموني إذ معنى هذا أن غلته تصرف في مصالحه ولا يتأق فيه خلاف الإمام
وأبي يوسف بعدم صحة الوصية للمذهب لعل بأن المذهب لا يملك كالأصفي هذا لما نظر في
في الجواب والله تعالى أعلم بالصواب (سئل) من قاضي وناصب محكمة سبروط ومفتي
استشار قسلي بواسطة إفادة من المحافظة في ١٤ صفر سنة ١٢٨٦ بمصودته في رجل
مرض مرض الموت فأقام رجلا وصيا على أولاده ومات مصرعا في ذلك وبسدمية أنبت
ذلك الرجل الوصاية المذكورة لدى قاضي الجبة بالطريق الشرعي ومضى على ذلك مدة
شعور أربع سنوات والأولاد مقيمون مع والدتهم في منزل منفرد عن الوصي المذكور فطلبت
منه ما يخصها ويخص أولادها من نفود التركة التي بيده لتصرف عليها وعليهم فترقب بأنه
اتفق عليهم مبلغا عنه بعضه من ماله الخاص به وبعضه من مال التركة وأنه دفع ما أنفق
عليهم أعيانا في يدها وأنه تجاسعها على ما أنفق عليها وطلب محاسبته على كل
مال ادعى دفعه لها فأنكرت كل ذلك وعترفت أنها هي التي اتفقت عليهم من مالها الخاص بها
وأن لها يئس بذلك فهل حيث كانت المرأة المذكورة منة مرفوعة مع أولادها في منزل ولم
يدع الاتفاق عليهم بنفقه بل مباشرة والدتهم لا يصدق في دعواه الاتفاق عليهم فيما
أنفقته من ماله أو يصدق بينهما في ذلك وهل لا يصدق فيما ادعى اتفاقه على الزوجة على
فرض ثبوته حيث كان بدون أمره إذ ليس هو وصيا عليها وهل لا رجوع له فيما ادعى
أنفاقه عليهم من ماله الخاص به على فرض صحته حيث كان لهم نفود تحت يده ولم يشهد
على رجوعه عليهم أفيد ونا ما يجوزين (اجاب) اتفاق الوصي على التصرف من ماله بالمعروف
يقبل قوله فيه بينه ولا فرق في ذلك بين أن يباشره بنفقه أو بواسطة مأمور من طريقه وما
ادعى اتفاقه على الزوجة أم الأولاد أن سأل لها ذلك عما تستدقه في التركة مما هو تحت يده
من نفود التركة وأعيانها فله محاسبته عليها من نصيبها وقبل قوله في ذلك أيضا بينه
أن كذبته ولا يروى على أمرها إذا سقها فها في يده أم أنه فادعى إيصاله لمستحقته
كلا أو بعضا فأنقول له فيه أما إذا اشترى من النفود التي تسقها تحت يده أشياء لها
بدون أمرها لا ينفذ الشرع عليها بل يكون موقوف على إجازتها فإن إجازته صريحها ولا

ربيع الاول سنة

فقد ومن الدلالة قبولها منه قبض ما اشتراه لها من مالها بدون أمرها مع اخبارها ايها
 بذلك وليس له الرجوع على الايتام بانفق عليهم من ماله الخاص به مع وجود ماله
 تحت يده عند عدم الاشهاد على ذلك على ما عليه المعلوم ولا يمنع من قبول قول الوصي فيما
 تقدم ذكره دعوى الام لانفاق عليهم من مالها الخاص بها وان لها بنته على ذلك ولا
 تفيد سنننا شيئاً لواقعتهما في الموضوع ولا ترتب فائدة على انفرادها مع اولادها بمقتضى ولا
 على كون الوصي لم يدع الانفاق عليهم بنفسه بل بما شرتهوا ولا معنى لقواه في السؤال
 وهل لا يصدق فيما ادعى انفاقه على الزوجة على فرض ثبوته اذ لا معنى انني التصديق
 مع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لابن اخيه غير الوارث له بقدر معلوم
 من الدراهم يخرج هذا المبلغ من اثم ماله وكتب له بذلك سنداً شرعياً فهل والحال هذه
 تكون الوصية المأذ كورة نافذة وتوجب الرتبة على تنفيذها بعد وفاته ما على الميت من الدين
 افسدوا الجواب (اجاب) الوصية تغير الوارث بعد تحققها شرعاً اذا خرجت من ثلث باقي
 التركة بعد التكفين والتجهيز والدين تكون نافذة لا توقف على رضا الورثة والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وبنت من غيرهما وابنت شقيقة وعن
 ابن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً من مقدار وغيره وكتب وصية لورثته وابن اخيه
 المأذ كورين وخص كل واحد من ورثته باشيء من ذلك وكذلك ابن اخيه المأذ كور
 خصه في وصيته بجانب من اهل تكون هذه الوصية للوارث بدون اجازة الورثة غير
 صحيحة وما اوصى به لابن اخيه فسير الوارث وخصه به ينفذه من ثلث ماله ويصح له الوصية
 به وبكون دين الميت مقدماً على الوصية بقسم جميع ما تركه الميت على ورثته بالقرينة
 الشرعية وماذا يخص كل وارث (اجاب) الوصية للورثة لا تصح بدون اجازة منهم ولغير
 الوارث تصح ان خرجت من ثلث التركة بعد تقديم الدين الشرعي عليها في الاخراج ولا
 توقف على اجازة حينئذ في الثانية من فصل فيمن تجوز وصيته الخ ولو ان امرأة ماتت
 واوصت بجميع ماله لزوجها وليس لها وارث سواء واوصت بجميع ماله لاجني او
 لوصت لكل واحد منهم ما ينصف المال باخذ الاجني او لثالث المال بلا منازعة فيبقى
 ثلثا المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث للاجنبي مقدم على الميراث يبقى
 ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجني ان لثالث ذلك يكون للاجنبي وثلثه
 للزوج اه فتر اهل يعتبر اخراج مجموع الوصيتين من الثلث بل اعتبر الثلث في وصية
 الاجني وحده اه وما بقي بعد الدين والوصية لثلاثة بقسم بين جميع الورثة بالقرينة
 الشرعية فلا زوجتين فيه الف فرضاً بقسم بينهما ولو لم يبق الثلث السابق
 للاخت الشقيقة نصيباً ولا شيء لابن الاخ حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم بالغ وباقى م قصر وعن زوجته هي ام القصر
 وترك ما يورث عنه من نقد وعقار فاقام القاضي على هؤلاء القصر رجالاً وصياً من قبله

٢٩ ١٢٩٦

جمادى الاولى

١٧ ١٢٩٦

وكتب له بذلك حجة وقبض الوصی ما خص القصر من النقود وصار يدفع لاهلهم منها في كل شهر مقدار ما معلوما لا يزيد على نفقة مثل القصر المذکورين لتنفق عليهم وكما سلها شيئا أخذ عليها مستان ذلك واشترى ذلك الوصی أيضا للقصر المذکورين من تلك النقود حصصا من العقار الخلف عن والدهم من بقية الورثة بموجب حجج شرعية واشترى ذلك الوصی أيضا للقصر المذکورين جانبان من العبد وجانبان من القول لغيرهم فمما وابع به من بيع ثم نزل السعر فباع بعض الباقي بخسران يزيد عن الربح الذي حصل ولم يزل باقي العبد المذکور مودة موجودا ثم لأن بلغ بعض القدر وأراد أخذ نصيبه من تلك النقود المختلفة عن أبيه من ذلك الوصی زاعما أنه لا يلزمه ما صرف عليه في النفقة ولا في ضمير أهوالا ما حصل من الخسران وامتنع ذلك الذي بلغ من قبض ما يخصه في الباقي من الأعيان المذکورة فهل والحال هذه للوصی المذکور أن يحاسب الشخص الذي بلغها خصه ما صرفه في النفقة وما خصه من الخسران في القول والأعيان المذکورة كورة وله أن يدفع له حصته في الباقي منها جبراع عليه (أجاب) ما أنفق الوصی من مال القصر عليهم نفقة المثل يكون له حسابانه عليهم كما أن شراءه لهم العقار بمن المثل من مالهم ويضعه وشراؤه لهم في مالهم على سبيل التجارة صحيح نافذ عليهم حيث لا عين في ذلك وجبته فيكون له محاسبة من بلغ منهم على ما يخصه فيما أنفق عليه وما دفعه من ماله فيما اشتراه من العقار ومال التجارة المذکورة وله ربح نصيبه من ذلك وعليه خسرانه الذي حصل بسبب نزول السعر ولا ضمان على الوصی في شيء من ذلك حيث لم يوجد منه تعد ولا تفرط ونصيب من بلغ مما سبق من أعيان التجارة باقى على ملكه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي اسمعنين بماتنه في رجل أقام قبل وفاته وصيا معتارا على أولاده القصر ووصى له في نظير قيامه بمصالحهم بقدر معلوم من الدراهم بقدر معلوم من الطين العشوري لمولك لتصرف شائعا ذلك القدر في جميع الطين لم يكن معينا بجهة ولا محدودا بخدود ولم يبلغ ثلث التركة والحال أن الوصی المذکور من ورثة الميت وثبت الموصی به بينة شرعية بحضور باقي الورثة البالغين وأقرارهم بها بعد هاواجازتهم لما الوصی به وورثتهم المذکور بعد دعوى الوصی بذلك بدون تحديد منه للطین الموصی به فهل والحال ما ذكر يكون ما قبل استحقاق البالغين نافذا فيما يقتضي أقرارهم بها وإجازتهم لها وحيث تذكر الوصية جائرة في الطين المتاع والتعين قسبه للورثة وما بقي من الوصية بعد ذلك ثبت بالبينة الشرعية مع اليقين أو فقام وصي لتداعى عليه من الموصی له المذکور وثبت الوصية بالبينة الشرعية في وجهه مع اليقين أو ثبتت الوصية في حق البالغين فقط ولا ثبت شيء في حصصة الناصر من الأبعد البلوغ والثبوت الشرعي والإجازة منهم لها أفندوا الجواب (أجاب) الوصية لبعض الورثة باطلة بدون إجازة باقيهم وهو بالغ ومن إجاز من الورثة البالغين الوصية بعد الموت نفذت في قدر نصيبه فقط وبطلت في

۱۲۸۶

۷

۱۲۸۶

۸

فصيب القصر منهم اذا جازوا لهم الابد البلوغ ولا يتأني ثبوت الوصية بالبنية بدون
تحدد لجميع الطين الموصى يجوز شائع منه الا اذا كان مشارا اليه مثلا واما ان يحدد بين
الطين الموصى به والحال فله فلا يتأني اذ هو جزو شائع والشائع يستحيل تحديده استقلا
وقول السائل وحيث تدرك كون الوصية جائزة في الطين المشاع والتعيين فيه للورثة
لامعنى لقوله والتعيين فيه للورثة اذا التام في تعيين في جهة بل تتحقق الوصية بالجزء
الشائع على قدم مائة نعمنا بحسب ما يخص انصباؤه الجيزين من الورثة بالتعيين في جهة
معلومة الا بالقسم الشرعية بعد ذلك بشرطها وكذا لامعنى لقوله وما يتبع من الوصية
بعد ذلك ثبت بالبنية مع اليمين أو يقام وصى الى آخره اذ مع اقرار المقرين من الورثة
الا الذين لا يحتاج الى الثبوت بالبنية في حق معاملة المقر منهم باقراره ورضاه بالوصية
واما في حق القصر فالوصية لا حاجة الى اقامة الدعوى بها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له أموال واملاك من عقارات وغيرها قسمها على بنه البالغ والقصر وخص
كل واحد منهم بحصة منها بدمونه ولم يرزل واضع عايد عليها وهو يتنقل بها الى موته
ولم يفرز لاحد منها من ذلك ولم يمكنه منها حتى مات فهل تكون هذه وصية تقسم بين
جميع ورثته بالقرينة الشرعية ولا تنفذ لاحد بدون اجازة جميع الورثة اقبلوا الجواب
(اجاب) اذا كان ماضيا من المورث المذكور حال صحته بقيد التملك في الحال يكون
ذلك حجة منه فيما عدا شروطها من القبول حال اليجاب والتبصير في جعلها او بعدها فان
الواهب بلا وجود ما يمنع تمامها في حق البالغ منهم اما بالنسبة للقصر فيمنع بالاجاب بلا
توقف على قبول او قبض حيث حصل تغيير ما وهب لكل منهم اما اذا كان التملك
مضافا الى ما به المات كالمستفاد من هذا السؤال فانه يكون وصية لمعول اضعه لا وارث
بدون رضا الباقي وهو بالغ عالم تكن كقصة الميراث ما في الانقروية من الوصايا تعديلا
لمسألة بقوله ان الوصية لجميع الورثة على قدر حقوقهم في التركة جائزة لانها لا تتضمن
ابطال حق احدثهم ولهذا تجوز الوصية للبعث باجازتهم اه المراد منه والله تعالى اعلم
(سئل) فيمن ائتمن لدى الحاكم الشرعي بطريق شرعي ان يزيد التوفيق اقامه موصيا اختارا
على قصر موثرته البالغ العاشرين وانه عزل كل وصى له سواء كتب له الحاكم الشرعي
صك شرعيا وتولى على جميع متركاته وكان زيدا والتوفيق في بلدة اخرى اقام فاضى نك
البلدة وصيا على ذلك الحال فاذا قدم وصى الميت المقام من زيد الى تلك البلدة او
وكيله المفروض المحكوم به وكتبه بجهة شرعية وسلمت تلك الحجة لدى الوصى المقام
فهل والحال هذه ينزل ذلك الوصى المقام من القاضى وتكون تصرفاته بعد ذلك
كصرف الاجنبى وتصره تصرفات في تلك البلدة للوصى المختار او كيه حيث ان زيدا
اعلم بمصالح قصره ويحفظ ماله اذ لا يتصور تقديم وصى القاضى عليه ام كيف الحكم
(اجاب) نعم الوصى في هذه التركة وهذا المال هو الوصى المختار من قبل الميت لا الوصى

١٢٨٦

مطلب الوصية بالورثة
على قدر حقوقهم في
التركة جائزة

شعبان

١٢٨٦

٣٥

المقصود حيث حضر المختار الى تلك البلدة التي فيها المال ووكل به بقرمه مقامه في
التصرف في وصاها السراج ولم يعلم القاضي ان لست وصيا فقبضه وصيا ثم حضر
الوصي فادخل الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضي الاثم لا يخرج الاول والوصي
هو الاول دون وصي القاضي لانه اتصل به اختيار الميث كما اذا كان عالما انتهى كذا
في الدرر وحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في وصي شرعي التيمم لا تقسه على التيمم
فهذا المال منه باقعهما بة من غير تقسيمه ولا تغريمه لانه لا يكون الوصي المذکور
هنا ما هلك منه من مال التيمم على الوجه المعلوم (اجاب) نعم لا ضمان على الوصي
المذکور ان كان الواقع ما هو مذكور بالموال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كتب
وصية بمائة كريمة انه اقام قدامه وصيا على ولده وتركت له حال غنية الوصي ولم يوجد منه
قبول للوصية حتى مات الوصي فلما بلغ الوصي ذلك شورى ان في جبره لها ضررا عليه ومشقة
لضعفه ودعا ولم يقبلها فهل لا يجبر على قبولها وتزجره حيث لم يوجد ما يدل على رضا
الوصي بهاصر بمال الدولة كتمه في بعض التركة وتكون الولاية في مال القاصر المذکور
للقاضي يقيم عليه وصيا قادرا اهلا لها (اجاب) اذا لم يوجد من الوصي المذکور قبول ولا رد
حال حياة الوصي وبعد موته فهو بالخيار ان شاء قبل الوصاية وان شاء رد هاتان رد هالم
يجبر على التبول وان صح منه التبول بعد الرد الا اذا نفذ قاص بمثل ذلك رده وللقاضي
حينئذ نصب وصي غيره اهلا للوصاية والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من معاونة بيت
المال مضومها يقتضي من بعده معلومة حضر تكم شرح الديوان المسطر بامته الافادة عما
يكون في التقديرات التي وجدت في مختلفات المرحوم الشيخ مصطفى سلامة المقال انها تعلق
ورثة على افسدي الدروس هل جائز تسليمها لهم ام لا كذا الكتاب ايضا المقال انها
تعلق اربابها (اجاب) اذا صدق الورثة المبلغ على ان بعض ما وجد تحت يديها لمستحق
للغير بما ملون بتسديدهم وسرى ذلك عليهم لا على القصر غير ان الوصي اذا كان يعلم
ذلك ايضا يجوز له ديانة لا قضاء تسليمه الى مستحقه ومع ذلك لو بلغ القصر وانكروا
لا ينفذ ذلك عليهم ولهم مؤاخذه الوصي بدفعه نصيبهم من ذلك ما لم يثبت الاستحقاق
بطريق شرعي الا ان او عنده نازعة القصر بعد بلوغه هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصي شرعي على اولاد اخيه القصر وضع يده على
مالهم الخلف اهلهم عن ابيهم وتصرف فيه تصرف الوصيا موصار ينفق عليهم منه نفقة
المثل فلما قرب ان تزوج بنت منهم اشترى لها من نصيبها جهازا مثلها بن مثله وزوجها
بالولاية عاها وسلمها تلك الامتعة ونقلها الى بيت زوجها بجهتها فما بعد بلوغها واستمرت
في بيت الزوج مع هذا الجهاز حتى ولدت ودفع لها بعد البلوغ رشيدة وهي في بيت الزوج
تقودان ايرادها اربابهم ماتت عن زوجها وبناتها واخوتها وامها ماتت بنتها عن
ابيسا ثم تازع الزوج الوصي المذکور فبما خص زوجها من تركة ابيها ويريد اخذ

١٢٨٦ ٨

١٢٨٦ ١٦

ذی الحجة

١٢٨٦ ٢٤

ما خصهما من النقود ولا يحسب للوصي ما صرفه في شراء الجواهر المذكور ولا ما دفعه لهما
بعد البلوغ والرشد من نصيبه في النقود المذكورة فله ذلك وليس له ذلك ويحسب على زوجته
من نصيبه ما من هذه الامنة حيث اشتراها بقسمته مثلها وكذا ما دفعه لهما من النقود بعد
رشدها وقبل قوله في ذلك حيث كان الشراء بشئ المثل (اجاب) نعم يحسب على هذه
البيت من ما جهزها الوصي المذكور به من نصيبها والحال ما ذكر وكذا ما دفعه لهما من هذه
الامنة بعد رشدها وليس للزوج الامتناع من ذلك شرعا وقبل قول الوصي في ذلك
بسيئته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة وارضة من بيت مال مصر مؤرخة
٩ محرم سنة ٨٧ مضمونها انه مقتضى الاستفتاء من حضرة تكم عا اذا ماتت الميتمة وحال
حياتها ثلاث مئة ولات واطيانا وواحدة مائتة نظير خبرات في كامل ما يوجد بمطاعنا
عن باباها ما يبلغون تسعين اطيان وغيره وثبت لدى الحاكم الشرعي بمصر فهل ينفذ
في المنقولات فقط او ينفذ في الكل ولو لم يحصل التعبير لمذا تؤول وورد الافادة عن
الحاكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا اوصت الميراث المذكور بذلك كامل ما يوجد بمطاعنا
من باباها ما يبلغ لمجهات خبر عنتها يدون ذكر اطيان او غيرها من المنقولات وكانت تركها
المملوكة لما تشتمل على اطيان مملوكة الرتبة لهما ومنقولات كما هو مذكور بهذا الخطاب
يدخل في وصيتها المذكور ثلث تلك الاطيان والمنقولات اذ هي من جملة ما هو مختلف
عنها ولا يتوقف على تعيينها والله تعالى اعلم (سئل) في اطيان عشور به مملوكة كورثة
بالعين وقاصر للباقيين فيها ثلاثة ارباعها والقاصر الباقي هو والربيع وهو وصي شرعي من
جهة القاضي وهي والدته اتفق الباقيون ومن جلتهم الوصي المذكور على بيعها من
اجنبى فهل يسوغ بيع نصيب القاصر منها اذا بلغ ثمنه ضعف القيمة ويكون ذلك مسوفا
ليومه نصيب القاصر المذكور (اجاب) يسوغ بيع الوصي نصيب القاصر في العقار من
اجنبى بضع قيمته والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة وارضة من بيت المال مؤرخة ٧
صفر سنة ٨٧ مضمونها توفي شخص يسمى السيد ابراهيم المحلي من زوجته واولاد
ثلاثة اثنين قاصر من الزوجة والثالث بالغ من غيرها وكان المتوفى اقام وجلين
وصيين احدهما في بلده والثاني في الخرج طرم وصار توريدهما يخص القاصر من تركته
والدعاه الى صندوق الایام لاسترباحه اليهما ثم عرض من الزوجة عن وفاة البيت
القاصر عنها فوعدها اخيا الثقبين القاصرين ثم عرض فيها ايضا الى الدائنة عن ترتيب
تفقه الى القا صر المذكور من مال الذي في الصندوق ووردها في الدائنة المؤرخة ٤
محرم سنة ١٢٨٧ وحيث من الاقتضاء معلومية الحكم الشرعي في ترتيب نفقة الولد
من الصندوق سواء كان بالصر أو بالتمديدون نصيب وصي ويدون وجود الوصيين
انفصال عنها أو انقص وصي الان لغية الوصيين انقص عنها ما لزم الشرع لحضرتكم
تؤمل الافادة عما ذكر (اجاب) الاتفاق على التغير من مال المحقق بالصر للوالدة

١٢٨٧

٤

١٢٨٧

٩

١٢٨٧

٢٧

صفر

١٢٩٤

١٠

التي في حجرها اليتيم لا يتوقف على نصب وصي عليه إذا كان من بيده مال الصغير مقرراً
بالصغير والمال وإن احتاج المال لأقامة وصي للتصرف في مال الفقير مع غيبة وصيه
على فرض تحقق وصايتها فلا مانع منه شرعاً في نصب القاضي وصياً بمدة غيبة الوصي
الأصلي مسافة السفر بدون وكيل عنه ليتعامل في أمور اليتيم والله تعالى أعلم (سئل)
في أمر أمانة عن بنتين فقط وتركت حصته في منزل ومصارفها وأوصت بأن يصرف ثلث
مالها في جهة بر وصرفت في عون تجهيزها ونكحها وأوصت ببعض مصاريفها وكل
ذلك وهي في مرض موتها فهل تكون وصيتها نافذة من ثلث المال وما زاد عن ذلك
يتوقف على إحاطة الورثة بماذا يخص كل وارث (أجاب) تنفيذ الوصية بعد تحققها في
مقدار ثلث التركة حيث لا مانع وما زاد يتوقف على إحاطة الورثة وما زاد عن الوصية
النافذة يقسم بين بنتي المرأة مناصفة فصرنا ورثنا ولا وارث سواهما والله تعالى أعلم
(سئل) في وصي على قصر من قبل أبيهم قبل موته ولم يترك نقوداً أو أملاكاً قطعه أرض
زراعة مملوكة الرقبة مات عنها وعليه دين شرعية فهل والمال هذه إذا أراد
إصحاب الدين بعد ثباتها بالتوجه الشرعي من الوصي بيع الأرض المذكورة لاستيفاء
دينهم يجابون بالذات ويجوز الوصي على البيع عند امتناعه منه (أجاب) دين الميت
الشرعية بعد ثبوتها تتعلق بتركته مقدمة على الميراث فثبتت هذه الدين بالوجه
الشرعي ولم يكن تركته من النقود أو العروض توفي منها الدين يوم الوصي يبيع
الأرض المملوكة الرقبة لبيت أبيه في الدين من ثمنها كانت بقدر الدين أو أقل وأما
إذا كانت قيمته تزيد على الدين فلا يبيع منها إلا بقدرها على قول الصاحبين والرائد
يبقى للقصر والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من عبد الحميد بن أحد أعضاء مجلس استئناف
مصر مؤرخة ٢٦ محرم سنة ٨٨ هـ منها أن المرحوم علي بن نصر في حال حياته
حرر سنداً مؤرخاً في ٨ رمضان سنة ٨٤ هـ بالوصية عمار يدبره بعد وفاته وأقامني
وصياً على تنفيذ وصيته المذكورة ثم بعد وفاته ظهر أنه حرر وصية بعدة بمكة مدبرة
انقليبية تاريخها ١٥ ص سنة ١٢٨٢ هـ عمار يدبره بعد وفاته وأقامني أنا
وثنخاً آخر وصيين على تنفيذ ما أوصى به ولمناسبة أنه عند تحرير الوصية الأخيرة لم يذكر
على ذلك الموصي أنه حرر وصية قبلها ولا أن كان مصر على الأولى أم لا خصوصاً وأن
الأخيرة لا توافق نص الأولى وموجود فرق وتفاوت بينهما في كيفية صرف الوصي
بصرفه وفي عدد الأشخاص الموصى لهم وفي المقادير المقتضى صرفها لهم ووجود الأشخاص
في الأولى لم تكن موجودة في الثانية وبالعكس ذلك كنبأ لبيت المال بضرورة لزوم
معرفة المحكم الشرعي بخوماد كزور غنا بحث الوصيتين لطرف سعادتك للاطلاع
عليهما والتصرف بحكم الشرعي عنهما ومما خص بكل منهما لا تباع إلا بمقتضاه
فروقت أهادته المؤرخة ١٥ الجماري بعيد إرسال الوصيتين بمصر فتنال الطرف حضركم

١٢٨٧

١٧

ذى الحجة

١٣٩٧

١٤

١٤٨٨

١٨

مطلب في كيفية قسم
الثلاث على الوصايا
عند الترحم

والاستفتاء عما ولازم فلهذا انقضت بقدره الوصيتان مستاتان لسعادتهما ترجو
الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي عما نص بكل منهما ما يتبع الاجراء مقتضاه
(اجاب) ذكر في الاقروية من كتاب الوصايا بقرة ٤١٤ مانعه الوصي بوصايا الوكيل
لخاصة ثم فرض بعد ذلك فوصي بوصايا أخرى وكتب صكاً آتواً ليهذ كرفي
الصك الثاني انه يرجع عن الوصية الاولى بعمل بهما جميعاً انتهى فعلى هذا اذا
ثبت كل من الوصيتين المذكورتين بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع يعمل
بهما معاً الا انه لا تزبد الوصيتان على ثلث ماله عند عدم اجازة الورثة ما زاد من الوصايا
لذلك كونه على الثلث فيقسم الثلث على جميع الجهات والاشخاص المعنيين بالوصيتين
على فرض نبوتهما جميعاً على الوجه المتقدم ذكره ماله بقدره رجوع الموصي عن احدهما
او عنهما ولا يضر في ذلك عدم واقعة نص الانسبة للادنى ووجود الفرق والتعاون
بينهما واختلاف الانسب وزيادة العدد في احدي الوصيتين عن الاخرى واختلاف
المقادير الموصى بها الا انه عند عدم اجازة الورثة لما زاد من الثلث فما كان موصى به
للمباد يقسم ما يخصهم من الوصيتين بقدر نصيبهم من الثلث على جميعهم كل بقدر ما هو
له من ذلك بلا تقديم لاحدهم على الآخر وما اصاب القربات من ذلك يقدم منه ما كان
من فرائض الله تعالى كحجة الاسلام والصوم والصلاة ثم بالواجبات كالكفارات
والنذور ثم بالتطوع كاصدقات المطلة التي ليست زكاة في الاقروية من الوصايا
بقرة ٤١٥ قال الامام الاسدي في كتاب الزكاة من شرح الطحاوي ثم الوصايا
لا تخلوا ما ان تكون كلها لله تعالى او كلها للعباد كما كان لله تعالى فلا يخلو ما ان
يكون فرائض كازكاة الحج والصوم والصلاة او كلها واجبات كالكفارة والنذور
وصدقة الفطر او كلها تطوعات كالوصية بحج التطوع او الوصية على الفقراء والمجسدين
او جميع هذه الوصايا كلها او جمع بين بعضها فان كان ثلث ماله يجتمع جميع
ما الوصية فانه ينفذ وصاياه كلها من ثلث ماله وان كان ثلث ماله لا يجتمع جميع ذلك
فان اجازت الورثة فكذلك وان لم يجز وافاقه ينظر ان كانت وصاياه كلها للعباد فانهم
يتضاربون بالثلث بينهم بالخصص وان كانت وصاياه كلها لله تعالى فانه ينظر ان كانت
كلها فرائض يبدل عباده الموصى وان كانت كلها واجبات فانه يبدل عباده ايضا
وكذلك اذا كانت كلها تطوعات وان كان بعضها فرائض وبعضها واجبات وبعضها
تطوعات فانه يبدل فرائض اولاً وان اضرها ثم بالواجبات ثم بالتواضع وان جمع بين هذه
الوصايا كلها فانهم يتضاربون في الثلث بوصاياهم فما اصاب المباد فهو لهم ولا يقدم
بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك كله فيبدلها فرائض ثم بالواجبات
ثم بالتطوع انتهى المراد منه والولاية في التصرف في هذه التركة بما في ذلك من تنفيذ
الوصيتين على فرض نبوتها اكل الوصيتين ولا حدهما الا انفراد بتنفيذ الوصية المعينة

ربيع الثاني سنة

١٣ ١٢٨٨

جادی الثانية

١٠ ١٢٨٨

شعبان

١٧ ١٢٨٨

مضرب لا يراحم المقرله
بدن وهو وارث جهة
الوصية للاجانب في
قدر الثلث

اذا كانت لعين عند عدم احتداحه ابيع شي لبؤدى من ثمنه الوصية فان احتساج توقف
على ابن صاحبه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اوصت بثلاث غلماها للبصر في
جهات هينها و اقامت ائناها وصيا على ذلك فصر ف الوصى المذكور بعض الثلث في
جهة من الجهات المذكورة ومات بعد ذلك فهل للقاضي ان ينصب وصيا آخر لم يعرف
ما بقى من الثلث في جهاته حيث لم يكن للوصى وصى وما المحكم (اجاب) اذا ثبتت
الوصية المذكورة بالوجه الشرعى مستوفية شرائط العهدة ونفذ الوصى بعضها في بعض
الجهات التي عينها الموصى وبقى البعض بدون تنفيذ حتى مات الوصى المذكور بلا وصى
ينصب القاضي وصا يبدله لتنفيذ ما اوصى به الميت الاول لان ذلك من جلة المواضع التي
ينصب القاضي فيها وصيا عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه القاصر
وترك عقارا ومواشي وأمتعة وغير ذلك وبعدمه اقام القاضي ائنا الميت وصا على الولد
القاصر المذكور وروضع الوصى يده على جميع التركة وصار يتفق على الولد معها ومن
غائها والآن بلغ القاصر المذكور رشدا فهل اذا ثبت بلوغه رشدا يؤمر الوصى المذكور
بسلم جميع التركة للولد المذكور بعد محاسبة الوصى على جميع ما اتفق عليه من
التركة مع غنائها مدم بلوغه (اجاب) اذا ثبت بلوغ الابن المذكور رشدا بالوجه
الشرعى يؤمر وصيه بسلامة ما الذي بقي تحت يده بعد ما صرفه عليه بالمعروف اليه
والوصى محاسبته على ما اتفق عليه على ثلثين الابن المذكور بالمعروف نفقة المثل من ماله
بعد بلوغه وقبله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقرت في مرض موتها ان عليها دينيا لبتها
وباعتها يتسايفما عليها من الدين واوصت بثلاث عقار عينته على ان يعمل به خيرات
وقربات ويحلت بنتها وصيا على تنفيذ ذلك وباعت بعض عقار لغير وارث منها وارثه
من ثمنه ثم ماتت عن بنتها المذكورة وعن اختها الشقيقة ولم تجز الشقيقة ما ذكرها حكم
الله تعالى في ذلك (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته بدنه وبعده عنه
بدون تصديق الورثة على الدين واجازتهم للبيع باعلان ولو كان البيع على القيمة عند
الامام ووصيته بثلاث عقار معين ليصرف في خيرات وقربات صحيحة حيث لا مانع وكذا
يبع بعض عقار من اجنبي على قيمته نافذ واربؤه الاجنبي من ثمنه كوصية له فينفذ كل
ذلك من ثلث ماله فاذا اخبرت وصايا امرأة المذكور ثلث ماله فارق الوصى به والثلث
المبرأ منه الاجنبي من ثلث ماله لا توقف على اجازة الورثة وان زادت على الثلث ولم
تجز الورثة يضرب كل من الوصى له بقدر ما اوصى به في ثلث التركة ولا ترثه الوارثة
المقر لها بالدين المذكور جهة الوصية بثلاث العقار للخيرات والمبرأ من الثمن ولو ضاق
الثلث عن ذلك ولم تجز الورثة كما يستفاد من الهندية من كتاب الاقرار من الساب
السادس في اقرار المريض واشغاله بقصه رجل حضره الموت وله اخ لاب وام وامرأة
قبالة ان يطلقها لانها ففعل ثم افرها بما ائتمروهم وتذكر كانت استوفت مهرها ووصى

لرجل ثلث ماله ثم مات وترك تسعين درهما فان مات بعد انقضائه العدة اخذت جميع
 التسعين بينهما وان مات قبل انقضائه عدها فله وصى له الثلث مشرون ودوها وان كان
 الذين بعدهما على الوصية ثم لمرأة ربع مائتي وهو عشرة بقى للاخ ثلاثون ولو ترك مكان
 التسعين ثوباً او وصية تسعين درهما وقدمات قبل انقضائه عدها فله وصى له ثلث الثوب
 وربع مائتي للمرأة الا ان ترضى ان تأخذ بحقتها ومائتي للاخ ولو مات بعد انقضائه
 عدها يباع الثوب للمرأة الا ان تأخذ بحقتها ولا شيء للموصى له ولو كان اخر مع ذلك الاجنبي
 يدين والمستثناة بحالها فان مات بعد انقضائه عدها فله ان يتحصن الاجنبي فيما ترك الميت
 حتى يستوفى ادينه فان بقي شيء اخذ الموصى له ثلث ذلك ومائتي للاخ وان مات قبل
 انقضائه عدها يدين يدين الاجنبي فان فضل شيء اخذ الموصى له ثلث مائتي ثم يعطى للمرأة
 الاقل من ربع مائتي وما افرغها وما بقي فهو للاخ كذا في القصر بشرح الجامع
 الكبير للعصمى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل توفي وترك اولاداً قاصرين عن
 درجة البلوغ فاقام عليهم القاضي وصياً وللقاصرين المذكورين ام فتقاضيهم لئان الوصى
 المذكور يخاف منه على امواله ان تقصر فهل اذا فرغ ام ذلك الوصى الى القاضي وتحقيق عند
 القاضي بالظن الشرعى خيانة الوصى المذكور يكون له عزله ونصب غيره صالحاً
 للوصاية واذا بلغ احد القصر رشده ونبت ذلك شرعاً يكون له نزع ما يتحصن من الوصى
 المذكور ولا يجوز لوصى القاضي بيع عقار القاصرين بدون مسوغ شرعى وحضانة البنت
 التي يبلغ سنها ست سنين وامها متزوجة باجنبي منها تكون لمجدها ام امها ان اعمها
 (اجاب) اذا ثبتت خيانة الوصى بين يدي القاضي بالوجه الشرعى وجب عزله واقامة
 غيره اميناً قادراً على الوصاية واذا ثبت رشده احد القصر بعد بلوغه بالظن بقى الشرعى
 يكون له اخذ نصيبه ونزعه من يوصيه ولا يصح بيع عقار القاصرين المملوك الرقبة من
 قبل وصيه الذي يملك بيعه بدون مسوغ شرعى والمجدة ام الام اذا كانت صاحبة للحضانة
 قادرة عليها ولم يقربها مانع ككسها باله غيره في بيت زوج امها الاجنبي مقدمة على غيرها
 سادامت مدة الحضانة وودرت سبع سنين في الاتى والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة
 اقامت زوجها وصياً احتجاً على مؤن تجهيزها ولو تزوجها على فعل خيرات عيبتها له
 وبصرف عليها من ماله ما يدره ونها ما يراه ويؤدى اليه اجتهاده في ذلك وما فضل من ذلك
 يكون له قبل ادا ماتت بعد ذلك عنه ولم يكن لها وارث غير زوجها المذكور يكون هذه
 الوصية صحيحة نافذة في كل مالها وفي كل ما تركته ولا حق لجهة بيت المال معه والحال
 ما ذكرنا سيما وقد قدم للحكومة عرض في شأن ذلك وشرح عليه وسجل بسبيل الحكومة
 (اجاب) وصية احد الزوجين للاخر عند عدم وجود واولاد آخر صحيحة نافذة حيث
 لا مانع وتحقق شرعاً وتقدم عن بيت المال والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضى مدبرة
 الغنوية بأفائدة مؤرخة ٨ شوال سنة ٨٨ مضمونها الاستهام عن جواز نصب

١٢٨٨

١٧

١٢٨٨

٢٩

شوال سنة
٩ ١٢٨٨
مطلب في جواز نصب
الوصي مع غيبة الابن
وكانت التركة او
بعضها في ولاية القاضى
او بالعكس

وصى على ايتام ميت ليربع اطيان في ولاية القاضى بواسطة محافظة مصر والايتام
غائبون عن ولاية القاضى وذلك لاداء ما على مورثهم من الدين بنحو (اجاب) وقع
اختلاف في جواز نصب القاضى وصيا في تركه ايتام لوصي لهم من قبل ابيهم في حال
غيبتهم من ولاية القاضى مع وجود بعض التركة في ولايته او كلها او بالعكس والذي
في الهندية عن الحفيظ مانعه واذا نصب القاضى وصيا في تركه ايتام والايتام في ولايته
ولم تكن التركة في ولايته او كانت التركة في ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته او
كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته حتى عن الشيخ الامام شمس الامنة
رحمه الله تعالى انه قال يصح المص على كل حال وبصر الوصي وصيا في جميع التركة
اذا كانت التركة وقال القاضى الامام ركن الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى
ما كان من التركة في ولايته بصير وصيا فيه وما لا فلا اه ومثله في اب الاوصياء فبناء
على هذا يسوغ نصب الوصي من القاضى مع غيبة الابن عن ولايته اذا كانت التركة
في ولايته او بعضها لم يكونوا وصيا في كل التركة او بعضها على الخلاف والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل اقام ابنه البالغ الرشيد وصيا مختارا على اولاده القصر ثم مات مصرا
على ذلك وللقصر المذكورين جد ابا فهل يكون وصي الاب اخن من الحمد المذكور
يحفظ مال القصر المذكورين وبالصرف في الطين المسقطه ما بالزراعة والايجار ونحو
ذلك من التصرفات الشرعية حيث كان امينا قادرا على الحفظ والتصرف في مال القصر
(اجاب) وصي الاب مقدم في الولاية على الجد ابا الاب اذا كان الوصي المذكور امينا
قادرا على الحفظ والتصرف لم يقم به مانع في الولاية فليس له المذكور ولا يقصلى
القصر المذكورين مع وجود وصيهم المختارا المذكور والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن اولاده مذكور او اناثا وعن اولاد ابن له مات قبله فوصى لهم
جدهم وهو بحال الصحة والслаمة بمثل نصيب ابيهم في جميع مختلفاته فهل تكون الوصية
المذكورة صحيحة شرعا وللأولاد الموصى لهم انخذ بمثل نصيب ابيهم في تركه بعدهم
بالوصية المذكورة وليس لاعمامهم المعارضة لهم في ذلك لاسيما وان الوصية صدرت
قبل صدور المذکور بذات وموت الموصى قد كان قبله اياها ما الحكم (اجاب) اذا
أوصى الشخص لغيره وانه بمثل نصيب اشد اولاده في تركه ونبتت الوصية بالوصية
الشرعية وكانت لا تريد على ثلث التركة بقضى للموصى لها وليس للورثة معارضة فيها
وتنفذ من جميع ما يصح به الابصا شرعا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل)
من وكيل جعل لك بحري عما مضى منه ان المرحومة دور طمحي فادن انك في معتقة ورم
بجتمكان والذ الجناح تعالى في حال حياتها الوصت لمعتاها بناتهما فادن طين بجهمة
البعيرة تكون لهم بعد انتقالها الى دار البقاء ومن بعد وفاتها صدر الامر بالكرم بغيره
وصيتها وعلى ذلك صار تحديد الاطيان وعمل عنها قرعة بينهم في اثناء التصرير بالاسلم

١٧ ١٢٨٨

دى القعدة

٢٩ ١٢٨٨

ذی الحجة

سنة

لكل منهن حصة تصادف وفاء لأحدى المعتقات والى غيرها متروكة بشخص يدعى عليا
وتوفيت على ذمته طلبت الافادة من بيت المال عن المجارى في مثل ذلك فوردت افادته
تبريد طالب الاستئناس من حضرته تم فلم يشرحه الرجا من بعد معلومة ما توضع وما تقررو
الى بيت المال وما ورد منه ترد الافادة بما يصير اجرا وفي ذلك بحسب اصول الشريعة
المطهرة (اجاب) ما يفتق انه موصى به لأحدى المعتقات المذكورة المتوفاة بعد موت
معتقها التي اوصت لها بما نصه به الوصية شرعا يكون ميراثا منها حيث لا مانع فيكون
لزوجها من ذلك كما في تركتها النصف فرضا ان لم يكن لها ولد ذكر أو أنثى أو ولد ابن
فان كان لها ما ذكره فزوجها الربع كذلك والباقي لمن يرثها بعد الزوج والله تعالى اعلم
(سئل) من طرف ديوان المسألة بافادته في ٢٦ ذى الحجة سنة ٨٨ مضمونها شخص
توفي عن وارث وعن جهة موصية بثلاث جميع ما يوجد دخله عنه من قليل وكثير وجليل
وحقير ورفس ونحاس وحلى ومصاغ وجواهر بالغ ما بالغ فهل تلك الوصية تخص فقط
بالاصناف المذكورة دون العقار والحدار وما أشبه حيث لم يذكر أو هي شاملة لذلك أيضا
وان لم يذكر وهل اذا كان العقار والحدار داخل في تلك الوصية وفي حال حياسته توفي
عنه أحد عتقائه ولا وارث له سواء ولد له أو بعض منزل ولم يبق له غيره فله حصة عنه ولم
يثبت وراثته البه ووارثه هو الذي انبث له الزاينة من بعده يكون ذلك منسوباً
لخلفائه المذكور ويكون الثلث لجهة وصيته والثلثان لورثته أم كيف فعن هذا
وهذا سنة في حضرته تم حسب اقتضاء الصلغة (اجاب) الوصية على الوجه المذكور
شاملة للعقار والعقار وجميع ما يورث عن الموصي شرعا وان لم يصرح فيها بألفاظ العقار
والحدار لدخول ذلك تحت قوله بثلاث جميع ما يوجد دخله عنه من قليل وكثير وجليل
وحقير فيدخل فيها الثلث جميع ما يورث عنه شرعا سواء كان حاربا في ملكه وتحت يده
قبل موته أو ثبت ملكه له بعد موته بما يثبت كان كالارث عن مات قبل الموصي
المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأ موصى على ابنها القاصر وعلى ماله
من قبل القاصي وضعت يدها بعد موت زوجها على ما يخص القاصر من تركته أباه وهو
مبلغ جسم مختلف له عن أبيه ومن ابراد الارض المختلفة عن أبيه فلما بلغ رشده طلبه منها
فادعت حصة عنه عليه في مدة يكرهها فيها ظاهر الحال فهل لا يحق الا في التقدير الملائق
لامثال ولا تصدق فيما زاد عن ذلك (اجاب) انما يقبل قول الوصي فيما اتفق عليه من مال
موجوده عليه اذا كان ما يدعيه لا نقلا لا كذب فيه فظاهر الحال فاذا لم يكن كذلك لا يعمل
قولا يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى على قاصر وكنت يده له مبلغ
معلوم صرفه عليه في مدة تحت يده ولا يذبح فيها ظاهر الحال فهل له صرفه عليه وكان
يقدره مثله وادعى الوصي بعد موت القاصر صرفه في المدة المذكورة انصرف
الملائق بعد الوصي في ذلك ميمته (اجاب) يقبل قول الوصي في دعواه لا اتفاق على

٢٤

١٢٨٨

٢٨

١٢٨٨

١٩

١١٩٩

٢٨

١٠٩٩

محمود من ماله اذا كان انفاقه نفقة المثل في سنة لا يكذبه فيها ظاهرا لمحال بينه
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته او ردت من بيت المال في ٨ صفر سنة ٨٩
هـ منها قبل تاريخه توفيت الست لبي البيضاء ومن ضمن ما قبل يوم وفاتها انها
أوصت بأشياء من مصاغات وضبرها من تركتها الى معتقها كغلمان البيضاء
بند تاريخه ٩ ذي القعدة سنة ٨٨ هـ وما كتب الى المسألة وردت الافادة في ٩ سنة
٨٩ بارسال سند الوصية لمحضرتكم للاستفتاء عنه ويطلبه من سعادة وكيل مجلس
الاحكام ورد مع افادته اوضح فيها ان الاشياء المكتبة فيه وهبتها في حال حياتها
وصحتها وسلمتها أمام الشهود والواردين فيه وبناء على ما ذكرنا تضي بمحضرتكم
ومعه السند المذکور الامل من بعد الاحاطة بما يحتج به ترد الافادة اللازمة عما
يقع به الحكم الشرعي (اجاب) الذي يقع به السند المذکور ان الصادر من المتوفاة
المذکور وصية منها الى معتقها المذکور بالاعيان الموصحة بالمدخل الحكي عنه
وحكمها بعد ثبوتها صحة بالوجه الشرعي نفاذها من جميع التركة بعد التصديق
والتي هي ووفاء الدين ان لم يكن للوصية وارث او كان الا انه اجاز فان لم يجز وكانت تلك
الاعيان تخرج من ثلث الباقي بعد ما ذكرنا فاما اذا ثبت شرعا كون ما صدر منها
هبة مقبولة ومقبوضة حال صحة الواهبه ومستوفية شرائط الهبة والتسام على خلاف
خاص هذا السند ولم يوجد مانع من سماع الدعوى بذلك لا يكون الموهوب المذکور
تركة عن الواهبه الا لابل يكون خاصا بالموهوب لها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
لا وارث لها غير زوجها له ابن من غير ما فاضر أوصت له بجميع متروكاتها وكتبت
بذلك وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية واشعرت الحكومة بذلك وبطلت الوثيقة
بحصول الحكومة وسجل القاضي قول اذا ثبت الوصية على الوجه المزمع ولم يظهر لها
وارث الا لسوء من ذكر تكرر هذه الوصية صحيحة ومسئولها واذا مات الزوج
المذکور عن وارث يتقل نصيب من هذه الوصية لوارثته ولا يحل لغيره بيت المال في ذلك
حيث اجاز الزوج الوصية وقبلها هو وابنه بموت المنة الموصية المذكورة (اجاب)
الوصية بجميع التركة لاجني وزوجها بعد اجازة الزوج المذکور ولا وارث لها غير
تفضي استحقاق غير الوارث المذکور نصف التركة بطريق الوصية ابتداء مع الاجازة
والحال ما ذكر بالسؤال ويستحق الزوج المذکور نصف التركة الباقي الربع بطريق
الارث والربع بالوصية اذ لا يحتاج الزوج المذکور والحال هذه في استحقاقه الربع
الاول الى اوصية لاستحقاقه ذلك لبا الارث مع الاجازة ما أوصت به زوجته وموت الزوج
بعد ذلك عن وارث يتقل نصف المذکور لوارثته حيث لا مانع وانما قلنا في الجواب
الربع بطريق الارث الى آخره اذ من تعطل السراج انما حاج استحقاق الزوج النصف
ميراث الوصف وصية فيها الوصية له زوجته بالنصف حيث قال لانه لا يستحق الوصية

١٢٨٩

١٥

جاء الثاني

١٢٨٩

١

قبل الميراث بخلاف الاجنبي لان الزوج وارث فافاد ان احد الورث قد تولى وصية له بشئ من
 التركة ولم يوجد ما يمنع من نفاذها فدم اعطاؤه نصيبه بالارث على ما يستحقه بالوصية
 بخلاف الاجنبي وانما قلنا في الجواب مع الاجازة لما اوصت به لان الزوج اذا لم يميز
 الوصية للاجنبي لانه تكون التهمة كذا كرنا بل يعلى للاجنبي الموصى له بالنصف ثلث
 التركة لعدم توقف نفاذها له فيه على اجازة الوارث ثم ياخذ الزوج فرضه وهو نصف الباقي
 بعد الوصية الذى هو ثلث التركة ثم يقسم الباقي وهو ثلث التركة بين الاجنبي الموصى
 له بالنصف والزوج الموصى له بالنصف اثلاثا على قدر حقوقهما فى الوصية ثلثة للاجنبي
 وثلثا للزوج لان الاجنبي بقى له من سهام وصيته السدس والزوج الموصى له بالنصف
 يحقق بالوصية نصف الباقي بعد تنفيذ وصية الاجنبي بقدر الثلث وهو ثلث التركة
 فيقسم الباقي بينهما على هذا الوجه قال فى الحاشية ولو ان امرأته اوصت بجميع
 ما لها من الزوج او ليس لها وارث سواء اوصت بجميع ما لها للاجنبي او اوصت لكل واحد
 منهما بنصف المال ياخذ الاجنبي اولا ثلث المال بلامتنافس فيه فى ثلث المال للزوج
 فنفذ ذلك لان الوصية بقدر الثلث مقدمة على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين
 الزوج والاجنبي اثلاثا ثلث ذلك يكون للاجنبي وثلثا للزوج انتهى من فصل فيمن
 يجوز وصيته وفيمن لا يجوز والله تعالى اعلم (سئل) من طرف حافظ باشا عن اعضاء
 المجلس المخصوصين بافادته فى ٤ ج سنة ٨٩ حاصلا ان المرحوم شكريا باشا افاده
 وصيا على اولاد القصر وصايا مختارة وتوزع بذلك وصية صورته فاقدمه فحضر ثم وحيث
 من ضمنه ان كراى المرحوم المذكو وجعل ادهم افندى وكيل فى ادارة المنزل وزراعة
 واجارة الاطيان فعلى الموصى تحت نضارته والاشراهم افندى المذكو ترك الاجراء
 بما فيه المصلحة فى أم الاطيان الذى عرقه عنه واجرى غيره برأيه خاصة عماليس فيه
 المصلحة لا موال القصر ثم ترك ادارة المنزل بعصر يعنى منزل القصر والورثة واستخدم فى
 جهة كغور وخم مقش زراعة ومن المعلوم ان خدماته هذه تكون شاغلة له عن مباشرة
 مصالح الاطيان والمنزل فيحصل تعطيل لمصلحة القصر وقبوله هذه الوصاية من المرحوم
 انما كان حسبه الله ولذلك يجب ان لا يجرى الاماوافق الاحكام الشرعية المصلحة
 عند الله فى مصلحة هؤلاء القصر فهل يجوز شرعا عزل ادهم افندى الوكيل المذكو
 وتعيين بدله بعصر فانه اذا لمصلحة القصر ام لا وان كان لا يجوز فهل يكون مسؤولا
 شرعا عن الضرر الذى يطرأ بسبب ذلك فى مصلحة القصر ام لا وان كان يثقل عن ذلك
 مع عدم جواز تركه له فالحال فى الشرع من ذلك فلا حيل معرفة حكم الله فى ذلك لزما
 تحريره لعمادكم تقول الافادة عمال وخضنا عسا هو حكم الله (اجاب) الذى فهم من
 افادته لعمادكم هذه وصورة الوصية ان ادهم افندى المذكو وجعله الموصى وكلاهما
 ذكر بعد موت الموصى على هذا الوجه واذا كان كذلك يكون وصيا ايضا مع اذنتكم

ولا يختص أحد كما يشي من التصرفات بدون رأى الآخر أو تو كيله أو تو كيل أحدكما
وكيلا آخر لياشر التصرف مع الوصي الثاني فهذه وحكم التصرفات من كل منكما
وليس لاحد الوصيين عزل الآخر غير انهما ان ثبت على احدهما ما يقتضي عزله من الوصاية
شرعا عزله القاضي وضم غيره الى الوصي الثاني او فرض التصرف للوصي الثاني واما
مسئولية سعادتكم شرعا عن الضرر الذي يترتب بسبب اهمال الوصي الآخر فهي منتفية
اذا تروا زواجة ووراخرى ~~التي~~ تصرف الوكيل المذکور براه خاصة بدون رأى
سعادتكم لا ينفذ ولو كان فيه مصلحة حتى تحصل اجازته من طرف سعادتكم واما المخلص
الشرعي في هذه المسئلة عند عدم عزل الوصي المذکور لعدم ثبوت ما يوجب عزله شرعا
ان يوكل أحدكما الآخر في التصرف الذي يريد اجراءه كل منكما منفردا بدون حضور
الآخر أو يوكل وكيلا آخر لياشر التصرف مع صاحبه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
وصى على ابنها البالغ سنة سبع سنين من قبل القاضي تزوجت اجندا من القاهر فهل
حيث كانت اهلا للوصاية لم يوجد بها ما يوجب عزلها منها تكون باقية على وصايتها ولا
تبطل بتزوجها المذکور ولا تمنع من رؤيته ولدها اذا ضمه أخوه البالغ الرشيد اليه
ويكون تصرفها في مال القاهر بالمصلحة باقيا (أجاب) مجرد تزوج الام الوصي على ولدها
لا يمنع من وصايتها وعرفها في ماله بالمصلحة حسب مقتضى الوصاية المذکور وتو الحال
هذه ولا تمنع من رؤيته ولدها بسلامة حقها من حضنته وضمه الى أخيه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل توفي عن ستة أولاد ذكور بلغ وع بنت بالغه وعن زوجة وترك ما يورث
عنه شرعا عليه حلة ديون لا ولاد وغيرهم ثابتة بالوجه الشرعي واوصى في حال حياته
أحد أولاده المذکور كورين على ان يوفي جميع الديون وان يصنع له عتاقات وخلافا بعد
وفاته بقدره معلوم من الدراهم وذلك القدر يخرج من ثلث المال بمسد وفاء الدين فهل
والحال هذه يقدم وفاء جميع الديون على ميراث الوريثة والوصية تكون الوصية المذورة
صحيحة مانعة من ثلث ما يبي بمسد وفاء الديون حيث كان ذلكا كثر من القصد الذي
اوصى به (أجاب) الديون الشرعية الثابتة بالوجه الشرعي مقدمة على الوصية والميراث
وتعتبر وصية الميت الصحيحة الثابتة شرعا من ثلث ما يبي بعد الدين بل توقف على اجازة
الورثة وتقدم على الميراث اجنا وما يبي بقسم بين سائر الورثة ما اقرضه الشرعية وهذا
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت مال مصر فاخذ في ١٦ ح سنة ١٢٩٠ مضونها
فيما تقدم توفي شخص يسمى حسنا القبانى عن والدته المرأة ستة بنت المرحوم حسين
وزوجته حيدة وله اجد ومحمد القاهر بن من غير شريك وضبطت تركته بعد ذلك
تقدم انهاء من ستة الام المذکور بان المرحوم ولدها حال حياته تبرع لمساكين فحسب
جنبا مصر يا وياجرة المنزل تعلقه الكاش بغيط الودة عتقتني سند بخطه وختمه وعليه
شهادة جماعة وموضع في السند المذکور ان تصرفها فيما ترضع يكون بعد الوفاة ولذلك

١٢٨٩

١٩

١٢٨٩

١٥

تلتحق تنفيذ التبرع المحكي عنه كما يعلم ذلك لسيادتك من مطالعة الانتهاء والسند
الذي كورن المرفوقين طيسه فينا عليه اقضى بغير رخصه ترك تؤمل النظر في ذلك
والا فادعنا بمقتضيه المحكم الشرعي (اجاب) مقتضى ما ذكر في السند المحكي عنه
بخطاب الله له من قوله قد تبرعنا لوالدني ستنة المذ كورة من عين منا عننا الخلف حد
وقافي يبلغ خمسين جنيا بمصر با اعني مبلغ خمسة آلاف قرش عملة صاغنا مع اختصاصها
على ما يخصنا في ايجار منزل غير العدة فقط وكل ذلك بعد وفاتنا ان هذا التصرف يكون
وصية والوصية لاحد الورثة ولو خرجت من الثلث لا تصح بدون اجازة باقى الورثة بعد
الموت اذا كانوا اقل من الله تعالى اعلم (سئل) ما فائدة واردة من قاضي مدرية جرجا
مضيه ونها ان بعض اشخاص من النصارى الموصى عليهم لهم منعة اطيان خراجية آلت لهم
عن اصولهم وهم فقراء لا قدرة لهم على زراعتهم او دفع ما عليها واذا زرعتم لهم من قبل
الوصياء لا يفي ما يخرج منها عليهم او بعض اطيانهم لا يوجد من يستأجرها ما هو عليها
ويريد بعض الوصياء عليهم من رهن شئ او النزول والفراغ عن شئ من هذه الاطيان لا يقا
ما عليها فهل يجازون لذلك ويسوغ لهم الرهن او الفراغ والنزول عن بعضها السداد
ما عليها احث لم يكن للقاصر من ما يوفى منه ما عليهم لا سيما مع صدور الامر بان من لم يرقم
بما على الاطيان لم يجاز له ان يبيع اطيانه ويوفى ما عليها من ثمنها والذين حاصل
لبعض الوصياء مضايقة شديدة بسبب ما هو مطلوب من القاصر من على اطيانهم لعدم
ما يجدونه للقاصر من غير الاطيان المذ كورة في ذلك طلب منا من بعض الوصياء بغير
هيج شئ من ذلك فتوقفنا ولم نقدم على شئ من ذلك ونرجو من على همة حضرتكم
التفضل علينا بما يمتد اجراؤ في هذا المختصر مع عدم الامام ونسال الله لنا ولكم
حسن الحتام (اجاب) حيث كانت تلك الارض السلطانية المستحقة للقصر لا يفي ما يخرج
منها ما عليها من الخراج كما هو مذكور وعلى ما عليه العمل الا ان يسوغ لوصيائهم
الفراغ عن منفعتها الاجنبى بعرض حيث كان في ذلك مصلحة ونفع للصغار والله تعالى
اعلم (سئل) من بيت مال مصر با فائدة واردة في ١٤ ب سنة ٩٠ مضمونها توفيت ام آة
عن بيت المال ووجد انها في حال حياتها محررة وصاية شرعية من محكمة مصر بكامل
ما يوجد تحتها اعمها بعد وفاتها من المقتولات بالغ ما بلغ على ان يصرف منه الثلث في مؤن
تجهيزها ونكيتها وغيرها وربع لتخص وامر ان لكل منهم قيراطان انسان والربع
والسدس الباقي بان يوجد لها من النعمة اعدادا التخص واحد من المراتين المحكي عنهم
بالسوية بينهم وفي حال حياة المرأة المذ كورة توفيت احدى المراتين الموصى لها بقيراطين
انئين عن بيت المال والزوج وحيت من الاقتضاء الوقوف على الحكم الشرعي في
القيراطين الموصى بهما المرأة المتوفاة في حال حياة المارضية المذ كورة ان كان بالنسبة
لوطا للموصى لما قبل استحقاقها لها ما صار حتى بيت المال ام كيف تؤمل الافادة

اللازمة من ذلك (اجاب) بموت الموصى له قبل موت الموصى بطل الوصية له فاذا ماتت المرأة الموصى لها بقبر اطين قبل موت من اوصت ولم يوجد شئ غير ما سبق منها الى ان ماتت المرأة التي اوصت بوضع القبر اغان المذكور ان في بيت المال اذا ماتت تلك المرأة عن غير وارث اصلا ولم يوجد من يستحق القبر اطين المذكورين بوجه من الوجوه الشرعية والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اوصى لاولاد ابنة حصه قدرها ثلاثة فراوط ونصف شاة في جميع ما يملكه من عقار وغيره من كل ما ينسب اليه ملكه للذ كمثل حظ الاثنين في تلك الحصه وكتب بذلك وثيقة بخطه وختمه واشهد على نفسه بذلك فيها جمع من المسلمين وكتب بذلك ايضا وثيقة من ماذون القاضي وهو بحال الصحة والسلامة ثم مات الموصى المذكور قبل صدور الامر بالتحصيل عن اولادها واولاد ابنته الموصى لهم واستبرأ في معيشة واحدة الى الآن والورثة مقررون بالوصية فهل والمال هذه تسكون الوصية صحيحة نافذة واذا طلب الموصى لهم القسمة وافراز حقهم وانزل الورثة وتمتت الوصية الوجه الشرعي فماذا يكون الحكم (اجاب) الوصية ثلاثة فراوط ونصف من التركة لاولاد ابن الموصى الذين لا يرثون منه حصه نافذة بلا وقف على اجازة الورثة فاذا ثبتت الوصية المذكورة مستوفية شرطا لها الشرعية بالوجه الشرعي يحكم بصحتها ونفاذها والموصى لهم المطالبة بقسمة نصيبهم والاستيلاء عليه من التركة بغير يق الوصية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) بافادة وارثة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٠ سنة ٩٠ مضمونها بعد الاحاطة بما في افادة بيت مال اسكندرية مع ما قدم من حضرة مفتي الثغور الاوراق بخصوص الوصاية السابق صدورهما من المرجومة عائشة ككتابه فادعيا يوافق اراءه تطبيقا لاحكام الشرعية وصورة افادة بيت مال اسكندرية المؤرخة ١٢ ش سنة ٩٠ امر اذ سمي عائشة النهرية بكتابه بنت عبد الله البيضاء ممتعة المرحوم حسن خوجا قيدان في حال حياتها وحسن تصرفاتها الشرعية اوصت شخصا من قبلها يدعى السيد محمد غنيم قيدان بعد وفاتها على جميع تركتها وما تملكه بعدها من نفود وعرش وأمتعة وأسباب وفرش وحلى ونحاس وغير ذلك مما يوجد مختلفا عنها بعد وفاتها وان يسد من تركتها بكتفها وتجهيزها ودفعها ونفقات ثلاثة ايام على اهل التعزية بالاعروف على موافقة السنة من غير اسراف ولا تقير ولا تبذير ويصرف في ذلك مبلغ قدره ١٠٠٠ قرش عملة دارجة ثم يقضاء دينها التي عليها الناس ثم باقتضاء دينها التي لها على الناس ورد الودائع والامانات وانفاذ وصايتها الا في ذكرها وهي أن يصرق لكل من معتمدا خورشيد وحاكمة السوداء ومدرجها حوا وهدية السوداء ككتابه ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة وما بقي بعد ذلك من ثمن المتروك يصرقه الوصى المذكور على عمارة وتحديد مسجد وضريح سيدى ابي الفتح الواسطى عمنبر كاته السكان مسجد وضريحه بالثغر الاسكندري بخط المزار وعلى اقامة الشعائر الاسلامية بالمسجد

والضريح المذكورين مضافا لثلاث اربع ماهو موقوف على المسجد والضريح المذكورين
اعلاء وقد جعلته الرضى في ذلك وفي جميع امورها بعد وفاتها واوضحته ان يتقرر في ذلك كله
الموصى به بنفسه ولا يخالفها في شيء مما امرت به وقبل منها ذلك قبولها لشرعيا وتقررت
بذلك حقيقة شرعية صادرة من محكمة نغراس كندرية مؤرخة ٧ رمضان سنة ١٢٨٠
مصلحة بتمرة ٨٤ و بعد ذلك توفي الوصى المذكور في ١٥ شهر ذي الحجة سنة ٨٠
قبل وفاة الموصية المذكورة بمدة عشرة سنوات ثم توفيت عائشة المذكورة في ٢٤ جمادى
الاولى سنة ٩٠ عن غير وارث وضبطت جميع متروكاتها في بيت المال وقد وجد ضمنها
حصة الوصاية المحكي عنها وصارت تجهيزها ودفعها وعمل ليا لياها من طرف احد الذوات اهل
الخبر ووجد ان المذكورة توقفت جميع املاكها على نفسها ثم من بعدها على المسجد
والضريح المحكي عنها وعلى خيرات آخر وأشخاص وعتقاء وشرطت فيها الشروط
العشرة بجميعه شرعية محررة من محكمة نغراس كندرية مؤرخة ١٥ ش سنة ٨٠
ومن ضمن الشروط ان يكون النظر لنفسها مدة حياتها ثم من بعدها أى بعد
وفاتها يكون النظر للسيد محمد غنيم المذكور واعلاء ولها الادخال والاخراج والاعطاء
والحرم من الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والابدال والاستبدال وليس لاحد
من بعدهما فعل شيء من ذلك وقد قدرت لكل من خورشيد وحملة ومديرتها حوا ومهدية
المذكورين مبلغا معلوما ثم وجد بظاهرها مكتوب وقفية ملكها بتاريخ ١٧ صفر
سنة ٩٠ مكتوبة بخط حضره قاضي افندي الثغر بما لها من الشروط العشرة اخرجت
معقتها خورشيد الابيض ومديرتها هدية السوداء المذكورين اعلاء الموجددين على
قيدهما حماة وذر يتهمان الوقف المذكور وان معقتها حملة السوداء ومديرتها
حوا والداء قد توفيتا عن غير عقب فهل مع سبق وفاة السيد محمد غنيم الوصى المذكور
وفاته معقتها حملة السوداء ومديرتها حوا السوداء المذكورين قباهما واخراج معقتها
خورشيد الابيض ومديرتها هدية السوداء من وقفها الذي وقفه الموضع اعلاء بعد
ان قدرت لكل منهما مقدارا معلوما صرف لهم من ربح الوقف حسب شروطها ووقفتها
عن بيت المال ما زال نص الوصاية باقيا على اصوله ومنصوصه المشروحين اعلاء وان كان
كذلك هل خورشيد الابيض وهدية السوداء مع انراجهما من الوقف لهما الحق في
طلب ما قدر لهما من التركة ويجازيان عند طلبهما ذلك اذ التركة خلاف الملك الموقوف
ام كيف وهل مع سبق وفاة الوصى قبل الموصية بمدة تبلغ العشر سنوات تقر بيا وفي
هذه المدة لم يتجدد وصبا خلافة حتى توفيت فناظر الوقف الآن له الحق في طلب ما يتبقى
من ثمن المتروكات لصرقه على عمارة وتجديد مسجد وضريح الاستاذ في القبة المشار اليه
اذ الشروط هي للوصى يجري ذلك بنفسه ولا يخالفها في شيء مما امرت به وهل ناظر الوقف
يجب لذلك عند طلبه ما ذكر ام لا قبول الافادة عما تقتضيه الاحكام الشرعية (وصورة

رمضان سنة

٧ ١٢٩٠

جواب حضرة مفتي اسكندرية) حيث مات الوصي قبل الموعدة ثم مات مصر على وصيته فان القاضي ينصب وصيا بنفذ جميع ما أوصت به وحيث أنه في مصادقه التي عينت لكل من الموصي لهم طلب ذلك منه ما عدا الذي أوصت به لحليمة وحواء الميتين قبها والله تعالى أعلم مفتي التفرغ عنه (اجاب) قد صار الاختلاف على افادة بيت مال اسكندرية المحررة لحضرة مفتي افسندي نغرا اسكندرية مع ما افاد عنها حضرة المرسلة تلك الافادة من المصلحة مع الأوراق المرفوعة معها لهذا الطرف والا فادع عن ذلك ان مات ضمنه جواب حضرة المفتي للموالم اليه من بقا حكم الوصية بعد موت من اقيم وصيا في حياة الموعدة حيث ماتت مصر عليها صحيح بالنسبة للمهات الموصي اليها التي لا يتعذر الاصر فيها وبطلانها فيما يتعذر كالموصي به من ذلك لحليمة وحواء الميتين في حياة الموعدة فان ما ذكر يكون تركه وان القاضي ينصب وصيا لتنفيذ ما بقي من الوصية المذكورة ولا يجمع من ذلك موت الوصي الماتين من قبل الموعدة المذكورة ضمن الوصية في شأنه انه ينظر في ذلك كله الموصي به بنفسه ولا يخالفها في شيء مما أكرت به كما لا يمنع من ذلك انما خرج خور شيدوه من استحقاقها ما وذر يتمسك في وقفها الذي وقفه قبل ذلك مادامت مصر على وصيتها ولما كانت تركه بطلان الوصية فيه لانها أوصت بصرف ما بقي بعد ذلك للمسجد بخلاف ما لو أوصت بما بقي للمسجد ولم يقل بعد ذلك فان ما يبطل من الوصايا يصرف لمجدة المسجد كما بسطنا مع نقله في هذه الحادثة في ما يأتي بتاريخ ١٢ ج سنة ٩٨ في هذه الفتاوى اجابة لسؤال قاضي اسكندرية عنها فارجع اليه ان شئت والله تعالى أعلم (سئل) من عموم بيت المال بافادته في ذى القعدة سنة ٩٠ مضمونها تقدمت وفاة بنهجوم المرحوم سليم باشا التوزيع عن جهة بيت المال بدون شريك ولما تعين من لزوم اضبط وتروكها قبل انها حوت بحجة شرعية في حياتها بانها أوصت بكامل ما يوجد مختلفا عنها بعد وفاتها من قليل وكثير وبدليل وحقيق وأمتعة وأسباب وفرش ونحاس وحلى ومصاغ ونقود وعروض وغير ذلك ما عدا ما قاروا الاعيان اسد وجود وارث لها صرف من ذلك الثلث في مؤن تجهيزها وتسكينها وغير ذلك والثلاثان لمعينين بالحجة المذكورة ولمااسبة ما قيل عن وفاة أحد الموصي لهم بغير اذن من ذلك في حياة الوصية عنها من غير شريك واقرارها في حال حياتها بانها أوصت بالغير اطين المرقومين الى غير اطفالها بنى وحليمة السوداء قد جرى ضبط التركة بعد ان صار اثبات ذلك بالاعلام شرعي صادرة من محكمة مصر قد افرج عن التركة انما من كون المتوفاة المذكورة لها استحقاق في اطيان وعقارات موقوفة من قبل المرحوم سليم باشا ومرب بالروزانجه والآن تقدم هذا الاتهام من وكيل الوصي بالتسليم بخبرة ديوان الاوقاف والروزانجه بصرف ما يكون باقيا لها من الاستحقاق لغاية ايام حياتها اليه ومن الانتفاء الوقوف على الحكم الشرعي هل استحقاقها المرقوم يدخل ضمن الوصية ويستحقه الموصي اهم ام

فى القعدة سنة

١٠٩٠

٦

كيف تؤمل الافادة (اجاب) الافادة عن ذلك ان كل ما يورث عن الموصية المذكورة شرعا من مغلطاتها عند الفقهاء الاطيان يدخل فيما صح الايصاء منها مع عدم المنع ويصرف مصرفه الشرعى لا فرق في ذلك بين استحقاق الموصية من ربح الوقف أو مرتب يورث عنها شرطا وغيره والله تعالى اعلم (سئل) من الرواية بافادة واردة فى

١٩ شوال سنة ١٢٩٠ مضمونها الا امل اطلاع حضرة على ما ورد من مديرية المذبة بناء على ما قبل من قاضى المديرية المذكورة وما تقرر والمالية عن ذلك وما ورد منها وعلى ما فى الحجة والاعلام المرفوقين معه والافادة عما يقتضيه الشرع الشريف فى ذلك

لاجل التحرير للمديرية بالتبني عن القاضى المذكور باجرائه حسب الاصول (اجاب) الذى يقتضيه الحكم الشرعى فى هذه المسألة انه اذا تحقق صدور الوصية من المالك لزوجها ومعتق المذكورين بالنصف من تلك الابعادية على الوجه المبين بحجة الوصية

المذكورة وماتت بالاربعين عنهما من زوجها لا غير واجازها الزوج ولم يوجد من الموصى لهما بمعدومتها تنفذ الوصية المذكورة وثبت المثلث الموصى لهما فى تلك الحصة

محرم

حيث لم يثبت على المتوفاة دين شرعى يستغرق تركها والله تعالى اعلم (سئل) من يدت المال بافادة واردة فى ١٧ محرم سنة ٩١ مضمونها تؤمل من بعد الاحاطة بما

وردت به افادة المسألة والشروح التى صارت الافادة مما يقتضيه الحكم الشرعى فى وصية واعتراق المرحومة دابر البيضاء لافادة المالة حسب رغبتها (اجاب) الافادة عن

ذلك انه اذا اوصت الموصية المذكورة بثلاث مائة التجوز منه وفى وجوده خيرات وقرابات واحدا خبرات وصداقات واقامت فريضة كريمة المرحوم حسن بك المذكورة على تنفيذ

الوصية المذكورة واذا افضل شي من ثلث التركة تصرف فيه بانواع التصرفات بحسب ما تراه زبيدة المذكورة ويؤدى اليه اجتهداها تنفذ الوصية بالثلث مقدمة على الميراث

مؤخرة عن الدين الشرعية واذا اقرت الموصية المذكورة فى حال صحتها وتنفاذ تصرفاتها بان جميع ما فى المنزل سكنها لثلاث بيده المذكورة ما عدا ما استثنته فى اقرارها

لنفسها تعامل بموجب اقرارها المذكور بعد تحقيقه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المسألة بافادة واردة فى ١٢ ص سنة ٩١ مضمونها المرحوم عمر باشا حاد

فى حال حياته مذ كان مديرا حرا اعلى بمملوكة يوسف افندي المرحوم كسبي بموجب حجة شرعية تاريخها ٢٨ محرم سنة ٨٢ ثم فى ٤ جمادى الاولى سنة ٨٢ اوصى له بمائة

فدان طين ابعادية كائنه باطيان حوض الجزيرة بناحية علقام بمديرية البصرة وادعى له ايضا بملح نجسين الف فرس دارجة بمقتضى حجة شرعية صادرة من محكمة حرا

بالتاريخ المذكور بعد ذلك فى سنة ١٦ توفي المرحوم المعتقد عن ورثة فقيم قصر وتوفى يوسف المذكور عن اخيه لاهو عن اولاد معتقه وتلك الاطيان مضبوطة ضمن تركة

المرحوم المعتقدى لان ولكون تركة المرحوم مديونة ومقتضى الحال ليسع تلك الاطيان

١٢٩١

١٨

لزم فخر به وسعادتك تؤمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في تلك الوصية لاهتمام
 الاجراء (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي ان الوصية الثابتة بلا مانع شرعي
 تنفذ من ثلث تركه الموصي بعد وفاته الدين الثابت شرعا فان كان الموصي به المذكور
 بعد تحقق الوصية به وموت الموصي مصر لتعليقها وموت الموصي له بعد ذلك بلا رد يخرج
 من ثلث متروكات الموصي بعد وفاته ما عليه من الدين المذكور كونه تنفذ الوصية به ويكون
 الموصي به ميراثا عن الموصي له يقسم بين ورثته بالفرض الشرعية وان لم يخرج جميعه
 من الثلث بعد ما ذكر تنفذ الوصية منه بقدر ما يخرج حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات وترك ما ورث عنه شرعا من عقار وغيره وله اولاد ذكر واثلاث
 فاصرون وزوجة اقامها القاضى وصيا على اولادها المذكورين فصار ثلث تنفذ اجرة
 العقار وتنفذها على اولادها القصر وتعلم ما يحتاجه العقار لعمارة القصر ومن اجرة
 العقار مائة من الزم من ثلث الموصي الاولاد المذكورون فظهر بعد ثلث ابن عم الاولاد
 يريد بحساسة الوصي المذكور موطا البتة يصح ما نفقته على اولادها وما صرفته في
 العمارة من مال الاولاد المذكورين في المدة الماضية فهل والحال هذه تصدق الوصي
 المذكور في جميع ما نفقته على اولادها من ماله من مفاصل في العمارة بين ما اذالم
 يكذبها الظاهر حيث ادعت نفقة المثل في مدة تحتها وليس لوارثها البتة بذلك
 في المدة الماضية ثم كيف الحال (اجاب) نعم تصدق الزم الوصي في ذلك بينه وبينه كان
 الواقع ما هو مسطور وليس لوارث القصر مطالبتها بمصارفته على هذا الوجه بدون
 موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له تركه غير عقار وله ابن فاصر من
 امه وله الزوجة عرض مرض الموت فقام خادمه المحرر وصيا على ابنه المذكور واولي
 بثلاث مائة لجماعة معينين بعضه لكل منهم قدر مخصوص فيه وباقيها لا وجه خبر ذكرها
 واولي الوصي المذكور ببيع التركة بعد موته واولي باثلاث منزله ثلاثة ارباعه لأم
 ولله المذكور مائة وولده الاخرى بوجه الوصي المذكور ايضا كذلك ثم مات من
 ابنه المذكور وعن امي اولاده المذكورين وعن اخيه المذكور ثلثين الغائب فوق مائة
 القصر فوضع الوصي يده على التركة ودفع منها بعضا من الدين المدعيها باقراره بدون
 اثباتها بالوجه الشرعي ثم بعد مدة ايام مات القاصر المذكور عن امه المحررة فورا ابنته وعن
 عمه المذكورين فخصر العم ولم يخرج هو والام ما عليه اخوه من الرصايات المذكورة ولم يقرأ
 بالدين الذي دفعه الوصي على الوجه المذكور فهل والحال هذه لا تنفذ الرصايات الا من ثلث
 التركة وتبطل فيما زاد عن ذلك حيث لم يجز زها الورثة فيكون للوصي مع باقي الوصي
 اليهم ثلثها يقسم بينهم على قدر سهامهم وليس للوصي اخذ شيء من التركة زيادة عما يخصه
 في الثلث شرعا ويكون الوصي ضام المادفعه من الدين الا اذا اشتهى على الميت بالوجه
 الشرعي ويجوز للوصي على دفع ثلث التركة الى العم والام المذكورين بطلبهما وعلى

في القعدة

تسلمه ما خص بقية الموصى اليهم في الثلث كذلك وما لم يسم الشري (اجاب) الوصية
لغير الوارث والناقل تنفذ بقدر ثلث التركة بلا توقف على اجازة أحد من الورثة وفيما
زاد على الثلث لا تنفذ بدون اجازة قسم بالغين مكلفين بحيث لم توجد اجازة معتبرة فلهذه
الوصية يكون ما زاد عن ثلث جميع التركة بعد التقهيز والتسكين الشرعيين والديون
الناشئة تر كة عن الموصى تقسم بين ورثته بالفرضة الشرعية وثلث التركة بعد
ما ذكر يقسم على ارباب الوصايا المذكورين كل بقدر ما وصى له به كان الوصى
المذكور لو دفع ديناً للمعين على الميت بدون ائتمانه بطريق شرعي ولو بعد دفعه
بضمه للورثة يؤمر بأداء تلك الحقوق النابتة لاربابها حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في وصي من قبل القاضي على قاصر اتفق على القاصر من ماله نفقة ضرورية
حال غيبة مال القاصر عند حضوره واتسهد على ذلك بينة حال الاتفاق مددة من الزمان
ثم ادعى الوصي المذکور ديناً على مورث القاصر في وجه ولده البالغ ولم يثبت نفقة فعزله
القاضي من الوصاية واقام وصياً غيره فطلب الوصي السابق من الوصي الا ان المبلغ الذي
اتفقوا على القاصر على هذا الوجه بعد اطماعه فهل اذا اقام بينة على الاشهاد ليرجع ما
اتفقوا عليه من ماله في مال القاصر عند حضوره وقت الاتفاق وعلى ان اتفق عليه ما ادعاه
وعادت بعد الدعوى النقص في وجه الوصي الثاني يحكم له بالرجوع على هذا المبلغ في مال
القاصر ويكون له اخذه مما فضل من ايراده بعد نفقة ام لا (اجاب) نعم له الرجوع
بما ذكر في مال القاصر المذکور اذا تحقق ما هو مسطور كما صرحوا به والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ولد بن قاصر بن وابنة قاصر تزوجها وام واب وترك ما يورث
عنه شرعاً من دراهم ومنقولات ثم ماتت البنت قبل تسعة التركة عن الورثة
المذكورين وبما للاب المذکور من الولاية الشرعية باع ما خص الاولاد القاصر من
المنقولات بمائة درهم فاحل الخيرة وقاضي الجبهة وصار نصيبهم دراهم معلومة فوضع الجحد
المذكور يده اياها وصار يتفق على الولدين القاصر بن المذکور بن عماله من الولاية
الشرعية مما خصهما من تركتهما واخذتهما المذكورة مددة من الستين الى ان فقدت
الدراهم التي خصتهما من اربابها بالاتفاق عليهما من مال نفسه ثم عدل ببيع احد
الولدين المذکورين بطلب من جده المذکور اخذ ما لخصه من تركتهما واولعه فحصل
يكون القول قول الجحد المذکور بيمينه في جميع ما صرحه على الولدين المذکورين من
مالهما اتفقتهما الشرعية حيث لم يكذب الظاهر في ذلك مع كون مددة النفقة مطروقة
تحتل اتفاقاً ما خص بهما عليه ما يورثه والذلي بمحضهما دليل جدا بالنسبة للنفقة في
ذلك المددة (اجاب) نعم يقبل قول الجحد المذکور بيمينه فيما ادعى اتفاه من مال
الغيبين المذکورين عليهما نفقة للزول والمحال ما ذكر حيث لا مانع لاه مطلق على ذلك
شرعاً عند عدم وصي من قبل الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها مولود حبشي

محرم

١٢٩٢

٢٢

صفر

١٢٩٢

٢١

اعتقه وهي بحال الصحة والسلامة وأوصت بأن يعطى له من ماله مبلغ معلوم من الدراهم بعد وفاتها ثم ماتت المرأة المذكورة مصرعة على وصيتها المذكورة فطالب المملوك باخذ المبلغ المذكور من تركتها فلم تمتعت الورثة من ذلك فهل إذا ثبتت الوصية المذكورة شرعا تجوز الورثة على دفع المبلغ المذكور من تركتها حيث كانت تلك الوصية تخرج من الثلث بعد الدين والمحقوق المقدمة عليها (أجاب) الوصية المذكورة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي تنفذ بالاتوقف على إجازة الورثة إذا كانت تخرج من الثلث وتؤثر الورثة بادائها من التركة حيث لم يكن هناك مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل هوان أخ لقاصرا قامه القاضي الذي يملك نصب الاوصياء وصيا على ذلك القاصر بمقتضى حجة مسجلة بسجل مصان فوضع ذلك الوصي يده على ما يخص ذلك القاصر من ممتلكاته وولده ونصرف فيه تصرفا شرعيا على مقتضى وصايته ومن ضمن تلك الممتلكات ألبان تحتاج لماش لاجل زراعتها فاشتري ما يلزمها من المواشي فمن مثلها وصار يدفع ما يلزم تلك الألبان من الأموال الأميرية وينفق على ذلك القاصر وتوابعه حسب ما تدعو إليه الضرورة نفقة المثل والآن طالب شقيق ذلك القاصر عدم حسابان عن تلك المواشي على أخيه وانتزاع استحقاق أخيه من يده هذا الوصي منه للإبانة أولى بالنصرف لسكونه أنا شقيقا فهل عن تلك المواشي لازم والحال ما ذكر وليس للأخ المذكور ذلك الأمانة له في مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية مادام الوصي المذكور منصفا بالوصف الاعتباري شرعا ولم تثبت خيانتة (أجاب) ليس لشقيق القاصر انتزاع ماله من يد وصيه الشرعي بدون وجه شرعي بوجوب ذلك إذا ولابة في مال أخيه مع وجود وصيه الشرعي وعن ما استقرأ الوصي من المواشي للقاصر المذكور من ماله بقبضة معتلة لازم على القاصر والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وابن عمه شر يكتن في الكسب والعقار والمدينة والامتعة في بيت واحد بدون اختصاص ولا تمييز أقام أحدهما ابن عمه المذكور وصيا مختارا من جهته على تركته وولده القاصر ثم مات الموصي المذكور مصرعا على ذلك وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته وابنه القاصر المذكور من غير شريك فهل إذا ادعى ابن العم الشريك المذكور بالتركة في العقار والامتعة المعنية وأثبت دعواه بالبينة الشرعية في وجه الزوجة ووصي يقيم القاضي عن القاصر المذكور يحكم له بذلك حيث لا مانع شرعا ولو ادعى الشريك المذكور بالوصاية المذكورة بعد ذلك وأثبتها بالبينة العادلة في وجه خصم شرعي بدون تناقض في الدعوى يقضي بها ولا يكون دعوى التركة السابقة مانعة من ذلك والحال ما ذكر (أجاب) نعم يحكم للشريك المذكور بالتركة فيما ذكر بعد اثبات دعواه بطريق الشرعي في وجه زوجته الميت ومن ينصبه القاضي وصيا على القاصر المخصوصة في ذلك حيث لا مانع ويقضي له بالوصاية من قبل الميت بعد اثباتها بطريق شرعي ولا تكون دعواه

١٢٩٢

٢٨

١٢٩٢

٢٩

١٢٩٢

ربيع الثاني

١٨

الشركة السابقة مانعة من ذلك والحال ما ذكر بل لو أثبت الوصاية المختارة أولا ثم ادعى نصف تلك الاعيان لنفسه بطريق الشركة فإن القاضي ينصب وصيا عن اليتيم في مقدار ما ادعاه خاصة ليخاضمه عند الحاجة ولا يعزله القاضي مع اثبات دعواه على ما اختير في أدب الاوصياء من فصل الدعوى بعد كلام فيما اذا ادعى الوصي شيئا من التركة انفسه مانصه وفي أدب القاضي للتصاف لا يعزله الحاكم بل يجعل وصيا آخر في مقدار ما ادعاه خاصة اذا لزم ضرورة في ارجاءه قال الفقهاء هذا اصح وبه تأخذ كذا في التمهيدية وفي الخاتمة وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى انتهى والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال صر في ١٩ محرم سنة ٩٣ مضمونها فيما تقدم توفت أمينة الحثثة مسؤولة المرحوم أحمد إنا سرسوارى عن ولده أحمد القاصر المرزوق لها من ممتلكاتها المذكور من غير شرط وفي حال حياتها أقامت شخصيا يسمى جاهين عتقا فلما وصيا على القاصر المذكور وقد دعا الحال الى خصامة من قبل اليتيم مع آخر بن مناه على ما ورد من مجلس الاحكام وبالبحث ظهر أن وصى الام غائب في جهة مصوع فهل للقاضي أن ينصب وصيا يقوم مقام الوصي الغائب للخاصة أم كيف فاقضى بحجوه لتعويضكم نؤمل أنه من عدمه لومعة ما توضح بكم بالا فادع عما تقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لا اتباع الاجراء بوجهه (أجاب) صرح علما باناه اذ لم يكن للصغير أب ولا جده ولا وصي من جهته ما ولا من قبل القاضي يجوز تصرف وصي الام في تركتها ببيع المتقول وحفظه عنه وشرا ما لا بد للصغير منه خاصة وليس له بيع العقار ما لم يكن عليها دين أو اوصت بوصية فان وصيا بمثل ما يبيع العقار المتقول بالدين والوصية لاداء الدين وتنفيذ الوصية وليس له التصرف في شيء مما كان للصغير لا بجهة الارث عن أمه وحينئذ اذا اقتضى الحال الخصوصية شرعية تتعلق بالصغير فلقاضي أن ينصب عنه وصيا يخاضم عنه في حقوقه المتعلقة به اذ لم يكن له وصي شرعي من قبل أبيه أو جده أو من قبل القاضي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر ورثة ١٥ صفر سنة ٩٣ مضمونها في ليلة السبت ١٥ الجاري توفي المرحوم السيد محمد سعودى ابن المرحوم السيد يوسف سعودى عن اولاده ثلاثة بالغين هم السيد اجدو السيد مصطفى والسيد قطوبة المحضرون من غير شرط ومن ضمن ماله اولاده المذكوران المذكور ان كان وصيا مختارا على ابراهيم القاصر ابن اخيه المرحوم السيد اجدو يوسف سعودى بانه في حال حياته أقام اجدو السيد اجدو وصيا مختارا ومن ثلته على اولاده القصر الذين توفوا قبله وعلى ما يخصهم بالميراث من تركته وحفظه لحين بلوغ شدهم والتصدق على يوس بدينه بمذوقاته بموجب ورقة شروط دفعه تاريخها ٢ جاسنة ٨٨ وعليها شهادة اثنين وحيث ان الوصاية المذكورة هي قاصرة على اولاد المرحوم القصر المقتل بالتميم توفوا قبل وفاته ولم يذكر فيها وصاية الوصي المذكور على ابن اخى المرحوم المتقدم ذكره ومن

الاقتضا، معرفة ما اذا كانت تلك الوصاية تسرى على القاصر المذكور من عدمه فلهذا
لزم تحرير برهانه نعم تؤمل النظر في ذلك وورود الاقادة عما يقتضيه المحكم الشرعي لاجراء
ما يلزم (اجاب) اذا ثبت انهاء السيد محمد سعدى المذكور احد اولاده على اولاده
القصر وعلى ما يخصه بالبراث الشرعي من تركته وحفظه لحين بلوغ رشدهم وبالتصدق
بلموس يدينه بعد وفاته وكان السيد محمد الوصي المذكور وصيا مختارا من قبل اخيه
السيد احمد على ولده ابراهيم القاصر يكون وصي الوصي المذكور وصيا في التركيب
ما لم يخبر عن الوفاة ولم يوجد ما يقتضي منعه عن التصرف بالوصاية شرعا ولو مات اولاد
الموصي الاخير قبل موته لان وصي الميت لا قبل التقصيص على ما عليه العمل والله
تعالى اعلم (سئل) باقادة من بيت مال مصر في ١٦ رنة ٩٢٢ مضمونها تقدم وفاة شخص
يسمى عبدالمادى جاني الترجان عن ورثة يسرى حصر متروكاته في المصلحة وبعدها
توفيت زوجته المدعوة عائشة بنت المرحوم محمد الطراوى عن وارث غائب وعاد ضبط
ما خلف عن المدعوة المصلحة وتقبل يوم وفاتها انها وهبت لخالها حسنة الربع في جميع
متروكاتها نظير خرجتها وورثت بذلك حصة شرعية بشرف احد كتاب المحكمه والمناسبة
ما عارض من حالها المذكور وبان المرحومة اوصت على التركة بتخصي اعلام شرعي
مجرد من المحكمه في حال حياتها والتمست الافراج عن تركتها قسدا والاعلام على
الاعلام المذكور وفجده ورضا ٢٤ ذ سنة ٩٢٢ ودل مضمونه على ان عائشة المذكورة
او مت بربع كامل ما يوجد خلفا عنها بعد وفاتها ماعدا العقار والاطيان بصرف من
ذلك في مؤن تجهيزها وتسكينها وغيره وما فضل بعد ذلك يكون للوصية وانها قد
أقامت المشهدة المرقومة حسنة وصيا مختارة من قبلها بعد وفاتها على خلفاتها وعلى تنفيذ
وصيتها المرقومة وحيث انه على حسب التماس الوصي قسدا والافراج لما عن تركته
المرحومة والا ان تقدم منها هي ووكيل باقي ورثة زوجها النهاء بطلب صرف ما هو موصور
لتركتها وانفخص سبق ثبوت ورثتها قبل وفاتها المرحوم بمقتضى دفتر قسام صادر من
محكمة مصر ومع عدم التوضيح بالاعلام الشرعي الصادر من محكمة مصر بوجاهة حسنة
من قبل الزوجة عن ادخال ما يؤل للرحومة من تركه زوجها بالوصاية ضمن خلفاتها
لم يعلم ان كان شرعا يجوز صرف مال للرحومة من تركه زوجها للوصي المذكور
بطريق وصايتها المختارة بمقتضى الاعلام الصادر كره وان كان كذلك هل يكفي بذلك
والاعلام او يلزم اعادة ثبوت الوصاية فلهذا تؤمل التسليم بورد الاقادة عما يقتضيه المحكم
الشرعي في ذلك لا تباع الاجراء بوجبه (اجاب) الوصية بربع كامل ما يوجد خلفا عن
الموصية بعد وفاتها ماعدا العقار والاطيان على الوجه المذكور بدخل خيار ربع مال
للوصية بالارث من تركه زوجا من جنس الموصي به قطعا لانه من جملة ما يوجد خلفا
عنها فشمه الوصية المذكورة واذا ثبتت الوصية والوصاية المختارة للمذكور فان على

جمادى الثانية سنة

هـ هذا الوجه بالطريق الشرعى بعد تقدم دعوى شرعية من خصم على خصم بعد موت
الموصية يسوغ شرعاً صرف ما آل لها من تركه زوجة إلى المرأة الوصى الذى كورقته تنفذ
وصيتها بر بيع ممتلكاتها فيما عدا ما استثنى بعد الدين وتصرفه تصرفاً حيث لا مانع ولا
يلزم إعادة الثبوت بعد مدة دور المحكم بما ذكره مستوفياً بشرائطه الشرعية وكذا المحكم لو
أقرت الورثة بمصاد كروا لله تعالى أعلم (سئل) فى رجل رهن كرم من رجل يدين له عليه
وقبضه المرتهاين وبقى تحت يده مدة ثم مات الراهن عن ولده القاصر وقد جعل عليه وصياً
مختاراً فقال الوصى المذكور بالدين الذى على الميت فقال الوصى للمرتهاين خذ
بالدين الذى لك عليه فقبل المرتهاين ذلك واشترت تحت يده مدة تصرف فيه بالعامة
وفسره هاتم بانه المرتهاين المذكور من رجل يخن معلوم وباعه الرجل من رجل كذلك ثم
لم يبلغ القاصر رشيداً انازع المشتري الاخير فى الكرم المذكور متعللاً بان اباه لم يبعه
لمرتهاين وان قول الوصى خذ بالدين الذى لك على الميت لم ينفذ على فعل اذا كان الدين
المذكور ثابتاً بالوجه الشرعى وكان قول الوصى خذ بالدين لاجل وفاته ولم يوجد فى
التركة ما يفي بالدين سواء كان ذلك بمن المثل يكون ذلك من موقوفات بيع الوصى
عقاراً الصغير فينهذه عليه ولا يكون له نقضه بعد بلوغه رشيداً افيدوا الجواب (اجاب)
بمنعنا البيع بكل لفظ يفي عن التمتع كبيع واشترى وتوضيت او اعطيتك او خذ
بكذا كما لو حاشى الدر عن الزبلى فاذا ثبت بيع الوصى المختار حال صغر الوارث العقار
المذكور من مرتهاين بمن مثله بما ينفعه البيع من الايجاب والقبول لوفاء الدين الثابت
شرعاً الذى لا وفاء له الا من يخن هذا العقار ينفعه على القاصر ولا يكون له نقضه اذ كون
البيع لوفاء الدين الشرعى مع كون الثمن من المثل من المسوقات لبيع عقار الصغير
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أقام فى حياته وصاً على ورثته القصر وبعد موته
قبولوا الوصية واستلموا ما يخص القصر من التركة وتصرفوا فيه بالصلحة ومن جلة
تصرفهم انهم عقدوا شرطاً فى مال القصر مع مشتركين ليرجع مال القصر بعد مدة يحصل
رجوع واقتسموه على حسب المال ونفقوا الشر كتموا بقى على بعض الشر كمال من مال
القصر انقلب ديناً بدمته بالاستهلاك وكتب عليه سند به واداساء القصر لان الشر كة
كانت باسمائهم واذبلوغهم واثبات رشدهم لدى القاضي بحسب اموال الاوصياء
واخذوا حقه وقسم على التمام حصصاً للمدينين من الشر كاه ومن جلتها السند الذى فيه
المقدار المعلوم على بعض الشر كاه وأمره الاوصياء بدفع ذلك المقدار الى اربابه الذين بقوا
رشدهم ورضى الكل بذلك وكتب بذلك حجة شرعية مسجلة وفيها البراءة العامة
للاوصياء من كل دعوى وطلب والآن يريدون استقلال ما فى السند من الاوصياء
مع انه مالم يواسمهم خاصة ولا موجب لضمان الاوصياء لئلا ينفذ لئلا يجابون
لذلك احوال ما ذكر (اجاب) نعم لا يجابون لذلك لان كان الامر كذلك بدون وجه شرعى

شعبان

والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر في ٩ ربيع الاول سنة ٩٤ حاصلها
 مسبق وفاة المرحومة نفيسة الروز ناجية عن جهة بيت المال وفي حال حياتها حرت
 ثلاث سنين ذات احدى اثاره ٢٨ جادى الاولى سنة ٦٣ بانها اعتقت جوارها ووهبت
 لمن سنة اما كن كاشة بخط الداودية ودكان كاشة بالدرب الاحمر وان ما فضل بعد
 ذلك من مالها الذي تملكه وقتها وحين انتقالها من عروضة وعقار ومواس ومهمات
 وغود وغير ذلك مما تملكه بسائر اختلاف انواعه وأوصافه أوصت به على الوجه المبين
 في السند المذكور وحدث علم من افادته وارادة من محكمة مصر أن المرحومة تخلف عنها
 خربة كاشة بدرب عور بالحسنية وموصى بها يوم غروب الوصي والمستحقين بخر رايولات
 بم حسب الوصاية المثبتة بالام شرعى من المحكمة كالتوضيعا ورد من المحكمة أخيرا
 والكون الخربة المرقومة لم تضبط ضمن تركه المرحومة ولم تذ كر في سندات الوصاية
 عنها ولا دخلها ضمن الوصية مع وجودها وقت بخر بالهندوبها من الاقتصاء
 معلومة بما يقتضيه الحكم الشرعى فيما ذ كر لاسرا المقتضى (أجاب) المحكم الشرعى
 في هذه المادة يقتضى دخول الخربة المذكورة في وصية الموصية بباقي ما تملكه من
 عقار وغيره بعد السنة أما كن المعنية في وصاياها ولا يلزم لدخولها في ذ كر انتصيص
 عليها بعدئذ ولا كونها مضبوطة ضمن تركها حيث تحقق انها مملوكة بالوصية المذكورة
 ومختلفة عنها كما يستفاد مما مره كاتب المحكمة الوارد للصلحة بافادته المحكمة أخيرا في
 ٩ صفر سنة ٩٤ والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من المجلس المحسبي في ٤ سنة ٩٤
 مضبوته بالنفيسة خاتون زوجة المرحوم على افدى سعودى الذى كان كاتب يدوان المالية
 عرضت له ثلثة بيت المال ان زوجها المذكور توفى الى رجة الله منها وعن والده وعن ولد
 قاصر منها وجعل مستكن في رحلها ولم يترك شيئا لربة القاصر والمجل والسادد بونه
 خلاف ما أوصت به وبالكشف من سجل التركة كان توضع أن زوجها المذكور توفى في ٢٤ م
 سنة ٩٤ عنها وانها حامل في خمسة شهور وعن ابنه منها محمد القاصر والدة ابنة الجميع
 حاضرون وعن تركه قيمتها ٦٧٥٠ قرشا وانه في حال حياته أقام اخاه محمد اسوديا
 وصيا مختارا على ولده محمد القاصر على يد بندقه ولم يقر وسند ذلك وابى الشهود
 صدقوا على وصايتها وانها كانت في يوم الجمعة ١٨ م سنة ٩٤ وقد تأسر من المصلحة
 للمجلس بالنظر في شأن الوصى المذكور وروى استحضار شهود الوصاية بعبدان شهدوا
 بصحتها تأثر من المجلس للصلحة لاستيفاء اللازم حسب الاصول ولوجود رجل مستكن في
 رحم الزوجة وكون الوصاية الصادرة حال حياتها توفى هي على ولده القاصر فتقول النظر
 في ذلك من المصلحة على المجلس المحسبي لا اطلاع حضرة مفتيه على ما توضع وان كانت
 الوصاية تسرى على الحمل بتأثير بالاعتقاد باطلاع حضرة الشيخ بكرى عاشور والصدقي
 على المجلس اذ على ما ذكره في بيان الذى عليه العمل أن الحمل لا يلى ولا يولى عليه

قال في التفتيح فعلا عن المنع ان شخصاً نصب وصياً في تركته ثم مات عن اولاد صغار
وعن جل فهل يملك الوصي ان يتصرف في امثال الموقوف للعمل اولاد وجوابه انه لا يملك
شئ افي ذلك لانه لا ولاية للاب على الجنين فضلاً عن الوصي تقول الزبلي ولا يلى على
المجل احدث وقام تحقيقه في المنع اه اذا تقرر هذا علمت ان الوصاية المذكورة لا تسمى
الى المجل بل لا بد من تحديدها بعد الانفصال وعلى ذلك تحرر من المجلس للمصلحة ثم
وردت افادة من المصلحة في ٧ رجب سنة ٩٤ بحضور حضرة علي بن محمد الهاشمي ابا ن
المجل المذكور انفصل ذكر اوصى عليا ورام نصب الوصي عليه وباتت اشارة لحضرة
الشيخ حسين النوري مفتي المجلس الآن للاطلاع على ما صار في هذه المسألة والاحاطة
عن المحكم الشرعي فيها اذ بان نصب الوصي على المجل فيه قولان للناج فيهم من قال
بالهبة مستندا الى قوله ان الوقف على المحدثين من اولاده صحيح وقوله ان الوقف
انحو الوصية بحيث دخلوا في الوقف دخلوا فيها ايضا وفي هذا الاستناد نظر ظاهر ومنهم
من قال بعدم الهبة اخذوا من قوله ان المجل لا يلى ولا يولى عليه وقول الزبلي ولا يلى على
المجل احد وما لم يلى الامة الشيخ محمد التافلاقي مفتي القدس الشريف يقول
بالهبة على الاخلاق ليس بسديد لان ثبوت الولاية لمحااجة المولى عليه الى النظر ولا حاجة
للعين الى ذلك والقول بعدم الهبة ليس بسديد ايضا لمخافه من ضياع مال المجل
المذكور كمن خصوصها ما يختص عليه من التالف والفق في هذه المسئلة رسالة ووفق فيها من
هذين القولين فقال بهجة نصب الوصي على المجل لحفظ ماله وجعل هذا المجل القول
بالهبة وقال وليس للوصي التصرف مادام المجل مستكنا وجعل هذا المجل القول بعدم
الهبة قال ابن عابد بن فلي هذا فان نصب صحيح وليسكن لا يصح تصرف الوصي الا بعد
الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد بعد زوال ظاهر ابر عابد بن اعتماد عليه عمل قضاء
زماننا الان وقتوى المفتين ايضا لانه اسهل وارفق بالناس ومحصول الخلاف في هذه
المسألة منهم ما قدر رؤى المجلس عرض هذه المسألة على حضرة تكم لا تفر فيها وافادة المحكم
الشرعي العيني في ذلك الاتباع والعامل بمقتضاء (اجاب) الذي يهمهم من العبارة
المنقولة في المذهب عدم صحة نصب الوصي ولو مختارا على المجل نصبا يترتب عليه نفاذ
تصرفه في نصب المجل وبعضهم صحيح ذلك بخلافه لا نقلا عن المحدث ونظر فيما بين
الباحث بحسبه عليه وببعضهم وفق بوقف حكم النصب قبيل انفصال المجل وثبوت
حكمه بعد انفصاله لا احتياج الى نصب جديد وهو بحث ايضا غير مغول في المذهب
فالخلص من ورطة الاشكال في هذه المسئلة وامثالها هو تجديد نصب هذا الوصي بعد
الانفصال وبه يحسم الامر ويحصل الاحتياط والله تعالى علم (سئل) في رجل كان
وصيا مختارا من قبل رجل في تركته عوجب اعلام شرعي يخرج من محكمة اسكندرية
توفي وادام وصيا مختارا من قبله على تركته وثبت ذلك بموجب اعلام شرعي يخرج من

١٢٩٥

٩

محكمة طنتداهل والمحال هذه يكون الوصي التالف اعني وصي الوصي المختار وصيا
 في التركتين (اجاب) نعم يملك ونوصي الوصي المذكور وصيا في التركتين حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (مثل) في وصي مختار على تركه ماله كله ولورثة قصر
 وبلغ اساء التصرف في التركة بما يضرها واستدان نفودا كثيرة من عيال التركة
 وصرف منها جابا عظيما في خصوصيات نفسه ثم استدان نفودا كثيرة من غير عيال
 التركة بغير علم الورثة فوصفها في خصوصيات نفسه ايضا والمال بين ذلك رفعت
 والدة القصر امره للمحكمة لتقرر اجراءه ورفعها عن التكلم على التركة والورثة وبين
 ما هو في اثناء المرافعة اذ اقر الخصم له اجني عن التركة بملكية هذا الخصم بعض عقار
 التركة بدون حق وبدون مسوغ شرعي مع كون هذا البعض من حقوق التركة عيننا ثم
 باع لهذا الخصم بعضا من عقار التركة المذكورة من غير مسوغ شرعي ايضا ثم قام
 غرماء الدائنين بعد عزله من الوصاية وثبوت المحضعة الشرعية التي اوجب عزله وبعد
 عليهم بثبوت سوء تصرفه بطلب ما كان اقرضه ذلك الوصي منهم على وجه استقلاله
 من التركة لعدم اقتداره على سد ادماعه عليه فلم يبق لهم انهم ما معاملوا بالمشاهدة تصرفه
 في التركة فهل والمحال هذه تملك ونوصي التركة بالزومة سداد جميع ما استدانه الوصي
 المذكور الذي صرفه على نفسه وهل ينبغي اقراره الذي اقر به لخصمه الاجنبي على
 التركة بملكيته ليهض عقارها بدون حق وبغير مسوغ شرعي في جميع حقوق مستحق
 التركة قصر وبلغ وهل ينبغي بيعه الذي باعه له من عقار التركة بغير مسوغ شرعي ايضا
 أم لا ويكون الدين الذي اقرضه موصرفه في خصوصيات نفسه خاصا بما يستحقه قاصرا
 على قدر حصته فقط دون حصص باقي الورثة ويكون اقراره الذي اقر به لخصمه
 المذكور قاصرا على شخصه فقط دون باقي الورثة ايضا ويكون بيعه ما يخص من سواء
 من الورثة في العقار المذكور بدون وجه شرعي وفي غير حق شرعي غير نافذ على الورثة
 المذكورين (اجاب) ما اقرضه الوصي المذكور وصرفه في شؤون نفسه دين بذمته فلا يلزم
 باقي الورثة باذاته من التركة من انصافهم بدون وجه شرعي كالكفالة كما ان اقراره بلا
 وكالة في بعض عقار التركة لا ينفذ عليه سم بدون تصديق معتبر بل هو جهة قاصرة على
 المقر في ظاهره في حق نفسه مناصفة ولا ينفذ عليه لعاقا والتركة بغير مسوغ شرعي وبدون
 توكيل عن البالغ من الورثة في غير نصيبه من المبيع حيث لا وجه ليقضي البيع شرعا
 والله تعالى اعلم (مثل) في رجل توفي عن زوجة واولاد قصر منها وعن ولد بالغ من امه
 اخرى وترك ما يورث عنه شرعا فادعى البالغ أن اياه اقامه وصيا على القصر وثبت ذلك
 لدى قاضي جهتهم اخرج بذلك اعلاما وادعت ام القصر أن اياهم اقامه وصيا على القصر
 وثبت ذلك لدى القاضي المذكور واخرج لها القاضي اعلاما كذلك ثم ان ام القصر
 طلبت من اخيه سم البالغ الاتفاق عايم ليدعي أن التركة تحت يده فامتنع عن الاتفاق

رجب

١٢٩٥

١٣

عليه عدة أشهر فهل يجبر الاخ المذكور على الاتفاق على القصر المذكورين من مالهم بقدر
 كفايتهم بحسب اللزوم وهل يكون للام المذكور وضع يدها على نصف نصيب القصر
 حيث كانت وصيا من قبل الميت ايضا (اجاب) نعم يجبر الاخ الوصي المذكور على الاتفاق
 على القصر المذكورين من مالهم بالمعروف وقد صرحوا بان الوصيين لو اختلفا في المال
 عندهن من كون فان كان يحتمل القسمة يكون عند كل واحد منهما نصفه وان كان
 لا يحتمل القسمة بنهاية مؤمانا او يستودعانه لانهما ولا ية الا بداع كذا ذكره البيهقي عن
 البدائع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده القصر كذا كوروا ثلثا منهم ولد
 بالغ كثر ابوه اقام وصيا مختارا من قبله وخاب الابن المذكور فغاب ابوه في غيبته فانت
 عمه وصي مختار من قبل الميت المذكور وانت ابنه ايضا له وصي مختار من قبل
 والد الوصي فقرر بذلك اعلانا شرعيا من المحكمة الشرعية فهل يكون كل منهما وصيا
 مختارا من قبل الميت ولا يصرف احدهما بدون رأى الاخر في كل تصرف لا ينفرد
 احد الوكيلين اللذين وكلا معا به (اجاب) نعم يكون كل منهما وصيا مختارا من قبل الميت
 وليس لاحدهما الا تفردا بالتصرف في التركة بدون رأى الاخر على قول الامام ومحمد
 وهو الاصح وعليه العمل لان الا فيما استثنى كسواء كفى الميت وتجهيزه والمخصوصة
 في حقوقه وشراء حاجته للطفل وبيع ما يخاف تلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 كان وصيا على بنت بنته القاصرة من قبل الجاهل ثم جرى وفي مرض موته ارسلت له ام
 القاصرة فوجدلين فسلاهما على البنت القاصرة عند موته وماتت وعشرون جنينا مصرها
 فاعبرهما بان مال البنت القاصرة المذكور وبينه في حق من صفيح دحل صندوق
 في منزله وبعد ذلك توفي فصار الجحز على تركته وفتشوا على مال البنت القاصرة ففما
 وجدوا له اثرا فهل لا يلزم الورثة دفع مال البنت القاصرة المذكور من التركة حيث
 ضاع ولم يعلم كيف ضاع بعد ان بينه الوصي المذكور قبل موته ولا يكون مضمونا في
 تركة الوصي المذكور بدون وجه شرعي بوجب الضمان (اجاب) نعم لا يضمن الوصي
 المذكور ذلك القدر ولا يلزم به ورثته من تركته والحال ما ذكره بالوسائل بل لو مات
 الوصي مجهلا لمال المتييم ولم يبين حاله قبل موته وضاع المال ولم يوجد بموته لا يتقلب
 دينها في تركته لعددهم ذلك من المشتريات من ضمان الامين بموته مجهلا لعددهم من
 الامانة والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار دفع من مال القاصر لرجل اجني قدرا
 معلوما من الدراهم ليحجر فيه مضاربة بمجهة القاصر على ان يكون الرجح بين المضارب
 والقاصر لصلته فقامت المضارب المذكور وهذا المال على هذا الوجه والتجريم وباع
 اعيان المضاربة لآخرين باثمان معلومة نسيئة وبلغ القاصر واثمان المضاربة بزيادة
 المشتريين فادار القاصر الزام الوصي بماله دون المضارب والمشتريين منه فهل والحال ما ذكر
 يكون للوصي ان يضارب في الصغر ولا يكون ضامنا لمال المضاربة المذكور حيث

١٨
 مطلب فيما لو اختلف
 الوصيان في المال عند
 من يكون منهما

صفر

٢٧
 ١٢٩٦

ربيع الاول

٢
 ١٠٩٦

لم يحصل منه تعد ولا تفرع بل ينتظر الى تحصيل المال من المشرى (أجاب) نعم
 يكون للموصى ان يدفع مال الصب غير مضاربة لاجنبى لمصلحة اليتيم ولا يضمن ذلك نصيب
 لم يعد ولم يفرع فلا يطالب بما هو في ذمة المشرى من مال المضاربة على هذا الوجه بدون
 طريق شرعى بل ينتظر تحصيله منهم والله تعالى اعلم (سئل) في شخص مات عن جده
 اثنى آية وعن امه وعن اخيه وعن اخيه الشقيق وعن اخيه لايه لا غير عن برث من
 هؤلاء ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث بالفريضة الشرعية واذا تحقق بالوجه الشرعى
 ان المجد اوصى لاولاد ابنة المذكورين ثلث ماله ثم مات احد الموصى لهم قبل موت
 الموصى تبطل الوصية لهذا الميت وموت الموصى بعدموت الموصى له المذكورين وورثته
 الذين من جنتهم باقى الموصى لهم المذكورين تبطل الوصية لهم ايضا اذا لم يجزها باقى الورثة
 أم كيف الحال (أجاب) بموت الشخص المذكورين ولا عن ذلك لا غير يكون لامه
 فميراثه السدس فرضا لوجود جمع من الاخوة ولو كانوا محجوبين بالمجد المذكورين لمجد
 المذكور الباقي تعصيا ولا شئ لاخرته الثلاثة المذكورين فجميع المجد المذكورين الوصية
 لمعين تبطل بموت الموصى له قبل موت الموصى فلا تحقق لمن مات من اولاد الابن
 للعيشين في هذه الوصية ولو فرضت صحتها بالاجازة كان الوصية باقية لاولاد الابن الذين
 ظهر كونهم من ورثة الموصى عند موته باطلة على فرض تحققها اذا لم يجزها باقى الورثة
 اذا لوصية لوارث والعبرة بكونه وارثا او غير وارث عند موت الموصى والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن اولاده القصر اقام امه وصيا مختارة من قبله عليهم فهل اذا
 بنت وصايتها الفخسارة عليهم بالوجه الشرعى وادعت الوصى المذكور حقيقة قال نفسها
 في تركها ابنا المذكور او كان لورثة ابنتها القصر المذكورين دعاوى على الوصى المذكور
 بجهة وقي يكون للمعاكم الشرعى الذى يملك نصب الاوصياء ان يقيم من يخاصم عن القصر
 المذكورين مع جديتهم الوصى المذكور حيث لاولى لهم يخاصم عنهم في الحقوق
 المدعاة مع مراعاة الاصول المتبعة (أجاب) نعم للمعاكم الشرعى الذى يملك نصب
 الاوصياء هذا هو الحال ما ذكر بالذوال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 توفي عن زوجة وبنين واولاد وانشق وقصرت تركته بمعرفة بيت المال وبعد
 ثبوت الورثة شرعا حصل تقسيم التركة بالوجه الشرعى واخذ كل ذى حق حقه وختم
 كل منهم على دفتر القسام وقد اقيم اخو المتوفى وصيا على بنى اخيه القاصرين وما زال
 وصيا الى الآن ثم بعد سنة وزاد حصل تداع من الزوجة بتقاضى ورقة ليست مسجلة
 محتوية بفتح المتوفى وشهود حاصلها ان المتوفى اوصى قبل وفاته بان ثلث ما يتركة من
 بعد وفاته من نقد وخراجها يكون لاولاده وثلث للزوجة وتريد الزوجة المذكور
 تنفيذ الوصية فهل الوصية غير صحيحة شرعا لم يجز باقى الورثة ولا يعمل بها (أجاب)
 الوصية لبعض الورثة لا تعبر بشرط بدون اجازة باقيمهم والله تعالى اعلم (سئل) من

ربيع الثاني ١٢٩٧

بلاذ المغرب في رجل أوصى وهو بحالة يجوز فيها التصرف شرعاً ولا وادبقت به فلاة
وفلانة بثلاث ماله وليس له من الوصية أولاد أصلاً فانت أحدهما صغيرة وقبعت
الأخرى حتى تزوجت وولدت ولدين ذكر بن حال حياة الموصي ثم مات الموصي وهما
موجودان فهل تصح الوصية المذكورة ويختص بها الموجودان المذكوران لأن الموصي
له غير معين فتعتبر صحة الإيجاب يوم موت الموصي أولاً تصح لأن شرط صحتها وجود
الموصي له وقت الوصية وهل نافذ له المحقق ابن عابد بن حواشيه رد المختار على الدر
المختار في أوائل الوصية عن التنازعانية وبطله في أثناء الوصية أيضاً وأفاده في المنذبة
وفي معين المصكام في توريث ذوى الأرحام من التفصيل بين الموصي له المعين فتعتبر
صحة الإيجاب وقت الوصية وغير المعين فتعتبر صحته يوم الموت خلافاً لما في التنوير
وغيره من اشتراط كون الموصي له حياً وقتها تحقيقاً أو تقدير أو ما في التنوير من رجحان على
المعين فلا خلاف أنه يشوب ذلك التفصيل فيكون في المسئلة التفصيل المذكور ولا يكون
فيها خلاف حتى لو حكمنا كم يطلان الوصية على المعلوم وقتها مطلقاً وإن وجد حين
الموت بناء على ظاهر ما في التنوير وغيره يكون حكمه فاسداً واجب النقص لعدم واقفته
أقول مجتهد في حيث شذو على تقدير الخلاف في القولين المقتضى به وعلى أبيهما القول
جوابكم شافياً ومصححاً ثم راجعوا إلى الملام عليكم (أجاب) نعم تصح الوصية المذكورة
ففيختص بها الموجودان المذكوران لأن الموصي له في هذه المادة غير معين فتعتبر
صحة الإيجاب يوم موت الموصي والموجود يوم الموت هنا ولذا أحمدى البنسني
المذكورتين وأولاد الأخرى معدومون فلم يدخلوا في الإيجاب فلا ينحون ولدي البنسني
المذكورين فصار كالأوصي لموجود معدوم وما ذاك إلا بناء على اعتبار يوم الموت
خاصة فتصدق الوصية من كان موجوداً وقتئذ لعدم نزاجته غيره له بعدم دخوله في
الإيجاب ثم خرج له لتقد شرط المال واعتبر في صحته يوم الإيجاب لا يكون هذه الوصية
صححة أصلاً لأن الكل هنا معدوم وقتئذ وقد نص في التنوير في أوائل الرصا ما وكذا
غيره على اشتراط كون الموصي له حياً وقت الإيجاب تحقيقاً أو تقدير كالموصية للعمل
قبل نفع الروح فيه إذا ولد لأقل من ستة أشهر وعليه نال كان الموصي له معدوماً لا تصح
الوصية أصلاً وكذا في أثناء الوصية بالثلث ما هو صريح في اعتبار يوم الموت وإن ذلك
على قول يرفع عليه في شرعه منع العقار فروعاً عن الكفاية تدل على اعتبار يوم الموت
كما لو أوصى زيد ولوليد بكر مات ولده قبل موت الموصي فالكل لزيد قال وقد تبعه
مثلاً سرود ك صاحب المنع جله من الفروع اعتبر فيها يوم الموت لأنها في جانب
الوصية لغير معين ثم قال في آخرها وذكر بعض المناجيج أن فيه روايتين ومثله في الدر
المختار على التنوير فذلك مثبت وجود الخلاف في اعتبار يوم الإيجاب أو يوم الموت في غير
المعين وإن فهم عشيء المحقق ابن عابد بن أخذ من التفصيل الذي نقله عن التنازعانية

١٢
١٢٩٧
مطلب تعتبر صحة الإيجاب
يوم موت الموصي في
غير المعين وفيه خلاف

عدم وجود الخلاف حيث اعتبر صحة الایجاب وقت الوصية في الموصى له المعين وعليه
يحمل ما ذكره الزبلي من الفروع واعتبر صحة وقت الموت في غير المعين وعليه يحصل ما في
السكا في لانها كذلك وتؤكد بما فهمه على ما ذكر في المتن وشرحه ثم أمر بالتدبر وحمل
ما ذكره في المتن وأوائل الكتاب أيضا من اشتراط كون الموصى له موجودا وقتها على
ما إذا كان معينا حيث ساق فيما كتبه عليه ما تلخصه من التفصيل المذكور في عبارة
التاخرانية ومثل ما فيها من التفصيل المذكور ما في الهندية من الباب الثالث في الوصية
بثالث المسال بالعز والى المصيطر نقلنا عن الاصل لكن بعد نقل صاحب التنوير بالعز والى
بعض المتأخرين ان في المسئلة رواية بن عقيب ذكر فروع السكا في التي فيها الوصية بغير معين
كيف بنى الخلاف فلو حكم قاض بثلث القضاء بطلان الوصية المذكورة في حادثة
السؤال لعدم وجود الموصى لهم أصلا وقت الایجاب لا لتحقيقه قولا بتقدير ابتناء على القول
باعتبار يوم الایجاب في صحة الوصية لغير معين ولم يمنع من ذلك مانع لا يقال بطلان هذا
القضاء والله سبحانه تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (مسئل) في رجل
توفي عن أولاد قاصرين وبالفين وأقام أحد البالغين وصيا مختارا على أولاده القاصرين
وقبل الوصي المذكور الرضاية المذكورة في حياته وبعد وفاته ومات الموصى مصرأ على
ذلك ثم بلغ القاصرون المذكورون رشدهم ما عدا واحد البالغ وهو اب له غير كامل العقل فعل
حيث كانت الرضاية المذكورة ثابتة شرعا لو كان الوصي المذكور أمينا قادرا على حفظ
مال هذا المصغر ومصرفه قاله فيس بالصلحة لم يحصل منه ما يوجب رده عن ذلك المال
ولا التصرف ليس لاحد من أخوته البالغين معارضة الوصي المذكور في تزعم نصيب الاله
المذكور من يده بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لاحد الاخوة ذلك والحال ما ذكر بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في الوصي المختار من قبل الميت اذا تصرف بما
لا يجوز شرعا عالما مختارا وثبت عليه بخانة شرعية لدى القاضي بعد الخصومة بالوجه
الشرعي فهل يعزله القاضي والحال ما ذكر وينصب بدله أم ماعدا لا كما لا يفيظ حقوق
القصر وينصرف في التركة بالصلحة اذا كان ذلك القاضي بمن له ولاية ما ذكر (أجاب) نعم
يعزل القاضي هذا الوصي وينصب بدله على هذا الوجه والحال ما ذكر بالسؤال حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في وصي على إبنام من قبل القاضي دفع من ماله
مبلغا لرجل على وجه الشر كلفه لاجل استئمانه ما لم مات الرجل ولم يترك شيئا فهل
لابض من الوصي المبلغ الموقوف (أجاب) الوصي لو شارك في مال الايتام لاستئمانه ما لم
قسم بماله وخير فضاء المال في يد الشريك أو استئمانه ومات مفسدا لضمان على الوصي
حيث لا يعدي منه ولا تفرط لانه عمال استئمانه ما لم يمسك ما ذكر والله تعالى اعلم
(مسئل) باقائه من قاضي نغراسكندرية مؤرخة هـ جادی الاخر سنة ١٢٩٨ نصها
بندی لمعادنكم ان الشقة عليه وردت للحكمة مع أوراق لنظر مسئلة وصية المرأة عائشة

١٢٩٧

١٢

صفر

١٢٩٨

١٠

جادی الاولی

١٢٩٨

١٧

الشهرة بكتلتها وثابتها بالوجه الشرعي وقد استعبد من قنوى سعادتك المسطرة على
 تلك الثقة أن ما يتعذر صفة في الجهات الموصى إليها كالوصى به لحليمه وحواء الميتين
 في حياة الموصية يكون تركه إيدون المراد بكونه تركه أن يصرف على عمارة وتجديد
 مسجد موصى به سيدي أبي الفتح الواسطي وعلى إقامة شعائره الإسلامية عملاً بقول
 الموصية وما يبق بعد ذلك من غير المتروكات بصرفه الوصى على عمارة وتجديد مسجد
 وصرفه سيدي أبي الفتح إلى آخره ويكون ذلك من قبيل فرع الولوالجية الذي نقله
 صاحب رد المحتار آخر فصل في وصايا المذموم وهو أوصى بوصايا ثم قال والباقي للفقراء
 بعض من أوصى إليهم صرف ذلك إلى الفقراء لأنهم لما أتوا لم يجدوا وصى فغادفهم
 فبقى الباقي وذلك للفقراء انتهى أم يكون تركه يحفظ في بيت المال لكون الموصية
 لم يعلم ما وارث وكذا المبلغ الذي أوصت بصرفه في تسكينها وتجهيزها ودفعها وثقات
 ثلاثة أيام على أهل التعزية التي لم يدع منه شيء كلبس تقاد ذلك من الثقة المذ كورة
 أيكون من قبيل ما يتعذر صرفه وبصرف على عمارة وتجديد المسجد والضريح وإقامة
 الشعائر ويحفظ في بيت المال أم لا يخرج من سعادتك إفاضة أحكامكم الشرعية في ذلك على
 وجه الإيضاح ليعرى العمل بمقتضاه (أجاب) وردت إفاضة حضركم ومضمونها أن الثقة
 طيبة ووردت للحكمة لنظر مسئلة وصية عاتية ككتلتها وثابتها وقد استعبد من القنوى
 المسطرة من هذا الطرف على تلك الثقة أعني بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٢٩٠ وقيدت
 في كتاب الوصايا من هذه القنوى بهذا التاريخ أن ما يتعذر صرفه في الجهات الموصى
 إليها كالوصى به لحليمه وحواء الميتين في حياة الموصية يكون تركه إيدون المراد بكونه
 تركه أن يصرف على عمارة وتجديد مسجد موصى به سيدي أبي الفتح الواسطي إلى آخره
 أم يكون تركه يحفظ في بيت المال لعدم وارث إلى آخره (والجواب عن ذلك) أن المراد
 بكونه تركه الشئ الثاني وهو أنه لا يصرف للمسجد بل عند عدم الوارث وضع في بيت
 المال لأن ذلك هو المستفاد من كلام الموصية حيث قالت وما يبق بعد ذلك من غير
 المتروكات بصرفه الوصى على عمارة إلى آخره كما هو موضح بصورة وصيتها المذ كورة
 بالثقة فإنها لم تجعل لعمارة وتجديد المسجد إلى آخره إلا ما يبق بعد انقضاء الوصى به لحليمه
 وحواء من معها وتسكينها وتجهيزها إلى آخره بخلاف فرع الولوالجية المذ كورة بإفاضة
 حضركم فإنه لم يكن فيه لفظ بعد تدخل ما يتعذر صرفه في قوله والباقي للفقراء ومع كون
 هذا الفرق هو المستفاد كدراية فهو المتخصص في معتمد كتب المذهب رواية
 قال الإمام العاتقي في قنواؤه من أوسط الفصل الثاني فمن لا تصح وصيته موافقين تضع
 من الباب الثالث ولو أوصى له بالف ولا آخر بما بقي من الثلث فغلت الأول قبل موت
 الموصى أورد أو كان وارثاً فلا تحتمل الثلث إلا أن يقول به أنه انتهى أي بعد الألف
 يعني لو أوصى لآخر بما بقي من الثلث بعد الألف وتعد صرف الألف للموصى له به فلا

مطلب في الشريعة
 ما إذا أوصى بكذا وما
 بقي بعده لكذا
 وقوله أوصى بكذا وما
 بقي لكذا

تدخل حيث شئت في لفظ ما بقى بعدها فلا يكون الا آخر تمام الثلث وانما يكون له ما بقى
من الثلث بعد الالف فالمسئلة ذات تفصيل لا يصح اطلاق الجواب فيها وقد سبق في
المسئلة وجه ثالث نذكره لاستيفاء احكامها وهو ما اذا اوصى بوصايا وجعل لكل واحد
منهم وصية مقدرة وللفقراء وصية مقدرة فالحكم فيها كحكم الحادثة المذكورة وهو ان
ما بقى مذكور فيه يكون تركه قال في التوازل للامام الفقيه ابي الليث السمرقندي وسئل
ابو جعفر عن رجل اوصى بوصايا او وصى للفقراء او وصى لمعتقة بما بقى من ماله فمات معتقه
قبل موته فتعصب به يكون للفقراء او يرجع الى الورثة قال ان اوصى بثلث ماله وبين لكل
واحد منهم شيئا وجعل الباقي للفقراء فالمسئلة تصرف الى الفقراء او اما اذا جعل لكل
واحد منهم وصية مقدرة وللفقراء وصية مقدرة فالمسئلة للورثة انتهى ونقله عنه في
التارخانية من اواخر الفصل الحادى والعشرين في الوصايا وان كان في عبارتها قصر يف
على ما بقى من الثلث الا ان المعنى لا يخرج عما ذكره في حكم الوصايا اوصى بوصايا لجهات او
جهة وما بقى بعد ذلك لجهة اخرى وحكم ما لو عين لكل شيئا مقدورا واحدا وهو انه ان بطلت
الوصية لجهة صادما بطل للورثة لا لغيرهم من ارباب الوصايا كما في فرع العتائية والتوازل
واما لو عبر بما بقى فقط ولم يقل بعد ذلك مثلاً يعود ما بطل من اوصى له بالباقي كما في فرع
الولو الجحينة واحدا شق فرع التوازل والعتائية وكفى فرع نقله في البرازية في الفصل
الرابع في الدفن والدفن وما يتصل به من كتاب الوصايا وهو دفع الى ابنته خمين
وقال الخمسة لك وامررى قبرى وتصدق بالباقي على الفقراء فالوصية بالخمس لها لا تجوز
وعادة القبر ان تحصن تجوز وان للترين فالوصية ايضا باطلة ويصرف الكل الى الفقراء
انتهى ومثله في الخلاصة من هذا الموضع وكفى المدسوط للامام السرخسى من اواخر باب
الوصية بما كثر من الثلث وهو ولو ترك ستماثة او وصى لاجنبي بمائة من ماله ولا ترجع
بقى من ثلثه اخذ صاحب المسئلة مائة والاخر ما بقى من الثلث لان كل واحد منهما له
وصية ثابتة في حق الاخر وصاحب المال المسمى في الثلث مقدم على صاحب ما بقى
كمان صاحب الفريضة في الميراث مقدم على العتية ولهذا اخذ صاحب المسئلة من
الثلث مائة ثم اصحاب الباقي قدر ما بقى فان رد الموصى له بالمائة وصيته او مات قبل
موت الموصى حتى يملك وصيته اخذ الاخر جميع الثلث لان جميع الثلث ما بقى وهو
بمنزلة المالم بوصى لغيره بشئ انتهى فهذه الفروع جميعها التي جعل فيها ما بطل من اوصى له
بالباقي لم يوجد فيها انه اوصى بما بقى بعد الاول كفى الحادثة المطابقة لاحد شق فرع
العتائية فلا تقاس عليها بل يكون جميع ما بطل من تلك الوصايا تركه ويجرى فيه
حكمها كالموعين لكل جهة شيئا مقدرا كفى لاحد شق الفرع المذكور في التوازل
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى بثلث ما وجد مخففا عنه لجهات عينها وصيته
وبنى حيا بعدها مدة وزادت امواله بعد تلك الوصية ولم يرجع عنها ومات مصرعا عليها فهل

تعتبر هذه الوصية فيما يوجد مختلفا عن وقت الوفاة وتعيينها كأن موجودا وقت الوصية (أجاب) متى كان الموصي به غير معين وهو شائع في جميع التركة يعتبر لصفة الإيجاب وجود الموصي به يوم موت الموصي كإلى التفرقة وغيره ما حتى لو أوصى بثلاث ماله لجهات وكان يملك ما لا يقلل أو اكتسب غيره أو زاد ماله في جميع ما يملكه يوم موته تصح الوصية بثلاثة حيث لا مانع بخلاف ما لو أوصى بعين من ماله فإن الوصية تتعلق بتلك العين فلو هلك أو اكتسب غيره فلا تتعلق الوصية إلا بما أوصى به وتبطل في المأثول ولا يدخل ما دخل في ملكه بعد الوصية والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة قصر ويبلغ على كون حصته من أرض خالية عن البناء غير منتفع بها لا بالاستغلال ولا بغيره آلات البيع من مورثيهم وللقصر منهم وصيان عاقل من قبل الحاكم الشرعي الذي يملك إقامة الأرض أهله للوصيين المذكورين يبيع قصيب القصر منها بضعف قيمته عند بيع الباق منهم نصيبهم ويكون ما ذكره من موصي يبيع نصيب القصر من هذا العقار (أجاب) كقول الباع بضعف القيمة من موصيات يبيع الوصيين المذكورين عقار الأيتام من أجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في قصر يملك منفعة أرض خالية تزيد ريعها عن لوازمه ونفقاته وعليه وصي من قبل جده وهو عاقل يبيع يده على ذلك الأرض بعد موت جده المذكور وصارعه الوصي المذكور يزعمه القاصر ويتفق عليه من ريعها وما قاض من ريعها في يده إلى أن يبلغ القاصر المذكور رشدا فهل له أن يحاسب الوصي المذكور على ما بقي من ريع تلك الأيتام بعد خصم ما انتفعه على القاصر المذكور إلى حين الحاسبة حيث كان الوصي المذكور معتقاً باختصاص القاصر المذكور بتلك الأرض وأنه كان يبتغى له ويغنى عليه من ريعها وإذا فرض وادعى الوصي المذكور صرف شي زائد على القاصر وكان الظاهر يكذبه في دعواه لا يصدق في ذلك بميناهم كيف (أجاب) نعم للقاصر المذكور بعد بلوغ رشده حاسبة وصية على ماله عنده واستلام ما زاد حاصره عليه بالعرف حيث لا مانع وإذا ادعى الوصي صرف ما يكذبه الظاهر فيه مع انكار من كان حاضر لا يصدق بميناهم فما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى حال حياته بثلاث كامل ما يوجد شغلا عنه بعد وفاته إلى شخص معلوم على أن يصرف من ذلك في مؤن تجهيزه وتكفينه وعمل سبع وخمسة لتسام الأرمين يوم على العادة الجارية وما زاد بعد ذلك يصرفه الوصي في وجوه خيرات برأيه ثم مات الموصي المذكور ومصرأ على ذلك وقد ثبتت هذه الوصية للوصي المذكور ونفذ ما أوصى به الموصي المذكور ولم يسبق من الموصي به زائد عما عينه الموصي إلا اثنتان منزل ثم مات الوصي المذكور وكان في حال حياته أطعم وصيا من قبله والآن وصي الوصي المذكور يريد التصرف ببيع ثلث المنزل المذكور ومصرف ثمنه في وجوه خيرات حسب وصية الموصي فهل لوصي الوصي المذكور ذلك وهل له أن يוכל من شئ في البيع

١٢٩٨ ٢٥
مطلب العبرة في الوصية
بالثلاث لما يوجد عند
الموت لا لما يوجد
وقت الإيجاب بخلاف
الوصية بعين

محرم

١٢٩٩ ٧

جاءى الاولى

١٢٩٩ ١

١٢٩٩

مطلب قال لوصيه تصدق
بها على من شئت فأت
الوصي قبل المشيئة
كان لوصيه ذلك

١٢٩٩

مطلب في: بلان الوصية
بالجنون المطبق وكذا
حكم العتة

وقبض الثمن وصرفه في وجوه خيرات رآه بالتوكيل من وصي الوصي المذكور
كيف (اجاب) نعم لوصي الوصي المختار ذلك انه وصي في الترتيب في ادب الاوصياء
قال في جامع الفقه واذا اوصى الوصي الى رجل فهو وصي في تركتها وكذا اذا اوصى
الى رجل ثم اوصى الى آخر ثم مات للوصي الاول ثم الثاني فالتا وصي لها وفي
العتة عن صاحب المصنف ان وصي الميت ووصي القاضي اذا اوصى الى غير جواز وصار
وصيهما وصي الميت او القاضي وفي العتة قال لوصيه تصدق بهذه الضبعة على من شئت
فأت الوصي قبل المشيئة قال المحامي لوصي الوصي ان يتصدق بها على من يشاء ومثله
عن القاضي علاء الدين الروزي قال لان مشيئة كمشيئة الوصي انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اوصى ولده من بعده على اخوته القعة في حال صحته وسلامته ثم من
بعده فمضى زمن فداعرا عتته مدة نحو خمسة واربعين يوما ومات واستلزم المال للغير
عليه قبل موته فالحاكم اقام ولده الوصي المذكور قعة ما عليه فهل يعد وفاته تنفي
الوصاية سارية ام ما وقع بعدها من الحجر ساريها ام كيف الحال (اجاب) قال في الحاشية
من فصل في مسائل مختصة من كتاب الوصايا ولو اوصى بوصية ثم جبن قال محمد رحمه الله
ان اطبق الجنون حتى يبلغ ستة اشهر بطلت وصيته وان افاق قبل ذلك فايضاؤه ووصيته
باقية وقوت محمد بالجنون المطبق ستة اشهر وعن ابي يوسف انه قد رد المطبق بشهر وهو
قول محمد اولا ثم قبله سنة رجل اوصى بوصية ثم اخذه الوسواس وصاروه موهبا فكث
كذلك اوقاتهم مات بعد ذلك قال محمد وصيته باطلة انتهى قال في رد المحتار بعد نقله عبارة
الحاشية في اوائل كتاب الوصايا وانظر هل تعتبر فيه المدة المعتبرة في الجنون والقاهر
نعم لا لافرق بينهما ولان الزمان منكر استة اشهر نأمل انتهى وفي الانقروية من كتاب
الوصايا اوصى بوصية ثم جبن قال محمد ان اطبق عليه الجنون حتى يبلغ ستة اشهر فوصيته
باطلة وان افاق قبل ذلك فحكمه فيما اوصى على حاله وروى عنه انه قال ان افاق قبل
السنة فهو وكلا كان صحيحا وعن ابي يوسف انه وقت شهر اوقفه روايات كثيرة جعلتها في
فتاوى السكاك الصغرى والقوى على انه لا يوقت فيه بشي بل يعرض الى راي القاضي
كما هو قول ابي حنيفة وان مست الحاجة الى التوقيت فالتوقيت على ان الجنون المطبق
في حق التصرفات قد وسنة لانه لم يحل عليه الفصول الاربعة ولم يبق منه علم استحكام
جنونه حينئذ انتهى فبما على ان حكم الايصاء في ابطال الجنون والعتة المطبق
حكم الوصية اخذنا من مفهوم عبارة الحاشية المتقدمة في جانب الصفحة عدم اطلاق
الجنون ان ايصاء الموصي المذكور ولده لا يعل بمجرد طرأ العتة عليه واستمراره نجسة
او بغيره بمالي موته بناء على قول محمد الاخير في تقدير المطبق ستة اشهر وكذا على
القول المتبني من تقديره سنة عند مساس الحاجة اليه حيث سوا بين العتة والجنون
في الحكم كما يعلم مما تقدم وان لم اقف الا الآن على ابطال الايصاء بالعتة الحادث لوصي او

الجنون المطلق صريحاً بخلاف ما فهم من مفهوم عبارة الحامية السابقة والله تعالى أعلم
 (سئل) باقاة من مديونية سيوماق ٢٣ محرم سنة ١٣٠٠ حاصلها شخص يدعى
 محمد الزيدى من ملوى سقت وفاته عن وريثة من ضمنهم ولدو بنت فاضل عن درجة
 البلوغ قبل وفاته كان أوصى عليهم أخاه عثمان محمد البالغ ثم تغيب الوصى المذكور
 وترك القصر هملابدون وكالة عنه ولم يعلم له محل ولما ظهر ذلك لجلس حسبي المديونية
 وكان الولد أحد القاصرين ادعى بلوغه رشده وبعد التقريرات اللازمة عن ذلك لجلس قد
 كتب لمحضره قاضى أئدى المدير بقايات رشده المدعى ونصب وصى على البنت التى لم
 ترز فاضلة فور دة افادة محضرته علم منها ان باقية ثمانية محضرة مفتى أئدى المديونية عما
 يقتضيه المحكم الشرعى افادة بضمن حصون الاشياء في ذلك ورغبته عرض ذلك على
 سيادكم طبقاً لنص لأفحة امر أن الحكم الشرعى لهذه الامور غيبه محضرة القاضى من
 عرض هذه القضية على محضركم اقتضى شرحه ووجه الاوراق وبعد النظر فيها ترد
 الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعى (اجاب) ورد شرح سعادكم على احدى الاوراق التحكى
 عن المردوبه الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعى في هذه المسألة حسب طلب محضرة
 قاضى ومفتى أئدى مديونية سيوماق وذلك انه حيث كان من المنصوص عليه
 ان القاضى ينصب وصى بامع وجود وصى الميت اذا غاب الوصى المختار غيبة منقطعة بلا
 وكيل عنه مع تصريحهم بان المفقود الذى لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته غيبته منقطعة
 حكماً بالقاضى في هذه الحامية ينصب وصى بامع هذه التركة وعلى القاصرين من الورثة
 لينصرف ويحاجهم فيما يتعلق بما ذكر فاذا نصبه على هذا الوجه يكون خصمى في اثبات
 رشده من مبلغ من الورثة رشدها عند وجود رشده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجتين احدهما معتقة والاخرى حرة الاصل وعن ولديه الذكور البالغين وترك
 ما يورث عنه مشرقات افادت الزوجة المعتقة ان معتقها المذكور رجل لها جميع المنقولات
 الخالصة عنه بعد موته تصرف فيما دون باقى ورثته المذكورين وترك بذلك اختصاصها
 بمنقولات التركة المذكورة وحرمان الزوجة الثانية والولدين من ذلك فانكر الولدان
 او الزوجة الثانية دعواها ولم يجيزوا ما حصل من مودتهم على فرض نبوته فهل والحال
 بهذه يكون تعليق المورث منقولاته المملوكة له لزوجته المعتقة المذكورة مضافاً لما بعد
 الموت وصية مشرطاً وحيث لم يجز باقى الورثة تلك الوصية تكون لاغية ويكون جميع
 المورثات عيّن ورثته للزوجتين منه الثمن فرضاً والباقى لولديه الذكور نصيباً وتنع
 المعتقة من المعارضة في ذلك بدون وجه وما المحكم الشرعى (اجاب) الوصية المذكورة
 لاحدى الزوجين الوصى المذكور المذكور اذ المميزها باقى الورثة بما طالع غلبت هذه الزوجة المعتقة
 من عارضة باقى الورثة في تلك المنقولات الوصى لها بما والحال هذه بدون وجه مشرطاً وتقسيم
 تركة المتوفى المذكورين ورثته بالقرينة الشرعية فيكون لزوجته منها الثمن فرضاً

٢٩
 مطلب للقاضى نصب
 وصى اذا غاب الوصى
 غيبة منقطعة

ربيع الاول

يقيم بينهما بالسوية والباقي لابنيه المذكورين تصيبا حيث لا وارث له سوى من ذكر
ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاقل وامعة ولا ومواشي وطاحونة وغير ذلك
أوصى حال صحته ونفذ وصرف ثمنه شرعا ولا دابته الميت حال حياته غير الوارثين بالربع
سنة فماتوا جميعا ما ذكر على يدين شرعية وكتب لهم بذلك وثيقة ومات ذلك الرجل
مصرعا على تلك الوصية فقبلوا الوصية بعدموته لأنفسهم ووضعوا أيديهم على ما يخصهم
سوى بعض العقار فلم يضعوا أيديهم الأعلى أقل من درهم ويريدون الآن تقسمه بعض
العقار المذكور أو أسبقا منهم ربعه حسب وصية المجدف وقف معهم إمامهم فهل إذا كانت
الوصية من المجد المذكور لا ولد لابنه المذكورين نابعة بالوجه الشرعي يكون لأوصى لهم
الاستدلاء على باقي ما يخصهم من تلك الوصية مقدمة على الميراث بعد إداء الدين الشرعي
إن لو ثبت دين على المتوفى (اجاب) نعم يكون للأولاد الابن الموصى لهم بما ذكر الاستدلاء على
باقي حصتهم المذكور من ورثة الموصى مقدمة على الميراث بعد إخراج الدين الشرعية
وليس لأعمالهم والحال ما ذكر بالسؤال منهم من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) بخطاب من مجلس الأحكام مؤرخ ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ مضمونه
لما تليت بالجلس الأوراق الواردة إليه بإفادة من مديرية المتوفية في ٣ ذي القعدة
سنة ٣٠٠ المتضمنة على مادة قتل المحرمة فاطمة زوجة حسب ماضي من كفر وشواي
التابع تلك المديرية المذكرة في قتلها حسب ماضي المذكورين من تلك الأوراق إن
عليها إبراهيم الوصي الشرعي على زمر دالة الصرة نابعة للمقتولة قرر هو وباقي الورثة على يد
حضره قاضي تلك المديرية أنهم لا يريدون عمل ما افعة شرعية في هذه المسألة بل يرغبون
الفصل فيها مسامحة ولهذا قد تراءى استفتاء قضيتكم هل لأوصى على ابنة المقتولة
المذكوران يمنع عن رؤية الدعوى بالوجه الشرعي أم كيف (اجاب) علم ما خطاب
سماعتكم والافادة منه أنه لا يجبر الوصي شرعا على الخوض ومعه المهور مثل المورثة
التي محجورة من جلة وورثتها الذي القاضي لا سيما إذا كان المنقول وراثته لا يتحصل على
الاثبات على المنمو بالطريق الشرعي ومع ذلك فيحق القاصرة في الخصومة بما حق
نوليقت وادعت وأثبتت لها على من ندي عليه بحكم لها به وكذا التوقيع وصي آخر
بطريق شرعي للخصومة بالنسبة لحق القاصرة وادعي وأثبت دعواه بالوجه الشرعي
يقضي لها بمقتضاها ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) بمكنية من الأحكام بتاريخ ٢٠ ربيع الأول
سنة ٣٠١ مظهر بأعلاها قرار المجلس التمهيدى الصادر بتاريخ ١٠ ربيع الأول
سنة ١٣٠١ في قضية عبد الرحيم بك القاصر نحو المرحوم حسين باشا صبرى بمخضومة
الشيخ محمود محمد المحضرى مع حادة عثمان باشا الظهيرى والشيخ محمد بنى جبل المتضمن
استثناء هذا الطرف عما يقتضيه الحكم الشرعى في هذه القضية ومعها الأوراق المحسنة
عنها في تلك الافادة وقد علم من تلك الأوراق سبق ذكر هذه المسألة في محكمة مصر

٣٠٠

٢٤

صفر

١٣١

١٥

الكبرى الشرعية وحصلت الدعوى من الشيخ محمود المذكور المتصوب وصيا على القاصر
 المذكور لانه رومة في شأنها من طرف الحاكم الشرعي بصدد شرع اجارة بصهر من
 الشيخ محمداني حبيل الى القاصر المذكور بمباشرة وصيه سماعة الباشا المحكي عنه بغية
 فاحش وكلف الوصي المذكور الانبات ولم يتم فيها شئ ثم ردت هذه القضية الى
 المجلس الابتدائي والاستئناف بحكم بعدم قبول الحكم فيها منهما وانها من القضايا
 الشرعية التي يجري تسميها والحكم فيها بالوجه الشرعي ثم احيلت الى الاحكام الى آخر
 ما نصه من تلك الاوراق وبرام الآن افادة الحكم الشرعي فيها بناء على هذا القرار (اجاب)
 اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور هذا الشراء من الوصي لمجوره القاصر بالتعين فانحس
 لا يتخذ على القاصر ويحكم بذلك شرعا لان صرف الوصي مقيد بالمصلحة والشرع على هذا
 الوجه بعد تحقق كونه كذلك شرعا فيه ضرر على القاصر فلا يتخذ عليه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك اموالا وله اولاد خ شقيق ذكور واناث واخت شقيقة لها بنت
 فقال في حجة جميع ماله ملك بعد موته لاختى وبنتها وكتب بذلك ورتبته ثم مات عن
 الاخت وأولاد الاخ فهل يكون امره قاطعاً بملكها كغيرها أو وصية لا يتخذ منها الا نصيب
 بنت الاخت وهو السدس فقط اذ الميراث الورثة باقية او هل يرث الاناث من اولاد الاخ
 مع المذكور او يختص بالمرات المذكور فقط وما الحكم في ذلك (اجاب) صرح علماءنا
 بان قول النقص جميع ماله او ماله ملكه اي لزيد هبة لا ادرار وبان الهبة بعد الموت
 وصية قصده مع التبرع ولا يشترط قبضه في حياة الموصي كقوله التنازع بينهما من اوائل
 كتاب الوصايا كما يستفاد من اقراره وصايات فقهاء الحامدية وبما له الوصي لو اراد
 واجبي اي غير وارث تحت الوصية للاجنبي في قدر الثلث بلا توقف على اجازة الورثة
 وبطلان وارثه عند عدم الاجازة وبان الوصية فيما زاد على الثلث ولو تغير وارث لا يتخذ
 بدون اجازة الورثة ومن ذلك يعلم ان قول الرجل المذكور جميع ماله ملك بعد موته لاختى
 وبنتها وصية لهما بجميع ماله فاذا مات الموصي مصر على ذلك وبقي الموصي لهما ما قبلنا
 الوصية المذكور كورثة ولم يجزها ورثة الموصي تفقد الوصية المذكور كورثة بقدر ثلث تركته
 بعد ما يتقدم عليها كالدون بالنسبة لبنت الاخت لكونها غير وارثة وبطلان النسبة
 للاخت لكونها وارثة ولم يحصل اجازة وفي الخاتمة من فصل فيمن يجوز وصيته وفيمن
 لا يجوز ولو ان امرأة ماتت وأوصت بجميع ماله لزوجها وليس لها وارث سواء وصت
 بجميع ماله للاجنبي أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال بأخذ الاجنبى أولا ثلث
 المال بالامتناع به يبقى ثلث المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر ثلث للاجنبي
 تقدم على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبى انما ماتت ذلك
 يكون للاجنبي وثلثه للزوج اه ولا ميراث لبنات الاخ الشقيق لكونهن من ذوى
 الارحام بل نصف الثلث كما بعد الوصية النافذة للاخت الشقيقة فمضوا بقاء اولاد

٢٩

١٣٠١

شوال

١٣

١٣٠١

الاخ الشقيق الذ كورنصيا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 بافاده من مجلس حسي مصر بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٠٢ مضمونها قد عرض
 للمجلس من والدة على بلد القاصر محمل المرحوم مصطفى فاضل باشا المشمول بتجملها القاصر
 بوصاية أخيه عثمان باشا محمل المرحوم المذ كوربان الوصي الموصى اليه توجه الاستانة
 وان وكيله قدم لها كشفاً بحتمه وباقي مبلغ القاصر مما كان متاخره بالمسالية
 والروزناجه وفضلا عن كونه ما استغنى بالمبلغ الباقي طرفه تقاررات او اطميا لا انتفاع
 القاصر بها فانه صرفه في شؤون نفسه والتمست عزله من الوصاية وتعيين خلافة ومطلب
 المحاسب من وكيل الوصي علم انه باق للقاصر طرف الوصي بمبلغ ١٦٠٨٩٨ قرش و ٢٨
 فضة وانه دفعه بالتمام نقوده كان موجودا للقاصر في بلد فسلمه الى شخص أورباوي
 مدلين للوصي بقصد تشغيله بالقاض ووجدوا في الحساب انه وضع نقودا للقاصر في
 البنوك وغيرها المنع عليها بالتمام وهذا من الامور المحرمات الممنوعة شرعا التي يترتب
 عليها عزله من الوصاية ولذا وما تراءى للمجلس من عدم لياقة الوصي المذ كورنصيا
 وكونه وكيله اجاب في المجلس بان هو كله صرف نقودا للقاصر في شؤون نفسه استقر الرأي
 على التبرير للعكس بعزله من الوصاية وافادة المجلس تعيين بدل له فور دت افادته بان
 انظر في ذلك شرعا يستدعي حضور الوصي المناو له او وكيل عنه للدعوى والطلب
 والمقصود في شأن ما ذكر وقد علم من افادة المجلس انه لا ينال استانة وبمحضره والوكيل
 عن الوصي نسين من قوله انه وكيل لداثرة الوصي المشار اليه فقط ولم يكن موكل من قبله
 في خصوصه او دعوى او مطلب في شأن حقوق القاصر وم غوب اجراء ما يقتضي لافادة
 وصي مؤقتا على القاصر المذ كورنصيا المأهول معلوم للمجلس من ان الوصي المشار اليه له
 وكيل بمصر صار الرد على المحكمة بانه فضلا عن كون الوصي المشار اليه له وكيل دائرة
 من ضمنها النظر في شؤون القاصر المذ كورنصيا قبل موكله فان غيبة الوصي غيبة غير
 منقطعة وبهذا الحالة يكون نصب وصي مؤقتا غير موافق وان الاوفق عزل الوصي الموصى
 اليه من الوصاية فقرر الاسباب التي ذكرت المقدمة فالاول للاشياء في شأنه الذي يقتضي
 العزل من الوصاية بتمرها وبذلك فالذي يراه المجلس هو عزله من الوصاية على مقتضى
 الاصول الشرعية فور دت افادتها تتضمن انه ان لم يكن صادرا لاكتفاء بمصارف محرم منها
 فمن طرف المجلس بصير الاستغناء عن ذلك من هذا الطرف ومع ذلك فقد حضر للمجلس
 بعض من يوثق بكلامه بمثل سادة محمد باشا جدي رئيس قوميون تحقيق الجنابات
 بالوجه العبري وأخبر بمائة بدعهم حسن سير الوصي المذ كورنصيا مال القاصر والتبرير بذلك
 أيضا امام حضرة قاضي اغندي مصر فلهذا الزم تحريره بتفصيلكم الامل الافادة عما يقتضيه
 المحكم الشرعي (اجاب) المتراي لهذا الطرف ان عزل المحاكم الشرعية للوصي لا يكون
 الا بعد تحقق ما يقتضي عزله له به من الوصاية شرعا وذلك يكون بحضور الوصي المذ كور

أو وكل عنه في الخصومة كما أشير إليه في إفادة المحكمة الكبرى الشرعية ولا يترتب
على كون الشخص وكيلها من آخر في إدارة شؤنه وشؤون القاصر أن يملك الخصومة عنه
الوصي في مثل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من الحفاية ورخصة غيرة ذي
القدر سنة ١٣٠٢ مضمونها محمد أمين بل نجل محمد مظهر باشا قدم شكوى العقانية
من مدور حكمن محكمة مصر الكبرى الشرعية بيزله من وصاياته المختارة على تركه
والده وأولاده القاصرين وبطلب صورة ما صدر بالمحكمة المناوئ إليها في هذا الشأن
وردت بمكة نسخة من حضرة قاضياً وحيث إن النظر في ذلك من خصائص قضيتك لزم
تجربته وإرسال تلك الصورة مع الأوراق بما فيها عرض مقدم من محمد ذلك المذكور
وعرض مقدم من حرمات وكريمة والده وإفادة من محافظ مصر مختصة بهذا الشأن
تؤمل النظر في ذلك والتكرم بالإفادة عما يرى (أجاب) بالاطلاع على أوراق هذه
المادة التي منها صورة المرافعة والحكم الذي صدر من محكمة مصر الكبرى
الشرعية وإفادة من رئيس المجلس المحسبي محافظ مصر المتضمنة أنه علم من المحاسبات
التي قدمها الوصي صرفه مالا يسوغ صرفه من مال القصر وحسبان ذلك عليهم ونبوت
ذلك باعتباره وجدته تلك الصورة متضمنة لدعوى المادون بالخصومة من طرف
الحاكم الشرعي على الوصي المختار بأنه صرف عن المال المشترك بينه وبين وريثة المتوفى
بالغيبين والقاصرين الذي تحت يده بغير وجه شرعي يبلغا قيمته من جهة مصارفه
بمالا يسوغ حسب أنه أو بعضه على التصرف في المدي عليه صرامة لتأمل المحاسبات القاصرين
وغیر مصالح الوصاية عليهم ما لو أنه بطل عزله من الوصاية وطلب سؤاله عن ذلك فقل
الوصي المدي عليه عن دعوى المدي المذكورة فأجاب معترفاً بذلك كله بعد ذلك
حكم بعزله من الوصاية المذكورة عملاً باعترافيه بما وجب عزله على الوجه المستطور
هذا ومع ذلك قد صارت اختصاصاً دفاتر المحاسبات المقدمة من الوصي المذكور بختم المجلس
المحسبي بهذا الطرف فوجدت تلك المبالغ محسوبة من قبيله على عموم الورثة بما فيهم
القاصرين المذكورين والذي يتعين عليه الحكم الشرعي أن الوصي إذا صرف مالا يسوغ
صرفه من نصيب القاصر وحسبه عامه واعترف بأنه صرف ما صرفه بدون وجه شرعي
وأنه صارت لتأمل القاصرين المذكورين بيزله من الوصاية شرطاً والله تعالى أعلم
(سئل) في شخص أوصي ولده على مخالفة في حبه وبعدم إيمانه وصاياه المختارة
وقبل منه ولده المذكور ذلك ومات وهو مصر على ذلك ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي
بالبنية الشرعية بعد المرافعة في وجه خصم شرعي هل للوصي المذكور ولاية قبض
الديون والأدوات التي لا يسه الوصي وضمها وتركه للوصي لاخذ نصيبها بعد صرف
ما يجب تقديم صرفه على الميراثو يعني باقي وريثة أليه المتوفى المذكور نصيبهم
منها بعد تحقق ذلك بالطريق الشرعي أم كيف (أجاب) فالوصي المختار ولاية قبض

١٣٠٢

٨

ربيع الثاني

١٣٠٣

١

دون الميت وأمانته ووداعه كما يستفاد من عبارات فقهاء مذهب النعمان في الحثانية
 وغيره ما دفع غيرهم الميت إلى الوصي يرى كفاي قنواي تتبع الحامدية وفيها أدى مدبون
 الميت إلى وصي الميت يبرأ وإن لم يكن له وصي فدفع إلى بعض الورثة يبرأ عن حصته
 خاصة براهية آخر الكتاب من تصرفات الأب والوصي والقاضي انتهى إلى أن قال وقد
 استفيد مما هنا جواب جاذبه وهي أن رجلا توفي عن عدة غارو كبار وللصغار وصي وله
 ديون على الناس يكون قبض ديونه للوصي لا للورثة انتهى وفيما سئل في الوصي المختار
 هل له قبض ودعوى الموصل الجواب نعم إلى آخر ما استدلل به والله تعالى أعلم (سئل)
 بأفاده من فتاوة المحققة مؤرخة ٢٢ شعبان سنة ١٣٠٣ مضمونها قد توضع
 بمكة بكتبه جناب النائب العمومي لدى المحكمة المسطرة تحتها بين في ١٩ مايو
 سنة ٨٦ صدور حكم من محكمة اسكندرية المختلطة في قضية منظورة بها بخصوص
 دعوى بين توديل اسكينازي وايمون والسبت أمينة أم السعيد ومحمد مصطفى دياب
 بأحالة الاختصاص على حضر حكم لمعرفتها إذا كان يجوز للزوجة أن تنوب عن أولاد زوجها
 القصر أمام المحاكم في رفع دعوى تكون فيها مصلحة ذلك الزوج مناقبة لمصلحة الأولاد
 المذكورين المرزوقين له من نفس الزوجة السالف ذكرها من زوجة أخرى قبلها
 ولذلك يرغب الاختصاص على رأى حضر حكم في هذه المسئلة فبناء عليه اقضى شرحه
 لفصلتكم وإرسال الأوراق المتبعة بذلك أربعة طابعه ثم أرسل الظرو والكبرى بأفاده
 ما يرى لفصلتكم فيه اذكر (اجاب) علم ما بأفاده المحققة بمطابقتها وما باعلاها من ترجمة
 صورة خطاب النائب العمومي وباقى الأوراق الثلاثة التي باللغة العربية ضمن
 الأوراق الأربعة طبعه المفهوم من مجموعها أن القصد من إقامة زوجة والد القاصر من
 وصيه عليه ما هو ما عليها إبطال الزهن السابق الصادر من أبيه سالطينها المملوكة
 لحمايتها دين على الأب المذكورين اثنين وإن الزوجة المذكورة أقمت وصيا عام على
 أولاد زوجها القصر المتبنية الذين من جلتهم الولدان القاصران المذكوران لثبوت
 أهليتهما لذلك وكون والد القصر المذكورين سفيها وميذوا ولا يملك ولا يؤتمن على
 أموال القصر وتقدم ولي على القصر المذكورين بشهادة شهود وتجرده عن إعلام من
 محكمة مصر الشرعية الكبرى بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٣٠١ بمجلس حسي مصر
 والذي يقتضيه الحكم الشرعي بحسب أصول الشريعة الغراء أنه إذا تحقق فساد الأب
 وتبذره شرعا يمنع من التصرف في أموال أولاده القصر وينصب القاضي وصيا
 شرعيا له تصرف في شؤنه بولاء والده ويخاصم عنهم في حقوقهم عند عدم ولي غير الأب
 مع وجود الأب بهذه اللغة لكن لو صدر من الأب المذكور حال رشده في زمان سابق
 على تحقق سفهه وتبذره وصيه وصي على أولاده من المال أولاده القصر الخاص
 به بوجه سمسرة وقيل من أخته المتبذرة فترعا بدین حقيقي شرعي عليه يصح وبس لمن

بطلب إذا تحقق فساد
 الأب وتبذره يمنع من
 التصرف في مال أولاده
 وينصب القاضي وصيا
 لذلك

مطلب ومن الاب مال
ولده الصغير بد ين قصه
صحح

١٢ ٣

مطلب للقاضي الاذن
بالتجارة اذ اراد ان
امسح الولى
مطلب اذن القاضي
حكم فلا يطل بكونه
ولا يجبر الولى

مطلب عدم الولاية
انحصار على العامة له
هو عند عدم الامتاع
من الخاص

مطلب نصب الوصى
للمصومة عند غيبة
اولى غيبة عن قطعه

فصب وصيا لثبتي منه الاب وتبذره بعد ذلك بمن يتصور فيه حدوث هذا الوصف
ابطال هذا الرهن بدون وجه شرعي بقضي بطلانه والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من
مديرية جازم رخصة في ٢٢ شوال سنة ٣٠٣ مضمونها الاصل هذا الاحاطة بما تقدم
وروده من حضرة القاضي المديرية بالادنى الثلاث اوراق عليه بتاريخ ٤ رمضان سنة ٣٠٣
في خصوص الاستفتاء اللازم عن شخص مات قبله وله اب وابن صغير وابوه متنع عن
الدعوى الشرعية فهل مع وجود جد الصغير يقام عليه وصى للدعوى عند امتناعه وما
ورفع ذلك من حضرة مفتي المديرية وما وردت به افادة مجلس استئناف قبلي
في ١٣ شوال سنة ٣٠٣ على ما افاده حضرة مفتي بان يتناول هذه المسئلة على حصر تك
للاقامة كقص البند الثاني والعشرين من لائحة المحاكم الشرعية فتكرم فضيلةكم
بالافادة عما ذكر لاجراء المقضى (اجاب) علم ما بافاده حضرة تك بميمنه المرسلة لهذا الطرف
المؤرخة ٢٢ شوال سنة ٣٠٣ وما تضمنته الاوراق الثلاث المرفوعة معها بقصد
الاستفتاء عن شخص مات قبله وله اب وابن صغير وابوه متنع عن الدعوى على القاتل
فهل مع وجود جد الصغير يقام عليه وصى للدعوى حيث توقف في ذلك حضرة قاضي
المديرية ومفتيها وطلب حضرة مفتي استئناف قبلي الاحاطة على هذا الطرف بسلامة
بند ٢٢ من لائحة المحاكم الشرعية والافادة عن ذلك ان الذي يقهر في مثل هذه
المادة هو ان نصب الوصى عن القاصر لثبته اصم عنه لا يثبت حقه على القاتل حيث امتنع
الولى وهو جد الوصى من المحصومة اخذ الامداد كره علمنا وان من ان للقاضي الاذن
لصغير في التجارة اذ اراد امتنع وليس من ذلك سواء كان الولى ابا او جدا او وصيا لانه
باعتقاده يكون عاصلا فتقبل الولاية في ذلك للقاضي كفى العطل عن السكاح ويكون
ذلك الاذن حكما منه حتى لا ينجبر بموت القاضي وعزله ولا يجبر الولى بل يجبر القاضي
اذا وافق آخر ولا يثبت ان المحصومة من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فتوقف
بصرف الصغير بها على اذن الولى فلا اذن الولى له بغيرها وهو غير نص في خصوصه فتاذا
الى ولم يخصه من دعوى اى القاضي المصلحة له في اذنه بالمحصومة له الاذن به له فكذلك الاذن
بها لغيره عنه لانه اذا ما الاذن للصغير بها فذلك الاذن لغيره بناية عنه ليعوم مقامه عند
امتناع الولى الخاص بالمصغر اخذ مما سبق ولانه نصب لقيام بمصالح الخارجين
ولا يقال ان الولاية الخاصة مقبلة على الداء لان ذلك عند عدم الامتاع من الولى
الخاص امام حصول الامتناع فتقبل الولاية الى القاضي كذا كرهه الاذن بالتجارة
وغیره وان لم تنفع الاذن على نص صريح في خصوصه نصب الوصى في مثل ذلك مع
حضور وليه وامتناعه عن المحصومة بل النص في مجتمعه عند غيبة من تقبلة في الدعوى
من شهادة الاوصياء واما ادخيل لا يثبت حق غير ابوه فان غيبة من تقبلة نصب والا
فلا انتهى هذا وان افاد عدم صحة النصب مع عدم غيبة لولى اقيمة المصلحة لانه ليس

موضوعه وجود الامتناع على انهم ذكروا ان مسائل نصب القاضى الوصى ليست
 مختصرة في السبعة والعشرين موضعا التي عدت في رد المحتار بل ذكر ان التتبع بنى
 المحصر ويؤيد ما ذكرناه من صحة نصب القاضى الوصى للخصوصة عند امتناع الولى هنا
 ما فى الهندية من اول الباب الثالث عشر في المتفرقات من كتاب المأذون من استأجر
 عبد العلى التجارة يعتبر العبد حق المستأجر كولو كىل حتى تراعى احكام الو كالة فيما
 بينه وبين المستأجر ولا تراعى احكام الاذن با اجارة حتى يرجع بالعهد على المستأجر ولا
 ان يطالب المستأجر قبل ان يطالب هو الى غير ذلك من الاحكام ويعتبر حق المولى
 عبد اماذون بالتجارة حتى تراعى احكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى قال محمد
 رحمه الله رجل استأجر من رجل عبد ماشا هرة لكل شهر باع بعلمه لبييع له
 وبشترى ما عدا الله من المتاعارات حازت الاحارة فان اشترى العبد لا تار و باع كالمرة
 فله نفسه ديون فكثيرا فالغرماء لا يطالبون بالمستأجر بديونهم وانما يطالبون العبد
 ويرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الاداء بنفسه وبعده فان كان المستأجر موصرا
 لا يقدر على شيء وليس في يده ابد كسب فالعبد باع بديون الغرماء الا ان يغديه المولى
 فان فداه المولى رجع بما قدى على المستأجر والمولى هو الذى يلى الرجوع على المستأجر
 لا سبيل للعبد عليه وان اى المولى الغداء وبيع العبد بالقدر درهم ودين الغرماء
 مثلا عشرة آلاف درهم قسم الالف بين الغرماء ما لم يخص ولا سبيل لهم على العبد
 ببقية دينهم بعدما بيع العبد لهم حتى يعتق العبد فاذا اعتق ائبعوه ببقية دينهم كذا
 فى المحيط قال ولولى ان يرجع على المستأجر بخم العبد وذلك الف درهم وبسبب ذلك
 للمولى ولا يكون للغرماء عليه سبيل ونصب القاضى وكذا لا لغرماء حتى يطالب
 المستأجر ببقية دينهم وذكر فى كتاب المأذون ان المولى يخاصم المستأجر بقبض ذلك
 منه وبسبب الى الغرماء قال المحامى عبد الرحمن هـ ذاليس باختلاف فى الرواية والمولى
 هو الذى يخاصم كذا كفى المأذون فان امتنع عن الخصوصية فالقاضى بنصب وكىلا
 كذا كرهنا كذا فى المغنى انتهى وتظهر فى الترتيب من اول الفصل الخامس
 والعشرين فى المتفرقات من كتاب المأذون فانت تراهم من صحة نصب القاضى وكىلا
 ليخاصم المستأجر لاجل الغرماء عوضا عن مولى العبد عند امتناعه عن الخصوصية فى
 حقوق الغرماء مع المستأجر كون ولاية الخصوصية لمولى العبد فافادوا انتقال ولاية
 مولى العبد الى القاضى بامتناعه عن الخصوصية لمحق غيره فكذا يقال بانتقالها الى
 القاضى عند امتناعه مولى العبد من الخصوصية لاجله فى حادثة السؤال هذه اتمته لى فى
 الجواب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (سئل) يا فادى قاضى سيوط مؤرخه
 صفر سنة ١٢٠٤ مضمونها انه لما صدق ارجس حسي مديرت سيوط باحدى الاوراق
 بانتخاب صابر اجد لا فامته وصيا على محمد القاضى ابن حسن افندى اجد للمأذون الغائب

مطلب يؤيد صحة نصب
 الوصى عند امتناع
 الولى عن الخصوصية
 لغيره فى الهندية الخ

مطلب اذا امتنع المولى
 عن الخصوصية فالقاضى
 بنصب وكىلا

بالسودان قبيحة منقطعة ولا تلحق حياته ولا موته وورثتنا افادة من المديرية لاقامة
وصى على القاصر المذكور فلاشكال الامر علينا في اقامة وصى على القاصر المذكور مع
فقد والده قد كتب للمديرية للخبرة مع حضرة مفتيها لافادتنا بما يقتضيه الحكم الشرعي
ليكون العمل بمقتضى فتواه فوردت افادتها المؤرخة في ١٩ محرم سنة ١٣٠٤
بناء على ما افاده حضرة مفتي افندي مجلس حسبي مصر من جواز اقامة الوصى على
القاصر مع عدم تحقق موته والده وان يكون من مقتضى بند ٢٢ من لائحة اجراءات المحاكم
انه اذا حصل اثبات من أحد القضاة في امر من الامور الشرعية نعليه ان يستقضى المفتي
الموظف من طرف الحكومة بدائرة المحكمة وان اشبه الامر على المفتي بتقرير بطلب
الاثبات عما اشبهه فيه من حضرة الاستاذ مفتي افندي السادة المحنفة ومقتضى
ما يصدر به فتواه يكون العمل والاثبات في هذه النازلة قد حصل علينا وعلى حضرة
مفتي المديرية لما نعليه انه ينصب على مال المفقود حافظ دون أن يكون وصيا فلذا
نؤمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك للعمل بمقتضاء عملائنا الصالحين
المذكورة وصورة ما كتبه مفتي المجلس الحسي وبيت مال مصر بتاريخ ٨ محرم
سنة ١٣٠٤ في الفتاوى الخيرية مانعه سئل في وصى مختار غاب غيبة منقطعة
فنصب القاضي وصيا لاثبات حق الصغار وحفظ ما لهم من الضياع والانساق
عليهم هل يصح نصبه ويترتب على ذلك موجه أم لا واذا قلتم بالغيبة فالغيبة المحرزة
لذلك * اجاب نعم اذا غاب وصى الميت غيبة منقطعة جاز للقاضي ان ينصب وصيا
وتترتب عليه الاحكام المذكورة في وصى القاضي كما افاده اطلاق قواهم لا ينصب
وصيا وجود وصى الميت اذا غاب غيبة منقطعة أو أقر لم يدعي الدين كما في الاشباه
نقله لأن المخزاة وكما في جامع الفصولين والبرازية والعامة وقد عللوا بان الغيبة
المنقطعة بمنزلة الموت ولا شك انه اذا مات حقيقة ونصب القاضي وصيا جازت جميع
تصرفاته المقررة في وصى القاضي فكذلك اذا كان كاهن وظاهر وأما الغيبة المنقطعة فما
في البرازية فنقل عن الخصاص في غيبتهم قدرة بكون الوصى المختار في بلد منقطع عن
بلد الوصي ولا تأتي ولا تذهب اتفاقية انه وما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين
يفيد تقييد ما عدا السرور عليهم بالنظر في عدم تقدير ما يخوف ضياع مال الصغار
وضرورهم بعدم الاتفاق والنظر في ما لهم هذا ما فهمه من النظر في عرائضهم في مواضع
كثيرة والله اعلم اه كلام الخيرية بلفظه ولا فرق يظهر بين الاب والوصى المختار فيما ذكر
كما يشهد له التعليل بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت خصوصاً وقد ذكر في الدرر حواشيه
من باب الوصي المواضع التي ينصب القاضي فيها وصيا وذكر منها انه ينصب لاثبات حق
صغير أبوه غائب غيبة منقطعة وقال العلامة ان عابدين بعد عداها والتبجح بنى المحصر
ورعا يستأنس لداث بما ذكر في لاشباه وحواشيه من آخر كتاب الفرائض اذا تقرر

هذا يظهر أنه لا مانع شرعاً من جواز نصب الوصي الشرعي على القاصر المذكور الذي
والده يجهه السودان ليتصرف له وعليه ما فيه المصلحة له وبقيت من تبه حين ظهور
حال والده أما على ما ذكره خبير الدين في بيان الغيبة المنقطعة ثانياً والثالثاً فها هو كذا
على ما ذكره أولاً فتلاعن البرازية لوضوح أن من في السودان الآن غيبته غيبة منقطعة
اذ لا تاتي ولا تذهب القافلة اليه ولا ينسر استطلاع رأييه ولا معرفته حاله والداء على
ذلك بل لا مانع من أن يقال أنه مفقود على ما يفهم مما الخط عليه كلام العلامة ابن عابد بن
في رد المحتار من أول كتاب الفقهاء ونصه ولو علم مكانه من دار الحرب مع تحقق الجهل
بحاله وعدم إمكان الاطلاع عليه لاشك في أنه مفقود فافهم أنه خصوصاً مع كون
الحكم ومدة التي هي أدرى بحال من في السودان اعتبرتهم كأنهم معدومون وهذا وأما
تسليم المرتب المذكور لأم القاصر حيث أنه في حجرها وحضانتها كما أشار إليه قرار مجلس
حسي المديرية أولاً استناداً على غيبة الأب غيبة منقطعة فإنه وإن كان لا مانع من تصرفه ولو
كان الأب حاضر أقباساً على ما قالوه في الغيبة للصغير من جواز قبض أم الصغير لها إذا كان
الصغير في عياله أو أن كان الأب حاضر أعلى المقي به كما حرمه في تنقيح المحامدية لكونه نفعاً
محضاً إلا أن نفس تصرفات الأم في مال الصغير والحال ما ذكره تصرفات ضرورية فاصرة
اذ لا تملك الا الحفظ والاتفاق على الصغير على نحو ما يستفاد من عبارة الاقروية من كتاب
الوصايا بدون بقية التصرفات التي قد يدعيها الحال اليها من نحو شراءها والبيع والقاصر
المذكور بما اشجع من مرتبه في المدة الماضية ونص عبارة ان تقروى الام والاخ وسائر
الحارم لا يمكن أن يتفق على التصرف من هذه الاباء المحاكم لا لأنه ليس لهم ولاية
التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن الامام محمد أنه
استحسن فيما لا بد للصغير منه دفع المال في آخر كراهية الجامع ما بخلافه وهو المحاصل
من الفتاوى والمختار انه اذا كان من جنس النفقة بملك في حجره أم لا وان لم يكن طامعاً
ان كان دراهم بملك ان كان في حجره والا لا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع
والانفاق الا بعد أن يجمع له المال كم وصيا له وبالمجمله فلا حوط في هذه المباداة أن
تصب أم القاصر المذكور التي القاصر في حجره أو الخال ما ذكره وصيا عليه متى كانت
فيها الأهلية لتقبض مرتبه وتصرف له وعليه بما فيه الخط والمصلحة الشرعية حين
ظهور حال والده هذا ما ظهر وتلخص في جواب هذا السؤال والله تعالى أعلم بحقيقة
الحال (اجاب) علم ما باقادة حضر تك هذا هو ما تضمنته الأوراق التي معها والذي رؤى
بهذا الطرف انه لا مانع شرعاً من نصب وصي شرعي للتصرف في مال صغير أبوه غائب
غيبته منقطعة وصار مفقوداً كما تضمنه جواب حضرة مفتي مجلس حسي مصر بأحدى
الأوراق التسع المذكورة ولا يناق هذا ما ذكره في نصب القاضي وكلاً على مال
المفقود من أنه يملك الحفظ ولا يكون وصياً لان النصب في حادثة السؤال انما هو على

ذی الحجۃ ٢١
سنة ١٢٦٤

١٢ ١٢٦٤

١٣ ١٢٦٤

محرم ٥ ١٢٦٥

١٧ ١٢٦٥

صفر ٣ ١٢٦٥

٨ ١٢٦٥

ربیع الاول ١٨ ١٢٦٥

توفيت عن زوجها واخت شقيقة واخت من الاب فالتخص كلاهم (اجاب) للزوج
الصف فرضا عائلا وللشقيقة النصف كذلك ولاخت لآب الدس كذلك والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن بنت قاصر فوعن ابن عم معتق المعتق والبنت آباء
من قرى الشريعة كان تزوج بامها وولدها ثلاثا فاراد الاب ان يأخذ حصه ابنته المخطوطة
فهل يمنع من أخذ حصه البنت حتى تبلغ حيث قلن انه يتلقها أولا ان يأخذ حصتها وما
حصه كل منهما (اجاب) للبنت النصف فرضا لابن عم معتق المعتق العاصب الباقي
تعصبا والولاية في مال الصغير للاب لو فور شقيقته أي عالم يتحقق ما يمنع ولا يشه والله
تعالى اعلم (سئل) في ابنتين ماتت أحدهما عن أمه وأخيه العاصب ثم مات الابن
الثاني عن ابن أختي معتق أبيه وأمه وعن بنتي المعتق وترك ما مورث عنه شرطا ولم
الابنتين لم تكن حصة الاصل بل هي شقيقة معتق أي الابنتين فإذا التخص كل وارث ومن
برثوه من لا يرث (اجاب) بموت الابن الاول عن أمه وأخيه العاصب يكون لامه من
تركته الثلث فرضا لأخيه المذكور الباقي تعصبا وموت الابن الثاني عن ابن أختي
معتق أبوه وعن بنتي المعتق فقط يكون جميع ميراثه لابن الأخ المذكور حيث لم يكن
أبوه أخا للمعتق من الأم ولا شيء لبنتي المعتق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجة وبنت واخت شقيقة وأخ لآب فإذا التخص كلاهم (اجاب) للزوجة الخ
فرضا وللبن النصف كذلك وللشقيقة الباقي تعصبا ولا شيء للأخ المذكور والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وبنت خالته شقيقة والدته وبنت بنت
عمه وبنت بنت خالته وترك ما مورث عنه شرطا فهل للزوجتين الربع سوقة ولبنت الخالة
الباقي بالاولوية ولا شيء لبنت بنت العم ولا لبنت بنت الخالة (اجاب) للزوجتين الربع
فرضا جشلا ولدوا الباقي لبنت الخالة المذكور ولا شيء لأمه وأخته والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جاريتين فأحب لهما فوَلَدَ لهما بنتين ثم مات عن البنيتين المذكورتين
وولدت أخيه ثم ماتت إحدى البنيتين عن اختها لا يبيها وعن أمها وولدت عيها
المذكورين فإذا يكون نصيب كل (اجاب) إذا مات الرجل عن بنتيه التاب نسبهما
منه وعن ابنتي أخيه الشقيق يكون للبنيتين الثلثان فرضا ولا شيء لأخيه الباقي تعصبا
وموت إحدى البنيتين عن اختها لا يبيها وابن عيها المذكورين وأمها يكون لأختها النصف
فرضا ولأمها الثلث فرضا لابنتي عيها الباقي من تركته تعصبا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وأمه واخت شقيقة وأخ لآب وأخوة لآب وترك ما مورث عنه شرطا
فإذا التخص كل وارث (اجاب) للزوجة الربع فرضا عائلا ولأم الدس كذلك
والشقيقة النصف كذلك وللأخ لآب الدس كذلك ولا شيء للأولاد لآب والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن ميتين واخت شقيقة وترك ما مورث عنها شرطا فإذا التخص
كلاهن الميراث (اجاب) للبنيتين الثلثان فرضا والباقي للأخت المذكوردة تعصبا

١١٦٥ ٢٦

جادی الاولى

١١٦٥ ٥

١١٦٥ ٧

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ١٩

١٢٦٥ ١٩

١١٦٥ ٢١

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وعن اخت لام هي بنت حم ثم ماتت البنت عن امها وعن الاخت المذكورة قبل قسمة التركة فما الحكم في قسمة التركة (اجاب) للزوجة في الاولى الثمن فرضا والبنت الباقي فرضا ورثت البنت عن امها وعن اختها يكون جميع ميراثها لامها فرضا ورثت لاشي لعمتها لكونها من ذوى الارحام كما انه لاشي لعمها في الاولى كحجها بالبنت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن اختها بنتا وبنتها وعن ابن عمها صلبا وتركت ما يورث عنها شرعا ثم ماتت الابنة عن زوجها وعن ابن عمها المص المذكور فماذا يخص كل وارث منهما في الاولى والثانية (اجاب) للزوج في الاولى النصف وللأخت فيها النصف الاكثر ولاشي لابن العم وبنت الابنة المذكورة عن زوجها وابن عمها فقط يكون للزوج النصف في جميع ميراثها والباقي وهو النصف لابن العم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته ثم ماتت البنت عن امها وعن اختها لامها ولم تبق قسمة للتركة فماذا يخص كل وارث (اجاب) للزوجة من تركتها زوجها الثمن فرضا والباقي لبنته فرضا ورثت لا وارث سوى من ذكر وبنت البنت عن امها واختها المذكورة يكون للام الثلثان فرضا ورثا وللأخت الثلث فرضا ورثا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن امه وعن ابن عمه وعن عتاته فما نصيب كل (اجاب) للام الثلث ولابن العم الثلثين ولاب الباقي نصيبا ولاشي للعتات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ام وعن اخوة اشقاء واخوة لاب فهل يكون ما تركه للام والاخوة الاشقاء وليس لغير الاشقاء شيء (اجاب) للام السدس فرضا والباقي بين الاخوة الاشقاء ولاشي للاخوة لاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنتين فماذا يخص كل وارث وان ادعت الزوجة تمليك شيء من زوجها لا يقبل قولها بدون بينة ويكون تركه ما لم تثبت دعواها بالبينة واذا كان للبنتين أخ لام وماتت عنهما وعن امه فماذا يخص كل وارث منهن فيما تركه (اجاب) للزوجة الثمن والباقي للبنتين فرضا ورثت لا وارث سوى من ذكر ولايشي للزوجة بما ادعت تمليكه بدون اثبات دعواها التمسك من زوجها حال صحته ولاختين لام الثلثان في تركه أخيهما فرضا ورثا وللأم الثلث كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت خالها لم يكن هناك اقرب منها فهل يكون للزوج النصف في تركه المرأة المذكورة ولبنت الخال النصف الاكثر والحال ما ذكر (اجاب) نعم للزوج المرأة المذكورة النصف فرضا ولبنت خالها النصف الباقي لكونها من ذوى الارحام حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت وزوجة وتولى ما يورث عنه شرعا من نفود وغيرها فاستمر الابنان مع امهم في معيشة واحدة فماتت من الزمان واحدا لابنتين يعمل في المال حتى غاب المال وزادهم بعد ذلك مات احدا لابنتين عن ابن وبنتين فماذا يخص كل وارث

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٤

١٢٦٥ ١٥

١٢٦٥ ٢

في الاولى والثانية (اجاب) لازمة المذكور في تركه زوجها الثمن فرضا والباقى
 بين البنات والابن للذ كرمثل حظ الاثنين ويموت احد الابن من بنيه وابنه
 فقط يكون جميع ما تركه بين اولاده للذ كرضه ما لا تني والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن ابنين وثلاث بنات وزوجة وتترك ما يورث عنه شرعا من عقار
 ومواش وامتعة وأرض مملوكة له وغير ذلك من بيوت وحوائث في وكالة وجنينة
 وغيره ما اذا اخص كل وارث واذا مات أحد الابن عن أخيه وأخواته لايه وعن أمه
 فماذا يخص الام من تركه ابنا (اجاب) للزوجة من تركه زوجها الثمن فرضا والباقى بين
 اولاده للذ كرمثل حظ الاثنين ويموت أحد الابن عن أمه وأخيه وأخواته يكون
 السدس لأمه فرضا والباقى بين أخيه وأخواته لايه للذ كرمثل حظ الاثنين حيث
 لا وارث سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخ شقيق لها وعن
 أختين لأب وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون الحق في تركها لأختها المذكور ولا
 شيء للأختين المذكورتين (اجاب) اذا كان الحال كما هو مسطور يكون جميع ما تركه
 المذورة لأختها شقيقة العاصب ولا شيء لأختها المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن ابن وبنتين من زوجة وابنتين وبنت من زوجة أخرى وزوجتين وترك
 ما يورث عنه شرعا ثم ماتت إحدى البنات عن أختها الشقيقة وعن أمها وعن
 الأخوين والأخت الذين لايها ثم ماتت أختها الشقيقة عن أختها الشقيقة وأبها وأولاد
 أبيها ثم مات أخوها الشقيق عن أمه وعن أولاد أبيه المذكور بن خاص يخص كلا من هذه
 التركات (اجاب) يموت الرجل المذكور عن زوجته وعن أولاده الشقيقة يكون لزوجته
 الثمن فرضا والباقى بين أولاده للذ كرمثل حظ الاثنين ويموت إحدى البنات عن أمها
 وعن أختها وأختها الشقيقين وعن الأخوة لأب يكون لها السدس فرضا والباقى بين
 الشقيق والشقيقة للذ كرضه ما لا تني ولا شيء لأولاد الأب ويموت البنت الأخرى عن
 أمها وشقيقها وأولاد أبيها يكون لأمها السدس فرضا والباقى لزوجها ولا شيء لأولاد
 الأب ويموت الابن عن أمه وعن أخويه وأخته لايه يكون لأمه السدس فرضا والباقى
 بين الأخوين والأخت لأب للذ كرمثل حظ الاثنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 توفي عن ابنه وبنته ثم مات الابن عن كل من أخته المذكورتين وبنت قاصرة وعن
 أولاد أولاده المذكورين فما يخص البنت من التركة وما يخص الأختين وأولاد
 العم ومن الذي يلى مال القاصرة (اجاب) تقسم تركه الميت الأول بين أولاده للذ كرمثل
 حظ الاثنين من حيث لا وارثه سوى من ذكر فيكون لابنه النصف ولبنته النصف
 ويموت الابن عن أخيه وبنته يكون لابنته النصف فرضا والباقى للأختين نصيبا
 حيث كانتا شقيقتين وأب ولا شيء لأولاد أولاد المذكورين وان لم يكن للقاصرة
 المذكورتي ذلك التصرف في المال يكون للقاضي نصب وصي قادر أمين والله تعالى

- اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين من زوجة وعن ابن وبنت من زوجة أخرى وترك ما يورث عنه شرعا فاشترى وصي الأيتام لهم بيتا من مال والدهم قبل قسمة التركة ثم مات أحد الابنين عن أمه وأخته شقيقة والأخ والأخت لابن المذكورين ثم مات الابن الثاني عن أمه وعن أخويه لا يسه قبل قسمة التركة فماذا يخص الامن تركتها فيها في البيت وغيره (اجاب) للام في تركتها الميت أولا السدس فرضا والباقي للشقيق تعصيا وفي تركتها الميت ثانيا السدس فرضا كذلك والباقي بين الاخ والأخت لاب تعصيا لذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأخت شقيقة وأخت لأم وترك ما يورث عنها شرعا فن رث وماذا يخص كل وارث (اجاب) للزوج الربع فرضا للبنت النصف كذلك والباقي للشقيقة تعصيا ولا شيء للأخت لأم والله تعالى أعلم (سئل) في جارية أم ولد تزوجت بأمر بعد موت سيدها وموت أولادها منه ثم ماتت عن بنت وابن وزوج ثم مات الابن عن أيسه وأخته فهل يخص الابن ميراث ابنه وحده ولا شيء لابن سيدها الذي عن غيرها (اجاب) لا ميراث لابن الممتق حيث كان الامراه ومذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي ولم يخلّف ذرية فما بل مات عن زوجته وأخوة ثلاثة ذكرين وأنثى فماذا يكون استحقاق الزوجة والأخوين والأخت (اجاب) للزوجة الربع فرضا والباقي بقسم بين الاخوين والأخت لذكر مثل حظ الانثيين حيث كان الكل أشقاء أولا وبان كانوا لام قسم الباقي بينهم اثلاثا فرضا وردا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنتها وأخ لام وترك ما يورث عنها شرعا فما يخص كل واحد من الورثة المذكورين (اجاب) للزوج الربع فرضا والبنت النصف فرضا والباقي رد أولا شيء للأخ لام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى مات عن زوجة وعن بنت وعن أخت شقيقة وعن أعمام فهل تقسم التركة بين بنته وأخته الشقيقة ولا شيء للأعمام فيما عدا وجود الأخت الشقيقة (اجاب) للزوجة الثمن فرضا للبنت النصف كذلك وللشقيقة الباقي تعصيا ولا شيء للأعمام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأم وأخت لاب وبني عم أب وترك دارا وخيلا وأنعارا وأطيانا فهل لا يتحق بنوعهم أيسه تركته شيئا (اجاب) للزوجة الربع فرضا وللأولاد الثلث فرضا كذلك وللأخت التي لاب النصف كذلك ولا شيء للأعمام فيما تركه مات عن ما يورث عنه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أم وعن أختين شقيقتين وعن جد من جهة الأب فهل الجد يأخذ تعصيه أو شارته الأختين في تعصيهما (اجاب) للام السدس فرضا والباقي تعد إلى الأب تعصيا ولا شيء للشقيقتين بحكمهما بجد إلى الأب عند حي حنيفة وعليه الشئ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتين وعن ابن أخ شقيق وابن أخ لاب وترك ما يورث عنها شرعا فن رث وماذا يخص

كل وارث (أجاب) للبنتين الثلثان فرضا والباقي لابن الاخ الشقيق تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وعن اولاد ابنة ترك ما يورث عنه شرعا فأراد أحد المذكور الثلاثة أن يختص بالترك دون باقي الورثة بدون وجه شرعي فهل لا يجب لأحد المذكور بقسم ماتر كماليت على اولاده الثلاثة حيث لا وارث سواهم ولا شيء لأولاد الابن (أجاب) ليس لأحد الورثة أخذ شيء مما تركه من تركته موروثة بدون وجه شرعي ويجب لأولاد الابن بالابناء المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وزوجها وابن معتقها وترك ما يورث عنها شرعا فاختص كل وارث وما الحكم (أجاب) للزوج الربع فرضا والبنات النصف كذلك لابن المختص بالباقي تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته واخته شقيقة واخته لأمه فهل لا ترث الاخت للام لانها محجوبة بالبنات (أجاب) للبنات النصف فرضا وللزوجة الثلث كذلك وللشقيقة الباقي تعصيا ولا شيء للاخت التي لام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن ابن ابن اختها وترك ما يورث عنها شرعا فهل لابن ابن الاخت مشاركة بنت خالته ابيه فيما تركه أمها ام لا (أجاب) الميراث للبنات المذكورين فرضا ورديا حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في اختين شقيقتين تملكان نخيلا مناصفة بينهما بالسوية ماتت احدي الاختين عن أمها وعن ابنها وعن اختها ثم ماتت الام عن بنتها وهي الاخت المذكور وعن ابن بنتها ثم ماتت الاخت المذكور فابيض عن ابنها وعن بنتها فاختص كل وارث من الورثة (أجاب) للام في الاولى الثلث والباقي لابن وعموت الام عن بنتها وعن ذكر فقط يكون للبنات النصف فرضا والباقي رد حيث لا عاصب وعموت الاخت عن ابنها وبنتها يكون جميع ماتر كماليت بينهما المذكورين مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية بين يده يملك اليدين خلف من واحدة بنتين وخلف من الثانية ثلاث بنات موجودات ماتت امهن حال حبسهن ثم مات هو وترك ما يورث عنه شرعا ثم ماتت احدي البنتين قبل قسمته تركته والداها عن أمها واخته شقيقة بنتها وعن اخواتها الثلاث اللاتي من الجارية الثانية فماذا يختص كل وارث (أجاب) يقسم ماتر كماليت الرجل المذكور بين بناته الخمس انما اقرضا وردا حيث لا وارث له سواهن وعموت البنات عن أمها وشقيقتها واخواتها من الاب يكون لأمها في جميع ماتر كماليت الخمس فرضا ورديا ولشقيقتها ثلاثة الانصاف كذلك لبنات الاب الخمس بينهم كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوين مات أحدهما عن ثلاثة بنين ومات الثاني عن ابنين ثم مات أحد الابنين عن بنت وعن أخ شقيق وعن اولاده المذكورين ثم مات الاخ الشقيق عن بنت اخيه وعن اولاده المذكورين فماذا يختص كل وارث (أجاب) نصيب كل من الاخوين من المترك لأولاده وعموت احدا لابنين وعموت ابيه عن بنته

وأخيه الشقيق وبني عمه يكون نصف ما خصه بئنه فرضاً وبأخيه لشقيقه تعصيباً ولا شيء
 لبني عمه وبنات هذا الشقيق عن بنت أخيه وبني عمه العصبية تكون تركته لم
 بالاصوبة ولا شيء لبنت الأخ من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 قبل البلوغ بها وعن بنت لأب ولم يكن هنالك وارث سواهما وترك ما يورث عنه شرعاً
 فماذا يخص كل وارث منهما وهل للزوجة أخذ جميع المسمى لها من المهر (أجاب) للزوجة
 الربع والباقي للأخت المذكورة فرضاً ودرن حيث لا وارث سواهما ويلزم جميع الأمر
 بالموت كالنحوول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاث بنات
 وعن أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومواس وغلال ووزر وغير ذلك فهل
 للأخ الشقيق أخذ نصيبه في جميع ما تركه أخوه وإذا أراحت الزوجة منه من أخذ
 نصيبه في الزرع معاملة بأنها دفعت ماله بعده موت زوجته لا تجب لذلك ولا عبرة بتعليقها
 وتخرج من التصرف في شيء من التركة قبل قبضتها بالوجه الشرعي (أجاب) للأخ الشقيق
 أخذ ما يخصه في جميع ما تحقق أنه من تركته أخيه وليس لأحد منه عن شيء منه بدون
 وجه شرعي وما دفعت الزوجة من المخرج الموقوف من مالها أن كان عن خراج لزم المورث
 يكون لها الرجوع به في تركته لأنه دين له مطالب من جهة العباد فصار كسائر الدين حتى
 صححت الكفالة به كفي التنوير ورد التمسار عن أن يلي من الكفالة وقد صرحوا بأن
 أحد الورثة لو أدى ديناً من الميت أوجه زه يكون له الرجوع به في التركة ولو بلا إذن باقي
 الورثة وإن كان عن خراج حدث بعد الموت في ذمة الورثة وأدبه بلا إذن لا يكون لها الرجوع
 على باقي الشركاء في الدين من الشركاء ولو اتفق أي الشريك على عبث مشترك أو أدى خراج
 كرم مشترك فهو متطوع انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أولادها شقيق
 ذكور وإناث وعن بنت عم وعن ابن بنت هم آخر وترك ما يورث عنه شرعاً فمن يرث
 ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) التركة كلها فلذلك كور من أولاد الأخ
 الشقيق ولا شيء لغيرهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين وعن
 زوجها وترك ما يورث عنه شرعاً فماذا يخص كل وارث (أجاب) للزوج الربع
 والباقي للإثنين بينهما ماسوية تعصيباً حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في صبي مات عن خاله وخاتمه ولم يكن هنالك وارث سواهما وترك ما يورث عنه شرعاً
 من الدراهم بدرجل أجنبي بموجب جهة شرعية فهل يكون تركته تقسم على الخال والخالة
 بالفرصة الشرعية ويجوز للمدين على دفع القدر له ما حيث لا وارث سواهما (أجاب)
 يؤم المدين بدفع ما عليه من الدين للخال والخالة المستويين في قوة القرابة فإذا ثبت الدين
 ونحو واتمه التثبيت بالوجه الشرعي ولم يكن وارث يقدم عليه ما والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن أخ وأختين اشتقاهما وعن ولدين أخ وترك ما يورث عنه شرعاً فهل يغفر
 الأورث في الأخ والأختين الاشتقاهما ولا شيء لولدي الأخ (أجاب) نعم لا شيء لولدي الأخ

المذكورين من الميراث اذا كان الحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وبنت معتقة ما وبيت المال فاذا انحصر كلام من متروكا كتب بطريق القرينة الشرعية وهل تترك بنت المعتق شيئا (اجاب) للزوج النصف فورا حيث لا ولد ولا شيء لبنت المعتق على ما جرى به العمل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها واثني عشر بنتا وابنتا قاصرة لا ب فقط فهل الاخت المذكورة لا تترك من اختها (اجاب) للزوج النصف فورا حيث لا ولد ولا شيء لالاخت المذكورة نصيبا ولا شيء للاخت المذكورة كورة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنتها وبنتها ثم مات الابن عن زوجته وبنت منها وعن اختها الشقيقة ثم ماتت الزوجة عن بنتها المذكورة وعن ابنتها ثم ماتت ابنت الثانية عن عمتها وعن جدتها الى امها ولم تقسم التركة فهل يكون لكل وارث اخذ نصيبه من تركته مورثه بالقرينة الشرعية واذا ادعى باقي الورثة بشي منها على واضع اليد عليه وانكر ولم يكن لهم بينة يحلفونه اليين الشرعية وماذا ينقص كل وارث (اجاب) من المعلوم ان لكل وارث اخذ ما يخصه من تركته مورثه حيث لا مانع وان البينة على المدعي واليمين على من انكر وموت المرأة المذكورة اولاد عن ابنتها وبنتها يكون مائر كنه بينهما المذكور مثل حظ الانثيين وموت الابن عن زوجته وبنتها واخته الشقيقة يكون للزوجة الثلث فرضا ولبنته النصف كذلك والباقي لثقيقتها نصيبا وموت الزوجة الابن المذكور عن بنته المذكورة وعن ابنتها يكون لبنتها من نصيبها النصف فرضا ولايبيا المذكور السدس فرضا والباقي نصيبا وموت البنت الثانية عن جدتها الى امها وعمتها يكون الميراث لجدتها دون عمتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غلب عن يده في بلد اخرى مائة سنين وترك ما يورث عنه شرعا في بلد من ديار ونخل وغير ذلك والآن ظهر موته فهل اذا ثبت موته بالبينة الشرعية يكون مائر كنه لوثة اولادهم وقسم بينهم بالقرينة الشرعية بعد تحقق موته بالوجه الشرعي واذا كان له زوجة مطلقة عنه ومتروجة بغيره ومعها اولاد من الغير وارادت مشاركة اولادهم في تركته بدون وجه شرعي لا تجاب لذلك حيث لم يكن له وارث سوى اولادهم الاشتقاء (اجاب) اذا ثبت موت الرجل المذكور يكون مائر كنه ما يورث عنه شرعا بين جميع الورثة بعد تحقق جهة الورثة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخته شقيقة وأولاد ابني ابن عم جدته الى ابنيه ذكرها وانما فهل يكون لثقيقتها الثلثان فرضا والباقي لأولاد ابني ابن عم جدته المذكور نصيبا ولا شيء للاناث منهم (اجاب) للثقيقتين الثلثان فرضا والباقي المذكور العصبية من اولاد ابني ابن عم جدته نصيبا فبقية بينهم بالسوية ولا شيء للاناث منهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن والده وعن ثلاث زوجات وعن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فاذا انحصر كل وارث واذا كان الابن المذكور يبلغ سبع سنين ومن احدى البنات تسع سنين وترك زوجة

١٩ شوال ١٢٦٥
٩ ١٢٦٥

١٦ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

دى النعنة

١ ١٢٦٥

١٢٦٥

٥

أهمها اجتناب منيما يكون لمجدهما المذكور أخذهما من أهمهما وضيمهما لنفسه لانتها
 سن المحضنة إذا تحقق ما ذكر (أجاب) للاب السدي فرضا وللزوجة الثلث الثلث
 كذلك بينن والباقي الأولاد لا ذكر مثل حظ الأنثيين ونسقط حضنة الأم بولوج القلام
 سبع سنين وبولوج سن الاثني تسع سنين على ما به الفتوى والعقد ضمهما حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أخ لا يموأختين لا يومجد ليه فإذا يكون الحكم
 في حصة كل واحد منهم وما تكون حصة المجدو هل يرث مع الأخوة (أجاب) المجد كالاب في
 حجب الأخوة والأخوات هنداً في حنفية وعليه الفتوى فلا ميراث لهم معه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل ذمي يدعي متغربوس برجس من بردنوها بولاية أبلهنة مات عن ابن
 وبنت من زوجة ماتت أمهما قبل وفاته أيهما تم تزوج أم أقدامى وخلفها ثلثة
 ذكر وورثات عنها وعن أولادها وولده الأولين وترك ما يورث منه شرعاً فماذا يخص
 الزوجة الباقية وماذا يخص كل واحد منهم بطريق الفريضة الشرعية وهل ذاباع
 الرجل الميت قبل وفاته شيئاً مما عليه يكون على جميع الورثة (أجاب) للزوجة
 الثلث فرضا والباقي بين جميع الأولاد لا ذكر مثل حظ الأنثيين والمآل فيما ثبت أن
 المورث باع حال محته للشرى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وثلاث
 بنات وترك ما يورث عنه شرعاً من تخيل وعقار وامتعة وغير ذلك ثم مات الابن عن
 بنتين وعن أخواته البنات الثلث التقيقات وعن زوجة ثم ماتت إحدى البنات عن
 اختها وعن بنتي اختها ثم ماتت إحدى الاختين عن اختها وعن ابن وبنت لها ولم تقسم
 التركة إلى الابن فماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل عن ابنته وبنتاته الثلث تقسم
 تركته بينهم اجناساً للابن حصان ولكل بنت خمس وموت الابن عن زوجته وبنتيه
 وأخواته الأناث الثلث يكون لزوجته في جميع ما تركه الثلث فرضا وبنتيه الثلثان
 كذلك لأخواته الباقي تعصياً وموت إحدى بنات الميت وألغن اختها المذكورين
 يكون جميع ما تركه لهما فرضا وولاشي لبنتي اختها وموت إحدى هاتين الاختين
 عن ابنتها وبنتها واختها يكون جميع ما تركه بين ابنتها وبنتها للذكر مثل حظ الأنثيين ولا
 شيء للأخت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات ولم يكن له ولد ولا أخ وله ابن عم
 عاصب حازمه عند مواسولى على داره وارض زراعتة مائة من السنين وفي يدونه في حال
 حياته واستولى مؤن تجهيزه ومضى مائة من السنين وهو بزرع الارض فهل إذا تعرض
 أولادها والاعمال بدون منه لاخذ شيء من تركته بدون اثبات المساواة لابن العم في
 الدرجة لا يكون لهم ذلك ويكون ابن العم حاجباً للباقي منهم والغائب (أجاب) إذا ثبتت
 عصوبة ابن العم المذكور وتكون جميع التركة له حيث لم يوجد للزوجة ولورث قد قدم
 عليه أو تركه وليس لمن هو أبعد منه درجة من العصبات مشاركته والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت فاصرة معها وعن أخ شقيق وترك ما يورث

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٧

عنه فأخذ الأخ ما خصه من متروك أخيه ثم بعده مدة مات ذلك الأخ عن زوجته وعن بنت أخيه المذكورة وترك ما مورث عنه تحت بد زوجته ثم ماتت هذه الزوجة ولا وارث لها فهل لبنت الأخ المذكورة أخذ ما يخصها من تركه أخي أبيها مع أن هي تحت يده بغير وجه شرعي (أجاب) نعم لبنت الأخ المذكورة أخذ ما يخصها في تركه عما تأخر بقية الشرعية عن هي تحت يده ما لوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد في عائلته وعليه ديون لبعض النامس وأحد الأولاد متصرف بأذنه ثم مات الرجل عن أولاد المذكورين وعن ابن معزول عنه في معيشة على حدته وعليه الديون المذكورة وترك ما مورث عنه مشرعا فهل تؤخذ الديون من رأس التركة تحت ما لبنته الشرعية أنها على أبيهم وليس لاحد من الورثة أخذ نصيبه من الميراث عن أبيه إلا بعد وفاء الدين (أجاب) بقدم الدين الثابت شرعا على الميراث وما بقي يقسم بين جميع الورثة والله تعالى أعلم (سئل) فيمن مات عن ولدين وبنتين وزوجة ثم ماتت إحدى البنين عن ولد وبنت فما للزوجة الشرعية في ذلك أولا وآخرا وإذا أراد أحد الأخوال منع أولاد اختهم من حقهم في والديهم فآلتين شرع العرب منع تورث البنت بزواج وبغيره على دفع ما يخص والديهم من أبيها وقسمونه بينهم بالطريقة الشرعية (أجاب) للزوجة من تركه زوجها النصف فرضا والباقى لأولاده للذكور مثل حظ الأنثيين وبموت إحدى البنين عن أنها وبنتها يكون جميع ماله كمال أبيها وبنتها للذكور مثل حظ الأنثيين ولا عبرة بمصطلح الجلاف العرب الخفاف للشرعية المحمدية وعلى القادر على المنع من ذلك عزير من فعله بما يليق بحاله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن له فاصر وعن ابن عمه العاصبه وعن ابن عم أبيه العاصبه أيضا وترك عقارا وأرضا وغيرهما ما مورث عنه شرعا ثم بقي القاصر في حجر ابن عم الأب مدة وما نفع ابن عم أبيه المذكور أولا وعن ابن عم أبي الأب المذكور ما نفعه هل يكون جميع ماله تركه القاصر المذكور من المقتار والأرض ونحوهما ما مورث شرعا لابن عم الأب المذكور أولا ولا شيء لابن عم أبي الأب في ذلك (أجاب) ما تركه المتوفى عما مورث عنه من ماله لابن عم أبيه العاصبه المذكور حيث لم يوجد وارث آخر يقدم عليه أو يشاركه الله تعالى أعلم (سئل) في أم أمتات من زوج وولده منه وبنت من غيره وأم فذا يخص كل وارث من تركتها وهل إذا جازها الزوج وكفنها أو صرف عليها لا يتجسس من التركة بل يحسب على الزوج فقط وهل يصحكون مؤخر صداقها الذي في ذمة زوجها من جملة تركته وهل إذا كانت أمها أعطتها حليا في حال حياتها لأجل الزينة وقت دخولها على زوجها ثم بعد دخولها بعشرة أيام رجعت لأمها وأخذت منها قبل موتها تسع سنين لا يكون للزوج مطالبه لأمها على المذكور وإذا كان الزوج اشتري زوجته كسوة أعطها لها أو قست عندها من غير تنصلي إلى أن ماتت فهل يكون ذلك تركه لا يخص

1576

4

1279

4570

V

4574

15

به الزوج (أجاب) الزوج الربع فرضا للام السدم كذلك الباقي بين الابن والبنت
 للذكر مثل حظ الانثيين وكذا المرأة النحرى على زوجها على ما به يتى وما اشتراه
 الزوج من الك و قومه ملكه لزوجته حال حياتها لا يكون له اخذه بعد وفاتها فيورث عنها
 كباقي صداقها الذي بذمته وليس له مطالبة الام بالحق المذکور حيث كان الحال ما هو
 مذکور والله تعالى اعلم (مسئل) في اخوين في معيشة واحدة مات كل منهما عن
 ابن وبقيت التركة لم تقسم ثم مات احدهما ابني العيين عن بنتين وابن عمه المذکور فوضع
 ابن العم يده على جميع التركة من اشجار وماقية ومواش وغير ذلك فهل يكون للبنتين
 اخذ نصيبهما من تركته واللهما في الاشجار وماقية والمواشي وغير ذلك ما بعد الطين
 واذا تصرف ابن العم في بعض التركة بالبيع واستهلك منه على نفسه يكون له ما حاسبته
 على ما خصه ما بقيما استهلكه (أجاب) لبنتي انتوي ثلثا ماتر كوالدها ما باورث
 صتمرها واذا تحقق بالوجه الشرعي استبلا ابن العم المذکور على شي مما يخص البنتين
 يكون مضموه ناهيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت اخ شقيق ونائلة فهل
 يكون ماتر كالبنت اخيه ان تحقق دون الخالة (أجاب) جميع ماتر كالميت لبنت
 اخيه المذکور حيث لم يوجد له وارث يشركها او يقدم عليها ولا شيء للخالة والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وابنتين كل واحد من زوجة وترك ما يورث عنه
 شرعا من عقار واشجار وغير ذلك ثم مات احدا البنتين عن امه واخيه قبل قسمة التركة
 هذا يخص كل وارث في التركة بعد ادراج ما يجب ان يرآه شرعا من التركة (أجاب)
 الزوجتين الثلث فرضا يقسم بينهما بالسوية والباقي للبنتين مناصفة وموت أحدهما
 عن امه واخيه لا يسه يكون لامه الثلث فرضا في جميع ماتر كموالباقي لآخيه المذکور
 تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) فامرأة ماتت عن بنت خالها وعن ابن خالها وترك
 نصف بيت فهل يكون الميراث لبنت خالها خاصة ولا شيء لابن خالها (أجاب)
 ماتر كموالباقي المذکور لبنت خالها فقط حيث لا وارث لها سواها ولا شيء لابن
 خالها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه وبنت من غير الزوجة
 المذکور ثم مات الابن عن امه واخيه لا يسه وعن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه
 شرعا فذا يخص كل وارث (أجاب) للزوجة الثلث فرضا والباقي بين الابن والبنت
 للذكر مثل حظ الانثيين وموت الابن المذکور عن ذكر يكون لامه الثلث فرضا ولائحة
 المذکور النصف كذلك لابن العم العاصب الباقي تعصيا والله تعالى اعلم (سئل)
 في اخوين في معيشة وعائلته كسب واحدا مات أحدهما عن زوجة وبنتين واخيه المذکور
 ثم مات الزوجة عن بنتين ثم ماتت إحدى البنتين عن اختها شقيقة لها وعن عمها العاصب
 ثم مات العم عن ابنه فوضع يده على جميع التركة من عقار وغيره ثم ماتت البنت الاخرى
 عن ثلاثة بنين وبنت ولم تقسم التركة فهل يكون لكل وارث اخذ نصيب مورثه عما

محرم

٨

١٢٦٦

٤٠

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

هو بخلاف عنه وليس لابن الم الواضع يده على الم كتمنع الورثة من ذلك بغير وجه
 شرعي (اجاب) يقسم ماتر كه كل ميت بين ورثته بالفريضة الشرعية وليس لاحد
 الورثة منع باقبيهم عايشه فماتحقق انه لمورثه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره
 ثم مات احد البنين عن بنت وزوجة واخوته المذكورين وله نصف علة جاهوس تحت
 يد اخويه فهل يكون لكل وارث اخذ نصيبه مما تركه مورثه من ذلك وما يخص كل
 وارث (اجاب) للزوجة في الاولى الثلث فرضا والباقي بين الاولاد لذ كرمثل حظ
 الانثيين وموت احد البنين عن زوجته وبنته واخوته فقط يكون لزوجته الثلث فرضا
 وللبنت النصف كذلك والباقي بين الاختين والاخوين للذكر ضعفه للانثي حيث
 كانوا اشقاء واولاؤه تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولده واولاد ابنته المتوفى
 قبله ومخلف ما يورث عنه شرعا ولم يكتب لاولاد ابنته شيئا من تركته فهل لا يكون له حق
 في تركته جدهم حيث الحال ما ذكر (اجاب) الميراث كله لابن المتوفى ولا يرث اولاد الابن
 شيئا معه والله تعالى اعلم (سئل) في امه ماتت عن ابن اختها شقيقة وترك ما يورث
 عنها شرعا فهل اذا لم يكن هنالك من يقدم عليه من العصبات ولا من قوى الفروض
 يكون جميع ماتر كته الميثة لابن اختها المذكور حيث لم يوجد ذورحمه مع تقدم عليه
 أو يشاركه (اجاب) جميع ماتر كته الميثة المذكورة لابن اختها حيث كان الحال ما هو
 مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه واخوته شقيقة واخوته لاهمه وعن
 عم وترك ما يورث عنه شرعا ثم ماتت الاخت الشقيقة قبل قسمة الم تركه عن باقي من
 ذكر فماذا يخص كل وارث (اجاب) للام في الاولى السدس فرضا وللشقيقة النصف
 كذلك وللأخوة للام الثلث بينهم بالسوية ولا شيء للعم وبنت الشقيقة عن باقي من ذكر
 يكون لامها السدس فرضا واخوتها من الام الثلث كذلك بينهم بالسوية والباقي
 لعمها اذا كان شقيقا واولاد والله تعالى اعلم (سئل) في امه ماتت عن زوجها
 واختها شقيقة واختها لاهما وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث ومن
 يرث ومن لا يرث (اجاب) للزوج النصف فرضا علة وللشقيقة النصف كذلك
 وللأخت للام السدس كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
 أخته لايه وعن ابن عمه العاصب وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث
 (اجاب) للزوجة الربع فرضا وللأخت لآب النصف كذلك للعاصب المذكور الباقي
 وهو الربع نصيبا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه واخوته لاهم ذكور
 واولادهم شقيق ذكور وعمه وابن عمه فن يرث ومن لا يرث وما يخص كل وارث (اجاب)
 للام السدس فرضا وللأخوة للام الثلث كذلك والباقي لآباء الم الشقيقين ولا شيء
 للعمه المذكورة ولا لابن العمه المتوفاه قبل وفاة الميت المذكور والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٢

ربيع الاول

٢٨ ١٢٦٦

جادی الاولی

٢ ١٢٦٦

٥ ١٢٦٦

١٠ ١٢٦٦

١٧ ١٢٦٦

١٧ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

جادی الثانية

٨ ١٢٦٦

١٥ ١٢٦٦

اخيا لابنها فهل يكون نصيبها من تركه ابيا لاشيا الشقيق وامها خاصا متولا شي لا خيا
 من ابيا (اجاب) للام من تركه ابنتها السدم فرضا ولاخ الشقيق الباقي تعصيا ولا
 شي للاخ لا بحيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امر اتمات
 عن زوجها وعن اخي شقيقة غائبة حياتها مملومة وعن ابن عمها صبي وترك
 ما يورث منها شرعا فهل يكون ميراثها زوجها واختها الشقيقة فقط مناصفة بينهما ولا
 شي لابن العم المذکور ولا عبرة بتعلل ابن العم بان الاخت غائبة اكثر من مسافة القصر
 (اجاب) للزوج النصف فرضا وللشقيقة النصف كذلك ولا شي لابن العم العاصب ولا
 عبرة بتعلل به على الوجه المزبور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ولدين وبنتا
 ثم تزوجت البنت المذکورة وخلفت بنتا وتوفيت في حياة ابيا وامها ثم ان الرجل
 المذکور بطارية ونزل بنت البنت منزلة امها ثم بعد ذلك مات ولدهن اولاد الرجل
 المذکور في حياته ثم مات الرجل المذکور فهل لبنت البنت أن ترث (اجاب) لاميراث
 لبنت بنتا متوفي مع وجود ابنة الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته
 وزوجته واخويه الشقيقين وترك ما يخصه في دار والده حصصا تسعة وسبعين ذراعا فاذا
 يخص كل وارث بمقدار (اجاب) للبنت من تركه ابيا النصف فرضا وللزوجة الثمن
 كذلك والباقي للاخوين المذکورين تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في امر اتمات
 عن اخي الشقيق وعن امها وعن اخي واختها لاب وخلفت ما يورث شرعا فهل ينصير
 الارث في الاخ الشقيق والام ولا شي للاخ والاخت المذکورين من الاب (اجاب) للام
 السدم فرضا والباقي للاخ الشقيق تعصيا ولا شي لئن عداها والله تعالى اعلم (سئل)
 في امر اتمات عن ابنا وزوجها وعن ابن زوجها الذي هو اخ لابنها من ابيه وخلفت
 ما يورث شرعا فهل يكون الارث مقتصرا في الابن والزوجة ولا شي لابن زوج المتوفاة
 الذي هو اخ لابنها من ابيه (اجاب) للزوج الربع فرضا والباقي لابن ولا شي للرب
 والله تعالى اعلم (سئل) في بنت توفيت عن بنت عم وعن ام فبن برث ومن لا يرث (اجاب)
 مات تركه المتوفاة المذکورة لامها فرضا ولا شي لبنت العم والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن امه وعن اخيه لاهم وعن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فاذا
 يخص كل وارث (اجاب) للام الثلث فرضا وللأخت للام السدس كذلك والباقي للام
 الشقيق تعصيا بحيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في جارية معتقة
 توفيت عن زوجها وعن ولدها منه وعن ابن سيدها وترك ما يورث شرعا فهل
 يكون لابن سيدها حصص في ميراثها واذا مات بعد مدة من الايام ذلك الولد عن والده
 يكون لابن معتق امه حصص في ميراثه مع وجود والده (اجاب) لاميراث لابن المعتق
 فيما تركه معتقة ابيه ولا فيما تركه ابنا حدث كان الامر ما هو مقرر والله تعالى
 اعلم (سئل) في امر اتمات عن زوجها وعن اخت معتقة فاذا يكون المحكم في

الميراث (أجاب) للزوج النصف فرضا والباقى يوضع في بيت المال حيث لا وارت
سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وبنتيه وزوجته ما هما
وله ارض زراعية أو معدية فوزعت الى البنين القاصرين ستة عشر قيراطا وللأب خمسة
قيراط وللزوجة ثلاثة قيراط فهل هذا التقسيم صحيح أولا وإذا ماتت إحدى البنين
بعد ستة ونصف يكون نصيبها في الطين المذكور بمجدها الى أبيها أو يقسم على ورثتها
المذكورين (أجاب) للزوجة في الأولى الثمن فرضا وللبنين الثلثان كذلك وللأب
الباقى فرضا ونصيبها وللأم في الثانية الثلث فرضا والباقي للجد المذكر ونصيبها
والقنوى على سقوط الأخوة والأخوات بالجد كالأب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
توفيت عن زوجها ومعتقها وأخت شقيقة فمن يرث من لا يرث (أجاب) للزوج النصف
فرضا حيث لا ولد للزوجة وللأخت الشقيقة النصف كذلك ولا شيء لمعتقها وأحوال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في عيشة واحدة ولا أحدهما ابن ولا آخر بنت
فزوجها أبوها لابن أخيه بصداق معلوم لم يذقه الابن ثم دخل بها في بيت أبيها ولم
يلكها أبوها حليا ولا فريشا ولا نفعا ولا غيرة لكونها دخلت في منزل والدها ومكثت
معها مدة ثم مات عن زوجها وأبيها وأمه أو بنته أو لم تترك سوى ثياب بدنها فهل يطالب
الزوج بالصداق ويكون مع ثيابها تركه يقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية (أجاب)
ما تحقق أنه تركه عن التوفيق المذكور يقسم بين ورثتها والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن أختها الأم وأبن أخها الأم وأختها الأم وأختها الأم وأختها الأم
ماتت كنه لاختها الأم وأختها الأم وأختها الأم وأختها الأم وأختها الأم
فرضا وإذا ماتت كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
بنته وعن أولادها ولا دعاء شقاء كور وعن ابن ابن عم أبيه لاب وتترك ما يورث عنه شرعا
فهل يكون ميراثه لبنته وأولادها ولا دعاء الشقاء ولا شيء لا ولا ولا دعاء لاب (أجاب)
للبنت الثلث فرضا والباقي لابناء أبناء العلم الشقيق نصيبا ولا شيء لغيرهم والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن أخ شقيق وتترك ما يورث عنه
شرعا من دار وغيره ماتت الزوجة قبل النسجة عن برهما من أمار بها فوضعتوا اليهم
على جميع متروكات زوجها بدون وجه شرعي فهل يكون لابن الأخ المذكور أخذ
ما يخصه في جميع ما ماتت عنه تركه عن عمه وذاك يخص كل وارث (أجاب) نعم لابن الأخ
الشقيق أخذ ما يخصه فمات تركه عمه حيث لا مانع وهو ثلاثة أرباع تركه الباقى بعد
فرض الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أمه وبنت عمه الشقيق
وبنت عمه لام وله عقارات وعليه ديون لأشخاص فهل يكون الميراث كله للأم ولا شيء
لبنتي العلم المذكورين وإذا ادعت بنت العلم أمه وارثة ووضعت يدها على العقار
أو نزلت من العقار من يدها شرعا وقال بالأم بالدين حيث كانت هي الوارثة وادالم
ثبت وراثتها وادالدين على زعمهم وارثة تكون متبرعة حيث كان بدون إذن

الوارث وما لم يحكم (اجاب) فتم لام المتوفى المذکور جميع ماله که اینها فرضا وردا
وليس لبتى المذکور من شئ في ماله که متعلق الدين بترکته بعد شيوتها بالوجه
الشرعي واذ المذکور المراه المذکور كورده انها المذکور ودفعت الدين على ذم انها هي
الوارثة لا يكون لها الرجوع بما دفعته على وارثه بحث كان بدون اخيه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن اولاده المذکور والاثنان وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس
وغير ذلك ومن جلة ماله که دين على اناس فهل للبنات أخذ ما يخصهن في جميع ماله که
والدهن بالقرينة الشرعية بما يورث شرعا من الاعيان المتروكة والدين الثابتة
(اجاب) نعم للبنات أخذ ما يخصهن في ماله که والدهن بما يورث عنه شرعا وما تحصل
من الدين يكون بين جميع الورثة بحكم القرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابن ثم مات الابن عن بنتى ولدى عم ابيه الشقيق وترك ما يورث عنه
شرعا فهل اذا لم يكن هناك عصبة يكون الميراث بينهما بالسوية بحيث لم يكن هناك وارث
غيرهما (اجاب) نعم اذا لم يكن للمتوفى ثانيا وارث سوى بنتى ولدى عم ابيه المذکورين
يكون جميع ماله که بينهما بالسوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى وقبل وفاته
خلف ذرية من زوجته وماتت الذرية قبل وفاة ابيهم وتوفى عن زوجته واخوة ثلاثة
ذكرين واثني جميعهم اشقاء فماذا يكون استحقاق الزوجة والاخوين والاخت (اجاب)
اذا مات الرجل عن زوجته واخوته الاشقاء فقط يكون لزوجته الربع فرضا والباقي
بين اخوته الاشقاء للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن
زوجها وامها وابنها وبنتها واختها فهل يفرض للام السدس ولا شئ للاخت بحكمها بان يفرض
الوارثون يفرض للزوج الربع والباقي بين الابن والبنت انلا (اجاب) للزوج الربع
فرضا ولا للام السدس كذلك والباقي بين الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين ولا شئ
للاخت المذکورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وزوجتين واخ لاب
عاصب وعن اولاد اخوة كور وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون جميع ماله که الميت
لبنتيه وزوجتيه واخيه لا يبيعه ولا شئ لاولاد الاخوة لئلا ينفقهم بالاخ للاب واذا كان للميت
أرض وزوجة خريجة مبرهونة على ذراهم لاميراث لبتى الميت ولا زوجته ولا يجرى
فيها التوارث وانما يورث في ذراهم الرهن فقط فتكون من جلة التركة (اجاب) للبنتين
الثلاثان فرضا ولزوجتيه الثلث كذلك والباقي للاخ العاصب ولا شئ لاولاد الاخوة
المذکورين ولا توارث في أرض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعي
قسطور مات عن اولاد خمسة ذكور ثلاثة من امرأة واثنين من امرأة اخرى اما الثلاثة
هم جرجس وارسانى وخنا اما جرجس فخلف جرجس وهو خلف شتر بوس وهو خلف
خدا لا وحنا وسوس جرجس وسعد واما ارسانى اخو جرجس أحد الثلاثة خلف منقر بوس
ومنقر بوس خلف طربوس وهو خلف بنتا ثم مات المذکور الثلاثة ونسلهم ما خلا

٢٩ ١٢٦٦

رمضان

١٥ ١٢٦٦

١٦ ١٢٦٦

الابن الاخيرة واما الانسان الذي انهما من امرأة فمات يوسف ومات يوسف ابنا يوسف
 فمات يوسف ومات يوسف بموت اخيه شقيقة فمات يوسف بموت اخيه شقيقة فمات يوسف بموت اخيه شقيقة
 ان يقاسم بنت مذبوس في ميراث ابيا فقول له ذلك لقر به في الدرجة الى الميت او يمنع
 من مقامهما مع وجود من في درجتهم من جانب الاشقاء (اجاب) الميراث لاطنيوس
 ابن يوسف في تركته المذكور مع ابنته المذكور فمات تركته يقسم بينهما فيكون
 لبنته النصف فماتوا الباقي لاطنيوس المذكور ابن عم ابني الميت لاب لقر به بموت خليل
 واخوته حيث كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من
 زوجة واربعه ذكور وبنتين وترك ما يورث عنه ثم مات احد الذكور وعن اخ شقيق
 وزوجة واثنين شقيقين واخوين لاب من ام ثم مات الاخ الثاني عن زوجتين وبنت
 وعن اخنتين شقيقتين وام وعن الاخوين للاب ثم ماتت زوجة الميت الاول عن بنتها فماتت
 ثم ماتت احدى البنين من زوجها وعن اخاتها شقيقتهما وعن بنتها فماتت كل وارث
 في الاولى وما بعدا غير المحبوب منهم (اجاب) للزوجة من تركته الميت الاول الثلث
 فرضا والباقي بين الاولاد نصفين للذكور مثل حظ الانثيين وموت احد البنين يكون
 لزوجته من تركته الربع فرضا وللأم السدس كذلك والباقي بين الابن والاثنين الاشقاء
 نصفين للذكر نصف ما لا تبقى ولا شيء للاخوين لاب وموت الابن الثاني يكون لزوجته
 من تركته الثلث فرضا وللأم السدس كذلك والباقي للاختين الثلثين
 نصفين وموت زوجة الميت الاول عن بنتها فماتت جميع ما تركته بنتها فرضا وورث
 وموت احدى البنين يكون لزوجها الربع فرضا ولبناتها الثلثان كذلك والباقي
 للزوجة نصفه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين قتل ابنت اخيهما وامها وجدتها
 عند الاحل الميراث فقول لاميراث القاتلين من المقتولات شرعا (اجاب) من واثم الارث
 القتل فلا ميراث للقاتلين على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى
 بدر مات عن ثلاث بنين هم الحاج علي ومنصور وسليمان وعن أربع بنات هن نعمة
 وأخواتها الثلاث وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته مائة كاهن فماتت بدر بنات
 البنات الاربع عن ابن لها يدعى غلابا وسكن في ذلك المنزل مدة مع اخواته ومات اخوه
 وسكن بعدهم مدة وورثهم في ذلك المنزل مدة سكناه فيه ثم مات غلاب المذكور وترك
 وورثته فهل المنزل المذكور يقسم على وورثته بدر بحسب النريضة الشرعية بعد عمل
 المناصفة ولا يختص به وورثته غلاب بمجرد السكني وانشاء العمارة فيه أم كيف الحال وهل
 لا يستحقه غلاب بل ينفذ في المدة المذكورة لان ثبوت الميراث يمنع من الحياق (اجاب)
 لا يبطل الحق بتقدم الزمان وحيث كان المثلث في المنزل المذكور فماتت بدر الميراث كان
 بين جميع وورثته بالنريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك
 وورثته الاولاد ثمانية منهم من ابوه شقيق لأم الميت ومنهم من ابوه غير شقيق فقول بخص

اولاد الشقيق بالفرقة وحدهم (اجاب) نعم يخص اولادك شقيق بركة المتوفى لقوة
 قرابته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وبنت وترك دارا ثم
 مات احد الكور عن اخويه الشقيقين وعن اخيه الشقيقة ثم مات احد الاخوين عن
 ولد عاقل البنت كل وارث (اجاب) تقسم تركه الميت الاول بين اولاد المذ كورين
 اسباعا للبنت سبع ولكل ابن سبعه وان وموت احد البنين عن اخيه واخويه الاشقاء
 يكون جميع ماله بينهم اجساد الاخت الشقيقة خمس ولكل اخ خمسان وموت احد
 الاخوين عن شقيقه وشقيقته وابنه يكون جميع ماله له لا لبنت ولا لبنتي لاخته واخيه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ولدي اخت شقيقة ذ كر ن فقط
 وعن اولاد ابنه لام ذ كر ن وانثى وترك ما يورث عنه شرعا فاذ يخص كل وارث (اجاب)
 لفرعي الاخت الشقيقة الثلثان يقسم بينهم مسوية ولفرع الاخت لام الثلث يقسم بينهم
 بالسوية على قول الامام محمد وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع
 احكام ذوى الارحام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن بنتها
 وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات الابن قبل قسمة الميراث عن امه فقط ولا وارث له سواها
 فماذا الحكم (اجاب) للزوجة المذ كورة الثلث فرضا والباقى للابن تعصيا وموت
 الابن عن امه يكون جميع ماله لها فرضا ودا حيث لا وارث لذكر سوى عن ذ كر
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابها وزوجها وعن ابنتين وبنت وترك
 ما يورث عنها شرعا ثم مات احد الابنتين قبل قسمة الميراث عن ابنتيها واخيه شقيقته وعن
 اخيه لامه فاذ يخص كل وارث عن ذ كر في الاولى ومن يرث من لا يرث في الثانية
 (اجاب) للزوج في الاولى الربع فرضا وللأب السدس كذلك والباقي للأبنتين والبنت
 لذ كر مثل حظ الانثيين وموت احد الابنتين عن ذ كر يكون جميع ماله له لا لبنت
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن اولادها بها ذ كر ن وانثى وترك
 ما يورث عنها شرعا من اربعه قراري بيت وغيره ما يورث فاذ يخص كل وارث
 (اجاب) للبنت النصف فرضا والباقى لاولاد الابن لذ كر مثل حظ الانثيين تعصيا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعا ولم يقسم
 تركته حتى مات احد البنين عن ابن وزوجة وترك اشياء أخر غير ماله تركه ما لم يقسم
 فهل يكون لابن الابن اخذ ما يخصه مما تركه ابيه وماله اليه عن مورثه وليس
 لباقي ورثة الميت الاول من ذلك شي بدون وجه شرعي (اجاب) لابن الابن لذ كور
 انذ ما يخصه مما تركه ابيه وماله له عن ابيه وغيره وليس لباقي الورثة معارضته
 بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن ابن عمه المصعب
 وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون لابن عمه النصف ولبنته النصف فيما تركه الميت
 واد كان له ارض زراعتا ارادت بنته ان ترث فيها الانتخاب لذلك ولا يجري فيها التوارث

- ١٧ ١٢٦٦ (أجاب) للبنت النصف فرضا والباقي لابن النعم الذي كور تعصبا ولا قواوت في أرض الزراعة الاميرية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته ماتت عن ابن اختها فقط وتركت ما يورث عنها شرعا فما هو جيلان وادعى أحدهما أنه ابن ابن عمها والآخر ادعى أنها ابن عمها ولا بينة لها على ذلك فهل اذا لم يثبت النسب لكل منهما بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهما وبدون وجه شرعي ويمنعان من الميراث وليس لأحدهما معاوضة ابن الاخت في ذلك (أجاب) ميراث المرأة للذكر كورة لابن اختها حيث لم يوجد من يشاركه او يستقدم عليه ولا عبرة بدعوى العصى وبه بدون اثباتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في معقنة ماتت عن زوجها وعن أم وأخت معقنة ما وتركت ما يورث عنها شرعا فكل من يكون الباقي بعد فرض الزوج (أجاب) للزوج النصف فرضا حيث لا ولد ولا شيء لام المعقنة واختها او بوضع الباقي في بيت المال والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن خالتها فقط وتركت ما يورث عنها شرعا فما هو جيلان وادعى أحدهما أنه ابن بنت عمها والآخر ادعى أنه ابن ابن عمها ولا بينة لهما على ذلك فهل اذا لم يثبت النسب لكل منهما بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهما وبدون وجه شرعي ويمنعان من الميراث وليس لأحدهما معاوضة ابن خالتها في ذلك (أجاب) ميراث المرأة للذكر كورة لابن خالتها حيث لم يوجد من يشاركه او يستقدم عليه ولا عبرة بدعوى النسب بدون اثباتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث زوجات وعن ثلاث بنات وعن اولاد داخل كورة عصبة وتركت ما يورث عنه شرعا من دار وطاحونة وتخل فذا يخص كل وارث (أجاب) للزوجات المزدكوات فيما يورث عن زوجهن الثلث فرضا وليس لهن الثلثان كذلك والباقي لعصبته تعصبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأماها وأبها وتركت من الميراث مؤخر صدقاتها وشيئا من مقدمه فهل اذا ثبت موتها وهي في عصمة برب الزوج في مدة عدم صداقها كما ثبت في مؤخره (أجاب) للزوج النصف فرضا في جميع ما تركت فوجته حيث لا ولد ولا شيء لها مطالبه الزوج بما يخصهما من دين الباقى شرعا بذمة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته ماتت عن بنتها وعن ابن خالها وعن ابن ابن عم أمها وتركت ما يورث عنها شرعا فمن يرث ومن لا يرث (أجاب) الميراث كله للبنت فرضا وردا ولا شيء لمن ذكر من ذوي الاوحام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن بنت أخ شقيق وعن زوجة وتركت ما يورث عنه شرعا من عقار وأمتعة وغير ذلك ثم مات الاخ الشقيق قبل قسمة التركة عن ابنتين وعن بنت ثم مات أحد الابنتين عن بنت وعن زوجة وعن أخيه الشقيق واخته الشقيقة قبل قسمة التركة ايضا فذا الحكم (أجاب) لزوجة الميت أولا والربيع فرضا حيث لا ولد والباقي للاخ الشقيق تعصبا وموت الشقيق عن ابنته وبنته فقط يكون جميع ما تركه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وموت أحد الابنتين عن بنته وموت زوجته وأخته
- ٢٠ ١٢٦٦
- ١٣ ١١٦٦
- ١٣ ١٢٦٦
- ٩ ١١٦٦ ذى القعدة
- ٢٤ ١٢٦٦
- ١ ١١٦٦ دى الحجة
- ٣ ١٢٦٦

وأخيه الشقيقين فقط يكون لزوجهما الثمن فرضا ولبنته النصف كذلك والباقي بين أخته
وأخيه الشقيقين للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ثلاث زوجات وأربعة أولاد ذكر وثلاث بنات وترك ما يورث منه شرعا واحدا الأولاد
مفترق في ميسرة واحدة وملك ما يخصه من ميراث والده فقتلوه وعليه ما يورثه من ميراث
والده فمات عن ميراث والده فمات عن ميراث والده فمات عن ميراث والده فمات عن ميراث والده
بالبنات الشرعية ما ذكر من الحبس والضرب لا عبرة بهذا الصلح المخالف للشرع وإذا كان
لا أحد الأولاد أو ولد واحد أو ولدان أو ولدان أو ولدان أو ولدان أو ولدان أو ولدان أو ولدان
الميت على ورثته بالفرض الشرعية (أجاب) تقسم تركته الميت بين جميع ورثته
بالقرضة الشرعية وابن الابن محبوب بالابن فلا ميراث لابن الابن المذكور فيما تركه
جده وإذا فارق الأكرام الشرعي على الصلح لا يكون صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له زوجة خلفتها أربعة بنين وثلاث بنات ثم طلقها وتزوجت رجلا من بلد آخر
فخلفت منه ابنا ثم طلقته فماتت عن زوجها الأول بعد العدة ثم مات عنها وعن أولاده
المذكورين وترك دارا فكنه أحد البنين بدون قسمة مدة ثم مات ذلك الابن عن بنته
وزوجته وعن أخوته المذكورين والآن من مات منهم عن بنته وزوجته وأخوته في نصيبه من
الدار المذكورة مع الأبناء ابن أخيه لأمه فهل لا يحجب لذلك ولا حق له حيث كان
للت فرع وارث ويمنع من معارضة الزوجة فيما تركه لهم وورثته بدون وجه شرعي
(أجاب) لا ميراث للأخ لأم في الدار المذكورة والحال هذه فليس لأخ لأمه المعارضة والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أختها لابيا وعن ثلاث بنات ابنا وترك حصصا
في منزل أربعة قرار يفغاذل شخص كل وارث (أجاب) لبنات الابن الثلاث فرضا تقسم
بينهن بالسوية والباقي للأخت لاب تعصبا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن والده وعن زوجته وعن ابن واربع بنات منها وترك ما يورث عنه شرعا ثم ماتت
أحدى البنات عن أمها وأخيها وأخواتها الأشقاء وعن جدها أبي الابن وعن جدها أم
أبيها ثم مات الابن بعدهما عن أمه وأخواته الثلاث الشقيقات وعن جده وجده
المذكورين ثم ماتت البنت الثانية عن زوجها وأبنائها وأخواتها فماتت عن زوجها
كل وارث (أجاب) لزوجة الميت أو البنات فرضا ولا يبيد السدس كذلك والباقي بين
أولاده الخمسة للذكر مثل حظ الأنثيين وموت إحدى البنات ثانيا عن أمها وأخيها
وأخواتها وجددها لا يبيد السدس فماتت عن زوجها وأبنائها وأخواتها فماتت عن زوجها
تعصبا ولا شيء للجددة مع الأم ولا للأخت مع الجد على ما عليه الفتوى وموت الابن ثالثا
عن ذكر يكون لأمه السدس فرضا والجددة لا يبيد الباقي تعصبا ولا شيء للجددة والأخوات
وموت إحدى البنات رابعا عن ذكر يكون لزوجهما الربع فرضا ولا يبيد السدس كذلك

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٨

ذی الحجة

- والباقي الابن تعديا ولا شيء للجدّة والله تعالى اعلم (سئل) في امر انما توترت
 زوجا وابنا من هذا الزوج ثم مات الزوج عن ابنه المذکور وعن زوجة أخرى ثم مات الابن
 عن بنت فباي من مائتي الزوج من امه وما يخصه من ابيه واذا بينتم ذلك وما توترت
 على ابيه دين مستغرق لتركته فهل تغنصر الذبالة على تركته ابيه او يكمل لهم حقوقهم
 بما يخص الابن من تركته (اجاب) للزوج في تركته زوجته والحال هذه الربع
 ١٢٦٦ ٢٠
 وفرضا والباقي للابن تعديا وعموت الزوج عن ابنه وزوجته يكون لزوجته الثلث فرضا
 ولابنه الباقي تعديا وهذا بعد ان ماتت على الزوج من الدين الشرعية وليس
 لغرماء الزوج المذکور لخدمته في لهم من الدين من مال الابن لتعلق حقهم بتركته ابيه
 وعموت الابن عن بنته يكون مائة كما فرضا ورد حديث لا وارث له سواه والله تعالى
 اعلم (سئل) من قاضي قلوب عن القاتل المحروم هل يجب غيره ولا (اجاب) في
 التور بر وشرحه مائة والمحرور كالبكر اوقايل لا يجب عندنا اصلا له ومنه يعلم
 الجواب بان المحروم بالقتل وغيره لا يجب غيره والله تعالى اعلم (سئل) في امر انما
 عن بنتها وعن ابيها وعن امها وعن زوجها وتورعت عن شرا ثم ماتت ام
 الام قبل تسعة التركة فما يخص كل واحد من التركة الاولى وهل اذا كان للزوج
 بنت سنها ثلاث سنين تنقل حصتها بعد موت ام الام لام الزوج المذکور وهي خالصة
 من الازوج صالحة للعضانة ويكون لاني البنت المذكرة اخذها وارعاها لامة
 (اجاب) بموت المرأة الاولى عن بنتها وابيها وازوجها فقط يكون لبنتها في تركتها
 الصف فرضا لا ولا لابيها المذکور فرضا كذلك ولا لها المذکور فرضا كذلك ولزوجها
 الربع فرضا كذلك وحصانة البنت المذكرة تنقل لام ابيها الصالحة للعضانة
 القادرة عليها الى ان يبلغ اسن البنت تسع سنين حيث لم يعمها ماع ولم يوجد من يقدم
 عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وزوجته وتورعت ما تورعت
 عنه شرعا ثم مات الابن عن اخته وامه وعمته فهل مائة المائتة التي في يمينين اخته
 وامها بقية للشرعية ولا شيء للعمة وادعت العمة على المائت يدراهم دعوى
 مجردة لاختيار ذلك (اجاب) بموت الابن المذکور عن اخته وامه وعمته فقط قسم جميع
 مائة مائة بين اخته وامه فرضا ودعوى حبسها مائة ولا شيء للعمة حيث لا وارث
 سوى من ذكر ولا عبرة بالدعوى ايدون اثبات مضمونهم بالشرع والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين وبنتهما وعن ابن من غيرها وتورعت
 ما تورعت عنه شرعا ثم مات أحد الاولاد عن اخيه شقيقه وعن اخته شقيقة وعن امة
 وعن اخيه لا ينفذ ما يخص كل وارث في الاولى والثانية (اجاب) للزوج في تركته
 زوجها الثلث فرضا والباقي بين اولاده الاربعة فان كان مثل هذا اثنين وعموت أحد
 اولاده المذکور عن ذكر يكون لامة المذکور في جميع مائة فرضا والباقي للاخت

والاخذ بالثقة في المذ كرمثل حظ الاثنين تعصيا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت
عن بنتها وعن ابني وبنتي اخيهما بقية ما ورثت ما يورث عنها شرعا من يرث ومن لا يرث
وما اذا انحصر كل وارث (اجاب) للبنت النصف فرضا والباقي لابني الاخ المتعقب بينهما
سوية ولا شيء لبنتي الاخ المذ كورتن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن امها
واخيها ولعنتها وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون المحق في تركتها لأمها وأخيها
دون عمتها وماذا انحصر كل وارث منهما (اجاب) للام الثلث فرضا وللأخ الباقي تعصيا
حيث كان الاخ شقيقا والاولاد فان كان لأم كان له الثلث فرضا وورث الاولاد الثلثان
كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتق جارية ثم مات في حياته ساعن اولاد
اخته مذ كوروا فان شتم ماتت بالثقة به، فذلك من زوجة فقط فهل اذا طلب اولاد اخته
المعتق المذ كور النصف الباقي من التركة بعد النصف حق الزوج لا يجيبون لذلك
ويكون الباقي بمنح الزوج لبيت المال ولا حق لاولاد اخته في التركة (اجاب)
لاميراث لاولاد اخته المعتق والباقي بعد فرض الزوج يوضع في بيت المال حيث
لا مستحق له من الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في ذمية هلكت عن بنتها وعن اخيها
العاصب لها وتركت ما يورث عنها شرعا فماذا انحصر كل وارث (اجاب) للبنت النصف
فرضا والباقي للاخ العاصب حيث لا وارث لها سواهما والله تعالى أعلم (سئل) عن
حادثه من ديوان الروزنامة حصله ان شخصا من ارباب الاستغاثات يدعي ان الروزنامة
توفي عن زوجته وبنته ومجسده استحقاقا يدعي ان الروزنامة موعليه ديون لبعض
اشخاص فهل الباقي من استحقاق المتوفى المذ كور من بعد سد ادائهم نصفه
زوجته وبنته بالتام او يخص بيت المال شيء منه لان المتوفى لم يكن له وارث غير من ذكر
(اجاب) المحكم في هذه المسئلة انه يموت الرجل المذ كور عن زوجته وبنته فقط يكون
جميع ما تركه ما يورث عنه شرعا بعد سد ادائهم الثابتة عليه شرعا لزوجته فيه
الثلث فرضا والباقي لبقية فرضا وورثا حيث لا وارث له سواهما ولا شيء لبيت المال في
تركتها والمال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ذمية هلكت عن اخته شقيقة
وعن اخ لاب وتركت ما يورث عنها شرعا فماذا انحصر كل وارث (اجاب) للاخت الشقيقة
النصف فرضا وللأخ من الاب الباقي تعصيا حيث لا وارث سواهما والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ثلاث اخوات شقيقات وعن اخته لام وتركت
ما يورث عنها شرعا فماذا انحصر كل وارث (اجاب) للزوج النصف فرضا وللأخوات
الشقيقات الثلثان فرضا كذلك وللأخت لام المذ كور فرضا كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة هلكت عن بنت وزوج واخ شقيقة واولاد معتق فما انحصر كلا
من ذكر (اجاب) للزوج الربع فرضا وللبنات الثلث كذلك وللأخت الشقيقة الباقي
تعصيا ولا شيء لعممة المعتق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢١

ابن وبنت قاصرين وعن أخ شقيق ثم مات الابن قبل قسمة التركة من أخيه الشقيقة
القاصرة وعن أمه وعن عمه فإذا لم يكن كل وارث وهل للقاضي أن يشيخ الموصي على
بنت أخيه القاصرة لأجل حفظ ما يخصه بحسب رايه إذا كان أمنا ثقة (أجاب)
للزوجة في تركه الميت أو لا الثمن فرضا والباقي للأب وبنته لأن كل واحد من الاثنين
وموت الابن عن شقيقته وأمهم وعمه العاصب يكون لأمه الثلث فرضا وشقيقته النصف
كذلك ولعمه الشقيق الباقي تعصيا وإذا لم يكن للبنتية وفي شرعي يكون للقاضي إقامة
وصي أمين قادر لحفظ ما لها والتصرف فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن
أولادهم ثلاثة اشقاء رجل وامرأتين وترك ما يورثه شرعا فاختص به الرجل وحده
لمكرهه العام ما ثم اشترت منه إحدى أختيه لبة وحلقا واستمكت لهما مدة أربعين سنة
والآن تريد أن تهاجر أن تقاسمها قيمها تقول أنا وارثة لبنت عتي فهل لا تمسك من ذلك
ولا ترث من بنت عمها أصلا (أجاب) إذا ماتت المرأة عن ابن عمها الشقيق وبنتي عمها فقط
يكون جميع ما تركه لابن المم العاصب ولا شيء لأختيه وما اشترته أحداهما منه يكون
لها خاصة وليس لأختها ما عاوضتها فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن بنتها وعن بنتين زوجهما من غيرهما ترك ما يورثه شرعا ولم يكن
هناك عاصب من يرثون لأمه (أجاب) للميراث كله لبنت فرضا وراد حب لا وارث
للتوفاه وسواها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وبنتين وأخت شقيقة فإذا
يخص كل من تركته (أجاب) للزوجة الثمن فرضا وللبنين الثلثان كذلك والباقي
لأخت الشقيقة تعصيا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وأخت شقيقة
وابن أخ شقيق وترك ما يورثه عنها فلين يكون ميراثها (أجاب) لبنت النصف
فرضا وللشقيقة الباقي تعصيا ولا شيء لابن الأخ المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن ابنتين وترك دارا ثم مات أحد الابنتين قبل القسمة عن ابن وبنت ثم مات
الابن الثاني عن ابن وبنتين ثم مات ابن الابن الأول عن أخته شقيقته وعن أولادهم
الذكر والبنين ثم مات إحدى البنين من أختها الشقيقة وأختها الشقيقة وعن بنتها
فإذا لم يكن كل وارث (أجاب) تقسم تركته الميت الأول بين ابنتيه بالسوية بحيث
لا وارث لساواهما وموت أحد الابنتين عن ابنته وبنته فقط يكون جميع ما تركه بينهما
للسذكر من كل حظ الاثنين وموت ابنته لا ترث ابن وبنتين فقط يكون جميع ما تركه
بينهم للسذكر من كل حظ الاثنين وموت ابن الابن عن شقيقته وعن أولادهم السذكر
والابنتين فقط يكون لأخته الشقيقة النصف فرضا والباقي لابن عمه السذكر تعصيا ولا
شيء لبنتي عمه إذا كان المم شقيقا أو لابن وعمت المرأة المذكورة عن أختها وأختها
الشقيقة وعن بنتها فقط يكون جميع ما تركه بين أختها وأختها المذكورين للسذكر من كل
حظ الاثنين ولا شيء لعمتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنته

ثم ماتت الزوجة عن البنت المذكورة وعن أنبيها شقيقتها ولم تقسم تركتها الرجل ولا
 الزوجة فهل تقسم تركتها الميت الأول بعد انحراحه نحو صدق زوجته ثم تقسم التركة
 الثانية بين أنبي الميتة وبنتها (أجاب) تقسم تركتها الميت الأول بعد وفاة الديون
 أنثاة عليه شرطين وورثته فيكون لزوجته الثمن فرضا والباقي للميت فرضا وورثا حيث
 لا وراثته سوى من ذكر وعموت الزوجة عن شقيقتها المذكورة وبنتها فخطب يكون للبنت
 النصف وللشقيق الباقي تعصيا والله تعالى أعلم (سئل) في عبد وقريب كان قد تزوج
 امرأته عامه مولاة ثم توفى العبد المذکور وهو في الرق وامرأته حامل وبعد وفاته
 وضعت المرأة بنتا فهل هذه البنت ترث أباهما الرقيق في متركاته أو يخلفات العبد
 مولاة (أجاب) لا يرث العبد أحدا ولا يرثه أحد وجب ما يرد العبد الرقيق مثل مولاه
 كرقبته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أربع بنات وعن ابن
 ابن عم وعن ابن ابن ابن عم عاصب أنزل منه وترك ما يورث عنه مشرعا فهل تكون
 التركة لزوجته الثمن فرضا وليسأله الثانيان فرضا ولا ابن ابن العم العاصب الباقي ولا شيء
 لابن ابن ابن العم النازل (أجاب) لا شيء لابن ابن ابن العم المذکور في تركتها الميت حيث
 وجد من يقدم عليه من العصباء فالزوجة الثمن فرضا وللبنات الثلثان كذلك والباقي لابن
 ابن العم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بنته وعن بنت ابن ابن عمه وترك
 ما يورث عنه مشرعا من دار وغيرها فماذا يخص كل وارث (أجاب) الميراث كله لابن
 البنت ولا شيء لبنت ابن أنبي الجدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها
 وعن بنتين وعن أخ لام وابن عم عاصب وترك ما يورث عنها مشرعا فن ترث ومن لا ترث
 وماذا يخص كل وارث (أجاب) للزوج الربع فرضا للبنتين الثلثان كذلك ولا ابن
 العم العاصب الباقي تعصيا ولا شيء للأخ لام والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن ثلاث زوجات وعن ابنه القاصر وعن أخوه بفعل القاضى أحد أخوى
 الميت وصا على القاصر فباع الوصى بعض المترك وقبض منه وغاب عن البلد مدة ثم
 مات ابن الميت القاصر من أمه وعن عمه المذکورين وحضر بعد ذلك الوصى الغائب
 الذي يبدئ من البعض الذي يباعه من التركة فهل يكون للزوجات في المسئلة الأولى من
 جميع ما وجد محققا عن الميت والتمس الذي يبدئ الوصى الثمن والباقي لابنه القاصر وفي
 المسئلة الثانية يكون لأمه الثلث والباقي لعميه (أجاب) جميع ما تركه الميت الأول
 يعمه من ورثته فالزوجات الثمن فرضا يقسم بينهن بالسوية والباقي لابن عمه تعصيا وعموت
 الابن عن أمه وعميه فقط يكون لأمه الثلث فرضا في جميع ما تركه والباقي لعميه
 تعصيا حيث كانا شقيقين أو لأب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن جدتها
 أبي أمها وعن ابن عمها العاصب وترك ما يورث عنها مشرعا هل يكون ميراثها لابن
 عمها العاصب ولو نزل ولا شيء لجدها أبي أمها معه (أجاب) الميراث كله لابن العم العاصب

٢٢ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٧ ١٢٦٧

١٨ ١٢٦٧

١٨ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

حيث ثبتت عصو به بالرحمة الشرعية ولا شيء لاني الام والحال ههنا والله تعالى اعلم
 (سئل) في توفى ترك ما يورث عنه شرعا وخلفا اخا شقيقا وابن اخ شقيق وابن
 ابن عم فماذا يخص كل واحد من المحاب والمحبوب (اجاب) لا تخت النسيبة النصف
 فرضا والباقي لابن ابن الاخ الشقيق تعصيا ولا شيء لابن ابن العم المذكور حيث كان
 الام ماله ومطور والله تعالى اعلم (سئل) عن المرحوم حسن بن ممدبر الاقاليم الوسطى
 سابقا له ابن اخ فهل مع وجوده يحك ون محضرات انجبال ولي النعم المرحوم للعق
 محسن بن خنسل في ميراثه ام كيف الحال (اجاب) من المقرر عندنا ان محضرة ان
 العصبة النسيبة شذمة على العصبة النسيبة فاذا ثبتت عصوبة ابن الاخ المذكور
 بالرحمة الشرعية يكون مقدما على عصبية الامتق في الميراث فيكون الباقي بعد اصحاب
 انقروض له حيث كان ابن اخ شقيق اولاد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن اولاده الذكور وعن بنته وزوجته وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش
 ومن جملة ماله زرع الذي في ارضه فهل يكون للابن اخذ نصيبه منه كغيره من
 المتروكات بالفريضة الشرعية وليس للذكور منعهن بتعاليهم بانه لاحق لهن في الاطلاق
 (اجاب) جميع ماله كله الميت ما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية
 ولا وجه لاختصاص بعض الورثة ببعضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وابيه وبنته ثم ماتت الزوجة عن ابنا وبنتها ثم مات الولد عن اخيه شقيقه وعن
 زوجته وبنته ثم ماتت الزوجة عن بنتها وابيها ثم ماتت البنت عن جد هالها وما ابن
 عمها واخت ابنيها ولم تسم التركة فماذا يخص كل واحد من ذكور (اجاب) لزوجته
 المتوفى اول الثلث فرضا والباقي بين ابنيها وبنته للذكور مثل حظ الانثيين وعوت الزوجة
 ثانيا عن ابنا وبنتها فقط يكون جميع ماله كنه بينهما للذكور مثل حظ الانثيين وعوت
 الابن ثانيا عن شقيقته وزوجته وابنته يكون لنته النصف فرضا وزوجة الثلث كذلك
 والباقي للثلاثة تعصيا وعوت زوجته رابعا عن بنتها وابيها يكون لبنتها النصف فرضا
 والاب السدس فرضا والباقي تعصيا وعوت البنت خامسا عن بنتها وجد هالها وابن عمها
 المذكور يكون جميع ماله كنه لابن العم تعصيا اذا كان ابن النعم شقيقا اولاد ولا شيء
 للجد المذكور والعمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى عن زوجته وعن بنتي وله
 اخت لاهلها الكل من الميراث عن امتي (اجاب) اذا مات الرجل عن زوجته
 وبنته واخوته لاهلها فقط يكون للزوجة الثلث فرضا والباقي للبنتين فرضا ورادوا لا شيء
 للاخت المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يرضى عم خلف احدهما ذكورا
 وانثى ثم توفى هذا الشخص الذي خلف الاولاد ثم بعدهم توفى لثاني وبني كنه له الاخت
 وزوجة فهل يكون منفي من اخذ ذى العرض فرضه للذكور لانهم من اولاد ابن عمه
 اولها معا (اجاب) لا تخت النصف فرضا ان كانت شقيقة ولا لب والزوجات الربع

كذلك ثبت لا ولد وما بقي بعد اصحاب الفروض للعاصب وهو والد كمن اولاد ابن الم
 الشقيق اولاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنتين وعن اخ لاب
 وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل واحد منهم (اجاب) للزوجة الثلث فرضا وللبنين
 الثلثان كذلك والباقي للاخ المذكور نصيبا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن
 ابنت شقيقة لها وعن أمها وعن عم لها اخي ابيها من الاب وتركت ما يورث عنها شرعا فما
 ذا يخص كل وارث منهم (اجاب) للام الثلث فرضا وللشقيقة النصف كذلك والباقي للعم
 العاصب المذكور حيث كان الامر وهو سطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت
 عن بنت ابن عم ابيها وعن ابن ابن عمه المتوفاة لام وعن ابن بنت بنت عم ابيها وعن
 بنت بنت بنت عم ابيها وتركت ما يورث عنها شرعا فمن يرث ومن لا يرث (اجاب) عمومة
 الميت وفروعها مقدمة على عمومة أبويه وفروعها فالمرث لان ابن عمه المتوفاة لام ولا
 شيء من عدها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وأب وابن ثم مات الاب عن
 زوجته وبنته ثم ماتت البنت عن أمها وتزوج الزوج الاولى بزوج ابيها المذكور ثم ماتت
 عنها وعن ابنه الذي هو ابن الميتة الاولى ثم مات الابن عن بنته والمتروك الذي يطلب
 قيمته متاع الميتة الاولى فماذا يخص كلا من (اجاب) للزوج في تركته المتوفاة اول الربيع
 فرضا وللأب السدس كذلك والباقي للابن نصيبا وعموت الاب عن زوجته وبنته فقط
 يكون لزوجته في جميع ما تركه الثلث فرضا والباقي لبنته فرضا وعموت البنت عن أمها
 فقط يكون جميع ما تركه لها فرضا وعموت الزوج المذكور عن زوجته وابنته فقط
 يكون لزوجته في جميع ما تركه الثلث فرضا ولا لبنته الباقي نصيبا وعموت ذلك الابن عن
 بنته فقط يكون جميع ما تركه لها فرضا ورثا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وعن بنت اخيه شقيقة وعن ابن اخيه شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا فماذا
 يخص كل وارث (اجاب) للزوجة الربع فرضا والباقي بقيتهم بين الاخ والاخت الشقيقة
 للسدس كمثل حظ الاثنين فما اصاب الشقيقة يعطى لابنها وما اصاب الشقيق يعطى
 لابنته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته تهاجرت بها بعض نكاح وفراش ومكنتها
 وقبضته وحازنه مدة في حال صحة الواهبه وسلاها ثم بعد ذلك ماتت المعتقة عن زوجها
 وعن ابنها وعن معتقة تهاجرت ما يورث عنها شرعا فهل اذا تمت ذلك بالبيعة الشرعية
 بقسم ما تركه بين الابن والزوجة بالشرعية ولا شيء للمعتقة المذكورة (اجاب)
 نعم بقسم ما تركه الميتة بين الزوج والابن فالزوج الربع فرضا والباقي للابن نصيبا
 ولا شيء للمعتقة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في عتيق مات عن ابني اثنى معتقه
 وعن اخت معتقه فاهن يكون ميراثه واذا اوصى بجميع ماله لانس اجانب بعد موته
 تكون وصيته نافذة من ثلث المال فقط حيث كان له وارث خاص ولا تنفذ في جميع
 المال الا اذا لم يوجد له وارث خاص (اجاب) ما تركه العتيق المذكور يتقسم بين ابني اثنى

١ ١٢٦٧

٢ ١٢٦٧

٧ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

١٦ ١٢٦٧

١٨ ١٢٦٧

١٢٦٧

١٨

معتقہ حیث کان اُخو المعتق شقیقا اولاب ولم یوجد وارث آخر یشار کہما او یقدم علیہما والوصیۃ بملاز علی الثالث موقوفہ علی اجازۃ الوارث واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل مات عن ابن ابی خصاص وعن اربعۃ اولاد من بنات اخیہ فهل یكون میراثہ لابن اخیہ العاصب دون من ذکر معہ واذاباع احد من اولاد بنات الابن دار المیت فی غنیۃ ابن الابن الوارث لا ینفذ دون اخیہ واجازتہ (اجاب) ما ترکہ المتوفی لابن اخیہ العاصب المذکور بعد ثبوت نسبہ بالوجہ الشرعی ولا میراث لبنات الابن ولا الاولاد من معویبہ ملک الغیر بدون اذن المالك موقوف علی الاجازۃ فمن اجازہ المالك نفذ وان ردہ بطل وافقہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل توفی عن زوجتہ واماہ وعن اخیہ شقیقہ ومن عہ وترک ما یورث عنہ شرعا وعلیہ دین ثابت فهل لرب الدین الرجوع عہ علی التركة قبل القسمة وماذا یخص کل وارث من ذکر (اجاب) تقسم ترکہ الرجل المذکور بحدایہ

١٢٦٧

٢١

ما علیہ من الدین اثنتین اثنتین بن ورتتہ المذکور بن فتعطی زوجته الربع فرضا عما لا واماہ الثالث كذلك وثقیقہ النصف كذلك ولا شیء لعم واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل مات عن بنتہ وعن ابن اخیہ الغائب المفقود وترک ما یورث عنہ شرعا ثم ماتت البنت عن ابنها فهل یكون لابنہا الخدم ما یخص امہ من ابیہا بما یورث شرعا من هو تحت یدہ

١٢٦٧

١٧

حیث اثبت ذلک بالبیئۃ الشرعیۃ ولو لم یحضر ابن الابن من غنیۃ (اجاب) بموت الرجل عن بنتہ وابن اخیہ المفقود فقط یكون لبنۃ النصف فرضا لو یوقف الباقی لابن الابن اذا کان شقیقا اولاب بموت البنت عن ابنها فقط یكون جمیع ما ترکہ لابنہا فله اخذ ما حصہ والدتہ وهو النصف من ترکۃ ابیہا واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) من الدیوان الذی اقتصد فی عام مضی نہ یخص توفی عن والدتہ وثلاثۃ اخوة لاب واب واثنتین لاب لا وارث لہ سواہم وترک ثلاثۃ آلاف وثلاث مائۃ وسبعۃ وثمانین کسبا وسبعۃ قروش وثمانینۃ

١٢٦٧

٢٨

وعشر بن فضۃ فماذا یخص کل وارث من هذا المبلغ (اجاب) حیث کان المتروک مما یورث عنہ شرعا ثلاثۃ آلاف وثلاث مائۃ وسبعۃ وثمانین کسبا وسبعۃ قروش وثمانینۃ وعشر بن فضۃ وتوفی عن امہ وعن ثلاثۃ اخوة لاب واب واثنتین لاب لا غیر یكون لامہ المذکورۃ الدیمس اربعۃ قراارب فیقصہا من المبلغ المذکور خمس مائۃ واحد وستون کسبا واربعمۃ وثمانون قرشا واربعة وعشر بن فضۃ وثلاث مائۃ واحد من الاخوة الثلاثۃ خمسۃ قراارب فیقصہ منہ سبعمائۃ کسب وواحد مائتان وثلاثون قرشا وثلاثون فضۃ وثلاث مائۃ ووسس بارہ وان شئت ونصف وثلاث بارہ وکل واحدۃ من الاثنین المذکورین قراطلان ونصف قراارب فیقصہا منہ ثلثمائۃ وخمسون کسبا وثلثمائۃ وخمسون قرشا وخمسۃ عشر فضۃ وربع بارہ ووسس بارہ حیث لا وارث للترک فی سوی من ذکر ہذا اما اقتضتہ القسمۃ علی هذا الوجه وذلک لان قراارب المبلغ المتروک المذکور باعتبار قسمتہ علی اربعۃ وعشر بن قراارب یبلغ مقدرا مائۃ

جادی الثانية ٣٠ ١٢٦٧

٢ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ رجب ١٢٦٧

٧ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

وأربعين كساً وماثية وستة وأربعين قرشاً وست مائة وسدس باره فللأم أربعة قرشاً ربط
تضرب في ذلك يحصل منه ما يبلغ المعين لها المذ كوروقاس على هذا نصيب كل أخ
واخت عن ذكرو الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت ابن عمها وعن اولاد
خالها وترك ما يورث عنها شرعاً فلم يكن الميراث (اجاب) الميراث لاولاد الخالة
تقر بهم عن بنت ابن العم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت خالتها فتعق
امها وعن اولاد خالتها ذكراً من واحد وانثى من الاخرى وعن اولاد اولاد اخوين
لام وترك ما يورث عنها شرعاً فمن يرث ومن لا يرث وماذا ينص كل واث (اجاب)
الميراث بين اولاد اولاد الاخوين لام ذكراً كانوا ولا نثى فزوج الخال والخالة والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتي انثى عن شقيق وعن اولاد اخته شقيقته
ثلاثة كوروا نثى وترك ما يورث عنه شرعاً فهل يترك الجميع وماذا ينص كل وارث
(اجاب) بموت الرجل المذ كور عمة ذكراً فقط يكون لبنتي انثى المذ كوراً والنصف يقسم
بينها واولاد الاخت المذ كورة النصف الاخر يقسم بينهم فلذلك مثل حظ الانثيين
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنته وعن اخت شقيقته وترك
ما يورث عنه شرعاً من دار ومواس وغير ذلك ثم ماتت الاخت المذ كورة قبل نسيئة
التركة من ثلاث بنات وعن ابني عم شقيق وعن بنت عم من يرث ومن لا يرث وماذا ينص
كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذ كور عن زوجته وبنته واخته شقيقته فقط يكون
لزوجته الثلث فرضاً ولبنتي الثلثان كذلك والباقي لاخته المذ كورة نصيباً بموت
الاخت عن ذكراً السؤال يكون لبناتها في جميع تركتها الثلثان فرضاً والباقي لابني
عمها المذ كورين نصيباً ولا نثى لبنت العم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن
زوجة وثلاثة اخوة كوراً شقاء واخوين لاب وترك ما يورث عنه شرعاً فماذا ينص
كل واحد (اجاب) للزوجة الربع فرضاً وللذ كور الاشقاء الباقي نصيباً ولا نثى
للاخوين لاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن جارية هي ام ولد له وعن
ولد آخر من زوجة اخرى فهل اذا توفيت بعده الجارية ام الولد يستحق ابن الزوج شيئا من
مخلفاتها ام يخصص امرأتها في ولدها بدون مشاركة احد (اجاب) ميراث ام الولد المذ كورة
والرجال هذه لابنها ولا نثى لابن سبيها حيث لا وارث لها سوى من ذكر والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات ببلاد السودان من اهل تلك الجهة عن اولاده الذ كور
والاناث وترك ما يورث عنه من السواقي والاطهار المسلموكة له ثم مات بعض الاولاد
الذ كور والاثاث قبل النسيئة عن اولادهم فهل يقسم جميع ما تركه الميت الاول على
ورثته بالفريضة الشرعية ويكون لاولاد الاولاد ما يستحقه اصلهم بالفريضة
الشرعية ان لو كان حياً وان اراد بعض الاعمام ان يخص شيئا من نصيبه عن التركة
بدون تخصيص شرعي لا يجاب لذلك شرعاً (اجاب) يقسم جميع ما تركه الميت الاول على

يورث عنه شرعا بين ورثته بالفريضة الشرعية ويموت بعض الورثة قبل القسمة فيقسم ما خصه من التركة بين ورثته بالفريضة ولا اعتبار بدعوى أحدهم الاختصاص بشيء مما يورثون فخص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن بنت عمها لا يبايعون ولا دخلها لامها ذكرين وثلاث بنات ماتت عن بنت خالتها لامها وتركت ما يورث عنها شرعا عن برث من هؤلاء وماذا يخص كل وارث (اجاب) الميراث كله لا ولا دخلها وبنت خالتها يقسم بين من ذكر اسمها قبلت الحالة البسع ولذكركين من اولاد الخال اربعة اسباع واربعة اجناس بسع لكل واحد منها سبعان وخمس اسباع ولا ختم اسباع وخمس بسع ولا شيء لابن بنت عمها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن ابن ابنتها وعن اخيها العاصب وتركت ما يورث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث ومن برث ومن لا يرث (اجاب) يموت المرأة عن بنتها وعن ابن ابنتها وعن اخيها العاصب فقط يكون لبننتها النصف فرضا لابن الابن النصف الباقي تعصيا ولا شيء للاخ والخال وهذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها واخت لها شقيقة وابن عمها اذا يكون لكل (اجاب) للبننتين الثلثان فرضا والباقي لاشقيقة تعصيا ولا شيء لابن العم المذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وعن ابنتها وعن امها وعن ابنين ذكرين وثلاث بنات واخ شقيق وتركت ما يورث عنها شرعا فهل لشيء للاخ الشقيق مع وجود من ذكر واذا مات الاب بعد موت بنته ولم يكن له وارث سوى الاخ المذكر يكون له اخذ ما خص والده من تركته ابنته ولا يدخل في تركته اخوته وماذا يخص كل وارث (اجاب) للزوج المذكر الربع فرضا وانحل من الابوين الدس كذلك والباقي بين الاولاد لذلك مثل حصة الانثيين ولا شيء للشقيق ويموت الاب عن ابنته المذكر كور فقط يكون جميع ما تركه له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن رضيع وعن اخوين واخت اشقاء وتركت ما يورث عنه شرعا من دار ونخل ومواش وغير ذلك فتصرفت ام الابن في المواشي بالبيع بدون ولا يشرعية قبل القسمة فهل لا ينفذ تصرفها في نصيب اليتم واذا ماتت عن امه وعن العيين والعمة يكون للعيين استرداد البسع حيث كان قائما وماذا يخص كل وارث (اجاب) لا ولاية للام في مال ولها القاصر بغير الحفظ بدون وصاية شرعية فلا ينفذ تصرفها فيه بدون مسوغ شرعي ولا لزوجه في تركته الميت الا قول المثل رضوا الباقي لابن تعصيا ولا شيء للاخوين والاخت ويموت الابن عن امه وعميه وعمة يكون لامه من تركته الثلث فرضا والباقي لاعممين تعصيا اذا كانت شقيقة من اولاد ولا شيء للعمة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ام واخ لاب واخ واخت لام فن برث منهم ومن لا يرث ومن لا يرث ومن لا يرث منهم (اجاب) يموت المرأة المذكره عن امها واخيها لا يبايعون واخيها واحتمل ما يورثها بكون لامها السدس فرضا واخيها واحتمل ما يورثها الثلث كذلك والباقي للاخ لا

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٠

شعبان

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٦

تعصبا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاد كور واثنا عشر ثلث ما مورث عنه شرعاً من دور وغيره ما عليه ديون ثابته بالوجه الشرعي فهل يتعلق الدين بعين التركة وبعد وفاة الدين فيقسم ما بقي على الذي كور والاثنا عشر بالقرينة الشرعية وإذا امتنعت الاثنا عشر من إداد الدين الذي يتعلق بعين التركة متعلقات بأنهم لم يأخذوا في الاطيان الامبرية ولا عبرة به لهن (اجاب) يتعلق ديون الميت بالثابته بالوجه الشرعي بترتبه ويقدم اذاؤها على الميراث ولا عبرة بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه وبنته وأخت شقيقة ببلاد الروم ثم مات الابن عن امه وشقيقته وعنه المذ كورة ثم ماتت البنت عن امها وعن عمتها المذ كورة فهل يكون ماله من تركته البنت لاهلها فرضا واولا شي لعمتها المذ كورة كما انه لا شي للماني الميت الا قبل والثاني (اجاب) للزوجة المذ كورة الثلث فرضا في جميع ما تركه زوجها والباقي بين الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين ولا شي للأخت وبموت الابن ثمانية عن امه وشقيقته يكون لامه نجسا ما تركه فرضا ووردا لشقيقته ثلاثة اقسامه كذلك لشي لعمته وبموت البنت ثلث اقسام امها وعمتها يكون جميع ما تركه لاهلها فرضا واولا شي للعممة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ابنه وزوجته ثم توفي الابن عن امه واخوته لامه ذ كور وانا ما مورث عنه عاصبه فماذا يخص كلام الودنة من التركة (اجاب) بموت الرجل المذ كور عن ابنه وزوجته فقط يكون لزوجته الثلث فرضا والباقي لابنه تعصبا ثم بموت الابن المذ كور عن امه واخوته لامه وعاصبه فقط يكون لامه السدس في جميع تركته ولا خونه لامه المذ كورين الثلث على سبيل الفرض والباقي لعاصبه تعصبا والله تعالى أعلم (سئل) في شخص مات عن امه وهي حرة الاصل بمعنى عدم الرق فيها وفي اصلها وعن ابنا معق ابسه فهل لاميراث لعصبة المعتقد حيث كانت الام حرة الاصل ويكون الميراث كله للام حيث لم يوجد من يقدم عليها او بذاتها (اجاب) في شرح الدرمانصة الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها اه وقد اوضحه صاحب الدرر وعليه فاذا كانت ام الشخص المذ كور حرة الاصل فلا ميراث لعصبة معتق الاب والاحمال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن اولادهم اشقاء وترك لرضا مروهنة تحت يده على قدر معلوم من الدراهم ديناهم فهل يكون للبنتين اخذ تعصبا ما في دراهم الرهن بطريق الميراث عن ابيهم ما وليس لاولادهم من بعدهما من ذلثا ونسكون دراهم الرهن ميراثا تقسم على جميع الورثة (اجاب) نعم تكون الدراهم المذخوعة من قبل المتوفى على سبيل الدين تركته عنه فليتبع المذ كورين اخذ ما يخصهما فيها بطريق الميراث كغيرهما من بقية الورثة وليس لاولادهم المذ كورين من بعدهما من ذلثا ونسكون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذ كور واثنا عشر ثلث ما مورث عنه شرعا فماذا لذك كور الاختصاص بالتركة ومنع الاثنا عشر منها ما علم بان اباهم قبل

١٦ ١٢٦٧

٢٠ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

٢٩ ١٢٦٧

موته كتب وثيقة بعدم التوارث بينه وبينه ولأجل تشاح حصل بينهم فهل لا عبرة بما
تعالوا به ويكون مآثر كه الميث بين ورثته ذكورهم وأنا أنهم للذ كرمثل حظ الاتنين
(أجاب) نعم يقسم مآثر كه الميث بما يورث عنه شرعا بين ورثته المذ كور بن بالقرصة
الشرعية ولا يمنع واحد منهم بدون ماوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن زوجته وعن اخيه واخته الشقيقين وترك عقالا وودورا ثم بعده موت الاخت عن
ابناتها الاخ عن ثلاث بنات وزوجتين وعن اولادهم المذ كور العصبه فهل يكون
مآثر كه الميث أولا لزوجه فيه الربح فرضا والباقي لاختيه واخته للذ كرمثل حظ الاتنين
وموت الاخ يكون لزوجه فيها مآثر كه الثمن ولبناته الثلثان ولا وادالم العصبه الباقي
واذا باع ابن الاخت ما خص من ميراثها في العقار لاجني بمن معلوم وحين علم اولادهم
بالبيع وبقدر الثمن اخذوه بالنفقة قورا اعلم واشهدوا على ذلك وتوفرت شروط الاخذ
بها يحكم لهم بذلك (أجاب) بموت الرجل المذ كور اولاد عن زوجته واخيها واخته الشقيقين
فقط يكون لزوجه الربع فرضا والباقي لاختيه واخته للذ كرمثل حظ الاتنين حيث
لا وارث له سوى من ذكر ثم يموت الاخ المذ كور عن ثلاث بنات وزوجتين وأولادهم
عصبه فقط يكون لزوجه في جميع تركته الثمن فرضا ولبناته المذ كوراث الثلثان
كذلك ولا وادعاه العصبه الباقي تعصيا بما يجب لا وارث له سواهم ويحكم للتفيع
بالاخذ بالشفعة عند قرض شرائها وانتقام وانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجته وبنث بنت عنه وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون الباقي بعد الربع فرض
الزوجه لبنت بنت عنه اذا لم يكن له وارث سوى من ذكر (أجاب) نعم لبنت بنت عم الميث
المذ كور ما بقي من تركته بمذ فرض الزوجه المذ كورة حيث لم يكن له سواهما والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن عمتها وص ابن عم صاحب لها وعن ابن ابن عم ايضا
وتركت ما يورث عنها فلمن تكون تركه المتوفاة بمن ذكر (أجاب) الميراث كله لابن
العم العاصب حيث لا وارث يقدم ولا شيء لمن ذكر معه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوج وبنتها من غيرهن وابن اخي وعن بنت ابنها واخت شقيقة لها وترك
ما يورث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث ومن يرث ومن لا يرث (أجاب) للزوج الربع
فرضا وللبنت النصف كذلك لبنت الابن النصف كذلك تسكمله للثلاثين وللأخت
الشقيقة الباقي تعصيا ولا شيء لابن الاخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجه وابنته وعن ابن وعن عديم عن ترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيره ثم
مات الابن قبل قسمة المآثر كذا المذ كورة عن الاختين المذ كورين وعن امه وعن ابن ابن
عم شقيق فادعى المعلن بان سيده به له اربع قبل موته فيه تركه شائعا من ميراث
حيازة واقرار فهل لا عبرة بذلك الهبة وتقسم جميع المآثر بين الورثة بالقرعة الشرعية
وماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذ كور عن زوجته وبنتيه وابنته فقط

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

١٠

سؤال

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١١

يكون الزوجية بينه الثمن فرضا والباقي يقع بين الابن والبنيتين تعصبا للذكور مثل حفظ
 الانثيين فموت الابن عن اختيه انثيين وعن امه وعن ابن ابن امه المذكور يكون
 لامه في جميع تركته السدس فرضا والاختين الثلثان كذلك وان ابن امه المذكور
 الباقي تعصبا ولا تتم لهبة بدون قبض وحيدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابنه وبنته وترك نخيلا واشتد امواله وشي وعرضها ومكث جميع ذلك تحت يد الابن
 من غير قسمة حتى مات عن اخيه المذكور وابن ابن ابن ابن ابن عمه الشقيق فهاذا
 يكون للبنت المذكورة بالفرضة الشرعية من ابيها وانها وهل لا يمنع العاصب المذكور
 البنت المذكورة من ميراث ابيها واختها المذكورين والتمال هذا (اجاب) اذا مات
 الرجل عن ابنه وبنته فقط يكون جميع ما تركه بينهما للذكور مثل حفظ الانثيين وموت
 الابن عن اخته لاييه وعن عاصبه المذكور فقط يكون للاخت النصف فيما تركه
 اخوها فرضا والباقي للعاصب بعد تحقق عصو به بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأته ماتت عن بنت ابن غائبة وعن اخت لام غائبة وترك ما يورث عنها
 شرعا من مصاغ ونحاس وفراش ونقود وغير ذلك فوضع ابن بنت الاخت للام يده على
 جميع التركة في غيبة الورثة بدون وجه شرعي فهل اذا حضرت الورثة من غيبتها يحسب
 واضح اليد على تسليم التركة لهما قهرا عنه وقسم عليهما بالفرضة الشرعية (اجاب)
 ما تركه المتوفاه المذكورة لبنت ابنه او لشي للاخت للام وليس للرجل المذكور استيفاء
 على التركة او شي منها بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته
 وعن بنتين احدهما من الزوجة المذكورة والثانية من جاريته مستولدة وعن اخ
 شقيق ثم ماتت احدي البنيتين وهي بنت الزوجة عن امها وعن اختها لايها وعن عمها ثم
 توفيت البنت الثانية وهي بنت المستولدة عن امها وعن عمها ثم توفي الاخ عن ثلاثة
 اولاد ذكور فقط ولم تقسم التركة لاي شخص كلا من الورثة للسدس كورين بالفرضة
 الشرعية (اجاب) بموت الرجل المذكور اولاد عن زوجته وبنته واخيه شقيقه فقط يكون
 لزوجته في جميع تركته الثمن فرضا والبنيتين الثلثان كذلك والباقي للاخ المذكور
 تعصبا ثم بموت احدي البنيتين المذكورة عن امها واختها لايها وعن عمها العاصب فقط
 يكون لامها في جميع تركتها بما يورث عنها شرعا الثلث فرضا وللخت للاب النصف
 كذلك وما بقي فاعلمها المذكور تعصبا ثم بموت البنت الاخرى عن امها وعن عمها العاصب
 فقط يكون لامها الثلث ففرء اولعها الباقي تعصبا ثم بموت الاخ في المسئلة الاولى
 المذكور عن ثلاثة بنين فقط تقسم تركته بينهم اثلاثا لم يكن له وارث سواهم
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وولد وخلف ما يورث عنه شرعا فاذا
 يخص كل واحد منهما بالفرضة الشرعية (اجاب) بموت الرجل المذكور عن بنتيه وابنته
 فقط يكون لكل واحدة من بنتيه الربع في جميع تركته ولا يثبت له النصف الباقي حيث

١٢٦٧

٢٥

ذي القعدة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٩

- لا وارث له سواهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفى عن زوجته وعن بنت أخيه شقيقته وعن بنت عمته من برث ومن لا يرث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته وعن بنت أخيه شقيقته المذكور وبنت عمته فقط بكون زوجته من جميع تركه الربع فرضا والباقي لبنت الاخ ولا شيء لبنت العمته والله تعالى أعلم (سئل) في بنت صغيرة ماتت من أبيها وعن جدتها أم أمها وعن أبي أبيها وترك ما يورث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث (أجاب) للجدة السدس فرضا والباقي للاب تعصيا ولا شيء للجدوا لله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين من أخيه الاماها عن بنت عمها وترك ما يورث عنها شرعا فمن برث ومن لا يرث (أجاب) الميراث كله للاخ لام فرضا واولا شيء لبنت العم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وولد وخلف ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل واحد منهم بالفريضة الشرعية (أجاب) بموت الرجل المذكور عن ابنتيه وبشيء فقط بكون جميع ماله مما يورث عنه بين اولاده الثلاثة للذكور مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد له المذكور وانث فمهل برث المذكور والانث والاولاد المذكور فقط واذا قلتم للذكور والانث فمهل يكون للذكور مثل حظ الانثيين أم لا (أجاب) اذا مات الرجل عن اولاد له المذكور والانث يكون جميع ماله بينهم للذكور مثل حظ الانثيين حيث لا وارث له سواهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج سرة بالعقد الصحيح وله جارية وان استولدهما واعتق واحده منهما وعقد عليها ثم ماتت عن ثلاث ذكور من كل واحد منهم غلام وعن زوجته وعن المستولدة التي لم يعقد عليها فمكيف تكون قسمة الميراث (أجاب) للزوجين الثلث ثلاثة ارباع يتهماسوية لكل واحد منهم ما يفرط ونصف وما بقي لاولاده المذكور ان لا لكل واحد منهم سبعة ارباع ولا شيء لام الولد التي لم ينجز عتقها حال حياته وعقدت عنه حيث لم تسكن زوجة بعد انكاح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامن وليها بصدق معلوم ثم بعد مدتها مات البكر قبل المخول عن زوجها وعن أخيهما وعن أختها وعن أمها وترك ما يورث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث (أجاب) للزوج النصف فرضا وبنت الابن لاولاد للام السدس كذلك للاخ والانث الباقى تعصيا للذكور مثل حظ الانثيين حيث كانا شقيقين اولاب فان كانا لام كان لهما الثلث فرضا يتهماسوية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة وعن اولادهم عاصب ذكور وانث وترك دارا فماذا يخص كل وارث منهم (أجاب) للشقيقة النصف فرضا والباقي لابناء الم المذكور تعصيا حيث كان الم شقيقا اولاب والله تعالى أعلم (سئل) من الذريوان الذي قد اتى بجماعه من أن المرحوم حسن بل مفقش الاقايم الوسطى باع ما يملك المرحوم محمد على باشا بالسؤال من بيت المال عن ورثته وكيف نسبة كل منهم اليه وودت الافادة من غيرها ان تم في المذكور توفى عن الزوجة وعن ابن أخيه فمهل مع

ذی القعدة

سنة

٩

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٣٠

١١٦٧

ذی الحجة

١

١١٦٧

١٦

١٢٦٧

وجود ابن الاخ لا يكون لاولاد المعتق وراثته (اجاب) لاشي لا اولاد المعتق مع وجود
عاصب من النسب للتوفى فاذا كان ابن الاخ للذكور ابن اخ شقيق اولاد وبنت نسبه
من المتوفى للذكور بالاطريق الشرعي لا يكون لاولاد المعتق شي تر كذا المتوفى
للذكور اذا العصبية النسبة مقدمة على العصبية السببية والله تعالى اعلم (سئل) في
امر ائمتنا عن ابني ابيهما وعن ابني بنتيهما وتركت ما مورث عنها شرعا فماذا يخص كل
وارث منهم (اجاب) الميراث لابني الابن بينهما سوياً ولا شيء لابني البنتين والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين له ولابن وعن ابني ابن وبنت ابن فما يستحقه
كل من الميراث (اجاب) للبنتين الثلثان فرضا والباقى بين ابني الابن وبنت الابن
تخصيماً للذكور مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن عمة شقيقة بن وعن اخوين وانعت لام فما يستحقه كل من الميراث
(اجاب) لاولاد الام المذكورين الثلث فرضاً يسمي بينهم سوية ذكراً كاناها والمباقي
للعمة بن الشقيقين تخصيماً حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن زوجته وابن من غيرها واخيه شقيقه وعم عاصب وترك ما مورث عنها شرعاً
تركت زوجة المتوفى باخيه شقيقه وماتت منه وعن عمة الناصب لها وعن ابن عمة
وتركت ما مورث عنها شرعاً فماذا يخص كل وارث من التركة الاولى والثانية ومن يرث
ومن لا يرث (اجاب) بموت الرجل عن زوجته وابنه واخيه وعمة يكون لزوجته الثلث
فرضا ولابنه الباقي تخصيماً ولا شيء للاخ والعمة وعن الزوجة عن زوجها وعمة العاصب
وابن ابن عمة يكتون لزوجها النصف فرضاً حيث لا وارث الباقي للعمة حيث كان شقيقاً
اولاد ولا شيء لابن ابن العمة ماتر كته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وعن بنتين منها وعن امة وابنته الشقيقة وعليه دين لزوجته وترك داراً وتخصيلاً لم ماتت
البنتان عن امة واحدة بعد اخرى وعن جدتها وعن عمة لم تقسم التركة فماذا
يخص كل وارث منهم بعد وفاة الدين (اجاب) للزوجة المذكورة في جميع ماتر كته زوجها
الثلث فرضاً وللبنتين الثلثان كذلك وللأم السدس كذلك ولا شقيقة الباقي تخصيماً بعد
اجتماع ماتت على المتوفى من الدين وموت احدى البنتين فانبا عن شقيقتهما واما
وجدهما وعمة يكون لشقيقتيها النصف فرضاً واما الثلث كذلك وما بقي برجلها
فيقسم جميع ماتر كته البنت بين شقيقتيها واما اخماسا للآخت ثلاثة اخماس التركة
فرضا وردا ولا لام نساها كذلك وعن البنت الثانية ثلثا عن امة واحدة وعمة
يكون جميع ماتر كته للام فرضاً وردا ولا شيء للجددة والعمة فماتر كته البنتان
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اربع بنات منها وعن بنتين
من غيرها وترك داراً فأكملها البصر مع دور البلد اسماءاً بآباءها من مدة اربعين سنة فانتقل
اهل البلد في جهة اخرى وامرهم على الامر ببناء دور فاحد ثلث ام البنات الاربع داراً

لنفسها وبنتها من مالها الخاص بها فهل اذا ماتت المرأة المذكورة عن بنتها الاربع فقط
ولا عاصب لها تكون الدار لمن خاصة فرضا ووردا اذا كان زوجها ابن عمه أو اذ كان
يثا ولا البنات في الدار المذكورة بغير بقى العاصب عن أبيه سمته لا لانها عروس عن
الدار التي أكلها العر لا يعتبر تعلقه ولا حق له فيها حيث بنتها أم البنات بعد موت زوجها
من مالها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لاحق لابن ابن المذكورة في البناء الذي أخذته
الزوجة بماله على الوجه المذكور ويكون المالك فيه لورثتها فقط والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجة وبنتين لصلبه وعن ابني ابن وبنت ابن فباستحقاق كل من الميراث
(اجاب) للزوجة الثمن فرضا وللبنتين الثلثان كذلك والباقي بين ابني الابن وبنته تعصبا
للد كرم مثل حظ الاثنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك
ما مورث عنه شرعا من دور وغيرها اتم مات الابن قبل القسمة عن وورثة ومات احدى
البنتين عن وورثة ايضا فاردت البنت الباقية أخذ تعصبا من تركته والدها فادعى بعض
الورثة بان زوجها عاصب على دور من الدور لبعض الورثة والحال انه ميت فأنكرت دعوى ذلك
المدعى فهل اذ لم يثبت انها باعته تعصبا او وكنت زوجها في بيعه لا عبرة بدعواه او يكون
لها أخذ تعصبا من تركته والدها بطريق الشرعي وماذا يخص كل وارث (اجاب) ما تركه
الميت أولي ابن أولاده الثلاثة للذكور مثل حظ الاثنين ومن مات منهم قبل القسمة
انقل نصيبه لوارثه وللبنت المذكورة أخذ ما يخصها من تركته والدها حيث لم يثبت
انها باعته او بعضه بنفسها او وكلت زوجها ببيع بعض الورثة والله تعالى أعلم (سئل)
في فاصرة لاب لها ولها اخ شقيق فاصر واخت شقيقة فاصرة واخت لاب بالغة وابن عم
عاصب شقيق بالغ رشيد فزوج الفاصرة المذكورة فاض من زوج كفؤ بمهر المثل
بحضرة ابن عمها العاصب المذكور واذنه وامر بذلك القاضي بالعقد لصغر الاخ الشقيق
والاخت الشقيقة اذ ذلك ثم بعد مدة ماتت الزوجة المذكورة قبل ان يدخل بها الزوج
المذكور عنه وعن أخيها واختها الشقيقتين وعن اختها الابيها واهلها وتركت ما مورث عنها
شرعا فماذا يخص كل وارث من هؤلاء (اجاب) بموت الزوجة المذكورة عن زوجها
وأخيها واختها الشقيقتين واختها الابيها وامها يكون زوجها المذكور وان لم يدخل بها
النصف فرضا لأمها لئلا يسقط كذلك والباقي يقسم بين الاخ والاخت الشقيقتين تعصبا
للد كرم مثل حظ الاثنين ولا شيء للأخت لاب من تركتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن اختها شقيقة لها وعن بنتي بنتها ماتت الاخ الشقيقة عن ثلاثة بنين وبنتين
وتركت ما مورث عنها شرعا فلهن بنت ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) للأخت
الشقيقة جميع ما تركته اختم فرضا ورثا ولا شيء للبنتين البنت وموت الشقيقة المذكورة
عن أولادها المذكور والاثنا يكون جميع ما تركته بينهم للد كرم مثل حظ الاثنين
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن عاصب شقيق وعن ابني

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

١٢

١٢٦٨

محرم
٢

١٢٦٨

٧

سنة محرم

١٢٦٨ ٨

١٢٦٨ ١٣

١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ٣٠

د فر

١٢٦٨ ٢

١٢٦٨ ٥

صمورتك ما يورث عنه شرعا فادولدا الم ان ياخذ انصف ماتر كه ابن الم الميت مع
 وجود الم بدون وجه شرعي فهل لا يحيا بان لذلك ويحكمون الميراث كله الم الشقيق
 العاصب بعد فرض الزوجة حيث لا وارث سواهما ولا شيء لابني الم مع وجود عههما
 (اجاب) للزوجة الربع فرضا حيث لا وارث للم الشقيق الباقي نصيبا ولا شيء لابني الم
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وامها واخ واخت من امها واخ
 لابيم الم يرث ومن لا يرث (اجاب) للزوج النصف فرضا حيث لا وارث للام السدس
 فرضا للاخت والاخ لام الثلث فرضا بينهما سوية الله كز كالانثى ولا شيء للاخ لاب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من عقار
 وسواها ونخل وغير ذلك ثم ماتت البنت المذكورة قبل قسمة التركة عن ابنين وبنتين
 فهل يكون لورثتها اخذ ما يخص امهم فيما يورث عن ابها بالنصف الشرعي (اجاب)
 لورثة البنت المذكورة اخذ ما يخص امهم فيما تر كه ابوها وبقي لمسلم بذلك حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابني ابن ابن عم عاصب وعن بنت عم
 عاصب وعن بنت ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون للميراث كله
 لابني ابن ابن الم العاصب ولا شيء لمن ذكر عههما (اجاب) نعم يكون الميراث كله
 لابني ابن ابن الم حيث كان الم شقيقا اولاد ولا شيء لبنت الم ولا لبنت ابن ابنه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وماتت عنه وعن بنت اختها نطق فتزوج
 بنت الاخت ثم ماتت عنه وعن بنتها من ضميره ولم تقسم تر كه الزوجة الاولى ولا الثانية
 الى الان فهل لـ يكون للزوج في جميع ماتر كه زوجته الاولى النصف فرضا والباقي
 لبنت اختها ويكون له تر كه الثانية الربع فرضا والباقي لبنت فرضا وادوا اذا ملكت
 الزوجة الاولى حال صحتها للزوج فرضا ونحسا وغير ذلك يكون له خاصة اذا ثبت التملك
 ولا يكون تر كه اذا ماتت البهائم التي كانت للزوجة الاولى في زمن موت البهائم العام
 لان يكون مضبوطة عليه حيث لم يوجد منه تعد ولا غريظ وما جدد من الفرس ونحوه
 في منزله يكون مأكلا ولا يكون تر كه لـ عن الزوجة الاولى ولا عن الثانية (اجاب)
 للزوج المذكور النصف فيما تر كه زوجته الاولى فرضا حيث لا وارث والباقي لبنت
 اختها اذا لم يكن لها وارث سواهما وله فيما تر كه الزوجة الثانية الربع فرضا والباقي
 لابنتها فرضا وادوا ما لم يكن له الزوجة الاولى لزوجها حال صحتها لا يكون تر كه عنها حيث
 ثبت التملك له بالوجه الشرعي وما تحقق ملك الزوج فيه من الفرس الذي بيده
 لا يكون تر كه عن الزوجين ولا يضمن الزوج ما ملك من البهائم التي لزوجته الاولى اذا
 لم يثبت عليه ما يوجب الضمان شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 واربع بنات منها وعن ابن ابنه وعن اخته المذكورة وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث
 ومن لا يرث وما نصيب كل (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر فقط يكون

لزوجته الثمن فرضا ولو لم يمتها الا ربع الثلثان كذلك ولا ينه الباقى تعصبا ولا شئ
 للاخت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اخته الشقيقة وعن ابني ابني عم
 عاصب وعن بنتي بنتي عم عاصب وترك ما يورث عنه شرا عاقر برث ومن لا يرث وماذا
 يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكره يكون لاخته الشقيقة النصف
 فرضا ولا ياتي ابني عمه العاصب الباقى تعصبا حيث كان شقيقا اولاد ولا شئ لبنتي
 بنتي عمه الا نحو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك دارا
 ونخيل الاثم مات الابن عن ابن وبنتين ايضا وعن اخته ولم تقم القر كة فهل يكون
 للبنتين اخذ نصيبهما في الدار والنخيل المترك من أبيهما بالقر بضعة الشرعية واذا ادعى
 ابن الابن انه لاق لاختي أبيهما في النخيل لاصبره يدعواه اذا كانت بدون وجه شرعي
 ويكون تركه بقسم على الورثة (اجاب) نعم يكون لبنتي الميت اولا اخذ نصيبهما من
 تركه أبيهما بالقر بضعة الشرعية وليس لاحد منهما من ذلك بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنتين وترك دارا ثم مات احد الابنتين
 قبل القسمة عن ثلاث بنات وعن الاختين الشقيقتين والاخ الشقيق ثم مات احدى
 البنتين عن اولادها المذكور والاثاث ثم ماتت البنت الثانية عن بنتها وعن أخيها
 الشقيق المذكور ثم مات هو عن ابن ثم ماتت بنت الميت المذكور عن ابن خالها وعن
 اولادها ابنتين وابنتين فماذا يخص كل وارث ومن يرث ومن لا يرث في الدار المذكور
 واذا غرس بعض الورثة في الدار المذكور نخلة تغير اذنتهم يخص بها ويكلف القطع او
 تقسم بينهم (اجاب) بموت الرجل من ابنه وبنتين فقط يكون جميع ماله كله بينهم
 للذ كرمثل حظ الاثنين وموت احد الابنتين عن بنته الثلاث وأحبها واخته الاثنا عشر
 يكون لبناتهما الثلثان فرضا في جميع ماله كله والباقي يقسم بين الاخوات الاختين للذ كرم
 مثل حظ الاثنين وموت احدى بنات الميت اولا عن اولادها المذكور والاثاث يكون
 جميع ماله كله بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين وموت الاخرى عن بنتها وبنتين فقط يكون
 لاهنم النصف فرضا في جميع ماله كله والباقي للشقيق تعصبا وعونه عن ابنه فقط يكون
 جميع ماله كله وموت بنت الميت عن ابن خالها واولادها المذكورين يكون لابن
 الخال الثلث في جميع ماله كله واولاد الخالة الثلثان بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين وما
 غرسه احد الشركاء لثمة في الارض المترك كعمله له فاذا قامت الدار التي غرس فيها
 الشجرة المذكور بينهم قال وقعت في نصيبنا عاقرس بها والامر باعها والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اخت شقيقة وام وعن اولاد عن شقيقة بن احد
 عشر من احد هما ذكر وابنتان ومغنيمة من الاثنا عشر ذكران وست بنات عن برث ومن
 لا يرث (اجاب) للزوجة الربع فرضا وللثلاثة النصف كذلك وللأم الثلث كذلك
 ولا شئ لاولاد العيين المذكورين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

وعن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعاً من فحاش وفراش وتقدود وغير ذلك ثم ماتت
 الزوجة عن ابنها وبنتها ولم تقسم التركة ثم مات الابن عن اخيه الشقيقة وعن ابن ابن عم
 عاصب فادعت الاخت انها تملك جميع ما تركه الاخ الميت وأن لاحق لابن ابن العم
 العاصب في ذلك يبدون وجه شرعي فهل لا عبرة بدعواها يبدون بينة شرعية وبضم جميع
 ماتر كة الميت بين ورثته بالفرض الشرعية (أجاب) نعم وقسم ماتر كة الابن المذكور
 بين ورثته فيكون لشقيقته النصف فرضاً والباقي للعاصب والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن بنتين وعن ابن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً ولم تقسم التركة ثم
 ماتت احدى البنتين عن اختها وعن ابن عمها ثم مات ابن العم عن خالته وعن ابن ابن
 عمه ثم ماتت الثانية عن بنتها وعن ابن ابن عمها فن برث ومن لا يرث وماذا ينحص كل
 وارث (أجاب) تقسم تركة الميت أولاً بين بنتيه وابن اخيه المذكور فيكون للبنتين
 الثلثان فرضاً والباقي لابن الاخ تعصيباً وموت احدى البنتين عن اختها وابن عمها
 يكون للاخت النصف فرضاً حيث كانت شقيقة اولاد ولا ين العم الباقي حيث كان
 العم شقيقاً اولاد وموت ابن العم عن خالته وابن عمه يكون جميع ماتر كة لابن ابن العم
 حيث كان العم شقيقاً اولاد وموت البنت الثانية عن بنتها وعن ابن ابن عمها يكون لبنتها
 النصف فرضاً والباقي للعاصب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين
 وبنت وعن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ونخيل وغير ذلك ثم ماتت احده
 الابنتين المذكورين قبل القسم عن اخيه واخته الشقيقين وعن عمه الشقيق ثم مات
 الابن الثاني عن ابنته وبنته وعن عمه شقيقه واخته شقيقته ثم مات ابن الابن عن اخيه
 الشقيقة وامه وعن عمه المذكور ثم ماتت بنت الابن عن بنتها وزوجها وعن عمها ابها
 الشقيق المذكور فن برث ومن لا يرث وماذا ينحص كل وارث (أجاب) بموت الرجل عن
 ابنته وبنته واخيه الشقيق يكون جميع ماتر كة بين اولاده المذكورين حظ الانثيين ولا
 شيء للشقيق وموت احد الابنتين عن اخيه واخته الشقيقين وعن عمه الشقيق يكون جميع
 ماتر كة بين الاخ والاخت للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للعم وموت الابن الثاني عن
 ابنته وبنته وعمه واخته الشقيقة يكون جميع ماتر كة بين ولدته المذكورين مثل حظ الانثيين
 ولا شيء للاخت والعم وموت ابن الابن عن شقيقته وامه وعمه ابية يكون لنفسه
 النصف فرضاً ولأمه الثلث كذلك والباقي لم الاب العاصب وموت بنت الابن عن
 بنتها وزوجها وعمها المذكور يكون لبنتها النصف فرضاً ولزوجة الربع كذلك ولم
 الاب العاصب الباقي تعصيباً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
 والده وعن اخته شقيقته وعن ابن عمه فساد ينحص كلا (أجاب) بموت الرجل المذكور
 عن ذكر فقط يكون لزوجته الربع فرضاً ولأمه الثلث كذلك ولأخته الشقيقة
 النصف كذلك ولا شيء لابن العم المذكور حيث لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٨

١٢

١٢٦٩

١٦

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٧

في رجل مات عن زوجة وعن بنتين منها وعن اخ شقيق وعن اختين شقيقتين وعن أم
 ابيه وترك ما يورث عنه شرعاً ماتت احدى البنتين عن أمها وعن اختها وعن عمها
 العاصب وعن عمتها الشقيقتين لا يبايعا عن جدتها أم أم أبيها ولم تقسم التركة فساء
 يخص كل وارث من ذكرومن يرث ومن لا يرث (اجاب) بموت الرجل المذكور أولاً عن
 زوجته وبنتيه وحده أم أبيه وأخيه واخته الا شقاء فقط يكون لزوجته والخن فرضاً
 ولبنتيه الثلثان كذلك ولجدة المذكور السدس كذلك ولا شقائه المذكورين الباقي
 تعصيباً للمذكور مثل حظ الانثيين وبموت احدى البنتين عن أمها واختها شقيقتها وعمها
 العاصب وعمتها وبموتها وجدتها أم أم أبيها فقط يكون لامها الثلث في تركتها فرضاً ولاختها
 المذكور السدس كذلك ولعمها العاصب الباقي تعصيباً ولا شيء لعمتها وجدتها
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن أخ واخت
 شقيقتين وعن ابن ابنة وبنت ابنة يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب)
 بموت الرجل المذكور عن بنته للثلاث وعن ابن ابنة وبنت ابنة المذكورين وعن أخيه
 واخته الشقيقتين فقط يكون لبناته الثلث الثلثان فرضاً بين السبع والباقى لابن
 ابنة وبنت ابنة المذكورين تعصيباً للمذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء للاخ والاخت والله
 تعالى أعلم (سئل) في شخص مملوك اعتقه سيده ثم مات بعد سيده عن زوجة وبنت
 وأولاد المملوك كوروا وانما أهل يرث أولاد السيد من تركته موقوف وألدهم شيئاً أو يخص
 الميراث من الزوجة والبنت وإذا قلتم بأن أولاد المملوك يرثون هل يخص الميراث بالذكور
 منهم دون الاناث أو يشترك فيه الجميع وما قدر نصيب كل من الورثة (اجاب) لزوج
 المذكور والخن فرضاً ولبناته النصف كذلك والباقي لأولاد المملوك المذكورين تعصيباً دون
 الاناث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن اخ شقيق وابن اخ شقيق
 وترك ما يورث عنه شرعاً فهل يكون للميراث لابن الاخ الشقيق وحده دون الثاني وإذا
 نصرف ابن اخ الثاني المذكور في شيء من التركة بالبيع وكل الشيء وجوداً
 لا ينفذ وتوقف صحة البيع على اجرة أو ارشان اجازة فمدون رد وبطل (اجاب)
 للميراث لابن الاخ الشقيق ولا شيء لابن اخ المذكور ولا ينفذ بيعه لشي من التركة
 بدون ادن المال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن وبنتين
 وجدته لاب وجد لاب وأرادوا القسمة فكيف قسم وماذا يخص كل وارث (اجاب)
 للزوج الربع فرضاً وللجد إلى الاب السدس فرضاً ولأم الاب السدس كذلك والباقى
 يشتر بين الابن والبنتين للمذكور مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 توفي عن أولاد حلاله من أمها وعن بنت عمه وأمه وترك ما يورث عنه شرعاً يرث ومن
 لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بقسم ما تركه للموتى المذكورين ولأولاده
 لام المذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء لبنت عمه وأمهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات

١٢١٨

٢٢

١٢٦٨

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٨

٢١

١١٦٨

٢٩

ربيع الثاني

١٢٦٩

١

١٢٦٨

٨

ربيع الثاني سنة		
٨	١٢٦٨	ص أولادهم وعن أولاد بنت الممهل يكون الميراث لأولاد الممولى وأولاد بنت المم (أجاب) الميراث كله لأولاد الممهل كور حيث كان الممولى أو لأولاد بنت الممهل كورة وأحوال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن خاله وعن خالته الشقيقين وابن خاله وتركت ما يورث عنه شرعا فن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) يقسم ماله الممهل كور بين خاله وخالته فلذلك كرم مثل حظ الاثنين ولا شيء لابن الخال الممهل كور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن أولاد اختها الشقيقة ذكرو ثلاث بنات وتركت ما يورث عنها شرعا من مصاغ وفرنس وغير ذلك فهل يقسم جميع ما ثبت عنه تركه عنها بين الورثة بالنظر بصفة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) جميع ماله كورة الميتة الممهل كورة لبنتها فرضا ورثا ولا شيء لأولاد اختها والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان المجاهدة عماره ضومنه ابن رجل في بلاد السودان توفي عن ابن وبنت وزوجته وعن معتق يريد أن يأخذ ماله كورة الميتة فهل يجب لذلك أو يقسمه في ورثته بالنظر بصفة الشرعية (أجاب) إذا تحقق أن الميت في الممهل كور مات عن ابنه وبنته من زوجته فلا ميراث لمن ادعى عتقه على فرض ثبوت دعواه ذلك إذا العصبية النسبية مقدمة في الميراث على العصبية السببية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن خالها فقط ولم يكن هنالك وارث سواه وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون ماله كورة لابن خالها الممهل كور حيث لم يكن هنالك سواه (أجاب) نعم يكون جميع ماله كورة الميتة الممهل كورة لابن خالها حيث لا وارث لها سواه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت إلى رجة الله ص ولها ولد كرو أولاد ابنتها فهل لأحق لأولاد ابنتها في الميراث مع وجود ولدها وأولاد ابنتها لا بن ابنتها الممهل كور يدار بطريق الوصية وأجاز الولد الشيرع بعد موتها فهذا الحكم (أجاب) ماله كورة الميتة الممهل كورة لابنها فقط ولا شيء لمن عدها عن ذكرو الوصية في مرض الموت أمير الوارث معازد على الثلث موقوف على إجازة الوارث فإن إجازة الوارث ما زاد فذل من رده بطل ويقدر الثلث لا توقف على إجازة والده والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وزوجها وتركت ما يورث عنها شرعا ما يخص كل وارث من ذكرو (أجاب) يموت المرأة الممهل كورة عن بنتها وزوجها فقط يكون لزوجها الربع فرضا ولبنتها الباقي فرضا ورثا حيث لا وارث لها سواه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت بالغة وعن ابن خالص وعن أم وتركت ما يورث عنها شرعا فادعيت الأم أنها مالك بعض أمة فبما تر كنه بنتها الميتة وذلك بدون وجه شرعي فهل وأحوال هذه أدام تثبت الأم دعواها بالبينة الشرعية لا يكون لها معارضة باقي الورثة في شيء من ذلك بدون وجه شرعي ويقسم ماله كورة الميتة على جميع ورثتها بالنظر بصفة الشرعية (أجاب) يقسم جميع ماله كورة الميتة الممهل كورة بين ورثتها فلزوجها الربع فرضا ولها الثلث كذلك
١٥	١٢٦٨	
١٦	١٢٦٨	
٢٠	١٢٦٨	
٢٢	١٢٦٨	
٢٣	١٢٦٨	
٢٤	١٢٦٨	
٢٦	١٢٦٨	

- والساق بين ولديها المذكور مثل حظ الاثنين ولا عبرة بالصوى المجرى من الاثبات الشرعي وليس لاحد الورثة أخذ شئ من ائدهما يخصه فيما تركه المورث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وص امرأة كور وبنت منها وابن وبنتين من غيرها وترك ما يورث عنه شرعاً مات ابنتان منهم عن اخوين شقيقين وعن أم وأخت شقيقين وعن اخوين واختين لابن ثم ماتت الزوجة عن ابنين وبنتين ولم تقسم التركة فماذا يخص كل وارث منهم في الاولى وفي الثانية غير المحجور منهم (اجاب) للزوجة في جميع ماتر كما زوجها الثلث فرضا والساق بين اولاده المذكور مثل حظ الاثنين وموت احد الابنين ثانياً عن أمه وأخوته المذكورين يكون لامه السدس فرضاً والباقي بين اشقائه المذكور مثل حظ الاثنين ولا شئ للاخوة والاخوات لا يقسم تركته نيت ثلثاً كذلك وموت الزوجة رابعاً عن اولادها المذكورين يكون جميع ماتر كره بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته ماتت عن ابنتها وبنتها وترك ما يورث عنها شرعاً ماتت البنت المذكورة عن بنتها وعن اخيها المذكور قبل قسمة التركة فماذا يخص كل وارث من المسئلة الاولى ومن المسئلة الثانية (اجاب) ماتر كره المتوفاة أولاً يقسم بين ابنتها وبنتها للذكر مثل حظ الانثيين حيث لا وارث لهما سواهما وموت البنت ثانياً عن بنتها واخيها فقط يكون لبنتها النصف فرضا والباقي للاخ (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن سبع بنات وعن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) للزوجة الثلث فرضا والبنتان المذكورتان الثلثان كذلك يقسم بينهما بالسوية والباقي للاخ الشقيق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وأخته عن ابيه وزوجته واولاد ابن ابن عمه المذكور ترك تسعة قراريط في مكان فهل تكون لامه وزوجته وأخته عن ابيه بالفريضة الشرعية ولا شئ لاولاد ابن ابن عمه وادامات أمه بعد ذلك لا يرثها حيث لم يكونوا من اقرارها (اجاب) للزوجة الربع فرضاً غلاماً وللام الثلث كذلك وللأخت لا بالنصف كذلك ولا شئ لاولاد ابن ابن العم لا في الاولى ولا في الثانية اذا كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يخدم في ضرب محلى من اولياء الله تعالى بدينار في النظر والتحدث مات عن اولاده المذكور وترك ما يورث عنه شرعاً بعد مدة ارادوا القسمة فهل يقسم جميع ماتر كره الاب بين جميع ورثته بالقرعة الشرعية لا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ من تركه الاب بدون خصص شرعاً (اجاب) ليس لاحد الورثة أخذ شئ من ائدهما يخصه في تركه مورثه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل زوجته ودفن الدية لورثتها ثم اراد ان يلحقه حقها وان يجعل الدية بمراستها فهل لاحق له في الدية ولا تكون ميراثه (اجاب) من وائع الارث القتل الذي يتعلق به حكم القود والكمفارة

٣٠ ١٢٦٨

١ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

١٩ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

جادی الاولی

جہادی الاولى سنة

١٢٦٨

٢٩

جہادی الثانية

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٥

رجب

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٨

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابني أشعق وتترك مابورث عنه شرعاً ولم تقسم التركة ثم مات أحد ابني الأشعق عن ابنتين وعن أخيه فماذا يخص كل وارث (أجاب) للزوجة الربع فرضاً والباقي لابني الأشعق يقسم بينهما بالسوية حيث لا وارث سوى من ذكر وموت أحدهما عن ابنه وأخيه فقط يكون جميع ما تركه بين ابنيه ولا شيء لأخيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابن عم شقيق وعن زوجته وترك مابورث عنه شرعاً ولم يكن هناك وارث سواهما فماذا يخص كل وارث منهما (أجاب) للزوجة الربع فرضاً والباقي لابن ابن العم العاصب نصيباً حيث لا وارث سواهما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين عن ابن بنت عمها شقيقة وامرأة عن ابنتي خالها ومن بنت خالتها وتركت مابورث عنها شرعاً فماذا يخص كل وارث منهم (أجاب) يقسم ما تركه للموتفة بين الخال والخالة مع أخذ العدد من الفروع والوصف من الأصول حيث استوى باقوة فما أصاب الخالة يعطى لبنتها وما أصاب الخال يعطى لقروعة فيكون لبنت الخالة سبع التركة نصيباً وامرأة سبعة أسباعها لأولاد الخال الثلاثة نصيباً أيهم يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لابن بنت العم المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن امرأة وشقيقة وتترك مابورث عنه شرعاً فهل الأم تأخذ الثلث فرضاً والباقي ردوا ولا شيء للعمة (أجاب) للأم جميع ما تركه ابنها المذکور كوفرضاً ودوا ولا شيء للعمة والخال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وزوجة وعن أمه وترك مابورث عنه شرعاً من عقار وواش وغير ذلك ثم ماتت الأم المذكورة قبل حصة التركة وأخذها لتصيبها عن ابن وبنتين فهل لورثتها أخذ ما يخص أمهم في جميع ما بنت أنه تركه عن ابنها بالقرصة الشرعية (أجاب) نعم لورثة الأم المذكورة أخذ ما يخصها من تركه ابنها ويقسم بين جميع ورثتها كباقي متروكتها بالقرصة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في وريثات عن أمه وأبيه وزوجته وابن فاصروا ترك مابورث عنه شرعاً فأسكنوا عليها أبوه وتصرف فيها لنفسه واستهلكها في شؤون حال حياته ثم مات فهل يكون ما لمنا حصته الزوجة والابن المذکورين وماذا يخص كل وارث (أجاب) مسمولاً بما سمي وختم العلامة الشيخ خليل أمين قدرى والشيخ المتصوري الحنفى بما نصه لزوجة المتوفى أولاً الثلث فرضاً في جميع متروكات زوجها وقدره ثلاثة أرباع ولا يورث الثلث فرضاً كذلك بكل منهما الدسور والابن الباقي نصيباً وقدره ثلاثة عشر قسماً والابن والزوجة المطالبة بما يخصهما من ذلك في تركة المتوفى ثمانية أجزائه الثلثان ستة عشر قسماً على ما بينا لضمائنه ذلك باستتلاً كما حال حياته فيؤخذ من تركته حيث كانت له تركته والله تعالى أعلم (سئل) عن الموجود بدون الوقف الإتيان على ذمة وريثة المرحوم حسين بآباءه وقدره ٧٤٣٣٧ قرشاً ولا يورثه المرحوم حسين بآباءه إلى راحة الله تعالى عن

زوجتيه معقبيه وابنه وحمل انفصل انني ثم ماتت البنت المذ كورة بعد ان وضعت
 عن أخيها شقيقة لها واما احدى الزوجتين وتزله المبلغ المشرح لاء في صندوق الايتام
 والمطلوب تقسيمه على الورثة المذ كورين فها قد ارمي بحصص كل منهم بالرجح الشرعي
 (اجاب) حيث مات المرحوم حسين باا المذ كور عن زوجتيه وابن وحمل انفصل انني
 من احدى الزوجتين المذ كورين ثم ماتت البنت المذ كورة بعد انفصالها قبل قسمة
 التركة عن أخيها شقيقة لها الابن المذ كور واما احدى الزوجتين المذ كورين وكان
 المختلف عن المتوفى اولاد سبعة الف قرش وسبعة مواربعين ألف قرش وثلاثمائة وسبعة
 وثلاثين قرشاً وثلاثين نصفاً فحسب الموضح أعلاه يكون الثلث للزوجتين فرضاً يقسم
 بينهما سوية والمباقي يقسم بين الابن والبنت للذ كور مثل حظ الانثيين ويعود البنت عن
 شقيقة لها واما ما انفق يكون للام الثلث فيما يخص البنت المتوفاة فرضاً ولاخيهما الشقيق
 البساقى نصيباً فيكون جميع ما يخص الزوجات من الاولاد من زوجها وبنتها ثلاثة قرايط
 ونصف وثلاث قرايط فها من المبلغ المذ كور مائة الف قرش وتسعة عشر ألف قرش
 وثلاثة وستون قرشاً وسبعة عشر نصفاً فحسب ثمانية جدد وثلاث وعشرون جديداً وثلاث
 قرايط من جديداً وما يخص الابن المذ كور من أبيه وأخته شقيقة ثمانية عشر قرايطاً وثلاثاً
 قرايطاً فله من المبلغ المذ كور ثمانمائة الف قرش واحد وثمانون ألف قرش ومائتا قرش
 واثنان وستون قرشاً وسبعة وعشرون نصفاً فحسب تسعة جدد ونصف وربع جديداً وثلاثاً
 قرايط من جديداً وما يخص الزوجة التي لا اولاد لها من زوجها قرايط ونصف فها من
 المبلغ المذ كور ستة واربعون ألف قرش وسبع مائة قرشاً وثمانية قروش وأربعة
 وعشرون نصفاً فحسب ثلاثة جدد ونصف وربع من جديداً ما بقي المبلغ المذ كور بحكم
 الفرض فها الشرعية وذلك لان قرايط المبلغ المذ كور باعتبار قسمته على اربعة وعشرين
 قرايطاً أحسن ثلاثين ألف قرش ومائتين وثلاثون قرشاً ومائتان وثلاثون وربع من
 مائة قرايط من زوجها وبنتها لا نه قرايط ونصف وثلاث قرايط في ذلك يحصل
 لها المبلغ الماعين لها المذ كور ويقاس على هذا نصيب الابن من أبيه وأخته ونصيب الزوجة
 الثانية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابن عمه عاصب وعن ثلاثة اخوة
 واخنتين لا مهور ترك ما يورث عنه شرعاً فاذ اخضع كل وارث (اجاب) للاخوة والاختوات
 لام الثلث فرضاً يقسم بينهم بالسوية كرههم كاشاهم والباقي لعمه المذ كور بعد
 ثبوت عصومته بالرجح الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اولاد اخوتها
 الاشقاء ذ كور أو أبنائها ترك ما يورث عنها شرعاً فهل يكون ميراثها للاولاد اخوتها
 الذ كور دون الامات (اجاب) ميراث المرأة المذ كورة لا يساء اخوتها حيث كنوا اخوة
 اشقاء ولا شيء لاشقاء الاخوة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وموص
 ثلاث بنات وعن اولاد ابني عمه الستة الذ كور كل ثلاثة من ابن عمه شقيق وترك ما يورث

٢١

١٢٦٨

شعبان

٣

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

عنه شرعاً من دور ومواس وساقية وغير ذلك مما يورث شرعاً فهل لأقاربه أخذ ما يخصهم
من تركته بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور
عن زوجته وبنياته الثلاث وأبناء ابني عمه الشقيقين المذكورين فقط يكون لزوجته في
جميع تركته الثمن فرضاً وبنياته الثلاث المذكورات الثلثان كذلك ولبناته ابني عمه
البنات المذكورين الباقي تعصياً بقسم بينهما بالسوية بحيث لا يورث للتوفي سوى من ذكر
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتين لم يلقها قط وتركت ما يورث عنها شرعاً
من عقار ومصاغ فهل يكون جميع ما تركته لبقية ما فرضا ورثا وإذا كان للبنتين اخوة
من أب لا يكون لهن حق معهما إذا ميراث من أمهما لا من الأب (اجاب) إذا لم يكن للتوفاة
المذكورة من الورثة سوى بنتين يكون جميع ما تركته مما يورث عنها شرعاً بينهما سوية
فرضا ورثا ولا شيء لاختوتهما من أبين أو أجداد هذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ثلاث أخوات ثقات وعن أخ لا يورث ما يورث عنه شرعاً فماذا يخص كل
وارث (اجاب) للأخوات الثلثان فرضاً بقسم بينهما سوية والباقي للأخ لا يورث حيث
لا يورث للتوفي سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن
اخت شقيقة غائبة ولم يكن هناك وارث سواه ما يورث ما يورث عنه شرعاً ولا لاخت
الغائبة ابن فوكته في أخذ ما يخصها من تركته أخياً بمحضرة بيعة فهل والحال هذا إذا
أثبت ابن الاخت التوكيل بالبيعة الشرعية على يد القاضي يكون له أخذ ما يخص
الاخت من تركته أخياً وماذا يخص كل وارث منهما (اجاب) للبنت النصف فرضاً
وللثقيقة الباقى تعصياً بحيث لا يورث للتوفي سواه وما ولا ابن الاخت المذكور قبض
ما يخصهما من التركة إذا ثبتت وكالته عنها في ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن بنت وعن ابني عمه ترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومخيل وغير ذلك
فوضع ابنها ابن العم المذكور أن أبيه ما على جميع ممتلكات المتوفي بغیر وجه شرعي
فهل يكون للبنت أخذ نصيبها من تركته أبيه بالقرينة الشرعية وليس لابن العم
منها بما يخصها من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يكون للبنت المذكورة لأخذ
ما يخصها في تركته أبيه ولو بقضي لها بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجته وعن ثلاثة بنين وبتين الجميع منها وعن ثلاثة بنين من زوجة أخرى ماتت
في حال حياته وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواس وغير ذلك ومن بطله ما تركه ديون
دفعها على أطياف غاروة فهل لأننا أخذ ما يخصهن في جميع ما ثبتت له تركته عن الأب
بالقرينة الشرعية ولا يكون للذكور منهن بدون وجه شرعي وماذا يخص كل وارث
عن ذكر (اجاب) للزوجة الثمن فرضاً والباقي بقسم بين جميع الأولاد المذكورين
لأنهم كلهم من الزوجين وليس للذكور منع أخواتهم من أخذ ما يخصهن من تركته
والدهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابن عمها وعن ابن

١٢٦٨

٣

بنت اختها وتركت ما بورث عنها شرعاً إذا انحصر كل وارث (أجاب) للزوج المذكور
 النصف فرضاً والباقي لابن بنت الاخت المذكور إذا كان الواقع ما هو مذکور والله
 تعالى أعلم (مثل) في امر أمات عن زوجها وعن ابن اختها لم يترك
 ما بورث عنها شرعاً من ثمن لارث وما انحصر كل وارث (أجاب) للزوج النصف
 فرضاً والباقي للاخت لأم فرضاً ورداً ولا شيء لابن الاخت المذكور والله تعالى أعلم (مثل)
 في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين ثم مات ابن عن زوجته وعن أخويه العصبية ثم مات
 الابن الثاني عن زوجته وبنين منها وأخيه العاصب ثم مات الابن الثالث عن زوجته
 وعن ابنين وبنين ولم تقسم تركته الميت إلى الآن فهل يكون لزوجته الميت والابن الثلاثة
 قراريط والباقي لبقية لكل واحد الثلث مما فضل عن فرض الزوجة وللزوجة في
 المسئلة الثانية من تركته ما ورثه الربع فرضاً والباقي لأخوي الميت نصيباً وللزوجة في
 المسئلة الثالثة الثلث فرضاً والبنين الثلثان كذلك والباقي لأخيه العاصب وللزوجة
 في المسئلة الرابعة الثلث فرضاً والباقي لابن الميت نصيباً كذلك كمثل حظ الاثنين
 وليس لأحد من مشايخ القرية منع إحدى بنات الميت من ميراث أبيها بدون وجه شرعي
 (أجاب) ما ذكر من التقسيم بين الورثة صحيح وليس لشيخ القرية منع أحد من المذكورين
 عما يخصه من الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مثل) في امر أختها فبنت عن
 بنت أخيها وعن بنت بنتها وأقامت لها وصية في حال حياتها على يد بيعة من المسلمين
 وأوصته بأن يخرجها ويجهزها من أصل مخلفاتها وقرى لها أربع خثمان قرآن عن
 كل جمعة ختمه وتأخذ ثلث مخلفاتها لنفسه في تنفير تنفيذ الوصية فإن بقي شيء بعد هذه
 الشرط فهل تستحق فيه بنت الأخ وبنت بنتها أم لا حديث لا وارث سوى من ذكر
 (أجاب) بموت المرأة المذكورة عن بنت بنتها وبنت أخيها فقط تكون جيبس تركتها بعد
 انقضاء ما ينفذ من الوصية الثابتة شرعاً بالوقوف على إجازة من الورثة وهو ثلث المال
 لبنت الميت ولا شيء لبنت الأخ والحال هذه والله تعالى أعلم (مثل) في امر أمات
 عن اخت شقيقة وعن ابن اخت لأم فهل ابن الاخت لأم مع وجود الاخت الشقيقة يورث
 أم كيف الحال (أجاب) بموت المرأة المذكورة عن اختها الشقيقة وابن اختها لأمها فقط
 يكون ميراثها لاختها الشقيقة وليس لابن الاخت المذكور شيء والله تعالى أعلم (مثل)
 في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنتين وعن زوجة وترك ما بورث عنه شرعاً من دار
 ومساكن وغير ذلك ثم مات أحد البنين قبل قسمة التركة عن زوجته وبنتها وعن أخويه
 واخته الأشقاء وعن أمه ثم مات الأم المذكورة عن ابنيها وبنتها ثم مات باقي الأخوة
 عن زوجته وابنته وعن أخيه الشقيق واخته الأشقاء ثم مات الأخ الثالث عن ابنته
 وزوجته وعن أخيه الشقيقين فهل تقسم التركة مع غائبها بين جميع الورثة بالقرصة
 الشرعية ولا يكون لأحد الاختصاص بشيء منها بدون تخصص شرعي وماذا انحصر كل

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

٢٧

في الحجة

١٢٦٨

١٩

وارث (أجاب) لزوجة المتوفى أولاً الثمن فرضاً والباقي يقسم بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ويموت أحد الأبناء ثانياً عن زوجته وموته واخويه وأخيه وامه يكون لزوجته الثمن فرضاً ولينته النصف كذلك ولأمه السدس والباقي يقسم بين أخويه وأخيه الأشقاء تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين ويموت الأم ثالثاً عن ابنيها وبنتها يكون جميع ما تركه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ويموت أحد الأبناء رابعاً عن زوجته وموته وأخيه وأخيه الأشقاء يكون لزوجته الثمن فرضاً ولينته النصف كذلك والباقي بين الأخ والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين ويموت الابن الثالث خامساً عن ابنيه وزوجته وأخيه يكون لزوجته الثمن فرضاً والباقي بين ابنيه ولا شيء لأخيه الشقيقين فيقسم جميع التركة وغائبها بين جميع الورثة على هذا الوجه وليس لأحدهم أخذ شيء زاد عما يخصه من تركته مودعه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته من مسئولة وله عن زوجات ثلاث وعن غائبته من برث ومن لا برث وماذا يخص كل وارث من الورثة (أجاب) للزوجات الثلاث الثمن فرضاً يقسم بينهن بالسوية ولينته النصف فرضاً والباقي رداً حيث لا وارث للمتوفى المذكور سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن خمسة بنين وعن بنتي خال شقيق وعن ابن وأربع بنات خال شقيق آخرون بنت خالة شقيقة وترك ما يورث عنه شرعاً من برث ومن لا برث وماذا يخص كل وارث (أجاب) يموت الرجل المذكور عن ذكر بالأسوال فقط يكون لزوجته في تركته الثمن فرضاً يقسم بينهم مسوية والباقي لبنته الخمسة تعصياً بقسم بينهم ولا شيء لغيرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن أولاد خال شقيق وهم خمسة بنين وبنتان وعن أولاد خال شقيق آخرون وهم ابن وأربع بنات وعن بنت خالة شقيقة من برث ومن لا برث وماذا يخص كل وارث (أجاب) للزوجتين الربع فرضاً يقسم بينهما مسوية والباقي يقسم بين الخالين والخاله المذكورين على خمسة وعشرين سهماً على قول محمد المقتضى به لأنه يقسم على أول بطل اختراع بالذكورة والانوثة مع الاستواء في القربى اتحاد حيز القرابة كإيهنا واعتبار وصف الأصول وعدد الفرع فبهم الخال الذي فروعه سبعة يعتبر بسبعة أخوال فيكون كل ربع عشرة خاله أربع عشرة سهما والخال الذي فروعه خمسة يعتبر بخمسة أخوال فيكون كل ثمانية خاله عشرة سهما والخال الذي فروعه واحد يعتبر بواحد خاله السهم الباقي ومجموع ذلك خمسة وعشرون سهما وما أصاب كل فريق منهم يقسم بين فروعه لأنه لذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ذكر وابنتي ولدي بنت اخته شقيقة وعن ذكر فقط من بنت اخته شقيقة أخرى وترك ما يورث عنه شرعاً فماذا يخص كل وارث منهم (أجاب) يقسم الميراث في هذه الحالة على إردان الفرع المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين لاستوائهم في كونهم أولاد ذوى الأرحام وفي القربى وقوة القرابة وعدم الاختلاف فيما ذوقوه

تتبع واخوين لام مات أحد الاخوين لام عن أخيه شقيقه وأمه وأخيه لأمه ثم مات أخو
 الميت الأول الشقيق عن أمه وعن ثلاثة بنى أخيه الشقيق الذكور وورثه لأمه وترك
 كل واحد ما يورثه شرعا فإذا انحصر كل وارث (اجاب) بموت الرجل الأول عن أمه
 وزوجته وابنائها المذكورين وأخوته المذكورين فقط يكون لأمه السدس فرضا
 وزوجته الثلث كذلك والباقي لابنائها الثلاثة نصيبا ولا شيء لمن عداهم عن ذكره بموت
 الأخ المذكور ثانيا عن شقيقه وأمه وأخيه لأمه فقط يكون لأمه السدس فرضا ولا أخيه
 لأمه السدس كذلك والباقي لشقيقه وموت الأخ المذكور ثانيا عن أمه وعن ابنائه أخيه
 الشقيق وعن أخيه لأمه فقط يكون لأمه الثلث فرضا ولا أخيه لأمه السدس كذلك
 والباقي لابنائها أخيه الشقيق نصيبا حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل)
 في عشق مات عن أخوة معتقه ذكورا أو أنثى وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون نسبه
 لأخوة معتقه الذكور فقط ولا شيء للأنثى (اجاب) الميراث لعصبة المعتق الذكور
 حيث كانوا أخوة أشقاء أو لأب ولا شيء لأخوة المعتق الأنثى والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أمه وابني ابن عم شقيق وبنات أخيه وترك ما يورث عنه شرعا فإذا
 انحصر كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن أمه وابني ابن عمه الشقيق وبنات
 أخيه فقط يكون لأمه الثلث فرضا ولا يني ابن عمه المصين الباقي نصيبا ولا شيء لابنائها
 الأخ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابنائها وابن عمها ثم مات الزوج
 عن ابنه وبنته ثم مات الولد عن أخته لأمه وعن ابن عمته فهل تكون الزكاة الأخيرة
 للأخت المذكورة ولا شيء لابن العمته (اجاب) بموت الولد المذكور آخرها عن أخته
 لأمه وابن عمته فقط تكون جميع تركته لأخته المذكورة فرضا ولا شيء لابن عمته
 والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة أشقاء في معيشة واحدة مات
 أحدهم عن ابنين وعن أخويه ثم مات الثاني عن بنت وعن أخيه ثم مات الثالث عن
 بنت أختا وعن بنت أخيه وعن ابني أخيه ولم يبق لهم تركته كل منهم فبن يورث من لا يرث
 وماذا ينحصر كل وارث (اجاب) بموت أحد الأخوة المذكورين عن ابنيهما وأخويه يكون
 جميع ما تركه بين ابنيهما سواء بموت الثاني عن بنت وعن أخيه يكون للبنت النصف فرضا
 في ما تركه والباقي للأخ نصيبا وموت الثالث عن بنته وبن أخيه وموت أخيه يكون
 النصف في جميع ما تركه للبنت فرضا والباقي لابني الأخ نصيبا حيث كان الأخ شقيقا
 ولا شيء للبنت الأخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخته لأمه وعن ابن عم
 شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ومن حصة من تركته قطعة أرض فزارعة أميرة فإذا انحصر
 كل وارث من التركة يجرى في الأرض وما الحكم في أرض الزراعة هل تكون حق ابن العم
 المذكور ولا يجرى التوارث في أرض الزراعة (اجاب) للأختين لأب الثلثان فرضا
 والباقي لابن العم الشقيق حيث لا وارث للثمن سوى من ذكره ولا توارث في الأرض

١٦٦٩

١٥

١٦٦٩

١٧

١٦٦٩

٢٢

١٦٦٩

ربيع الأول

٣

١٦٦٩

٦

١٦٦٩

١٣

٢٠ ١٢٦٩

الامير بقا الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخ لابوعن بنتي
اخته شقيق وعن اختين لاب فذا يخص كل وارث من ذكر ومن يرثومن لا يرث (اجاب)
بموت الرجل المذكور عن زوجته واخته لابه وابن اخيه لابه وبنتي اخته الشقيق
فقط يكون لزوجته الربع فرضا ولاختيه لاب الثلثان كذلك والباقي لابن اخته
العاصب تعصيا ولاشيء لبنتي اخته والجمال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة
اخوة اشقاء ماتوا جميعا ولا حدهم عقاه ثم مات بعد ذلك أحد العتقة من ابن اخي سبعة
وعن بنتين للراخ الا توارثت ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سوى من ذكر فخير يرث
ومن لا يرث (اجاب) حيث لم يكن للعتق المذكور وارث نسبي يكون جميع ماله لابن
اخته معتمدا بالعصية ولاشيء لبنتي اختي الممتق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات

٢١ ١٢٦٩

عن زوجته وعن ابنتين وبنت منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل وغير ذلك ثم
مات أحد الابن قبل قسمة التركة عن أمه وعن ابنتين وعن بنتين ثم مات الابن الثاني
عن أمه وعن ابن ثم ماتت الام المذكورة عن بنتها وعن أولاد ابنتها المذكورين ثم
ماتت البنت عن بنتها وعن أولاد الابن المذكورين عن بنتها وعن بنتها وعن بنتها
بخص كل وارث (اجاب) يقدم ماله كما توفي اولاد ابنته المذكورين فلزوجته
الثلث فرضا والباقي بين أولاده الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين وبموت أحد الابنتين

٢٤ ١٢٦٩

ثانيتين أمه وعن أولاده الأربعة يكون لأمه السدس في جميع ماله كما فرضا والباقي
يقسم بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين وبموت ابن المتوفى اولاد ابنته أمه وابنه
يكون لأمه السدس فرضا والباقي لأمه تعصيا وبموت الام رابعاً عن ابنتها وعن أولاد
ابنتها يكون لبنتها النصف فرضا والباقي يقسم بين أولاد ابنتها المتساوين في الدرجة
للكم مثل حظ الانثيين وبموت بنت المتوفى اولادها عن بنتها وعن أولاد اخوها
يكون لبنتها النصف فرضا والباقي يقسم بين ابنا اخوها الاشقاء ولاشيء للامات من
اولاد الاخوين والله تعالى اعلم (سئل) في بنت توفيت عن امها واختين شقيقتين

٢٧ ١٢٦٩

وعن ابن اخ لاب واختين لا ينفذ يخص كل وارث (اجاب) لأم السدس فرضا
وللأختين الشقيقتين الثلثان كذلك والباقي بين الاخ والاختين لاب تعصيا للذكر

ربيع الثاني

٤ ١٢٦٩

مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أمه وعن ابن عم أبيه
شقيقة فقط وترك ما يورث عنه شرعا فذا يخص كل وارث منهما (اجاب) لأم الثلث
فرضا والباقي للعاصب حيث لا وارث توفى سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن زوجته وابنه وبنته ثم ماتت البنت عن زوج ولها عاصب ثم مات الابن عن
زوجة وأولاد كوروا ناس ترك ما يورث عنه شرعا من دور ومساكن وسواها وورثها
غيرها فهل يكون للزوجة في مائة المية الأول الثمن ثلاثة أرباع وللابن اربعة
عشر قيراطا وليست سبعة قرارعا وفي المسئلة الثانية يكون للزوج النصف فرضا

ربيع الثاني سنة

والأخ الأصعب النصف الباقى وفي المسئلة الثالثة يكون للزوجة الثمن ثلاثة أرباع
 والباقي لأولاده للذكور مثل حظ الأنثيين وإذا كان في الورثة غائب وقاصر لأولاهما
 ومضى مدة خمس عشرة سنة وطلب الغائب بعينه حضوره والصبي بعد كماله رشداً نصيبه
 من تركته موروثة وأراد جاني الورثة منعه من ذلك، تعلل (بالمدلة) كدورة لا عبدة بتعلله
 ولا يسقط حقهم من طلب ميراثه عن مورثه (أجاب) لا يسقط الحق بتأخر الزمان وتقدم
 تركته كل ميت بين ورثته على الوجه المسطور وليس لأحد الورثة منع أحد منهم عما
 يخصه من تركته موروثة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجة وابن أخ لاب وبنتي أخ شقيق وعن اختين لاب وابن عم فأنصص كل وارث من
 التركة (أجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته واخته لابيه وابن أخيه لاب وبنتي
 أخيه الشقيق وابن عمه فقط يكون لزوجته الربع فرضاً ولاخيه المذكورين الثلثان
 كذلك ولابن أخيه المذكور الباقي نصيباً ولاشئ لبنتي أخيه الشقيق ولابن عمه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخيه الشقيق وأخوة لاب فمهل يختص الميراث
 بالأخ الشقيق ولاشئ للأخوة لاب (أجاب) الميراث كله للأخ الشقيق ولاشئ للأخوة
 لاب حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ولده
 وبنتين وترك ما يورث عنه شرعاً فماذا ينصص كل وارث منهما (أجاب) يقسم جميع
 ما تركه المتوفى المذكور بين أولاده للذكور مثل حظ الأنثيين حيث لا وارث له سواهم
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاثة ذكور وبنتين وترك ما يورث
 عنها شرعاً فماذا ينصص كل وارث من الورثة (أجاب) يقسم جميع تركته المتوفاة بين
 أولادها المذكورين للذكور مثل حظ الأنثيين حيث لا وارث لها سواهم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن اخت شقيقة واختين لاب وابن أخ لام وترك ما يورث عنه
 شرعاً فماذا ينصص كل وارث من الورثة (أجاب) للثقبقة ثلاثة أرباع التركة فرضاً وواحدة
 وللأختين لاب الربع كذلك يقسم بينهما سوية ولاشئ لابن الأخ لام والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وأمه وعن أخوين وعن ثلاث أخوات جميع
 اشقام وترك ما يورث عنه شرعاً فماذا ينصص كل وارث (أجاب) للزوجة الثمن فرضاً
 وللبنت النصف كذلك وللام السدس كذلك والباقي يقسم بين الأخوة والأخوات
 للذكور مثل حظ الأنثيين حيث كانوا اشقاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وابني أخيه الشقيق وبنت أخيه وبنته وترك ما يورث عنه شرعاً فمن يرث
 ومن لا يرث وإذا أنكرت بنت الأخ نسب ولدى الأخ وأنشأ به يكون الميراث له سماع
 الزوجة (أجاب) للزوجة المذكورة الربع فرضاً والباقي لابني الأخ الشقيق يقسم بينهما
 سوية بعد نبوت نسبهما بالوجه الشرعى ولاشئ لمن سواهم والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجته وعن ابنتين وبنتين منها وعن ابنتين وثلاث بنات من زوجته غيرها

٤ ١٢٦٩

١١ ١٢٦٩

١١ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

جاءى الاولى

٤ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

ماتت في حياته وترك ماورث عنه شرعا وصح بعض الورثة بدعي اليرث كذا ومنع
 الباقي من أخذ نصيبه كالأهل بقسم جميع ما تركه الأب بما يورث من ورثته
 بالقرينة الشرعية ولا يكون لأحد الورثة الاختصاص بشئ من اليرث كذا بدون
 تخصص شرعي وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) للزوجة المذكورة الثلث فرضا
 والباقي بين الاولاد المتوفى الثمانية للذكر مثل حظ الانثيين وليس لأحد منهم أخذ شئ
 زائد عما يخصه في تركه مورثه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات أحد الابن قبل القسمة عن أخيه
 الشقيق فقط ثم مات الاخ الثاني عن اولاد عم شقيق خمسة وعن اولاد اولاد اعمام
 آخرين فهل يقسم جميع ما تركه الاخ المذکور بين اولاد عمه المذکور بالسوية بالقرينة
 الشرعية دون اولاد اولاد اعمام واذا مات واحد من اولاد اولاد اعمام المذکور
 الثمانية عن باقيهم الذين هم في درجته بقسم ما تركه بينهم بالقرينة الشرعية حيث
 كانوا في درجته واحدة (اجاب) يقسم ما تركه المتوفى بين ابنه حيث لا وارث له سواهما
 ويعتبر أحدهما عن أخيه شقيقه فقط يكون جميع ما تركه له ويعتبر الآخر عن ابنا عمه
 الشقيق وابناء ابنا اعمامه يكون جميع ما تركه بين ابنا عمه الشقيق ولا شيء لابناء
 ابنا اعمام ويعتبر أحد اولاد اولاد اعمام عن باقيهم تكون تركه لهم اذا كانوا
 مستوين في القربى والجهة والقوة ويقدم من العصبة الأقرب فالأقرب والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة ماتت عن ابن اختها شقيقة تها وعن رجل يدعي انه ابن اخت امها
 وترك ما يورث عنها شرعا فمن يكون ميراثها (اجاب) يقدم ابن الاخت على ابن
 الخالة غير ان المتوفاة المذكورة لابن اختها شقيقة تها ولا شيء لابن خالتها على فرض
 اثبات دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في ابن صغير مات عن أمه وعن عمته وعن
 اولاد ابن عم شقيق ذكور وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص
 كل وارث (اجاب) للام الثلث فرضا والباقي لابناء ابن ابن العم الشقيق تعصيا ولا شيء
 للعمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اخيه وامخته الشقيقين وعن ابن اخت
 اخرى فمهل يكون ميراثها لابن اختها ولا شيء لابن الاخت المذكورة (اجاب)
 يموت الرجل المذکور عن اخته واخيه الشقيقين وابن اخته فقط يكون جميع ما تركه بين
 الاخ والاخت المذکورين للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لابن الاخت والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل توفي عن زوجته وبنتين وأربعة اخوة اشقاء ذكور وماذا يخص كل
 وارث من ذكر (اجاب) للزوجة الثلث فرضا وللبنين الثلثان كذلك الباقي للاخوة
 الاشقاء تعصيا حيث لا وارث لآل في سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابن غائب وعن بنت ابن وعن أخ شقيق وترك تركته بيد الاخ الشقيق
 ثم ماتت بنت الابن عن امه وعن عمه الغائب المذکورين برث من تركه الميت الاول

١٨ ١٦٩

٢٢ ١٢٦٩

جادی الثانية

٢ ١٢٦٩

٤ ١٢٦٩

٨ ١٢٦٩

٩ ١٢٦٩

والثاني ومن لا يورث (أجاب) تركه المذوق أولاً لأنه العام ولا شيء للبنت الابن ولا
 للأخ الشقيق ويعتد بنت الأم عن أمها وعمها المذكورين فقط يكون لامها فيما تركه
 الثالث والباقي لهم العاصب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وعن ابن بنت خالته أمه وعن بنت ابن عم أمه وترك ما يورث منه شراً علفاً يخص
 كل وارث (أجاب) للزوجة والخال هذا الربع فرضاً والباقي يقسم بين عم الأم وبنتها
 اثلاً ما يكون لقراءة أبي الأم الثلثان ولقرابة أم الأم الثلث ونصيب الخالة لابن بنتها
 ونصيب العم لبنت ابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وابني
 اخوين شقيقين وترك ما يورثه ماتت البنت قبل القسمة عن أمها وعن بنتها وعن ابني
 عمها الشقيقين ثم مات أحد ابني العمين المذكورين عن بنته وعن ابن العم المذكور هذا
 يخص كل وارث (أجاب) للبنت في تركه المذوق أولاً النصف فرضاً للزوجة الثلث
 كذلك لابني الاخوين الشقيقين الباقي تعصياً وبموت البنت ثانياً عن ذكر يكون
 لامها السدس فرضاً في جميع ما تركه ولبنتها النصف كذلك لابني عمها العاصبين
 الباقي تعصياً وبموت أحد ابني العمين عن ذكر يكون لبنته النصف فرضاً ولعاصبه الباقي
 تعصياً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن منها وعن ابن من
 غيرهما ثم مات أحد الابنين عن أمه وعن أخيه لا شيء ثم ماتت الزوجة عن عمها فقط ثم مات
 العم عن شيء ولم تقسم التركة فمن يرث من هؤلاء ومن لا يرث (أجاب) للزوجة الثلث فرضاً
 والباقي بين الابنين سوية وبموت أحد الابنين عن أمه وأخيه لا شيء يكون لامه الثلث
 فرضاً ولا شيء لاب الباقي تعصياً وبموت الزوجة المذكورة عن عمها العاصب فقط يكون
 لجميع ما تركه له وبموت عمها عن شيء يكون جميع ما تركه بينهم سوية والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت منها وبنت من غيرها واخت شقيقة وابني عم شقيق
 ثم ماتت البنت التي من زوجته المذكورة عن أمها وعن اختها من أبيها وعن ابني عم
 أبيها الشقيق وعن عمها هذا يخص كل وارث عن ذكر (أجاب) بموت الرجل المذكور
 عن زوجته وبنتها واخته وأولاد عمها المذكورين يكون لزوجته الثلث فرضاً ولبنته
 الثلثان كذلك ولأختها الشقيقة الباقي تعصياً ولا شيء لأولاد عمها وبموت البنت المذكورة
 ثانياً عن اختها وأمها وأولادهم أبيها العاصبة وعمها فقط يكون لاختها المذكورة النصف
 فرضاً ولأمها الثلث كذلك ولعصبتها المذكورين الباقي تعصياً ولا شيء لعمتها في تركتها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنتين وترك ما يورثه عنه شراً ثم ماتت
 إحدى البنين عن أمها التي كانت مطلقة من أبيها قبل موته وعن اخوين واخت ثم
 ماتت الأم عن زوجها الذي تزوجته بعد زوجها الأول وعن بنتها وعن أولاد عمها
 ابنتين وبنت ثم ماتت البنت الخلقعة عن الزوج الثاني عن أبيها فقط ولم تقسم تركه كل
 منهم فإذ يخص كل وارث عن ذكر (أجاب) تقسم تركه المذوق أولاً بين أولاده الأربعة

١١ ١٢٦٩

١٢ ١٢٦٩

١٦ ١٢٦٩

٢٨ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

١ ١٢٦٩

رجب

رجب

لذ كرمثل حظ الاثنين حيث لا وارث له سواهم وموت اسدي البنتين من امهوا ومن
 اخوتها يكون لامها السدس فرضا والساق بقسم بين اخوتها واختها لذ كرمثل
 حظ الاثنين حيث كانوا كلهم لآب وموت الام عن زوجها وبناتها اولادهم معها
 المذ كورين يكون لزوجها الربع فرضا ولبنات النصف كذلك والباقي لا ولا دمعتها
 لذ كور ولاشي لبنت المفق وموت البنتين من ابينها فقط يكون جميع ما تركه الله والله
 تعالى اعلم (سئل) في امر امتلك دارا ماتت عن بنتين وعن ابن وعن زوج وتر كنهما ميراثا
 ثم مات الابن المذ كور عن بنتين وعن اخت شقيقة وعن اخت لام وعن زوجة فاذا انحصر
 كل وارث في الدار المذ كورة واذا مات الابن المذ كور عن نصيبه في الدار المذ كورة وعن
 نصف سفينة خاص به والحال ان عليه ديونا خاصة به تؤخذ من تركته وبهم الباقي بين
 ورثته بالمقريضة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين بعد ديونه بتركته للدين المتوفى
 ويقسم الباقي بين الورثة بحيث لا وصية وللزوج في الاولى الربع فرضا والباقي للاولاد
 تعصيا لذ كرمثل حظ الاثنين وللزوجة في الثانية الثمن فرضا ولبنات الثلثان كذلك
 وللنقيقة السابق تعصيا ولاشي للاخت لام يحجبها بالبنت والله تعالى اعلم (سئل) في
 امر اقامت عن بنت عها وعن بنت خالتها وترك ما يورثه عنها شرعا فاذا انحصر كل وارث
 منهما (اجاب) يموت المرأة لذ كورة وعن ذكر فقط يكون لبنت المثلثان ولبنات الخاتمة
 الثلث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة وبنته وانما ابنة الميت في حياته
 وترك ما يورث عنه شرعا ولم يقسم التركة ثم بعد ذلك مات الابن عن اخته وعن ابنته ثم بعد
 ذلك مات ابن الابن عن بنته وعن اولاد الم الاخوة الاشقاء المذ كور عن برث ومن لا برث
 وماذا انحصر كل وارث (اجاب) تقسم تركته المتوفى اولاد بين ولده لذ كرمثل حظ الاثنين
 حيث لا وارث له سواهما وموت ابنة ثانيا عن ابنته واخته يكون جميع ما تركه ذلك الابن
 لابنته ولاشي للاخت وموت ابن الابن ثلثا عن بنته وعن ابنته المذ كور يكون جميع
 ما تركه لابنته معها حيث كان الم شقيقا اولاد ولاشي للعمه والله تعالى اعلم (سئل) في
 امر اقامت عن زوجها وعن اولاد بنتها ابن وبنتين وترك ما يورثه عنها شرعا فاذا
 انحصر كل وارث عن ذكر (اجاب) للزوج النصف فرضا والباقي لا ولا لبنت
 المذ كورين لذ كرمثل حظ الاثنين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن خاله وابن خال آخر وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا
 فمن برث ومن لا برث وماذا انحصر كل وارث عن ذكر (اجاب) للزوجة الربع فرضا والباقي
 للخال ولاشي لمن عداهما ممن ذكر في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عتيق
 توفى عن زوجته وعن بنت اخيه متهمة وعن بنت المال وترك ما يورثه عنه شرعا فمن برث
 ومن لا برث وماذا انحصر كل وارث عن ذكر (اجاب) للزوجة الربع المذ كور ربع
 فرضا والباقي لبنت اخيه لكه شقيق حيث لم يوجد له وارث سواهما وليس لو قيل لبنت

١٢٦٩

٦

شعبان

١٢٦٩

٣٠

رمضان

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

شوال

١٢٦٩

٦

المسال للمعارضة في ذلك والحال هذ هو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت
وترك ما يورث عنه شرعاً ماتت البنت عن اخويها المذكورين من ابينها وعن امها ثم مات
احد الابنتين المذكورين عن اخيه لابيها وعن امه ثم مات الاخ الثاني عن امه وعن ابن
معتق معتق ابيها ولم تقسم تركته كل من الورثة المذكورين فماذا يخص كل وارث من ذكر
ومن يرث ومن لا يرث (اجاب) تقسم تركته الميت اولاد ابين اولاده المذكورين للذكر
مثل حظ الانثيين ويعت البنت عن اخويها وامها يكون لادها السدس في جميع ما تركته
فرضا والباقي بين اخويها المذكورين تصيبا ويعت احد ابني الميت اولاد عن اخيه لابيها
وامه يكون لامه الثلث في جميع ما تركه فرضا والباقي لانيه المذكور تصيبا ويعت هذا
الاخ عن امه وابن معتق معتق ابيه يكون جميع ما تركه لامه فرضا ورثا اذا كانت حرة
الاصل وان لم تكن الام للمذكور حرة الاصل يكون لها الثلث فرضا والباقي لابن
معتق معتق ابيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج غائب وعن عاصب
لها وعن اولاد بنتها فتمت بيت المسال على جميع ما عاها البيت لغيره الزوج شحضر الزوج من
غيبته وحصل بينهما وبين العاصب اختلاف فيما يصلح لكل منهما فهل يكون القول قول
الزوج يمينه في الصالح لهما من فرش ونحاس وتقود وهل لا يستحق اولاد البنت مع
العاصب شيئاً من التركة (اجاب) للزوج المذكور النصف فرضا والباقي للعاصب
بعد تحقق عصبته بالوجه الشرعي ولا شيء لاولاد البنت وادامات احد الزوجين
واختلف وارثه مع النحى منهما في الامتعة التي تصلح للزوجين معا كالفرس ونحوها يكون
القول في ذلك للنحى منهما يمينه حيث لا يثبت لوارث الاخر ع في مدعاها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن بنت ابن عمه وبنت عمه وابن عمته وترك ما يورث عنه شرعاً
فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) الميراث كله لابن العمه ولا شيء
لبنت بنت العم ولا لبنت ابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن اخيه وابني عم
شقيقين وترك ما يورث عنه شرعاً فهل يكون للاخت نصف التركة وما بيني يقسم بين ابني
العم واذا كان أحدهما غائباً من محله غيبة منقطعة بعيدة ولم يعلم موته ولا حياته يكون
للقاضي وضع نصيبه تحت يد أمين الى حين حضوره او نكاحه حاله ان كان حياً او ميتاً
(اجاب) للاخت النصف فرضا ان كانت شقيقة اولاد ولابني العم الباقي تصيبا
فان كانت الاخت لام فلها السدس وبأخذ الوارث الحاضر ما يخصه في تركته مورثة
ويوقف نصيب المفقود الى حين حاله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة
اولاد ذكور وترك ما يورثه احد الاولاد عن بنته واخيه والثاني عن بنتين واخ
والثالث عن ولده ذكور ماتت البنت التي ماتت ابوها عنها عن ابن لها فهل له ان يأخذ
نصيب امه من الدار (اجاب) نعم يكون للابن المذكور أخذ نصيب امه من دار جدها
بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن

١٢٦٩ ٦

١٢٦٩ ٦

ذى القعدة ٤

١٢٦٩

١٢٦٩ ٩

١٢٦٩ ١٠

ذی القعدة ربيعہ

[illegible]

وعمته يكون لامه الثلث فرضا والباقي لعمه العاصب المذكور حيث لا وارث سوى
من ذكر والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجته وولدين وبنت ثم مات أحد
الولدين عن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة وأمه ثم ماتت الأم عن ولدها وبنتها
المذكورين وترك كل منهما ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل من الورثة من تركه الأب
والأخ والأم (اجاب) للزوجتين تركه الميث أولا والبن فرضا والباقي بين أولاده
لأنهم مثل حظ الأنثيين وموت أحد الابنين ثانيا عن شقيقته وشقيقته وأمه فقط يكون
لامه في جميع ما تركه السدس فرضا والباقي بين الأخ والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين
وموت الأم عن ولديها يكون جميع ما تركه بينهما كذلك والله تعالى أعلم (مسئل) في
رجل أقر في مرض موته لزوجته الوارثة بدين ثم مات عنها وعن أخيه لاه فقط وترك
ما يورث عنه شرعا من دار ومطبخ وغير ذلك فهل لا يكون ذلك إلا قرأنا فذا ويقسم
جميع ما تركه بين الورثة المذكورين بالفرض الشرعي وماذا يخص كل وارث من ذكر
(اجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفى المذكور بين ورثته فلزوجته المربع فرضا والباقي
للأخ لأب حيث لا وارث له سواهما والافراد للوارث في مرض الموت بدين أو عين موقوف
على إجازة باقي الورثة والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت وترك
ما يورث عنه شرعا من عقار وحصة في ساقية فمات أحد الابنتين قبل القسمة عن ابن
ثم مات الابن الثاني عن ابن وبنت ثم ماتت البنت المذكورة عن ابنتين فماذا يخص
ابن الابن الذي مات أولا وعن ولدي ولدي عمه الشقيق ابن وبنت وعن ابني عمته بنت
ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل أولا عن ابنتيه وبنته فقط يكون
تركة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وموت أحد الابنتين ثانيا عن ابنتيه ومن ذكر يكون
ما يخصه من أبيه مع باقي ما يملكه لابنته دون غيره من أخوته وموت الابن الثاني ثالثا عن
ابن وبنت وأخت فقط تكون تركته بين ولديه للذكر مثل حظ الأنثيين وموت البنت
رابعاً عن ابنتين وأولاد أخويها تكون تركتها لابنتها وبنته وموت ابن الابن المذكور
خامساً عن ابن عمه الشقيق وبنت عمه وابني عمته فقط تكون جميع تركته لابن عمه
الشقيق ولا شيء من عداه من ذكر والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن أخوات
وعن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا فهل يدخل ابن العم العاصب مع الأخوات
ويقسم التركة بينهم بالفرض الشرعي (اجاب) بعد أخذ الأخوات فرضهن من تركته
المتوفى بالفرض الشرعي يكون الباقي لابن العم العاصب حيث لم يوجد صاحب يحجب
من ذكر والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنته وعن أخ شقيق وعن عم وترك
ما يورث عنه شرعا ثم مات ذلك الأخ عن عمه وعن ابن أخيه من بنت ومن لا يرث وماذا
يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل أولا عن ابنته وأخيه الشقيق وعمه تكون تركته
لابنته دون من ذكر وبموت الأخ المذكور عن ابن أخيه الشقيق وعمه فقط يحجب العم

٢٣

١٢٦٩

عمر

٥

١٢٧٠

صفر

٢

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٦

١١٧٠

- بابين الاخ فلا ميراث له مع وجوده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وليس له فرع وارث فهل لهذه الزوجة الربع في هذه الحال فرضا (اجاب) نعم للزوجة الربع مع عدم الولد وولد الابن وان سفر والله تعالى اعلم (سئل) في امر أمة ماتت عن ابن اخ شقيق وثلاث بنات اخ شقيق وابن عم صاحب وترك ما يورث عنها شرعا فن برث ومن لا يرث من هؤلاء (اجاب) الميراث كله لابن الاخ الشقيق ولاشي لبنات الاخ ولا لابن العم مع وجود ابن الاخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وعن ابن عمه الشقيق وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث من ذكرك (اجاب) بموت الرجل عن ذكر يكون لبنته في جميع تركته النصف فرضا ولزوجة الثلث كذلك ولابن العم العاصب الباقي تعصيا حيث لا وارث له سواه مع وجوده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن جارية المملوكة وله وعن ابن منها وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات الابن عن امه وعن ابن اخت ابيه ولم تقسم التركة فن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور او لاهن ابنته وزوجته وموت له فقط يكون لزوجة الثلث فرضا ولابنته الباقي تعصيا وبموت الابن فانما ساعن امه المحرقة وابن اخت ابيه يكون جميع ما يخصه لاهن ولاشي لابن العمه بحيث لا وارث سوى عن ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امر أمة ماتت عن زوجها وعن ابن عم شقيق وانجبته وترك ما يورث عنها شرعا من عقار ومواعظ ونحاس وغيره فهل اذا سقط ابن العم المذكور حقه من اعيان التركة لا يسقط حقه بالاسقاط لان الارث جبري ويكون له اخذ نصيبه بالنقصان الشرعية وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها وابن عمها الشقيق وبنتي عمها لاغير يكون للزوج النصف فرضا ولابن العم المذكور الباقي تعصيا ولاشي لذوي الازحام وقد صرح علماءنا بان الارث جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى اعلم (سئل) في امر أمة ماتت عن بنت حمها الشقيق وعن ابني اختها الشقيقين وترك ما يورث عنها شرعا فن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من الورثة المذكورين (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن بنت حمها الشقيق وابني اختها المذكورين تكون تركتها لابني اختها لانهم من النصف الثالث ولاشي لبنت العم لانها من النصف الرابع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنته وابني اخوين شقيقين ثم مات احد ابني الاخوين قبل قسمة التركة عن زوجته وامه وابنته وابن عمه الشقيق المذكور فماذا يخص كل وارث من التركة (اجاب) بموت الرجل المذكور او لاهن وورثته المذكورين لاغير يكون لزوجة الثلث فرضا ولبنته النصف كذلك والباقي لابني الاخوين الشقيقين تعصيا وبموت احد ابني الاخوين فانما عن ذكر يكون لزوجة فيما هو تركته عن الثلث فرضا ولا له السدس كذا وببنته الثلثان كذلك والباقي لابن عمه الشقيق تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات

عن زوجته واهله وبنين وابنتين وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم تركته ثم مات أحد
 الابنتين عن امه وعن اخيه لاميته وعن اخيتين لاب ثم ماتت إحدى البنتين المذكورتين
 عن امها وعن اخيه لاميها وعن اختها لاميها ثم ماتت زوجة المتوفى أولا عن ابن وبنت
 ثم ماتت البنت عن زوجها وعن ثلاث بنات وعن اخيه لاميها ولم تقسم تركته كل من
 الورثة المذكورين فخذوا ينقص كل وارث منهم وما اذا ارادت ورثة المرأة الاخيرة قسمة
 ما يخص مورثهم بجهة الارث عن ذكر يحايون لذلك ولا يقطع حقهم فيها بتقدم الزمان
 وليس لمخالفهم منعهم من ذلك بدون وجه شرعي حيث كانت المرأة موجودة تحت يده
 (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وامه واولاده المذكورين يكون لزوجته الثلث
 فرضا ولا ماله سدس كذلك والباقي لاولاده المذكورين تعصبا لذلك كمثل حظ الانثيين
 وموت احد الابنتين عن امه واخيه واخيه لاميها لا يكون لامه مما تركه السدس فرضا
 والاخوة لا ياب المذكورين الباقي تعصبا لذلك كمثل حظ الانثيين وموت إحدى البنيتين
 عن امها واخيه واخيه لاميها لا يكون لامها السدس كذلك والباقي للابن والاخوة لا ياب
 تعصبا لذلك كمثل حظ الانثيين وموت الزوجة عن ابنها وبنتها لا غير بقسم متركته
 بينهما لذلك كمثل حظ الانثيين وموت البنت الاخيرة عن زوجها وبنتها الثلاث واخيه
 الشقيق يكون لزوجها ما تركته الربع فرضا وليس لها المذكورات الثلاث كذلك
 والباقي للعاصب المذكور حيث لا وارث سوى من ذكر ولا يقطع الحق بتقدم الزمان
 وليس لاحد الورثة منع باقيهم عن ان ينفقوا بجهة الارث بدون وجه شرعي والله تعالى
 اعلم (مسئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وترك ما يورث عنه من دار ونخيل
 وغير ذلك ثم مات احد البنين قبل القسمة عن ابنته وعن اخويه واخيه لاميها ثم ماتت
 الاخيرة عن اخويها ثم مات الابن الثاني عن ابنته واخيه ثم مات الابن الثالث عن ابن
 عمه شقيق وعن بنين واخويه المذكورين فخير برث ومن لا يرث وماذا ينقص كل وارث
 (اجاب) بموت الرجل المذكور اولاً عن اولاده المذكورين لا غير تكون جميع تركته
 لهم لذلك كمثل حظ الانثيين وموت أحد البنين ثانياً عن بنته واخويه واخيه لاميها
 يكون لبنته النصف فرضا واخوته الثلاثة الباقي تعصبا لذلك كمثل حظ الانثيين وموت
 الاخيرة ثالثاً عن شقيقها المذكورين لا غير يكون ما تركته بينهم الكل نصفه وموت
 الابن المذكور رابعاً عن بنته واخيه الشقيق فقط يكون لبنته النصف فرضا والباقي
 للعاصب المذكور تعصبا وموت الابن المذكور خامساً عن ابن عمه الشقيق وبنين واخويه
 المذكورين لا غير يكون جميع ما تركه لابن عمه العاصب المذكور ولا شيء لبنتي اخويه
 المذكورين لانهما من ذوى الارحام والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابن
 وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات الابن عن اخيه شقيقه وعن امه وعن اخ
 لام ثم ماتت البنت عن امها وعن اخيه لاميها ثم ماتت الام عن ابنتها فقط ولم تقسم التركة

١٢٧٠

٢٩

جاءى الاولى

١٢٧٠

٢٠

جمادى الاولى سنة
١٢٧٠ ٢٨

هذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وولديه المذكورين لا غير
يكون زوجته في تركته التي فرضوا لولده الباقي تعصيا للذ كمثل حظ الاثنين وموت
الابن الثاني عن شقيقته واهواخيه لانه يكون لشقيقته ثلاثة اجناس تركته فرضا ورثا
ولاهم الخمس كذلك ولا يخيه لانه الخمس كذلك وموت البنت ثلثان عن امهواخيه
لاولادها لا غير يكون لامها الثلثان فرضا ورثا ولاولادها الثلث الباقي كذلك وموت
الام رابعان عن ابها فقط يكون جميع تركته لله والله تعالى اعلم (سئل) في ولد صغير
مات عن امه وجدته الصحيح واخوان لاب وام واخ لاب وترك ماورث عنه شرعا فهل
يكون للام السدس والباقي للجد الصحيح وتجب الاخوات والاخ بالجد المذكور
(اجاب) نعم للام السدس والجد المذكور الباقي ولاشي للاخوان والاخ المذكورين على
الموتى به والله تعالى اعلم (سئل) في ام آتت من زوجها وعن اولادها المذكورين
وبنتين وعن بنت عمها وترك ماورث عنها شرعا فمن يرث ومن لا يرث وما يخص كل
وارث (اجاب) بموت المرأة عن ذكر يكون لزوجها النصف فرضا والباقي لاولادها لا غير
المذكورين للذ كمثل حظ الاثنين ولاشي لبنت العم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن زوجته وعن ثلاثة بنين وبنت منهم ماتت الزوجة عن بنين الثلاثة وعن بنتها
ثم ماتت البنت عن اخوتها الثلاثة فقط ثم مات ابن من الثلاثة بنين عن ابنتين وبنتين
وزوجة ثم مات الابن الثاني عن زوجة وعن اخيه المصروع اولاد اخيه المذكور
والاثنان ثم مات الابن الثالث عن ثلاثة بنين وثلاث بنات وزوجة وترك الميت الاول
ماورث عنه شرعا فاذ يخص كل وارث من تركته مودته (اجاب) بموت الرجل الاول عن
ذكر او لا يكون لزوجته الثمن فرضا ولاولاده الباقي تعصيا للذ كمثل حظ الاثنين
وموت الزوجة عن اولادها المذكورين تكون تركته بينهم للذ كمثل حظ الاثنين
وموت البنت عن اخوتها الاشقاء المذكورين يكون لكل ثلث تركته وموت احد البنين
اولا عن زوجته وابنتين وبنتين يكون لزوجته الثمن فرضا والباقي لاولادها المذكورين
تعصيا للذ كمثل حظ الاثنين وموت الثاني عن زوجته ولنيه الشقيق واولاد اخيه
المذكورين لا غير يكون لزوجته الربع فرضا وشقيقه الباقي تعصيا ولاشي لاولاد اخيه
وموت الثالث عن بنين الثلاثة وموت زوجته يكون لزوجته الثمن فرضا والباقي لاولاد
المذكورين تعصيا للذ كمثل حظ الاثنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن
زوجته واولاده ثلاث بنات وذكر ثم ماتت الزوجة المذكورة عن اولادها الاربعة
المذكورين منهم ماتت احدى البنات ثلاث عن ابن واخوتها الثلاثة المذكورين ثم
ماتت البنت الثانية عن بنتين واخوات شقيقتين ثم ماتت البنت الثالثة عن اخيها
الشقيق وعن اولاد اخيه الشقيقةين منهم مات الابن عن ابن اخيه الشقيقة وبنتي اخيه
الشقيقة الاخرى وترك المتوفى اولاد ماورث عنه شرعا فاذ يخص كل وارث ومن يكون

جمادى الثانية

١٢٧٠ ١٤

١١٧٠ ٢٢

حب

١٢٧٠ ٢

وأما من لا يرث (أجاب) بموت المتوفى أولاً عن زوجته وأولاده الأربعة المذكورين
 يكون لزوجته الثلث فرضاً والباقي لأولاده المذكورين تعصيباً لئلا يتركوا
 وموت الزوجة ثانياً عن أولادها المذكورين يكون جميع ما تركته بينهم للذكر مثل
 حظ الأنثيين وموت إحدى البنات ثالثاً عن أبنائها وأخواتها المذكورين يكون جميع
 ما تركته لأبنائها ولأخواتها وموت البنت رابعاً عن بناتها وأخواتها
 الشقيقتين يكون لبناتها الثلثان فرضاً والباقي للأخ والأخت الشقيقتين تعصيباً للذكر
 مثل حظ الأنثيين وموت البنت ثالثة خامساً عن شقيقتها وأولادها المذكورين
 يكون جميع ما تركته لأخواتها ولأولادها المذكورين وموت الابن المذكور سادساً عن
 ابن أخته الشقيقة وبقي أخوته الأخرى لا غير يكون جميع ما تركه بين ابن
 الأخت وبقي الأخت الأخرى للذكر مثل حظ الأنثيين حيث اتفقت صفة الأصول
 فتسكون القسمة على إبدان القروع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين
 وبنتين وترك ما يورث عنه موطراً ومن جله موقوف كانه مفضل مع جانب أرض مملوكة ليست
 أميراً ولم تقسم تركته بين ورثته المذكورين إلى أن مات أحد الابنين عن ابن وعن أخيه
 الشقيق وأخوته الشقيقتين ثم مات الأخ المذكور عن ابن أخيه الشقيق وعن أخته
 الشقيقتين ولم تقسم التركة إلى الآن فماذا يخص كل وارث من ذكروه هل تسكون
 الأرض المملوكة المذكورة من جله التركة (أجاب) إذا كانت الأرض المذكورة
 مملوكة الرقبه لا ورث الأول تقسم بين ورثته المذكورين كباقي موقوفاته بالقرينة
 الشرعية لئلا يتركوا مثل حظ الأنثيين وموت أحد الابنين عن ابنه ومن ذكر تسكون حصته
 لابنه خاصة ولأخواته وموت الابن الثاني عن أخته الشقيقتين وابن أخيه العاصب
 يكون لشقيقته الثلثان فرضاً والباقي للعاصب المذكور تعصيباً حيث لا وارث سوى
 من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وعن ثلاث بنات وعن زوجة
 وترك ما يورث عنه موطراً من دار ومراش ونقد وغير ذلك فاستمرت الورقة مدة خمس
 سنين في عبثه واحدة إلى الآن فهل إذا أراد بعضهم القسمة يقسم جميع ما تركه
 الميت بين ورثته بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل
 المذكور عن زوجته وأولاده المذكورين يكون لزوجته في تركته الثلث فرضاً والباقي
 لأولاده تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين فتقسم التركة على هذا فما أصاب البالغ الرشد من
 من الورثة أخذ ومما أصاب القصر منهم يحفظه الوصي عليهم فإن لم يكن لهم وصي أقام
 القاضي عنهم وصياً يقسم ما لهم ويحفظه لهم إلى بلوغ رشدهم والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجته وولد وبنت منها وثلاثة أولاد ذكور من غير ما ترك ما يورث
 عنه موطراً ثم مات الولد عن أخته الشقيقة وأمه وعن أخوته الثلاثة من أبيه ثم مات أحد
 الأخوة عن أولاد ذكور وأبنات ثم مات الأخ الثاني عن أولاد ذكور وأبنات ثم مات الأخ

٩٠

وجوب

الثالث عن اخيه لا يبرء وعن اولاد اخويه الشقيقين المذكورين ثم ماتت الزوجة عن بنتها ثم ماتت البنت المذكورة عن اولاد ذكور وانما لم تقسم التركة وقبل موت البنت المذكورة وهبت ما يخصها من التركة لا واولاد اخويها من ابيها من غير معرفة قلدوه ومن غير قبض ولا فراقا فما الحكم في هذه الحبة وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجة هو اولاد المذكورين يكون لزوجته الثمن فرضا والباقي لاولاده للمذكورين نصيبا للمذكور مثل حظ الانثيين وموت الولد عن اخيه الشقيقه قوامه واخوته الثلثة لا يبرء يكون لامه السدس فرضا ولشقيقته النصف كذلك والباقي اعصبتها المذكورين نصيبا وموت احد الاخوة عن اولاده لا غير تكون تركته بينهم للمذكور مثل حظ الانثيين وموت الاخ عن اولاده لا غير تكون تركته لهم كذلك وموت الاخ الثالث عن اخيه لا يبرء واولاد اخويه الشقيقين لا غير يكون لاخته النصف فرضا والباقي لاولاد اخويه الذكور نصيبا وموت الزوجة عن بنتها لا غير تكون تركتها للبنت المذكورة فرضا وردا وموت البنت المذكورة عن اولادها لا غير تكون تركتها بينهم للمذكور مثل حظ الانثيين ولا تصح الحبة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وزوجة واولاد اخ وتركة ما يورث عنه شرعا فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من الورثة (اجاب) للزوجة الثمن فرضا وما بقي للابن والبنت للمذكور مثل حظ الانثيين بالعصوبة ولا شيء لاولاد الاخ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنتين وثلاث بنات وامها وتركة ما يورث عنها شرعا عام ماتت الام المذكورة عن اولاد ابنتها ذكورين واولاد بنتها المذكورين وتركة ما يورث عنها شرعا ولم تقسم التركة من يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من المسئلة الاولى والثانية (اجاب) لزوج المرأة الاولى الربع فرضا ولها السدس كذلك والباقي لاولادها المذكورين نصيبا للمذكور مثل حظ الانثيين وموت الام المذكورة عن ابني ابنتها واولاد بنتها لا غير تكون تركتها بين ابني الابن نصيبا تقسم بينهما ولا شيء لاولاد البنت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتين احداهما قاصرة وعن زوجها وعن اخوين شقيقين وتركة ما يورث عنها شرعا فهل يقوم زوج البنت من ابنته القاصرة في حفظ ما يخصها من امهات وتقسم التركة وماذا يخص كل وارث (اجاب) تقسم التركة المذكورة بين الورثة فيكون للزوج الربع فرضا وللبنات الثلثان كذلك والباقي للاخوين الشقيقين نصيبا والاولاد في كل القاصرة لا يباحث لم يكن مسرفا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن بنت ابنتها وتركة ما يورث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث (اجاب) للبنت الصلبة الثلاثة اربع التركة فرضا وردا وربع البقية لبنت الابن فرضا وردا ايضا بحيث لا وارث سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وبنت واخت شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير

١٢٧٠

١٤

شعبان

١٢٧٠

٣

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٣

رمضان

١٢٧٠

٢

ذلك ولو كانت اخوة لاب معزولون عنه كل منهم في بيت وعائلة على حدة ادعوا بان اصل
 تركه الميث كانت لا يهيم يريدون ان ينجسوا بها بغير دعوهم هذه وورثته الميت
 الواضعون ايديهم على التركة بخصوصهم يسكنون دعواهم فهل تقسم تركه الميت على
 ورثته بالفريضة الشرعية ولا عبرة بدعوى الاخوة المذكورين من غير برهان شرعي
 وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم تقسم تركه الميت بين ورثته بالفريضة الشرعية
 فيكون للزوجتين الثلثين فرضا وللبنت النصف كذلك للاخت الشقيقة الباقي تعصيا
 حيث لا وارث سوى من ذكر ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن زوجتين وعن اخت شقيقة
 وعن اخ لاب وعن ابن اخ شقيق وعن اولاد اخ لاب وترك بينا بالمحروسه ثمن يرب
 لا يرب وما تصيب كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ورثته المذكورين يكون
 لزوجته الثلثين فرضا ولبنته النصف كذلك ولاخته الشقيقة الباقي تعصيا ولا شيء للاخ
 لاب ولا لابن الاخ الشقيق ولا لاولاد الاخ لاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن ابن وبنتين ثم ماتت احدى البنيتين المذكورتين عن بنت واخيهما واختها الشقيقتين
 ثم مات ابن الميت اولا عن اخته شقيقة ثم ماتت الاخت المذكورة عن بنتين ولم تقسم
 التركة بين كل من الورثة المذكورين فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل
 الاول عن اولاده المذكورين لا شيء تكون تركته بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وبموت
 احدى البنيتين عن بنتها واخيهما واختها الشقيقتين لا غير يكون لبنتها النصف فرضا
 والباقي لاخيهما واختها تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين وبموت الابن عن شقيقته لا غير
 تكون تركته لها فرضا ورثا وبموت الاخت المذكورة عن بنتها فقط تقسم تركتها
 بين بنتها فرضا ورثا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن اخ من أم
 وعن اخت من أب وعن ولدي عمها ذكرين فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب)
 للزوج النصف فرضا عا لاولاد للاخت لاب النصف فرضا كذلك للاخ للام السادس
 فرضا كذلك ولا شيء لولدي العم المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت
 عن زوجها وعن ابن خالتها وعن اولاد بنت عمه جدها الى امها وعن بنت بنت عم
 جدها الى امها وترك ما يورث عنها من يرب ومن لا يرب وماذا يخص كل وارث (اجاب)
 للزوج النصف فرضا ولابن الخالة الباقي ولا شيء لمن عداهما عن ذكر بهذا السؤال
 لقرب ابن الخالة في الدرجة عن ذكر بعده مع كونهم من النصف الرابع والمحكم فيهم ان
 اولاهم بالميراث اقربهم الى الميتة من اى جهة كان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجتين وعن خمسة ذكور وقسمت التركة بينهم بالفريضة الشرعية ثم بعد
 ذلك مات احدهم عن آخرين شقيقين وعن آخرين لاب ثم مات الثاني عن بنت وعن
 اخيه شقيقة وعن آخرين لاب ثم مات الثالث منهم عن ابن وعن اخوين لاب ولم تقسم

١٦

١٦

١٧

١٧

ذى القعدة

٨

٨

١٠

١٠

١١

١١

ذی القعدة سنة
١٢٧٠ ١٣

تركه كل منهم من يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) يموت أحد الذكور
عن شقيقه وأخويه لأبيه لا غير تكون تركته لتقيقه بأخويه بينهما ولا شيء لأخويه
لأبيه وموت الثاني عن بنته وشقيقه وأخويه لأبيه لا غير يكون لبنته النصف فرضاً
ولشقيقه الباقي تعصياً ولا شيء لأخويه لأبيه وموت الثالث عن ابنه وأخويه لأبيه
لا غير تكون تركته لأبيه خاصة ولا شيء للأخوين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن زوجته وعن أولاده عتبه الشقيقين وعن أولاد أخيه لأبيه ذكر وثلاث إناث
فن يرث ومن لا يرث (اجاب) يموت الرجل المذکور عن زوجته وأولاد عتبه وأولاد
أخته لأبيه المذکور بن ذون زوجته الربع فرضاً قسم بينهم ما والباقي لأولاد أخته
يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لأولاد العتبتين والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن ابن عم شقيق وعن أبناء ابني العم المذکور وترك ما يرث عنه شرعاً فهل
يكون الحق فيه تركه لابن العم الشقيق دون ودة أخويه المذکور بن (اجاب)
الميراث كله لابن العم الشقيق لقربه في الدرجة ولا شيء لأبناء ابني العم حيث لا وارث
سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن اختين
شقيقتين وعن ابن أخ شقيق وترك ما يرث عنه شرعاً فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص
كل وارث (اجاب) الميراث كله للأخ والأختين الاشتقاء بق العصوية للذكر مثل
حظ الأنثيين ولا شيء لابن الأخ المذکور حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن عم أبيه وأب وعن ابن ابن عم أبيه شقيقه وترك ما يرث
عنه شرعاً فن يرث ومن لا يرث (اجاب) الميراث لابن عم الأب لأب دون ابن ابن عم الأب
الشقيق لقرب الأول في الدرجة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر
وعن بنتين وعن زوجتين وعن أخ شقيق وترك ما يرث عنه شرعاً فن يرث ومن لا يرث
وماذا يخص كل وارث (اجاب) يموت الرجل عن ذكر يكون لزوجه النصف فرضاً يقسم
بينهم أو الباقي بين أولاده تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للأخ الشقيق بحقه بالأب
والله تعالى أعلم (سئل) في بنت ماتت عن أخوين شقيقين وعن أخت شقيقة وترك
ما يرث عنها شرعاً مات أحد الأخوين عن أخيه الشقيق وعن أخته الشقيقة ثم ماتت
الأخت الشقيقة عن أخيه الشقيق وعن أولادها المذکورين الأباة لم تقسم التركة
فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) يموت البنت ولأب وأخوها وأختها الاشتقاء
تكون تركتها للذكر مثل حظ الأنثيين وموت أحد الأخوين ثلثان عن أخيه وأخته
الشقيقين يكون نصيبه بينهما كذلك وموت الأخت ثلثان عن أولادها المذکورين
وأخيها يكون ما ملكه مقسوماً بين أولادها للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للأخ حيث
لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن أولاد
معتق معه فهذه كورواها أو تركت ما يرث عنه شرعاً فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص

كل وارث (اجاب) الزوج النصف فرضا والباقي لاولاد معتنى المعتق الذي كور منهم دون
الاناث تعصبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن بنت وأخ شقيق وترك ما يورث عنه شرطا من دار وتخييل وغير ذلك فماذا يخص كل
وارث من ذكر (اجاب) للبنات النصف فرضا ولا لالخ الشقيق الباقي تعصبا حيث
لا وارث سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وخلف من الذرية ابنتين وبنتين
وزوجة والده وأخاه ثم بعد ذلك توفي أحد الابنتين المذكورين قبل قسمة التركة عن
انصبة واختبه ووالدته وجدته وعنه فبن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب)
يموت الرجل الاول عن اولاده المذكورين ووالده وزوجته وأخيه يكون لابنه السدس
فرضا ولا لزوجة النكح كذلك ولا لاولاده الباقي تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء
للأخ ويموت الابن المذكور عن أمه وجدته الصحيح وأخيه وعنه لا غير يكون لأمه السدس
فرضا والوجود جمع من الاخوة والباقي لمحمد المذكور تعصبا ولا شيء لمن عداه عن ذكر
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرطا لم تقسم
التركة ثم مات أحدهما عن ابن والآن من ابن وبنت فهل لاولاد الميتين ان يأخذوا
حقوقهم من تركته تجدهم بالوجه الشرعي حيث لم تقسم في حياة آبائهم وماذا يخص كل واحد
منهم بالقرينة الشرعية (اجاب) يموت الرجل الاول عن ابنته وبنته لا غير يكون لابن
الثلاثين والبنات الثلث ويموت أحدهما عن ابنته تكون تركته خاصة حيث لم يوجد
من يشاركة ويموت الآخر عن ابنته وبنته يكون ماتركة بينهما انلا ما للذكر مثل حظ
الانثيين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت وبنت
عنها شقيقة وعن ابن ابن ابن خلفا وترك ما يورث عنها شرطا فماذا يخص كلا منهم
(اجاب) للزوج النصف فرضا ولبنت بنت العم الشقيق الباقي ولا شيء لابن ابن الخمال
والخمال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن ثلاث بنات وعن
ابن ابن وعن أخ وأخت شقيقين وترك ما يورث عنه شرطا هل يكون للزوجتين من تركته
زوجهما النكح فرضا للثلاث بنات الثلثان فرضا ولابن الابن الباقي تعصبا ولا شيء
للأخ والأخت (اجاب) للزوجتين الثلث فرضا وللبنات الثلثان كذلك ولابن الابن الباقي
تعصبا ولا شيء للأخ والأخت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخت شقيقة
وعن اولاد ابن أخت وترك ما يورث عنها شرطا فبن يرث ومن لا يرث (اجاب) لا شيء
لاولاد ابن الأخت مع وجود الأخت الشقيقة التي لم تقم بها مانع وتقر زوجا لتركته فرضا
وردا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن عم
عاصب شقيق وعن اولاد ابن عم شقيق وترك ما يورث عنها شرطا فبن يرث ومن لا يرث
(اجاب) الميراث لابن العم الشقيق دون اولاد ابن العم لقرب الاول حيث لا وارث سوى
من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وزوجة وزوجة أخرى حامل وأخوة

ثم وضعت الحامل ابتائهم بعد تسعة أيام مات الابن المذكور عن امه وعن اخته وعن
 اعمامه ولم تقسم التركة فماذا يخص كل وارث من الماسة الاولى ومن الماسة الثانية
 (اجاب) بموت الاول عن بنته وزوجته وحمل انفصل ذكر اجداد اخوته يكون لزوجته
 الثمن فرضا والباقي للابن والبنت تعصبا للمذكور مثل حظ الاثنتين ولا شيء للاخت وتوعدت
 ذلك الابن عن امه واخته الشقيقة او التي لاب واخاه العصبية يكون لامه الثلث فرضا
 ولاختها المذكورة النصف كذلك والباقي من نصيب الابن لاعمامه الانساء اولاد
 تعصبا بحيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امر اتمات عن بنتين
 وعن ابني ابنتها وعن اخيهما وتركت ما يورث عنها شرعا فغن برث ومن لا يرث وماذا يخص
 كل وارث (اجاب) للبنين المذكورة اثنتان فرضا والباقي لابني ابنتها ولا شيء لاختها
 حيث لا وارث غيرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخته الشقيقة وعن اولاد
 عم له ذكور وانثى واحدة وعن ابن ابن عم ترك ما يورث عنه شرعا فغن برث ومن لا يرث
 وماذا يخص كل وارث (اجاب) للاخت الشقيقة النصف فرضا ولا بناء العلم المذكور
 الباقي تعصبا ولا شيء للانثى ولا لابن ابن العم حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت غائبة بالغة رشيدة وترك ما يورث عنه
 شرعا تحت يد الزوجة ولم يكن له وارث سوى من ذكر فهل اذا حضرت البنت المذكورة
 من غيبتها يكون لها اخذ ما يخصها من تركه والدها واذا ادعت الزوجة تمامها صرفت شيئا
 على الميت زيادة على مؤن التجهيز الشرعية لا تحجب لذلك وماذا يخص كل وارث منهما
 (اجاب) لا تحجب الزوجة لاخذ ما صرفته زيادة على مؤن التجهيز والتسكين الشرعيين
 بدون اذن البنت واذا كان نسب البنت المذكورة ثابتا من الرجل المذكور يكون
 لها اخذ ما يخصها بالارث عنه وسبعة اشجان التركة فرضا ورثا وللزوجة الثمن حيث
 لا مانع وقد تم التجهيز الشرعي والتسكين بقدر كفى المنة على الميراث وكذا الدين من
 كل المال والوصية من ثلثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخته الشقيقة وعن
 ابن ابن عم ترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) للاخت
 الشقيقة النصف فرضا ولا لابن ابن العم اذا كان شقيقا ولا لابني الباقي تعصبا واذا كان لام
 فلا شيء والمال كله للاخت حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
 امر اتمات عن زوجها وعن ابني عمي أبيها الشقيقين وعن بنت عم أبيها الشقيق أيضا
 وتركت ما يورث عنها شرعا فغن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر حيث
 لا وارث لها سوى من ذكر (اجاب) لزوجة المرافة المذكورة النصف فرضا حيث لا ولد
 ولا بني عمي أبيها الشقيقين الباقي تعصبا يقسم بينهما فكل منهما الربع ولا شيء لابنته
 الاب المذكورة لسكونها من ذوى الارحام ولا شيء لعم مع وجود العصبية والله تعالى اعلم
 (سئل) في امر اتمات عن امها وعن اخها واخت شقيقة من وعن اخها واخت لام وتركت

٢٩

١٢٧١

صفر

١٧

١٢٧١

٢٠

١٠٧١

٢٣

١٢٧١

ربيع الاول

١٢

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٦	١٢٧١	ما يورث عنها شرعا من عقار ونقسل فإذا انحصر كل وارث من ذكر (اجاب) للأخ والاخت لام الثلث فرضا بالوثة بينهما واللام السدس كذلك والباقي للأخ والاخت الشقيقين تعصبا للذكور مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت ماتت عن أبيها وعن اختها شقيقة ماتت ما يورث عنها شرعا فن يرث ومن لا يرث (اجاب) الميراث كله للأب چون الاخت المذكور حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن أولاد خال أبيه فلم يكن تركته (اجاب) الميراث كله للام فرضا ورثا ولا شيء لا ولا خال الأب حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وزنت وترك ما يورث عنه شرعا فإذا انحصر كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل عن ذكر يكون لزوجته في تركته الثلث فرضا والباقي لابنه وبنته لذكور مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجته وعن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فإذا انحصر كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر يكون لاه السدس فرضا ولزوجته الثلث كذلك وما بقي يقسم بين الابن والبنت تعصبا للذكور مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وبنت وعمها وعن بنت خالتها وترك ما يورث عنها شرعا فإذا انحصر كل وارث من ذكر (اجاب) الميراث كله لابن بنت العمه ولا شيء للبنت بنت بنت خالتها حيث لا وارث سوى من ذكر لقرب ابن بنت العمه من المورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب مات في غيبته عن امه وعن اخت لاب وعن اختين وأخ لامه وعن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر لا غير يكون لامه في تركته السدس فرضا ولا شيء لاه النصف كذلك ولا ختمه وأخيه لامه الثلث الباقي كذلك يقسم بينهم إن لا نأخذ بهم كاتناهم ولا شيء للعم العاصب لاستغراق الفروض للتركة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت ابن عمها شقيقة وعن بنت خالتها الشقيقة وترك ما يورث عنها شرعا فإذا انحصر كل وارث من ذكر (اجاب) بموت المرأة عن بنت ابن عمها وبنت بنت خالتها لا غير يكون ابنت ابن العمه الثلثان وبنت بنت الخالة الثلث حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها وبنتها وعن ابن عمها وترك ما يورث عنها شرعا فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث منهم (اجاب) للزوج الربع فرضا والباقي بين الابن والبنت تعصبا للذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء لابن عم المرأة حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابني أخيها الباقين وترك ما يورث عنها شرعا من عقار وغيره ثم بعد ذلك مات الزوج المذكور وبنت
١٧	١٢٧١	
١٩	١٢٧١	
٢١	١٢٧١	
ربيع الثاني		
٧	١٢٧١	
١٠	١٢٧١	
١٠	١٢٧١	
١٤	١٢٧١	
١٩	١٢٧١	
جادی الاولی		
٢	١٢٧١	

١٢٧١

٢

قسمه التركة المذكورة عن ابن قاصر فهل والحال هذه اذا بلغ القاصر المذکور ورشدا
 يكون له اخذ ما يخص اباؤه من تركته وزوجته المتوفاة المذکورة اذا ثبت المذکور ذلك ولم
 تقسم تركته وزوجته ابيه (اجاب) نعم يكون لابن الزوج اخذ ما يخص اباؤه من تركته وزوجته
 المتوفاة قبله بعد بلوغه بصفة الرشد عن هو تحت يده اذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى
 اعلم (سئل) في امر اعمات عن بنت ابنا الذي مات في حياته وعن اخوين واخت اشقاء
 وترك ما يورث عنها شرعا فاذن الشخص كل وارث (اجاب) لبنت الابن النصف فرضا
 والباقي للاخوين والاخت الاشقاء تعديا لذلك كمثل حظ الاثنين حيث لا وارث سوى
 من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ثلاث بنات عن مستولدته
 من واحدة بنات من والاخرى بنت وترك ما يورث عنه شرعا ثم ماتت احدى البنات
 قبل قسمه التركة عن امها وعن اختها الشقيقة وعن اختها لابنها فاذن الشخص كل وارث من
 ذكر (اجاب) اذا لم يكن للبنت الاول من الورثة سوى زوجته وبناتها الثلاث يكون لزوجته
 في تركته الثلث فرضا والباقي لبناتها الثلاث بالسوية بينهن الا ان فرضا ورثت
 احدى البنات عن شقيقتها واختها لا يباو أمها يكون لشفقة ثلثة انما ستركتها
 فرضا ورثت والاخت لابن الخمس كذلك وللام الخمس الباقى كذلك حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن ابن
 ابن عم ابيه الشقيق وعن اولاد بنت اخيه الشقيق وعن ولدت اخته الشقيقة وعن
 بنت ابن عم ابيه وترك ما يورث عنه شرعا في برث ومن لا يرث (اجاب) انما كان نسب
 الورثة المذکورين ثابا للبنت بالوجه الشرعي ولا وارث له سوى من ذكر يكون لزوجته
 الربع في تركته فرضا والباقي لابن ابن ابن عم ابيه الشقيق العاصب تعديا ولا شيء
 لا ولا بنت اخيه ولا ولدت بنت اخته ولا بنت ابن عم ابيه لكونهم من ذوى الارحام
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن اولاد ابن وترك ما يورث
 عنه شرعا فهل والحال هذه يقسم ما تركه الميت على اولاده الا ان لا وليس لاحدهم ان
 يخص بشئ رائد عن الآخر فيما تركه ابوهم ولا شيء لا ولا لابن (اجاب) يقسم ما تركه
 الميت معاه ومما تركه له يوم موته بين ورثته بالفرض الشرعي ولا اختصاص لاحدهم
 بشئ من ذلك بدون تخصيص شرعي ولا شيء لا ولا لابنه بجهة الارث كجهتهم بالبناء والله
 تعالى اعلم (سئل) في امر اعمات عن ثلاثة بنين لاختها الشقيقة وعن ابن ابن
 اختها الشقيقة الثانية وعن ابن وبنت لاختها الشقيقة الثالثة وترك ما يورث عنها
 شرعا في برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) لاميراث لابن ابن
 الاخت الشقيقة مع اولاد الاختين الشقيقتين كجهتهم بقرب الدرجة وقسم ما تركه
 بين ابناء الاخت الشقيقة وبين ابن وبنت الاخت الشقيقة الاخرى كذلك كمثل
 حظ الاثنين لا تغاير صفة اصولهم في الاوثة والله تعالى اعلم (سئل) في امر امة

جادی الثانية

١٢٧١

٤

١٢٧١

١٧

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٨

ماتت عن ابن ابن اختها لابيها وعن ثلاثة أولاد ذكور لبنت اختها المذ كورة وعن بنت وابن لبنت اخت ثانية لابيها أيضا وتوكت ما يورث عنها شرعا فهاذا شخص كل وارث من ذكر (اجاب) يقسم المال على اول بطن لاخت فبجعل ابن الاخت الذي له ابن واحد كاخ لاب وبنت الاخت المذ كورة التي لها ثلاثة بنين كلاث اخوات لاب باعتبار عدد فروعهما وبنت الاخت لاب الاخرى التي لها ابن وبنت كاختين لاب باعتبار عدد فروعهما فكانت اجتمع مع صالح لاب واحد وخمس اخوات لاب فتكون القسمة اسباعا باعتبار عدد رؤسهم لابن الاخت المذ كورة وسبعة لابنت الاخت المذ كورة التي لها ثلاثة بنين ثلاثة اسباع ولبنت الاخت الاخرى التي لها ابن وبنت سبعان باقى ذلك ثم يجعل المذ كورة مائة والاثان مائة اخرى فاذا نقصا تعيب ابن الاخت وهو سبعان لابنه في البطن اثنا عشر اسبقا عليه واذا نقصا تعيب بنتي الاختين وهما مائة والاثان الى فروعهما في البطن اثنا عشر وهما تسعة اسباع لم يستقم لان فروعهما اربعة بنين ثمان بنات وبنت فيكون المجموع تسع اخوات والخمسة على التسع ما ينقص ضرب رؤس من ان أكبر عليه وهي تسعة في اصل المسئلة وهو سبعة صار المالح ثلاثة وستين سهما ومنها صرح فلان الاخت من اصلها سهمان بضر بان في المضروب وهو تسعة صار ثمانية عشر سهما فتعطي لابنه ولبنتي الاختين من اصلها خمسة اسهم تضرب في المضروب وهو تسعة ايضا صار خمسة واربعين تقسم على فروعهما وهم الاربعة بنين وبنت المذ كورة فلكل ابن عشرة اسهم ولبنت خمسة اسهم وهذا على قول محمد درجة الله تعالى وهو المختار لا يقتوى والله تعالى أعلم (سئل) من طرف روزي اعني انفسى بما مضى منه ان رجلا ذميا اسمه واصف طيب مات عن ثلاثة اولاد ذكور وزوجة وان احدا الاولاد توفي عن اخويه وامه ثم توفي احدا الاخوين الباقيين عن ابن وبنت وزوجة وامه فهاذا شخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت واصف طيب عن اولاده المذ كورة الثلاثة وزوجته اولاد غير يكون لزوجته فيما تركه مما يورث عنه شرعا الثلث ثلاثة ارباع فرضا وما بقى من ذلك يكون لاولاده الثلاثة تعصيا لكل واحد منهم سبعة ارباع وموت احدا الاولاد المذ كورة بن ثانيا عن اخويه الشقيقين وامه المذ كورة بن لا غير يكون لاهم السدس مما تركه ولاخو به الشقيقين الباقي من ذلك تعصيا يقسم بينهما بالسوية وموت الولد الثاني ثالثا عن ابنه وبنته وزوجته وامه المذ كورة بن لا غير يكون لزوجته فيما تركه مما يورث عنه الثلث فرضا ولهم السدس كذلك والباقي يقسم بين الابن والبنات لئلا يترك حظ الانثيين تعصيا بحيث لا مانع ولا شئ لاخيه بحجة بالابن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن اخ شقيق وعن ابن عم وترك ما يورث عنها شرعا عن برث ومن لا يرث (اجاب) الميراث كله لابن الاخ الشقيق دون ابن العم والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي ماتت عن زوجته

١٢٧١

د ب ٩

١٢٧١

٢٧

وبنته من جارية نصرانية وعن والدته واخويه الشقيقين ثم بعد ذلك أسلم أحد الاخوين
ثم ماتت البنت المذكورة عن عيها الذي والمسلم وجدتها لم أبيها فاقطعها فذا يخص
كل وارث من ذكر (أجاب) بهلاك الميت الاول تقسم تركته بين ورثة بما للفرصة
الشرعية فالبنت المحقة بنوعها له النصف فرضا ولو زوجته الثمن كذلك ولأمه السادس
كذلك والباقي للاخوين الشقيقين تعصيا وعموت البنت عن عيها وجدتها لم أبيها
الذميين وعيها المسلم يكون لمجدتها لم أبيه السادس فرضا عند عدم الام ولعمها الذي
التعريق الباقي تعصيا ولا شيء لعمها المسلم قبل وفاتها اذا اختلف الذين مانع من الارث
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وابن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا
من عقار وارض ثم مات ابن العم عن ثلاثة بنين وزوجة فذا يخص كل وارث من ذكر
(أجاب) بموت الرجل الاول عن بنتيه وابن عمه الشقيق لا غير يكون لبنتيه الثلثان فرضا
فما تركه ابوهما بمأبوث عنه شرعا وابن العم المذكور الباقي من ذلك تعصيا وعموت
ابن العم المذكور ثانيا عن ابنتائه الثلاثة وزوجته يكون لزوجته فيما يخصه بمأبوث
عنه شرعا الثمن فرضا والباقي من ذلك لابنتائه الثلاثة يقسم بينهم سو بقا تعصيب حيث
لا وارث سوى من ذكر ولا يجرى التوارث في الارض المذكورة وان كانت أميرة فلا
تقسم فسخة الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وابن عم أبيه
لا يورث تخفي الا عقار او غير ذلك وبقيت التركة تحت يد البنت لانتية ثم ماتت
البنت بعد موت العاصب وترك ابنا فاستولى على التركة ايضا وللعاصب المذكور
اولاد بنان فطلبوا ما يستحقه جدهم مع البنت فهل لا ينعون من أخذ حقهم من ولد
البنت المستولى عليه واذا ادعى آخر استحقاقا مع من ذكر هل يلزمه اثبات نسبته للبنت
والجهة التي يستحق بها (أجاب) بموت الرجل الاول عن بنته وابن عم أبيه العاصب
يكون لبنته النصف فرضا وابن عم أبيه العاصب النصف الا تخم مأبوث عنه شرعا
تعصيا حيث لا وارث له سواهما وحيث مات كل من البنت وابن عم الاب المذكور وترك
وارثا ولم تقسم التركة يكون نصيب كل من البنت وابن عم الاب لورثته بما للفرصة
الشرعية فلورثة ابن عم الاب أخذ نصيبه من هو تحت يده بعد تحقق ما ذكره بالوجه
الشرعي حيث لا مانع ومن المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرده دعواه بدون اثباته بشرطي
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وثلاث بنات وثلاث زوجات وترك
ما يورث عنه شرعا من دار وماش وتخيل وسواق اشجار وغير ذلك ومن جنة ما تركه
اطيان وزاعته الاميرية فهل يقسم جميع ما كان يورث بين ورثته بما للفرصة الشرعية
سوى الاطيان وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجاته
الثلاث وابنيه وبنته الثلاث لا غير يقسم جميع ما كان يورثه بين ورثته المذكورين
فلزوجاته الثلاث المذكورات الثمن فرضا يقسم بين اثلاثا وانباقي يكون بين اولاده

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

٢٩

رمضان

١٢٧١

٥

١٢٧١

١٧

الذكور والانات للذكور مثل حظ الانثيين ولا يجرى التوارث في ارض الزراعة الامر به
 الخالصة عن حق القرار بقول البناء وغرس الاشجار للورث والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجته وعن ابنين من قبل وترك ما يورث عنه شرعا ثم ماتت الزوجة عن
 ثلاثة بنين ولم تقسم التركة فماذا يخص كل واحد منهم (اجاب) بموت الرجل الاول عن
 زوجته وابنيه منها لا غير يكون لزوجته الثلث فرضا والباقي لابنيه للذكور بن نصيبا
 يقسم بينهم بموت الزوجة المذكورة عن بنينا الثلاثة قبل قسمة التركة يكون نصيبها
 من زوجها بينهم اثلثا للكل واحد منهم قيراط من اصل تركه زوجها كما تكون سائر
 املاكها بينهم اثلثا لحديث لا وارث لما سوى من ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 ذمي مات عن ابنة المسلم وعن ورثة اناث ذميات وترك ما يورث عنه شرعا فهل تكون
 تركته لورثته الذميات تقسم بينهم بالفرصة الشرعية ولا شيء للابن المسلم بمجة الارث
 (اجاب) اذا كان اسلام الابن سابقا على موت ابيه الذي لا يرث منه اذا خلا لاف الدين من
 مواقع الارث وتقسم تركه الذمي بين ورثته الذميين عند موته بالفرصة الشرعية والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتي بنتها وعن اختها من امها وعن ابن عمتها
 وعن بنت عمها وعن اولاد اخيها من امها ذكر وبنتين فبن برث ومن لا يرث وماذا يخص
 كل وارث (اجاب) الميراث كله للاخت لام فرضا واولادها لاشي لذكوى الارحام المذكورين
 حيث لا وارث لقرار المذكورة من ذوى الفروض ولا من العصباء سوى الاخت
 المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا عن زوجته
 واولاده السبع ابنتين وبنت من الزوجة المذكورة وولدين وبنتين من زوجة مطلقة
 منقضية العدة ثم توفي ولدهن اولاد الزوجة المطلقة عن اخيه من قبله واخته شقيقته
 وعن امه وعن اخوة لاب ثم توفيت اخت المتوفى المذكورة عن امها واخيها واختها
 الشقيقين وعن زوجها وعن اخوته لاب ولم تقسم تركه كل من الورثة المذكورين فبن
 برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته واولاده
 السبعة المذكورين لا غير يكون لزوجته الثلث فرضا والباقي بين اولاده السبعة تعصيا
 للذكور مثل حظ الانثيين وموت احد المذكور ثانيا عن امه واخيه واخته الاشقاء واخوته
 لايه المذكورين لا غير يكون لاه السدس فرضا في جميع ما يورث عنه شرعا والباقي
 بين اخيه واخته الاشقاء تعصيا للذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء لاخته لايه محجهم
 بالاخ الشقيق وموت احدى الاناث ثلثان عن امها واخيها واختها الشقيقين وزوجها
 واخوتها لابها لا غير يكون لامها السدس فرضا وزوجها النصف كذلك في جميع
 تركتها والباقي بين اخيها واختها الشقيقين تعصيا للذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء
 لاختها لابها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وبنت خالفا الشقيق
 وعن ابن وبنت ابن خالتها الشقيقة وترك ما يورث عنها شرعا فبن برث ومن لا يرث

- ١٢٧١ ٢٨ (أجاب) الميراث بين ابن وبنت المال الشقيق لأذكركم مثل حظ الأنثيين ولا شيء لابن وبنت ابن الخالة تحت لا وارث للمرأة المذكورة سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت وانحورين وأخت لام وأخت شقيقة فإذا أخص كل وارث من ذكر (أجاب) بموت الرجل عن زوجته وبنته وأخته الشقيقة وأخوته لأمه لا غير يكون لزوجته الثمن فرضا ولبنته النصف كذلك لأخته الشقيقة الباقي تعصيا ولا شيء للأخوة لأم محجهم بالنسب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن أخيه شقيقة ثم مات الأخ الشقيق عن ابنتين وعن أربع بنات ولم تقسم تركته لغيره فإذا أخص كل وارث من ذكر (أجاب) بموت الرجل الأول عن بنته وأخته الشقيق لا غير يكون لبنتيه الثلثان فرضا ولشقيقة الباقي تعصيا وبموت الشقيق ثانيا عن أولاده الستة المذكورين لا غير يكون نصيبهم للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت من زوجها وبنتها وابن ابن عمها الشقيق وتركها وارث عنها فإذا أخص كل وارث (أجاب) للزوج الربع فرضا وللبنت النصف كذلك لابن ابن العم الشقيق الباقي تعصيا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أمه وعن ابنتين وعن بنت وعن أخيه وأخته الشقيقتين ثم مات أحد الابنتين عن أمعوص جدته أم أبيه وعن أخيه شقيقة وعن أخته الشقيقة وعن عمه وعن عمته الشقيقتين ثم مات أخوها البنت والأولاد بنشين وعن زوجته وعن أمه وأخته شقيقة وعن ابن وبنت أخيه الشقيق ولم تقسم تركته كل من المذكورين عن بنتين وعن لابن وبنتا فإذا أخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل الأول عن زوجته وأمه وأولاده المذكورين وأخيه وأخته لا غير يكون لزوجته الثمن فرضا ولأمه السدس كذلك لأولاده الباقي تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للأخت وبموت أحد الابنتين ثانيا عن شقيقته وشقيقته وأمه وجدته وعمه وعن أخيه لا غير يكون لأمه السدس في تركته فرضا والباقي بين أخيه وأخته الشقيقتين نصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للبعدة يحجب بالأم والألمه وعمته ليكون العمة من ذوى الأرحام والعلم محجوب بالأخ الشقيق وبموت أخت الميت الأول ثالثة عن بنته وزوجته وأمه وأخته الشقيقة وابن وبنت أخيه الشقيق لا غير يكون لزوجته الثمن فرضا لثلاثة قوارب ولأمه السدس كذلك أربعة قوارب ولبنيتي الثلثان كذلك ستة عشر قاربا والباقي لأخته الشقيقة تعصيا قيراط واحد ولا شيء لابن وبنت أخيه المذكورين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن أخيه الشقيق وعن بنت أخيه الشقيق وعن عمته الشقيقة وعن عمته أخت أخت الميت لأمه وتركها منورث عنه شرطا فنزلت وعن لابن وبنتا وإذا أخص كل وارث (أجاب) الميراث لابن الأخ الشقيق ولا شيء لبنت الأخ الشقيق ولا للعمتين المذكورتين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن حاته

ذى القعدة

ثقة أمه وعن ابني ابني عنه وترك ما يورث عنه شرعا فاذ يخص كل واحد (أجاب)
 الميراث لابن الخالة الشقيقة دون ابني أبي العمة لقرب ابن الخالة في الدرجة حدث
 لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن أولاد بنات أمها
 فهاذ كور وراثت ولم يكن لها وارث غيرهم فهل والحال هذه يكون الميراث حقهم وماذا كان
 الميراث حقهم فأكثبة فسمه التركة بين الذكور والاثناث (أجاب) حدث استوى الجميع
 في القرب والقوة والجهة ولم يختلف صفة أصولهم بالذكورة والانوثة تقسم التركة على
 ابدان الفروع للذكور منهم مثل حظ الانثيين باتفاق اصحابنا والحال هذه والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن ابن ابن ابن عنه الشقيق وترك ما يورث عنه
 شرعا ثم قبل فسمه التركة ماتت البنت للذكورة عن بنتها وعن ابن ابن ابن عم أبيها
 المذكر كور فاذ يخص كل وارث من الورثة المذكورين (أجاب) بموت الرجل المذكور
 عن بنته وعن عاصبه المذكور يكون ابنته العدة فرضا والباقى للعاصب المذكور
 تعصبا وموت البنت فاتباع بنتها وعاصبها المذكور تقسم ما هو مملوك لها بين بنتها
 وعاصبها المذكور نصفين كذلك حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأولادها المذكور وعن ابن اختها الشقيقة وترك
 ما يورث منها شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت المرأة
 المذكور كور عن زوجها وأولادها المذكور وابن اختها المذكور لا يغير يكون لزوجها
 النصف فرضا ولأولادها الشقيق اولاد الباقى تعصبا ولا شيء لابن الاخت لكونه
 من ذوى الارحام فان كان المذكر كور عمالام كان النصف الباقى بعد فرض الزوج
 لابن الاخت لقربه في الجهة والله تعالى أعلم (سئل) في ميت مات وترك جدا واماً وأختاً
 لابن وأختين أحدهما شقيقة والأخرى لأبفهل يكون الاخ المذكور وارثا مع أخته
 أم يحجبهم الجدة حيث كان الجد المذكور أباً للاب (أجاب) الذي قال به أبو حنيفة ان
 الاخوة والاختوات الانثاء اولاد يحجبون بالجد الأصح فلا يرثون معه وعليه الفتوى
 وكذا الاخوة لا يرثون لاتفاق وحديثه يكون للام السدس فرضا لوجود الجمع من الاخوة
 وان كانوا هم بين الجد والجد المذكور الباقى تعصبا انما يرثه عند عدم الولد وولد
 الابن وان سفل بالثمة تعصبا المحض كالاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وعن بنتى أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ولم يوجد بنت عاصب ولا وارث
 سوى من ذكر فهل والحال هذه ترث البنات المذكورتان مع الزوجة وماذا يخص كل وارث
 منهن (أجاب) للزوجة الربع فرضا والباقى للبنتي الاخ الشقيقتي بقسم بينهما حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن عمه العاصب
 وترك ما يورث عنه شرعا فاذ يخص كل وارث من ذكر (أجاب) لزوجته المثلوى المذكور
 الربع فرضا حيث لا ولاد ولا بن الم الشقيق اولاد الباقى تعصبا حيث لا وارث

١٢٧١

٢٨

ذى الحجة

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٤

محرم

١٢٧١

١١

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

٢٧

سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت فاصرة منها وعن ابن فاصر من مملوكه ثم مات الابن عن امه المستولدة وعن اخته لايه وعن ابن عم عاصب ثم ماتت الزوجة عن بنتها وعن امها وعن ابيها ولم تقسم التركة فماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وبنته منها وانهم مملوكه كنه الثبات نسبة منه شرعا باقراره نفسه لاغير يكون لزوجته الثمن فرضا والباقي بين الابن والبنت المذكورين تعصيا للمذكور مثل حظ الاثنتين وبموت الابن المذكور ثانيا عن امه المستولدة التي عفت بموت سيدها وعن اخته لايه المذكورين وبموت ابن عمه العاصب الثمين اولاب لاغير يكون لامة في ما تركه الثلث فرضا ولاخته المذكورة النصف كذلك وللعاصب المذكور الباقي تعصيا وبموت الزوجة المذكورة عن بنتها وعن امها وابيها لاغير يكون لنتها ما تركه النصف فرضا ولا امها المذكور كذلك ولا يبايها الثلث الباقي فرضا وتعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنتين وعن اثنتين شقيقتين وعن اولادهم شقري ذكرين وبنت ثم ماتت احدهما البنتين المذكورتين عن اختها من ابيها وعن امها وعن عمتها المذكورتين وعن اولادهم ابيها الذكرين والبنت ثم ماتت البنت الثانية عن بنتها وعن زوجها وعن امها وعن عمتها المذكورتين وعن اولادهم ابيها المذكورين والبنات ولم تقسم تركته كل من الورثة المذكورين فن يرضون لارث وما يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وبنته واخته الشقيقتين واولادهم الشقين المذكورين لاغير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا ولبنتيه الثلثان كذلك والباقي لاختيه الشقيقتين تعصيا ولاشي لاولادهم المذكورين وبموت احدى البنتين المذكورتين عن اختها لايها وامها وعمتها وابيها المذكورين لاغير يكون لايها المذكورين لاغير يكون لامها فيما تركه الثلث فرضا ولاختها لايها النصف كذلك ولا يباي عم ابيها المذكورين الباقي تعصيا ولاشي لعمتها ولا لبنت عم ابيها وبموت البنت الثانية عن بنتها وزوجها وامها وعمتها واولادهم ابيها المذكورين لاغير يكون لنتها فيما تركه النصف فرضا ولزوجها الربع كذلك ولا امها المذكورين كذلك والباقي لايها عم ابيها المذكورين تعصيا ولاشي لعمتها ولا لبنت عم ابيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك دارا واستمر وابع بعضهم من غير قسمة للدار المذكورين ثم ماتت احدى البنات الثلاثة البنين عن بنتين وعن بنتين ثم ماتت احدى البنات عن ابن وبنت ثم ماتت الثانية عن بنتها وبنت ابنه واخته الشقيقين ثم ماتت الثالثة عن ابنتين ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها ثم ماتت احدى البنتين عن ابنتين ثم ماتت الاخرى عن بنتها وعن ابنتها فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل الاول عن بنته الثلاثة لاغير تكون تركته بينهم ان لا يملكون احد البنين عن

محرم

سنة

٢٧

١٢٧٢

٢٧

١٠٧٤

صفر

١

١٢٧٢

زوجته ومنتهى وأخويه الشقيقين لاغير يكون لزوجته فيما تركه الخن فرضا ولبنته
 الثلثان كذلک والباقى لأخويه المذکورين نصيبا وبموت الابن الثانى عن ابنه لاغير
 يكون نصيبه بينهما مناصفة وبموت الابن الثالث عن بنيه الثلاثة وبنتيه يكون مائر كه
 بين أولاده الخمسة المذکورين للذکر مثل حظ الانثيين وبموت احدى الثلاثة البنين
 المذکورين عن ابنه وبنته لاغير يكون نصيبه بينهما للذکر مثل حظ الانثيين وبموت
 الثانى عن بنته وبنت ابنه وأخيه الشقيق لاغير يكون لبنته فيما تركه النصف فرضا
 ولبنات ابنه السدس تكملة للثلثين والباقى لشقيقه نصيبا وبموت الثالث عن ابنه
 لاغير يكون نصيبه بينهما مناصفة وبموت الزوجة المذکورة عن بنتها لاغير يكون
 مائر كنه بينهما مناصفة فرضا وبموت احدى البنين عن ابنتها لاغير يكون نصيبها
 بينهما مناصفة وبموت البنت الاخرى عن ابنتها وبنتها يكون نصيبها بينهما للذکر مثل حظ
 الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته
 وأولاده الاربع بنت وثلاثة بنين ثم ماتت البنت المذکورة عن زوجها واولادها
 وبنتها واخوتها الثلاثة الاشقاء المذکورين ثم ماتت الزوجة المذکورة عن ابنتها
 الثلاثة المذکورين وولدى بنتها المذکورين ثم مات زوج البنت المذکورة عن ابنه
 وبنته المذکورين ثم ماتت احدى البنات المذکورين الثلاثة عن أخويه الشقيقين وابن
 وبنت عمه الشقيق وزوجته وولدى اخيه المذکورين ثم مات الثانى عن أخيه الشقيق
 وزوجته وولدى عمه المذکورين شقيق والده وولدى اخيه المذکورين ثم مات الثالث
 عن زوجته وولدى عمه الشقيق الذکر والانثى المذکورين وولدى اخيه المذکورين
 ولم تقسم تركه الميراث الا فى هذا الموضع كل وارث عن ذكر (اجاب) بموت الرجل الاول
 عن زوجته وأولاده المذکورين لاغير يكون لزوجته فيما تركه الخن فرضا والباقى لأولاده
 الاربعه نصيبا للذکر مثل حظ الانثيين وبموت البنت المذکورة عن زوجها واولادها
 وولديها واخوتها المذکورين يكون لزوجتها فى نصيب الربع فرضا واولادها السدس
 كذلک والباقى لولديها المذکورين نصيبا للذکر مثل حظ الانثيين ولاشئ لآخوتها وبموت
 الزوجة عن ابنتها وولدى بنتها يكون نصيبها لأولادها اثلاثا ولاشئ لولدى البنت
 وبموت زوج البنت المذکورة الذى استحق الربع فى نصيبها عن ولديها المذکورين يكون
 نصيبه بينهما للذکر مثل حظ الانثيين وبموت احدى البنات المذکورين عن زوجته وأخويه
 الشقيقين ومن ذكر معهم لزوجته فيما اخذته الربع فرضا ولاخويه الباقى نصيبا يقسم
 بينهم اولا ولاشئ لولدى عمه ولا لولدى اخيه كحسبهم بالاخوين وبموت انسانى عن شقيقه
 وزوجته ومن ذكر معهم يكون لزوجته فيما اخذها الربع فرضا والباقى لشقيقه نصيبا
 ولاشئ لولدى عمه ولا لولدى اخيه وبموت الثالث عن زوجته وولدى عمه الذکر والانثى
 المذکورين وولدى اخيه يكون لزوجته الربع فرضا مما تركه ولابن عمه العاصب الباقى

نصيبا ولا شيء البنت مع مولودى اخته لكونهم من ذوى الارحام حيث لا وارث سوى
 من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنت وترك ما يورث
 عنه شرعا ثم مات الابن المذكور قبل قسمة التركة عن امه وعن اخته لا يه ولم يكن هناك
 وارث سوى من ذكر هذا فيخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته
 وابنه وبنته لا غير يكون للزوجة في تركته الثمن فرضا والباقي لولده المذكورين للذكر
 مثل حظ الانثيين وبموت الولد المذكور عن امه واخته لا يه لا غير يكون لامه فيماتر كه
 الثمن فرضا وولادته لا يه ثلاثة اشخاصه كذلك حيث لا وارث سوى من ذكر
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا ولم
 تقسم التركة ثم مات الابن المذكور عن امه وعن بنته وعن عم شقيق ثم ماتت الام عن
 بنت ابنها ولم يكن لها وارث سواها ثم ماتت بنت الابن عن زوجها وعن ابنتها فماذا يخص
 كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل الاقل عن زوجته وابنه لا غير يكون للزوجة
 في تركته الثمن فرضا ولا يه الباقي نصيبا وبموت الابن المذكور عن امه وبنته وعجه
 الشقيق لا غير يكون لامه فيماتر كه السدس فرضا وليته النصف كذلك لعمه
 الشقيق الباقي نصيبا وبموت الام المذكورة عن بنت ابنتها لا غير يكون مائر كه لها
 فرضا وداويعوت بنت الابن المذكورة عن زوجها وابنتها لا غير يكون لزوجها فيماتر كه
 الربع فرضا ولا يه الباقي نصيبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دور وملاحونه واشجار وحصى
 معلومة في ثلاث سواق مشتركة ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن ابن وماتت احدى
 البننتين عن ابن وبنت فهل يهرس جميع مائر كه المبت المذكور عما يورث عنه شرعا بين جميع
 ورثته بالقرصة المشتركة وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل المذكور عن
 ابنه وبنتيه تكون تركته بين من ذكر لذلك مثل حظ الانثيين وبموت الابن ثانيا عن ابنه
 يكون نصيبه لابنه وبموت احدى البننتين عن ابنتها وبموتها يكون ما نصيبها مما يورث عن
 المبت الاول شرعا بين المذكورين مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اولادهم شقيق اربعة ثلاثة ذكور وانثى احدثهم زوج
 الميتة وعن عمه اخت ابنتها لا يه وعن خاله وترك ما يورث عنه شرعا عن برث ومن لا يرث
 وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن اولادهم الشقيق الثمن
 احدثهم زوجها وعن عمتها لابنها وخالفها في كل واحد من زوجها النصف فرضا والباقي لاولاد
 عها المذكور المذكور بن نصيبا يقسم بينهم بالسوية فكل ثلث النصف ولا شيء للانثى
 منهم ولان بن في عمه والخال حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن بنته ولديه واخته وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث من ذكر
 (اجاب) للبنت النصف فرضا والباقي للاخت والاخت الشقيقين اولاد نصيبا المذكور

١٢٧٢

١٢٧٣

١٢٧٤

١٢٧٥

١٢٧٦

مثل حظ الاثنين فلو كانا لام فلا شيء لهما السعة وطهما بالنت وتكون التركة كلها فرضا
 ورواها وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 ثلاثة بنين وزوجة وترك ما يورث عنه شرعاً ثم مات احد الثلاثة البنين عن امه واخويه
 الشقيقين ثم مات احد الاخوين عن امه وبنته وثلاثة بنين واخيه شقيقه ثم مات احد
 الثلاثة البنين عن اخويه واخوته الاشقاء وعن امه وجدته ام ابيه ثم ماتت زوجة الميت
 الاول عن ابنها واولاد ابن آخذ ذكر بن وبنت اشقاء ثم مات ابن ثامن من الثلاثة البنين
 عن امه واخيه واخوته الشقيقين وعن عمه شقيق والده ولم يقسم التركة فمن يرث ومن
 لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وبنيه الثلاثة لا غير
 يكون لزوجته في تركته النصف فرضا والباقي لابنائها المذكورين اثلاثا بموت احد البنين
 الثلاثة عن امه وشقيقه لا غير يكون لامه فيما تركه السدس فرضا والباقي لاخويه
 المذكورين يقسم بينهما تعصيبا بموت احد الاخوين المذكورين عن امه واولاده
 المذكورين واخيه الشقيق يكون لامه في نصيبه السدس فرضا والباقي لاولاده
 المذكورين لذ كرمثل حظ الاثنين ولا شيء لآخيه وبموت احد ابناء الابن المذكورين
 عن اخوته الاشقاء المذكورين وامه وجدته المذكورة لا غير يكون لامه فيما تركه
 السدس فرضا والباقي لاخوته المذكورين تعصيبا لذ كرمثل حظ الاثنين ولا شيء للبقية
 المذكورة وبموت زوجة الميت الاول عن ابنها وابن بنت ابنتها لا غير يكون جميع ما تركته
 لابنتها ولا شيء لاولادها المذكورين وبموت الابن الثاني من ابناء الاب عن امه واخيه
 واخوته الشقيقين وعمه الشقيق يكون لامه فيما تركه السدس فرضا والباقي لاخويه
 المذكورين تعصيبا لذ كرمثل حظ الاثنين ولا شيء لعم المذكور حيث لا وارث سوى من
 ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت شقيقة وبنت عم شقيق واولاد اخت
 وعن ابن ابن ابن عم ابيها وابناء ابن ابن عم ابيها وترك ما يورث عنها شرعاً فمن
 يرث ومن لا يرث وهل اذا وجد في المتروك اطيان اميرة يكون الحق فيها لمن مكنته الحام
 منها من المذكورين ولايجري التوارث فيها (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن وريثها
 المذكورين لا غير يكون لاختها الشقيقة في تركتها النصف فرضا وابناء ابن ابن عمي
 ابيها المذكورين النصف الباقي تعصبا يقسم بينهم اذا كان العمان شقيقين اولاد حيث
 كان الانشاء المذكورين مستوين في الدرجة وقوة القرابة ولا شيء لبنت العم وللاولاد
 الاخت المذكورين لاخيم من ذوى الارحام وقد صرح علماؤنا بان الارث لايجري في
 أرض الزناعة الاميرة التي آلت لبنت المال فلا تقسم بين الورثة المذكورين فسجة
 الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاثة ذكور منها وترك
 ما يورث عنه شرعاً فصار الكل في معيشة واحدة ولم تقسم تركته ثم مات احد المذكورين
 اخويه وامه ثم مات احد الاخوين عن ثلاثة ذكور وبنت والام المذكورة ثم مات الام

عن ابنها واولادها وهم في معيشة واحدة ولم تقسم التركة فقول كرهل اذا اراد اولاد
 الابن تسعة التركة واخذ نصيبهم مع غنائم مجاور ذلك وليس لهم الاختصاص
 بشئ زائد على حصصه بغير تخصص شرعي (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته واولاده
 المذكورين يكون لزوجته في تركه الثمن فرضا والباقي لاولاد المذكورين تعصيبا ويون
 فيه وموت احد المذكور عن اخويه الثقيين وامه يكون لامه فيما يخصه السدس فرضا
 واخويه الباقي تعصبا وموت احد الاخوين عن اولاده المذكورين وامه يكون لامه
 فيما تركه السدس فرضا واولاده المذكورين الباقي تعصبا يقسم بينهم المذكور مثل
 حظ الاثنين وموت الام عن ابنها واولادها يكون جميع ما تركه لابنها المذكور
 ولانثى لاولاد الابن وليس لاحدهم منع الباقي من اخذ ما يستحقه من ذلك بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اب وابنت شقيقة واخوة لابن واخوة
 لام في بئر ومن لا يرث (اجاب) الميراث كله للاب ولانثى للاخوة المذكورين جميعا يحجم
 به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولده مأمور عنه
 شرعا ومن جله ماتر كه نصف منزل وخمسة وعشرون فدانا بعبادة ملك كاله فهل يجري
 التوارث في جميع ما تركه وماذا يخص كل وارث من ذكر اذا لم يكن هناك وارث غيرهما
 (اجاب) جميع ما يتحقق بالوجه الشرعي انه متروك عن المتوفى المذكور مما يرث عنه
 شرعا يقسم بين وورثته بالقرينة الشرعية فيكون لزوجته فيه الثمن فرضا والباقي لولده
 فرضا وادامت لا وارث له سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 واخيه شقيقة واولاده المذكورين واولاده العصبية وترك له اهلان زواجة
 اميرة فهل يكون لزوجته الربع في تركته والباقي لآخيه الثقيق تعصبا ولانثى لمن
 ذكر معه وليس للزوجة ميراث في طين زراعته وتكون الارض لمن يمكنه الحياكم منها
 (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته واخيه الثقيق واولاده المذكورين لا غير
 يكون لزوجته فيما تركه مما يرث عنه شرعا الربع فرضا ولشقيقته المذكور في ذلك
 الباقي تعصبا ولانثى لاولاد الميراث يحجم بالآخ ولا يجري التوارث في ارض
 الزراعة الاميرة فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 ماتت عن ابن خال شقيق وعن بنتي خالة شقيقة وثلاثة بنين خالات شقيقات ايضا كل ابن
 من امرأة وترك ما يرث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) حيث
 اخذت قسمة الاصول بالذكور والافوة وكل من يرث القربة يتخذ في اختيار ان تقسم
 التركة على الاصول مع اربعة اصبغ فبهم من المذكور والافوة وعادة عدد الفروع في
 الاصول فما اصاب كل اصل يعطى فقره فبما اصاب من الفروع واحد سبعين بعضا
 لابنه وللخالة التي لها عان سبعين لانهما لم يتخذوا من بعدهم فزاد فروعها بعضا
 لثمة الكل بنت سبعين والكل خالة من الثلاث خالات في الكل واحدة من فروع حد

ربيع الاول

٢٢ ١٢٧٢

١ ١٢٧٢

٢ ١١٧٢

٧ ١١٧٢

٩ ١٢٧٢

ربيع الاول سنة

سبع يعطى لابنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن زوجته وعن
 اخته الشقيق وترك ما يورث عنه شرعا وانقسمت تركته بالفرصة الشرعية على
 الورثة المذكورين ثم بعد ذلك ماتت بنت الميت عن أمها وعن عمة الشقيق وترك
 ما يورث عنها شرعا من أمتعة وغير ذلك فإذا انحصر كل وارث منهم بالفرصة الشرعية
 (أجاب) بموت البنت المذكورة عن أمها وعن عمة الشقيق يكون لامها في تركتها الثلث
 فرضا والباقي للمذكورين نصيبا حيث لا وراثت سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن أربع بنات وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا فإذا انحصر كل وارث
 (أجاب) بقسم مائة كالميت المذكور وما يورث عنه شرعا بين ورثته المذكورين فيكون
 لبنته الأربع من ذلك الثلثان فلهما الباقي لابن الابن نصيبا حيث لا وراثت سوى من
 ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنت وترك ما يورث
 عنه شرعا من دار وغيره فمات الابن قبل قصة المرأة عن أمه وعن اخته شقيقته
 وعن ابن ابن عم شقيقته ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فقط ثم ماتت البنت عن
 زوجها وعن ابنتها فإذا انحصر كل وارث عن ذكر (أجاب) بموت الرجل المذكور عن
 زوجته وولديه المذكورين يكون لزوجته في تركته الثلث فرضا والباقي للولدين نصيبا
 للذكر مثل حظ الأنثيين وموت الابن عن أمه وشقيقته وابن عمه الشقيق لاغير يكون
 لأمه فيما يخصه الثلث فرضا ولشقيقته النصف كذلك ولعاصبه المذكور الباقي
 نصيبا وموت الزوجة عن بنتها فقط يكون نصيبها لأمها فرضا وموت البنت عن
 زوجها وابنتها لاغير يكون لزوجها فيما أصابها الربع فرضا ولابنتها الباقي نصيبا
 يقسم بينهما بالسوية بحيث لا وراثت سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وبنت وعن أخ لاب وأخ لام وبنت اخت لام وترك ما يورث عنه شرعا فن
 برث ومن لا يرث وإذا انحصر كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر لاغير
 يكون لزوجته في تركته الثلث فرضا ولبنته النصف كذلك ولأخيه لا ليه الباقي نصيبا
 ولا لأخي لأخيه لا لأم ولا لبنت اخته لأمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وبنته وبنت منها ثم ماتت الزوجة عن البنين الستة وعن البنت ثم مات ابن من
 الستة بنين عن زوجته وابنته وبنته من أمها ثم مات ابن ثامن عن زوجته وعن ثلاثة بنين وبنت
 ثم مات ابن ثالث عن زوجته وبنين منها وعن ثلاثة أخوة عصبية ثم مات ابن رابع عن
 زوجته وثلاثة بنين وبنين ثم مات ابن خامس عن زوجته وعن ابنين وبنت ثم مات الابن
 السادس عن ثلاث بنات وعن أولاد لأخوته العصبية ولم تقسم المرأة إلى الآن فإذا انحصر
 كل وارث عن ذكر (أجاب) بموت الرجل الأول عن زوجته وبنين الستة وبنته لاغير
 يكون لزوجته في تركته الثلث فرضا والباقي لأولاده المذكورين المذكورين المذكورين
 وموت الزوجة عن أولادها المذكورين يكون نصيبها لذكر من حظ الأنثيين

١٢٧٢ ٩

١٢٧٢ ٩

١٢٧٢ ١٧

١٢٧٢ ٢٢

١٢٧٢ ٢٤

وموت احد البنين عن زوجته وابنه وبنته لاغير يكون لزوجته فيما تركه الثمن فرضا
 ولولده المذكورين الباقي تعصيا لذكر مثل حقة الاثنين وموت الثاني عن زوجته
 وبنته وبنته لاغير يكون لزوجته فيما خصه الثمن فرضا والباقي لاولاده المذكورين
 تعصيا لذكر مثل حقة الاثنين وموت الابن الثالث عن زوجته وبنته واخوته العصبية
 يكون لزوجته فيما اياه الثمن فرضا لبنتيه الثلثان كذلك والباقي لاخته المذكورين
 تعصيا يقسم بينهم سوية وموت الرابع عن زوجته وبنته وبنته لاغير يكون لزوجته في
 تركته الثمن فرضا الباقي لاولاده المذكورين تعصيا لذكر مثل حقة الاثنين وموت
 الخامس عن زوجته وابنه وبنته يكون لزوجته في نصيبه الثمن فرضا الباقي لاولاده
 المذكورين يقسم بينهم لذكر مثل حقة الاثنين وموت الابن السادس عن بنته الثلث
 واولاد اخوته الاشقاء لاغير يكون لبنته فيما آلا له مما يورث عنه شرعا الثلثان
 فرضا لاولاد اخوته المذكورين الباقي تعصيا ولا شيء للامهات منهم يقسم بينهم بالسوية
 حيث استوفوا في الدرجة وقرة القرابة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن بنتي
 عمه العصبية وعن ابن اخيه وترك ما يورث عنه شرعا في يث ومن لا يرث (اجاب) لا شيء
 لابن الاخت مع بنتي العم ان سبق اولاب والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن
 زوجته وثلاثة بنين وبنت منها وابن من مستولده وترك ما يورث عنه شرعا من عتق
 وعوامش ونخيل وغير ذلك ولم يترك من تركه ثم مات ابن المستولدة عنها وعن اخوته
 المذكورين فماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور اولاد من زوجته
 واولاده المذكورين يكون لزوجته من تركه الثمن فرضا والباقي يقسم بين اولاده
 تعصيا لذكر مثل حقة الاثنين وموت ابنه الذي هو من مسدة ولدت ثانيا عن امه
 المستولدة وعن اخوته المذكورين يكون لامه المذكور في ما خصه من تركه ابيه
 السادس فرضا واخوته لايه الباقي تعصيا لذكر مثل حقة الاثنين حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنه وعن اخته
 وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات الابن عن امه وعن عمه ولم يقسم الثلث في يث ومن
 لا يرث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته واخوته وابنه يكون لزوجته في تركه
 الثمن فرضا والباقي لابنه المذكور لا شيء للاخت وموت ذلك الابن عن امه المذكور
 وعنه لاغير يكون جميع تركه لامه فرضا واولا شيء لاعمه والله تعالى اعلم (مسئل)
 في رجل مات عن ابن عمه صاحب غائب وذن اولاد ابن عم آخر وترك ما يورث عنه شرعا
 فهل والحال هذه اذا انت ابن العم نسبة لاعدادهم يربطه شرعية يكون الميراث كله
 لابن العم حيث لا وارث سواء ولا شيء لاولاد ابن عم (اجاب) اذا انت ابن العم
 النفعين لاولاب نسبه الى الميت بطريق الشرعي يقتضي له بالميراث ضرب اولاد ابن عم
 الآخر قرابة في الدرجة حيث لا وارث له وفي سواء والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل

٢٤ ١٢٧٢

ربيع الثاني

٦ ١١٧٢

١٧ ١٢٨٢

١٧ ١٢٩٢

١٨ ١٢٧٢

٢٠ ١٧٢

جاءى الاولى

١٥ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢

٢١ ١٢٧٢

ماتت عن ابن خالتها الشقيقة وعن ابن خالها لا يبايع ابن خالتها لا يبايعا وعن بنتي خالتها لا يبايعا وعن بنت عم أمها عن برث من هؤلاء ومن لا يرث (أجاب) الميراث لابن الخالة الشقيقة دون ابن الخال لأب وأبني وبنتي الخالة لأب وبنت عم أم المرأة المتوفات لقوة قرابة ابن الخال الشقيق عن أولاد الخال والخالات لأب المذكورين وقربه في الدرجة عن بنت عم أم المرأة حيث لا وارث لها سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وترك ما يورث عنه شرطا ولم تقسم التركة ثم مات الابن المذكور عن زوجته وابن منها ثم مات الابن المذكور عن أمه وعمته الشقيقة فماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل عن ابنه وابنته المذكورين تقسم تركته بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ويعتد الابن المذكور ثانياً عن زوجته وابنته يكون لزوجته فيما تركه الثمن فرضاً والباقي لابنته نصيباً ويعتد الابن المذكور ثانياً عن أمه وعمته الشقيقة يكون جميع ما تركه لاه فرضاً ورداً ولا شيء لعمته حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن بنت عم شقيق وترك ما يورث عنه شرطا ولم تقسم تركته ثم مات بعد ذلك الابن المذكور عن أمه وعن بنت العم الشقيقة المذكورين ولم يكن وارث سوى من ذكره بن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) ميراث الرجل الأول لزوجته الثمن فرضاً والباقي لابنته نصيباً ولا شيء للبنت وعمت الابن ثانياً عن أمه وبنت العم فتركت له فرضاً ورداً ولا شيء لبنت العم المذكورين حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من الضابطية مضى ونها ان محمد اعرقة افندى مات عن زوجتين احدهما حامل في أربعة أشهر وعن ابنين وبنتين كل ابن وبنت من زوجة فماذا يخص كل وارث من ذكر بالفرصة الشرعية (أجاب) إذا مات الرجل عن زوجته وابنته وبنته وحمل من إحدى الزوجتين لا غير يكون لزوجته الثمن فرضاً ثلاثة قرايط يقسم بينهم ما بقي وهو واحد وعشرون قيراطاً تقسم على أولاده المذكورين ذكراً أو أنثى أو الحمل على أنه ذكر نصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين فيصيب كل ابن من الابنتين خمسة قرايط وربع قيراط وكل بنت من البنتين قيراطان ونصفون قيراط ووقف نصيب الحمل على أنه ذكر خمسة قرايط وربع قيراطاً إلى انفصاله حياً فإن انفصل ذكر كان له ذلك الموقوف وإن انفصل أنثى يكون لها ثلاثة قرايط ويكمل عما كان موقوفاً للعمل لكل بنت من البننتين على نصيبها ثلاثة قرايط ولكل ابن من الابنتين الموجودين الآن ستة قرايط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت خالته شقيقة أمه وترك حصّة في مزرعة هل إذا لم يكن له وارث سواها يكون الحق في الحصّة المذكورة لها إذا تحقق ما ذكره بالمرقب الشرعي (أجاب) إذا كانت تلك الحصّة مملوكة للرجل المذكور فإن مات يتقل الملائكها البنت خالته المذكور إذا لم يكن له وارث سواها

حسب لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فوجد رجل ذمی مات عن أمه وأخته من قبلته وعتيه وترك ما يورث عنه شرعاً ولم تقسم تركته ثم ماتت أمه عن بنتها المذکورة وعن أخته ثلاثة ذکور اشتغلوا عن أولاد أخوات المذکورين وأما أولاد المذکورين فماتت تركته كل منهما عن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذکر (أجاب) بموت الرجل المذکور عن أمه وأخته الشقيقة وعتيه لا غير يكون لامه في تركته الخمسان فرضاً وأولاد أخته الشقيقة ثلاثة أخماس كذلك ولا شيء لعتيه وبموت الأم المذکورة ثانياً عن بنتها وأختها اشتغالها الثلاثة وأولاد أخوات المذکورين لا غير يكون لبنتها فيما تركته الثلث فرضاً والباقي لأخواتها المذکورين تعصياً يقسم بينهما السوية ولا شيء لأولاد الأخوات والله تعالى أعلم (سئل) فوجد رجل مات عن زوجته وبنته وأمها وابناء ابن عم أبيه الأربعة وهم حسن وحسين وأحمد وسليم حسب الشجرة المذکورة أدناه فهل لأولاد ابن عم أبي المتوفى يستحقون شيئاً في تركته هذا المتوفى وإذا كانوا يستحقون فبما مقدار ما يخص كل واحد منهم بالنسبة الشرعية (أجاب) حيث مات الرجل المذکور عن بنته وزوجته وأمها وابناء ابن عم أبيه الأربعة المذکورين بالاشتغال أولاد لا غير يكون لبنته فيما تركته ما يورث عنه شرعاً الثلث فرضاً اثنا عشر قيراطاً ولزوجته من قبلها ذکر الثمن كذلك ثلاثة قيراطاً ولأمه السدس كذلك أربعة قيراطاً والباقي لأولاد ابن عم أبي الميت المذکورين تعصياً يقسم بينهم سوية وهو خمسة قيراطاً فيخص كل واحد منهم قيراطاً وربع قيراطاً والله تعالى أعلم وهذه هي الشجرة

سلسله

رجب .. أحمد

عبد الرحمن

محمد اسماعيل

المتوفى عبد الرحمن حسن حسين احمد سليم

زوجة بنتام

(سئل) من طرف الضابطه بمقامه من في رجل مات عن بنته وزوجته فماذا يخص كل واحد منهم من تركته بالنسبة الشرعية (أجاب) إذا توفي الرجل المذکور عن زوجته وبنته ولم يكن له وارث سواه ما يكون للزوجة فيما تركه مما يورث عنه شرعاً الثمن فرضاً ثلاثة قيراطاً والباقي لبنته المذکورة فرضاً وأولاد أحد وعشرون قيراطاً والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطه بمقامه من في رجل مات عن زوجته وابنته وأخيه وترك ما يورث عنه شرعاً فمن يرث وماذا يخص كل وارث من ذکر (أجاب) بموت الرجل المذکور عن زوجته وابنته وأخيه يكون لزوجة في تركته الثمن فرضاً ثلاثة قيراطاً والباقي لابنته المذکورة تعصياً أحد وعشرون

٢٤ ١٢٧٢

٢٥ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

قیراطا یقسم بينهما سوية ولا شيء للآخر والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته وعن بنتین وعن ابني أخ شقیق وترك ما یورث عنه شرعا من رقیق وغيره ثم مات احدی البنتين عن امها وعن اختها لابیها وعن ابني عمها الشقیق ثم مات واحد من الرقیق عن زوجة سیده وعن بنت سیده وعن ابني أخ السید وعن زوجته معققة زوجة سیده وترك ما یورث عنه شرعا ثم ماتت زوجة الرقیق المعققة عن معققاتها ولم تقسم تركه كل منهم فاذا انحصر كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل عن زوجته وبنتيه وابی أخه الشقیق لا غیر یكون لزوجته فی جمیع ماتر که بما یورث عنه شرعا الثلث فرضا ولبنیه الثلثان كذلك والباقی لابني أخیه الشقیق تعصیا وبموت احدی البنتين عن امها واختها لابیها وابني عمها الشقیق یكون لامها فی تركتها الثلث فرضا ولاختها المذکور نصف الثلث والباقی لابني عمها الشقیق تعصیا والرقیق المذکور لا یورث فیکون جمیع ما فی يده لکلها البکیه وبموت المعققة عن سیدتها المعققة لها ان تكون ترکها المعققة بالعدو السبیه حیث لا وارث لها سواها والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطه بماضه ونه رجل مات یسمى عبد الرحمن اقا قهوجی باشا سابقا عن بنتین ورزقنا له من زوجة ماتت قبله ثم تزوج باراً تبعدا ولم مات منها ابلا ولا دورک تركه فساذا انحصر کلان من بیجة الارث (اجاب) حیث مات الرجل المذکور عن بنتیه من زوجته المتوفاه قبله وزوجته التي فی عصمه الى ان مات ولم یکن له وارث سوى من ذکر یكون لزوجته الموحودة فی ترکها الثلث فرضا لثلاثة قرار یط والباقی وهو سبعة اثمان الترة احد وعشرون قیراطا لبنتیه المذکورین فرضا ودا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف دیوان الضابطه بماضه ونه ان محمدا اقا الملازم مات عن زوجته المحرمه زهرة وأولادها محمدا وثلاث بنات واحدی البنات متزوجة والباقی قصر وترك ما یورث عنه شرعا فی برث ومن لا یرث وماذا انحصر کل وارث (اجاب) حیث مات الرجل المذکور عن زوجته وابنته وبناته الثلاث المذکورین ولم یکن له وارث سواهم یكون لزوجته فی ترکها الثلث فرضا لثلاثة قرار یط ولأولاده الاربعه المذکورین الباقی احد وعشرون قیراطا تعصیا المذکورین حفظ الابنین فیکون للابن غشایه قرار یط ونسب قیراطا وکل بنت من الثلاث بنات أربعة قرار یط ونسب قیراطا والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل مات عن أخیه وعن زوجته وعن ابن وبنت ثم مات ابنه المذکور عن ابنه وعن امه وعن اخت شقیقه وعن جمعه وعن زوجته ثم ماتت الام المذکوره وهی زوجة الميت الاقل عن ابن ابنا وعن بنتها ثم مات ابن الابن المذکور عن امه وعن عمنه وعن ابن عم ابیه وبنت عم ابیه وترك ما یورث عنه شرعا ولم تقسم الترة فی برث ومن لا یرث وماذا یخص کل وارث من ذکر (اجاب) بموت الرجل المذکور ولان زوجته وولديه المذکورین وأخیه لا غیر یكون لزوجته فی ترکها الثلث فرضا والباقی لولديه المذکورین تعصیا

٢٨ ١٢٧٢

جادی الثانية

٢ ١٢٧٢

٢ ١٢٧٢

٢ ١٢٧٢

جاءى الثانية سنة

لأنه كمثل حظ الاثنين ولا شيء للأخ وموت الابن المذكور عن ابنه وامه واخته وعمة
وزوجته لا غير يكون لزوجته فبما تركه الخن فرضا ولا ماله البدن كذلك والباقي لآبائه
تصبيبا ولا شيء لاخته وعمة وموت زوجة الميت الأول عن بنتها وابن ابنها لا غير يكون
لبنتها في نصيب النصف فرضا والباقي لابن ابنها تصبيبا وموت ابن الابن المذكور عن
امه وابن عم أبيه الشقيق اولاد وعمة وبنت عم أبيه لا غير يكون لامه في تركته الثلث
فرضا والباقي لابن عم أبيه المذكور تصبيبا ولا شيء لعمته ولا لبنت عم أبيه والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنين لها وتوارثت ما يورث عنها شريعتهم
أحد الابنين عن أبيه وعن أخيه لامه فخن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب)
بموت المرأة المذكورة عن زوجها وابنها المذكورين لا غير يكون لزوجها ثلث ما تركته
يورث عنها شريعتهم الربع فرضا والباقي لابناتها تصبيبا يقسم بينهما سوية وموت أحد الابنين
عن أبيه وأخيه لامه لا غير يكون ما تركه لآبائه خاصة ولا شيء لأخيه المذكور والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنه من غير هاترك ما يورث عنه شريعتهم
عقار ومواش وغيرهما ولم تقسم التركة فبماتت الزوجة المذكورة عن ابن أخيهما
العاصب ولم يكن لها وارث سواها فماذا يخص كل وارث من ذكرك (أجاب) بموت الرجل المذكور
عن زوجته وابن أخيه لا غير يكون لزوجته في تركته الخن فرضا والباقي لآبائه
تصبيبا وموت تلك الزوجة عن ابن أخيهما العاصب فقط ينقل الحق قريبا أصابها بطريق
الميراث إليه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الصابية بما ضمنه ان حبيب افندي
المهندس مات عن زوجته المحرمة طائفة وأولادها منه وهم محمد وسعد العيلة وعديلة
وعن امه خضر قفا فماذا يخص كل وارث من ذكرك (أجاب) حيث مات الرجل المذكور
عن زوجته وأولاده المذكور بن والديه لا غير يكون لزوجته في تركته الخن فرضا
ولامه البدن كذلك والباقي لأولاده المذكورين تصبيبا لأن كرم مثل حظ الاثنين
فيكون للزوجة ثلاثة قرايرط واللام أربعة قرايرط ولابنه المذكور ثمانية قرايرط ونصف
قرايرط ولكل بنت من البنين أربعة قرايرط وربع قرايرط والله تعالى أعلم (سئل)
من طرف الصابية بما ضمنه ان مصطفى افندي المغربي مات عن والدته واخته وأخيه
وعن زوجته وعن بنته وأولاده المذكورين ثلاثة فماذا يخص كل وارث من ذكرك (أجاب)
بموت الرجل المذكور عن زوجته وأولاده المذكورين خمسة المذكورين وأخيه واخته وامه
لا غير يكون لزوجته الخن فرضا ثلاثة قرايرط يقسم بينهما الكل واحدة منهما قرايرط
ونصف ولامه البدن أربعة قرايرط والباقي لأولاده المذكورين لأن كرم مثل حظ
الاثنين فيكون لكل ابن من البنين الثلاثة أربعة قرايرط ونصف وثلاث من قرايرط
وأربعة أسباع من قرايرط وللبنت قرايرطان وربع وسدس من قرايرط وسبعان من قرايرط
ولا شيء لأخيه واخته كحجبهم بأولاده المذكورين والله تعالى أعلم (سئل) من طرف

١١٧٢

٩

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٠

جادی الثانية سنة

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٢

الضابطه بما مضى من ان حنفى اتقضى مات عن والده وعن زوجته وعن ابن وبنت فاذا
 يخص كل واحد عن ذكر (اجاب) حيث مات الرجل المذکور عن ابيه وامه وزوجته
 وابنته وبنته لا غير يكون لاربعه وامه الثلث ثمانية قراريط لكل واحد منهما السدس
 اربعة قراريط فرضا وزوجته الثلث ثلاثة قراريط كذلك وما بقى وهو ثلاثة عشر قراريطا
 يقسم بين ابنته وبنته تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين فيكون للابن ثمانية قراريط وللثلاث
 قيراط ولبنته اربعة قراريط وثلاث قيراط والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطه
 بما مضى من ان صادقا اتقضى مات عن زوجته وابنته وبنته فاذا يخص كل واحد عن ذكر
 (اجاب) حيث مات الرجل المذکور عن زوجته وأولاده الثلاثة المذکورين لا غير
 يكون لزوجته في تركته الثلث فرضا ثلاثة قراريط والباقي يقسم بين ابنته وبنته تعصبا
 للذكر مثل حظ الانثيين فللابن عشرة قراريط ونصف قيراط ولكل بنت من البنات
 خمسة قراريط وربع قيراط والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطه بما مضى من ان
 رجلا سمي ابراهيم اتقضى مات عن والده وابنته وأولاده محمد وأحمد ابنة محمد ابنة محمد ابنة
 الحرمة نفقة المطلقة حال حياته ومحمود عن زوجته زينبا التي عصمته لغايه وفاته ومن
 بعده تزوجت بغيره فليخص كل من الورثة بحسب الفرصة الشرعية (اجاب) حيث مات
 الرجل المذکور عن والده وزوجته التي هي في عصمته الى ان ماتت وابنتاه الثلاث وابنته
 لا غير يكون لاسه السدس فرضا اربعة قراريط ولزوجته الثلث كذلك ثلاثة قراريط
 والباقي لابنته الثلاثة المذکورين تعصبا يقسم بينهم بالسوية فيكون لكل واحد منهم
 خمسة قراريط وثلاث قيراط ولا تخي لاخته والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطه بما
 مضى من ان رجلا سمي محمد اتقضى مات عن زوجته حنيفة التي بقيت في عصمته وورثت
 منه مائة كور ثلاثة وعن ابن رزق له من زوجته فاطمة المطلقة حال حياته فليخص كلا
 بحسب الفرصة الشرعية (اجاب) حيث مات الرجل المذکور عن زوجته التي هي في
 عصمته الى ان ماتت وعن أولاده المذکورين اربعة لا غير يكون لزوجته في تركته الثلث
 فرضا ثلاثة قراريط والباقي لابنته المذکورين تعصبا فيكون لكل ابن منهم خمسة
 قراريط وربع قيراط والله تعالى اعلم (سئل) من طرف المسال بما مضى من ان
 محمدا اتقضى مات عن زوجته وعن ابنتين وبنت فليخصص كل واحد منهم (اجاب)
 حيث مات الرجل المذکور عن زوجته وأولاده الثلاثة المذکورين لا غير يكون لزوجته في
 تركته الثلث فرضا ثلاثة قراريط والباقي لأولاده المذکورين تعصبا للذكر مثل حظ
 الانثيين فيكون لكل ابن من الابنتين ثمانية قراريط ونحما قيراط وللبنت اربعة
 قراريط وخمس قيراط والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطه بما مضى من ان
 رجلا مات عن امه وعن زوجته وابنتين وبنت وأخيه وأخته فليخصص كل واحد منهم
 بالارث الشرعي (اجاب) حيث مات الرجل المذکور عن والده وزوجته

جادی الثانیة سنة

١٢٧٢ ٢٦

١٢٧٢ ١٣

١٢٧٢ ١٩

١٢٧٢ ١٩

١٢٧٢ ١٩

١٢٧٢ ٢٤

واولاده ذكر بن وانثى وانيه واخته لاغير يكون لامه في تركه السدس فرضا اربعة
 قرايط ولزوجته الثلث ثلاثة قرار يطبق بينهما بالسوية فلكل واحد قيراط
 ونصف والباقي لاولاده الثلاثة المذكورين تعصبا وهو سبعة عشر قيراطا يقسم بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لكل ابن من الابنين ستة قرايط واربعة خماس قيراطا
 والبنات ثلاثة قرار يطبق ونحسا قيراط ولاشي الاخ والاخت والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة ماتت عن بنت اختها شقيقة وعن ولدي اخت اخرى شقيقة ذكر وانثى وتركت
 ما يورث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) حيث ماتت المرأة عن بنت
 اختها الشقيقة وولدي اختها الشقيقة الاخرى لاغير تقسم تركتها على ابدان فروع
 الاخنتين المذكورين لانفاق صفة الاصول بالانثى للذكر مثل حظ الانثيين فلذلك
 نصف التركة ولكل انثى الربع حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجة وعن اخوين شقيقين وعن اخت لام وترك ما يورث عنه شرعا
 من دار وغيره فما يورث فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) للزوجتين الربع
 فرضا يقسم بينهما بالسوية وللأخت المذكورة السدس فرضا والباقي للاخوين
 المذكورين تعصبا يقسم بينهما بالسوية والله تعالى اعلم (سئل) في ذمي له اولاد
 اسم منهم واحد في حياة أبيه ومات الاب الذي عن ولده المسلم واولاد اخرين فهل
 يكون ميراثه لاولاده الذين فقط ولا ميراث لابنه المسلم معهم (اجاب) لا يرث المسلم
 من الكافر ولا بانعكس والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اخ
 شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سواه ما لم تقسم التركة فرضت الزوجة
 بدها على التركة بعدموت زوجها ثم ماتت الزوجة بعد مضي أربع سنين فهل يكون
 للزوجة الربع فرضا من تركتها زوجها وما بقي يكون للاخ الشقيق ولا يسطحق الا ارث
 ولو ماتت المدة (اجاب) نعم للزوجة الميراث في تركته الربع فرضا حيث لا وارث والباقي
 للاخ الشقيق تعصبا حيث لا وارث سواه ما والله تعالى اعلم (سئل) من طرف
 الضابطية ما مضى به ان احدنا الاسكروني مات عن زوجته التي ورثت منه ما بين وعن
 ابنه المذكور فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل المذكور عن
 زوجته وابنه لاغير يكون لزوجته في تركته الثلث فرضا ثلاثة قرار يطبق والباقي للابن
 المذكور تعصبا احد وعشرون قيراطا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطية
 في رجل مات عن امه وزوجته واولاده منها ذكر بن وبنتين وعن اخته من بر بن وعن
 لا يرث وما نصيب كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن والده وزوجته واولاده
 الأربعة المذكورين واخته لاغير ميراث الام السدس فرضا اربعة قرار يطبق وميراث
 الزوجة الثلث ثلاثة قرار يطبق والباقي وهو سبعة عشر قيراطا يقسم بين الاولاد الأربعة
 المذكورين تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين فيصيب كل ذكر من ابنة ذكر بن نجدة

قاربط وأربعة أسداس قيراط وكل بنت من البنتين قيراطان وخمسة أسداس قيراط ولا شيء إلا خفت في الميراث مع وجود ابني الميت والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين مات عن عم حاصب وعن ثلاث عمت فقط ولم يكن هناك وارث سوى من ذكر بن برث ومن لا يرث (أجاب) لا ميراث للعمات مع وجود عالم العاصب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واخته لأمه واخو بن واختين لأمه وعن ابن عم حاصب وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث (أجاب) حيث مات الرجل المذكور عن زوجته واخته لأمه واخوته لأمه وابن عمه المذكور يكون لزوجته في تركته الربع فرضا فالواحدة لأمه النصف كذلك واخوته لأمه الثلث كذلك ولا شيء للعاصب المذكور ولا يستغرق الفروض التركة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت ماتت عن اخيها لأمها وعن أمها ثم ماتت الأم ولم تقسم تركته البنت المذكورة والمحال ان تلك الأم كانت مستولدة لابي الاخت المذكورة وما كان تحت يدها كله تلك البنت فما يخص كل من الاخت التي لأم والمستولدة في مال البنت المذكورة (أجاب) ما تعلق بالوجه الشرعي انه مملوك للبنت المذكورة وماتت عنه يكون بين أمها المحررة واختها أنحسا للأم خمسة فرضا ورثا ولاخت لأم ثلاثة أنحاسه كذلك حيث كان عم يورث عن تلك البنت شرعا ولم يكن لها وارث سوى أمها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت بنت عم أبيه وعن بنت عمه وترك ما يورث عنه شرعا فلم ينسكون تركته أليف المذكور عن ذكر (أجاب) الميراث لبنت العمة دون بنت بنت عم الأب أقربا إلى في الدرجة إلى الميت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأبها وأولادها المذكور فماذا يخص كل منهم (أجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها وأبها وأولادها المذكور لا غير يكون لزوجها فيما تركه الربع فرضا ولأبها السدس كذلك وأولادها المذكور الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنتها وعن ابن من زوجته أخرى وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته وابنه وبنته المذكورين لا غير يكون لزوجته في تركته الثلثين فرضا والباقي يقسم بين ابنة وبنته المذكورين تعصيبا لذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن بنت وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم التركة ثم ماتت إحدى البنات عن أمها وعن بنتها الثلاث وعن أولاد بنتها ابن وبنت وعن ابن ابن ابن أخ لأم ولم تقسم تركته كل من الورثة المذكورين فماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) بموت الرجل المذكور أولاد عن زوجته وبنته الأربع لا غير يكون لزوجته في تركته الثلث فرضا والباقي لئبنته الأربع فرضا ورثا فاصيب كل بنت من تركته أبيها خمسة أرباع فرضا قيراط وموت إحدى البنات ثانيا عن أمها وزوجها وأبها وبنتها

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٩ رمضان

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٧

وأخواتها لا غير يكون لامها فيما يخصها السدس فرضا ولو زوجها الربع كذلك والباقي
 لا بها وبنتها نصيبا قسم بينهما المثل كمثل حظ الانثيين ولا شيء لآخواتها وموت زوجة
 الميت الاول ثلثان أمها وبنتها الثلثا وابن ابن أخيه الا بيهما وابن بنت بنتها
 لا غير يكون لامها في تركتها السدس فرضا وبنتها الثلثا كذلك قسم بينهم
 بالسوية والباقي لابن ابن أخيه المثل كور نصيبا ولا شيء لابن بنت بنتها المثل كورين
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن منها وعن ابن بنت من
 مستولده وترك ما يورث عنه شرعا ومن جله ما تركه قطعة أرض زراعية أميرة ثم ماتت
 البنت عن أمها وأختها شقيقة وأوصى أخوها لا بيهما ولم يقسم التركة بين الورثة المثل كورين
 فهل إذا أودت الزوجة والمستولدة مقاسمة ابني الميت في الأرض المثل كورة بطريق
 الميراث أم لا تجابان للثلث ويكون الحق فيها لابني الميت وتقسم التركة بما يورث عنه شرعا
 بين الورثة المثل كورين ومن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) لا يجرى
 التوارث في أرض الزراعية إلا بربة التي آلت لبنت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة
 الميراث وموت الرجل المثل كورين زوجته وأولاده يكون زوجته في تركته الثلث فرضا
 والباقي لأولاده نصيبا المثل كمثل حظ الانثيين وموت البنت عن أمها وأختها شقيقة
 وأختها لا بيهما يكون لامها فيما يخصها السدس والباقي لأختها بالسبق ولا شيء للأخ
 للأب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثلث نصف بيت بالشرع وجب بجهة شرعية
 من قاضي المحرومة ثابتة المضمون ماتت تلك المرأة عن زوجها وعن أمها عنه وترك
 ما ذكره في النصف كل وارث من ذكر بالشرعية (اجاب) لزوجها النصف
 فرضا ولأمها النصف فرضا وورثا حيث لا وارث لها سواها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أمه وعن أخت شقيقة وعن ابن عمه صاحب وعن ابن ابن عمه وترك ما يورث
 عنه شرعا ثم مات ابن العم المثل كورين عن أمه وعن ابن ابن عمه العاصب أيضا وعن عنه
 وترك ما يورث عنه شرعا فسادا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن أمه
 وأخته وأب عمه العاصب وابن ابن عمه المثل كورين لا غير يكون لامه في تركته الثلث
 فرضا ولا شيء للثقة العاصف كذلك ولا ابن عمه المثل كور الباقي نصيبا ولا شيء لابن
 ابن عمه المثل كور وبموت ابن العم المثل كور ثانيا عن أمه وعن ابن ابن عمه العاصب وعن
 لا غير يكون لامه الثلث في تركته فرضا وبساق العاصف المثل كور ونصيبا ولا شيء
 للعامة حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين
 وبنتين قسروا عن أم وعن زوجة فترجع بنتا بغيره فموتت بنتا بغيره فموتت بنتا بغيره
 قبل قسمة التركة عن أخ وأخت شقيقة وعن أخت لأب وأخت لأم وعن أمه وحده
 أم أبه وترك ما يورث عنه شرعا فبث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب)
 بموت الرجل الاول عن أولاده المثل كورين وزوجته وأمه لا غير يكون زوجته في تركته

١٢٧٢

١٨

سؤال

١١٦٢

٥

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

١٦

شوال سنة

الثنى فرضا ولامه السدس كذلك ولاولاده الباقي تعصيا يقسم بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين ويموت أحد الابنين ثانيا عن أخيه وأخته الشقيقين وأخته لايه وأخته لأمه
 وأمه وجدته أم أبيه لاغير يكون لأخته لأمه السدس فرضا ولامه السدس كذلك
 والباقي لأخيه وأخته الشقيقين تعصيا يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولاثنى
 لأخته لايه كحجبها بالأخ الشقيق ولا لجدته المذكوورة كحجبها بالأم والله تعالى أعلم (سئل)
 من بيت المال بما مضى منه في رجل مات عن زوجاته وبنته وعن أخوته الاشقاء المذكوورة
 وعن أخوة لابذ كور واثان فهل يكون لأخوته من أبيه إرث مع وجود الاشقاء ثم مات
 رجل آخر عن زوجة وعن ابن أخيه الشقيق وأخوة لابذ كور واثان فن يرث منهم
 ومن لا يرث (اجاب) يموت الرجل الاول عن زوجاته وبنته وأخوته الاشقاء المذكوورة
 وعن أخوته لايه كور واثان لاغير يكون لزوجاته في تركته الثمن فرضا يقسم بينهم
 ولبنته النصف كذلك والباقي لأخوته الاشقاء المذكوورة تعصيا يقسم بينهم بالسوية
 ولاثنى للأخوة والاخوان لاب كحجبهم بالأخ الشقيق ويموت الرجل الثاني عن زوجته
 وابن أخيه الشقيق وأخوته لايه كور واثان لاغير يكون لزوجته في تركته الربع
 فرضا والباقي للأخوة والاخوان لاب تعصيا يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولا
 ثنى لابن الأخ الشقيق كحجبها بالأخ لاب لقربه في الدرجة الى الميت والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن معنته وعن زوجته وعن بنت له في يرث من هؤلاء وماذا
 يخص لكل وارث من ذكر (اجاب) يموت العتيق المذكوورة عن ذكر لاغير يكون
 لزوجته في تركته الثمن فرضا ولبنته النصف كذلك والباقي لمعنته تعصيا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ثلاث بنات وثلاثة كور وثلث اوارث
 ماتت إحدى البنات عن أختها الشقيقة وعن أخو بن شقيقين وعن أخ لاب ثم
 ماتت إحدى البنات عن أخت شقيقة وعن أخو بن شقيقين وعن أخ لاب ثم ماتت
 البنت الثالثة عن أخويها الشقيقين وعن أخيه لايه مات أحد الاخوين الشقيقين
 عن ابن وعن أخيه شقيقه وعن ابن أخيه لايه ولم تقسم تركته كل من الورثة المذكوورة
 فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) يموت الرجل الاول عن زوجته وعن
 اولاده المذكوورة السنة لاغير يكون لزوجته في تركته الثمن فرضا والباقي لاولاده
 المذكوورة تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين ويموت إحدى البنات المذكوورة عن
 أخوتها الاشقاء وأختها لايه لاغير يكون مات تركته بين أخويها وأختها الاشقاء تعصيا
 للذكر مثل حظ الانثيين ولاثنى للأخ لاب ويموت البنت الثانية عن أختها وأخويها
 الاشقاء وأختها لايه لاغير يكون مات تركتها بين أخوتها وأخويها الاشقاء تعصيا للذكر
 مثل حظ الانثيين ولاثنى للأخ لاب ويموت البنت الثالثة عن أخويها الشقيقين وأختها
 لايه لاغير تكون تركتها لأخويها الشقيقين تعصيا يقسم بينهم بالسوية ولاثنى للأخ

١٢٧٢

٣٠

ذي القعدة

١٠٧٢

٢

١٢٧٢

٨

لاب وبموت أحد الأخوين عن ابنه وأخيه الشقيق وابن أخيه لآب له لا غير تكون تركته
 لابنه ولا شيء لأخيه وابن أخيه المذكورين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن
 أخيه الشقيق وعن أولاد ابن أخيه من برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب)
 الميراث لابن الأخ الشقيق دون أولاد ابن الأخ بعدهم في الدرجة والله تعالى أعلم
 (سئل) من الضابطية عن رجل مات عن زوجته وابنه وبنته وأمه وأخيه من برث ومن
 لا يرث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته وابنه وبنته وأمه وأخيه يكون لزوجته
 الثلث فرضاً لثلاثة قرايط ولأمه السدس كذلك أربعة قرايط ولابنه وبنته الباقي
 تعصيباً للمذكور مثل حظ الأنثيين فيكون للبنت خمسة قرايط ولثلاثة قرايط ولابن أحد
 عشر قرايط وثلاثة قرايط لآخيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وعن بنته منها وعن أخيه شقيقته وعن أخيه لآب له وترك ما يورث عنه شرعاً
 برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) لزوجته المتوفى المذكور في تركته الثلث
 فرضاً ولبنته النصف كذلك لأخيه الشقيق الباقي تعصيباً مع البنت ولا شيء للأخ لآب
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وثلاثة بنين وبنت وترك ما يورث
 عنه مشرعاً مات إحدى الزوجتين عن بنت وابن ثم ماتت البنت عن زوج وبنتين وعن
 أخيهما الشقيق من برث ومن لا يرث (أجاب) بموت الرجل الأول عن زوجته وأولاده
 المذكورين لا غير تكون لزوجته في تركته الثلث فرضاً والباقي لأولاده المذكورين
 تعصيباً يقسم بينهم المذكور مثل حظ الأنثيين وبموت إحدى الزوجتين عن بنتها وأبنائها
 يكون ما خصها بينهما للمذكور مثل حظ الأنثيين وبموت البنت عن زوجها وبنتها وأخوها
 الشقيق لا غير يكون لزوجها فيما تركته الربع فرضاً ولبنتها النصف كذلك والباقي
 للأخ الشقيق تعصيباً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتق عن زوجته المعتقة
 وابن معتقه وبنته معتقه وترك ما يورث عنه شرعاً برث ومن لا يرث وماذا يخص كل
 وارث (أجاب) لزوجته المتوفى المذكور الربع فرضاً والباقي لابن المعتق تعصيباً ولا شيء
 لبنت معتقه حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجة وبنت وأخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً ومن حلة مات تركه في منزله حتى جدد
 لآل بيته بخضرة ينفق شرعية فهل إذا المتدع الزوجة أن الحلى المذكور له ما يكون تركته
 يقسم بين جميع الورثة بما للفرصة الشرعية (أجاب) جميع ما يملكه المتوفى المذكور
 يقسم بين ورثته بالفرصة الشرعية لا فرق بين حلى مملوك له أو غيره والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته وعن أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً من
 عقار وغيره من الأمثلة ثم ماتت البنت قبل التمتع عن أمها وعن أخ شقيق فماذا يخص
 كل وارث من ذكر (أجاب) بموت الرجل الأول عن زوجته وبنته وأخيه الشقيق لا غير
 يكون لزوجته فيما تركه ما يورث عنه شرعاً الثلث فرضاً ولبنته النصف كذلك والباقي

ذى الحجة

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٩

١٢٨٢

١٨

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

٢٥

لا تحية المذکور تصيبا وموت البنت ثانيا عن أمها وموتها الشقيق لا غير يكون لامها
 فيما خصها الثلث فرضا والباقي للمذکور تصيبا حيث لا وارث سوى مذكر والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن ثلاثة بنين بنى عم صاحب وبنت ابن
 ابن عم صاحب وترك ما ورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث (أجاب) بموته عن بنته
 وبني بنى عمه العاصب وبنت ابن عمه لا غير يكون لبنته في تركته الثلثان فرضا والباقي
 لآبناء أبناء عمه المذکورين تصيبا ولا شيء للبنت ابن ابن عمه والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة ماتت عن اختها شقيقة وأمها وعن ابن عم شقيق وترك ما ورث عنه شرعا من عقار
 وقود ثم ماتت إحدى الاختين للمذکورين عن ابن وبنت فأراد ابن المذکور
 اختصاصه بالنقد الذي ورثته أمه من اختها دون البنت فهل ليس له ذلك ويكون للبنت
 ثلث ما ورثته أمها من اختها من نقد وغيره (أجاب) بقسم جميع ما هو مملوك للاخت
 المذكورة من نقد وغيره مما ورثت عنها شرعا بين ابنها وبنتها للذكر مثل حظ الأنثيين
 فالبنت الثلث وللإبن الثلثان وليس للإبن الاختصاص بالنقد للمذکورين بدون تخصص
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن وترك ما ورث عنه
 شرعا ولم تقسم التركة ثم ماتت إحدى البنات عن ابنها وعن اختها الشقيقة وعن
 اختها الشقيق ثم ماتت الثانية عن أربعة بنين وعن اختها الشقيقة وعن اختها الشقيق ثم
 ماتت الثالثة عن بنتين وعن الاخ الشقيق ثم ماتت الاخ الشقيق المذکور عن زوجة وعن
 ابن عم شقيق صاحب ولم تقسم التركة في ذلك كله فماذا يخص كل وارث من ذكر وأذا
 ادعت زوجة المذوف في الاخ بدين على تركه زوجة المذوف ولم تثبت بالوجه الشرعي فماذا
 يكون الحكم (أجاب) بموت الرجل الاولى عن أولاده الاربعة المذکورين تكون تركته
 بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وموت إحدى البنات ثانيا عن ابنها وأختها المذکورين
 يـعنـون ما تركه لآبائها ولا شيء للاخوة وموت البنت الثانية عن بنتها واختها
 المذکورين يكون الميراث لآبائها لأن معهم من ذكر وموت الثالثة عن بنتها واختها
 الشقيق لا غير يكون لبنتها في تركتها الثلثان فرضا والباقي تصيبا وموت الاخ
 المذکور عن زوجته وابن عمه الشقيق لا غير يكون لزوجته في تركتها الربع فرضا والباقي
 للعاصب المذکور ولا يقضى بسدع مجمر يدعو أمه دون آباءها بطريق شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ثلاثة ذكور ولوا لاختها تركت دارا فماذا
 يكون لكل وارث من ذكر (أجاب) اذ لم يكن لزوجها المذکور ذكور سوى الزوج وآبناء
 اختها الثلاثة يكون لزوجها النصف فرضا ولآبناء الاخت المذکورين الباقي يقسم بينهم
 اذ لا مال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته وأمها وعن اخوين شقيقين
 وترك ما ورث عنه شرعا ثم بعد ذلك مات أحد الاخوين عن زوجته وبنته أمها وابن من
 أمه وترك ما ورث عنه شرعا فكيف تقسم التركة الاولى والثانية وماذا يخص الاخ

سنة	مهرم	٧	١٢٧٣
الباقى منها حيث كانت الامة المذكورة عمالكة تأسد ولدها وادعى نسب ولدها منه			
(اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وبنته واخويه الشقيقين لاغير يكون لزوجته في تركته النصف فرضا ولبنته النصف كذلك ولاخويه الباقى تعصيا يقسم بينهم وموت احد الاخوين عن زوجته وبنته منها وابنه من جارية الذى ادعى نسبه واخيه لاغير يكون لزوجته فيما تركه ما يورث عنه شرعا الثلث فرضا والباقي لابنته وبنته المذكورين تعصيا يقسم بينهم المذكور مثل حظ الانثيين ولاشيء للاخ تحجسه بالابن الثابت نسبه والله تعالى اعلم (سئل) من وكيل روزنجي افندي بما مضى منه في رجل مات عن زوجته وعن ثلاثة اولاد ذكورين واثني فامقد ارما يخص كل واحد من الورثة المذكورين بحصة الارث (اجاب) اذا مات الرجل عن زوجته وابنته وبنته لاغير واريد قسمة تركته يعطى لزوجته الثلث فرضا لثلاثة فواربطه والباقي لاولاد المذكورين تعصيا للذكور مثل حظ الانثيين فلكل ابن من الابنين ثمانية قسرا يربط ونسبا قيراطا ولبنت اربعة قيراط ونسبا خمس قيراط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعن زوجته وعن بنتين منها وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ثم مات ذلك الابن قبل قسمة التركة عن زوجته وعن ابن وبنت ثم مات ابن الابن قبل القسمة ايضا عن امر وعن اخت شقيقة وعن بنتين لاب فبن برت ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته واولادها المذكورين لاغير يكون لزوجته في تركته الثلث فرضا والباقي فرضا والساقى لاولاده تعصيا للذكور مثل حظ الانثيين وموت ابن الابن ثلثا عن امه واخيه الشقيقين وبنته لاغير وولده المذكورين لاغير يكون لزوجته فيما تركه ما يورث عنه الثلث فرضا والباقي لولده المذكورين مثل حظ الانثيين وموت ابن الابن ثلثا عن امه واخيه الشقيقين وبنته لاغير يكون لامه في نصيبه الخمس فرضا ورثا ولاخيه ثلاثة اقسامه كذلك ولاشيء لعمته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتي اخ شقيق وعن اولاد لخت شقيقة ايضا ذكورين بنتين وعن بنت عمة شقيق وترك ما يورث عنها شرعا من عقار وامعة فبن برت ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن بنتي اخها الشقيق واولاد اخها الشقيقة الثلاثة وبنت عمها الشقيق لاغير تكون تركتها بين بنتي اخها واولاد اخها المذكورين اقسامها للبنتي الاخ اربعة اقسامها تقسم بينهما بالتساوي واولاد الاخ الثلاثة اقسامها تقسم بينهم المذكور مثل حظ الانثيين على دول محمد النبي به ولاشيء لبنت العم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته واولادها فبن برت ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث ثم بعد ذلك بعدت المرأة عن زوجها وبنت فخذ يخص كل وارث منهما (اجاب) بموت الاقرب عن ذكور اولاد يكون لزوجته في تركته النصف فرضا ولبنته سبعة اقسامها فرضا ورثا ولاشيء لاولاد احوال وموت الزوجة ثانيا عن زوجها وعن بنته المذكور يكون لزوجها المذكور الربع في تركتها			
١٢٧٣	١٣	٢٧٣	١٢٧٣
١٢٧٣	١٣	٢٧٣	١٢٧٣
١٢٧٣	١٣	٢٧٣	١٢٧٣
١٢٧٣	٢٩	١٢٧٣	١٢٧٣

فرضا والباقي لبنتها المذكورة فرضا وورثها حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت اخت لأمه وعن بنت خاله وأولادهم له
 أشقاء مذكور وأنثى وترك ما مورث عنه شرعا من يرث ومن لا يرث عن ذكر (أجاب) إذا
 لم يكن للرجل المذكور سوى أقداره وزوجته المذكورة ومن مات عنهم يكون لزوجته في
 تركته الربع فرضا ولا ولادعه المذكور والشفقة الباقي تعصبا ولا شيء للأنثى منهم ولا
 لبنة الاخت وابنة الخال المذكورين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن
 ابنه وعن أولاد أخوته لأمه وهم أربعة ذكور وترك ما مورث عنه شرعا فهل تكون
 تركته لابن ابنه خاصة ولا شيء منها لأولاد الأخوة المذكورين (أجاب) الأنثى لابن
 الابن دون أولاد الأخوة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أولاد اختها
 الحقيقية وهم ثلاثة ذكر وبنتان وكان لها بنت عم توفيت قبل وفاة المذكور وولدت
 ولدًا ذكرًا فبن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) إذا لم يكن للأولاد المذكور
 من الأقدار سوى من ذكر بالذوال يكون ميراثها لأولاد اختها النسبية المذكورين
 بقسم بينهم المذكور مثل حصة الأنثىين ولا شيء لابن بنت عمها والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاث
 بنات وأصحات ألبين على دار وقطعة أرض زراعية أميرية مات والدهن وتركهما لهن
 من مئة خمس وعشرين سنة وهن بزوعن الأرض ويدفعن خراجها فأدارت على زراعتها
 والقيام بشؤونها والآل تدعى بنت أخ لمن ان لمعهن حقا بالأرض في الدار والطين المذكورين
 تركهما بوهن لمن والحال أن والداه ماتا في حياتهما فهل والحال هذه لأختها لثلاث
 شرعا إذا تحقق مذكر بالوجه الذمري (أجاب) إذا تحقق موت إبي البنت المذكورة
 في حياتهما جدها بمن المذكور بناته الثلاث وبنت الابن لا غير تكون تركته بين بناته
 المذكورات فرضا وورثها لا شيء لبنت الابن مع الجمع من البنات وعدم المعص لما ولا
 نوارث في أرض الزراعية التي آلت لبنت المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجة وعن بنته وعن أخ واخت لأم وعن بنت عم وترك ما مورث عنه شرعا فإذا
 يخص كل وارث ومن يرث من هؤلاء (أجاب) إذا لم يكن للبنت ورثة سوى من ذكر كان
 لزوجته النصف من الرضا والباقي لبنته فرضا ولا شيء لولدي الأم بحكمها بالبنت ولا لبنت
 الأم لأن من ذوى الأرحام وترد مقدم عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
 امرأة معها ولد من غيره وأنثى منه بنت فاشتريت المرأة وزوجها دارا على وجه الشركة
 مناصفة ثم ضيقها زوجها وانقضت عدتها منه ثم ماتت المرأة المذكورة عن ولدها من
 غيره وبنتها منه ثم مات الرجل عن بنته المذكورة فقط فماذا يخص الولد الذي من غيره هذا
 للرجل من تركته وماذا يخص البنت من تركته أمهما وماذا يخص البنت من تركته
 إبيها ولهما (أجاب) يموت المرأة المذكورة عن ابنتها وبنتها المذكورين لا غير يكون
 لبنتها الثلث في ما تركته ولا بنتا الشبان ويموت الرجل عن بنته المذكورة فقط تكون

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢١

٢٧	صفر	١٢٧٣	تركتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن اخته الشقيقة وعن اخواله وترك ما يورث عنه شرعا من امعة وعقار وغير ذلك فمن يرث منهم ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل المذكور عن بنته واخته الشقيقة واخوانه لانه لم يكن لبنته النصف فرضا ولا اخته الشقيقة الباقى تعصيا ولا شيئا للاخوال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتيه وعن اخ شقيق وعن ابن وبنت ابن مات ابوهما في حال حياة ابيه وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) لبنتي الرجل المذكور الثلثان فرضا والباقى لابن وبنت الابن تعصيا يقسم بينهما سلكا كمثل حظ الاثنين ولا شيئا للاخ الشقيق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ملققة رجعية وهي في عدته ومات بعده حتى احدى وعشرين يوما من وقت الملاقاة عنها وعن زوجة اخرى ملققة رجعية ايضا في عدته وعن معتقة وترك ما يورث عنه شرعا ماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) المطلقة رجعية اذا ماتت الزوجة في عدتها ترث منه وللزوجة واحدة او اكثر الزرع فرضا لغيرها وللزوجة الباقى للمعتقة تعصيا بحيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنتين منها وترك ما يورث عنه شرعا من التخييل الخاص به ثم ماتت الزوجة قبل قسمة التركة عن ابنا وعن بنتها المذكورين ثم ماتت احدى البنتين عن اخيهما واختها الشقيقةين ثم ماتت الابن عن اخته الشقيقة وعن ابن عمه ولم يرز التخييل بيد الاخت ويريد ان العلم انه مذهبها والاختصاص به بدون وجه شرعى فهل اذا لم يرثت دعواه الاختصاص به بالنسبة الشرعية لايجب ذلك وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) اذا كان ذلك التخييل موروثا عن الزوج المذكور لا يكون لابن عم ابنة الاختصاص به دون بنت المذكور المذكور بدون اثبات شخص شرعى وميراث الرجل الاول لزوجته فيه النصف فرضا والباقى لاولاده المذكورين تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين وميراث زوجته المذكور تقسم بين اولادها المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر وميراث احدى البنتين بين اخيهما واختها الشقيقةين للذكر مثل حظ الانثيين وميراث الابن لاخته الشقيقة فيه النصف فرضا والباقى لابن عمه تعصيا ان كان شقيقا والاب والاولاد لكل للاخت المذكور تحب لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل) في غلام مات عن امه واخته الشقيقة وعماته وبنت عمه وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) لام الغلام المذكور في تركته اثنان فرضا واولاؤه الشقيقة ثلاثة اثنان تركته كذلك ولا شيئا لعماته ولا لبنت الغلام حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخ لا يرث عن ابن اخ شقيق وعن ابن عم وبنت ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) ثلاث لآب النصف فرضا والابن
٢٨		١٢٧٣	
٢٩	ربيع الاول	١٢٧٣	
٣٠		١٢٧٣	
٣١		١٢٧٣	
٣٢		١٢٧٣	
٣٣		١٢٧٣	
٣٤		١٢٧٣	
٣٥		١٢٧٣	
٣٦		١٢٧٣	
٣٧		١٢٧٣	
٣٨		١٢٧٣	
٣٩		١٢٧٣	
٤٠		١٢٧٣	
٤١		١٢٧٣	
٤٢		١٢٧٣	
٤٣		١٢٧٣	
٤٤		١٢٧٣	
٤٥		١٢٧٣	
٤٦		١٢٧٣	
٤٧		١٢٧٣	
٤٨		١٢٧٣	
٤٩		١٢٧٣	
٥٠		١٢٧٣	

٢٠ ١٢٧٣

٢٤ ١٢٧٣

ربيع الثاني

٤ ١٢٧٣

الاخ الشقيق الباقي نصيبا ولا شيء لابن ابن العم ولا لبنت ابن العم والله تعالى اعلم (سئل)
 من المقاتبة عما ضمنه رجل مات عن زوجته وعن ابنين فماذا يخص كل وارث من
 ذكر (اجاب) بموت الرجل المذکور عن زوجته وابنيه المذکورين لا غير يكون
 لزوجته في برائه الثلث فرضا ثلاثة اربط والباقي لولده المذکور بن بالسوية بينهما
 لكل واحد منهما عشرة اربط ونصف قبر اط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 ماتت عن زوجها وعن بنت قاصر منه وعن ابويها وتركت ما يورث عنها شرا فوضع
 الزوج يده على التركة من غير قسمة مدة نحو احدى وعشرين سنة الا ان ترد الورثة
 فسمتها بالفرصة الشرعية فهل يقسم جميع ما تركته ثلث المرأة بما ثبت له تركته عنها
 بالفرصة الشرعية ولا يكون مضي المدة المذكورة مانعا للابوين من اخذ حصة ما منها
 وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) ما يترقى بالوجه الشرعي انه يخلف عن تلك
 المرأة ما يورث عنها ثم ما يكون لكل من ورثها المذکور بن الاستلام على نصيبه منه
 بالفرصة الشرعية ولا يمنع ذلك مجرد مضي تلك المدة والحال هذه وعرضها عن زوجها
 وينتهي ابويها لا غير يكون لزوجها ما تركته الربع فرضا عائلا ولبناتها النصف فرضا
 كذلك ولكل واحد من ابويها الدس فرضا كذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن ثلاثة ذكور و ترك ما يورث عنه شرا ثم بعد ذلك مات احد البنين
 المذکورين عن اخويه المذکورين المتبقين ثم مات الابن الثاني عن ثلاثة بنين وبنت
 ثم مات الابن الثالث عن ابن ثم مات احدا بناء الابن الثلاثة عن اربعة بنين وعن ثلاثة
 اخوة ذكر بن وانثى وعن ابن عمه ثم مات احد البنين المذکورين عن ابنين وعن اخيه
 واخنة المتبقين وعن ابن عمه مات ابن ابن الميت الاول عن بقية وعن ابن وبنت
 ابن عمه الشقيق ثم مات ابن الثالث عن ثلاثة بنين وعن اختموع عن بنت عمه ولم تقسم
 تركته كل من زوجته المذكورة وهم في عيشة واحدة فمات من لا يرثوه فما يخص
 كل وارث من ذكر وذا اشترى احد الاخوة من المال المشترك عقارا وغيره لنفسه ودفع
 ثمنه من المال المشترك غير دنا باقين وكتبه باسمه خاصة يكون عليه ضمان الثمن
 لباقي الاسوة وليس لاحد من ان يخص بشيء اذ عما يخصه من ذلك يدون بمخصص
 شرعي (اجاب) بموت الرجل الاول عن ابنيه الثلاثة لا غير تكون تركته بينهم بالسوية
 لكل منهم الثلث حصصا لو لم يورث احد البنين المذکورين ثانيا عن اخويه المتبقين
 لا غير يكون نصيبه بينهم مناصفة وموت الابن الثاني ثلثان اولاده الاربعة لا غير
 يكون نصيبه بينهم تعصيبا لذكر مثل اخواته وعن الابن الثالث رابعان انه
 لا غير يكون نصيبه وعن احد ابناء الابن الثاني خمس عن ابائيه الاربعة واخوته
 المذکورين وابن عمه لا غير يكون نصيبه لثلاثة تعصيبا بالسوية بينهم ولا شيء لاختوته
 وابنه المذکورين وموت الابن الثالث ثلثان اولاده المذکورين في المثلثة الثالثة قسما

[illegible]

(صورة أخرى في قسمه هذا المباح)

م	جديد	ح	من سهم سهم ط
١٠٠	ح ٨ ٨ ٢٧	٢	الزوجة
١٠٠	ي ١ ٢٥ ٢٦	٤	الأم
١٠	ي ٧ ٢٣ ٢٤	١٦ ١٨ ٣	الابن
١٠	ي ٧ ٢٣ ٢٤	١٦ ١٨ ٣	الابن
١٠	ي ٧ ٢٣ ٢٤	١٦ ١٨ ٣	الابن
١٠	ي ٧ ٢٣ ٢٤	١٦ ١٨ ٣	الابن
١٠٠	٨ ١١ ١٧	٠٨ ٢١ ١	البنت
	٢١٩ ٣١	٠٠ ٠٠ ٢٤	

(سئل) من الضابطية بما مضمونه ان شخصاً مات عن زوجته وعن خمسة اولاد ثلاثة ذكور واثنين فقامت ارميها من كل وارث بالقريضة الشرعية (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته واولاده الخمسة المذكورين لاغير يكون لزوجته في تركته النصف فرضاً ثلاثة ارباع والباقي لاولاده الخمسة تعصيباً لذكر مثل حظ الانثيين فيكون لكل ابن من ابنته الثلاثة خمسة ارباع وربع قيراط ولكل بنت من بنته قيراطان ونصف وعن قيراط والله تعالى اعلم (سئل) من رزناجي افندي بما مضمونه في رجل مات عن أمه واخوين واخت اشقاء فقامت ارميها من كل سهم بصحة الارث (اجاب) بموت النصف المذكور عن أمه واخويه واخوته الاشقاء لاغير يكون لامه السدس فرضاً في تركته والد الباقي لخواه واخوته المذكورين تعصيباً قسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لكل ابن من الاخوين الثلث وللأخت السدس والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته ووجه وعن اخ شقيق ثم ماتت البنت عن أمها وعمها فذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته وبنته واخيه الشقيق لاغير يكون لزوجته في تركته النصف فرضاً ولبنته النصف كذلك لخواه الشقيق الباقي تعصيباً بموت البنت المذكورة عن أمها وعمها لاغير يكون لامها في تركتها الثلث فرضاً ولعمها الباقي تعصيباً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ادارتهم مات أحد الابنين المذكورين عن ابن وبنت وعن خمسة شقيقه ثم مات ابن الميت الاول الثاني عن ابن وبنتين وعن اخيه الشقيق ثم ماتت إحدى البنين عن اخيها شقيقها واخيها الشقيق وعن ابن وبنتين فقامت ماتت البنت الثانية عن اخيها شقيقها وعن زوجها ابن عمها العصبية وعن بنت عمها العصبية فقامت ابن ابن الميت الاول عن ابن ابنته وعن ابن عمه وبنت عمه الشقيقين تعصيباً فماتت ابن ابن الميت الاول عن أمه وعن ابن عمه وبنت عمه الشقيقين ومن ثم تركته كل من الورثة المذكورين عن بنت ومن لا يرثه وذا يخص كل وارث (اجاب)

١١٧٣ ٢٥

جادي الاولى

١٣١٢ ٤

١٢٧٣ ٤

١٢٧٣ ٥

موت الرجل الاول عن ابنة لاغير تركه بينهما خفيين وموت أحد الابنين
 ثانياً عن ابن بنت وشقيقه لاغير يكون نصيبه بين ابنته وبنته المذكورين للذكر مثل
 حظ الانثيين ولا شيء لشقيقه وموت الابن الثاني ثالثاً عن اولاده الثلاثة المذكورين
 ولدى اخيه الشقيق لاغير يكون نصيبه بين اولاده المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين
 ولا شيء لولدى اخيه وموت احدى البنات المذكورتين رابعاً عن اخيهما واختها الشقيقتين
 ولدى عهما لاغير يكون نصيبهما بين اخيهما واختها المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين
 ولا شيء لولدى عهما وموت البنت الثانية خامساً عن شقيقها وزوجها الذى هو ابن عهما
 وعن بنت عهما لاغير يكون لزوجها المذكور عها اصابها النصف فمرة اولادها المذكور
 السابق نصيباً ولا شيء لابن عهما الزوج المذكور من حيث كونه ابن عم يحجبه من هذه
 الجهة بالانح الشقيق والابنت عهما المذكور وموت ابن الميت الاول سادساً عن ابن
 ابنته وابن عمه بنت عم لاغير يكون نصيبه لابن ابنته خاصة ولا شيء لولدى عه
 المذكورين وموت ابن ابن الميت الاول سابعاً عن امه وابن عم جد أبيه الشقيق
 وبنت عم جد أبيه لاغير يكون لامه في نصيبه الثلث فرضاً والباقي لابن عم جد أبيه
 العصبية المذكور نصيباً ولا شيء لبنت عم جد أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في معقبة
 ماتت عن زوجها وعن معقبتها ثمن مات الزوج عن زوجة له وامه ثم ماتت الام المذكورة
 عن اولادها المذكور ولم تقسم التركة فماذا يخص كل واحد (اجاب) بموت العتقة
 المذكورة عن زوجها ومعقبتها لاغير يكون لزوجها النصف فرضاً ولم تبق لها النصف
 الثانى نصيباً من تركتها وموت الزوج المذكور عن زوجته وامه لاغير يكون لزوجته
 في نصيبه الربع فرضاً والباقي لامه فرضاً وردا وموت الام المذكورة ثالثاً عن ابنتها عهما
 لاغير يكون نصيبها بينهم بالدفعة والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما مضى منه
 ان شخصاً مات عن زوجته وعن بنت كانت تزوجت وماتت بعد موت ابها وابن مات بعد
 موت ابية وابن بنت لم يكن للثوى المذكور سوى من ذكر من الورثة فما مقدار
 ما يخص كل واحد من الورثة المذكورين (اجاب) حيث مات الرجل المذكور عن زوجته
 واولادها الستة المذكورين لاغير يكون لزوجته الثمن فرضاً فيعيرانه ثلاثة ارباع
 والباقي ثلثهم بين اولادها المذكورين نصيباً للذكر مثل حظ الانثيين فيصيب كل بنت
 من بناته الثلاثة بموافيق البنت التى ماتت بعد ابها في امان وثلاث قيراط وكل ابن
 من ابناؤه الثلاثة المذكورين بموافيق الابن الذى مات بعد موت ابية اربعة قيراط
 وثلاث ارباع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته واخيه الشقيقة
 ثم ماتت الابنت عن بنتها وابناء عهما الشقيق ولم تقسم التركة فماذا يخص كل واحد
 (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته وبنته واخيه الشقيقة لاغير يكون لزوجته من
 تركته انحر فرضاً ولبنات النصف كذلك ولا حصة الشقيقة الباقى نصيباً وموت الاخ

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٧

۱۱ ۱۲۷۳

۱۲ ۱۲۷۳

۱۵ ۱۲۷۳

۱۷ ۱۲۷۳

۲۰ ۱۲۷۳

رجب

۱ ۱۲۷۳

المذکورین ولم تقم ترکه المرأة الى الابن من برث ومن لا برث وماذا يخص كل وارث
 (اجاب) بموت المرأة المذکورة عن ابنتها الثلاثة المذکورین لا غیر يكون ما ترکه
 بينهم انما لموعود احد الاولاد المذکورین من زوجته وابنته وبناته لا غیر يكون
 لزوجته في نصيبه ما يورث عنه شرعا الثلث فرضا والباقي لابنته وبناته تعصيا للمذکورین
 حظ الابنتين ولا شيء لاختيه وموت الاخ الثاني عن شقيقة واولاد اخيه لا غیر يكون
 نصيبهم من ترکه امه لاختيه الشقيق ولا شيء لاولاد اخيه والله تعالى اعلم (مسئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن بنت منها وابن من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا من دار
 ومواش وساقية واشجار وغير ذلك ما يورث فماذا يخص كل وارث (اجاب) للزوجة
 فيه ترکه زوجها ما يورث عنه شرعا الثلث فرضا والباقي بين ولديه المذکورین تعصيا
 للمذکورین كما في حديث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة
 ماتت عن عم صاب وعن شقيقة وتركت ما يورث عنها شرعا من برث ومن لا برث
 وماذا يخص كل وارث (اجاب) الميراث كله لعمها العاصب دون عمتها حيث لا وارث
 سواهما والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن اخت لام وعن اخت
 شقيقة وعن بنات عمها الشقيق وتركت ما يورث عنها شرعا من برث ومن لا برث وماذا
 يخص كل وارث (اجاب) للزوج المذکور النصف فرضا وللأخت لأب المذکور
 كذلك وللأخت الشقيقة النصف فرضا كذلك فاصل المسئلة من سنة وتعود الى سبعة
 فالزوج ثلاثة اسباع الميراث والأخت لام السبع وللشقيقة ثلاثة اسباع والباقية ولا
 شيء لبنات العم حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن
 زوجته وعن ولد من ذكرين لابن اخته وترك ما يورث عنه شرعا ولم يكن له عصبه أصلا
 ولا وارث سوى من ذكره فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل المذکور عن
 زوجته وابني ابن اخته المذکورین لا غیر يكون لزوجته في ترکه الربع فرضا والباقي
 يقسم بين ابني ابن الاخت بالسوية والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن امه
 وزوجته الحامل منه وعن ابن منها ثم مات الابن المذکور عن امه وجدته ام الاب
 المذکور ثم وضعت الزوجة ابنا ولم تقم ترکه فماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب)
 بموت الرجل الاول عن امه وزوجته وابنته والحمل الذي انفصل ذكره لا غیر يكون لأمه
 في ترکه الربع فرضا ولزوجته الثلث كذلك والباقي لابنته المذکورین تعصيا وموت
 الابن المذکور ثانيا عن امه واخيه الشقيق والحمل وجدته المذکور لا غیر يكون لأمه في
 نصيبه من ترکه أبيه الثلث فرضا والباقي لاخته الحمل الذي انفصل بعده وموت المورث
 ولا شيء لمجدته بحجها بالام والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابن وبنات زوجة
 وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيره مما يورث شرعا ثم مات الابن قبل القسمة عن
 امه واخيه شقيقته وعن زوجته وعن ابن ابن عم شمس الاخت المذکورين اثنين

فهل للشقيقتين منع أحدهما الآخر من الاب أم لا (اجاب) تقسم تركه الولد المند كور
بين أمه وأخته الشقيقتين فرضا وردا فلهما من حقه ما ولا خيته المند كورتين أربعة
انجاسها ولا شيء لأخته لآبيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أمه وبنته
وأخته الشقيقة وزوجته وعنه العاصب وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد ذلك ماتت أم
الميت عن بنتها وبنت ابنتها بعد ذلك ماتت الميت الأولى عن بنتها وعن أمها
المند كور وعن أمها ولم تقسم تركه كل من الورثة المند كورين في برهن من لا يرث وماذا
يخص كل وارث من ذكر (اجاب) يموت الرجل الأول عن زوجته المند كورين لا غير يكون
لامه في تركه السدس فرضا وزوجته الثلث كذلك وبنته النصف كذلك وبابا في لأخته
الشقيقة نصيبا ولا شيء لعمه ويموت الأم المند كورة ثانيا عن بنتها وبنت ابنتها لا غير يكون
لبنتها في نصيبها ثلاثة أرباع فرضا وردا ولبنت ابنتها في ذلك ويموت بنت الميت
الأول ثانيا عن أمها الشقيق الأول وأمها وعمها لا غير يكون لامها في حصة تركه مما
يورث عنها شرعا الثلث فرضا الباقي لعمها أمها المند كور نصيبا ولا شيء لعمتها والله تعالى
أعلم (سئل) في شخص توفي عن بنت صلبه وأخت شقيقة وأخ لام وخلف دارا
خربة فهل تكون للبنت والأخت الشقيقة (اجاب) إذا لم يكن للدفن المند كور من الورثة
سوى من ذكر يكون بآته النصف فرضا والباقي لشقيقته نصيبا ولا شيء لأخته لأمه
والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الضابطية بمصر صومنة في رجل مات عن زوجته
وابنته فمقدر ما يخص كل من ذكر من ميراثه بالربضة الشرعية (اجاب) يموت
الرجل المند كور عن زوجته وابنته لا غير يكون نزل زوجته الثلث فرضا وبنته الباقي نصيبا
والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان البحر بدمياط صومنة طلب تقسيم مبلغ برادرتيه
معاشا على ورثته ميتات عن زوجتين وابن وبنت فمقدر ما يخص كل وارث من ذكر
على حسب ميراثهم الشرعي (اجاب) ميتات الرجل المند كور عن زوجته وولديه
المند كورين لا غير وأريد تقسيم ذلك على ورثته بحسب الربضة الشرعية يكون لزوجة
المند كورين الثلث فرضا ثلاثة أرباع لكل زوجة منهما قبرا وفي نصف والباقي لابنته
وبنته المند كورين نصيبا المذكور من حفظ الانبيس فيكون للابنتين الأربعة عشر قبرا
من ذلك ولبنت صلبه قبرا بها باقي ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان البحرية
بدمياط صومنة طلب تقسيم مبلغ برادرتيه معاشا على ورثته ميتات عن زوجته وعن
ثلاث بنين وثلاث بنات بحسب الربضة الشرعية ثم يستزل نصيب ابن وبنت
ماتا بعد صومنة من ذلك ليرتب ما يخص الموجودين من الورثة عن الميت الأول لهم
(اجاب) حيث توفي الرجل المند كور عن زوجته وأولاده الستة المند كورين لا غير وأريد
تقسيم شيء من ميراثهم بحسب الربضة الشرعية يكون لزوجته من ذلك الثلث والبنات الثلث فرضا
ثلاثة أرباع والباقي لأولاده الستة المند كورين نصيبا المذكور من حفظ الانبيس

شعبان سنة

فيكون لكل ابن من اثني عشر الثلاثة المذكورين أربعة قرايط وثلاثا قرايط من ذلك
 واسكن بنت من ثمانية الثلاث قرايط وثلاث قرايط ثم يسقط من ذلك نصيب من مات
 وهو الابن البنت حسب الرغوب والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن عمه
 الشقيق وعن عمتين شقيقتين وعن عم وعمته لابوين مستولدة حامل وترك ما يورث
 عنه شرعاً ثم وضعت المستولدة بنتاً ثم ماتت البنت عن امها وعن ذكر فاذ يخصص كلا
 منهم (اجاب) يموت الرجل المذكور عن عمه وعمته الاشقاء وعمه وعمته لابنيه وعن
 البطل الذي انفصل اثني من مستولدة لا غير يكون لبنته المذكورة النصف فرضاً
 حيث كان نسبها ثابتاً منه والباقي لعمه الشقيق نصيباً ولا شيء لعمته الشقيقتين ولا
 لعمه وعمته لابنيه ويموت البنت ثانياً بعد ان انفصلت عن امها التي عتقت عتوت ابيا ومن
 ذكر يكون لامها من نصيبها الثلث فرضاً والباقي لم ابيا الشقيق نصيباً ولا شيء لمن
 بقي والله تعالى اعلم (مسئل) من الضابطه بما مضى من رجل مات عن زوجته وعن
 ابنتين وبنت فام قدر ما يخص كل وارث من ذكر (اجاب) حيث مات الرجل المذكور
 عن زوجته واولاده الثلاثة المذكورين لا غير يكون لزوجته الثلث فرضاً لثلاثة قرايط
 والباقي لاولاده المذكورين نصيباً للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لكل ابن من
 ابنته المذكورين ثمانية قرايط وخمس قرايط وللبنت اربعة قرايط وخمس قرايط والله
 تعالى اعلم (مسئل) من وكل ببحر يبيع مضمونه الى اجد عليا البصري توفي عن زوجته
 وامه وابنته وبنته وله مائة شهر باسبعة وستون قرشاً ونصف قرش فاذ يخصص كل
 وارث من ذلك المبلغ لو اراد بقسمة على حسب الفرض الشرعية (اجاب) حيث توفي
 اجد عليا البصري المذكور عن زوجته وامه وابنته وبنته لا غير واريد قسمة مبلغ البعة
 وستين قرشاً وعشرين نصفاً فضة على الورثة المذكورين يكون لزوجته من ذلك الثلث
 فرضاً لثلاثة قرايط فيخصصها من هذا المبلغ ثمانية قروش وسبعة عشر نصفاً فضة ونصف
 نصف فضة ولامه السدس كذلك اربعة قرايط فيخصصها من هذا المبلغ احدى عشر قرناً
 وعشرة اناصاف فضة ولابنته وبنته الباقي نصيباً تقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 فكل ابن من ذلك احدى عشر قرايط وثلاث قرايط قيمة من هذا المبلغ احدى وثلاثون قرناً
 وخمسة وثلاثون نصفاً فضة ولبنت خمسة قرايط وثلاث قرايط باقى ذلك فيخصصها من هذا
 المبلغ خمسة عشر قرناً وسبعة وثلاثون نصفاً فضة ونصف نصف فضة باقى المبلغ المذكور
 والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجته وعن اختين شقيقتين وعن ابن ابن عم
 شقيق وعن ابن عم وترك ما يورثه شرعاً من دار ومواش فهل تقسم جميع ماله كما
 يورث بن جميع ورثته بانقر ببيعة الشرعية ومذ يخصص وارث من ذكر وهل اذا كان
 للاختين المذكورين نصف فان ظن باليه مائة مواشيه عن امها ومائة مواشيه
 باسمها لا يدخل في تركه الا ان اذ اتفق مذكر (اجاب) يموت الرجل المذكور عن

زوجه وثيقته وابن ابن عم شقيق وابن عمته لا غير يكون لزوجه فيما تركه مابورث
عنه شرطا لربع فرضاته قرا رط ولا خيته المذكورين الثلثان كذلك ستة عشر
غير اطا ولا ابن ابن عمه المذكور الباقي قرا طان تعصيا ولا شي لابن العمه وما اختص
به الاختان من الميراث المذكور مما ربق شرعى عن امهما بنحو اسقاط صحيح ولم يكن
لاخيها الميت المذكور فيه شيء لا يكون لباقي وورثته معا وصنم ما فيه دون وجه شرعى
ولا تدخل لأطيان الزراعة التي ليست بالمال في التركات فلا تورث والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل توفي الى زوجة الله تعالى عن أمه وأخيه الشقيق وزوجه وبنته فماذا يخص كلا
منهم في متروكاته (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته وبنته وأمّه وأخيه الشقيق
لا غير يكون لزوجه من تركته الثمن فرضا وبنته النصف كذلك ولأمه السدس
كذلك ولأخيه العاصم الباقي تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ولاد اولاد اعمامه كور العصبه وعن أخيه لاهه وترك مابورث عنه شرعا ولم يكن له
وارث سوى من ذكر فما يكون الحكم الشرعى في الميراث (اجاب) بموت الرجل
لذلك كور عن ابنا عمه الشقيق اولاد وعن أخيه لاهه لا غير يكون لأخيه لاهه في
تركته السدس فرضا والباقي تعصيته المذكورين تعصيا بقسم بينهما السوة حيث
وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من دوان البحرية عامضونه في
جل مات عن زوجه وعن ابنه وعن أربع بنات وله ربع شهرى اربعه فوسون قرشا
خمس عشر نصفه فاعطه اربعه فمعه عليهم بحسب الميراث الشرعى فما بقدر ما يخص كل
أحد من الورثة المذكورين من المبلغ المذكور (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته
بنه وبناه الأربعة لا غير يكون لزوجه بحسب الفرضه الشرعيه الثمن فرضا ولأخته
اوطه والباقي الأولاد الخمسة المذكورين تعصيا بالمثل كمثل حظ الأنثيين فيكون لابنه
لذلك كور من الباقي سبعة قرا رط ولكل بنت من بناته الأربعة الثلثة قرا رط ونصف
اط حيث لا وارث للثمن المذكور سوى من ذكر فما أريد بقسم اربعه فوسون قرشا
معه عشر نصفه فاعطه على من ذكر بحسب فرائضهم يكون لزوجه الميت من ذلك ثمانية
ووش ونصف فضة ونصف وربع وثمان نصف فضة ولابنه من ذلك ثمانية عشر قرشا
وحيث لا أولاد نصفه فضة وثلث من نصف فضة ولكل بنت من بناته الأربعة من ذلك
معه قروش وخمس عشر نصفه فضة ونصف نصف فضة وسدس من نصف فضة وذلك
في قراط المبلغ المذكور باعتبار قسمته على اربعه وعشرين قراطا قرشان وسبعة
شرون فضة وسدس وثمان نصف فضة فاعطت قرا رط الزوجه الثلاثه في ذلك
سبع ثمانية ووش ونصف فضة ونصف وربع وثمان نصف فضة وبقا على ذلك
يب لباقي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخيه لاهه وعن ابن ابن
عصه وورثه مابورث عنه شرعا من حصه ووش وامتعة وبذلك فماذا يخص

1548

54

1740

74

ذِي الْقَعْدِ

458

14

وعوت الابن ثانيا عن اولاده ذكورا واناثا واخوته وزوجته لا غير يكون لزوجته فى نصيبه
 الثلث فرضا والباقي بين اولاده تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شئ لاخته وعوت
 لبنت الثلثان بنتها وزوجها واولادها قبل المذكورين لا غير يكون لبنتها من
 نصيبها الثلثان فرضا وزوجها الربع كذلك واولادها قبل المذكورين الباقي تعصيا بقسم
 بينهم بالو بة ولا شئ للبنتى اخيهما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته
 وعن ابنين منها وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات احد الابنين قبل القسمة عن امه
 وعن اخيه الشقيق وعن عم وعمة لاب ثم مات الابن الثانى عن ام وابن وبنت وعن
 العم والعمة المسد كورين ثم مات ابن الابن عن امه وجدته ام ابيه وعن اخته لايه
 وعن العم والعمة المسد كورين ثم ماتت المجدة المسد كورة عن بنت ابنتها وعن اخوين
 شقيقين فمن يرث بمن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل
 المذكور واولا عن زوجته وابنيه لا غير يكون لزوجته فى تركه الثلث فرضا ولا يسه
 الباقي تعصيا يقسم بينهم وعوت احد الابنين ثانيا عن امه واخيه الشقيق وعمه وعمة
 المذكورين لا غير يكون لاه فى نصيبه الثلث فرضا لثقيقه الباقي تعصيا ولا شئ لعمه
 وعمة وعوت الابن الثانى ثانيا عن امه وابنيه وبنته وعمه وعمة لا غير يكون لاه فى
 نصيبه السدس فرضا والباقي لابنه وبنته تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شئ لعم
 والعمو بموت ابن الابن رابعاً عن امه وجدته ام ابيه واخوته لايه وعم وعمة ابيه لا غير
 يكون لاه فى نصيبه الثلث فرضا لاخته النصف كذلك ولعم ابيه اذا كان شقيقا
 اولاً الباقي تعصيا ولا شئ لمجده ولا لعمته وعوت المجدة المسد كورة خامسا عن بنت
 ابنتها واخويها الشقيقين لا غير يكون لبنت الابن النصف فرضا والباقي لاختها
 تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان البصرة بمسألة مضمونة الاس فقام عن رجل
 مات عن زوجته وبنتين وورادته قسم ثمانية وعشرين قرشا وتلاتين نصفاً فضا على
 ورثة المذكورين حسب الفريضة الشرعية (اجاب) الافادة عن ذلك انه حيث مات
 الرجل المذكور عن زوجته وبنته لا غير يكون للزوجة بحسب الفريضة الشرعية فيما
 هو متروك عنه ما يورث الثلث فرضا وتلاتة قراريط ولبنته الباقي فرضا ورابعاً يقسم بينهما
 لكل واحد منهما خمسة قراريط ونصف قراريط واذا اريد تقسيم ثمانية وعشرين
 قرشا وتلاتين نصفاً فضا علىهن على هذا الوجه يكون للزوجة من ذلك ثلاثة قروش
 وتلاتة وعشرون نصفاً فضا ونصف قراريط ونصف قراريط ونصف قراريط
 المذكورتين من ذلك اثنا عشر قرشا وتلاتة وعشرون نصفاً فضا وبنت نصف فضا
 حيث لا وارث يثلثو فى سوى من ذكر وذلك لان قراريط المخل المذكور رابعاً رقسمة على
 اربعة وعشرين قراريط قروش وسبعة نصاب فضا وتلاتان ورابع نصف فضا فاذا
 ضرب نصيب الزوجة هو ثلاثة قراريط فى ذلك يبلغ ثلاثة قروش وتلاتة وعشرين فضا

١٢٧٣

٢٩

ذى الحجة

١٢٧٣

٢

المشتركين الاخوان لابنه خاصة وبموت الآخر من اولاده كورا وانما لاغير يكون
نصيبهما يورث عنه شرعا بين اولاده المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين وبموت ابن
الاخ الاول عن ابنه واولاده خاصة فنصيبه من ذلك لابنه خاصة ولاشيء لاولاده كجهم
بالابن حيث لا وارث سوى من ذكره والله اعلم (سئل) من ديوان البحرية بما
مضمون في رجل مات عن زوجة وابنه وبنته ورثت لهم على حسب ميراثهم الشرعي
عشرون قرشا واثنا عشر نصف فضة فما مقدار ما يخص كلا منهم من هذا المبلغ المذكور
(اجاب) حيث مات الرجل المذكور عن زوجة وابنه وبنته لاغير واريد تقسيم عشرين
قرشا واثني عشر نصف فضة على ورثته المذكورين على حسب فراغتهم من ميراثه بحيث
كان لزوجته من تركته الثمن قرصا ثلاثة قراريط يكون لهما من هذا المبلغ قرشان واحد
وعشرون نصف فضة ونصف فضة من ذلك ولابنه عشرة قراريط ونصف قراريط
وهو نصف الباقي بعد فرض الزوجة يكون له من هذا المبلغ ثمانية قروش ونجمة
وثلاثون نصف فضة وربع نصف فضة ولكل بنت من البنات خمسة قراريط وربع
قراريط يكون لهما من هذا المبلغ أربعة قروش وسبعة عشر نصف فضة ونصف
فضة وذلك لان قراريط المبلغ المذكور باعتبار تقسيمه على أربعة وعشرين قراريطا ثلاثة
وثلاثون نصف فضة ونصف وثلاث نصف فضة فاذا ضرب نصيب الزوجة وهو ثلاثة
قراريط في المبلغ المذكور حصل له اقرشان واحد وعشرون فضة ونصف فضة
ويقاس على ذلك نصيب الباقي والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان البحرية بما مضى منه
في رجل مات عن ابن وبنت وزوجة ورثت للورثة المذكورين عشرين قرشا وستة
عشر نصف فضة فما مقدار ما يخص كلا منهم من ذلك المبلغ المذكور على ميراثهم الشرعي
(اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجة وابنه وبنته لاغير فاذا اريد تقسيم عشرين قرشا
وسبعة عشر نصف فضة على ورثته المذكورين بالقرصة الشرعية وكان لزوجته في ميراثه
الثمن قرصا ثلاثة قراريط يكون لهما في هذا المبلغ قرشان واثنا عشر نصف فضة
ولابنه أربعة عشر قراريط يكون له في هذا المبلغ احدى عشر قرشا وستة وثلاثون نصف فضة
ولبنته سبعة قراريط فيكون لهما في هذا المبلغ خمسة قروش وخمسة وثلاثون نصف فضة
وذلك لان قراريط المبلغ المذكور باعتبار قسمته على أربعة وعشرين قراريطا أربعة وثلاثون
نصف فضة فاذا ضرب نصيب الزوجة وهو ثلاثة قراريط في هذا المبلغ حصل لهما قرشان
واثنا عشر نصف فضة وعلى ذلك يقاس نصيب الباقي والله تعالى اعلم (سئل) من
الروزنة بما مضى منه الاستعانة عن كيفية تقسيم نجسين فدانا لبعادية تخلفه عن سليمان
فما التوفي عن هبوة وصفية فزوجته يوسف ومحمد واجد ومصطفى وزيد وزليخة
فوزدهم مات يوسف احدى الاولاد وعن والدته هبوة المذكرة واخوته لايبه
المذكورين ثم ماتت ريبة عن زوجها ذى الفقار والدتها صفية المذكرة وابنها

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٠

عبد الحميد ثم مات عبد الحميد المذكور عن والده مكي القفار المذكور وحدثه والده والدته
صفية المذكورة ثم مات محمد بن سلمان عن زوجته بنينة ووالدته صفية المذكورة وبنته
زهرة وأخوته اشقائه احمد ومصطفى وزليخا المذكورين ثم ماتت زليخا عن زوجها
خير الدين ووالدتها صفية المذكورة وأخوها شقيقها احمد ومصطفى ثم ماتت صفية
المذكورة عن ولديها احمد ومصطفى من غير شرك (الجاب) مجموع ما تحصل من
القسمة والمجموع للورثة الموروثة من هذه المثلثة من موزنيهم المذكورين ان
ما يخص جنينهم المذكورين أربعة أقدمة وثلاث وربع فدان من ذلك وما يخص احمد بن
سلمان المذكور من ذلك ستة عشر فداناً وخمسة عشر سهماً وثلاث وربع سهم من قيراط
وما يخص مصطفى بن سلمان من ذلك ستة عشر فداناً وخمسة عشر سهماً وثلاث وربع سهم
من قيراط وما يخص ذال القفار المذكور من ذلك ثلاثة أقدمة ونصف وربع وعشرون فدان
وتسعة أسهم وثلاث وربع سهم من قيراط وما يخص خير الدين المذكور من ذلك فدانان
ونصف وثلاث فدان وسبعة عشر سهماً وربع سهم من قيراط وما يخص زهرة بنت
محمد المذكورة من ذلك خمسة أقدمة وربع فدان ونصف وربع وعشرون فدان من فدان
وما يخص بنينة زوجة محمد فدان واحد وسدس وعشرون فدان وسبعة عشر سهماً وربع سهم
من قيراط باقى ذلك القرض الثمانية وهو لأهلهم الأحياء الآن الذين يراد تقسيم
الحسين فداناً المذكورين عليهم وآلهم تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت ابنتها
وعن ابن بنتها وتركت ما يورث عنها شرعاً من عقار وغيره من برث ومن لا يرث وماذا
يخص كل وارث (الجاب) الميراث لبنت الابن دون ابن البنت فتأخذ تركته
جدةها فرضاً ورداً حيث لا وراث سوى ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من
ديوان البحر بنعاصمونه في رجل مات عن زوجته وامه وابنه وبنته ويراد تقسيم سبعة
وستين قرشاً واربعة وعشرين نصفاً فقسمة عليهم فيما مقدور ما يخص كل وارث من ذلك
من المبلغ المذكور (الجاب) حيث مات الرجل عن زوجته ومه وابنه وبنته لاغير يكون
لزوجته بالقرينة الشرعية من ميراثها المثلث فرضاً ثلاثة أقدمة ولامه ائدس كذلك
أربعة أقدمة والباقي بين ابنة وبنته تصبأ المذكورين كل حظ الاثنين فدان واحد عشر
قيراطاً وثلاث قيراطاً وللبنت خمسة قيراطاً وثلاثاً فإذا أريد تقسيم سبعة وسبعين
قرشاً واربعة وعشرين نصفاً فقسمة على هذا الوجه يكون للزوجة المذكورة من هذا
المبلغ ثمانية قروش وثمانية عشر نصفاً فقسمة ولامه من ذلك أحد عشر قرشاً وعشرة
انصافاً فقسمة ستة عشر قيراطاً من جديد من ذلك وللبنتين حصوناً لثلاث قرش
وسبعة وثلاثون نصفاً فقسمة وثمانية جدد واربعة عشر قيراطاً وثلاث يرم من جديد
وللبنت خمسة عشر قرشاً وثمانية وثلاثون نصفاً فقسمة واربعة عشر قيراطاً واربعة عشر
قيراطاً من جديد في المبلغ المذكور وذلك لأن قيراطاً مبلغاً المذكورين باعاً من خمسة على

١٢٧٤

٤

٣ وقد رسم ليسان هذه
المسألة شيكاً ليحبرى
طبعه مستقلاً ان شاء
الله تعالى

١٢٧٤

٤

١٢٨٤

١

أر بعفو عشر من غير اطا قرشان واثنان وثلاثون نصفاً فقصه وثلاثون نصفاً فقصه فاذا ضرب
 نصيب الزوجة وهو ثلاثة قرايط في ذلك يحصل لها المبلغ المذكور ويقاس على ذلك
 نصيب الباقي والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل ديوان البصرة بمعه مضمون في رجل مات
 عن زوجته وثلاث بنات وترك ما يورث عنه عشر عاملاً قدروه أربعة وثلاثون قرشاً ونصفان
 وثلاث نصف فقصه فقام مقدار ما يخص كل وارث عن ذلك المبلغ المذكور (اجاب)
 حيث مات الرجل عن زوجته وثلاث بنات الثلاث المذكورات لا غير فنصيب الزوجة من
 قبل زوجها المذكور بالقرينة الشريعية الثلثين فرضاً ثلاثة قرايط والباقي لبناته
 الثلاثة فرضاً وقد انصبت كل واحدة منهن سبعة قرايط فاذا اريدت قسم أربعة
 وثلاثين قرشاً ونصف في فضاء ثلث نصف فضاء على من ذكر بحسب قسمة الموارث
 بنصيب الزوجة من ذلك أربعة قروش وعشرة انصاف فضاء وجديدان واثنان وعشرون
 قراطاً من جديد من ذلك ويصيب كل بنت من البنات الثلاث تسعة قروش وسبعة
 وثلاثون نصفاً فضاء وثلاثة جدد واحد عشر قراطاً من جديد وثلاث قرايط من جديد
 وذلك لأن قراط المبلغ المذكور باعتبار قسمته على أربعة وعشرين قراطاً قرش وستة
 عشر نصفاً فضاء وسبعة جدد ونصف فضاء وعشرون قراطاً من جديد فاذا ضرب
 نصيب الزوجة وهو ثلاثة قرايط في ذلك يحصل لها أربعة قروش وعشرة انصاف فضاء
 وجديدان واثنان وعشرون قراطاً من جديد ويقاس على ذلك نصيب الباقي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت اخته شقيقة وعن أولاد ابن
 اخته الشقيقة المذكورة ما يورث عنه شرعاً عن يرثون لا يرثون ماذا يخص
 كل وارث من ذلك واذا ادعى جماعة على الورثة المذكورين بانهم أبناءهم عصبة لآلات
 ولم يشدوا نسبهم الى جد الميت مع انكار الورثة المذكورين لا عبرة بدعواهم المجردة عن
 الاثبات الشرعية (اجاب) لزوجة الميت ربع تركته فرضاً ولت اخته الشقيقة
 الثابت نسبها الباقي ولاشي لأولاد ابن الاخت بعد قسم حيث لم يثبت نسب أبناءه الى
 المذكورين بطريق شرعي ولا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وعن ثلاث بنات وعن أبيه وأخيه وترك ما يورث عنه شرعاً مات الاب عن
 ابنين وزوجته وثلاث بنات ابنته ماتت كل من ابنتين عن بنتين ولم تقسم التركة فاذا يخص
 كل وارث منهم (اجاب) يموت الرجل الاقل عن زوجته وبناته وأبيه وأخيه لا غير يكون
 لزوجته من تركته الثلثين فرضاً ولبناته الثلاث الثلثان كذلك ولأبيه السدس فرضاً
 والباقي ياخذ الابن العاصم به أيضاً ولاشي لأخيه كحسب ما لا بوجوب الابن المذكور
 ثانياً عن ابنته وزوجته وبنات ابنته لا غير يكون لزوجته من نصيب الثلثين فرضاً والباقي
 لابنته عاصمياً ولاشي لبنات الابن وعموت كل ابن من الابنتين من بنته لا غير يكون نصيبه
 ثم بالسوية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وعن ثلاثة

وزوجته الربع فرضاً كذلك ولا شيء للعمة مقلصاً كونها من ذوى الارحام ولا للعمين
لاستغراق الفروض التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور
وترك ما يورث عنه شرعاً ثم مات أحد المذكور الثلاثة عن أخويه شقيقه فقط ثم مات
أحد الآخرین عن زوجته وعن ابنتين وبنتين وأخيه ولم تسم التركة فماذا يخص
كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذکور عن ابنتيه الثلاثة لأخيه تكون تركته
بينهم اتلاً ما يورثون أحدهم ثانياً عن أخويه لأخيه يكون نصيبه بينهم ما يورثون
الآخرين المذكورين ثانياً عن زوجته وأولاده المذكورين وأخيه الشقيق لأخيه يكون
لزوجته من نصيبه الثلث فرضاً والباقي لأولاده المذكورين نصيباً المذکورين كمثل حظ
الانثيين ولا شيء لأخيه المذکور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وترك
ما يورث عنه شرعاً من دار ومخيل وغير ذلك ما يورث من جلة الميراث من ثمة مات أحد
الابنتين قبل قسمة التركة عن بنتين وعن أخيه الشقيق ثم مات الابن الثاني عن ابن بالغ
قبل القسمة فهل للبنتين المذكورين أخذ ما يخصهما في جسد ما كان منسحقاً أو بهما
ما يورث من عقار وغيره وماذا يخص كل وارث من ذر (أجاب) بموت الرجل المذکور
عن ابنتيه لأخيه يكون جميع ما تركه بينهما منصفة وموت أحد الابنتين بموت أبيه
عن بنتيه وأخيه الشقيق لأخيه يكون نصيبه من تركته أبيه لبنتيه فيه الثلثان فرضاً
والباقي لأخيه المذکور نصيباً بموت الابن الثاني عن ابنه لأخيه يكون نصيبه لابنته
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن ابن أخيه الشقيق وترك ما يورث
عنه شرعاً فماذا يخص كل وارث منهما (أجاب) بموت الرجل المذکور عن بنت وعن
أخيه الشقيق في لأخيه يكون لبنته النصف فرضاً والباقي لابن الأخ المذکور نصيباً
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخ وأخت شقيقين وأختين من أبيه فقط فما
الذي يخص كل منهم ومن يرث من المذكورين (أجاب) حيث مات الرجل المذکور
عن أخيه وأخته الشقيقين وأخته لاب لأخيه يكون ميراثه بين أخيه وأخته الشقيقين
لذلك كمثل حظ الانثيين فلا شيء لأخ المذکور والثلثان للأخت المذكورة الثلث بالعصبة
ولا شيء لأختي الميت من أبيه فخصهما بالأخ الشقيق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
وترك زوجة وولدان ثلاث بنات ثم مات بعد ذلك الولد وترك أمه وزوجته وثلاث أخوات
وما يورثه ما يورث عنه شرعاً من ثمة ومن لا يرث وما نصيب كل وارث (أجاب) بموت
الرجل الأول عن زوجته وأولاده المذكورين لأخيه يكون تركته الثلثان
فرضاً والباقي لأولاده المذكورين نصيباً المذكورين كمثل حظ الانثيين وبموت الابن المذکور
ثانياً عن زوجته وأمه وأخواته الأشقاء وأولادهم لأخيه يكون تركته الربع
فرضاً للولادة المذکورين نصيباً كذا في الأخوة المذكورين الثلثان فرضاً كذلك
ولا شيء لعمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعاً

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني سنة
١٢٧٤ ١٩

عن اشرفا من بنت وغيره عن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث عن ذكر (اجاب)
عن المرأة المذكوورة عن أمها وأخيه لأمها وبنت عمها لاغير يكون لأمها من تركتها
الثلاثين فرضا واولاخيرها لأمها الثلث كذلك ولاشي لبنت الم وأمه تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن أمه وعن اخت لاب وعن عم شقيق وعن عتين وترك ما يورث
عنه شرعا من عقار وغيره ثم ماتت الاخت المذكوورة قبل القسمة عن أمها وعن الم
المذكوورة والعيتين فن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث عن ذكر (اجاب) بموت
الرجل المذكوورة عن أمه واخته لايبه وعمه وعمته لاغير يكون لأمه من تركته الثلث
فرضا واخته المذكوورة النصف كذلك ولعمه الشقيق الباقي تعصبا ولاشي للعنتين
وموت الاخت المذكوورة ثانيا عن أمها وعمها وعمتها لايشاء لاغير يكون لأمها من
تعصبا الثلث فرضا والباقي للم الشقيق تعصبا ولاشي للعنتين وأمه تعالى أعلم (سئل)
في ذي هلك عن ابنه وأسلم بعد موت أبيه وأمر أن تقيم ماتت عن ثلاثة اولاد كوروا سلم
أحدهم بعد موت أمه فبسل يكون لمن أسلم في المستلتمين بعد موت مورثه الميراث عن
تركته ولا يتبعه من ذلك أسلامه بعد موت مورثه وليس لأحد من أقارب الميتين
المذكوورين منع ولا معارضة والحال هذه (اجاب) إذا تحقق حدود الإسلام بعد
موت المورث لا تذي لا يمنع الميراث وإن سبق على الموت منع وأمه تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ابن عمه العاصب وعن زوجته وعن بنت عمه وعن ابن خاله وترك
ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سوى من ذكر في برث ومن لا يرث وماذا يخص كل
وارث (اجاب) للزوجة المذكوورة الربع فرضا وابن الم العاصب الباقي تعصبا ولا
شي لبنت الم ولا ابن الم حال حيث لا وارث مذكور سوى من ذكر وأمه تعالى أعلم (سئل)
من الضابطية بما ضمنه رجل توفي عن زوجته واولاده الستة خمسة ذكور واثني وترك
ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث عن ذكر (اجاب) بموت الرجل المذكوور عن
زوجته واولاده الستة المذكوورة بنته يكون لزوجته ما تركه الثمن فرضا والباقي
لاولاده المذكوورين تعصبا لذكر مثل حظ الأنثيين وأمه تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجته وعن ابن أخ وبنت أخ شقيق وهما شقيقان وترك ما يورث عنه
شرعا فن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث عن ذكر (اجاب) بموت الرجل المذكوور
عن زوجته وابن بنت أخيه الشقيق لاغير يكون لزوجته من تركته أربع فرضا
والباقي لابن الأخ الشقيق تعصبا ولاشي لبنت الأخ وأمه تعالى أعلم (سئل) من
دوران الضابطية بما ضمنه رجل مات عن زوجته وابن بنت له حاكمية في الحيوان فما
مقدار ما يخص كل من الورثة المذكوورين بالنظر فيه الشرعية (اجاب) بموت الرجل
المذكوور عن زوجته وولديه المذكوورين لاغير يكون لزوجته بحسب الفريضة في الميراث
الثن فرضا لثلاثة فريضة والباقي لولديه تعصبا باسمهم بينهم ما يخص كل واحد منهم ما عشرة

جادي الاولى

١٢٧٤ ٢

١٢٧٤ ٥

١٢٧٤ ١٧

١٢٧٤ ٢٢

١٢٧٤ ٢٧

قرارها وصف قير اما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخت شقيقة وعن زوج وعن ابن عم صاحب وتركت مابورث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها ولختها الشقيقة وعن ابن عمها العاصب لاغير يكون لزوجها النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف الآخر فرضا ولاشي لأبن العم لاستعراق القروض التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنتين وابن ابن وابن أخ لابورث عنه مابورث عنه شرعا فماذا له من هذه لآخر لابن الأخ في الميراث مع وجود ابن الابن (أجاب) فله لآخر لابن الأخ المذكور في تركته مع بجهة الأول مع وجود ابن ابن الميت الوارث والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطات عما مضى منه وفيه رجل مات عن زوجته وبنته وابيه وأمه وأخوته الأشقاء ذكر وأما ثلثا مقدارا يخص كل من الورثة المذكورين من تركته المذكور (أجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته وبنته وابيه وأمه وأخوته الأشقاء المذكورين لاغير يكون لزوجته الثلث فرضا ثلاثة قرارها وللبنت النصف كذلك اثنا عشر قير اما وللأم واللام السدس كذلك اربعة قرارها والباقي وهو خمسة قرارها للأب فرضا ونصفا ولاشي للأخوة المذكورة وبنيهم بالأب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت أخ شقيق وعن ابن وبنت أخت وأم وتركت مابورث عنها شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) لبنت الأخ الشقيق الثلثان ولابن وبنت الأخت لأم الثلث يقسم بينهم باليومية على قول مجاهد وهو الظاهر من قول الامام أبي حنيفة باعتبار القسمة على أصولهم مع مراعاة عدد الفروع قيم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك بيتا مات عن ابن ثم مات الابن عن زوجته وعن بنته وعن ابن عم شقيق ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها المذكورة وموتت عن أختها شقيقة ثم ماتت البنت المذكورة عن زوج وابن منه وبنت من غيره ثم مات الابن المذكور عن أبيه وأخته لأمه ولم يقسم تركته كل من الورثة المذكورين من يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور أو لآخر ابنه لاغير فتركته له وموت الابن المذكور ثانيا عن زوجته وبنته وابن عمه الشقيق لاغير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا وللبنت النصف كذلك ولابن عمه المذكور الباقي نصفها وموتت الزوجة ثالثا عن بنتها وأختها الشقيقة لاغير يكون لبنتها من نصيب النصف فرضا ولشقيقته الباقي نصفها وموتت البنت المذكورة رابعا عن زوجها ولديها المذكورين لاغير يكون لزوجها نصفها والربع فرضا والباقي بين ولديها المذكورين نصفها لذلك مكر مثل حظ الأنثيين وموت الابن المذكور خامسا عن أبيه وأخته لأمه لاغير يكون متركه لأبيه ولاشي لأخته المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن ابن ابن وعن أخوة فهل يكون متركه للزوجة ولابن الابن ولاشي للأخوة أم يكونهم محجوبين بابن الابن (أجاب) ابن الابن الذي لم يقم

١٢٧٤

١٤

رجب

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

١٥

٥

كذلك يقيم بينهم بالسوية ذكورههم كأنما هم ولا شيء للإعلاء المذكور من حيث لا وارث
 للموتى سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطية بما مضى من أن أحدا
 توفي عن زوجته المحرمة عيوثة وبنته زهرة البكر ومقتضى معرفة ما يخص كلا منهما
 بحسب الفريضة الشرعية (اجاب) لزوجة المتوفى المذكور الثمن فرضا ثلاثة
 قراريط والباقي وهو واحد وعشرون قيراطا للبنت المذكورة فرضا وردا حيث لا وارث
 للموتى سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابطية مصر بما مضى من أن
 سليمان اغتوى عن زوجته المحرمة سلمة وعن ثلاث بنات وابن من ومقتضى معرفة
 ما يخص كلا منهما بحسب الفريضة الشرعية (اجاب) لزوجته الثمن فرضا ثلاثة
 قراريط والباقي وهو واحد وعشرون قيراطا يقسم بين أولاده الخمسة المذكورين
 تعصية المذكور مثل حظ الانثيين فيصيب كل ابن من ابنيه ستة قراريط ولكل بنت
 من بناته الثلاثة ثلاثة قراريط حيث لا وارث له سوى من ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنتيه وابن ابن وبنت ابن وترك ما يورث عنه
 شرعا وتريد الورثة قسمة ذلك بينهم بالفريضة الشرعية فماذا يخص كل وارث منهم
 (اجاب) لزوجته الثمن فرضا ولبنتيه الثلثان كذلك والباقي لابن الابن وبنت الابن
 تعصية المذكور مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن أمه المحرمة مستوردة أبيه وزوجته وأخيه وأخته لابيه وهما شقيقان
 لبعضهما ومن خال وخالة وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل
 وارث (اجاب) الزوجة الرجل المذكور من تركته الربع فرضا ستة قراريط ولاهته
 الدس كذلك أربعة قراريط والباقي لأخيه وأخته من أبيه وهو وارث بعة عشر قيراطا
 يقسم بينهم تعصية المذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء للخال والخالة حيث لا وارث سوى
 من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن ابن عم معتقه
 العاصب وعن بيت المال وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل
 وارث من الورثة المذكورين (اجاب) للزوجة الربع فرضا والباقي لابن ابن عم المعتق
 الشقيق اولاد تعصية المذكورين (سئل) في رجل مات عن زوجته بنت عمه وعن بنته وعن
 ابن عمه شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل
 الشقيق ولم يقيم تركته كل من الورثة المذكورين (سئل) في رجل مات عن زوجته بنته وابن عمه الشقيق لا غير يكون
 وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور اولاد زوجته وبنته وابن عمه الشقيق لا غير يكون
 (زوجه من تركته الثمن فرضا ولبنته النصف كذلك ولابن العم المذكور الباقي تعصية
 وموت الزوجة المذكورة ثمانية اضعاف بنتها وابن خالها لا غير يكون تركته البنتا فرضا وردا
 ولا شيء لابن خالها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن אחותها شقيقها وابن

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

٢٠

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

١٥

شوال

شوال

سنة

١٢٧٤

١٥

أخ شقيق وتركت مابورث عنها شرعا ثم ماتت الاخت المذكورة عن زوجها وبنتها وابن
 أخ شقيق ولم تقسم تركته كل بين الورثة المذكورين فإذا انحص كل وارث منهم (أجاب)
 بموت المرأة المذكورة عن اختها الشقيقة وابن أخيها الشقيق لا غير يكون لاختها النصف
 فرضا والباقي لابن أخيها المذكور وتصيبا بموت الاخت المذكورة ثانيا عن زوجها
 وبنتها وابن أخيها الشقيق لا غير يكون للزوج الربع فرضا والنصف كذلك لابن
 الأخ المذكور الباقي تعصيبا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتين وعن ابن
 عم شقيق ثم ماتت إحدى البنتين عن أختها وعن ابن عمها ثم ماتت البنت الثانية
 عن بنتها وعن ابن عمها الشقيق ولم تقسم تركته كل بين الورثة المذكورين فإذا انحص
 كل وارث منهم (أجاب) بموت المرأة عن بنتها وابن عمها الشقيق لا غير يكون لبنتها
 من تركتها الثلثان فرضا ولابن عمها المذكور الباقي تعصيبا بموت إحدى البنتين
 ثانيا عن أختها وابن عمها لا غير تكون تركتها لاختها فرضا ودوا لاشئ لابن عمها
 وموت البنت الثانية عن بنتها وابن عمها المذكور لا غير تكون تركتها لبنتها
 فرضا ودوا ولائى لابن عمها والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الضابطية بما
 مضمون في رجل مات عن زوجته وبنته فامقدار ما يخص كل من ذكر بالقرينة
 الشرعية (أجاب) حيث توفي الرجل المذكور عن زوجته وبنته لا غير فزوجته من ميراثه
 الثلث فرضا لثلاثة فوارض ولبناته الباقي أحد وعشرون قيراطا فرضا ودوا لله تعالى أعلم
 (سئل) في بنت فاصرة ماتت عن أبيها وعن جدتها أمهاها وتركت مابورث عنها شرعا
 ولم يكن لها ورث سوى من ذكر فبماذا يخص كل وارث منهما (أجاب) بجدها أمها
 النصف فرضا والباقي لابنتها تعصيبا حيث لا وراثت سواهما والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة ماتت عن بنت شقيق وعن ابن أخ لاب وتركت مابورث عنها شرعا فلمن
 تكون تركتها (أجاب) الميراث لابن الأخ لاب المذكور دون بنت الأخ الشقيق
 حيث لا وراثت سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعن ولدي خال ذكر وأبني وعن ابنته الشقيقة في مخرج فوالدة وترك مابورث عنه
 شرعا فمن يرث ومن لا يرث ومذاق يخص كل وارث عن ذكرها فتعق مد كبرياءه الشرعي
 (أجاب) بموت رجل المذكور عن زوجته وعن ابن وبنت خاله وعن ابنته لا غير
 يكون لزوجته الربع فرضا ولابن وبنت خاله النصف بقسم بينهما كالميراث
 الابنيتين ولائى بنته ربع في الميراث بقسم بينهما كالميراث بين الزوجين والنصف الميراث
 وراثة عند الزوج في الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وبنتين منه وعن ابن عمه تعصيبا وسائر ما له من ميراث مابورث
 عنه شرعا من عقارب وسوا غير ذلك في يرث ومن لا يرث وتصيب كل وارث
 لزوجته الفرض فرضا وبنتين الميراث كالميراث بين الزوجين كالميراث بين الزوجين

٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٦

٢٧١

١٦

١٢٧٤

٢٠

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٩

تصيبها ولا شيء لاولاد الاخت حيث لا وارث للثمة سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل توفي عن ثلاثة اولاد ذكر وورث من ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا هل يكون
 ما تركه بين اولاده الثلاثة وليس لولد الولد شيء في مال جده حيث لم يبرح له شيء في
 حال حياته وهو في حال صحته وسلامته ولا في مرض موته وليس له ارضة اعجامة في
 اخذ شيء من التركة حيث لم يكن لوالده مال يختص به بل المال مال الجد فقط (اجاب)
 من المسلم ان ابن الابن لا يرث مع وجود ابناء الميت الوارثين والله تعالى اعلم (سئل)
 من ديوان الضابطية عما مضى منه ان خور بطي محمد احدث قواصة الضابطية توفي عن
 زوجته وبنته فخالص كل ما منها في المعاش بحسب الفريضة الشرعية (اجاب) ادلم
 يكن للثمة كور من الزوجة سوى زوجته وبنته المذكورين وار يدمرته ما يخص
 كلامها بقصة الميراث يكون لزوجته الثلث فرضا لثلاثة قرار بها ولبنته الباقي احدى
 وعشرون فير اسما فرضا واد الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن
 ابنين وبنتين وترك ما يورث عنها شرعا من اموال تجار وقوع غير هائل يقسم جميع ما تركته
 بين جميع ورثتها بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت
 المرأة المذكور عن ورثتها المذكورين يقسم جميع ما يفتحق بالوجه الشرعي انه تركه
 عنها بينهم ويكون للزوج منه الربع فرضا والباقي لاولادها المذكورين نصيبا المذكور
 مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واخت شقيقة
 واخت لاب واخت لام وابن اخ لاب وترك ما يورث عنه شرعا من يرث من لا يرث من
 ذكر وماذا يخص كل وارث (اجاب) لزوجة الرجل المذكور الربع فرضا على اولادها
 الشقيقة النصف فرضا كذلك واخوته لأمه السدس فرضا كذلك انكمله للثنتين
 واخوته لأمه السدس فرضا كذلك ولا شيء لابن الاخ المذكور وحيث لا وارث للثمة
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وبنت اخيها من ابيها
 فهل لبنت الاخ حق في التركة مع وجود البنت أم لا (اجاب) لاحق لبنت الاخ في
 التركة مع وجود بنت الصنب الوارثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وعن بنتها وبنتها من اخيه وعن اخيه لأمه وبنتها من اخيه لأمه وبنتها من اخيه
 شرعا مات الابن قبل قسمة تركته ابيه عن امه واخوته شقيقة المذكورين كور وقوع جده
 ابيه المذكور وقوع عنه اخوته ابيه المذكورين كور وقوع جده كور وقوع جده
 كل وارث من ذكر بالقرينة الشرعية (اجاب) لزوجة الميت الاول من تركته الثلث
 فرضا وبجده السدس كذلك ولا بنته وبنته الباقي نصيبا المذكورين مثل حظ الانثيين ولا
 شيء للاخت وبموت الابن ثانيا عن ذكر يكون لامه الخمان من نصيبه فرضا وردا
 ولاختها ثلاثة اقسام كذلك ولا شيء لجدة ابيه بحكم ابا لامه لعمته لكونها
 من دوى الارحام والردمة مدم عليه حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم

(سئل) في امرأته ماتت عن بنتها وعن ابنتي وبنت لابنها وترك ما يورث منها ثلثها
ثم ماتت بنت الابن المذكورة قبل القسمة من اخ شقيق وعن اخ لابوعن زوجها ولما
فمن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) لبنت المرأة المذكورة النصف
فرضا والباقي لأولادها المذكورين تصيبا للذكر مثل حظ الانثيين ويموت بنت الابن
ثانيا عن ذكر يكون زوجها من نصيبها النصف فرضا ولما لها الدس كذلك ولاخيرها
الشقيق الباقي تصيبا ولاشي الا لخال لابحيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنتين وعن ابن ابن اخ شقيق فقط وترك من
الامعة ما يورث عنه شرعا من عقار ونسبه فماذا يخص كل وارث عن ذكر (اجاب)
للزوجة الثلث فرضا للبنتين الثلثان كذلك ولا لابن الا اخ الشقيق الباقي تصيبا حيث
لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في عتقة ماتت عن زوجها ومعتقها
وتركت ما يورث عنها شرعا فارانت المعتقة اخذ من ماله من تركتها بالوجه الشرعي
فامنع الزوج من ذلك متعللا بان المعتقة انثى فهل يجبر الزوج على قسمة التركة
ولعطاء المعتقة من ماله من تركتها بالوجه الشرعي (اجاب) المعتقة تترك
معتقها بعصوبته ولا العتق اذالم يوجد من يجيبها وكونها انثى لا يمنع ويجبر الزوج والحال
هذه على تسليم نصيبها وهو النصف اليها حيث كان ولاؤها واسطة العتق ثانيا بالوجه
الشرعي ولم يوجد مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن اخته
لامه وعن بنت اخته اثنية وترك ما يورث عنه شرعا من برثوسن لا يرث وماذا يخص
كل وارث (اجاب) للزوجة اربع فرضا والباقي لاخته لامه ولاشي لبنت الاخت الشقيقة
لانها عن ذوى الارحام والاخت لامه من ذوى الفروض فتأخذ السدر بطريق الفرض
والباقي بغيره من ازيد ولرءه مقدم على ذوى الارحام ولا رد على احد الزوجين حيث
لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنتين وترك
ما يورث عنه شرعا ثم ماتت احدى البنتين عن اخيهما واخوها لانتفاء سهمها احد
الابنتين المذكورين عن زوجته وبنته واخيه واخته الشقيقة وبنته تقسم تركته كل من
الزوجة اربعة كورين من برثوسن لا يرث وماذا يخص كل وارث عن ذكر بالفرقة الشرعية
(اجاب) بموت الرجل المذكور ولما عن اولاده المذكورين لاخير تكون تركته بينهم
بذلك مثل حظ الانثيين ويموت احدى ابنتين فاني عن خونها لاشية لمذكورين لاخير
تكون تركته بينهم بذكر مثل حظ الانثيين ويموت احد ابنتين فاني عن زوجته وبنته
واخيه واخته الشقيقة لاخير يكون زوجها من تركته ثلث فرضا وبنته نصف
كذلك ولاخير واخته المذكورين الباقي نصف لذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن خمسة ابناء واثني عشر خوا من ربيع فاني عن
شقيقين وابنتين لرب وله تركته من برثوسن لاشية ومن لا يرث (اجاب) لاه

١٢٧٤

١٥

ذی الحجة

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٤

محرم

٨

١٢٧٥

١٢٧٥

٩

١٢٧٥

١٢

المذكور السدم فرضا ولا نفيه الشقيقتين الثمان كذلك ولعمه الشقيق اولاد الباقي
 تعصبا ولا شيء لاختيه لايه حيث لا وارث له سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
 من ضابطية محروسة مصر بماء ضمونها اجدا فندى شرق الاسبران طلق زوجته طلاقا
 رجعا وهي حامل منه ثم مات قبل انقضاء عدتها عن مطلقته المذكورة والمحمل
 وأخيه ثم ماتت ولدا وتركة المتوفى المذكور ما مورث عنه شرعا فن برث ومن لا يرث وما
 يخص كل وارث (اجاب) المطلقة رجعا اذا ماتت زوجها في عدتها ترث منه غير انها الثلث
 فرضا ثلاثة قرايط ولا يها منه الباقي تعصبا احد وعشرون غير اطاولا ولا شيء للاخ حيث
 توفي عن ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ام واخت منها وابن عم شقيق
 وتركة ما مورث عنه شرعا هذا يخص كل وارث من تركته (اجاب) لام الرجل المذكور
 من تركته الثلث فرضا ولاخته لام فقط السدم كذلك ولا بن العم الشقيق الباقي
 تعصبا حيث لا وارث له سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة
 ذكور واثني وفي حياته مات احد المذكور عن ولد ثم مات ذلك الرجل عن الذكرين
 الباقيين والاثني وزوجته وعن ذلك الولد الذي هو ابن الابن الميت في حياة أبيه وميت
 الآخر كفي أبيه بمهر غير قسمه حتى مات احد ولدى الصاب من ورثة فهل يرث ابن الابن
 الميت في حياة أبيه مع وجود ولد الصاب وكيف تكون القسمة على ورثة الميت المذكور
 شرعا (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ابني وبنت وزوجة وابن ابن لا غير يكون
 لزوجته من تركته الثلث فرضا والباقي بين ابنيه وبنته تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين
 ولا شيء لابن الابن الميت في حياة أبيه بجهة الارث بخبره بان الصاب وموت احد الابنين
 ثانيا عن ورثة يقسم نصيبه من تركته أبيه عليهم بالعريضة الشرعية كباقي ما يملكه
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنت عمة لها وتلك العمة اخت
 أبي الميتة وعن بنت خالها يخص كل واحد من الورثة من تركتها (اجاب) للزوج
 النصف فرضا ولبنت العمة ثلثا الباقي اكونها من قرابة الاب وبنت الخال ثلثه اكونها
 من قرابة الام ولا اعتبارا بالقوة حسنة من حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وأربعة بنين ثم ماتت الزوجة عن أولادها الاربعة فقط
 ثم مات ابن عن اخوته الثلاثة ثم مات ابن ثامن عن اخويه المذكورين فقط ثم مات الابن
 الثالث عن زوجته وابنه منها ثم مات الابن الرابع عن زوجته وابنه منها ولم تقسم التركة
 الى الآن هذا يخص كل وارث (اجاب) قد انحصرت تركته الميت الاول على ما ذكر
 في السؤال في ولده الميت ثانيا وفي ولده الميت رابعا بموت من مات قبلها فهو بينهما
 مناصفة بموت الثالث عن زوجته وابنه منها لا غير نصيبه وهو النصف لزوجته منه
 الثلث فرضا والباقي لابنه تعصبا وبموت الرابع آخر عن زوجته وابنه منها ايضا نصيبه
 وهو النصف لزوجته منه الثلث فرضا والباقي لابنه تعصبا وذلك فيما تركه الميت الاول

١٢٧٥

٢٠

١٢٧٥

صفر
٤

١٢٧٥

١٨

١٢٧٥

٢٨

١٠٧٥

ربيع الاول
١٠

ربيع الاول سنة

١٢٧٥ ١٤

عما يورث عنه شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت خالته
وعن ابن خالته والدعوع خالته أم أمه فبن يرثون من لا يرث من هؤلاء (أجاب) الميراث
كله لبنت خالته الميت ولا شيء لابن خالته أبيه ولا لخالته أم أمه المذكورين القرب الأولى
في ١٤ رجة إلى الميت عنهما حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن أمها وعن اثنين شقيقين وعن أخ لابوتها كت فابورث عنها شرعا فإذا
يخص كل وارث (أجاب) للام السهم فرضا ولا لأخسبن الشقيقين الثلثان كذلك
ولالأخ لا الباقي نصيبا حيث لا وارث للثلاثة سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل)
في أخوين شقيقين يملكان دارا وسافيه سوية مات أحدهما عن ابن ثم مات الأخ الثاني
قبل القسمة عن بنتين وعن ابن وعن ابن الأخ المذكورين يرثون من لا يرثون ماذا
يخص كل وارث عن ذكر (أجاب) بموت الأخ الأول عن ابنه لا غير تكون تركته لابنته
وبموت الأخ الثاني عن بنتيه وابن ابنه وابن أخيه تكون تركته بين بنتيه وابن ابنه
ان لا يلبية الثلثان فرضا والباقي لابن ابنه نصيبا ولا شيء لابن أخيه فيجب ما بين الابن
لأن كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا ثم ماتت
البنت عن ابنتين وأخيهما المذكور ثم مات الابن عن ابن وعن ابنته المذكورين فبن يرث
ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن ابنه وبنته لا غير
تكون لدار المملوكة له بينهما ان لا يلبية الابن الثلثان والبنت الثلث وبموت البنت ثانيا
عن ابنتيه وأخيهما لا غير يكون نصيبا وهو الثلث لهما ولا شيء للأخ وبموت ابن الميت
الأول فالساعتين ابنه وابن ابنته لا غير يكون نصيبه وهو الثلثان لابنته ولا شيء لابنتي
أخته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وأربع بنات وترك دارا
ثم مات أحسن البنين قبل القسمة عن ابنته ثم مات الابن الثاني عن ابن ثم مات إحدى
البنات المذكورات عن أخيهما وأخواتها الا شقاء ثم ماتت البنت الثانية عن باقي من ذكر
ثم ماتت البنت الثالثة عن أخيهما وأخته الشقيقين وعن أبناء ثمانية المذكورين ومم ترث
الدار بأبدي جميع الورثة الى الآن من غير قسمة من يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل
وارث (أجاب) بموت الرجل الأول عن أولاده كور ولا لأخيه لا غير تكون الدار
للمملوكة له بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وبموت أحد البنين ثمانية ابنه لا غير يكون
نصيبه بينهما بالسوية وبموت الابن الثاني ثلثه ابنه نصيبا ويكون نصيبه له وبموت
أحدى البنات رابعها أخوتها الا شقاء كور ولا لأخيه لا غير يكون نصيب بينهم كور
مثل حظ الأنثيين وبموت البنت الشافيه ساعين كور وأخيهما الا شقاء لا غير يكون
نصيبا بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وبموت البنت الشافيه ساعين كور وأخيهما كور
الشقيقين فقط تكون حصصها من ثلث الدار بينهم ان لا يرث من ذكر شفاء لثنتين كباقي
المذكورات ولا شيء لابناء لآخرين فيجب ما في الشريعة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة

ربيع الثاني

١٢٧٥ ٦

١٢٧٥ ١٠

ماتت من بنتي أمنا وص ابني بنتها وتركت ما يورث عنها شرعا فلم يكن ميراثها
 (أجاب) الميراث لبني الابن فرضا ورد الانتماء من ذوات القروض ولا شيء لابني البنت
 لانهم من ذوى الارحام والرد مقدم عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 والده وام امه وخالاته الشقيقة فبن برث ومن لابن برث وما يخص كل وارث (أجاب) لام
 ام الام السدس فرضا والباقى للاب المذكورين كورثه نصيبا ولا شيء للشقيقات المذكورات
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنتين وابنت وبن أخ فهل ابن الاخ
 ممنوع والاولاد للزوجة والبنين والاخت وما يخص كل من الزوجة والاخت والبنتين
 (أجاب) بموت الرجل المذكورين وورثته المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركته
 الثلث فرضا ولبنته الثلثان كذلك ولا شيء للباقي نصيبا اذا كانت شقيقة اولاد ولا شيء
 لابن لا يحجب بالاخت المذكورة التي هي عصبة مع البنين مع القسرب في الدرجة
 فلو كانت الاخت المذكورة لام فقط فلا شيء لها يحجبها بالبنتين ويكون الباقي بعد فرض
 الزوجة والبنتين لابن الاخ المذكور اذا كان ابن الاخ شقيقة اولاد فلو لم يبق فقط فلا شيء له
 لكونه من ذوى الارحام وورد الباقي بعد الفرضين المذكورين على البنين خاصة دون
 الزوجة اذ الرد مقدم على ذوى الارحام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعن ابن قاصر منها وتركت ما يورث عنه شرعا فوضعت الزوجة يدها على جميع التركة
 فهل اذا طلق الابن المذكور يكون له اخذ نصيبه في جميع ما يثبت أنه تركه عن أبيه
 بالوجه الشرعي وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب) نعم حيث لا مانع وقسمة
 التركة والمال ما ذكر انما ذكرا للزوجة الثلث فرضا والباقي لابن حيث لا وارث سواهما
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في بيت قدرها ثلاثة عشر قيراطا وملك حصه
 اخرى في دكان قدرها اربعة عشر قيراطا وملك بيتا كاملا ما وصى بثلث ما ذكره صدقة
 للفقراء ثم مات عن زوجته وعن بنت وعن اخت شقيقة وعن أخ لاب وتركت ما ذكره
 برث ومن لابن من المذكورين والمال هذه وماذا يخص كل وارث ممن ذكر بعد اخراج
 الوصية المذكورة (أجاب) بموت الرجل المذكورين وورثته المذكورين لا غير يكون
 لزوجته بعد صرف ما وصى به ان شغقت الوصية بالثلث بالوجه الشرعي الثلث فرضا
 ولبنته النصف من ذلك كذلك للاخت الشقيقة الباقي من ذلك نصيبا ولا شيء للاخ
 لاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وام وعن ثلاث اخوات اثبات شقيقات
 وعن اختين لام وعن أخ وثلاث اخوات لاب وتركت ما يورث عنه شرعا من عقار ونخيل
 ومواسير وغير ذلك مما يورثه برث ومن لابن وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب)
 للزوجة اربع فرضا لاولاد الام السدس فرضا كذلك للاخوات الشقيقات الثلثان
 فرضا كذلك للاختين لام اثنتان فرضا كذلك ولا شيء للاخ والاخوات لاب لاستغراق
 القروض التركة وغيرها وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٧٥ ١٠

١٢٧٥ ١٧

١٢٧٥ ٢٨

جاءى الاولى

١٢٧٥

١٢٧٥ ٣٠

جاءى الثانية

١٢٧٥ ١

١٢٧٥

١٨

دى القعدة

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

١٢

١٢٧٥

١٢

١٢٧١

٢٦

كل وارث (اجاب) لاني المرأة متوفاة ولا جميع تركتها بالسوية بينهما وموت احد
 الابن ثانيا عن ابنته واخته العاصب يكون نصيبه لاخته خاصة ولا شيء لاخته وموت
 الابن الثاني عن بنته واخته لايه ما بين اخيه لا غير يكون لبنته الثلثان في نصيبه
 فرضا والثلث الباقي لاخته لايه تعصبا ولا شيء لابن اخيه لقرب الاخت حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخته الشقيقة وعن اخين
 لابوعن اخت ابنته الشقيقة فن يرث ومن لا يرث (اجاب) للاخت الشقيقة ثلاثة ارباع
 التركة فرضا وورثا وللأختين لاب الربع الباقي كذلك ولا شيء للعمه حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ام امة ماتت عن بنتي اختها الشقيقة وعن
 بنت اخيه الماتة بق وتركت ما يورث عنها من علف من يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث
 (اجاب) لبنتي الاخت الشقيقة النصف ولو بنت الاخ الشقيقة النصف الباقي حيث
 لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ام امة ماتت وتركت بنتين يتنا بالغة
 وبنتا قاصرة وزوجا لها واختا من ابيها وخلقت تركته فمذا يخص كل وارث من ذكر
 (اجاب) للزوج الربع فرضا والبنتين الثلثان كذلك والباقي للاخت لاب تعصبا حيث
 لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنته
 وثلاث بنات لاحداهن من غيرها ثم ماتت الزوجة المذكورة عن ابنتها وبقيها
 المذكورين ثم ماتت إحدى البنات عن اخوها الشقيق وعن أختها الشقيقة والتي لاب
 المذكورين ثم ماتت البنت الثانية عن بنتين وأخوها والاخت التي لاب المذكورين
 ثم ماتت الابن عن ابنته وبنته وزوجته واخته الشقيق واخوته التي لاب المذكورين
 ثم ماتت الاخت التي لاب عن اخيها لايها فقط ثم مات الابن الثاني عن ابنته وزوجته
 ولم تقسم تركه المات الاول فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب)
 بموت الرجل الاول عن ورثته المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا
 والباقي لاولاده المذكورين تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين وموت الزوجة المذكورة
 ثانيا عن اولادها الاربعة المذكورين لا غير يكون نصيبها منهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وموت إحدى البنات ثانيا عن اخوتها الاشقاء واختها لايها لا غير يكون نصيبها بين
 اخوتها الاشقاء المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لاختها لايها وموت البنت
 اثناسه رابع عن بنتها واخوها الشقيقين واختها لايها لا غير يكون لبنتيها مما اصابها
 الثلثان فرضا والباقي بين اخوها الشقيقين تعصبا ولا شيء لاختها لايها وموت احد
 الابنين حاصسا عن ابنته وبنته وزوجته واخيه واخوته المذكورين لا غير يكون لزوجته
 من تركته الثلث فرضا والباقي بين ابنته وبنته تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لاخته
 واخوته المذكورين وموت البنت الثالثة سادسا عن اخيها لايها لا غير يكون نصيبها له
 وموت الابن الثاني سابع عن زوجته وابنته لا غير يكون لزوجته من نصيبه الثلث فرضا

محرم سنة

من انعقار المذكورين بينهما ثلاثا لئلا يكره مثل حظ الانثيين كباقي تركتها وموت الاخ الثاني
 ثالثا عن زوجته واخته الشرعية وابن عمه الشقيق لاغير يكون لزوجته من نصيبه في
 العقار المذكور كباقي تركته الربع فرضا ولاختها المذكورة النصف كذلك لابن عمه
 المذكور الباقي تصيبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجته وموت بنت من غيرهما واخت لام فكيف تقسم الميراث بينهما
 (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر لاغير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا
 والباقي لبنته المذكورة فرضا واولادها لاشئ لاختها لانهما محبها بالبنات والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأته ماتت عن اخوين واخت لام وعن بنت اخ آخر فاصب وتركت ما يورث
 عنها شتر علفا ذا يخص كل وارث (اجاب) تقسم تركته للثمة المذكورة بين اخويها واختها
 لانهما المذكورين ثلاثا لكل واحد منهم الثلث فرضا واولادها لاشئ لبنت الاخ لكونها
 من ذوى الارحام حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته ماتت
 عن زوجها وامها وبنتها من زوجها المذكور ثم ماتت احدى البنين عن ابنتها وامها
 واختها ثم ماتت ابنت الاخرى عن ابنتها وامها ولم تقسم التركة المذكورة فساد يخص
 كل وارث (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها وامها وبنتها لاغير يكون
 لزوجها ربع فرضا واولادها السدس فرضا كذلك لبنتها الثلثان فرضا كذلك
 وموت احدى البنين ثلثا عن ابنتها وحياتها امها واختها لاغير يكون لمجدها من نصيبها
 السدس فرضا والباقي لابنتها نصيبا ولا شئ لاختها وموت البنت الاخرى ثلثا عن حياتها
 المذكورة واولادها لاغير يكون لمجدها امها ابنتها السدس فرضا والباقي للاب المذكور
 تصيبا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن وست بنات ثم ماتت
 احدى البنات عن امها واختها واخوانها الباقيات ثم ماتت اخرى كذلك ثم ماتت
 الثالثة عن ابنتها وامها واختها واخوانها كذلك ثم ماتت الزوجة عن ابنتها وبنتها
 والباقيات وابن بنتها ثم ماتت الابن عن زوجته واخوانه وابنته فمقتبس ولم تقسم التركة
 المذكورة فمن يرث ومن لا يرث ومن نصيب كل وارث (اجاب) بموت الرجل اولاد عن
 زوجته واولاده السبعة المذكورين لاغير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا والباقي
 بين اولاده تصيبا لئلا يكره مثل حظ الانثيين وموت احدى البنات ثلثا عن امها واخوانها
 المذكورين الاشقاء لاغير يكون لهما من نصيب السدس فرضا والباقي لاختها
 المذكورين تصيبا لئلا يكره مثل حظ الانثيين وموت البنت الثانية ثلثا عن امها واخوانها
 المذكورين الاشقاء لاغير يكون لهما من نصيب السدس فرضا والباقي لاختها
 المذكورين تصيبا لئلا يكره مثل حظ الانثيين وموت البنت الثالثة رابعا عن امها وابنتها
 واخوانها المذكورين لاغير يكون لهما من نصيب السدس فرضا والباقي لابنتها نصيبا
 ولا شئ لزوجها المذكورين وموت زوجة بنت الاولاد خاصا عن اولادها المذكورين
 وابن بنتها لاغير يكون ميراثه عن ذكر لا ولادة المذكورين تصيبا لئلا يكره مثل حظ

١٢٧٦

١

١٢٧٦

٢

١٢٧٦

صفر
٧

١٢٧٦

٧

الانثيين ولاشي لابن البنت وبموت الابن المذكور اذ ساعن زوجته او اخواته الشقيقات
 وابني عمه الشقيق لاغير يكون لزوجته فيها استقره بالارث من ذكر الريع فرضا
 ولاخواته الشقيقات الثلاثان كذلك والباقي لابني عمه الشقيق تعصبا بقسم بينهما
 بالسوية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وابنت ابني وعمها
 وترك ما يورث منها شرعا من عقارها ما من تركه ابنيها وضريحها ما يورثه هل يكون
 جميع ما تركه مما يورثها من عقارها لابن ابنتها وبنتها المذكور مثل حق الانثيين وليس
 لابني العم شي في هذه التركة (اجاب) لولدي الابن المذكور بن جميع التركة ما تعصب
 للذكور مثل حق الانثيين ولاشي لابني العم كجهما بابن الابن حيث لا وارث سوى من ذكر
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وبنتين وابن منها وبنتين من غيرها
 وترك ما يورث منه شرعا ماتت احدي البنتين عن اخاتها واخيهما الشقيقين وامها
 واخيهما الايبها مات الابن المذكور عن اخته شقيقة وامه واخيهما الشقيقين وامها
 لاغير فكيف تقسم التركة وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل
 المذكور اولاده وورثته المذكور لاغير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا والباقي
 بين اولاده المذكور بن تعصبا للذكور مثل حق الانثيين وبموت احدي البنتين ثانيا عن
 اخاتها واخيهما الشقيقين وامها واخيهما الايبها لاغير يكون لامها من تعصبا للذكور
 فرضا والباقي بين اخاتها واخيهما الشقيقين تعصبا للذكور مثل حق الانثيين ولاشي لاختها
 لايبها وبموت الابن المذكور ثانيا عن اخته الشقيقة وامه واخيهما لاغير يكون
 لاخته الشقيقة ثلاثة اشخاص تعصبا فرضا وورثا ولا من تعصبا كذلك ولاخيه لايبه
 الخمس كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنته وعن
 ابنا معتقه وترك ما يورث منه شرعا مات الابن المذكور عن امه وعن ابنته معتق ابيه
 ولم تقسم تركته كل فن برشوس لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر بالقرضة الشرعية
 (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته وابنته وامها معتقه لاغير يكون لزوجته
 الخمسة من تركته الثلث فرضا وبنته الباقي تعصبا ولاشي لابنتها المعتقة وبموت الابن
 المذكور عن امه المذكور وورثا وبنته معتق ابيه لاغير ينظر في حال الام من كانت حرة
 الاصل بمعنى عدم الرق فيها وفي اصلها فلا يورث الا لاهلها على ولدها ويكون ميراثه لاهلها
 المذكور فخاصة فرضا ولاشي لابنته معتق ابيه لعدم الولاية عليه والمحل هذه
 وان كانت الام بخلاف ذلك يكون ميراثه على ولدها معتق ابيه ويكون ميراثه لاهلها
 فرضا من تركته والباقي لابنته معتق ابيه تعصبا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وابنته وبنته وبنته وبنته وبنته وبنته وبنته وبنته وبنته وبنته وبنته
 بمات البنت المذكور ورثه عن مهور وجهه وخيتمه ميراث المذكور بين زوجته
 المذكور وبين بنته يكون نصيب كل ورث منه (اجاب) في زوجة بيت مقرر ان
 فرضا والباقي لابن والبنت المذكور بن تعصبا للذكور مثل حق الانثيين وبموت الابن

١٢٧٦

١٩

ربيع الاول

١٢٧٦

٢

١٢٧٦

١٨

١٢٧٦

١٩

المذكور ما يباين أمه واخته المذكورين لا غير يكون لامه الخصال من نصيبه فرضا
 وردا ولاختها الشقيقة ثلاثة اشخاص كذلك وبموت البنت المذكور من أمها وزوجها
 لا غير يكون زوجها النصف فرضا من نصيبها واللام النصف الباقي فرضا ووراثتها
 لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنتين
 وأبن وبنت من زوجة أخرى وترك ما يورث منه عشر عامن عقار وغيره ثم مات إحدى
 البنتين عن أمها وعن اختها الشقيقة وأبن وأخت من أبيها ثم ماتت البنت الثانية
 عن أمها واختها وأختها من أبيها ولم تقسم تركته كل من الورثة المذكورين فماذا يخص
 كل وارث من ذكر (أجاب) بموت الرجل المذكور وأولاد عن زوجته وأولاد المذكورين
 لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا والباقي لأولاد المذكورين تعصبا للذكر
 مثل حظ الأنثيين وبموت إحدى البنتين ثانيا عن أمها واختها الشقيقة واختها وأختها
 لا يبا لا غير يكون لامه من تركتها السدس فرضا ولشقيقته النصف كذلك والباقي
 لأختها واختها لا يبا تعصبا للذكر مثل حظ الأنثيين وبموت البنت الثانية ثالثا عن أمها
 وأختها واختها لا يبا لا غير يكون لامها من تركتها السدس فرضا والباقي يتقسم بين
 أختها واختها لا يبا تعصبا للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجته وأبنته منها وترك ما يورث عنه شمس عا ثم ماتت إحدى البنين عن أخيه
 الشقيق وأبنته من أمه ماتت الأخ الآخر من أمه فقط ولا وارث له سواهما فهل يكون جميع
 ما يخص الميت الأخير من أبيه وأخته لامه المذكور فرضا وردا (أجاب) نعم يكون لها
 تركته فرضا ووراثتها لا وارث له سوى أمه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة ماتت عن زوجها وعن أولادها الشقيق ذكورا وأبنا وعن أولادها لا يبا
 ذكورا وأبنا ثلثين برث ومن لا يرث (أجاب) بموت المرأة المذكور من زوجها وأولادها
 الشقيق المذكورين وأولادها لا يبا لا غير يكون لزوجها من تركتها النصف
 فرضا والباقي لأولادها الشقيق يتقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لأولاد
 الخالة لا م والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وأختين شقيقتين وأخ لام
 وعم لاب وترك ما يورث منه عشر عامن تكون التركة (أجاب) لزوجتي الميت المذكور
 الربع فرضا على الأولاد لاختها الشقيقة الثلثان فرضا كذلك ولاختها لامه السدس
 فرضا كذلك ولا شيء للام المذكور ولا شقيق الفروض التركة حيث لا وارث سوى
 من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت ولها بنت بنت عمها ووليد وبنتان
 هم أولاد ابن عمه أمها وبنت ابن خالة أبيها وأخت والدتها ولها بنت بنت عمه
 أمها وكل من العم والعمتين والوالد المذكور والموت فاة المذكورين أخ شقيق للأب من أمه
 وأبنته برث من هؤلاء ومن لا يرث وماذا يخص كلا منهم من تركته الموت فاة المذكور
 (أجاب) إذا لم يوجد لثلاث الميراثين إلا قريب سوى من ذكر فإن تركتها تقسم بين بنت
 بنت عم أمها وابن وبنتي ابن عمه أمها وابن بنت ابن خالة أبيها ثلاثا ثلثها لقرابة الأب

٢١ ١٢٧٦

٢٢ ١٢٧٦

ربيع الثاني

١ ١٢٧٦

٩ ١٢٧٦

١٩ ١٢٧٦

ربيع الثاني سنة

وهي عمومة الام وثلاثة اقرباية الام وهي خذولة الاب لاستواء الجميع في الدرجة وانعدام
عمومة الميت وخذولته وقر وعهما فانقل الحكم لقروح عمومة الابوين وخذولتهما
والموجود هنا قروح عمومة الام وخذولة الاب فاقبل في عمومة الميت وخذولته وقر وعهما
بفضل في عمومة امه وخذولة ابيه وقر وعهما لانعدام الاولين ولا نظر لقوة القرابة مع
الاختلاف في جبرها فليس فرع عمومة الام انشقة يتقو كذا عم امها اولى من فرع خالة الام
او الاب لاب اولام عند الاستواء في الدرجة ولا شيء لبنت ابن بنت عمه الام المذكورة في
السؤال بعد ما عان الباقي في الدرجة الى الميت وفاقبلت ابن خالة الاب المذكورة الثلث
لكونهما من قرابة الام اي ام الاب المنتقل الحكم اليها ولبنت بنت عم الام وابن وبنتي
ابن عمه الام الثلثان لكونهم من قرابة الاب اي ام الام المنتقل الحكم اليها فيقسم
الثلثان المذكوران على اول من اختلف مع اعتباره ووصف الاصل والعدد من آخر فرع
ظالم فرعه واحد فيكون واحدا ذكر كرا كعمتين والعمه فرعه ثلاثة ابن وبنتان فتكون
ثلاث عجات على قول محمد المتقي به فظلم المذكور الذي هو كعمتين الخمسان من
الثلثين والعمه المذكورة التي هي ثلاث عجات ثلاثة انجاسهما وجعل لهم طائفة على
حدته يعطى نصيبه وهو خمس الثلثين الى آخر فروعه لعدم الاختلاف فيقسم وهو بنت
بنته ويجعل للعمه ما تبقى هي ثلاث عجات طائفة على حدته او يقسم نصيبها وهو ثلاثة
انجاس الثلثين بين آخر فروعه الثلاثة الذين التصف والثلثين التصف من ذلك والذي
يدل على ان عمومة الام من قرابة الاب وان خذولة الاب من قرابة الام ما ذكره الشيخ
فاسم في شرحه على فرائض الجمع ونصه واذا اجتمع المحسنات من جهة الاب والمحسنات من
جهة الام فالثلاثان لقرابتي الاب والثلث لقرابتي الام فمما اصاب قرابة الاب ثلثه
لقرابة ابيه وثلاثة لقرابة امه وكذلك ما اصاب قرابة الام مثاله عمه الاب وخالته وعمه الام
وخالتها الثلثان للعمتين بينهما الثلثان لقرابتهما لثلاثه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وبنت اخيه فن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل
واوثر (اجاب) لزوجة الميت المذكور اثنتان فرضا وانما في بنته فرضا واولا شيء لبنت
اخيه بحيث لا وارث له سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وعن اخيه لا عم وعن ثلاثة اولاد ذكره لخالته الشقيقة وتركة مدورث عن عشر عوام يكن
له عاصبا مصلحين برث ومن لا يرث وماذا يخص كل واوثر (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته
فرضوا الباقي للاختلاف فرضا واولا شيء لخالته الشقيقة حيث لا وارث سوى
من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن زوجته فقط وتركة مدورث
عنه شرعا فماذا يخص كل وارث مما تركه الميت من اعداء ولا متعة ولا مدورث غيرها
(اجاب) في زوجة اربع فرسخة والاب لبني من التركة نصيب بحيث لا وارث سوى
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته وبنته مدورث عنه
شرعا من اعداء وغيره وم تسعة تركته بين اورثته المذكورين فمما اصاب زوجته المذكورة

٢٢ ١٢٧٦

جاءى الاولى

١٧ ١٢٧٦

٢٤ ١٢٧٦

عن ابنها وبنتها المذكورين ثم مات الابن عن ابنه وبنته وزوجته واخيه شقيقته ثم مات
ابن الابن المذكور عن عمته شقيقة ايموه عن اخيه ولم تقسم تركته كل من الورثة
المذكورين بن من يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث عن ذكر (اجاب) بموت الرجل
المذكور اولاد عن ورثته المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا والباقي
بين ابنه وبنته تعصبا للمذكور مثل حظ الانثيين بموت الزوجة المذكورة ثانيا عن
ولديها المذكورين لا غير تكون تركتها بينهما للمذكور مثل حظ الانثيين بموت
المذكور ثانيا عن ابنه وبنته وزوجته واخيه شقيقته لا غير يكون لزوجته من تركته
الثلث فرضا والباقي بين ابنه وبنته تعصبا للمذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء لاخته
وبموت ابن الابن رابعاً عن اخيه شقيقته المذكورين لا غير تكون تركته لاخته
فرضا ورثا ولا شيء للام والعم والعمات (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك
ما يورث عنه شرعاً ولم تقسم التركة بينهم ثم مات الابن عن ابن وعن اخنتين شقيقتين ثم
ماتت احدى البنتين عن ابنها وبنتها واختها شقيقة لها وعن ابن اخها العاصب ثم مات
ابن ابن الميت الاول عن اولاده المذكورين الاثنا عشر وعن ابن وبنت عمته ولم تقسم
تركة كل من الورثة المذكورين بن من يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث عن ذكر
(اجاب) بموت الرجل الاول عن اولاده المذكورين لا غير يكون تركته بينهم للمذكور
مثل حظ الانثيين وبموت الابن ثانياً عن ابنه وشقيقته لا غير يكون نصيبه وهو النصف
كما في تركته لابنه ولا شيء لاخته وبموت احدى البنتين ثانياً عن ولديها المذكورين
وشقيقتهما وابن اخيه لا غير تكون تركتهما بين ولديها المذكورين للمذكور مثل حظ
الانثيين ولا شيء للاخت وابن الاخ وبموت ابن ابن الميت الاول رابعاً عن اولاده
المذكورين وعمته وولدي عمته لا غير يكون جميع ما تركه بين اولاده للمذكور مثل حظ
الانثيين ولا شيء للعممة وولدي العممة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن
اخذ لاب وعن ثلاث اخوات واخ لام وعن ثلاثة اعمام وترك ما يورث عنه شرعاً بن
ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث عن ذكر (اجاب) للام السدس فرضاً وللأخت لاب
النصف كذلك وللأخ والاعوان لام الثلث كذلك يقسم بين اولاد الام بالسوية
ذكرهم كائناً هم ولا شيء للاعمام لاسنفر اراق الفروض التركة حيث لا وارث سوى من
ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخ شقيق وابن اخ شقيق وترك
ما يورث عنها شرعاً واخ عن كل وارث (اجاب) للأخت الشقيقة النصف فرضاً
والباقي لابن الاخ الشقيق تعصبا حيث لا وارث سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن زوجها وبنتها من وعن ابها واولادها وارث سوى من ذكر فما يكون
نصيب كل وارث في تركة المتوفاة المذكورة (اجاب) للزوج الربع فرضاً وللبنات
اثنان فرضاً كنهن وللأم السدس فرضاً كذلك للاب السدس فرضاً كذلك

١٢٧٦

٢

رجب

١٢٧٦

٦

١٢٧٦

٢٠

١٢٧٦

٢٧

شعبان

١٢٧٦

١٢

سنة
 سؤال
 حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وخمس بناته وابن منها ومن غيرهما وابن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً ثم مات الابن
 الذي كور عن امه واخته الشقيقة فوراخوانه لايه وابن عم ابيه المذكور فما يكون نصيب
 كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن اولاده المذكورين وزوجته وابن عمه
 المذكور لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا والباقي لاولاده الستة المذكورين
 لانه كمثل حظ الاثنين وموت الابن المذكور ثانيا عن امه وشقيقته ووراخوانه لايه
 وابن عم ابيه الشقيق لا غير يكون لامه من تركته السدس فرضا وللشقيقة النصف
 كذلك ووراخوانه لايه السدس تسكيلة للثلاثين ولا ابن عم ابيه الباقي نصيبا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته وابن اخيه الشقيق وترك ما يورث عنه
 شرعاً ثم مات ابن الاخ المذكور عن بنت عمه الشقيق وابن عم ابيه الشقيق فمن يرث
 ومن لا يرث وما نصيب كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور اولاً عن زوجته وبنته
 وابن اخيه الشقيق لا غير يكون لزوجته الثلث فرضاً عاتركه ولبنته النصف كذلك
 ولا ابن اخيه الشقيق الباقي نصيباً وموت ابن الاخ المذكور ثانياً عن بنت عمه الشقيق
 وابن عم ابيه الشقيق لا غير تكون تركته لابن عم ابيه المذكور ولا شيء لبنت عمه
 المذكور حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن
 بنت خالها وعن اولاد ابن عم امها فهل والحال هذه يقدم في الميراث بنت الخال
 المذكور ولا شيء لاولاد ابن عم الام (اجاب) الميراث لبنت الخال دون اولاد ابن عم
 عم الام حيث لا وارث ولا وفاة سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 بنته وزوجته وواحدة لامه وترك ما يورث عنه شرعاً فماذا يخص كل وارث منهم (اجاب)
 للزوجة الثلث فرضاً والباقي لبنت عمه واولادها لا شيء فالاخ لام المذكور بحسب ما لبنت
 حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت عم ابيها
 وعن اولاد بنتي عمها وكوراوانا وعن ابني ابن عم ابيها وعن اولاد ابن عم ابيها
 ذكورا وانثاهن يرث من ذكر (اجاب) الميراث لذكرهم من اولاد ابن عم ابني المرأة
 المتوفاة لكونهم من العصبة مع القربى بالنسبة لابني ابن عم ابيها ولا شيء لاختهم
 الاثلاث وبنهن من ذوي الارحام ولا لبنت عم الاب ولا لبنتي عمها لكونهم من
 ذوي الارحام ايضا حيث لا وارث غير المذكور سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة توفيت عن زوج وست وأخ لام فهل لثلاث الاخ مع ابنتها الزوج (اجاب)
 للزوج الربع فرضاً ولبنته الثلث فرضاً وولدوا شيء من اخيه بنت حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة اخيه بنفاته وعن
 خنوقه لغو ولا يرث تركته موروثة عنه شريكه من تركته لانه اثبات فيه
 ولا اخيه الشقيق الباقي ولا شيء لاخته ولا خواتم لايه (اجاب) مائة مائة مائة

السهم فرضا للوجود التام من الاخوة والاخ الشقيق الباقي تعصبا ولا شيء للاخوة
والاخوات لابن محهم بالشقيق حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل في)
رجل مات عن اخ شقيق واخوة لابن فهل يكون ما تركه الميت لآخيه الشقيق ولا شيء
للاخوة لابن (اجاب) الميراث للاخ الشقيق ولا شيء للاخوة لابن حيث لا وارث سوى
من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من الروضات مضمونها انه صدر امر من
المالية وباعه لاهل كرم صادر لها بترتيب مبلغ ألف ومائة وخمسة وعشرين قرشا
شهر ياتي والدته وانحى المتوفى فرانسيس سكا كيني اخن لى حسب القرية
الشرعية وليس معلوما بهذا الطرف مقدار ما يخص كالا منهما من القراريط كاهي
القصة الشرعية ولهذا اقتضى تحرير المجابة ثم لرد الافادة الواضحة بذلك وعلى
وجهها يجري تقسيم هذا المبلغ عليها وقبدها بمعاها محسبا ما يتعلق به الارادة
(اجاب) اذا اراد بقسمة شئ بين أم الميت واخيه بحسب القرية الشرعية قسمة
الميراث ولم يكن للميت سوى من ذكر وكان الاخ للمذكور شقيقا اولاب يكون لاه
الثلث ثمانية قراريط واخيه المذكور الثلثان ستة عشر قراريط والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن اولاده ثلاثة ذكور وانثى وترك ما يورث عنه شرعا فوضع
الاولاد المذكورون بينهم على التركة ثم مات احد الذكور عن بنته وزوجته وعن
اخويه وابنته ثم مات الاخ الاثنى عن زوجته وابنته وعن اخيه وابنته المذكورين وعن
بنت اخيه ثم توفي الاخ الثالث عن زوجتين وعن ابن اخيه وعن بنت اخيه وعن اخته ثم
توفيت زوجة الولد الاول عن بنتها ففرض برث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث (اجاب)
يموت الرجل الاثنى عن اولاده الاربعة لا غير تكون تركته بينهم للذكور مثل حظ الانثيين
ويعتد احد الاولاد ثمانية بنته وزوجته واخويه اثنا عشر اولاديه جميعا لا غير يكون
لزوجته من نصيبه الثمن فرضا اوليته النصف كذلك والباقي بين اخوته الثلاثة تعصبا
لذكوره مثل حظ الانثيين ويموت الاخ الثاني ثلثا عن زوجته وابنته واخيه وابنته
اخيه لا غير يكون لزوجته مما اصابه الثمن فرضا والباقي لآبيه تعصبا ولا شيء من معهم
ويموت الاخ الثالث رابعة عن زوجته وابنته الشقيقة اولاب وابن اخيه الشقيق اولاب
وبنت اخيه لا غير يكون لزوجته مما تركه الربع فرضا ولا شيء المذكور للثمن
كذلك ولا ابن اخيه المذكور والباقي تعصبا ولا شيء لبنت اخيه ويموت زوجة الولد
الميت اولاد عن بنتها لا غير تكون تركتها لبنتها المذكور فرضا وردها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل توفي في رحمة الله تعالى عن زوجة وابن وبنتين منها وعن ابن من زوجة
اخرى توفيت قبل زوجها وتركه يورث عنه شرعا ثم مات الابن الثاني الذي توفيت امه
قبله عن ثلاثة بنين واخيه واخوته لآبيه ثم مات الابن الثاني الذي امه حية عن
ابن وزوجته وامه المذكور وواحدتين شقيقتين وابناء لآبيه لآله الثلاثة المذكورين

ريج الثاني سنة

٢٧٧

٩

يكون لزوجه من ميراثه الثلث قرصاً ثلاثة قراريط والباقي لآلته المذ كور تصيبا وقدره
 احد وعشرون قيراطا حديث لا وارث للثوى سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل)
 في امر امة ماتت عن زوجها وعن ابني وبنت اختها شقيقة عنها وعن ابن وبنتي اخت انثى
 شقيقة عنها وعن ابن أخيها الامها وتركتها وورث عنها شرعا فبن برث ومن لا يرث وماذا
 يخص كل وارث (اجاب) بموت المرأة المذ كورة عن زوجها وابني وبنت اختها الشقيقة
 وابن وبنتي اخت شقيقة انثى وابن أخيها الامها لا غير يكون لزوجه من ميراثها النصف
 قرصاً والباقي وهو ثمان عشر قيراطا يقسم بين ذري الارحام المذ كورين على قول محمود وهو
 القاهر من قول أبي حنيفة على اصولهم باعتبار عدد الفروع في الاصول ثم ما أصاب كل
 فريضة يقسم بين فروعها كمثل حظ الاثنين فالأخ لام فريضة واحد قبله السدس نصيب
 أبيه والاختمان الشقيقتان وان تعددت فروعهم فالثلثان لهما زاد من الاخوات
 الشقيقات عن واحدة منهن وان كثرن لا يستحق زيادة على الثلثين ويجمع الثلثين مع
 نصيب الاخ لام وهو السدس تبلغ الاجزاء خمسة فقسم الباقي الذي هو ثمان عشر قيراطا
 انجاسا على تلك الفروع فيعطى ثمة وهو قيراطان وخمسة قيراط من التركة لابن الاخ
 لام نصيب أبيه ويقسم باقيه وهو ثلاثة انجاس البالغ قدره ثمانية قراريط وثلاثة
 انجاس قيراطا على ابدان فروع الاثنين الشقيقتين المذ كورين كمثل حظ الاثنين
 لعدم اختلاف اصولهم بالذ كورة والاثني يكون لكل ابن من الابناء الثلاثة المذ كورين
 قيراطان وثلثا انجاس قيراطا ولكل بنت من البنات الثلاث المذ كورات قيراطا وثلث انجاس
 قيراطا ومجموع ذلك ثمانية عشر قيراطا وثلثة انجاس قيراطا ويضربها الى نصيب ابن الاخ لام
 وهو قيراطان وخمسة قيراطا تبلغ اثني عشر قيراطا ويجمع جميع ذلك النهام مع نصيب
 الزوج يبلغ اربعة وعشرين قيراطا وهو جميع التركة (سئل) في
 امر امة ماتت عن بنتها واختها الشقيقة وعن ست بنات ابن وعن ابن ابن لبنته وتركت
 ما يورث عنها شرعا فبن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت المرأة
 المذ كورة عن بنتها وابن وبنات ابنتها السبعة واختها شقيقة لا غير يكون لبنتها من
 تركتها الثلث ففرضا ولا ولد ابنتها السبعة المذ كورين الباقي تصيبا يقسم بينهم كمثل
 مثل حظ الاثنين لا فرق في ذلك بين كون ابن الابن المذ كورا أم البنات الابن الست
 المذ كورات او ابن عمه ولا شيء للاخت المذ كورة فجاء ابن الابن والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أخيه واخته الشقيقتين وعن اربعة اخوة لاب
 واخته ذلك وترك ما يورث عنه شرعا فبن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث
 (اجاب) بموت الرجل المذ كور عن زوجته وأخيه واخته الشقيقتين واخوته لآلته
 المذ كورين لا غير يكون زوجته المذ كورة مع فرضا الباقي لأخيه واخته الشقيقتين تصيبا
 كمثل حظ الاثنين ولا شيء لأخوته لآلته كمثلهم بالانجاس الشقيقتين والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٧

١٣

١٢٧٧

١٤

في رجل مات عن ابنتين بالفين وعن بنت شقيقة قطما وترك ما يورث عنه ثم مات احد
الابنتين عن ابنة وعن اخيه واخته الشقيقين ثم مات الابن الاسترخ عن اربع بنات وعن
أخت شقيقة وابن اخ شقيق ثم مات بنت الميت الاول عن ابن اخها شقيقها الاول وعن
بنات اخها الشقيق الثاني ولم تقسم التركة بين هؤلاء الورثة الى الاثني فكيف سيكون
قسمة التركة بينهم من الميت الاول والثاني والثالث (الجواب) بموت الرجل المذكور
اولا عن اولاده الثلاثة لا غير ترك كون تركه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بموت احد
الابنتين ثانيا عن ابنة واخيه واخته الشقيقين لا غير يكون نصيبه لابنة ولا شيء لاخته
واخته المذكورين وموت الابن الاثني ثانيا عن بناته الاربع وعن اخته الشقيقة وابن
اخته الشقيق لا غير يكون لبناته فيما يخصه من تركه ابيه الثلثان فرضا ولاخته الشقيقة
الباقى نصيبا ولا شيء لابن الاثني المذكور وموت بنت الميت الاول رابعا عن اخها
الشقيق وبنات اخها الشقيق لا غير يكون ما يصابها من التركة المذكورة لابن اخها
المذكور نصيبا ولا شيء لبنات اخها السكونين من ذوى الارحام حيث لا وارث سوى من
ذكر في هذا السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن بنت اخ شقيق وعن
بنت اخ لام وترك ما يورث عنها شرعا فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل واحد منهما
بالفرصة الشرعية (الجواب) بموت تلك المرأة عن بنت اخها الشقيق وبنت اخها
لام لا غير يكون لبنت اخها الشقيق شعبة السدس نصيب ابيا وان لو كان حيا
ولبنت اخها الام السدس نصيب ابيا ان لو كان حيا على قول محمد رحمه الله تعالى وهو
القاهر من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه قول يقسم المال على الاصول مع اعتبار
عدد الفروع والجهات ولا يعتبر قوة التفرقة مع الاستواء في الدرجة والترب وكون
بعضهم ولدا العصبية وبعضهم ولدا صاحب الفرض في المنتصف الثالث من ذوى الارحام
كما هنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وعن بنت ثم مات احد الابنتين
قبل قسمة تركته بيه عن امه مستولدة ابيه وعن اخيه واخته لابيه المذكورين وترك
امعة وعقارا وما يخصه من تركه ابيه فماذا يخص امه من ميراث ابنا والاش والاخت
في ذلك (الجواب) بموت احد الابنتين المذكورين عن امه مستولدة ابيه المحرمة عنها
قبل ذلك وعن اخيه لابيه واخته كذلك لا غير يكون لامه المذكورة مما يورث عنه
شرعا السدس فرضا واليه في ينقسم بين اخيه واخته لابيه المذكورين نصيبا للذكر مثل
حق الانثيين حيث لا وارث لثلاثي السدس كسوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن بنت محبة شقيق والده وعن بنت المار وترك ما يورث عنه شرعا فهل تكون
تركة لها وتقدم على بنت لمل (جواب) انما تستحب بنت ثم شقيق بوجه
الشرعي وانه لا وارث لثلاثي سواها سكر تركته حصبة بعد خراجة قدم انما جاز
من التركة على المباشرة تقدم على بنت امه والله تعالى اعلم (سئل) عن لعة عن

جاءى الاولى

١٢٧٧

١١

٢٧٧

١٤

جاءى الثانية

١٢٧٧

حادثة أطيان والدة احمد بك عمر الاشقر ووالته اخيه المحاصل فيها النزاع بين متقاتهما
وعقاه احمد بك وبين بنت ابن معتق معتق والدة احمد بك المذكور بينه زوجة
مصطفى افندي النقلي بنت عثمان بك ابراهيم التي صدر في شأن هذه الحادثة وغيرها
قرار الجمعية العمومية بتاريخ غاية سنة ١٢٧٧ المشار فيه الى ان اطيان احمد بك عمر
التي انجبت لبنت المال اذا كان العقد مبريدون أخذها بالرسم ويدفعون مالها
كلما جرى فهم أولى من القبر اذا لم يكن هناك وارث يرغب أخذها بالرسم وعلى ذلك صدر
الامر العالي للسالية في ٨ ص سنة ٧٧ بالاجراء بمقتضاه وقد وردت صورته بالمدرسة
الروضة بإفادة من المسألة في ١٨ ص سنة ١٢٧٧ وانها خاطبت بنبه المذكورة
المدرسة بانها الوادعة لا احمد بك عمر وانها وكلت زوجها المذكور من حضرة
معتق افندي المدرسة وحضرة قاضي افندي طغنداعن الأولى بأخذ الاطيان الخفافة عن
المتين المذكورتين هل هي بنبه المذكورة أم العقد بعد منظرهما القرار والامر
الحكي عنها فأجاب بأن بنبه المذكورة أولى من غيرها من العقد المذكورين لأن بعض
العلماء جعلها وارثه ومقدمة على غيرها وان القرار يقضي باعطاء الطين لها حيث
اشير به عن اعوانه لانه قضاء بالرسم اذا لم يكن هناك وارث وحيث وجدت هذه وترغب
أخذ الفين المذكورين بالرسم فهي أولى ثم ان مدر الزوجة بناء على ذلك يمكن بنبه
المذكورة من تلك الاطيان وأخذ منها الرسم المعتاد وان العقد استتموا من الشيخ على
البقي ومن الشيخ محمد الرافعي عن سؤال نصه ما قولكم دام فضلكم في امرأة توفيت عن
بنت ابن معتق معتق معتق معتق وقبل وفاتها وصت ببعض تركتها ان تصرف على خيرات
عبدتها وباقي التركة لعقباتها وبعض عتقها وولدها وبعض عتقها معقها كل منهم يصيب
مثل الآخر ونبت الوصية على هذا الوجه بين يدي القاضي وحكم بتنفيذ الوصية لهم من
طرف القاضي والمحكومة واستقر الحال على ذلك حيث لم يكن لها وارث أصلاً ثم بعد
مدة تزيد عن سنتين طلبت البنت المذكورة الورثة عن المتوفاة ورفعت القضية الى مدير
الروضة فأفتى الشيخ حسين الطرابلسي المعين في مجلس المدرسة بأن هذه البنت تسحق
الميراث في المرأة المتوفاة المذكورة بما فيه الاطيان المتروكة عنها فهل لا عرف بما أفتى به
الشيخ حسين المذكور حيث خالف المذهب وتعدت وادعيات المرأة المذكورة جهلاً
أو من باب التداخل مع أرباب القضا بحيث خالف الشرع وتمنع البنت المذكورة من
أخذ شيء من هذه التركة وتكون الوصية صحيحة نافذة حيث لم يوجد لها الميراث وارثاً أصلاً
لا سيما وقد صدر الامر العالي من ولي التعم على قرار الجمعية العمومية باعطاء هذه الاطيان
للعقبات المذكورة كورين بالرسم الذي هو غن السند المقر بالالتصاع اذا لم يكن هناك وارث
أنيدوا الجواب (وقد اجاب عنه الشيخ على البقي) بقوله لا ميراث لبنت ابن معتق معتق
معتق الميراث المذكورة فيما تركه خلفها عنها ولا حق لها فيما كان يبسدها من الاراضي

باجماع المسلمين ويكون المحكم بالوصية بجهة الخيرات والعقائد على الوجه المذكور
 صحيحا نافذا حيث لا وارث للجهة أصلا لمن العصبية ولا من ذوى النروض ولا من ذوى
 ارحامها ولما أفتى به الشيخ حسين المذكور من ميراث البنت المذكورة فهو جهل
 بالاحكام الشرعية وحق للأجماع وغايه الامر ان بعض المتأخرين من أهل المذهب قال
 بتوريث بنت المعتق وذوى ارحامه كلخته وعمته ونحوهما وبعضهم قال بإعطاء التركة
 لبنت المعتق وذوى ارحامه لا على وجه الميراث حيث لا وارث خاصا به علوا هذا القول
 سابقا بعدم انتظام ميراث المال وعلوه ايضا بان ميراث المال سابقا قدشود منهم
 صرف ما ورد اليهم من جهة ميراث المال في مصالح انفسهم وهذه العلة موقوفه في هذه
 الاعصار اذ من المعلوم لدى الخاص والعام ان ميراث المال لا يدخل لهم فيما
 يستحقه ميراث المال من التركة لكفايتهم بميراثهم من الديوان وان جهة ميراث المال في
 هذه الاعصار منتظمة ومع ذلك لم يفت احد من المفتين في هذه الاعصار ولا فيما سبق
 من الزمان الذي ادر كناه بتوريث بنات المعتق ولا بتوريث ذوى ارحامه لمخالفة هذا
 القول للمذهب وبنت ابن معتق معتق معتق المتوفاة المذكورة ليست من قبيل ما قال به
 بعض المتأخرين كما شرح لانها ليست من أقارب المعتق ولا من ذوى ارحامه كما هو واضح
 لا يخفى فللميراث لها أصلا باجماع أهل المذهب لا على أصل المذهب ولا على قول بعض
 المتأخرين المشار ذكره لعدم اقربها بالكلية واذا فرض ان احدا من علماء المذهب قال
 غلطا ان هذه البنت من ذوى ارحام المعتق وسلم له جده لا ذلك على حسب فهمه وزعمه
 فللميراث لها كذلك كما هو المذهب لانه على تسليم انها من ذوى ارحام المعتق جدلا
 لم يفت احد من العلماء المخنفية بتوريث بنت المعتق ولا بتوريث ذوى ارحامه لمخالفة
 للمذهب كتحقق ذلك في حاشية رد المحتار وقد ذكر من الشيخ حسين المذكور الخصال والافتاء
 بخلاف الشرع في حوادث عديدة كتبنا عليها بالبيان ومع ذلك لم يرتدع ولم ينزع عن
 الافتاء بما خالف الشرع هذا وقد زعم من فتواه ميراث البنت المذكورة او تركب محض ورس
 كبير من غرور شرع واساسه احدى المخالفات في الاحكام الشرعية وعدم ايصال الحقوق
 الى اربابها وثانيها مخالفة ما هو مدون بالفتحة الاطيان التي صدر الامر له بالاجراء
 على موجبها لانه يلزم على فتواه بذلك ضرورة ان ميراث البنت المذكورة أربعة
 وعشرين قرشا رسم السن تدفع كل فدان حيث جعلها وارثه في زعمه وان دفعت البنت
 المذكورة رسم السن المدون بالفتحة وتحدثت لاختيان يكون في ذلك مخالفة لامر
 الحاكم ولا بد من مخالفة الامر شرعا اذ اقتداره انهاء على دفع رسم السن عن كل فدان
 حسب ما هو مدون بالفتحة والله علم لغيره على مجرد نقله لمحتق على عنه (وتساجب)
 عنه الشيخ محمد ارناعي الخ في بقوله اللهم الله نعم لا تخفى بنت ابن معتق معتق معتق
 شيئا من ميراث هذه نية اذهي ليست من صحب النروض ولا تدفعه و صرف جميع

ما تركه ما أوصت به من الجهة المذكورة التي عنتها في وصيتها حيث لم يوجد أحد من أصحاب القروض ولا العصابة وتكون الوصية حينئذ نافذة والله أعلم القسير محمد الرافعي الحنفي عن عنه (وقد طلب) منا النظر في هذه المادة وما أورقها وأعطاه الأفادة (أجاب) قد فهمنا ضمتها أفادة المعية وصار الأطلاع على أفادة مذبذبة الروضة وما معها أو الأفادة عن ذلك أنه لا يفتي بتوريث زوجة مصفا في أفندي النقلي حسبما أفاده المذكور أو لا يميز عمل ولا فزوى على توريث بنت ابن معتق مع معتق المبتة التي أفاد عنها حضرة قاضي ومفتي قلم دواوى مذبذبة الروضة بأنها أولى بالأطيان التي آلت لبنت المال نظر الكون بعض العلماء مع لها وارثة وإنها أولى من العتقاء المحكي عنهم ومن حيث أن الأمر في الأطيان التي آلت لبنت المال مفوض لولي الأمر فيمكنه ولي الأمر منافعها أو الإحق بها فلم يمكن العتقاء منها كانوا أولى من بنت ابن المعتق المحكي عنها ولو لم يكن البنت المذكورة منها تصكون أولى من العتقاء هذا ما لم يمت أفاده والله تعالى أعلم (مسئل) في أم أعتقت عن زوجها وعن اثنين شقيقتين وترك ما يورث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها وشقيقتها لا غير يكون لزوجها الثلث ففرضاها ثلثا أخذ ثلاثة أسباع التركة وللشقيقتين الثلثان فرضا كذلك فذا أخذان أربعة أسباعها لكل واحدة منهما سبعان حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وابني ابن آخر وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا ثم ماتت البنت قبل قسمة التركة عن أخيه الشقيق المذكور وعن بنتها وعن زوجها وعن ابني أخيه الشقيق المذكورين لا غير فن برشوم لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل الأول عن ابنه وبنته وزوجته وابني ابن آخر لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا والباقي لابنهم وبنته لئلا كرم مثل حظ الاثنين تعصبا ولاشي لابني ابنه الآخر وبموت البنت ثانيا عن بنتها وزوجها وأخيه الشقيق وابني أخيه الشقيق الآخر لا غير يكون لزوجها من نصيبها الربع فرضا ولبناتها الثلث كذلك والباقي لأخيه الشقيق تعصبا ولاشي لابني أخيه الشقيق الآخر المذكور وبموت الابن الثالث عن بنته وزوجته وابني أخيه الشقيق لا غير يكون لزوجته من نصيبها الثمن فرضا ولبنتيه الثلثان كذلك والباقي لابني أخيه الشقيق المذكور تعصبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجته وبنتين منها وعن أمه وأخواته وعن ابن عم من يرث منهم وما يخص كل وارث (أجاب) لزوجها ألبت الثمن فرضا ولبنتيه الثلثان كذلك ولأمه السدس كذلك ولأخواته إن كن شقيقات أولاد الباقي تعصبا مع البنتين ولاشي لابن العم المذكور وإن كانت الأخوات لأم فلاشي لهن ويكون الباقي لابن العم إن كان شقيقا وأولاد وإن كان لام يرث الباقي على ذوى القروض المذكورات

سنة	شعبان		بقدرا نصيبا من ماعدا الزوجة وهذا حيث لا وارت سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة عن حاد تمضمونها الاوراق الخمسة المرسله عليه تتضمن قضية ترتب معاش التي تزوجة واربعه اولاد توفي بكباشي محمدستان افندي باش مهندس ترسانة كندرية سابقا وحيث مقتضى معلومية ما يخص كلا منهم حسب القرينة الشرعية فاقضى بغير محضر تم ترداد الاقادة عن ذلك لاجراءه اللازم مع اعادة الاوراق المذكورة (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته واولاده الاربعه احدثهم ذكر والثلاث اناث كما علم من اوراق القضية يكون لزوجته بالفرض اربعة الشرعية لو اريد قسمة شئ عليهم بحسبها الثمن فرضا لثلاثة قرايط والباقي وهو احدى وعشرون قرايطا يقسم بين اولاده الاربعه المذكورين للمذكور مثل حظ الانثيين فيكون لكل بنت من بناته الثلث اربعة قرايط وخمس قرايط ولابنه الربع ثمانية قرايط وتسعة قرايط حيث لا وارت سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امر اعمانت عن بنتها وعن اختها شقيقها وعن اخ لابوتر كت ماورث عنها شرعا فاذا يكون المحكم وما يخص كل وارث عن ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن بنتها واختها الشقيقة واخيها لا غير يكون لبيتها من تركتها التصف فرضا ولاختها الشقيقة النصف الباقي تعصبا ولاشي لاختها لا يباحث ولاورث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امر اعمانت وتر كت ماورث عنها شرعا عن ام واخ شقيق واخ لاب فاذا يخص كلا من ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن امها واخيها الشقيق واخيها لا غير يكون لامها من تركتها السدس فرضا والباقي لاخيها الشقيق تعصبا ولاشي لاخيها من ابنيها بحسب النسبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وبنتين قاصرتين واخت شقيقة واخوة ذكور لاب واخ لام فهل للاخوة لاب والاخ لام حق في التركة مع وجود بنات الصلب والشقيقة (اجاب) للزوجة الثلث فرضا والبتين الثلثان كذلك وللأخت الشقيقة الباقي تعصبا مع البنتين ولاشي للاخوة لاب ولا للاخ لام العجب بالنسبة والبتين حيث لا وارت سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وثلاث بنات وزوجة ثم مات الابن المذكور عن اربعة بنين وثلاث بنات وزوجة وعن ذكر ولم تقسم تركه الميت الاول فمن يرث من الابن ويؤيد ما يخص كل وارث ونحو ان زوجة الميت الاول هي ام لا وولاده اربعة المذكورين (اجاب) بموت الرجل المذكور واولاده الاربعه المذكورين وزوجته لا غير يكون لزوجته من تركه الثلث فرضا والباقي لاولاده المذكورين تعصبا للمذكور مثل حظ الانثيين وموت الابن المذكور ترتيب عن زوجته وبنيه لاربعة وبنيه المذكورين وامه واخواته المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركه الثلث فرضا ولا لاهل السدس كذلك والباقي لاولاده السبعة المذكورين تعصبا للمذكور مثل حظ الانثيين ولاشي للاخوة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنيه من
١٢٧٧	١٧		
١٢٧٧	٢٦		
١٢٧٧	٢٦		
١٢٧٧	٢٩		
١٢٧٧	٢٤	سؤال	

شوال ثمة

٢٦ ١٢٧٧

ذى القعدة

٢٩ ١٢٧٧
ذى الحجة

١٧

١٢٧٧

٢٠

١٢٧٧

وترك ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سواهما ثم ماتت البنت عن ابها فقط وترك
 ما يورث عنها شرعا ولم يكن لها وارث سوى الام فقط ثم تزوجت الام آخر وخلفت منه بنتا
 وظلها فترجعت آخر وماتت عن هذا الزوج وبنتها من المطلق وعن ابن اخ المقت
 النسبقيق وترك ما يورث عنه شرعا من صغار ودارهم ولم تقسم التركة فهل تكون التركة
 بين البنت والزوج وأبن اخي المقتقى النسبقيق وماذا يخص كل وارث من ذكرا بالربعة
 الشرعية (اجاب) لبنت المراء المذ كورة في هذه الحادثة النصف فرضا ولزوجها
 الربع كذلك ولابن اخي معتمدا النسبقيق الباقي تعصيا اذا كان نسب اجمع ثانيا بالوجه
 الشرعي ولم يكن هناك وارث سواهم ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن ثلاثة بنين وعن بنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وارض زراعة لمو كوع غير
 ذلك مما يورث ولم تقسم التركة ثم مات أحد البنين عن أولاده المذ كور فقط وعن ذكر ثم
 مات الثاني عن أولاده المذ كورو الاثنى وعن ذكر فماذا يخص الابن الثالث والبنتين
 وما يخص ورنه الميت الاول وورثه الميت الثاني من التركة المذ كورة (اجاب) بموت
 الرجل الاول عن بنيه وبنته المذ كور بن لاغير تكون تركته بينهم اقساما المذ كور مثل حظ
 الاثنى لكل ابن ثمان ولكل بنت عن وبعوت أحد البنين ثانيا عن ابنته لاغير يكون
 نصيبه من ذلك بينهم بالسوية وموت الابن الثاني ثلثا عن أولاده المذ كورو الاثنى لاغير
 يكون ما يخصه من ذلك بينهم المذ كور مثل حظ الاثنى ولا شيء للاخوة في المستثنين
 محجهم المذ كور من الاولاد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا
 وله من الورثة أربع وأخت لاب وله ابن لم تأب لا يعلم موته ولا حياته وزوجة فاخت
 كلامهم (اجاب) بموت الرجل المذ كور عن أخيه وأخته لايعه وعن أخيه لاهه وزوجته
 لاغير يكون لزوجه من تركته الربع فرضا ولأخيه لاهه السدس كذلك والباقي لأخيه
 وأخته لايعه تعصيا المذ كور مثل حظ الاثنى ونصيب الاخ لام الغائب المفقود المذ كور
 يوقف الى ان يبين حاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن وبنت
 وأخ وأخت شقيقين له وأم ولد وترك ما يورث عنه شرعا واستمرت التركة بدون قسمة
 حتى مات الابن المذ كور عن أمه وأخته النسبقيقة وعه وعمة المذ كور بن فخرت ومن
 لا يرث من الميت الاول والثاني وماذا تكون حصص كل وارث (اجاب) بموت الرجل
 المذ كور عن ورثته المذ كور بن لاغير يكون لزوجه من تركته النصف فرضا والباقي لأخيه
 وبنته تعصيا يقسم بينهم المذ كور مثل حظ الاثنى ولا شيء لأخيه وأخته المذ كور بن من
 تركه محجهم بالابن وبموت الابن ثلثا عن أمه وبنته وعه وعمة المذ كور بن لاغير
 يكون لاهه من تركته الثلث فرضا ونصفه النصف كذلك وأمه النسبقيق الباقي
 تعصيا وبندخل في ذلك نصيبه من تركته أبيه ولا شيء لعمة له كونها من ذوى الارحام
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أولاد بنتها كورو الاثنى وعن أولاد اختها

سنة محرم

١١٧٨ ٢

١٧٨ ١٦

صفر

١٢٧٨ ٢٠

١٢٧٨ ٢٠

ربيع الأول

١٢٧٨ ١

١٢٧٨ ١٧

١٢٧٨ ٢٢

ذ كوروا انا و تراك ما بورت عنها شرعاً من ثمن من لا يرث واذا انحصر الميراث في
اولاد البنت فهل يكون لذكر مثل حظ الانثيين او يأخذون بالسوية (اجاب) الميراث
لاولاد البنت للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لاولاد الاخت حيث لا وارث سوى من ذكر
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة ومعه عن ابني يتيم ترك ما بورت عنه
شرعاً يخص كل وارث (اجاب) لزوج الرجل المذ كور مع وجود ابني بنته الربع
فرضاوا لابني البنت الباقي يقسم بينهما بالسوية حيث لا وارث له سوى من ذكر يخطأها
مع اولاد الابن فان لها الثمن معهم ولم يوجدوا فحق الربع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن اولاد بنته الاناث وعن بنت اخته الشقيقة وعن زوجته وترك ما بورت
عنه شرعاً فاذا يكون الحكم في الميراث (اجاب) للزوجة الربع فرضاوا الباقي لبنات البنت
بالسوية بينهم ولا شيء لبنت الاخت الشقيقة حيث لا وارث للتوفي سوى من ذكر والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي من المسلمين الى رحمة الله تعالى عن ثلاث زوجات
احداهن مختلفة منه ثلاثة اولاد ذكور وثانيتها مختلفة منه خمس بنات وولدا وثالثتها
لبست مختلفة منه فهل اذا كان الرجل المتوفي ترك ما بورت عنه شرعاً من عقار ومنقول
وتقوم تقسيم تركته بين ورثته بالفرض الشرعي ومن بعدهن الزوجات المذ كورات
يكون الباقي للذكر مثل حظ الانثيين وهل اذا تعرض انسان للاثنا جميعهم عن اخذ
حقهم من تركته والدهن يجب على ولادة الامور منهم (اجاب) يموت الرجل المذ كور عن
زوجاته الثلاث واولاده التسعة المذ كورين لا غير يكون لزوجاته الثلاث من تركته الثمن
فرضاوا لثلاثة قراريها والباقي وواحدوه شعرون قراضا يقسم بين اولادها المذ كورين
جميعا للذكر مثل حظ الانثيين ولا اختصاص بذلك والامور على ولادة الامور
ايصال حقوق الاناث بالفرض الشرعي من تركه ابين البين حيث لا مانع من الميراث
شرعاً عند الطلب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اخوة اشقاء وعن
اخت شقيقة وعن شخ لام وعن زوجة وترك ما بورت عنه شرعاً فهل والحال هذا يكون
للاخ لام حق من تركه الميت بطريق الميراث (اجاب) للزوجة الثلث ربع فرض وللشخ لام
السدس كذلك والباقي للاخوة واذا اخت الشقيقة مصيبة للذكر مثل حظ الانثيين اذا لم
يوجد وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابن
بنت عمها دعى رجل ان اياه م م لم يمت في ذابا كون الحكم في الميراث (اجاب) يموت
المرأة المذ كورة عن زوجها وعن ابني بنت عمه وعن بن بنت عمه لا شيء لزوجها
من تركتها الا من فرضاوا بناتي لابني بنت عمه ولا شيء لابني بنت عمه لا شيء لغيره
(سئل) في امرأة متوفية عن زوجها واولادها ذكور ذكور بنين وعمه وترك ما بورت
عنه شرعاً من ثمن من لا يرث ويخصص كل وارث (اجاب) يموت بنتا امرأة عن زوجها
واولادها المذ كورين وابن عمه لا شيء يكون لزوجها من تركتها ربع فرض ابني

لاولاد الام تعصبا للذ كرمثل حظ الاثنين ولاشي لابن العم والله تعالى اعلم (مثل) في
 امره ماتت عن امها وزوجها وعن ابن من زوجها المذ كور وبنت من غيرهم ماتت
 الام المذ كورة عن ابن اخ شقيق وعن ولدي بنتها المذ كورين ثم مات ابن البنت المذ كور
 عن والده وعن اخته لأمه المذ كورة ولم تقسم التركة فاختص كل وارث (اجاب) بموت
 المرأة المذ كورة الاولى عن امها وزوجها وولديها المذ كورين لاغير يكون لامها من
 تركتها السدس فرضا ولو زوجها الربع كذلك والباقي لولديها المذ كورين تعصبا للذ كور
 مثل حظ الاثنين وموت الام ثانيا عن ابن اخها الشقيق وولدي بنتها لاغير يكون
 تعصبا لابن اخها المذ كور ولاشي لولدي البنت وموت ابن المرأة الاولى ثالثا عن ابيه
 واخته لأمه لاغير يكون منحصه لايه ولاشي لاخته المذ كورة حيث لاوارث سوى من
 ذكر والله تعالى اعلم (مثل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنين ثم مات احد البنين عن
 ابن وص اخوه واخته الانتفاء المذ كورين ثم ماتت احدى البنين عن ابن وعن اختها
 واخوها وابن اخها الانتفاء المذ كورين ثم مات الابن الثاني عن بنتين وعن اخيه واخته
 وابن اخيه وابن اخته الانتفاء المذ كورين ثم ماتت البنت الاخرى عن ابنها وعن اخيها
 وابن اخيها وابن اختها وبنتي اخيه الانتفاء المذ كورين ثم مات الابن الثالث عن زوجته
 وعن ابن اخيه الشقيق وابن اخته الشقيقة وبنتي اخيه الاسم وابن اخته الاخرى
 الشقيقة المذ كورين ثم مات ابن احدى البنين عن بنت وعن ابن خاله وبنتي خاله الشقيق
 المذ كور وابن خالته الاخرى ثم مات ابن البنت الاخرى عن ابني وعن ابن خاله وبنتي خاله
 وبنت ابن خاله الشقيق المذ كور ثم ماتت احدى بنتي الابن المذ كور عن اختها الشقيقة
 وعن ابن عمها وعن بنت ابن عمها المذ كورين ثم ماتت البنت الاخرى عن بنت وعن ابن
 عمها وبنت ابن عمها المذ كورين ولم تقسم تركه الميت الاول فن يرث من لا يرث وماذا
 يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذ كور لولا عن بنيه وبنتيه لاغير تكون تركته
 بينهم تعصبا للذ كور من حظ الاثنين وموت احد البنين ثانيا عن ابنه واخوته المذ كورين
 لاغير يكون نصيبه لابنه خاصة ولاشي لاخته وموت احدى البنين ثالثا عن ابنيها
 واخوتها وابن اخيها لاغير يكون ما اصابها لابنها ولاشي لمن ذكر معه وموت الابن الثاني
 رابعا عن بنته واخيه واخته الشقيقين وابن اخيه وابن اخته لاغير يكون لبنتيه مما
 خصه الثلثان فرضا والباقي لاخته واخته الشقيقتين تعصبا للذ كور من حظ الاثنين ولا
 شي لمن ذكر معهم وموت البنت الاخرى خامسا عن ابنيها واخوتها وابن اخيها وابن اختها
 وبنتي اخيها الانتفاء لاغير يكون ما اصابها لابنها ولاشي لمن ذكر معه وموت الابن الثالث
 سادسا عن زوجته وابن اخيه الشقيق وابن اخته وبنتي اخيه وابن اخته الاخرى
 المذ كورين لاغير يكون لزوجته من نصيبه الربيع فرضا والباقي لابن اخيه الشقيق
 تعصبا ولاشي لمن ذكر معهم وموت ابن احدى البنين سابعا عن بنته وابن خاله وبنتي

خاله وابن خاله لا غير يكون ما خصه لثقة فخر صادق ولا شيء لمن ذكر معها وعموت ابن
 البنت الاخرى لمن ساع ابيه وفروع خاله وخاتنه لا غير يكون ما اصابه لابنه ولا شيء
 لمن ذكر معها وعموت احدى بنى الابن المذكور فاسمعان اختها الشقيقة وابن عمها
 الشقيق وبنت ابن عمه لا غير يكون لاختها الشقيقة من نصيب الموصوف فخر صادق والباقي
 لابن عمها الموصوف ولا شيء لمن ذكر معها وعموت البنت الاخرى عاشر ابن بنتها وابن عمها
 الشقيق وبنت ابن عمها لا غير يكون لثمة من نصيب الموصوف فخر صادق وابن عمها العاصم
 الباقي نصيب ابنة لثمة ابن عمها حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت اخته الشقيقة وعن بنى خاله الشقيق وعن
 بنت خاله الشقيق المذكور وترك ما يورث عنه شرعا فذا يخلص كل وارث (اجاب) يموت
 الرجل المذكور عن ورثته المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركه الربع فخر صادق
 ولبنت اخته الشقيقة الباقي ولا شيء لاولاد الخال الشقيق المذكورين بلعنه منهم عن
 المتوفى بالنسبة لبنت الاخت وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (مسئل)
 في امرأة توفيت عن اخوين شقيقين وبني ابن وتركت ما يورث عنها شرعا فذا يخلص كل
 وارث (اجاب) يموت المرأة المذكورة عن بنتي ابناها واخوها الشقيقين لا غير يكون لبنتي
 ابنتها الثلثان فخر صادق والباقي للشقيقين نصيبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى
 اعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجته وبنتين واثنين شقيقين واولادهم كوروا واولاد
 اخت وترك ما يورث عنه شرعا فن برشوم لارث وماذا يخلص كل وارث (اجاب) يموت
 الرجل عن ذكر لا غير يكون لزوجته النصف فخر صادق ولبنتيه الثلثان وكذلك لولادته
 الشقيقين الباقي نصيبا مع البنتين ولا شيء لاولاد النعم ولا لولاد الاخت حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنتين ثم مات احد الابنتين عن
 ابن وعن اربع بنات وعن اخيه الشقيق المذكور ثم مات الابن الثاني عن اربعة بنين
 وعن ابن وبنات اخيه المذكورات ثم مات ابن بن ابنته لاول عن ابنته وعن اخواته
 الاربع المذكورات وعن ابنته الاربع المذكورين ولم تقسم تركه الميت الاول عن
 برشوم لارث وماذا يخلص كل وارث (اجاب) يموت الرجل المذكور لولادته ابنته لا غير
 تكون تركه بينهما موصوفة وعموت احد الابنتين ثلثا عن ولادة الحمسة المذكورين
 لا غير يكون نصيبه بينهم المذكور مثل حقة الابنتين ولا شيء لثمة وعموت لابن الثاني
 ثلثا عن بنته واولاد اخيه المذكورين لا غير يكون نصيبه بالنسبة لولادته ولا شيء
 لاولاد اخيه وعموت ابن ابنة الميت الاول رابع ابنه وسائر ثلث الاربع مذكورة
 وابناء عمه المذكورين لا غير يكون ما اصابه لابنه ولا شيء لمن ذكر والله تعالى اعلم
 من ذكر والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة ماتت عن بنت واخوة شقيقين متزوجين فاقول
 بجميع بدخل في الميراث (اجاب) يموت بنت المرأة عن ذكر يكون لبنتها النصف

١٢٧٨ ١٧
جاءى الاولى

١٢٧٨ ٥

١٢٧٨ ٥

١٢٧٨ ٢١

١٢٧٨ ٢٤

جادی الاولیٰ سنه

١٢٧٨

٢٧

١٢٧٨

٢٨

١٢٧٨

رجب
١٦

١٢٧٨

١٧

١٢٧٨

٢٩

فرضا ولا ماله الدس كذلك ولا ختها الشقيقة السابق نصيبا مع البنت فالكل وارثات
 حيث لم يوجد نسواهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن عمها شقيق
 والله عاقر بنها من هؤلاء (اجاب) الميراث لابن العم الشقيق ولا شيء لابن العم لام ولا
 لبنت العم لام ولا لابن الخال الشقيق حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته واربع بنات منها وابن عمته فبن برث ومن لا يرث وما
 نصيب كل وارث (اجاب) لزوجته الثلث فرضا ولبنته الاربع الباقى فرضا ورثا
 بالسوية بينهم ولا شيء لابن عمته لانه لو كان من ذوى الارحام حيث لا وارث سوى من ذكر
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة قطعت لاسمها وتزوجها رجل واتى منها ابن وطلقها
 وتزوجت بغيره ثم مات الرجل عن ابنه الذي من القبطية وعن زوجته بن آخرين وعن
 أربعة أولاد منها ثلاث بنات أيضا وترك ما يورث عنه عشر عاقلة يكون ميراثه لزوجته
 وأولادها منها ولابنه الذي من القبطية وليس أباقي ورثة أبه منه مع ميراثه لكون أمه
 كان أصلها قبطية وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم يكون ميراثه لزوجته المذكورين
 بحق الثمن فرضا يقسم بينهما بالسوية والباقي يقسم بين أولاده الثمانية ذكرًا وولداً ثلثاً نصيباً
 للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يمنع ولد الزوجة التي كان أصلها قبطية واسلمت اذا كان نسبها
 ثابتاً من الموتى للمسلم المذكور وكان باقياً على الاسلام الى حين موت أبيه ولا فرق في ذلك
 بين كون اسلام أمه قبل تزويجها بابيه أو بعده بل لو بقيت على دين النصرانية الى الآن
 فقولها وارث لاييسه اذا تزوجها بتركها صحيح حيث كانت من أهل الكتاب ويكون
 ابنها مسلماً تبعاً لابيه المسلم فيرث منه ماله يكن مرتداً عن دين الاسلام والعياذ بالله تعالى
 حين موت أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة وعن ابن عمه
 أمه وترك ما يورث عنه عاقر بن برث ومن لا يرث منها (اجاب) الميراث للأخت الشقيقة
 فقط دون ابن عمه الام حيث لا وارث سوى من ذكر فتأخذ المال فرضا ورثا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنته منها وابن أخيه الشقيق وأخوته لاييسه
 ذكر بن وثلاث بنات ثم ماتت البنت المذكورة عن امها وابن عمها المذكور وعيها لابنيها
 الشقيقين فقط ولم تقسم تركه الميت الاول فبن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث
 (اجاب) يموت الرجل الاول عن زوجته وبنته منها وابن أخيه الشقيق وأخوته لاييسه
 المذكور بن لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا ولبنته النصف كذلك والباقي
 لأخوته لاييسه نصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لابن أخيه الشقيق وموت البنت
 المذكورة ثانياً عن امها وزوجها وعيها لابنيها وابن عمها المذكور لا غير يكون
 لامها من نصيبها الثلث فرضا ولزوجها النصف كذلك ولعيها لابنيها الباقي نصيباً ولا

سنة

شعبان

شيء أعمتها وأبرعها المذ كور وموت الأم المذ كورة ثلثا من أخيهما واختها الشقيقين
 لا غير يكون ملخصها بينهما نصيبا المذ كور مثل حظ الأنثيين حيث لا وارث سوى من
 ذكروا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته من أولاد أخيه
 المذ كور وبنتي أخيه الشقيق ثم ماتت البنت المذ كورة وأولادها من أولادها
 المذ كور العصبية وبنتي عمها المذ كورين وترك ما مورث عنه شرعا فذا يخص كل وارث
 (أجاب) بموت الرجل المذ كور وأولاد عن زوجته وبنته وأولاد أخيه الشقيق ذكورا وإناثا
 لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا وبنته النصف كذلك والباقي لأولاد أخيه
 الشقيق المذ كور منهم خاصة نصيبا ولا شيء لبنتي أخيه المذ كورة بموت البنت المذ كورة
 نابعا عن أمه وأولادها المذ كور بن لا غير يكون لامها الثلث ملخصها فرضا والباقي
 لأولادها الشقيق المذ كور خاصة نصيبا ولا شيء لبنتي عمها المذ كورين حيث لا وارث
 سوى من ذكروا لله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من مصلحة بيت مال مصر وعمها أفادته من
 مخالفة مصر تضمن وفاة شخص يدعي يحيى ولد المرحوم الأسطى جوده الصبر مات توفى
 عن ولد وولد عم والده هو متولى عبدا الأعمال واخته والدته جده في خدو حقه من غير
 تبريل ومشت ذلك ويجب اعلام شرعي تاريخه ١١ رجب سنة ٧٨ ومعهما انهما قدم
 من شخص يدعي الوراثة فهل مع وجود الورثة المذ كور بن الميتين شرعا تمده برث
 أم لا تعالى هذا الزم تحرير مخصر تكتم توسل ورود الافادة في ذلك ليقرر ويحري الا لازم
 (أجاب) بالاطلاع على العرض انحكى عنه فهم منه ان مقدمه خال لا توفى المذ كور بمجي
 وحيث انه توفى عن اخته لانه خدو حقه للأميراث فقال المذ كور مقدم العرض مع وجود
 الاخت لتمام لموتها من ذوى الارحام والاخت من أصحاب الفروض ومع وجود الاخت
 المذ كورة وابن ابن عم والده اذا كان شقيقا والاولاد بنوت وراثتهم ما التوفى المذ كور
 فلا يهية في عدم وراثته الخال لا توفى المذ كور أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجة وام واخت وام وابن عم شقيق وترك ما مورث عنه شرعا فذا يخص كل
 وارث وهل للزوجة اخذ مؤخر صداقها من رأس ما تركه (أجاب) للزوجة الثلث مع فرض
 وللأم السدس كذلك ولولدي الأم وهما الثلث والاخت لأم الثلث كذلك يقسم بينهما
 بالوفاة المذ كور كالنثي وابن العم الشقيقين الباقي نصيبا لو تزوجت في الزوجة دين
 فيؤخذ من أصل التركة مقدما على المرات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وابن وبنت منها وترك ما مورث عنه شرعا من عقار وغيره ثم تزوجت المرأة
 المذ كورة برجل آخر وابتنته بانهين ثم بعد ذلك ماتت بنت برجل الأول عن بنتها
 وزوجها وأخيها الشقيقين واخوها لأمهم ثم مات الرجل الثاني عن زوجته المذ كورة
 وابنته منها ثم ماتت المرأة لزوجها المذ كورة من اختها ثلاثة ابن برجل الأول وابنتي
 الرجل الثاني ولم تقسم تركه الميت الأول بين ورثته ولا تركه الميت الثاني من يكون

٢٧٨

٢

رمضان

١٢٧٨

١١

شوال

١٢٧٨

٢٠

نصيب كل وارث من التركة وإذا باع ابن الرجل الأول نصيب أخويه من أمه مما ورثا عن أمهم ما وابتاع من العقار وغيره يذون اذن واجازة منهما يكون البيع المذکور موقفا على اجازتهما فان اجازاه نفذوا نرداه بطل سحوا ولم يكتب بذلك حجة شرعية (اجاب) بموت الرجل الاول من زوجته ولديه منها المذکورين لا غير يكون لزوجه من تركته الثلث فرضا والباقي بين ولديه المذکورين نصيبا مثله للثلاث كمثل حصة الاثنتين وموت بنت الرجل الاول ثمانية اموال وزوجها وأخوها الشقيق وأخوها لأمها لا غير يكون لأمها اموالها نصفها السهم فرضا ولزوجها النصف كذلك ولأخوها لأمها الثلث كذلك يقسم بينهما مناصفة ولأخوها الشقيق لاستحقاق الفروض التركة وموت الرجل الثاني عن زوجته المذكورة وابنيه منها لا غير يكون لزوجه من تركته الثلث فرضا والباقي يقسم بين ابنيه المذکورين مناصفة نصيبا وموت المرأة الزوجة المذكورة وابتاع ابنها من الاول وابنتها من الثاني لا غير يكون مخلصها من تركتها فوجيها كباقي ما عليه بين ابنتها الثلاثة نصيبا بالسوية مثلا حيث لا وارث سوى من ذكر ويبيع بعض التركة نصيبا بقسم من العقار وغيره الا قيل له بالاول يذون ولاية شرعية او اذن بذلك يكون موقفا على اجازة وليه فان اجازاه نفذوا نرداه بطل والله تعالى اعلم (سئل) في امر أعتقت عن أشقيق وعن أخين وأخوين لأب وتركت ما يورث عنه شرعا من يرث ومن لا يرث من هؤلاء (اجاب) الميراث للأخ الشقيق خاصة دون الأخين والأخوين لأب يحجمهم بالشقيق وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن أخته الشقيقة وعن بنت ابن أعم التثنية وتركت ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ولم يكن له وارث سوى من ذكر فماذا يخص كل واحد منهما (اجاب) الميراث لابن الأخت الشقيقة دون بنت ابن أعم الشقيق لتقديم فروع الأب على فروع الجد في تورث ذوى الارحام وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وابنتين من كل زوجة ابن ثمانمائة احد مائة مائة وعن أخيه لأمه فقط وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذکور او لأعن زوجته وابنيه لا غير يكون لزوجه من تركته الثلث فرضا يقسم بينهما والباقي لابنيه المذکورين نصيبا وموت احد الابنتين ثانيا عن أمه وأخيه لأمه لا غير يكون لأمه من نصيبه الثلث فرضا والباقي لأخيه لأمه نصيبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخته الشقيقة وأخته لأمه وترك ما يورث عنه شرعا فمن يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذکور وعن ذكر لا غير يكون لزوجه الربع فرضا ستة قراريط وأخته الشقيقة ثلاثة ارباع الباقي ثلاثة عشر قيراطا ونصف فرضا ورثا وللأخت لأم ربع الباقي أربعة قراريط ونصف كذلك حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل مات عن بنتي ابنة وبنتي اخيه الحقيقي وابني اخيه الحقيقي وبنت اخي
 شقيقة أخرى وبنت اخي ثالثة شقيقة ايضا فمن يرث من ذكر وماذا يخص كل ولورث
 (اجاب) الميراث للبنتي الابن فرضا ورثا بقسم بينهما بالسوية ولا شيء للبنتي الاخ ولا لابني
 الاخت ولا للبنتي الاختين المذكورين لكونهم من ذوي الارحام وهذا حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت ثم مات ابنهما من
 زوجته وابنته واخوته وثلاثة بنين ثم مات الابن الثاني عن زوجته واخوته وثلاثة بنين
 وبنت ثم ماتت بنت الميت الاول عن أربعة بنين وبنتين ولم تقسم الميراث الى الابن فافدا
 يخص كل وارث (اجاب) يموت الرجل الاول عن ابنته وبنته لا غير تكون تركته بينهما المذكور
 مثل حظ الانثيين ويموت احدا لابنتين المذكورين فانسا عن زوجته وبنته وبنته المذكورين
 وابنته واخوته لا غير يكون لزوجته من نصيبه الثلث فرضا والباقي لبنته الثلاثة تعصبا
 ولا شيء لغيره واخوته وبنت الابن الثاني ثلثا عن زوجته وأولاده الأربعة واخوته لا غير
 يكون لزوجته مما اصابه الثلث فرضا والباقي لأولاده الأربعة تعصبا المذكورين
 الاثنيين ولا شيء لاخته ويموت بنت الميت الاول رابعاً عن أولادها الستة المذكورين
 لا غير يكون ما حصها بينهم تعصبا المذكورين مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين احدهما بدي سليمان والاخر بدي
 يوسف ثم مات سليمان عن ابن بدي ابراهيم وعن بنتين ثم مات ابراهيم بن سليمان عن
 اخته الحقيقية المذكورين وعن عمه يوسف شقيق والده ثم ماتت بنت من بنتي سليمان
 عن اختها شقيقة عنها وعن عمها يوسف العاصب ثم مات يوسف اخو سليمان عن ابنتين
 احدهما بدي ابراهيم والاخر بدي عبد السيد ثم مات ابراهيم بن يوسف عن اخيه شقيقه
 عبد السيد وعن ثلاث بنات ثم مات عبد السيد المذكور عن زوجته وعن ثلاث بنات
 ائمه وبنت عمه العاصب وترك ما ورث منه شرعا فافدا يخص كل وارث من ذكر (اجاب)
 يموت الرجل الاول عن ولديه المذكورين لا غير تكون تركته بينهما نصفين ويموت احد
 الابنتين فانسا عن ابنته وبنته لا غير يكون نصيبه بين أولاده الثلاثة تعصبا المذكورين
 مثل حظ الانثيين ويموت ابن الابن ثلثا عن شقيقه وعمه الشقيق لا غير يكون لاخته
 المذكورين الثلثان مما حصه فرضا ولعمه الباقي تعصبا ويموت احد من ابنتي الابن
 المذكور رابعاً عن شقيقها وعمها المذكورين لا غير يكون لاختها مما اصابها النصف
 فرضا وبعدها الباقي تعصبا ويموت الابن الثاني خامساً عن ابنته لا غير يكون ورثته على
 الوجه المتقدم بينهما مناصفة ويموت احدا ابنته سادساً عن شقيقه وبنته الثلث لا غير
 يكون لثلاثة المذكورين الثلث فرضا وباقى الثلثة تعصبا ويموت ابنة ثلثي سابعاً
 عن زوجته وبنت اخيه المذكورين يكون لزوجته ثلثي ولبنتي يتقسم بين بنت اخيه
 بالسوية ولا شيء لبنت عمه لبعدها عنها بنات الاخ وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر

١٢٧٨

٢٠

عمر

١٢٧٨

١٠

صفر

١٢٧٨

١٨

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وأمة
وأرض إباحة ثم مات أحد الابنتين عن زوجته وابن وبنتين منها ثم ماتت إحدى البنتين
عن أمها وأخيها وأختها وعما ثم مات الابن المزدكور عن والده وأخته وعمة ثم مات ابن
الرجل الأول الثاني عن زوجته وبنته وبنت أخيه الميت قبله ولم ينقسم التركة المذكورة
فن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) يموت الرجل الأول عن ابنته لأخيه
تكون تركته بينهم مائة نصفة ويموت أحد الابنتين ثانياً عن زوجته وابنته وبنته لأخيه
يكون لزوجته فيما تركه الثمن فرضاً والباقي بين أولاده الثلاثة تعصيباً للذكر مثل حظ
الأنثيين ويموت أحد البنتين المذكورتين ثالثاً عن أمها وأخيها وأختها الشقيقتين وعما
لأخيه يكون لأمها من نصيبها السدس فرضاً والباقي لأختها وأختها المذكورتين تعصيباً
للكرم مثل حظ الأنثيين ولا شيء للعم وعموت الابن المذكور رابعاً عن أمه وأخته وعمة
التي قبلها لأولاد أخيه يكون لأمه مما خصه الثلث فرضاً ولأخته الشقيقة النصف كذلك
وأما عمه العاصب الباقي تعصيباً ويموت ابن الرجل الأول خامساً عن زوجته وبنته وبنت
أخيه لأخيه يكون لزوجته مما خصه الثلث فرضاً والباقي لبنته فرضاً ولا شيء للبنت
أخيه وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وبنتين منها وعن أخيه وأخته الشقيقتين فما يخص كل وارث من تركته
(أجاب) يموت الرجل الأول المذكور عن ذكر بهذا السؤال لأخيه يكون لزوجته من تركته
الثلث فرضاً ولبنتيه الثلثان كذلك والباقي لأخيه وأخته الشقيقتين تعصيباً للذكر مثل
حظ الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل) باهاتة وأردت من بيت المال حاصلها الاستئجار
بما يرغبه قاضي ومفتي المحرطوم من أنه سهل يشترط بيت المال مع صاحب الغرض
النسي ودوى الأرحام وهل لا يرد على أصحاب الغرض النسيبة أو يرد ولا شيء لبيت
المال معهم وفوق الأرحام مقدمه وعلى بيت المال أم لا والمحافظة أشارت عن طلب
الإفادة لتفاد المدير به حسب طلبها (أجاب) متى وجد لبيت أحد من أصحاب الغرض
غير الزوجين أو من العصبات النسيبة أو النسيبة أو من دوى الأرحام فلا تدخل لبيت
المال في تركته وما يغايض لبيت المال إذا لم يكن لبيت وارث أحد الزوجين أو من وجوده أو
كان له وارث وأحد الزوجين فقط الذي لا يرد عليه وأما غير أحد الزوجين فإن كان
من أصحاب الغرض في أخذ فرضه ويرد الباقي عليه أن لم تغرق الغرض التركة
ولم يكن هناك عاصب وإن كان عاصباً أخذ الكل بالتعصيب أو ما بقته أصحاب
الغرض وإن كان من دوى الأرحام أخذ الكل أيضاً بالفراية أن لم يوجد من يقدم عليه
والرد على دوى الغرض مقدم على بيت المال بل ودوى الأرحام ودوى الأرحام
مقدمون على بيت المال أيضاً من ذلك يعلم المقصود والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوجها وعن أخوات شقيقتين وترك تركته ثم تزوج الزوج المذكور

١٢٧٩

٣

١٢٧٩

٤

١٢٧٩

١٥

ربيع الاول سنة

بينت احدى المرأة لشوقها واقام معها بعد وفاتها مدة عشرين ولم تقسم تركه الزوجة
 المذكورة الى الآن حتى مات الزوج المذكور وعن زوجته وعن اولاده كوروا انما فهل
 يكون لورثة الزوج مطالبه باقي ورثة الزوجة بنصيب مورثهم من تركها وماذا يخص كل
 وارث (اجاب) نعم لورثة الزوج مطالبه باقي ورثة الزوجة الاولى بنصيب مورثهم من
 تركها بحيث لا مانع وقسمات على حصته وموت الزوجة الاولى عن زوجها واختها
 واختها الشقيقة لا غير يكون لزوجها من تركها النصف فرضا والباقي لاختها واختها
 نصيبا المذكورة مثل حظ الانثيين وموت الزوج المذكور ثانيا عن زوجته الثانية
 واولاده كوروا انما يكون لزوجته من نصيبها الثلث فرضا والباقي لاولاده نصيبا
 للمذكورة مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 توفي عن زوجته الحامل منه وابنته القاصرة من الزوجة المذكورة وابيه واخوته ترك
 ما يورث عنه شرعا فما يخص كل وارث من ذكر وهل اذام يكن للوارث وصي تكون
 الولاية مال القصر لاجل الاب المذكور اذالم يكن مفقدا مذكورا لوليس لابي الام ولا له
 في المال (اجاب) للزوجة الثلث فرضا لثلاثة قرايط وللاب الثلث اربعة قرايط
 والبنات القاصرة اقل النصيبين مع وجود الحمل على تقدير كونه ذكر او هوجة قرايط
 ولثلاث قرايط فان انفصل الحمل ذكر اخذ الباقي نصيبا لحد عشر قرايط وانث قرايط
 وتكون البنات عصبة به وان انفصل انثي فليصحب البنات المتفصلة الا ان الثلثان فرضا
 ستة عشر قرايط فيكون للحمل انتفاع بعائنة قرايطه ويرد على البنات المتفصلة سابقا
 فبراطان وثلاث قرايط تسد لثلاثها والغير اربعة الباقي يرد على الاب بعد فرضه نصيبا
 ولا شيء للاخوة على كل حال والولاية في مال القصر والحمل هذه بعد ابي الاب دون ابي
 الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا جع وبعد طلاقه خمسة
 واربعين يوما مات عنها وعن زوجة اخرى وبنته وعن اخته الشقيقة وعن ابني اخيه
 الشقيق من يرث ومن لا يرث ومن ذك حيث تم ثمر المصنف فما نصيبها من تلك المدة
 وكانت من فخص (اجاب) المصنف رجباً وزوجة فترث من مصنفها ايامت بعد تناسوا
 كل الصلابة في الصحة او في المرض واول مده يحتمل نقضاء المدة لمعد شهران على
 المقي به حيث كانت المدة بالحيض حيث تم تقربا منه المدة بالحيض مذكور اعلى
 رجباً فترث منه وعونه عنها وعن زوجته الاخرى وبنته وشقيقته وابني اخيه شقيق
 لا غير يكون لزوجته من تركها الثلث فرضا لبنته نصف ذك وبنته الشقيقة
 الباقي نصيبا ولا شيء لابني اخيه والله تعالى اعلم (سئل) في ودة قصرت عن امه وعن
 جدته ابي امه وعن جدته ام ابيها وعن ختمه الشقيقة وعن حو به شقيقة بن محمد
 اخوه الشقيق عن ذكر في يرث وده ذبحص كل وارث حيث تم قسم تركه المذكورة لثلاثي
 (اجاب) بموت الوالد الاول من امه وجده لايه وجده ام ابيها واخوته لا غير

ربيع الثاني

١٠ ١٢٦٩

جدي زوئي

٩ ١١٩

رمضان سنة

٢٤ ١٢٧٩

شوال ٦ ١٢٧٩

٢٩ ١٢٧٩

٢ ١٢٧٩

أل إليه الرعم فرضا والباقي لأبني ابن عم جده الشقيق المذ كور تصيبا ولا شيء لعمته
 وابني عمتيه وبنات عمه لكونهم من ذوى الارحام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي
 وترك اثبتا وأغلا ومواشي مملوكة له وله زوجة وابن وبنات منها وأولاد كور من غيرها
 ثم ماتت الزوجة المذ كورة عن ابناها بنتها المذ كورين ثم ماتت البنت المذ كورة عن
 أخيهما الشقيق وأخوتها لا يبا لا غير ولم يبق لهم التركة المذ كورة الى الآن فماذا يخص كل
 وارث عن ذكر ومن يرث منهم (أجاب) بعوث الرجل الاول عن زوجته وأولاده المذ كورين
 لا غير يكون لزوجته فيعدها ذكر الثمن فرضا والباقي لأولاده المذ كورين تصيبا المذ كور مثل
 حظ الانثيين بعوث الزوجة المذ كورة ثانيا عن ابناها وبنتها لا غير يكون ثمنها المذ كور
 بينهما تصيبا المذ كور مثل حظ الانثيين بعوث البنت المذ كورة ثالثا قبل القسمة عن
 أخيهما الشقيق وأخوتها لا يبا لا غير يكتوز ما أصابها من أبيها وامه ما من ذلك لأخيهما
 الشقيق خاصة تصيبا ولا شيء لأخوتها لا يبا لا غير والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة مت عن بنت أخيهما الشقيق وعن ولدي ابن أخيهما المذ كورين وترك ما يورث عنها
 شريفا لمن يكون ميراثها (أجاب) الميراث لبنت الاخ الشقيق ولا شيء لابني ابن الاخ
 لبعدهما في الدرجة عن بنت الاخ وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن أولاد أخيه الاربعه لأمه وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا
 ولم يكن هناك أقارب بثلث غير هؤلاء لامن العصباء ولا من انعموا فماذا يخص كل وارث
 بينهم وهل ليس لبنت المال التعرض لثلاثة بدون وجه شرعي ويؤمر بتسليمها لهم حيث
 يمكن هناك وورثة غير هؤلاء المذ كورين (أجاب) لزوجة الميت المذ كور أربع فرضا
 والباقي لأولاد أخيه لأمه الاربعه بالسوية بينهم لكونهم من ذوى الارحام واستأثرتهم
 وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين ذكرين
 وعن زوجته وعن جدته في أم أم وعن جدها وأبوام وترك ما يورث عنه شرعا من عقار
 ومال وسوا ذلك فلهذا يرث من هؤلاء المذ كورين ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث
 (أجاب) الزوجة التي فرضا وبعدة أم لأم السدس كذلك والباقي للابنين المذ كورين
 تصيبا ولا شيء لجدتي لأم لأن جدته من ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث سوى
 من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد أو بعدة كور وبنته وزوجته
 أم المذ كور خاصة وترك لهم دين ثم تزوجت زوجته المذ كورة بربح آخر ثم توفي أحد
 الأولاد المذ كور عن أمه المذ كورة وأخوته الثلاثة المذ كور لا شيء لأخته لا يبا
 ثم ماتت زوجته الميت الاول بقتل زوجته الثاني ثم ماتت الزوجة عن زوجها
 وأولاده المذ كور لا شيء من الزوج الاول وبنتها من الزوج الثاني ثم ماتت بنتها
 المذ كورة عن الزوج الثاني عن ابنا وأخوتها لأمه المذ كور الثلاثة المذ كورين ولم يبق
 سواها رايث لأب المذ كورين يرث من هؤلاء وماذا يخص كل أمهم حسب الفريضة

محرّم ١٥٠
سنة ١٢٨٠

وتركت ما لآلها بالارث المذکور وما ثبت ملكها له عند موتها فامه قد اوصى
كل وارث من الورثة المذکورين (اجاب) بموت ثالث المرأه عن بنتها وامها وزوجها
الذي هو ابن عمها لا غير يكون لبنتها فيما يورث عنها شرعا النصف فرضا ولا لها من المذکور
كذلك لزوجها الر بيع كذلك والباقي وهو قيراطان للزوج المذکور ايضا تعصبا
بجهته بنوة الم ان كان ابن عم شقيق اولاد فان كان ابن عم لام فقط يرث ذلك الباقي
على كل من البنت والام بقدر حصته من الميراث فيكون للبنت من القيراطين ثلاثة
ارباعها والام ربعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخت شقيقة وعن
اخوين وأر بيع اخوات لابوعن ابن اخ لاب وتترك ما يورث عنه شرعا فن يرث ومن لا يرث
وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل عن شقيقته واخويه واخواته لايه وابن
لغيه لايه لا غير يكون لاخته الشقيقة من تركه النصف فرضا والباقي لادويه واخواته
لايه تعصبا لذكور مثل حصة الانثيين ولا شيء لابن اخيه لايه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وثلاثة بنين وبنين منها وعن ابيه وامه وترك ما يورث عنه
شرعا من ثمن ودوا متقون وابنا ذا انحصار كل وارث (اجاب) لزوجة الميت الثمن فرضا
ولسكن من ابيه وامه المذکور كذلك فلهما معا الثلث والباقي بقسم بين اولاده
المذکورين تعصبا لذكور مثل حصة الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجته وعن اولاد ثلث اربع وعن اخته لايه ففن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل
وارث منهم (اجاب) بموت الرجل عن ورثته المذکورات لا غير يكون لزوجته من
تركه الثمن فردا والباقي لبنااته الاربع فرضا واولاد لاني لاخته لايه تعصبا بالانثيين
المذکورات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه واخ واخته انشاء له
وترك ما يورث عنه شرعا من ثمن ودوا متقون وغيرهم لم تقسم الم تركه ثم مات الابن عن امه وعجه وعجيه
وتم تقسم اقساما فذا يخص كل وارث شرعا ومن يرث من هؤلاء ومن لا يرث (اجاب) بموت
الرجل المذکور يكون لزوجته من تركه الثمن فرضا والباقي لابنه تعصبا ولا شيء لادويه
الاشقاء تعصبا لابن وبموت الابن المذکور ثلثا من امه وعجه الشقيق وعجيه لا غير يكون
لامه من تركه الثلث فرضا وابنه في اقصاه الشقيق تعصبا ولا شيء لعجيه حيث لا وارث
سوى من ذكروا لله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أم وزوجها وابن وبنت منها وترك
ما يورث عنه شرعا من ثمن ودوا متقون ثم مات الابن المذکور عن ذكر وعن عم شقيق قبل
نفسه وتركه وتركه لايه ففن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث
من ذكور (اجاب) بموت اربع من ذكور اولاده ورثته المذکورين يكون لامه
من تركه المذکور فرضا وزوجته واخن كذلك والباقي بين ابنة وبنته المذکورين
تعصبا لذكور مثل حصة الانثيين وبموت الابن المذکور ثلثا من امه وعجه الشقيق وعجيه لا غير
الاشقاء وعجه الشقيق لايه يكون لامه من ثمن ودوا متقون لثلاثة النصف

١٦ ١٢٨٠

صفر ١
١٢٨٠

بع الاول ٢١
١٠٨٠

ع ثانی ١١
١٢٨٠

ب ١١
١٢٩٠

الحنفية بمصر حالاً ان يختصا بدعي ميثا يسيل قزمان من ابنا طائفة اللا تبيين قد آل له
 ميراث في تركه ابا عماء صاحب يدعي حنا توفي عنه وعن زوجته له بدون ذرية وابن العم
 المذ كور وورد شهادتين مسجلتين بطرف مذ كور بن رؤساء معتمد من طوائف الملة
 العيسوية احدهما شهادة دالة على الاقرار بالنسب حال الحياة مع الشهرة والعلم أيضاً
 بدرجات العسوية ليكون الشاهد المذ كور هو من الالهية فتوشه الثاني هكذا اقرار
 ان توفي بالنسب حال حياته ثم تقدم أيضاً اقناع من رؤساء طوائف ملة العيسوية يتضمن
 ان المحكم في نوع التقسيم فهو مقتضى الشريعة للمذنية المحمدية ولذا للث قد صار نسخ صورة
 الشهادتين والاقناع المرفوعة لاجل مطابقتها بطرف سيادتكم والتكرم بالافادة في التوعين
 المسد كور بن لاعضاء كل ذي حق حقه ومع هذا انتسرف بوضع اسمنا فيه مقدمين
 محض تركم كمال الاحكام والاحترام (وصورة الشهادتين المذكورتين) الاولى من
 هراياموز رزق مسجلة بمجلد المرسلين النساوية بمصر في تاريخ ثلاثين ابريل سنة ألف
 وثمانمائة وثلاث وستين مسجلة في حال حياتها اهلنا معلوم عندي منهم كاهن ومتهور وبينهم
 ان قزمان يامعيا يسيل عواين هـ حـ مصري المذ كور واتني من علم من اهلنا المذ كور بن
 السبية الالهية وقيدتها عندي لند كاري بما علمته منهم وصار معلوما ان المجد الاصلي
 يدعي سعداً بنصور اصحابه ايل واحد ذ اولاده يدعي يعقوب والمذ كور خلف سوديال
 وسوديال خلف يعقوب المسيح يا قزمان المذ كور والثاني من اولاد المجد الاصلي يدعي
 سدا والمذ كور خلف منه وراومنفور خلف مصر بالناحنا المذ كور المتوفي هذا المعلوم
 عندنا في ١٠ دي القعدة سنة ٢٧٩ واثنته هادة الثانية من المعلم يوسف يعقوب
 انصائع في غايدش سنة ١٢٨٠ مسجلة بصرف رئيس طائفة اللا تبيين أنه في حال حياة
 المرحومين حـ مصري بالمذ كور وقزمان عبد رب المسيح بانحرو سنة كن المرحوم قزمان
 بمصر بالمذ كور وقزمان غاب ايام اقامته عندنا بالمرحوم حنا مصري بمنزله وخارج منزله ونحن
 في ذلك الوقت بوسنة تردد بلاه مقعهم في بداية ما حضرنا المرحوم قزمان مع
 المرحوم حنا كناساً من المرحوم حنا من اعراس قزمان فقال علانية في وجه المرحوم حنا انه
 قزمان المذ كور انه ابن عمه وباشل المرحوم قزمان قال علانية في وجه المرحوم حنا انه
 ابن عمه ما تعلم (صورة الاقناع) التي بيد المدعي من مذ كورين تتضمن قواعداً
 ديانهم في تقسيم اتركه وثبوت النسب مما يختص بأهل الذمة المسيحية الخارجيين عن
 دول الايوبيين والمستوطنين بالمملكة العثمانية وهي ان يكون التوريث وتقسيم

الترك على مقتضى الشريعة العثمانية

وكيل بطريركة اسر بات	وكيل بطريركاه	رئيس طائفة
السكرتير ايل بمصر	المرادفة بمصر	الاfrican اللا تبيين بمصر
بالختم	بالختم	بالغرمه والختم

ذی القعدة

٤ -

وکیل بطرنا نفا الروم
الکاتولیک بمصر
بالحتم
رئیس طام طائفه المرسلین
النساویه بالنظر
المصری حالا
بالحتم

(اجاب) قد صار الاطلاق على صرورة الشهادتين والا فانا المرفوعة مع هذا الخطاب
لأنه هو منه طلب الافادة عما تقتضيه الشريعة المحمدية في تقسيم الميراث الشرعي
وثبوت العصرية والافادة عن ذلك ان الذي يقتضيه الشريعة المحمدية في قسمة تركة
ميت توفي عن زوجة وابنه العاصب المقتضى نسبته بالطريق الشرعي الا في بيانه سواء
كان الثبوت بالشهادة على اصل النسب او بالشهادة على اقرار الميت بالنسب ان يعطى
للزوجة المذکورة ربع التركة بعد دفع مهر الميت وتكفينه وبعث الدون التي كتبت عليه
وبعد الوصية الغاية ثلث المال ان كان هنالك دين ووصية من قبل الميت حال حياته
والباقي وهو ثلاثة ارباع التركة بعد ما ذكر لان عنه المذکور و يقدم ابن العم المذکور
على بيت المال ولو كان نسبه ثابتا بالشهادة على اقرار الميت بنسبه فقط لكنه مؤخر
عن غيره من الورثة ولو كان التبرع بعيدا في القرابة اذا كان ذلك التبرع ثابت بالنسب
بالشهادة على أصل النسب لا بالاقرار به واما طريق نبوت قرابة نبوة العم بالوجه
الشرعي فهو ان يدعى المدعى بذلك التبرع بوجه من خصم شرعي بين يدي الحساكم
الشرعي بقرينة الميت وانحصار ارضه فيه وفي بقية الورثة مع لبيان وبين نسبه الى الميت
حتى يتبين في ابر واحد ان الذي هو اجد الجميع وبعده ومع ذلك يبين انه بن عم لآية
شفيق اوليا اولام بن كان بن عم شفيق فلان من ذكرهم لانهم النقية بن انها افلاحة
بنيت فلان بن فلان ايضا الى يدنها ان ذكر شهره بدون دليل وان تكون
هذه الامور في ضمن دنوي حق ومن لم يعلم ويذكر انه طالب مدعى عليه بنصيه
من ذلك الحق والمثل ثم بعد ذلك خصمه بطلب من المدعى ان يسميه في ما ذكره
المحكم فقير ببيعة العادلة على سببه كما دعي ان ذوى الثلث هاهنا الشهادة بعد الشهد
هنا بالشهادة معاقبة مدعى المدعى اصل لسراوى ان رديت بالاسبب وشهدا
بانه لا وارث ثبتت وى من ذكره ولا لا كيتو اسبب وبالحق المدعى به يكون
لقد نودت عنه ونسبه من جميعه تدفق نذكر كتمت ثبت بعد تسميته من ذكره
وامرؤشيه حد شهدت وصل نسبه ولا تسمي لامرر سبب كهمومهم من هاهنا
انصودة لمرفوعة مع هاهنا بغيره والله على اعلم (استل) - قد قسم بيت المال

١١

٢٨٠

مضمونها امرأة متوفاة عن بنت بنت بنت اخيها وعن ابن ابن بنتها وعن بنت بنت بنتها
 فمن الحق في ميراث المتوفاة من هؤلاء (اجاب) الميراث لبنت بنت بنت الاخ دون ابن ابن
 بنتها ودون بنت بنت بنتها حيث لا وارث سوى من ذكر ان جهة الاخوة في ميراث ذوى
 الارحام مقدمة على جهة العمومة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة
 بنين ثم مات احدهم عن ابنتين وبنت وعن اخيه المذکورين ثم مات الابن الثاني عن
 ثلاث بنات وزوجة وعن اخيه المذکورين وعن ابنتي وبنت اخيه المذکورين ثم مات الابن
 الثالث عن ابن وزوجة وعن اولاد اخيه المذکورين ولم تقسم تركة الميت الاول فن
 يرثون من لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن بنيه الثلاثة لا غير
 تكون تركة بينهم اثلاثا وبموت احدهم ثانيا عن اولاده واخوه المذکورين لا غير
 يكون نصيبه بين اولاده نصيبا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لأخوه وبموت الابن
 الثاني ثلثان بينه وزوجته واخيه واولاد اخيه المذکورين لا غير يكون لبنانه
 الثلثان نصيبه الثلثان فرضا وزوجته الثلث كذلك والباقي لأخيه ان كان شقيقا
 أو لاب ولا شيء لأولاد اخيه وبموت الابن الثالث رابعان بينه وزوجته واولاد اخيه
 المذکورين لا غير يكون ما حقه من زوجته فيه الثلث فرضا والباقي لابنه نصيبا ولا شيء
 لأولاد اخيه حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في بنت مات
 عن أبيها وأُمها وتركت ما يرث منها شرا من منزل وأرض وزوجة مملوكة الرقبة ثم بعد
 مدة مات أبوها عن زوجته واخوته الاربعة الاثنا ذكرا وبنين قبل قسمة تركة
 ابنته فن يرثون من لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت ابنت المذکورين اولاد
 عن أبيها وأُمها لا غير تكون تركتها التي تورث منها شرا بين أبيها المذکورين لا هما
 الثلث فرضا والباقي وهو الثلثان لابيه نصيبا وبموت أبيها ثانيا قبل قسمة التركة عن
 زوجته المذکورين واخوته الاربعة المذکورين لا غير يكون لزوجته المذکورين ذلك
 كباقي تركته الريع فرضا والباقي لأخوته المذکورين نصيبا للذكر مثل حظ الانثيين
 وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن خالها
 وولدي خالتها ذكرا واثني من غير شريك وتركت ما يرث منها شرا عاذا يخص كلاهما
 والخال والخالة وأُم المتوفاة انتقاء (اجاب) لابن الخال الشقيق نصف التركة ولولدي
 الخالة المذکورين النصف الباقى يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اذا لم
 يكن هناك وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنتها
 وزوجها وأبيها وأُمها لا غير ثم مات الابن المذکور قبل قسمة التركة عن أبيه وجده
 أم أمه وجده أم أبيه وجده أم أبيه لا غير فن يرثون من لا يرث وماذا يخص كل وارث من
 ذكر (اجاب) بموت المرأة المذکورين اولاد عن ابنتها وزوجها وأبيها وأُمها لا غير يكون
 لزوجها من تركتها الربع قسمة قرارا فرضا ولا يبا السدس أربعة قرارا بط كذا

- ولامها السدس أربعة قرايط كذلك والباقي وهو عشرة قرايط لابتها تعصيا وعموت
 الابن المذكور ثانياً عن ابيه المذكور وجده ام ابيه وجده ابيه وجده ابيه لا غير
 يكون بمجدة تمام امه السدس فرضاً مما خصه في تركه امه ولا يابى باقي العشرة قرايط
 المذكور تعصيا ولا شيء بمجدة تمام ابيه كجهاب الاب ولا المجدة اى امه لان من ذوى الارحام
 ولا ميراث لهم مع من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وزوجته
 وأخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً ولم يكن له وارث سوى من ذكر فهل والأخال هذه
 تقسم تركته على ورثته بالفرصة الشرعية وإذا تصرف بعض الورثة في التركة قبل
 قسمتها لا ينفذ تصرفه بدون إذن باقي الورثة وماذا يخص كل وارث من ذى الفرصة
 الشرعية (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ورثته المذكورين لا غير يكون ابنتيه من
 تركته الثلثان فرضاً وزوجته الثلث كذلك والباقي لشقيقه المذكور تعصيا حيث
 لا وارث سوى من ذكر فتقسم التركة على هذا الوجه وقد صرحوا بان كلا من شركاء
 المالك اجنبي في نصب شركه فلا ينفذ تصرفه بدون ولاية شرعية او اذن في تصرف
 يتوقف على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت اخيه الشقيق وعن
 ابن اختها الشقيقة أيضاً وترك ما يورث عنها شرعاً فإذا يخص كل وارث (اجاب)
 لبنت الاخ الشقيق الثلثان نصباً بينهما والابن الاخت الشقيقة الثلث الباقي نصب
 امه حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن أمها
 وعن زوجها وعن ابني عمها فإذا يخص كلا من تركتها لا سيما والعلم ابو الابن المذكورين
 عم شقيق لبنت (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن أمها وزوجها وابني عمها الشقيقين
 لا غير يكون لامها من تركتها الثلث فرضاً ولزوجها النصف كذلك ولابني عمها
 المذكورين الباقي تعصياً حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة ماتت عن أخ شقيق وترك ما يورث عنها شرعاً وكانت دالة عندها امانات الناس
 فأنفذوها ووضع الاخ الشقيق يده على تركتها من عقار وغيره حيث انها لم يكن لها وارث
 سواء ثم اتى بدعي جماعة ذكران واثنان منهم اولاد اخي المرأة المذكورة الذي مات
 قبلها فهل والأخال هذه ليس لهم في ميراث عتقهم حق وإن ثبت نسبهم اليها مع وجود
 الاخ الشقيق الاعلى منهم درجة (اجاب) لا ميراث لاولاد الاخ الشقيق مع وجود الاخ
 الشقيق المذكور ويكون ميراث المرأة المذكورة جميعه لاختها المذكورة حيث لم يوجد
 من يهدم عليه من الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ابن وبنتين وزوجة
 ولم تقسم له تركته بقيت مسدة في يد ابن المذكور ماتت عن زوجة وبنت منها
 وأمه وأختها المذكورات فهل تكون تركه الاب لورثة الاب أم لا كوروايس لورثة
 لابن زيادة عن نصيب أبيهم (اجاب) جميع ما يتحقق بالوجه الشرعي انه يخلف عن الاب
 بلذ كوروايس عنه شرعاً بقسم بين جميع ورثته بحسب الفرصة الشرعية وليس

١٢٨١

٦

١٢٨١

١٠

١٢٨١

٢٢

صفر

١٢٨١

١٤

١٢٨١

٢٠

صفر سنة

٢٩ ١٢٨١

ربيع الاول

٧ ١٢٨١

ربيع الثاني

٥ ١٢٨١

٢٩ ١٢٨١

جادی الثانية

١ ١٢٩١

لورثة الابن من ذلك الا ما يخص الابن المذکور بالا رث عن ابيه بلازمادفع ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال بما حاصله اذا توفي المتوفى وله أم وأخ لام وعمت وابن عم فهل العمة وابن العم يخصهما شي في التركة فزعم اخص القسم على عموم الورثة (اجاب) للام الثلث فرضا ثمانية قرايرط وللأخ لام السدس كذلك أربعة قرايرط ولابن العم الشقيق أولاب الباقي اثنا عشر قرايرطاً تعصبا ولا شيء للعمة لانها من ذوى الارحام وهذا حديث لا وارث سوى من ذكره وأما اذا كان ابن العم لام فلا شيء له في الميراث وتقدم التركة بين الام وابنها الذي هو الاخ لام اثنا عشر قرايرطاً ثلثها للام وثلثها للأخ للام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وأم وبنت فاصرة وعمة شقيق واخوة لام فمن يرث من هؤلاء المذکورين ومن لا يرث وماذا يخص كل واحد (اجاب) للزوجتين الثلث فرضا وللأم السدس كذلك وللبنت النصف كذلك والعم الشقيق الباقي تعصبا ولا شيء للأخوة لام بحجبهما بالبنت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنين من زوجة ماتت قبله ثم مات أحد البنين عن ابنتين وبنت واخويه المذکورين ثم مات الابن الثاني من زوجته وثلاث بنات منها وعن اخيه العاصب ثم مات الابن الثالث عن ابنه وزوجته وترك ما بورت عنه شرعا ولم تقسم التركة فماذا يخص كل وارث من مورثه (اجاب) بموت الرجل المذکور أولاً عن بنيه الثلاثة لا غير تكون تركته بينهم اثلاثاً لموت أحد البنين ثانياً عن أولاده المذکورين واخويه الشقيقين لا غير يكون نصيبه بين أولاده المذکورين للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لآخويه بموت الابن الثاني ثالثاً عن زوجته وبناته الثلاث واخيه الشقيق لا غير يكون ما خصه لزوجته منه الثلث فرضا ولبناته الثلاث الثلثان كذلك ولاخيه المذکور الباقي تعصبا وموت الابن الثالث رابعاً عن ابنه وزوجته لا غير يكون لزوجته عمارت كه الثلث فرضا والباقي لابنه المذکور تعصبا ومات لا وارث سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وانثى وعن أمه وعن زوجته وعن اخيه لامة وترك ما بورت عنه شرعا فهل يكون للام السدس أربعة قرايرط فرضا ويكون للزوجتين الثلث كذلك ثلاثة قرايرط ويكون للأولاد الباقي تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للأخ للام (اجاب) نعم للام السدس فرضا ولزوجته الثلث كذلك وللأولاد الباقي تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للأخ لام بحجبه بالاولاد وهذا حديث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنه وبنت ثم ماتت الزوجة عن ابنا وبنتها ثم مات الابن عن زوجته واخيه الشقيقة وترك ما بورت عنه شرعا فماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وولديه المذکورين لا غير يكون لزوجته من تركته اثنى ثورث عنه شرعا الثلث فرضا والباقي لولديه المذکورين تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين بموت الزوجة المذكورة ثانياً عن ولديه المذکورين لا غير

١٢٨١

١

جادی الثانية

١٢٨١

٥

١٢٨١

٢٥

رجب

١٢٨١

٧

١٢٨١

٩١

يكون نصيبها بينهما الا انما نصيبها لذلك كمثل حظ الاثني عشر وموت الابن المذكور ثالثا
 عن زوجته وأخته الشقيقة لا غير يكون لزوجته مما تركه الربع فرضا والباقي لشقيقته
 فرضا وردا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امر أم ماتت عن
 بنتها وعن ابني أخيها العاصب وعن بنتي أخيها وعن ابن عمها العاصب ثم مات أحد
 ابني أخيها عن أخيه العاصب وزوجته وعن بنتي أخويه العصبية وعن ابن عم صاحب
 ثم ماتت الزوجة عن ابن عمها العاصب فقط ولم تقيم التركة فماذا يخص كل وارث
 (أجاب) بموت المرأة المذكورة أولا عن بنتها وابني أخيها العاصبين وبنتي أخيها وابني
 عمها العاصب لا غير يكون لبنتها من تركتها النصف فرضا والباقي لابني أخيها
 المذكورين نصفين ولا شيء لبنتي أخيها المذكورين من ذوي الارحام ولا لابني عمها بعده
 فخصب بابني الاخ بموت أحد ابني الاخ عن شقيقه وزوجته وبنتي أخويه وابن عمه
 المذكورين فانما لا غير يكون لزوجته مما خصه الربع فرضا والباقي لأخيه الشقيق
 نصفين ولا شيء لبنتي أخويه ولا لابني عمه وموت الزوجة المذكورة ثالثا عن ابن عمها
 العاصب لا غير يكون نصيبها له نصيبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت ثلاث وعن أخوين شقيقين وتو له ما وورث
 عنه شرا عاذا يخص كل وارثا إذا استولت زوجة المات على بعض أعيان من التركة
 وباعتها بجن معلوم وصرفه في شؤون نفسه أبدا دون باقي الورثة تكون ضامنة لمصنم
 من ذلك (أجاب) بموت الرجل المذكور عن ورثته المذكورين لا غير يكون لزوجته
 من تركته الثلث فرضا ولبناتها الثلثان كذلك والباقي لأخويه الشقيقين نصيبا وما
 استهلكته الزوجة في شؤون نفسه من التركة بدون إذن الباقي مصفون عليها والله تعالى
 اعلم (سئل) في شخص مات وتو له ابن أخيه شقيقه وابن عم شقيق له فهل ابن العم
 مقدم في ميراثه وابن الاخ (أجاب) بموت الشخص المذكور عن ابن أخيه الشقيق
 وابن عمه المذكورين لا غير يكون ميراثه لابن أخيه دون ابن عمه حيث لا وارث سوى
 من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ابن مات عن أبيه وعن جدته أمه وتو له ما وورث
 عنه شرا عاذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) بموت الابن المذكور عن أبيه
 وجدته أمه لا غير يكون لجدته من تركته الثلث فرضا والباقي لأخيه نصيبا حيث
 لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) باقادة أو دقة من ديوان الزوجة ما حصلها
 من بعده معلومة ما ذكر بشرح المسألة المسطر بمبني بتاريخ غرة رجب سنة ٨١
 بتوضيح ان كانت الزوجة المطلقة التي لم تخرج من عدة المتوفى حال حية تدخل في
 الميراث أم لا لأنهما مطلقة طائفة رجعية وان كانت تدخل في تقسيم ميراثه فما يخصها مع
 ما يخص الزوجة الاجبري والولد (أجاب) المطلقة رجعية اذا ماتت زوجها في عدتها حكمها
 حكم الزوجة فموت من زوجها كضرتها فانها لها الثلث فرضا ثلاثة قرار بط لكل واحدة

سنة

رجب

منها قيراط ونصف والباقي لابن الميت تعصبا لحدود عشرة قيراطا بحسب الفريضة
 في قسمة التركة حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
 شقيقين مات أبوهما عنهما وترك لهما ما مورث عنه عشرة عاقلات مائة وعشرة واحدة وكسب
 وسعي واحدة مائة من السنين وجددها معا أشياء زيادة على متروك أبيهما مائة عاقلات
 مائة مات أحدهما عن بنته وزوجته وأخيه من غير قسمة بين الاخوين ثم مات الاخ
 الآخر عن أولاده كور أو اثنا وعن زوجته فهل تقسم تركته لأبي الاخوين المذكورين
 جميعا أصلا ونسبا على وروثة كل من الاخوين فيعطى لورثة الأول للبنت منه النصف
 وللزوجة الثمن والباقي للأخ المذكور ومات تركه الاخ الآخر من أبيه وأخيه يعطى ثمنه
 لزوجه وما بقي لأولاده المذكور مثل حظ الانثيين (اجاب) نعم يقسم جميع ذلك بين
 الاخوين مناصفة والحال ما ذكر حيث لا مانع وما أصاب الاخ الميت أولا يكون لزوجه
 منه الثمن فرضا وبنته النصف كذلك والباقي لأخيه العاصب تعصبا ومات تركه الاخ
 الثاني عما أصاب بالارث من أبيه وأخيه يعطى منه الثمن لزوجه فرضا والباقي لأولاده
 عصبيا المذكور مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن ابنين وثلاث بنات وترك لهما تركته من عقار ونخل ودواب
 خيول وأخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور وعن زوجته المذكورة عن ذكر يكون
 يكون لزوجه من تركته الثمن فرضا والباقي بين أولاده الخمسة تعصبا المذكور مثل حظ
 الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت
 عن زوجها وعن بنت أخت شقيقة وعن بنت أخ لاب وتركت ما مورث عنها عشرة عاقلات بعد
 أخذ الزوج فرضه يكون النصف الباقي بين بنت الأخت وبنت الأخ (اجاب) نعم يكون
 النصف الباقي بعد فرض الزوج لقوى الارحام المذكورين مناصفة لبنت الأخت
 الشقيقة نصفه وبنت الأخ لاب نصفه علاما لمقتضى به في قوى الارحام والله تعالى أعلم
 (سئل) في معتقة ماتت عن ابن معتقها وبنت معتقها وابن بنتها وتركت ما مورث عنها
 عشرة عاقلات يكون التسوارث شرعا (اجاب) بموت المعتقة المذكورة عن ذكر يكون
 الميراث كله لابن المعتق ولا شيء لبنت المعتق ولا لابن بنتها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل توفي عن أم وزوجة وأخت شقيقة وأخت لاب وعم من يرث ومن لا يرث
 وماذا يخص كل وارث (اجاب) للزوجة الثلث فرضا عاقلات والام السدس فرضا عاقلات
 كذلك وللأخت الشقيقة النصف فرضا عاقلات كذلك وللأخت لاب السدس فرضا
 كذلك تسكيلة للثلاثين ولا شيء لأم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها
 وعن ابن بنت خال أمها التي هي حرة الأصل وعن عصبية معتق معتق أبيها وتركت
 ما مورث عنها عشرة عاقلات يرث ومن لا يرث وما يخص كل وارث (اجاب) حيث كانت أم
 المرأة الميتة حرة الأصل لا راق فيها كن لزوجه النصف من تركتها فرضا والنصف الثاني

١٢٨١

١٦

١٢٨١

٢

١٢٨١

٣

١٢٨١

١٠

١٢٨١

١٠

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢

لا ينبت خال أمها ولا شيء العصبة معتق معتق أبيها فإن أم الميتة إذا كانت حرة الأصل
وكان أبوها معتق لا ولا على ولدها لحد والله تعالى أعلم (سئل) في بنت ماتت من أمها
واختها لأمها وابن عمها الشقيق ثم مات أخوها لأمها المذكور من أمها المذكورة وأبيه
فقط ولم يقسم تركه البنت المذكورة فماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت البنت
المذكورة أولاً عن أمها واختها لأمها وابن عمها الشقيق لا غير يكون لامها من تركها
الثلث فرضاً واختها لأمها السدس كذلك والباقي وهو النصف لابن عمها المذكور
تعصياً وبموت الاخ لاماً ما يابن أمه المذكور وأبيه لا غير يكون نصيبه من ذلك لأمه
منه الثلث فرضاً والباقي لابيه وهو الثلثان تعصياً حيث لا وارث سوى من ذكر
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه واخته لأمه وأوصى لاجني
ثلث ماله ثم مات الابن المذكور عن أمه وعمته المذكورين قبل قسمة التركة فما
يكون نصيب كل وارث بعد ادراج ما أوصى به الميت الاول (اجاب) بموت الرجل
الاول عن زوجته وابنه واخته لأمه والموصى له الثلث يكون لزوجته بعد ادراج الوصية
الثلث فرضاً والباقي لابنه تعصياً ولا شيء لاخته تعصياً بالابن وبموت الابن المذكور ثانياً
عن أمه وعمته لأم المذكورين لا غير يكون نصيب الابن من تركه أبيه لأمه خاصة فرضاً
ورداً ولا شيء للعمتين لكنهما من ذوى الارحام والرد مقدم عليهما والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته بنتين من ابنت عمه لأمه وخلف تركه كيف تقسم
التركة وما نصيب كل منهم (اجاب) لزوجته المتوفى المذكور من تركته الثلث فرضاً
والباقي لبنتيه فرضاً ولا شيء لبنت عمه لكنهما من ذوى الارحام والرد مقدم عليهما
وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابنتها
وعن بنت بنتها فهل ينبت البنت ترك مع وجود خالها (اجاب) لا ميراث لبنت البنت
مع وجود ابن المتوفاة لانها من ذوى الارحام فتعصى بالابن والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن أم وأربع اخوات شقيقات واخت لأمه وأولادهم شقيق ذكور ثلاثة
وتركة ما ورث عنه شرعاً ثم بعد موته ماتت اختان من الشقيقات بالتعاقب وبقي
اختان واخت لأمه والأولاد المثلثة فمن يرث ومن لا يرث وما يخص كل
وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن أمه واخواته الأربع الشقيقات واخته لابيه
وابناء عمه الشقيق لا غير يكون لامه من تركته السدس فرضاً ولشقيقات الأربع الثلثان
كذلك والباقي لابناء عمه ولا شيء لاخته لا ينعى بها بالاخوات الشقيقات وبموت إحدى
الاخوات الشقيقات عن اخواتها الثلاث المذكورات واختها لأمها وابناء عمها
المذكورين لا غير يكون لامها من تركتها السدس فرضاً واخواتها الثلاث الثلثان
كذلك ولا ينعى بها الباقي ولا شيء لاختها لا ينعى بها وبموت ثالثة من الاخوات
الشقيقات واختها لأمها وابناء عمها المذكورين لا غير يكون لامها من تركتها

١٢٨٢

٢٠

ربيع الاول

١٠٨٢

١٢

١٢٨٢

١٣

١٢٨٢

٣٠

ربيع الثاني

١٢٨٢

٦

سبع الثالث

٢١ ١٢٨٢

١٤ ١٢٨٣

مادى الاولى

٦ ١٢٨١

١٦ ١٢٨

السدس فرضا ولاختها الشقيقتين الثلثان كذلك والباقي لابناء عمها المذكورين ولا
شيء للاخت لاب كما سبق في الثلثين قبلها وهذا حديث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن عمها الشقيقة وابن ابن خالتها الشقيقة فن برث
ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث منهما حيث لم يكن لها وارث غيرهما وتكت ما يورث
عنها شرعا (اجاب) الميراث لابن العممة الشقيقة ولا شيء لابن ابن الخالة الشقيقة أقرب
الاول في الدرجة الى المتوفى بالنسبة الى الثاني والاخر هنا مقدم والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل كان له خمسة اولاد ذكور وبنات ثلاث من الاولاد المذكورين
مفردون عن أبيهم كل منهم في مئة مئة احد الاولاد عن ابيه المذكور فقط وماتت
آمن من الثلاثة المذكورين عن بنتين وعن ابيه وماتت الثالث عن ابن وعن ابيه المذكور
ثم مات الاب المذكور عن الولدين المذكورين وعن بنتيه وعن اخته وكل منهم لم يتخلف
سوى من ذكر وتركوها ما يورث عنهم بشرط ان لا يخص الاب من كل من اولاده الثلاثة
المذكورين الذين ماتوا في حياته وان تكون تركه الاب المذكور وهل لارث الاخت
مع وجود الاولاد المذكورين (اجاب) بموت الولد الاول عن ابيه خاصة تكون تركه
له نصيبا وموت الولد الثاني ثانيا عن بنتيه وابيه لا غير يكون لبنتيه من تركته الثلثان
فرضا والباقي لايه فرضا وتخصيل بموت الولد الثالث عن ابنته وابيه المذكور لا غير
يكون لايه من تركته السدس فرضا والباقي لايه تخصيبا وبموت الاب المذكور رابعا
عن ابنتيه وابنتيه واخيه لا غير تكون تركه بين اولاده الاربعة تخصيبا لذكر مثل حظ
الانثيين ولا شيء للاختص الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخ
واختين اشتقا واحرات لاب فقط وخالف تركه فكيف تقسم التركة المذكورة على
الورثة (اجاب) للزوجة الربع فرضا والباقي للاختين والاختين الاشقاء تخصيبا لذكر
مثل حظ الانثيين ولا شيء للاخوان لآب يحجب بالشقيق وهذا حديث لا وارث سوى من
ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجات ثلاث وعن اولاد ذكور خمسة
وبنات ست ثم مات احد الاولاد عن زوجتين واثنين شقيقتين وامه واحوة لآب ذكورا
وانثى من يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث عن ذكر (اجاب) بموت الرجل الاول
عن زوجاته الثلاث واولاده المذكورين لا غير يكون لزوجاته المذكورات خمس ما يورث
عنده شرعا الخمس فرضا لثلاثة امرار بط والباقي وهو احد وعشرون قيراطا لاولاده
المذكورين تخصيبا لذكر مثل حظ الانثيين وبموت احد اولاده المذكور ثانيا عن
زوجته واخوته الشقيقتين وامه واخوته لايه ذكورا وانثى لا غير يكون لزوجته من
تخصيبه في تركه ابيه كقيراط وكانه المورثة عنه الزرع فرضا يقسم بينهم ما عاينوا
ولتسببتيه الثلثان فرضا على اولاده السدس فرضا كذلك ولا شيء لاخته لايه
لا تستغرق التركة بالفروض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن ابنها وعن

جادی الاولى سنة

١٤ ١٢٥٢

جادی الثانية

١٩ ١٢٥٢

١٦ ١٢٥٨

١٧ ١٢٥٩

بیجار

١ ١٢٥٢

أخيه الشقيق بن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) ابن الابن الثابت
النسب مقدم في الميراث على الاخ الشقيق فلاميراث الشقيق مع وجود والده تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابني ابن عمه شقيق والده وبني عمه المذکور عن ابني وبنت
ابن عم أبيه الشقيق وعن ابن ابن عم أبيه الشقيق الاخر بن برث ومن لا يرث وماذا
يخص كل وارث حيث لا وارث له سوى من ذكر (أجاب) ليزا عبد الميت وهم الاعمام
الاشقاء والاب وكذا بنوهم وان سفلوا فقدمون في الميراث على ابنا عبد أبي الميت وعلى
فروعهم وحيث شذ الميراث في هذه المحاذي لاني ابن عم الميت الشقيق خاصة مناصفة
بالتعصيب ولا شيء لمن عداهما ممن ذكر بالسؤال أما بنتا عمه وبنت ابن عم أبيه فليكونن
من ذوی الارحام واما ابنا ابني عم أبيه فليأخرهم في الارث عن فروع عم الميت والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأ ماتت عن ابن ابن عم جدها أبي أبيها الشقيق وعن زوجها
وعن اولاد أخيه لأمها وتركت ما يرث منها شرعا من عقار وخمس وفرس وغير ذلك
وانحصر ميراثها فحين ذكرفي برث من هؤلاء ومن لا يرث وما يخص كل وارث (أجاب)
زوج المرأة المذکورة في ميراثها التمسك فميراث الباقي لابن ابن عم جدها الشقيق
المذکور تعصبا ولا شيء لاولاد أخيه لأمها العكس كونهم من ذوی الارحام وهذا حديث
لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولده المذکور وبنته
وتركت دارا وثورا عنه شرعا ولم يبق له من اولاده ذکور وعن اخته الشقيقة
ثم ماتت الاخت عن بنت وعن ابنا أخيه الشقيق ثم ان احد الابناء توفي عن اخويه
الشقيقين ثم مات الثاني عن أخيه الشقيق ولم يقسم الثلث كغير برث من هؤلاء ومن لا يرث
وما يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذکور أولا عن ابنه وبنته لا غير تسكون
داره المذکورة كباقي تركته بينهما فلانما للذکور مثل حظ الانثيين وموت الابن ثانيا
عن ابنتائه الثلاثة واخته لا غير يكون نصيبه وهو الثلثان لابنتائه تعصبا بالسوية ولا
شي لاخته وموت الاخت ثالثا عن بنتها وابناء أخيه الشقيق لا غير يكون لبنتها من
حصتها الثلث فميراثا لابناء أخيه المذکورين لباقي تعصبا وموت احد الابناء رابعا
عن اخويه الشقيقين لا غير يكون ميراثه بينهما تعصبا وموت الابن الثاني عن أخيه
الشقيق لا غير يكون ما حقه لاجله وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم
(سئل) في اخوين شقيقين تركت أحدهما عن ابنتين ثم مات احد الابنتين عن ابنه وأخيه
وعنه ثم ماتت عن ابن أخيه وابن ابن أخيه ثم ماتت احد الابنتين الباقي عن ابنتها وابن
أخيه ويريد قسمة الثلث كقولنا هذه لاشي لابن الابن الذي مات أولا فحينئذ ترك
عم أبيه فيكون محجوبا من أخيه المذکور لا يكون له الامتركة أبوه فقط حديث مات
أبوه قبله وتبعه وحيث شذ ما يخص كل وارث من انتركة وادامع احد الورثة الاخر
من حقه بذون وجه شرعي لا يجازي لذلك (أجاب) بموت احد الاخوين أولا عن ابنته

فقط تكون تركته بينهما مائة وعشرون احد الابنين ثانياً عن ابنه واخيه ومعه لا غير
 يكون نصيبه لابنه دون اخيه ومعه وعون الم ثانياً عن ابن اخيه الشقيق اولاً وابن ابن
 اخيه الا لا غير يكون مائة وعشرون اخيه الله اصيب بانقراده ولا شيء لابن اخيه
 بعده في الدرجة وعون ثانياً الابن المذكورين رابعاً عن ابنه وابن اخيه لا غير تكون
 حصته لابنه دون ابن اخيه وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر وليس لاحد الورثة منع
 الا يخرج عن شيء مما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وعن بنت ثلاث فقط ثم ماتت احدى البنات عن امها وعن اختها الشقيقة
 ثم ماتت الثانية عن امها وعن اختها ولم تسم اثر كم بينهما فاذا تكون القسمة بينهم
 والمجال هذه (اجاب) بموت الرجل اولاً عن زوجته وعن بنته المذكورة لا غير يكون
 للزوجة من تركته الف فرصاً والبنات في قسم بين بنته الثلاث فرضاً ورداً بالسوية بينهما
 وموت احدى البنات ثانياً عن امها وشقيقتها لا غير يكون لامها من تركتها نصفها من
 قبل ابنتها الخمس فرضاً ورداً واختها المذكورة من اربعة الاخماس كذلك تقسم بينهما
 سوى وموت البنت الثانية ثانياً عن امها المذكورة وشقيقتها لا غير يكون لامها من
 تركتها ما اصابها بالارث من ابنتها واختها الخمسان فرضاً ورداً واختها المذكورة
 ثلثة الاخماس كذلك حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وبنتين من غيرهما وعن ثلاث اخوات شقيقات وعن ابنة عمه الثلاثة فممن يرث
 ومن لا يرث وما نصيب كل وارث ممن ذكر (اجاب) للزوجة الثلث فرضاً والبنات النصف
 كذلك ولا خواتم الشقيقات الباقي تعصياً مع البنت ولا شيء لابنتها ومعه وهذا حيث
 لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخته لامه وعن ابن عمه
 العاصب لا غير فاذا تكون قسمة تركته بالف ربعه الشرعية ومن يرث ومن لا يرث
 (اجاب) للاخت لام المذكور فرضاً وابن المذكور العاصب الباقي تعصياً حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وبنت اخ شقيق وعن
 بنت اخ شقيق آخر وتركته يرث عنها شراً فممن يرث من هؤلاء ومن لا يرث حدث
 لا وارث لها سوى من ذكر (اجاب) ايرث كل من الابن الاخ الشقيق دون اخته وبنت
 عمه فلا شيء لهما لكونهما من ذوى الارحام ولا نصيب بنت الاخ عصبه باخيهما والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنتين ووزوجة وشقيق غائب غيبة معلومة واولاد
 اخ شقيق آخر فهل يمنع الاخ الشقيق لغيره من اولاد الاخ لا يخرج من الارث ولا عريضة لهم
 بغيره (اجاب) للزوجة الثلث فرضاً وبنتين الثلثين كذلك وللأخ الشقيق الموجود
 الذي لم يقم به ما عصبه من المرات كخلاف ابن البنت تعصياً ولا شيء لاولاد الاخ
 الا يخرجهم بعدهم ويجرد الغيبة لا يمنع ميراث وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل هرب عن قضي توفى عن زوجته وولده وبنت دون البلوغ

١٢٧٢

٢

١٠٨٢

٨

رمضان

١٢٨٢

٢

١٢٨٢

٨

١٢٨٢

١٣

وعن اخته شقيقة وأولاده وخلف متروكات من جاموسة ونساجها ومن داني ملين
وميراثي مسنولين ببلده ثم بعد وفاته زوجته أسلمت وتزوجت فهل ترث في المتروكات أم لا
حيث كانت على دينه وفي نسكها إلى حين موته (اجاب) نعم ترث زوجة النصراني
المذ كورة من زوجها أو الحال ماذ كر ولا ينعما من الميراث أسلامها بعد موته فلها الفتن
فرضا والباقي يقسم بين ابنه وبنته تعصبا للمذ كرمثل حظا لالتنين ولاشي لأخته وأولاد
عمه وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة
أولاد ذكور قصر وعن زوجة بالعقد وعن سريه أم أولاده المذ كورين وعن والده
وأوصى بنات ماله للغيرات وأقام وصييا عتارا فماذا يخص كلا ومن يرث ومن لا يرث
(اجاب) فالزوجة الفتن فرضا والام السدس كذلك والباقي لابنائها الثلاثة اثبات
سببهم فيه تعصبا وهذا كله بعد ثلث الوصية اذا تحققت شرعا وبعد الدين ان ثبت ان
عليه دين شرعيا ولاشي لام أولاده المذ كورة لا لورث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن أمعوز وجهه وعن بنته وعن أخويه الثقلين وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص
كل وارث (اجاب) لام الرجل المذ كور السدس فرضا ولزوجه الفتن كذلك ولبنتيه
الثلاثان كذلك والباقي وهو قيراط واحد لأخويه الثقلين تعصبا حيث لا وارث سوى
من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتين وعن أخويها
الثقلين وتركت ما يورث عنها شرعا فماذا يخص كل وارث (اجاب) للبنت النصف من
التركة فرضا والباقي للثقلين تعصبا يقسم بينهما مسوية حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وبنتين من الزوجة المذ كورة والدة ثم توفيت بنت
من البنتين المذ كورتين عن والدها الزوجة المذ كورة وعن اختها شقيقة جدها والدة
والدها الاب المذ كور فما يخص كل وارث من ذلك ومن يرث ومن لا يرث (اجاب) يموت
الرجل المذ كور وأولاده عن زوجته وبنته وأبيه لا غير يكون لزوجته من تركته الفتن
فرضا ولبنتيه الثلثان كذلك وأولادها الفتن فرضا وللأب فرضا وتعصبا ويموت
احدى البنتين ثانيا عن أمه واختها المذ كورة وجدها إلى أبيها لا غير يكون لامها من
تركها الثلث فرضا ومجدها المذ كور السدس فرضا والباقي تعصبا ولاشي للأخت عند
أبي حنيفة تعصبا بالأمه كالأب وهو المقتضى به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأ توفيت عن
اخت شقيقة وأولاد اخت شقيقة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون الميراث المذ كور
لاختها الشقيقة ولاشي لا أولاد الأخت (اجاب) نعم يكون الميراث كله للأخت الشقيقة
فرضا ورثا ولاشي لا أولاد الأخت السكونية من ذوي الأرحام وهذا حيث لا وارث سوى
من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخيهما وأختها لأبيها وعن
أولاد أخيهما الشقيق ذكور وان تركت ما يورث عنها شرعا فهل يرث ومن لا يرث وماذا
يخص كل وارث من ذكر (اجاب) للأخت لاب ثلاث وثلاثين لاب أخته تعصبا ولاشي

سؤال

في القعدة

١٢٨٣

١٦

١٢٨٢

٢١

١٢٨٢

٤

١٢٨٢

٩

١٢٨٢

٢٦

١٢٨٢

٢٧

١٢٨٢

١٤

ذی القعدة سنة

١٦ ١٣٨٢

٢٠ ١٣٨٢

ذی الحجة

١ ١٣٨٢

١٦ ١٣٨٢

١٦ ١٣٨٢

لاولاد الاخ الشقيق بحكمها لانخ المسد كورثه به وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واخواته الشقيقات واخواته لام
 عن برث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث (اجاب) للزوجة الربع فرضا على اهلها
 خمس التركة وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضا كذلك وهما خصال التركة وثلاثا
 وللأخوات لام الثلث فرضا كذلك وهو خمس التركة وثلاث خصلها وهذا حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت واخوين شقيقين وأخت
 شقيقة وترك دارا وغسيرا مما يورث عنه عشر فاهل يكوون البنت النصف والنصف
 الباقي يكون بين الاخوين والاخت للذكر مثل حظ الانثيين (اجاب) نعم والحال ما ذكر
 حيث لا وارث سوى من ذكر ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت وزوجته
 وبنت اخيه ثم توفيت بنت الرجل المسد كورث عن أمها وبنتها عن برث ومن لا يرث
 (اجاب) اذا لم يكن للرجل المسد كورث من الورثة سوى من ذكر يكون للزوجة من تركته
 الثلث فرضا للبنت الباقي فرضا ورثا ولا شيء للبنت اخيه لكونها من ذوى الارحام وبوت
 البنت ثلثا عن أمها وبنتها المسد كورثة لا غير يكون ميراثها لامها فرضا ورثا ولا
 شيء للبنت أتم فلتخص ميراث الزوج جميعه في الزوجة والحال هذا والله تعالى اعلم (سئل)
 في ام أمات عن ابيا وامها وزوجها وابنها تركت ما يورث عنها شرعا ثم بعد ذلك مات
 الزوج المسد كورث عن زوجته غير المتوفاة المسد كورثة وابنتها وبنته وترك ما يورث عنه شرعا
 ولم تقسم تركه الزوجة المتوفاة قبل زوجها المسد كورثه على ورثته المسد كورثين وكذا تركه
 الزوج المسد كورثا في انحصار كل وارث عن ذكر في التركة كين المسد كورثين واذا كانت
 أعيان تركه الزوجة موجودة لا يكون جميعها تركه عن الزوج المسد كورثين تقسم على
 جميع ورثته بالقرينة الشرعية ويكون نصيب الزوج من تركتها مع مات كهم مقسوما
 على جميع ورثته المسد كورثين بالقرينة الشرعية خصوصا ولم يكن في التركة كسين أطيان
 خارجية (اجاب) يموت المرأة المسد كورثة أو لا عن أبويها وزوجها وابنتها لا غير يكون لكل
 واحد من الابوين السدس فرضا وزوجها الربع كذلك ولا يباقي نصيبا وبوت
 الزوج المسد كورثا ثلثا عن زوجته الاخرى وابنته وبنته لا غير يكون لزوجته من تركته
 الثلث من جلتها ما ورثته من زوجته الاولي الثلث فرضا والباقي لولده المسد كورثين نصيبا
 للذكر كمثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر ولا يقسم بين ورثة كل من
 الزوجين الاما هو مملوك له خاصة عند موته والله تعالى اعلم (سئل) في ام أمات
 عن زوجها وبنتها وبسات الشقيقات وعن ابنه ابن عم ابيا العصبه عن برث ومن لا يرث
 وما نصيب كل وارث (اجاب) للزوج الربع فرضا للبنت النصف كذلك ولا يباقي عن
 أبيا الباقي نصيبا ولا شيء للعامة لكونهن من ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ام أمات عن ابنا وامها واختها وانحوسها

سنة	في الحجة	وتركت ما يورث عنها شرعاً فهل والحال هذه لا حاق في التركة للاخت والأخوين مع وجود الابن والام وما كفيته قسمة التركة بين الابن والام وما الحكم في ذلك (أجاب) للام السدس فرضاً والباقي للابن تعصياً ولا شيء للاخت والأخوين بحكمهم بالابن وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في شخص مات عن امه واخته الشقيقة وعن اخ واخت لاب فها تعصب لكل وارث بما تركه شرعاً (أجاب) للام السدس فرضاً ولاخت الشقيقة النصف كذلك والباقي للأخ والأخت لأب تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت ماتت عن امها وجدتها وخالها ولم يكن لها وارث خلافتهم وتركت ما يورث عنها شرعاً فهل والحال هذه الميراث كله للام فرضاً وردوا لشيء للجدّة والحال (أجاب) للام الميراث المذكور الثلث فرضاً والباقي ردوا لشيء لمن هذا ما عن ذكر وهذا حديث لا وارث سواها مع الجدّة والخال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن اولادها جميعاً الشقيق ذكور ثلاثة فقط من غير شريك وتركت ما يورث عنها شرعاً فهل والحال هذه يكون للبنت النصف فرضاً والباقي لاولادها المذكورين تعصياً (أجاب) نعم للبنت النصف فرضاً والباقي لاولادها تعصياً ينقسم بينهم بالسوية ويخمس لأمها وعن اولادها سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ست بنات منها وعن اخت شقيقة وأخت لأم واولادهم ذكور وانثى وتركت ما يورث عنه شرعاً فماذا ينحس كل وارث ومن الوارثون من المحسوب (أجاب) للزوجة الثلث فرضاً وللبنات الستة الثلثان كذلك وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً ولا شيء للاخت لأم بحكمها بالبنات ولاولادها الميراث بعدهم وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وامها وعمها وابن عمها وتركت ما يورث عنها شرعاً فمن يرث ومن لا يرث وماذا ينحس كل وارث عن ذكر (أجاب) للزوج النصف فرضاً والنصف الباقي للام فرضاً وردوا لشيء للعمة وللأبن عملاً بحيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن خالته الشقيقة وابن عمته كذلك ولم يترك وارثاً غير من ذكر وتركت ما يورث عنه شرعاً فما مات ابن العمة بعد الميت الاول بأربعة أيام ولم يترك وارثاً سوى ابن أخيه الشقيق ولم تقسم تركته الميت الاول فهل تقسم تركته على زوجته وابن خالته الشقيقة وابن عمته الشقيقة المذكورين وتكون تركته ابن العمة المذكور لابن أخيه الشقيق المذكور والحال هذه (أجاب) تزوجة الميت الاول الربع فرضاً والباقي يقسم بين ابن العمة الشقيقة وابن الخالته كذلك الثلاثة ثلثاء لابن العمة الذي هو من قرابة الاب وتلته لابن الخالته الذي هو من قرابة الأم وموت ابن العمة ذنباً عن ابن أخيه الشقيق لا غير يكون نصيبه كباقي تركته له تعصياً بحيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ثلاثة اولاد ذكور وبنات وزوجة وابو اما
١١٨٢	٢٧	محرم
١٢٨٢	٢٩	
٢٨٢	١٩	صفر
١٤٨٢	١٠	ربيع الاول
١٢٨٢	١٣	
١٤٨٢	٧	جادی الاولى
١٤٨٢	١٧	جادی الثانية

وترك ماورث عنه شرعا وقسمت تركته بين ورثته المذكورين وأخذ كل ذي حق حقه ثم
 بعد ذلك مات أحد الأولاد الثلاثة المذكورين عن الورثة المذكورين وهم الأم والمجدد
 الأب والابن والأخت ثم بعد ذلك مات ولد آخر ثانياً عن بقية المذكورين وهم الأم
 والمجدد المذكورين والأخت فهل يكون للأم المذكوراة السدس في تركته كل ولنعم
 الولدين المتوفيين وللمجدد المذكوراة الخمسة أسداس الباقية في كل واحد منهما ولا شيء
 للأخوة المذكورين لسقوطهم بالمجدد المذكور (أجاب) بموت أحد الأولاد الثلاثة أولاً عن
 أمه وجدته أبي أبيه وأخوته المذكورين لا غير يكون لأمه من تركته المذكوراة سدس فرضاً والباقي
 للمجدد المذكورين كوروه وخمسة أسداس التركة تعدياً بموت الولد الآخر ثانياً عن ذكر
 بالسؤال فالمسك كذلك فالأم سدس كل تركته من التركة ثم وللمجدد خمسة أسداسها ولا
 شيء للأخوة في الأولى ولا للأخت في الثانية بحكم ما تقدم من المذكور على المغنى
 به عندنا والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل توفي عن ولده وبنته وزوجته وبعد ذلك توفي
 الأول عن زوجته وبنته وخمسة الشقيقة والدة ومعه فماذا تكون قسمة الميراث
 (أجاب) بموت الرجل الأول عن زوجته وولديه لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث
 فرضاً والباقي تقسم بين ولديه المذكورين تعدياً للذ كمثل حظ الاثنين بموت الابن
 المذكور ثانياً عن زوجته وبنته وأخته الشقيقة ولعمه لا غير يكون لزوجته فيما تركه
 مماورث عنه شرعا الثلث فرضاً ولأمه السدس كذلك وبنته النصف كذلك والباقي
 لأخته الشقيقة تعدياً ولا شيء للأم وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم
 (مسئل) في رجل مات عن زوجته وابن وبنتين منها وترك ماورث عنه شرعا ثم ماتت
 الزوجة المذكوراة عن الابن والبنتين وعن أمها وأخت الأم ولم تقسم التركة أعضائهم
 مات الابن المذكور عن زوجته وابن وبنتين وأم أمه المذكوراة وأخته المذكورين
 ثم ماتت إحدى البنتين المذكورين عن زوج وابن وبنت وجدتها وهي أم الأم
 المذكوراة قبل أن يرث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث حيث لا وارث سوى من ذكر
 (أجاب) بموت الرجل الأول عن زوجته وأولاده المذكورين لا غير يكون لزوجته من
 تركته الثلث فرضاً وأولاده المذكورين الباقي تعدياً للذ كمثل حظ الاثنين وبموت
 الزوجة المذكوراة ثانياً عن أولادها المذكورين وأمها وأختها الأم لا غير يكون لأمها
 من نصيب السدس فرضاً وأولادها المذكورين الباقي تعدياً للذ كمثل حظ الاثنين
 ولا شيء للأخت الأم وبموت الابن المذكور ثانياً عن زوجته وأولاده المذكورين وجدته
 أم أمه المذكوراة وخمسة أسداس المذكورين لا غير يكون لزوجته مما اختص به الثلث فرضاً
 والمجدد المذكوراة كوراة السدس كذلك والباقي لأولاده المذكورين تعدياً للذ كمثل
 حظ الاثنين ولا شيء للأختين وبموت إحدى الأختين المذكورين رابعاً عن زوجها
 وأولادها المذكورين وجدتها المذكوراة وأختها لا غير يكون لزوجها من حصتها الربع

١٢٨٢

٢٠

١٢٨٣

٢٠

شعبان

١٢٨٣

١

شعبان

سنة

فرضا ولم يلد لها المذ كورة السدس كذلك ولا ولادها المذ كورين الباقي تعصبا للمذ كرمثل
 حظ الاثنين ولا شيء للاخت المذ كورة والمسال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجة له وبنته مات وترك منها مائة من الزوجة المذ كورة عن بنتها المذ كورة
 وامها ثم ماتت البنت المذ كورة عن جدتها أم أمها المذ كورة فهل يكون المثل
 المذ كور للجدة فرضا وردا (اجاب) نعم بموت الرجل المذ كورا ولا عن زوجته وبنته
 منها لا غير يكون (زوجته من منزله المسلول له كباقي تركته المثل فرضا والباقي لبنته
 المذ كورة فرضا وردا وموت الزوجة المذ كورة ثانيا عن بنتها وامها لا غير يكون لامها
 من نصيبها الربع فرضا وردا لبنتها الباقي وهو الثلثة الارباع كذلك بموت البنت
 عن جدتها لامها لا غير يكون جميع نصيبها كباقي تركتها للجدة المذ كورة فرضا وردا
 حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ثلاثة
 ذ كورواثنى وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعاً مات أحد الذكور عن اخويه
 وأخته الاشقاء وعن أمهم وترك ما يورث عنه ايضا ثم ماتت الأم عن ولديها وبنتها ثم مات
 الثاني من الذكور عن أولاده ذ كورا وانا نلوعن اخيه وأخته الشقيقين وعن زوجته ثم
 مات الثالث عن أخته الشقيقة وعن زوجته وأولاد اخيه الشقيقين ذ كورا وانا نلوعن
 تركته احد من هؤلاء الميتين فاذا انكون القسم بين هؤلاء الورثة وما يخص كل وارث منهم
 (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وأولاده المذ كورين يكون لزوجته من تركته
 الثلث فرضا ولا ولادة الباقي تعصبا للمذ كرمثل حظا لاثنين وموت أحد الأولاد ثانيا عن
 أمه ولخوته الاشقاء لا غير يكون لامه من تركته السدس فرضا ولا خوته المذ كورين
 الباقي تعصبا للسدس كرمثل حظ الاثنين وموت الأم المذ كورة ثالثا عن أولادها
 المذ كورين لا غير تكون تركتها الأولاد المذ كورين للمذ كرمثل حظ الاثنين وموت
 لابن الثاني رابعا عن أولاده وأخيه وأخته وزوجته المذ كورين لا غير يكون لزوجته
 من تركته الثلث فرضا ولا ولادة الباقي تعصبا للمذ كرمثل حظ الاثنين ولا شيء لـ
 ولخوته وموت الابن الثالث خامسا عن زوجته وأخته الشقيقة وأولاد اخيه الشقيقين
 المذ كورين لا غير يكون لزوجته من تركته الربع فرضا ولا خوته الشقيقة النصف كذلك
 والسدس كور من أولاد اخيه الشقيق الباقي تعصبا ولا شيء للزوجة منهم والله تعالى اعلم
 (سئل) في ثلاث اخوات شقيقات وامهن يملكن بالسوية يمين ثلاثة منازل ومطاحنة
 بئر من الشراعى ابى الاخوات لمذ كورات فبن وزوجته امهن بالسوية يمين بموجب
 جميع شريعتهم ثم احدى الاخوات عن اخاتها الشقيقات وامها المذ كورات ثم ماتت
 الاخت الثانية عن أمها وأختها شقيقها لمذ كورين من غير بشر بل في بعض النسخ
 بالموجودة وامها في انفاراسه كور من اصل شريعتهم وبالميز من ذكر (اجاب)
 يخص كل من الاخوات الثلث لاشداهن في النفاذ المذ كور بشرق الشراعى ابتداء

١٢٨٣

٢

١٢٨٣

٢٦

١٢٨٣

٢٩

على مقتضى ما في هذا السؤال الرابع عشرة قرار بطرح كان الشراعهن بالسوية وبمرت
أحدى الاخوات اولاً عن اختيارها وامها الا غير يكون لامها من نصيب المذكور البالغ
قدره ستة قرار بطرقا وخمس قرارا فرضا ووردا ولكل واحد من اختيار الشقيقتين
قرارا مان وخمس من قرارا فرضا ووردا باقى الستة قرارا بطرقا كورة فيصحب للام
حيث تدسبعة قرارا بطرقا وخمس قرارا ويجمع لكل واحد من الاختين ثمانية قرارا بطرقا
وخمس من قرارا وبمرت الاخت الثانية ثانياً عن امها واختها الثلثة حقيقة لا غير يكون
لامها على الجميع نصف ما في ملكها بالشرع او الارث من اختيار على الوجه المسطور البالغ قدره
ثمانية قرارا بطرقا وخمس من قرارا ثلاثة قرارا بطرقا وخمس قرارا واربعة اقسام خمس
قرارا فرضا ووردا واختها الشقيقة من نصيب المذكور خمسة قرارا بطرقا وخمس خمس قرارا
فرضا ووردا باقى نصيب المذكور فيكون للام حيث تد في هذا المقاد بطريق الشراء
والارث من بنتها عشرة قرارا بطرقا ونصف قرارا وخمس خمس قرارا ونصف خمس خمس
قرارا وان شئت قلت عشرة قرارا بطرقا وخمس من قرارا واربعة اقسام خمس قرارا
ويكون للاخت في هذا المقاد بطريق الشراء او الارث من اختيار الشقيقتين ثلاثة
عشر قرارا وخمس من قرارا وخمس خمس قرارا وهذا حيث لا وارث سوى من
ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن عمه الشقيق
وعن ابن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعاً من دية وغيره في برت ومن لا يرثه وماذا يخص
كل وارث ممن ذكر (اجاب) للزوجة الربع فرضا واولا بن العم الشقيق الباقي تعصيبا ولا
شيء لابن عمه وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
توفي عن اختين شقيقتين وعم شقيق واخت من ابيه فقط وبنت اخيه فهل متركه
يكون للاختين في الثلثان والباقي للعم ولا يلى لاخته من ابيه وبنت اخيه (اجاب)
للاختين الشقيقتين الثلثان فرضا ولعم الشقيق الباقي تعصيبا ولا يلى للاخت لاب
ولا لبنت الاخر وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجته وعن ابنين واثلاث بنات من اموال عن بنتين من غيرهما وترك
ما يورث عنه شرعاً من امانة وعقار وغير ذلك ثم مات احد الابن عن اخيه الشقيق
وعن اخواته الاثلاث المذكورات وعن امه وترك ما يورث عنه شرعاً ثم مات الابن الثاني
عن امه وعن زوجته وعن ابنين وعن اخواته المذكورات ثم ماتت الام عن الثلاث
بنات وعن اولادها فكانت تكون خمسة هذه التركة على ورثة الميت الاول
وكيف تكون خمسة تركته الذي توفي بعد موت ابيه على اخواته وكيف تكون
خمس تركته الابن الثاني الذي توفي عن ولديه وعن امه وعن زوجته وكيف تكون
خمس تركته اولاد المذكورين التي هي زوجة الميت اول (اجاب) بموت الرجل
الاول عن زوجته واولاده تسعة المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركته الفرض

١٢٨٣

٩

١٢٨٣

٩

١٢٨٣

٢٩

في النجدة

سنة

فرضوا الباقي لاولاد البسعة تعصبا للمذ كرمثل حذا الاثنين وموت احد الاثنين
 للمذ كورين ثانيا من امه واخوته المذ كورين لاغير يكون لامه معاتركه الدس فرضا
 والباقي لاخته لاشقاء تعصبا للمذ كرمثل حظ الاثنين ولاشي لاخته لانيه وموت الابن
 الثاني ثالثا من امه وزوجته وابنيه واخواته المذ كورات لاغير يكون لامه معابورث
 عنه الدس فرضا وزوجته الثمن كذلك والباقي لابنيه تعصبا ولانيه لاخته وموت
 الزوجة في الاولى الام في الثانية والثالثة رابعة عن بناتها الثلاث وابني ابنتها لاغير يكون
 لبناتها المذ كورات معاه ومخاض عنها الثلثان فرضا والباقي لابني ابنتها تعصبا يقسم بينهما
 سوية وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امر آتت عن
 زوجها وانجولت لام واخوة اربعة مذ كور لاب وتركت ماورثت عنها عشر عاقلين يرث
 من ذولا ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) لزوج المرأة المذ كورة
 النصف فرضا ولاخير واختها من امها الثلث كذلك يقسم بينهما بالسوية ولاخير
 من ابني المذ كور الباقي تعصبا يقسم بينهم كذلك وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر
 والله تعالى اعلم (سئل) باقاة توارث من بيت سأل مصر مؤرخة ٢٨ في القعدة سنة ٨٣
 مضمونها قول من بعده معلومة حضر تنكم ماضد من المسالية بتاريخ ٢٤ الجاري مع
 ما اشتملت عليه الاوراق المرسله عليه وجهه الايالة المحررة من محكمة اسكندرية
 بالـ تان والدار الذي يملك فيها المرحوم يوسف حبش حصة تراد الافادة عما يخص
 المتوفى المذ كور فيها وما يخص كلام ورثته بعد وفاته فيها وما يخص وارثه
 احد حبش المتوفى بعده مع التصديق من حضر تم على اعتماد تلك النجدة لاعطاء الافادة
 اللازمة الى المسالية حسب مرغوبها (اجاب) بمماثلة وجهه الايالة المحررة من حضرة
 قاضي اسكندرية المؤرخة ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٢٨٢ بين من ان المرحوم يوسف
 حبش اخذ في الارث الشرعي من والده موسى حبش واخوته مبروكه وباشرا الشرعي من
 المراتم شذف في البستان المعين بالنجدة المذ كورة الذي اصله الربع ستة قرار بطم قسم
 وصار بستانا مستقلا الخائف ذلك عن موسى حبش تسعة عشر قراطا ونصف ويخص
 يوسف المذ كور في الدار المعينة بالنجدة المذ كورة بالارث من والده واخوته المذ كورين
 ثمانية عشر قراطا وموت عن زوجته مبركة بنت سليمان القاضي وعه احد حبش من غير
 شريل نسخ زوجته مبركة المذ كورة من زوجها في البستان المذ كور من التسعة
 عشر قراطا ونصف المذ كورة الربع فرضا وقدره اربعة عشر رطلا ونصف ورابع
 ومن قراطا ويخصها في الدار المذ كورة من الثمانية عشر قراطا الخفصة عن المذ كور
 المذ كور الاربعة وقدره اربعة قرار بطم ونصف ويخص عه احد حبش بمذاكر
 الباقي تعصبا وقدره في البستان اربعة عشر قراطا ونصف ومن في الدار المذ كورة
 ثلاثة عشر قراطا ونصف ثم نقل تعصبا حسب ما في المذ كور وفيها لابنه عبدالله

١٢٨٣

٧

١٢٨٣

٢

ذی الحجة سنة

١٤ ١٢٨٣

صفر

١١ ١٢٨٤

٣٠ ١٢٨٤

صفر

١٦ ١٢٨٤

٢٦ ١٢٨٤

حیش المتحصر ارضه فيه فسقط من البستان المذکور الاربعة عشر قيراطا ونصفا
 ومث قيراط ومن المذار المذکور الاربعة عشر قيراطا ونصف قيراطا باقي حصه يوسف
 حیش المذکور وكما يستفاد ذلك من جهة الايالة المذکورة وتسقط بركة ايضا في
 البستان المذکور من قبل أبيه اسلمه المذکور ونصف وربع قيراط وتسقط في المذار
 المذکور كورة ايضا من قبل أبيه اسلمه المذکور نصف وربع قيراط فيكمل لبركة
 المذکور من البستان من قبل زوجها يوسف حیش وأبيه اسلمه المذکور النضاض خمسة
 قراريط ونصف ومث قيراط ويكمل لحافي المذار المذکور كورة من قبلها ايضا خمسة
 قراريط وربع قيراط يكمل على ذلك الحجة المذکور كورة وهي صحيحة والله تعالى أعلم (سئل)
 في امر اتوفيت الى زوجة الله تعالى عن ثلاث بنات وثلاث بنات أخ فهل والحال هذه
 يرث الثلث على بناتها بعد فرضهن وهما اثنتان ولا شيء لثلاث الاخ لانهن من ذوى
 الارحام (اجاب) اذا لم يكن لهذه المرأة سوى من ذكر يكون ميراثها لثلاث فرضا
 ووردا ولا شيء لبنات أخيه لانهن من ذوى الارحام والرد على ذوى القربى مقدم على
 ميراثهم والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر مات عن امه وعن عمته وترك ما مورث عنه
 شرعا من ثمن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) الميراث للام فرضا ووردا ولا شيء
 للعمة حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امر اتوفيت عن ولدى
 ابن اختها شقيقها أحدهما ذكر والاخر انثى وعن بنت بنت اختها المذکور كورة وترك
 ما مورث منها شرعا من ثمن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) ميراث المرأة
 المذکور كورة عن ابن وبنت ابن اختها الشقيقة وعن بنت بنت اختها المذکور كورة لاغير
 تقسم تركتها على أول بنان اختلف في فروع الاخت بالذکور كورة والانثى مع اعتبار صفة
 الأصول وعدد فروعه هم فيه ووزن خالف هنا هو ابن الاخت وبنتها فيجعل ابن
 الاخت الذي له فرع كامل يثني اخوت ويجعل بنت الاخت التي لها فرع فقط كذات اخت
 واحدة فيكون ابن الاخت المجهول كإبني اخت كأربع بنات قبله أربعة انجاس
 التركة ولبنات الاخت التي لها فرع واحدة خمسها انصاه للذكر مثل حظ الانثيين ثم
 ما أصاب كل فريق يقسم بين فروعه كذلك فيكون لابن وبنت ابن الاخت أربعة انجاس
 التركة نصيب أبيه ساقط بينهما ثم كمثل حظ الانثيين ولبنات بنت الاخت خمسها
 نصيب أمها ونفذ قول محمد في ذوى الارحام وهو المقتضى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن امه وعمته وعن بنتي ابن عمه وترك ما مورث عنه ثم عاهاذا يخص كل وارث
 ومن يرث من هؤلاء (اجاب) الميراث كله لام فرضا ووردا ولا شيء للعمة ولا يثني عن ابن
 العم لكونه من ذوى الارحام مع ذلك لا يرث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
 في امر اتوفيت عن زوجها وعن بنتها من غيره ولا وارث فما خلاها فما يكون نصيب كل
 منها (اجاب) ميراثها كورة عن زوجها وابنتها من غيره لاغير يكون لزوجها من

صفر سنة

تركتها الربع فرضا والباقي لابنتها المذكورة فرضا ورواه الله تعالى اعلم (سئل) من
 طرف ما مورثت نفقاته حتى التزم اذا تزوج رجل عن زوجته وابنه وبنتيه منها وابن
 معتمقه فهل تكون تركته زوجته وابنه وبنتيه خاصة ولا شيء لابن المعقوق واذا فرض ابن له
 اقرار من العصبية التسمية خلاف الاب والتجدد كالاخوة والاعمام لو ابناهم لا يستحقون
 شيئا مع وجود الابن واذا ماتت الزوجة المذكورة بعد ذلك عن ابناها وبنتها المذكورين
 وعصبية معقوق ابها يكون ميراثها بين ابناها وبنتها المذكورين ولا شيء لعصبية معقوق
 ابها ثم لو لم يلد له من ذلك الاجامعة قضى (اجاب) ميراث الرجل المذكور والحال
 هذه زوجته وابنه وبنتيه خاصة ولا شيء لابن معتمقه ولا اخوته واعمامه وابنائهم على
 فرض وجودهم اذ الكل محجوب بالابن وبموت الزوجة فانبا عن ابناها وبنتها المذكورين
 وعصبية معقوق ابها لا غير يكون ميراثها لابنها وبنتها المذكورين خاصة ولا شيء
 لعصبية معقوق ابها وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 توفي عن والده واخيه شقيقه وعمه شقيق والده وابن عمه شقيق والده عن برث ومن
 لا يرث (اجاب) الامام السدس فرضا ولا شقيقين الا لثلاثين كذا في التلخيص الشافعي الباقي
 تعصبا ولا شيء لابن العم وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن بنت ابنة وعن ابن اخيه الشقيق وعن اخيه الشقيقة عن برث ومن لا يرث
 وماذا يخص كل واحد من الجماعة المذكورين بالترتبة الشرعية (اجاب) للبنت الاثر
 الثلثان فرضا وللأخت الشقيقة الباقي مع بنتي الابن ولا شيء لابن الاخ المذكور وهذا
 حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ميراثا لم يكن له
 اب ولا ام ولا زوجة ولا ولد له اخ شقيق واخ لاب وله جدة ابنة عن برث منهم ومن
 يمنع (اجاب) للجددة ام الاب السدس فرضا والباقي للأخت الشقيقة تعصبا ولا شيء للأخت
 لابن عمه بالشقيق وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأه توفيت عن بنتين واخت شقيقة وابني عم عن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل
 وارث (اجاب) للبنتين الثلثان فرضا والباقي للأخت الشقيقة تعصبا ولا شيء لابني
 العم وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه توفيت عن
 بنتها واختين شقيقتين ولولا دمها ورثت من برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث
 (اجاب) للبنت نصف فرضا والباقي للأختين الشقيقتين تعصبا ولا شيء لولا دمها
 المذكورين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه ماتت عن
 بنتها وعن ابن وبنت ابن ابها وعن اخيه لاب وعن اخ لام وترك ميراثا عنها شرعا
 عن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) للبنت نصف فرضا ولا شيء
 ابن الابن الباقي تعصبا يسمى بينهم المذكور مثل حصة الاثنين ولا شيء للأختين لاب ولا
 للأخت لام وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة

١١٨٤

٢٨

ربيع الاول

١٢٨٤

٢٦

ربيع الثاني

١٠٨٤

٣

جادی الاولى

١٢٨٤

٣

جادی الثانية

١٣٨٤

١٥

١٢٨٤

١٥

١٢٨٤

١٥

79

17A5

وحيث

iv

45A8

FA

3745

ماتت عن ابن خالها الشقيق وبن بنت خالها الأب وتركت ماورث عنها شراهما ماتت
بنت الخال المذكورورة عن أمها وزوجها وبنتيها وأخوها الأبيها وتركت ماورث عنها
شراهما فاذابخص كل وارث عن ذكر (أجاب) بموت المرأة المذكورة وأولادها عن ابن
خالها الشقيق وبنت خالها الأبيها لاغير تكون تركتها لابن خالها الشقيق دون بنت
الخال لأب لقوة قرابة الأول وموت بنت الخال المذكورورة ثابتا عن أمها وزوجها
وبنتيها وأخوها الأبيها لاغير يكون لامها من تركتها السدس فرضا على أولادها وزوجها الربع
فرضا على أولادها وبنتيها الثلثان فرضا على أولادها وبنتيها لاخير من الأب والله تعالى اعلم
(سئل) بما قد وردت من طرف نائب فارس كدوم مضمونها ان حادثة رفعت مالدنيا في شأن
توريث ذوي الارحام هي امره توفيت عن بنت أخيها الأبيها وأولادها أمها الثلاثة
وخالين وزوجها بعض الورثة احضر فتوى من أحد العلماء المتنفذة بتعريضها حاصلها
ان الزوج له النصف وبنت الاخ لأبها الثلث وأولادها الثلث والام نسف السدس بقسم
بينهم بالبوقة ولا ميراثا للاب وبعضهم احضر فتوى من بعض علماء فارس كدوم ما
ان للزوج النصف وأولادها الثلث والام الثلث بالبوقة بينهم لا يفضل ذكرهم على
إناهم والباقي لبنت الاخ للاب ولا شيء للاب ولا شيء سيادتكم ان هذه عكس تلك
في بعض شريفيها بانوارها لعلنا نخرج من عادة السدس الاستانظاما قول بعضه عليه
ليكون فيه رفع الاشكال ودعمه سدي في اقبال (أجاب) للزوج في هذه المسئلة النصف
فرضا لأولادها الثلث والام الثلث بينهم بالبوقة لا يفضل ذكرهم على إناهم
ولبنت الاخ لأب السدس الباقي على قول محمد المذموم في باعتباره لتقسمة على الاصول مع
اعتبارهم في الاصول وعدد فروصهم بينهم كغير حواشي في النصف الثالث من ذوي
الارحام من الكتب المتنفذة بالفرائض وغيرها فالأخت لأبها كانت فروصها متعددة
جعلت كمثلث اخوات لامها الثلث ثم يعطى لفرصها بالسوية بلا اعتبار ذكورة
وانوثة كافي الاصول والاخ لأبها كان فرعه واحدا جعل أنطا واحد اقله الباقي وهو
السدس هنا يعطى لفرعه ولا شيء للباقيين لسكونهما من النصف الرابع يقال ان جهة
القرابة هنا اختلفت فيكون لقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث كما قبل في فتوى
أحد علماء دمياط لان ذلك خاص بقربة العمومة والتحويل وأما هنا ففي القرابة متعددة
وهي الاخوة فالقسمة في الفتوى الأولى على الوجه المستطوع بهما تصادف قولاني
المذهب والله وابق قسمة التتوي الثانية والله تعالى اعلم (سئل) بما قد وردت من
المال حاصلها انه مقتضى الافادة من حضر تمكن من الحكم الشرعي فما وجد في الواسي
المحولة من ابيار سوق واشجار هل يكون ذلك حق ورثة من بصير الخلال الاواسي عنهم
او يبيع الاراضي (أجاب) اذا كان بناء الوافي والاشجار ملكا لمن اخلت عنه اراضي
الواسي بان احدتها في الارض واشترها او ملكته تكون تركتها ولا تفعل بالخلال

الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ولحقه بن شقيقين وترك دارا
 فوراها الابن ثم مات الابن وترك عمه فوراها المذكور ولم تحصل قسمة ثم مات
 احد العمين عن بنته وابنه وانحبه الشقيق ثم مات العم الثاني عن ابن ثم مات ابن العم
 الاول عن ابنة واخته الشقيقة وابن ابن عمه فما يكون لكل منهم في الدار المذكورة
 (اجاب) بموت احد العمين المذكورين المنحصر بقيهما الدار المذكورة مناصفة عن ابنة
 وبنته وانحبه لا غير يكون النصف المسقط له بين ولديه تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين
 ولا شيء لاختيه وبموت العم الثاني ثانيا عن ابنة لا غير يكون نصيبه من الدار لابنته وبموت
 ابن العم الميت اولاد عن ابنته واخته وابن ابن عمه لا غير يكون نصيبه من الدار وهو ثلثا
 نصفها ثمانية اقرارها لابنته خاصة ولا شيء من ذلك لاخته وابن ابن عمه والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأتين عن ابن بنت اختها لا يبا وبنتي عمه ما شقيقتها وعن ابن وبنت
 بنت خال أمها وتركت ما ورثت عنها شرعا فمن يرث من هؤلاء ومن لا يرث وماذا يخص كل
 وارث (اجاب) الميراث كله لابن بنت الاخت لاب ولا شيء لبنتي عم الأم الشقيق ولا لابن
 وبنت بنت خال الأم اذا اكل من ذوى الارحام وابن بنت الاخت من النصف الثالث
 منهم ومن عداهم ذكر من الرابع والثالث مقدم عليه شرعا وهذا حيث لا وارث
 سوى من ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته الثلاث من
 الزوجة المذكورة وعن ابن ابن العم الشقيق ثم ماتت احدى الثلاث عن والدها واختها
 وابن ابن عم أبيها الشقيق ثم ماتت الثانية عن والدها واختها وابن ابن عم أبيها المذكور
 ثم ماتت زوجة المتوفى المذكور عن بنتها فقط من دون شريكين يرث ومن لا يرث
 وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وبنته وابن ابن عمه
 الشقيق لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا ولبناته الثلاث الثلثان كذلك لابن
 ابن عمه المذكور الباقي تعصيا وبموت احدى بناته ثانيا عن أمها واختها الشقيقتين
 وابن ابن عم أبيها المذكور لا غير يكون لامها من تركتها السدس فرضا ولاختها
 المذكورتين الثلثان كذلك الباقي لابن ابن عم أبيها العاصب تعصيا وبموت البنت
 الثانية ثانيا عن أمها المذكورة واختها الشقيقة وعاصبها المذكور لا غير يكون لامها
 بماتركه الثلث فرضا ولاختها النصف كذلك الباقي لعاصبها المذكور تعصيا وبموت
 زوجة المتوفى الاول رابع عن بنتها لا غير تكون تركتها لبناتها فرضا وورثا حيث
 لا وارث سوى من ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في شخص توفي عن امه وحيدة ثم امه
 وعمته الشقيقتين وعمته لا يرث ما ورثت عنه شرعا ولم يكن له وارث سوى من
 ذكر في يرث ومن لا يرث (اجاب) للميراث كله للأم فرضا وورثا ولا شيء للبنين فحبها بالأم
 ولا لعمتين لكونهن من ذوى الارحام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين فبنت من اولاد
 ابن عمتها الشقيقة وعن بنت خالها الشقيق وعن بنت ابن خالها الشقيق فهل الجميع يرثون

١٧

١٢٨٤

رمضان

٢٨

١٢٨١

ذى القعدة

١٤

١٢٨٤

محرم

١٨

١٢٨٥

ربيع الاول ستة

١٤ ١٢٨٥

فيا أو البعض يرث والبعض الآخر لا يرث لكونه محبوا بالاستمرار أقيدوا وحكم الله المحبوب
 (أجاب) ميراث المرأة المذكورة لبيت خالها الشقيق خاصة دون أولاد ابن عمها ودون
 بنات ابن خالها المذكورين تقرب بنت الخال في الدرجة إلى المرأة بالنسبة فلم والأقرب في
 ذوى الأرحام مقدم على غير ذوة البيت لا وارث سواهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن أمه وعن أخ واختين اشقاء وترك نصف بيت فماذا ينحصر كل وارث منه (أجاب)
 بموت الرجل المذكور عن أمه واختيه واخته الاشقاء لا غير يكون لأمه من تركته السدس
 فرضا والباقي لأختيه واختيه المذكورين نصفها المذكورين مثل حظ الأنثيين والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات عن أمه وعن اختين شقيقتين وترك سبعة عشر قبرا في بيت
 فماذا ينحصر كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن أمه واختيه الشقيقتين لا غير
 يكون لأمه فيها ذكر الشخص فرضا واولادها لأختيه المذكورين أربعة أنحاصه كذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن أولادها الشقيقين وهم ذكران وبنت
 واحدة وليس لها ورثة فالحاقهم والذ كران من أمه والبنات من أمه والاب واحد من يرث
 ومن لا يرث أفيدوا ولكم الثواب (أجاب) الميراث كله لابن الأخت الشقيق بالسوية
 نصيبا ولا شيء لأختيه المذكورة وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده المذكورين الثلاثة وترك ما يورثه من عشرين
 عقار ومساكن ثم مات أحد الأولاد عن زوجته وأولاده هم ذكران وبنت ثم مات أحد
 الولدين المذكورين ولدى الميت الثاني عن أمه واختيه وأختيه المذكورين ثم مات
 الولد الثاني ابن الميت الثاني أيضا عن أمه واختيه وعميه أحدهما شقيقا والآخر
 لأب ولم تقسم التركة بين يرث ومن لا يرث ممن ذكر وماذا ينحصر كل وارث (أجاب) بموت
 الرجل الأول عن زوجته وأولاده الثلاثة المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركته
 النصف فرضا والباقي لأولاده المذكورين نصيبا يقسم بينهم بالسوية وموت أحد الأولاد
 المذكورين ثانيا عن زوجته وأولاده المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركته النصف
 فرضا والباقي بين أولاده المذكورين نصيبا المذكورين مثل حظ الأنثيين بموت أحد ابني
 الميت الثاني المذكورين ثانيا عن أمه واختيه وأختيه الشقيقين المذكورين لا غير يكون لأمه
 فيها خمسة أسباعه كباقي تركته السدس فرضا ولأختيه وأختيه المذكورين الباقي نصيبا
 المذكورين مثل حظ الأنثيين وبموت الابن الثاني للبنت الثاني رابعاً عن أمه واختيه الشقيقة
 وعمه الشقيق وعمه لأب لا غير يكون لأمه فيها أصابع الثلث فرضا ولأختيه النصف
 كذلك ولعمه الشقيق الباقي نصيبا ولا شيء لأمه ولا لغيره وهذا حيث لا وارث سوى من
 ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته حجازية وفاطمة وعن ابن أخيه
 شقيقه أحمد بن إسماعيل وعن بنتي ابنه حميدة وشجدة ثم مات ابن أخيه أحمد بن
 إسماعيل المذكور عن بنته فليخاورية وبنتي عمه المتوفى الأول هما حجازية وفاطمة

١٢٨٥ ٢٠

جادی الاولی سنة

وبتی ابن عمه المذکور حبیبة ومحبدة لا غیر ثم ماتت احدی بنتی الرجل الاول بمجازة
عن أختها الشقيقة فاطمة وبنی أختها الشقیق حبیبة ومحبدة وبنی ابن عمها
المذکور بنی زلیخا وورقیة ثم ماتت بنت الرجل الاول الاخری فاطمة عن بنی أختها
الشقیق المذکور بنی محبدة وحبیبة وبنی عمها الشقیق المذکور بنی زلیخا وورقیة ثم
ماتت احدی بنتی الاخ حبیبة المذکور عن ابنها محمد بسوئی وأختها الشقيقة محبدة
وبتی ابن عمها المذکور بنی رقیة وزلیخا ثم ماتت بنت الاخ الاخری محبدة المذکور
عن ابن أختها محمد بسوئی المذکور وبنی ابن عمها رقیة وزلیخا المذکور بنی
هنالك وارث سوي من ذكر وانما نصف من الميت الاول دار لم تقسم الى الاثنین برث ومن
لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر بالفریضة الشرعية وهل اذا كانت الدار تحت يد
رجل هو وابیه وجده بطریق العارية مدة ثمان وخمسين سنة وتخرج بمقتضاها ولم
یرق فیها سوى فاطمة قديمة یرید ان یتخذها صاهبها مع لئلا یجر دوضع یدیه علیها مع اعترافه
بملك المورثة لها عن مورثهم المذکور عن طوع واختیار لا یجاب بل لا مع اعترافهم بملكهم
فیها یدون وجه شرعی سوى ما تعامل به من وضع یدیه هو وابیه وجده تلك المدة ام کیف
الحکم (اجاب) بموت الرجل الاول عن بنیه وابن اخیه وبنی ابنه لا غیر یكون
لیتیم من الدار المذکور المورثة عنه الثلثان فرضا ولا بن اخیه الباقی نصیبا ولاشیئ
لیتی ابنه وموت ابن الاخ المذکور ثانیان بنیه وبنی عمه وبنی ابن عمه لا غیر یكون
نصیبه له بنیه سوية فرضا واولا شیئ لیساقی وموت احدی بنتی الرجل الاول ثانیان
اخذها الشقیقة وبنی أختها وبنی ابن عمها لا غیر یكون نصیبه لاخذها فرضا واولا شیئ
من عدلها من ذكر وموت بنت الرجل الاخری رابعان بنی أختها الشقیق وبنی عمها
المذکور بنی لا غیر یكون نصیبه البقی أختها بالسوية بينهم ولاشیئ لیتی المم وموت
احدی بنتی الاخ المذکور خامسا عن ابنها واخذها وبنی ابن عمها لا غیر یكون ما لصاحبها
لا یبناها خاصة ولاشیئ لغيره وموت بنت الاخ الاخری سادسا عن ابن أختها المذکور وبنی
ابن عمها لا غیر یكون ما لخصها الابن أختها باقراده ولاشیئ لیتی ابن المم ومجرد وضع اليد
على الدار وتلك المدة لا یوجب بما لکها الواضع الید یدون ناقل شرعی فیؤمر بتسليمها للمالك
اذا كان معترف فالحکم بالمال ولم یوجد له فیها حق یوجب منع تسليمها لاربابها سوى وضع اليد
لذکور والله تعالی اعلم (سئل) باقاده واورثه من الرزنامة مضمونها تشمل الاقادة
عن كيفية تقسیم میراث من توفیت عن بنت ابن وابنی بنت ما قد ارما یخص بنت الابن
وما قد ارما یخص ولدی البنت بحسب قسمة المیراث الشرعية لاجل ما هو لارم عن
ذلك (اجاب) اذا لم یکن للبنت المذکور سوى من ذكر غیره جیعه لبنت ابنه فرضا واولا
ولاشیئ لابنی البنت لیسکونها من ذوی الارحام والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات
عن بنت وأخت شقیقة وتولم یورث عنه شرعا هذا یخص کل وارث من ذكر بالفریضة

١٢٨٥

١٥

١٢٨٥

٢١

الترعية (اجاب) البنت الصغرى ضا والباقى للابنت الشقيقة تعصبا مع البنت
حيث لا وارث سواء ما والله تعالى اعلم (سئل) بافاذة وارثة من الزوجات مع مضمونها
تؤمل الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى فبمن توفي عن بنت واخوين احدهما شقيق
والثاني اخ لآب فلما قد ارما يخص كلا منهم بحصة الميراث الشرعى (اجاب)
البنت لما التصغر ضا تركة ابيها والباقى للاخ كشقيق تعصبا ولاشي للاخ لآب بحجة
بالشقيق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنه منه مات ترك نصف
مكان واشترت الزوجة من ابنتها قيم اخلوا نصفها من حصته المذ كورة بقى معلوم وان خرج لها
بذلك حصة شرعية وتزوجت الزوجة المذ كورة برجل ومات الزوج عنها وعن ثلاثة بنين
وبنت منها ثم ماتت الزوجة عن ابنتها الذى من الزوج الاول وعن الثلاثة بنين والبنت
من الزوج الثانى فبعل يكون للزوجة فى المسئلة الاولى قيم اخلوا نصفها والباقى لابنتها
للمذ كورة ووت الزوج الثانى عن ذكر يكون لها الثلث وجبعت تركه والباقى لاولاده
منها المذ كورين وموت الزوجة آخرها عن ابنتها الذى من الزوج الاول واولادها من
الزوج الثانى تقسم نصفها الذى خصها من الزوج الاول والقيما ونصف الذى اشترته
من ابنتها المذ كور وماتها من زوجها الثانى عليم وماذا يخص كل وارث (اجاب)
للزوجة المذ كورة من زوجها الاول الثلث فرضا بطريق الارث والباقى لابنته تعصبا واذا
اشترت من ابنتها قيم اخلوا نصفها فما خصها فى المكان المملوك نصفه للبنت الاول يستقر فى
ملكها ثلاثة اقارب بالارث والشر المذ كورين وباقية الابن وموت الزوج الثانى
عنها وعن اولاد منها يكون لها من تركته الثلث فرضا والباقى لاولادها المذ كورين
تعصبا للمذ كورين حفظ الاتنين وموت الزوجة المذ كورة آخرها عن ابنتها من الاول
والاولادها من الثانى تقسم جميع ما تركه مما يورث عنها شرعا بينهم جميعا للمذ كورين حفظ
الاتنين وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجته معقته وعن بنته وعن اخ شقيق ثم ماتت الزوجة عن بنتها المذ كورة وعن
أخى زوجها معقته المذ كور ثم ماتت البنت المذ كورة عن عها شقيقين والدة المذ كور
وترك ما يورث عنها فماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وبنته
وأخيه الشقيق لاغير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا ولبنته منها النصف كذلك
ولدة المذ كور الباقى تعصبا وموت الزوجة المذ كورة ثانيا عن بنتها وعن اخى معقته
المذ كور يكون لزوجها من تركتها النصف فرضا والباقى لاني معقته تعصبا وموت
البنت المذ كورة ثالثا عن عها المذ كور لاغير يكون ميراثها له تعصبا حيث لا وارث
سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن امها واختها شقيقة لاغير
ثم ماتت الام المذ كورة عن امها وعن بنتها وعن اختها شقيقة لاغير ثم ماتت ام الام
المذ كورة عن اختها شقيقة وعن ابنتها وعن بنت بنتها وترك كل من النسوة

المذكورات ما يورث عنها ثلث من ثلث ما يورث وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب)
 بموت المرأة المذكورة أولا عن أمها واختها شقيقة لا غير يكون لامها من تركتها الخمس
 فرضا وورثت ثلثتها الثلاثة الانجاس كذلك بموت الأم المذكورة ثانيا عن بنتها وأمها
 واختها شقيقة لا غير يكون لبنتها ما يورث عنها ثلث فرضا ولا لها السدس
 كذلك ولاختها المذكورة الباقي تعصيا وبموت أم الأم المذكورة ثالثا عن ابن ابنتها
 واختها الشقيقة وبنت بنتها لا غير يكون جميع ما تر كته مما يورث عنها ثلث لابن ابنتها
 المذكورة تعصيا ولا شيء للأخت محجبا بغيره إلا بئس لكونها من ذوى
 الارحام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتيه من غيرهما وترك
 ما يورث عنه شرعا ماذا يخص كل واحد من الورثة في التركة المذكورة (أجاب) بموت
 الرجل المذكور عن ذكر لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا والباقي لأولاده
 المذكورين تعصيا لذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) في بنت ماتت عن
 أبيها وعن جدتها أم الأم وعن خالتها وتركت ما يورث عنها شرعا ماذا يخص كل
 وارث (أجاب) للجدة المذكورة السدس فرضا والباقي للأب المذكور تعصيا ولا شيء
 للخال والخالة وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وخالته الشقيقة وترك ما يورث عنه شرعا فهل مع ثبوت نسب الخالة المذكورة
 شرعا لا يكون لبيت المال حق في التركة بل يكون الباقي بعد فرض الزوجة الثلثة لثبوت
 لا وارث سوى من ذكر (أجاب) نعم للزوجة الربع فرضا والباقي للخالة المذكورة
 وهي مقدمة على بيت المال وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
 بافاة وارثة من بيت مال مصر مضومة امرأة ماتت عن ابن أخيها والوالد والوالدة وعن أولاد
 اختها شقيقة تها ذكر بن وانتهى فهل الجميع يرثون في المتوفاة أم أحدهم ممنوع من الميراث
 وإن كان أحدهم ممنوعا من الميراث فمن هو ممنوع ومن الزوارث تؤمل الاضافة عن ذلك
 (أجاب) جميع من ذكر من ابن الاخ لا م وابني وبنت الاخت الشقيقة وما يورث لتركته المرأة
 المذكورة فوالكل من ذوى الارحام فتقسم التركة على اصولهم باعتبار عدد الفروع في
 الاصول وجهات الاصول فيوجد معنا لا م واحد وثلاث اخوات شقيقات باعتبار
 اقرار فرع الاخ المذكور وتعدد فرع الاخت المذكورة فتقسم المال انجاسا
 لابن الاخ لا م وأربعة انجاس لابني وبنت الاخت الشقيقة باعتبار الفرض والرد بالنسبة
 لتقسم على اصولهم فالأخت الشقيقة لها الثلثان فرضا باعتبار عدد ذريتها ولها السدس
 الاربعة الانجاس ودايقم ذلك بين فروعها الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين وللأخ لا م
 السدس فرضا لانفراد فرعه وله تسكيلة الخمس ودايقم لفرعه على قول محمد المختار
 للفتوى وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن
 بنتها وعن أولادها الشقيقين ابن وبنتين وعن أولاد أخيه الأمها ذكر وثلاث بنات وعن

ذى القعدة

صفر

ربيع الاول

ربيع الاول سنة

١٧ ١٢٨٦

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٢٨٦

٨ ١٢٨٦

جادی الاولى

٢٤ ١٢٨٦

جادی الثانية

١٤ ١٢٨٦

ذی القعدة

٣ ١٢٨٦

أولاد بنتها ذكر بن وانثى ولا وارث لها سوى من ذكر بن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) لبنت المرأة المذكورة النصف فرضا ولا بن عمها الشقيق الباقي تعصبا ولا شيء لبقى المذكر المذكور ولا ولاد الاخ لام ولا ولاد البنت المذكورين ليكون الجميع من ذوى الارحام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنته واخته شقيقته وانخ لام وترك ما يرث عنه شرعا بن الوارث من هؤلاء ومن لا يرث وماذا يخص كل واحد من الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) (زوجته الثلث فرضا وابنته النصف كذلك واخته الشقيقة الباقي تعصبا ولا شيء لاخته لامه لسقوطها بالبنت وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت اختها شقيقتها وعن خالها وترك ما يرث عنه شرعا فهل والحال هذه تكون التركة لبنت الاخت خاصة ولا شيء للخال المذكور (اجاب) نعم التركة لبنت الاخت الشقيقة ولا شيء للخال ليكونان النصف الثالث والحال من الرابع من ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني عمها الشقيق وعن ابن عم ابيها الشقيق وعن ابن عم ابيها الاستخار الشقيق ايضا وترك ما يرث عنه شرعا فمن يرث منهم ومن لا يرث حيث لم يكن لها وارث سوى من ذكر (اجاب) تركه المرأة المذكورة مختصة في ابني ابن عمها الشقيق ولا شيء لابني عمي ابيها المذكورين لبعدهما في الدرجة عن ابني ابن عمها وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اخوة عصبة وترك تركته ولم يقسم التركة حتى مات احد الاخوة المذكورين عن زوجته وعن أربعة بنين وبنتين فماذا يخص كل وارث من تركته مورثة (اجاب) ان كانت الاخوة الثلاثة كلهم اشقاء اولاد لغير ان الميت بينهم اثلاثا ومن مات منهم بعد ذلك عن زوجته وأولاده المذكورين لا غير فقصيه من ذلك كباقي تركته وزوجته فيه الثلث فرضا ولا ولاد الباقي تعصبا لا ذكرا ولا بنين وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد اختين شقيقتين احدهما حاصلة مذكور بن وبنتين والاخرى كذلك وعن اولاد خال ذكر واربع بنات ولم يكن له وارث سوى من ذكر فهل ترث اولاد الخال مع اولاد الاختين المذكورين ام كيف الحال (اجاب) لا ميراث لاولاد الخال المسد كورين مع اولاد الاختين المذكورين فيقسم ميراث الرجل المذكور بين اولاد اختيه الشقيقتين الثمانية للسد كمثل حظ الاثنين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن

١٢٨٦

١٧

ذی الحجة

١٢٨٦

٢١

محرم

١١٨٧

١٩

صفر

١٢٨٧

١٦

ربیع الثاني

١٢٨٧

٨

١٢٨٧

٩

شعبان

١٢٨٧

٢

فوجهها عن ابن خاتم الشقيقة وبنات خاتم الشقيقة الاخرى الثلاث وأولاد ابن خاتم الشقيقة الثلاث أخذ كبرن وانشي فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من تركتها (اجاب) لزوج المرأة المذ كورة النصف فرضا ولا ابن خاتم الشقيقة وبنات خاتم الشقيقة الاخرى الثلاث النصف الباقي قسم بين الاربعة اجاسا المذ كمر مثل حظ الانثيين خمسة لابن الخالة وثلاثة اجاسه لبنات الخالة الاخرى لاتعاق صفة الاصول في الاثونة واستواهم في القرب وجهه القرابة وقوتها ولا شيء لأولاد ابن الخال لبعدهم في القرابة عن ذكر وهذا حيث لا وارث سواهم والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر مات عن امه وعن اختها الشقيقة وعن أولاد دجعة ابيه المذ كور وعن ابى امه وترك ما يورث عنه شرعا فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت القاصر المذ كور عن امه واخته الشقيقة وأولاد دجعة ابيه المذ كور وابى امه لا غير يكون لامه خمسة تركه فرضا وورث لبقية المذ كورة ثلاثة اجاسها كذلك ولا شيء لمن ذكر معهم لكونهم من ذوى الارحام والارد مقدم عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ثلاث بنات وابن وزوجة واختا شقيقة فن يرث من هؤلاء ومن لا يرث وما يكون ميراث كل (اجاب) لزوجة الرجل المذ كور الثمن فرضا وبناته الثلاث الثلثان كذلك ولابن ابنة الباقي نصيبا ولا شيء لاخته الشقيقة لسقوطها بين الابن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت وترك ما يورث عنها شرعا ولها بنتا خالة شقيقة وابن ابن خالة فإذا يكون لكل منهم القريضة الشرعية (اجاب) ميراث المرأة المذ كورة لبقى خاتمها الشقيقة ولا شيء لابن خاتمها لبعده في الدرجة وهذا حيث لا وارث لها سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن خاتمها فقط وترك ما يورث عنها شرعا ثم ماتت الخالة المذ كورة عن بنتها وعن ابن ابنتها وترك ما يورث عنها شرعا فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت المرأة الاولى عن خاتمها المذ كورة لا غير تكون تركتها لها حيث لا وارث لها سواها وبموت الخالة المذ كورة ثانيا عن بنتها وابن ابنتها لا غير يكون لبنتها من تركتها الثلثان فرضا والباقي لابن ابنتها المذ كور نصيبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أولاد ابن عمها ذكورا وانثاء وعن أولاد خالها ذكورا ولم يكن لها وارث غير من ذكر وترك ما يورث عنها شرعا فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) ميراث المرأة المذ كورة لأولادها القرب الذوجة ولا شيء لأولاد ابن العم لبعدهم في الدرجة وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دور وبنتين فوضع الابن المذ كور ماله على الدور والجنينة مدة ثم مات الابن المذ كور عن زوجتين وأولاد أربعة ذكور وثلاث بنات فما يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت الرجل المذ كور أولاد عن زوجته وابنه وبنته لا غير يكون لزوجته من تركه الثمن فرضا والباقي لأولاد المذ كور

شوال سنة

٩ ١٢٨٧

٢٥ ١٢٨٧

ذى القعدة

٣ ١٢٨٧

١٠ ١٢٨٧

محرم

١٥ ١٢٨٨

تخصيلا لذكر مثل حظ الانثيين وبوت الابن المذكور ثانيا عن زوجته وأولاده السبعة المذكورين لا غير يكون لزوجته من نصيبه الثمن فرضا يقسم بينهما بالسوية والباقي منه لأولاده السبعة المذكورين تعصبا يقسم بينهم لذكر مثل حظ الانثيين وهذا حدث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن أخت شقيقة وتوكت ما يورث عنها ثم مات قبل قسمة التركة ماتت الأخت عن بنتين لمسا فهاذا يخص كل وارث (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن بنتها وشقيقة بنتها لا غير يكون لبنتها من تركتها النصف فرضا والنصف الباقي لأختها المذكورة تعصبا وبوت الأخت المذكورة ثانيا عن بنتها لا غير يكون نصيبها لها فرضا وكذا في تركتها والله تعالى أعلم (مسئل) في أخوين شقيقين مات أحدهما عن أخيه المذكور وعن أختين شقيقتين وص أمه ولم تقسم تركته ثم مات الأخ الشقيق الثاني عن أمه وأخيه وترك ما يورث عنه شرعا فهاذا يخص كل وارث من تركته مورثه (اجاب) بموت الرجل الأول عن أخيه وأخيه وأمه لا غير يكون لامه من تركته السدس فرضا والباقي يقسم بين أخوته المذكورين تعصبا لا ذكر مثل حظ الانثيين وبوت الأخ المذكور ثانيا عن أمه وأخيه المذكورين لا غير يكون لامه من تركته الثلث فرضا والباقي وهو أربعة أنصافها لشقيقته سوية كذلك حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (مسئل) بأفادته واردة من روزنامي مصر مضمونها طلب الافادة عن الذي يتحقق ميراث زهرة بنت حسن صلاح التوفاة عن بنتها ومصطفى ونفيسة وحفظة وزينب وفاطمة وأولاد ابنتها محمد السابق وفاته قبلها (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن بنتها وأولاد ابنتها الخمسة المذكورين لا غير يكون لبنتها ما يخصها الثلثان فرضا وأولاد ابنتها المذكورين الباقي تعصبا يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سواهم والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأبويها وأخوين وترك ما يورث شرعا فن يرث من لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها وأبويها وأخويها لا غير يكون لزوجها من تركتها النصف فرضا ولأمها السدس كذلك لجدتها لا غير يجب تقصان وهو وصاؤا لثالث الباقي بعد فرض الزوج على تقدير عدم وجود الأخوين في هذه المسئلة والباقي وهو الثلث لأب تعصبا ولا شيء للأخوين من أي جهة كانوا ليعطوهم ما لأب وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخيه شقيقة وعن أخيه لامه وترك ما يورث عنه شرعا فهاذا يخص كل وارث من تركته (اجاب) بموت الرجل المذكور عن زوجته وأخيه الشقيق وأخيه لامه لا غير يكون لزوجته من تركته الربع فرضا ولأخيه لامه السدس كذلك والباقي لشقيقته تعصبا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل توفي عن زوجته لهما تدعى ذاب والآخرى تسمى زهرة وأولاده الخمسة ذكران وثلاث إناث أحد الذكور بن يدعى خالدا

من اقبال المذكور فوالثاني يمدى عليها من الزوجة المذكورة أيضا واحدى الثلاث تدعى
 امينة من اقبال المذكور أيضا والثانية تدعى حفيظة من زهرة الزوجة الثانية والثالثة
 تدعى فاطمة من زهرة المذكور أيضا ثم مات على الابن المذكور ثلثا من امه اقبال وعن
 اخيه خليل واخوته امينة الشقيقين وعن حفيظة وفاطمة اختيه لا غير ثم مات خليل
 الابن الثاني ثلثا من امه اقبال المذكور وعن اخوته شقيقته امينة المذكور وعن اخيه
 لا يبع حفيظة وفاطمة المذكورين وعن عمه لا يبع ممدى مجد لا غير ثم مات امينة احدى
 البنات الثلاث رابعا من امها اقبال الزوجة في المسئلة الاولى المذكور واثبتا لا يبعها
 حفيظة وفاطمة المذكورين وعمها لا يبعها المذكور ولم تقسم التركة فمن يرث ومن
 لا يرث وما يخص كل وارث من ذكر (اجاب) موت الرجل الاول عن زوجتيه المذكورين
 واولاده الخمسة المذكورين لا غير يكون لزوجتيه من تركته الثلث فرضا يقسم بينهما
 سويا والباقي وهو احدى عشر وربع اطبقه بين اولاده الخمسة المذكورين تعصيا
 للذكر مثل حظ الانثيين ويموت على احدى البنات المذكورين ثانيا من امه اقبال واخيه
 خليل واخوته امينة الشقيقين وعن اخيه لا يبع حفيظة وفاطمة لا غير يكون لامه اقبال
 محاصصة من تركته لا يبعه والده من الباقي لاخيه واخوته الشقيقين خليل وامينة
 تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لاخيه لا يبعه محاصصا بالاخ الشقيق ويموت خليل
 الابن الثاني المذكور ثلثا من امه اقبال المذكور واخوته شقيقته امينة المذكور
 واخيه لا يبع حفيظة وفاطمة المذكورين وعن عمه لا يبع مجد المذكور لا غير يكون لامه
 اقبال محاصصة من ابيه واخيه على المذكور بن السدس فرضا ولاخوته الشقيقة امينة
 المذكور من ذلك النصف كذلك ولاخيه لا يبع حفيظة وفاطمة المذكورين السدس
 من ذلك أيضا كذلك تكمله للثلاثين ولعمه لا يبع مجد المذكور الباقي وهو السدس من ذلك
 أيضا تعصيا ويموت امينة احدى البنات المذكورات المذكور رابعا من امها اقبال
 المذكور واثبتا لا يبعها حفيظة وفاطمة المذكورين وعمها لا يبعها مجد المذكور
 لا غير يكون لامها محاصصة من ابيها واخوه المذكور بن السدس فرضا ولاخيه
 لا يبعها حفيظة وفاطمة المذكورين الثلثان من ذلك كذلك ولعمها مجد المذكور الباقي
 وهو السدس من ذلك أيضا تعصيا بما وهدا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في ولد فاصرمات عن جدته أم ابيه وعن عم ابيه العصبى وترك ما مورث
 عنه مشرعا من عقار وغيره آل ذلك ابيه بالارث الشرعي عن ابيه وما خصص ارثه في الحجة
 والعم المذكور بن فاذ يخص كل واحد منهما (اجاب) بموت الولد المذكور عن جدته
 ام ابيه وعن عم ابيه الشقيق اولاد لا غير يكون لمجدته المذكور السدس فرضا ولعم ابيه
 الباقي تعصيا حيث لا وارث له سواهما ولا غناغ ولا غناغ تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن اولاد اخيه الشقيق ثلاثة ذكور واثني وعن بنتي اخيه الشقيقين وترك

١٢٨٨

١٢

جادی الثانية

١٢٨٨

٢٨

رجب

١٢٨٨

٨

شعبان

١٢٨٨

٥

ما يورث عنه شرف عاقل يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) ميراث الرجل المذکور لولائه أخيه الشقيق بينهم سبعة تعصيا ولا شيء لبنت أخيه ولا لبنت اخته الشقيقتين لكونهن من ذوی الارحام ولا تعصير بنت الاخ المذکور عصبه باخوتها المذکورين لكونها ابنت صاحبة فرض وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اولاد ابنتها ثلاثة ذكور ورواثن وعن اخوين شقيقتين وتركت بعض اتمعة ومنزلا صغيرا فن الذي يرث ومن الذي لا يرث (أجاب) الميراث الاولاد الابن المذکورين للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للاخوين المذکورين وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ثلاثة اولاد ذكور وزوجة وترك لهم منزلا معلوما بجهة اسكن ذرية ثم بعد ذلك مات احد الاولاد الثلاثة المذکورين عن امه التي هي الزوجة المذکورة وعن ابن قاصر وزوجة هي ام القاصر المذکورة هل والحال هذه يكون لمنص احد الاولاد المتوفى المذکور في المنزل المذکور عن ابيه للام والابن والزوجة المذکورين بالفريضة الشرعية وما مقدار ما يخص كلا منهم (أجاب) يموت الرجل المذکور اولاد من زوجته وابنته الثلاثة لا غير يكون لزوجته من المنزل المتروكة عنه المذکور الثلث فرضا لثلاثة قراريط والباقي وقدره لحد وعشرون قيراطا قسم بين ابنته الثلاثة المذکورين بالسوية فيكون لكل منهم سبعة قراريط وعوت ابنتها المذکور ثانيا عن أمه زوجة الميت الاول وزوجته وابنته المذکورين لا غير يكون لامه فيما خصه من ابيه وهو السبعة قراريط المذکورة للسدس فرضا وهو قيراط وسدس قيراط ولزوجته المذکورة الثلث كذلك وهو نصف ورع وعن قيراط والباقي وهو اربعة قراريط ونصف وثلاث وعن قيراط لابنه المذکور تعصيا فيكون مجموع نصيب زوجة الميت الاول حيثما اتي هي أم الميت الثاني اربعة قراريط وسدس قيراط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته الثلاث وزوجته ولم تقسم تركته ثم ماتت زوجته المذکورة عن اولادها الاربعة المذکورين ثم مات احدى البنات الثلاث المذکورات عن زوجها وابنتها وبنتها عنه واخوتها الاشقاء المذکورين ثم مات ابن الميت الاول من زوجته وبنته الاربعة واخيه الشقيقين وعن عنه شقيق والده فماذا يخص كل وارث عن ذكر في الاولى والثانية والثالثة والرابعة حيث لا وارث سوى من ذكر (أجاب) يموت الرجل الاول عن زوجته واولادها الاربعة المذکورين يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا والباقي لاولاد الاربعة المذکورين تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين وعوت زوجة الميت الاول ثانيا عن اولادها الاربعة المذکورين يكون نصيبها كباقي تركتها بينهم تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين ويموت احدى البنات الثلاث مائسا عن زوجها وابنتها وبنتها عنه واخوتها الاشقاء يكون لزوجها الربع فرضا والباقي بين اولادها الاربعة المذکورين

تصيبها للذكر مثل حظ الأنثيين ولا حق للأخوة ويموت ابن الميت الأول رابعاً عن زوجته
وبناته الأربع وأخيه الشقيقين وعن عمه المذكور لا غير يكون لزوجته مما يخصه فيه
الثلث فرضاً لبنااته الأربع الثلثان كذلك والباقي لأخيه المذكورين نصيباً ولا شيء
لعمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أخت شقيقة وزوجة وابن عم
عاصب وبنت عم وبنت أخ فمن الذي يرث ومن الذي لا يرث (أجاب) للأخت الشقيقة
النصف فرضاً وللزوجة الربع كذلك ولابن العم العاصب الشقيق أولاد الباقي نصيباً
ولا شيء لبنت العم ولابنت الأخ لكونهما من ذوى الأرحام وهذا حيث لا وارث سوى
من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت أختها الشقيقة وعن بنت عمها
الشقيقين وترك ما يورث عنها شرعاً من أمتعة وغيره وأما نصيب ميراثها فينظر في
يرث ومن لا يرث وماذا ينقص كل وارث (أجاب) الميراث كله لبنت الأخت الشقيقة ولا
شيء لبنت العم الشقيق حيث لا وارث سواهما لكون بنت الأخت من النصف الثالث
من ذوى الأرحام وبنت العم من الرابع والنصف الثالث منهم مقدم على النصف الرابع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وأخته الشقيقة وابن عمه
الشقيق فمن يرث ومن لا يرث وماذا ينقص كل وارث (أجاب) للزوجة الثلث فرضاً ولبنت
النصف كذلك وللأخت الشقيقة الباقي نصيباً ولا شيء لابن العم وهذا حيث لا وارث
سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى أخاه على أولاده ثم مات ذلك الرجل
عن ابن صغير وثلاث بنات كذلك وزوجته وابن أخو من أحدهما الموصى إليه وثلاث
أخوات الحجج اشتقاء وترك ما يورث عنه ثم ماتت توفى الابن قبل قسمة التركة عن أمه وعن
أخواته الشقيقات الثلاث المذكورات وعن أخ لام ذكر وعن عمة شقيقة له أحدهما
الموصى إليه وثلاث عمة شقيقات ثم توفيت بنت من الثلاث بنات الشقيقات قبل
قسمة تركه الأب والأخ عن الأختين الشقيقتين الباقيتين وعن أمها وعن العمة
والعمات المذكورين وعن الأخ للام فكيف تقسم التركة على من ذكر والمال هذه حيث
لا وارث سواهم (أجاب) يموت الرجل الأول عن زوجته وأولاده المذكورين الأربع
وأخواته الاشتقاء الخمسة المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضاً
ولأولاده المذكورين الباقي نصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لأخواته الخمسة
لأنهم كورين ويموت ابن الميت الأول ثانياً عن أمه وأخواته الشقيقات الثلاث وأخيه
لامه وعن عمه وعماته الثلاث الاشتقاء لا غير يكون لامه من تركته ومما خصه من إبيه
السدس فرضاً وأخواته الثلاث المذكورات الثلثان من ذلك كذلك ولأخيه لامه
السدس الباقي من ذلك كذلك ولا شيء لمن عداهم من العمة والعمة العمة لاستعراق
الفروض التركة ولا لعمات لكونهن من ذوى الأرحام ويموت بنت الميت الأول المذكورة
ثالثاً عن أختي الشقيقتين وأختي الشقيقتين وأختي الشقيقتين وأختي الشقيقتين

١٢٨٨

٧

١٢٨٨

٨

١٢٨٨

١٣

١٢٨٨

١٤

١٧

١٢٨٩

صفر

١٠

١٢٨٩

١٨

١٢٨٩

ربيع الاول

١١

١٢٨٩

المذكورين لاغير يكون لشقيقتهما من تركتهما ما أصابها بالاولاد من أبيها وأخيهما
الثلاثين فرضا لأمهما السدس من ذلك كذلك ولاخيهما من الأم السدس الباقي من ذلك
كذلك ولاشيء لعميها ولاأعمامها المذكرين لما ذكرنا في المسئلة الثانية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابنين ولم تقسم تركته حتى مات أحد الابنين من أولاده المذكور
وعن أخيه المذكور الذي هو شقيقه فماذا تكون نسبة الميراث (أجاب) بموت الرجل
الأول عن ابنه فقط تكون تركته بينهما مناصفة وموت أحد الابنين فانياعن أولاده
المذكورين وشقيقه لاغير يكون نصيبه لأولاده المذكورين بتعصيبا ولاشيء لأخيه بحجبه بهم
وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن
زوجته وعن أخيه الشقيق وعن اخنتين شريقتين وترك ما مورث عنه شرعاً مات البنت
عن أمها وعن عمها وعن عنيها وعن اخنتين وأخ لها من يرث في الأولى والثانية وعن لأربث
وماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل الأول عن بنته وزوجته وأخيهما وأخيهما
الاشقاء لاغير يكون لبنته من تركته النصف فرضا لزوجته النصف كذلك والباقي
لأخيه وأخيهما الاشقاء بتعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين وموت البنت المذكورة فانياعن
أمها وعمها والشقيق وعن عمتها وأخوتها لأمها المذكورين لاغير يكون لأمها من تركتها
السدس فرضا لوجود الجميع من الأخوة ولاخوتها لأمها المذكورين الثلث فرضا بقسم
بينهم المذكور منهم كذلك والباقي وهو النصف لأم الشقيق بتعصيبا ولاشيء للعمتين
لكن لزوجتهما من ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجة وستة أولاد ذكر وبنتين بالغتين وأبناؤا ترك ما مورث
عنه شرعاً يرث من لارث وماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور
عن زوجته المذكورين لاغير يكون لزوجته من تركته التي تورث عنه شرعاً الثلث فرضا
ثلاثة قراريط والباقي وهو واحد وعشرون قيراطا لأولاده الثمانية المذكورين بتعصيبا
للكم مثل حظ الأنثيين فيكون لكل ابن من أبناؤه الستة ثلاثة قراريط ولكل بنت
من بناتيه المذكورين قيراط ونصف حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوجها وبنتها وأبيها وأجدتها لأمها وترك ما مورث عنه شرعاً فماذا يخص كلا
منهم من تركتها حيث الحال ماذا كر (أجاب) بموت المرأة المذكورة عن ورثتها
المذكورين لاغير يكون لزوجها من تركتها الربع فرضا عائلاً للبنت النصف فرضا
كذلك ولأبيها السدس فرضا كذلك ولجدتها أم أمها السدس فرضا كذلك فماتت
التركة من أربعة وعشرين إلى ستة وعشرين سهماً فللزوج ستة أسهم من ستة وعشرين
سهماً وللبنات اثنا عشر سهماً من ستة وعشرين أيضاً وللأب أربعة أسهم من ذلك وللجدة
أربعة أسهم كذلك وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اسمه الحاج سعيد فمات عن أولاده وهم قاسم وعهد وعجدة وكان الحاج

ربيع الثاني سنة

سعد المذكور قد أوصى لأولاد ابنه أحمد المتوفى قبله بمثل نصيب أحمد لأولادهم وأخذ
 الموصى لهم ذلك ثم مات قسم المذكور عن وورثته شرعاً ما تبعد ذلك معقلاً للعاج
 سعد المذكور وليس لها غير وورثته معقلاً المذكور فهل يختص بأثرها بمحمد ومجدة ولدا
 الممتق المذكور وليس لأولاد ابنه أحمد الموصى لهم ولا ولد قسم المذكور شي ثيما
 تركه المدة المذكور (أجاب) بموت المدة المذكور عن ابني معقلاً بمحمد ومجدة
 المذكورين وأولاد ابن معقلاً الموصى لهم من قبل جد معقلاً ذكروا لولد ابن معقلاً
 قسم الميت قبله الأغنياء يكون ميراثه لابني معقلاً المذكورين تعصباً بالسوية بينهم
 سيكونهما أقرب العصبان السوية اليها ولا تثنى لأولاد ابني معقلاً المذكورين وهذا
 حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في كافر توفي عن خمسة أولاد
 كلهم كفار حين موت أبيهم والجميع من أهل الدمة فقسمت تركته بينهم وأخذ كل منهم
 ما يستحقه وبعدهم بضعى نحو عشر بن سنة أسلم أحدهم فهل يستحق هذا أسلمه ما أخذ من
 أبيه في حالة كفره حيث أنقسموا بينا ودفعة وقت الموت ثم حدث الإسلام كم كفا الحال
 (أجاب) حدود الإسلام أحد الأولاد الخمسة بعدموت أبيه الكافر لا يمنع ميراثه حيث
 كانا كافرين وقت الموت ولم يكن هناك مانع آخر من الميراث فيستحق الولد المذكور الذي
 أسلم بعد موت أبيه نصيبه بالقرينة الشرعية من تركته أبيه كأحد دخوله الكفار
 والحال مع ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وبعيه الشقيقين فقط
 ولم يكن له وارث غيرهم وله تركه فذا يخص كلهم فيما تركه المتوفى (أجاب) بموت
 الرجل المذكور عن أمه وبعيه الشقيقين لا غير يكون لأمه من تركته الثلث فرضاً ما تبعة
 قراريط في جميع ما مورث عنه شرعاً ولعمري المذكورين الباقي تعصباً بينهم بالسوية
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابني أخيه لأمه وابن أخيه لأمه
 الآخر عن أولاد أخيه الشقيقة ثلاث من الإناث والرابع ذكر وعن عتيمة شقيقة
 ولم يكن له من الأقراب سوى من ذكرها يخص كلهم (أجاب) بموت الرجل المذكور
 عن زوجته وأبني أخيه لأمه وابن أخيه لأمه الآخر وأولاد أخيه الشقيقة الأربعة
 المذكورين وعن عتيمة الشقيقة لا غير يكون لزوجته من تركته الربع فرضاً والباقي
 لأولاد الأخوين لأم الثلاثة المذكورين وأولاد الأخت الشقيقة الأربعة
 المذكورين ويعطى ثلث الباقي بعد فرض الزوجة لأولاد الأخوين الثلاثة المذكورين
 باعتبار القسمة على أم ولهم إذا لاخ لأم أن زاد على واحد يستحق الثلث ويترك عدد
 أنزوع في الأصول حال القسمة عليهم فالأخ لأم الذي له إناث بمنزلة الأخوين لأم والأخ
 لأم الذي له ابن واحد بمنزلة الأخ واحد فيكون للأخ لأم الذي له فرعان ثلثا الباقي
 المذكورين يعطيان لابني والأخ لأم الذي له ابن واحد ثلث الباقي المذكورين يعطى
 لابنه ويعطى ثلث الباقي المذكورين لأولاد الأخت الشقيقة الأربعة المذكورين باعتبار

١٢٨٩ ٦

١٢٨٩ ١٨

١٢٨٩ ٢٩

١٢٨٩ ٣٠

جادی الثانية سنة

٩ ٢٨٩

رمضان

٢٤ ١١٨٩

ذی القعدة

١٠ ١٢٨٩

ربیع الاول

٧ ١٢٩٠

جادی الثانية

٢ ١٢٩٠

القعدة على أصلهم وهي الاخت الشقيقة مع ملاحظة عدد ذر وعها قويا وهي أربعة فكانها أربع اخوات شقيقات والاخت الشقيقة ان زادت على واحدة تستحق الثلثين فمعينان لاولادها الاربعة المذكورين فيقسمان بينهم للذكور مثل حظ الانثيين وهذا على مذهب محمد المقتضى به في ذوى الارحام ولا شيء للعصبة المذكورين لكونهم مامن الاصناف الرابع واولاد الاخوة لام واولاد الاخت الشقيقة من النصف الثالث وهو مقدم على الرابع في ميراث ذوى الارحام والله تعالى اعلم (سئل) في امر امة ماتت عن زوجها وعن اولادها اثنتي عشرة بنتا خالتها الشقيقة الثلاثة ذكر وانثيين وعن بنت خالتها الشقيقة الاخرى وعن ابن عم امة الشقيق فغن يرث ومن لا يرث وما يخص كل وارث (اجاب) لزوجة المرأة المذكورة النصف فرضا واولاد الخاتنين المذكورين الاربعة النصف الباقي بينهم للذكور مثل حظ الانثيين لانهم اول بن خاتن لا تفارق صفة اصولهم في الاثنية ولا خلاف في ذلك بين ابي يوسف ومحمد ولا شيء لابن عم لام بعده في الدرجة وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت واحدة وتغيبته واخوين ذكرين لابي ترك ما يرث عنه شرعا فغن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (اجاب) بموت الرجل المذكور عن بنته واخوته شقيقته واخويه لايه لا غير يكون لبنته من تركته النصف فرضا ولاخوته الشقيقة الباقي تعصيا ولا شيء لايه لاخويه لايه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنته وزوجته وابناء ابن عمه الشقيق الثلاثة وبنت ابن عمه المذكور وبنت اخيه الشقيق لا غير فغن يرث منهم ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر في السؤال يكون لبنته من تركته النصف فرضا ولزوجته الثلث كذلك لابناء ابن عمه الشقيق الثلاثة الباقي تعصيا وهونعة قرار بما يقسم بينهم بالسوية ولا شيء لاختهم المذكور ولا لبنت الاخ الشقيق لكونهم مامن ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في جارية اعتقها اسداها وتزوجها ثم بعد ذلك توفي ثم تزوجت غيره وخلفت من الغير بنتا ثم توفيت الجارية المذكور عن بنتها وعن زوجها وعن ابن عمه معة العاصب وعن اخت معة فغن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الجارية المعتقة المذكور عن بنتها وزوجها وابن عم معة العاصب واخت معة المذكور لا غير يكون لبنتها من تركته النصف فرضا ولزوجها الربع كذلك للعاصب معة الباقي تعصيا ولا شيء لاخته المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في ولد مات عن اخويه لام وعن عمن من العصبية وعن ثلاث عمت وتترك ما يرث عنه شرعا فغن يرث ومن لا يرث (اجاب) بموت الولد المذكور عن عصبية العصبين واخويه لايه وعامة الثلاث لا غير يكون لايه من امة الثلث فرضا يقسم بينهم بالسوية وله عصبية بر اولاد الثلثان تعصيا بسوية بينهم ولا شيء لعامة لكونهم من ذوى الارحام

جادی الثانية سنة

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاث بنات منها وعن اختين شقيقتين له وعن اخوين لاب أحدهما بالغ والثاني قاصر وعن اخته من أبيه قاصرة وترك ما يورث عنه عشر عاقلين يرثون من لا يرثون وما يخص كل وارث من ذكر واذا أقام الرجل المذکور قبل موته حل حصته وصيما من قبله على بناته المذکورات ومات وهو مصر على ذلك ليكون له حفظ مال القصر تحت يده الى بلوغهم وللزوجة أخذ نصيبها من تركه زوجها المذکور وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) بموت الرجل المذکور عن ذكر لا غير يكون لزوجته من تركه الثمن فرضا وبناته الثلاث المذکورات الثلثان كذلك والباقي لاختيه الشقيقتين نصيبا ولا شيء للاخوة لانه وللوصي الاختار حفظ مال القصر والتصرف فيه بالعلمة حتى تحققت وصايتها ولم يكن هنالك مانع وللزوجة أخذ نصيبها من تركه زوجها بالفرصة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وعن أربع اخوات شقيقات اثنتان عن ابنتيهما فماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت المرأة المذکورة عن ورثتها المذکورين لا غير يكون لزوجها من تركها النصف فرضا عائلا ثلاثة اسباع المتركة ولاخواتها الشقيقات الأربع الثلثان فرضا عائلا أربعة اسباعها تقسم بينهما بالسوية ولا شيء لبنتيهما لكونهما من ذوی الارحام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت ابن عمه لام وعن بنتي عمه الشقيقة بنت خاله الشقيقة وعن ابني خاله الشقيق وترك ما يورث عنه عشر عاقلين يرثون من لا يرث (اجاب) بموت الرجل المذکور عن زوجته وبنت ابن عمه لام وبنتي عمه الشقيقة وبنت خاله الشقيقة وابني خاله الشقيق لا غير يكون لزوجته من تركه الربع فرضا والباقي يقسم بين قرابة الاب وقرابة الام اثلاثا الثلثان لقرابة الاب وهما بنت العمة الشقيقة يقسم بينهما بالسوية والثلث لقرابة الام وهما بنت الخالة الشقيقة وابناء الخال الشقيق يقسم بينهم على اصولهم باعتبار عدد الفروع في الاصول مع اعتبار وصف الاصول فالخالة التي لها بنت تعتبر خالة واحدة والخال الذي له انسان يعتبر خالين فقسم هذا الثلث انجاس الخال الذي له فرعان اربعة انجاس وللخالة التي لها فرع واحد انجاس السابق وما اصحاب كل فريق يعطى لفرعه واحدا او اكثر فيكون لبنت الخالة الشقيقة خمس ثلث الباقي بعد فرض الزوجة ولا يني الخال الشقيق اربعة انجاس تقسم بينهما بالسوية ولا شيء لبنت ابن عمه لام بعده في الدرجة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وعن أربع اخوات اثنتان منهنما شقيقتان واثنان من الاب فقط وابنتيهما فكيف تقسم التركة (اجاب) بموت المرأة المذکورة عن ورثتها المذکورين لا غير يكون لزوجها من تركها النصف فرضا عائلا ثلاثة اسباع المتركة واختيهما الشقيقتين الثلثان فرضا عائلا أربعة اسباعها تقسم بينهما بالسوية ولا شيء لاختيهما لانهما بالثقيقتين ولا لبنتيهما لكونهما من ذوی الارحام والله تعالى اعلم

١٢٩٠

٣٠

رجب

١٢٩٠

٨

١٢٩٠

١٤

١٢٩٠

١٤

(سئل) في امرأة توفيت عن زوجها ومن ولدتها وعن أخيها واختها الأبيها وعن اختها
 لامها فبن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من الورثة المذكورين (اجاب) يموت
 المرأة المذكورة عن ورثتها المذكورين لا غير يكون لزوجها من تركتها النصف فرضا
 ولها السدس كذلك ولاختها الم السدس كذلك والباقي لأختها واختها من أبيها
 تعصيبا لا كره مثل حظ الاثنين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتين
 ومن اخت شقيقة وتركت ما يورث عنها شرعا ومن جلته نجسة قراريط وثلاث في دور
 معلومة آل فابعضها بالاورث من قبل زوجها والبعض الآخر من قبل ولديها المتوحيين
 قبلها فماذا يخص كل واحدة ممن محارمتها المتوفاة المذكورة بالفرضية الشرعية
 (اجاب) يموت المرأة المذكورة عن بنتها واختها التسعة لا غير يكون لبنتيها من
 تركتها الثلثان فرضا بقسم بينهما سوية ولاختها المذكورة الثلث الباقي تعصبا حيث
 لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ام وعن اختين شقيقتين
 وعن ابني هم شقيق ولم يكن له وارث سوى من ذكر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار
 وخلافه فماذا يخص كل وارث من ذكر بالفرضية الشرعية (اجاب) للام السدس
 فرضا وللأختين المذكورتين الثلثان كذلك ولابني الم الشقيق الباقي تعصبا أربعة
 قراريط تقسم بينهما سوية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها
 وبنتها وابن معتقها وتركت ما يورث عنها شرعا فكيف تقسم التركة بينهما حيث لم يكن
 لها وارث سوى من ذكر (اجاب) لزوجها الربع فرضا ولبنتها النصف كذلك ولابن
 معتقها الربع الباقي تعصبا والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن
 بنتها واخت لام وابني اخ شقيق وتركت ما يورث عنها شرعا فبن برث ومن لا يرث
 (اجاب) حيث ماتت المرأة المذكورة عن ذكر لا غير يكون لبنتيها من تركتها الثلثان
 فرضا ولابني أخيها الشقيق الباقي تعصبا حيث لا مانع ولا شيء لاختها لامها كحجها
 بالبنتين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن بنت بنت اختها وابن بنت ابن اختها
 المذكورة وتركت تركتها وقسمت بينهم ثم بعد مدة حضر شخص وادعى ان المرأة المذكورة
 بنت خال والده وأنه ابن ابن عمتها فهل تكون قسمة التركة بين اولاد ولدي اختها
 صحيحة حيث كانوا من جزء أبي المرأة المذكورة وليس للشخص المذكور شيء في التركة
 ولولا نسب النسبة للمتوفاة حسيما ذكر حيث كان الشخص من جزء المتوفاة المذكورة
 (اجاب) نعم لاميراث لهذا المدعى على فرض اثبات دعواه المذكورة على هذا الوجه
 بحجة يفروع لاخت المذكورين لكونهم من النصف الثالث من ذوى الارحام وهو من
 النصف الرابع منهم وتكون القسمة بين فروع الاخت صحيحة حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وولدين وبنت واولاد لولده توفي قبل والده فهل
 لاولاد ولده نصيب في ميراث جدهم (اجاب) لاميراث لاولاد الابن مع وجود ابن

١٢٩٠ ٢

ذى القعدة

١٢٩٠ ١٠

ربيع الاول

١٢٩١ ٤

١٢٩١ ٢٧

جادی الاولى

١٢٩١ ٢٣

جادی الثانية

١٢٩١ ٩

١٢٩١ ٢٧

الميت فهم محجوبون به باجماع المسلمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن
و بنتين وام وزوجة وترك له مابورث عنه شرعا ثم توفيت الام المذكور عن ابن هو
شقيق المتوفى المذکور ثم مات ابن الميت الاول عن اثنين الشقيقتين المذکورتين وعن
امه المذکورتهما الشقيقتين المذکورتهما مات المذکور عن ابن أخ شقيق غير الاول
وعن بنتي اخيه المذکورين بن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت
الرجل الاول عن زوجته وامه وابنته وبنته لاغير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا
ولامه السدس كذلك والباقي وهو سبعة عشر قيراطا تقسم بين ابنته وبنته تعصبا للذكر
مثل حظ الانثيين وبموت الام المذکورة ثانيا عن ابنتها شقيق الميت الاول لاغير يكون
نصيبها من تركته الاول كباقي تركته له تعصبا وبموت ابن الميت الاول ثالثا عن شقيقه
وامه وعمة الشقيق المذکورين لاغير يكون لاختيه المذکورتين من تركته كباقي تركته
الثالثان فرضا ولامه السدس كذلك ولعمه المذکور الباقي تعصبا وبموت المذکور
رابعا عن ابن أخ شقيق آخر له وبنتي اخيه المذکورين لاغير يكون ما صاها بمما ذكر
كباقي متروكا له لابن نصيبه الشقيق المذکور تعصبا وبموت ابنتي اخيه المذکورتين
لسكنوتها من ذوى الارحام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وعن
اختها الشقيقة واخيها لامها الارواح واسواهم فماذا يخص كل اسنها بالفرض الشرعية
(اجاب) بموت المرأة المذکورة عن ذكر لاغير يكون لزوجها من تركتها النصف فرضا
عائلا وللشقيقة النصف فرضا عائلا كذلك ولاخيها لامها السدس فرضا عائلا كذلك
فيكون لكل من الزوج والاخت الشقيقة ثلاثة اسباع الثلث وللأخ لام سبعة الباقي
والله تعالى اعلم (سئل) من ديان الزوجة بافادته مصروفها تقدمت هذه التذكرة من
حضرة عبد المجيب بلخي المرحوم حسن مايو وزاده بان الحجة التي تحررت له ولوالدته
بما خصهما بالارث والتنازع فيما هو مخلف عن اخيه شقيقه المرحوم محمد بلخي بها خلل
في تقسيم حصص الورثة وأن القاضي خص والدته المذورة بثلاث اشغقا حتى مائة فدان
كاشفة في مدرسة الشريعة مع ان حصتها في ذلك السدس فقط فقد اقتضى تحريره ما دلتكم
والحجج وباقي الاوراق انخصه بثلاث المادمة فوقع معها ثلث الامانة عن ذلك (اجاب)
حيث مات المذکور عن امه وزوجته واخيه الشقيق واخوه لابن كما استأمن من جهة
التنازع المستطرة من القسمة العسكرة بتعصير المزرعة في ذي الحجة سنة ١١٨٩ يكون لام
المتوفى المذکور من تركته السدس فرضا وهو قيراط واحد من الحصة المخلفة عن ابنتها
المتوفى المذکور البالغ قدرها ستة قيراط في الابعادية المعينة بحجة الابلولة المذکور
وللزوجة الربع فرضا وهو قيراط واحد ونصف قيراط من الحصة المذکورة الاصيل
ذلك بالتنازع قبلها الشقيق المتوفى المذکور كوروك شقيقة الباقي تعصبا وهو ثلاثة قيراط
ونصف قيراط باقي الحصة المخلفة المذکورة في كمل الشقيق المذکور خمسة قيراط شائعة

٢٨

١١٨٩

رحم

١٠

١٢٩١

١١

١٢٩١

ي التبعة سنة

١٢٩١

١

١٢٩١

١١

١٢٩١

١٢

١٢٩١

١٠

١٢٩١

٢٠

في الابداعية المذكورة وذلك بحجب الام من الثلث الى السدس بوجود جمع من الاخوة
ولو كانوا محجوبين بغيرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته الحرة
وعن ابنه من مستولده مملوك كنه الثابت نسبه منه وعن اخوته الاشقاء ذكر وانثيين
ثم مات ابنه المذكور عن أمه مستولدة ابنه التي عقت بموت سيدها قبل موته وعن عمه
وعنته الاشقاء فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من الركنين (اجاب) بموت
الرجل المذكور ولا عن زوجته وابنه المذكور واخوته لا غير يكون لزوجته من تركته
الثلث فرضا والباقي وهو سبعة اثمان لابنه الثابت نسبه منه وبموت الابن
المذكور ثانيا عن أمه التي عقت بموت أبيه وعنته وبموت عمه وعنته الاشقاء لا غير يكون لامه
المذكورة من تركته الثلث فرضا والباقي لعمه الشقيق تعصيا ولاثنى لعمته لسكونهما
من ذوى الارحام والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا مات الميت عن زوجته وبنته وابن أخيه
الشقيق وبنت ابنه فما يخص كل وارث من تركته لا وارث له سواهم (اجاب) لزوجته
الثلث فرضا ولبنته النصف كذلك ولبنات ابنه السدس كذلك تسكلمة للثلثين والباقي
لابن الاخ الشقيق تعصيا والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجتين وبنتين وابن أخ شقيق ولا وارث له غير المذكورين وترك ما يورث عنه شرعا
فما يخص كل ما منهم بالفريضة الشرعية (اجاب) لزوجتي الميت المذكورتين من تركته
الثلث فرضا يقسم بينهما مناصفة ولبنتيه المذكورتين الثلثان كذلك ولا ابن أخيه
الشقيق الباقي تعصيا حيث لا وارث له سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل توفي عن زوجته وبنته وابنته شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا فما يخص كل وارث
من ذلك (اجاب) بموت الرجل المذكور وعن ذكر لا غير يكون لزوجته من يرثه الثلث فرضا
ولبنته النصف كذلك ولاخوته الشقيقتين الباقي وهو تسعة قرايط تعصيا يقسم
بينهما سوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وابيه وابنه وبنته وزوجته
وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل من ورثته المذكورين حيث لا وارث له سواهم
(اجاب) بموت الرجل المذكور عن ورثته المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركته
الثلث فرضا ثلاثة قرايط ولابيه السدس فرضا أربعة قرايط ولامه السدس فرضا
أربعة قرايط ولابنه وبنته الباقي تعصيا ثلاثة عشر قرايط تقسم بينهما المذكورين كل حظ
الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) بافاة من بيت مال مصر حاصلها انه قد توفيت زينب
هانم بنت المرحوم محمد آغا من الاصل حسب اخبار المتعهد من المروقة من أمها
المرحومة ديد اور البيضاء معتقة المرحومة كؤمشن هانم شقيقة المرحومة من احمد باشا
يكن و ابراهيم باشا يكن فهل يكون ولا المتوفاة المذكورة لجهة أبيها الذي يوفاته قبلها
يقول ارتها الميت المال أو يكون ولاؤها لجهة عصبة معتقة أمها أو قل ارتها الى العصبة
المذكورة فلاجل الوتوف على ذلك لزم بغيره لاضيلته لم يكن بافاة ما يقتضيه الحكم

الشرعي في هذه المادة (اجاب) الاب اذا كان من الاصل بمعنى عدم الرق في اصله فلو عربيا
وكذا لو كان من غيري لا ولا على ولده مطلقا أي لا تقوم الاب ولا تقوم الام ولو كان
الاب عجميا أي غير عربي لا ولا على ولده تقوم الاب ويرثه معق الام وعصيته مخرجة لا لابي
يوسف كافي الدروحدوا شبه آخر الولاء على قول الامام الاعظم ومحمد يكون ولا يرب
هانم المذ كورة التي ابوها من الاصل غير عربي وأما عصبة معتقة أمها فان لم يكن
للمعتقة المذ كورة وارثا عند موتها سوى عصبة معتقة أمها يكون ميراثها لله والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات وخاف من الورثة تزوجته وبنته منها لا وارثا غيرهما ثم
ماتت الزوجة وخلفت من الورثة بنتها المذ كورة لا وارثا غيرهما هل يكون مائة كل
من أبي البنت وأما المذ كورين لها من غير شريك (اجاب) بموت الرجل المذ كورين
زوجته وبنته لا غير يكون زوجة من تركته الثمن فرضا وبنته المذ كورة الباقي فرضا
وردا وبموت الزوجة المذ كورة ثانيا عن بنتها المذ كورة لا غير تكون تركتها لبنتها فرضا
وردا فتعصر تركه الميت أولا في هذه البنت تحت لا وارث سوى من ذكر والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة توفيت وتركها ابناء ابن اخيهما الشقيق وابن اختها الشقيقة
وبنت اختها الشقيقة ولم تترك غير هؤلاء المذ كورين فن يرث منهم ومن لا يرث (اجاب)
ميراث المرأة المذ كورة لابناء ابن اخيهما الشقيق يقسم بينهم بالسوية تعصية ولا شيء لابن
وبنت اختها المذ كورين لكونهما من ذوى الارحام وهذا ميراث لا وارث سوى من ذكر
ولامانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت شقيقة وعن ولدي اختها
الشقيقة ابنا ذكر وانثى وترك نصف منزل معلوم فن يرث ومن لا يرث (اجاب) بموت
المرأة المذ كورة عن ذكر لا غير يكون ميراثها للشرعي لاختها الشقيقة فرضا وردا
ولا شيء لولدي اختها المذ كورين لكونهما من ذوى الارحام والرد مقدم عليهم والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وزوجة وابن أخ شقيق ثم مات بعده
ابنه عن أمه وعن أخته الشقيقة وعن زوجة وعن ابن عمه الذي هو ابن الاخ الشقيق
المذ كورين يرث من هؤلاء ما يخص كل واحد من يرث بالقرصة الشرعية (اجاب) بموت
الرجل المذ كورة أولاد عن زوجة وبنته وابن اخيه الشقيق لا غير يكون لزوجته من
تركته الثمن فرضا ولو لم يترك المذ كورين الباقي تعصية للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء
لابن أخيه وبموت الابن المذ كور ثانيا عن أمه وزوجته واخوته الشقيقة المذ كورين عن
ابن عمه الشقيق لا غير يكون لامه من تركته الثلث فرضا والاولاد لزوجته الربع فرضا
كذلك وللشقيقة المذ كورة النصف فرضا كذلك ولا شيء لابن عمه لاستغراق
الفروض التركة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت توفيت عن أمها وأخواتها من أمها
دون أبيها ذكرين وانثى ولم يكن للبنت المذ كورة وارث سوى من ذكر فكيف تقسم
تركته بين هؤلاء (اجاب) للام المذ كورة الثلث فرضا وردا والثلثان الباقيان للاخوة

ربيع الاول

ربيع الثاني

ربيع الثاني سنة

١٢٩٢

١٢٩٢

١٢

جب

١١٩٢

٩

١٢٩٢

١٤

لام الثلاثة فصاروا إيصا يتسمان بينهم اثلا لئلا يثقل كرمهم كالآتي وهذا حديث لا وارث
 سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن بنت ابنتها وأخيها الشقيق
 لأخيه ثم توفي الأخ المذكور عن بنت ابن أخيه الشقيقة المذكورة لأخيه فهل إذا توفيت موت
 الأخ المذكور عن بنت ابن أخيه المذكور ولا وارث له - سواها ينصير الميراث فيها
 لمكونها من ذوى الأرحام ولم يوجد من يصحها من الورثة (أجاب) إذا تحقق بالوجه
 الشرعي موت المرأة المذكورة عن بنت ابنتها وأخيها الشقيق لأخيه ثم موت الأخ المذكور
 عن بنت ابن أخيه المذكور وأنه لا وارث له سواها ينصير الميراث فيها حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وزوجة ولا وارث له غيرهما وترك ما يورث عنه
 شرعا فهل يكون الثمن للزوجة فقط والباقي للبنت فرضا وردا حدث لأعاصيب ولا يرد
 على الزوجة شيئا (أجاب) نعم للزوجة المذكورة الثلث فرضا والباقي للبنت فرضا وهذا حديث
 لا وارث سواهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي السيد مات عن ابنة ابنة ابن
 عم جده إلى أبيه الشقيق الأربعة وهم رضوان بن حسين بن محمد بن حسين عم جد الميت
 الشقيق الذي مات أبوه حسين في حياة جده محمد بن حسين عم الجد المذكور وعلى بن أحمد
 ابن محمد بن حسين عم الجد المذكور وعلى بن إبراهيم بن محمد بن حسين عم الجد المذكور
 ومصطفى بن مصطفى بن محمد بن حسين عم الجد المذكور الميت آباء على وعلى ومصطفى
 بعدهم ومحمد بن محمد بن حسين عم الجد المذكور إلا أن ابنة ابنة ابن عم الجد المذكور
 الأربعة المذكورين - وجودون حال وفاة الجد المذكور المذكورين من هو أعلى منهم
 وهم آباؤهم الأربعة وجدهم محمد المذكورين وهم في الدرجة والجهة وفاة القرابة سواء
 فهل تركه السيد المذكور في المذكورين - بين ابنة ابنة ابن عم جده الشقيق الأربعة
 المذكورين بالسوية حيث لا وارث له سواهم ولا يمنع رضوان بن حسين بن محمد بن حسين
 عم الجد الشقيق المذكور من الميراث موت أبيه حسين في حياة جده محمد بن حسين عم الجد
 المذكور والمحال ما ذكره ابن الميراث لتركه السيد المذكور الميت عن ابنة ابنة ابن
 عم جده الشقيق الأربعة لأخيه (أجاب) نعم تقسم تركه الذي له المذكور بين ابنة ابنة ابن
 عم جده الشقيق الأربعة المذكورين بالسوية بينهم - حيث لا وارث له سواهم وموت
 أبي أحدهم في حياة جده لا يخلل في حصصه من الميراث والمحال ما ذكره والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخته لابنة وابني أخته لابنة وترك ما يورث عنه
 شرعا فماذا ينصير كلاهما حيث لا وارث له - سواهم (أجاب) موت الرجل المذكور عن
 ذكر لأخيه يكون لزوجه من تركته الربع فرضا بقسم بينهما بالسوية ولا خصة من أبيه
 الثلثان كذلك والباقي لابني أخته من أبيه نصيبا أو هو قيراطان قسم بينهما والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنة منها وأخته الشقيقة وقسمت تركته
 بينها بالقرينة الشرعية ثم توفيت البنت عن أمها وعمتها وترك ما يورث عنها

فهل والحال هذه تكون جميع تركها لأمها خاصة ولا شيء للعمة المذكورة (اجاب) ميراث
 البنت المذكورة لأمها خاصة حيث لا مانع ولا شيء لأمها المذكورة مع وجود الأم وهذا
 حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) باقادت من وكيل دائرة برنجي هانم
 افندي صورتها المرحوم خورشيد بن حسي كان متاهلاً بأشرفه من السراية
 الخديوية وتوفيت عن المعتق وعن الزوج وعن ولدها منه ومقتضى معرفة ما يخص كل
 منهم من متروكها بالوجه الشرعي وان البنت المذكورة توفى عن زوجها وعن ولده
 المرفوق له من الزوجة الاولى ومقتضى أيضا معرفة ما يخصهما من متروكاته تؤمل الافتاء
 عن ذلك (اجاب) بموت الزوجة الاولى اولاً عن زوجها وابنتها منه ومقتضى الاخير يكون
 لزوجها المذكورة من تركتها ربع فرضا والباقي لابنتها المذكورة وهو ثلاثة ارباع
 تركتها نصيباً ولا شيء للمعتق وبموت الزوج المذكورة ثانياً عن ابنه المذكورة المرفوق له من
 زوجته المتوفاة قبله وزوجته الثانية لا غير يكون لزوجته من جميع ما مورث عنه شرعاً
 النصف فرضاً والباقي وهو سبعة اثمان ذلك لابنته المذكورة نصيباً وهذا حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امر اتمات عن بنت خالة شقيقة وعن اولاد
 خال شقيق ذكور ثلاثة وعن بنت عم أبيها الابن للوارث من ذكر وماذا يخصه (اجاب)
 تقسم تركه المرأة المذكورة بين بنت خالتها الشقيقة واولادها الخال الشقيق الذكور الثلاثة
 أسباعاً البنت الحفالة تسبعها واولاد الخال المذكورين ستة أسباعاً لكل واحد منهم سبعان
 لاختلاف صفة اصلها ما بالذكور والاثنية فقيم المال على اصلها المذكورين مع
 مراعاة صفة الاصل وعدد الفروع فيه فيعتبر الخال الشقيق كانه ثلاثة احوال والخالة
 التي فرعها واحد دخالة واحدة فتكون القسمة أسباعاً بهذا الاعتبار وما اصاب كل
 فريق يعطى لفروعه فيحصل ما ذكرنا على القول المقتضى ولا شيء لبنت عم الاب بعد هذا
 في القرابة من ذكر قبلها وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات ولم يوص شيئاً ليصرف على تجهيزه ومأمنه ولا غير ذلك شورى ثورته بعضهم
 حاضر والآخر غائب فصرف الحاضر في تجهيزه وتكفينه وعمل مأتم له مبلغاً جسمياً من
 تركته وذلك بدون اذن الوارث الغائب وببعض اجازته وبدون وصية من الميت بذلك
 فهل يكون الوارث الذي صرف ذلك في هذا الوجه منبر عابصاً صرفه في المأتم المذكور
 على الوجه المستورد ولا يلزم الوارث الغائب الا ما يخصه فيما صرف في تجهيز الميت وتكفينه
 ودفعه بحسب الاطلاق في ذلك (اجاب) نعم يكون الوارث الذي صرف في ماتم مورثه
 على هذا الوجه منبر عابصاً صرفه في ذلك ان كل الامم كذلك وما صرفه في التجهيز والتكفين
 الشرعي بحسب الاطلاق بأشكال الميت المذكور ودفعه محسوباً من تركته مقدم على
 الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في امر اتوفيت عن زوجها وامها وأخ شقيق وثلاثة
 بنوة لمامن امها فقط فماذا يستحقه كل منهم بالشرعية بضعة الشرعية في الميراث (اجاب)

محرم

صفر

ربيع الثاني

جمادى الاولى

سنة رجب

١١ ١٢٩٣

شوال

١٨ ١٢٩٣

٢١ ١٢٩٣

بموت المرأة المذكورة عن ذكر لا غير يكون لزوجه من تركتها النصف فرضا ولو لها
 السدس كذلك ولا تحتها من امها الثلاثة الثلث كذلك يقسم بينهم بالسوية ذكر وهم
 كانوا هم ولا شيء للاخ الشقيق لاستغراق الفروض التركة والله تعالى علم (سئل)
 في رجل توفي عن زوجته وعن اولاد ابن خاله الشقيق التسعة خمسة من الذكور وأربع
 من الاناث وعن بنات ابنة خاله الشقيق المذكور الأربع ولا وارث له سوى من ذكر
 فكيف تقسم تركته بين هؤلاء بحسب الفريضة الشرعية (اجاب) بموت الرجل
 المذكور عن ذكر في السؤل لا غير يكون لزوجه من تركته الربع فرضا والباقي وهو
 ثلاثة ارباعها يقسم على اول بنات الخال بالذكورة والانثوية في فروع الخال الشقيق
 الثلاثة عشر المذكورين وهما بن الخال وينتفع لغيره فلهذا الاصل من المذكور
 والانثوية مدد فروعه فله على المفق به فيجعل ابن الخال الذي فروعه تسعة كتسعة
 ابنا خال وتجعل بنات الخال التي فروعه اربعة كأربع بنات خال يكون هذا الباقي
 مقسوما على اثنين وعشرين سهما لاعتبار وجود تسعة ابنا خال بنسبة شرسهما
 ووجود اربعة بنات خال باربعة اسهم ومجموع ذلك اثنان وعشرون سهما لاصحاب
 الخال وهو النسيبة عشر سهما يقسم بين فروعه التسعة المختلطين للذكر حظ الاثني
 وما لاصحاب بنت الخال وهو الاربعة اسهم يقسم بين فروعه الاربع المذكورات بالسوية
 بينهم والله تعالى علم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجته وأخ وأخت شقيقتين
 وأخ وأخت لام لا غير وترك ما يورث عنه شرعا وهو النصف في اربعة ومواس حصلها
 هو وأخوه الشقيق بكسبهم وسعيهم مسوية لا غير لكسب أحدهما عن الآخر فاذا
 يخص كل وارث عن ذكر فيما يورث عن الميت المذكور شرطا (اجاب) بموت الرجل
 المذكور عن ورثته المذكورين لا غير يكون لامه من تركته السدس فرضا وزوجه
 الربع كذلك ولاخيه وأخته لام الثلث كذلك يقسم بينهم بالسوية والباقي وهو الربع
 يقسم بين الاخ والأخت الشقيقتين تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخته الشقيقة وأخته لا يه ولا وارث له غيرهن
 فما يخص كلا (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر لا غير يكون لزوجه من تركته
 الربع فرضا قراريط ولاخه الشقيقة وأخته لا يه الباقي فرضا ورعا على حسب
 سهامهما فيقسم هذا الباقي ارباعا بينهما للاخت الشقيقة ثلاثة ارباع هذا الباقي وهو
 ثلاثة عشر قيراطا ونصف قيراط وللأخت لابربعة وهو اربعة قيراط ونصف قيراط
 والله تعالى علم (سئل) ما فائدة من عموم بيت المال مضمونها المقصود ما لا يحضر تكمل على
 ما اشتملت عليه افادة مملوكة بيت مال اسكندرية في خصوص الحاجب على احمد البربري
 وزوجه خديجة الذين توفي في آن واحد باسباب اسفكيا التعميم مع ما اشتمل عليه مختصر
 الوفاة المرفوعة صورته بشقين معه يكتم بمرور الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي في

- ٢٢ ١٢٩٣ انور یث هل ترث الزوجة زوجها ام كيف لا بما يلزم (اجاب) اذا ماتت الزوجان
المذكوران معاً آن واحد اولادى ايهما مات اولاداً لث أحدھما من الاخر وتسم
تركة كل منسماين وورثه الاحياء والله تعالى اعلم (سئل) في فاصرات من اخت
شقيقة وعن ام وعن اخت لابن وعن عمن هما اخوان شقيقان لا يهون جدهم ام
الاب وليس له وارث سوى من ذكر وترث ما يورث عنه شرعاً من عقارات ومبوس وبعض
نمودق فخن برث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث بالفرصة الشرعية (اجاب)
بموت الولد المذکور وعن ذكر لا غير يكون لاخته الشقيقة من تركته النصف فرضاً
ولا لاخته لاب السدس كذلك تكمله للثنتين ولا له السدس كذلك والباقي وهو السدس
لعميه الشقيقين نصيباً يتسم بينهما سوية ولا شيء للجد المذکور كحجبها بالام والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن ابن بالغ وعن بنت وابن فاصرين وترك
ما يورث عنه شرعاً واذا الورثة اخذ ما يستحقونه بطريق الارث الشرعي فماذا يخص
كل وارث شرعاً (اجاب) بموت الرجل المذکور عن امه وابنه وبنته المذکورين لا غير
يكون لامه من تركته بحسب الفرصة الشرعية السدس فرضاً ربعه قراريط والباقي
وهو عشرون قيراطاً يتسم بين اولاد المذکورين للذكر مثل حظ الانثيين نصيباً فيكون
لكل ابن من الابنتين ثمانية قراريط وللبنات المذكورة اربعة قراريط وهذا الحديث
لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير توفي عن ابيه وجدته امه واخويه من
امه لا غير فخن برث منسماين من لا يرث وما يخص كل وارث (اجاب) بموت الابن المذکور
عن ذكر لا غير يكون لابيه خمسة اصداس تركته نصيباً وتجدته امه السدس فرضاً
ولا شيء لاخته من امه كحجبها بالاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنته
وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعاً من عقارات وامعة ثم مات الابن المذکور عن امه
وعنه الشقيق فقط وترك ما يورث عنه شرعاً من عقارات وامعة ايضا ولم يتسم التركة ان
بين الورثة المذکورين فماذا يخص كل وارث بالفرصة الشرعية واذا صرفت ام الميت
الثاني قدر امه لو ما من الدراهم من مالها الخاص بها في مؤنتها ومؤنة ابنتها البالغ الميت
المذکور في حال حياته وذلك بدون اذنه وامه وترث الا ان اخذ من تركته ايهما بعده وبه
للتحاب لذ الشحيحة كانت منبرعة (اجاب) بموت الرجل المذکور عن ابنته وزوجته
لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضاً ثلاثة قراريط ولابنته المذكورة الباقي نصيباً
احد وعشرون قيراطاً وبموت الابن المذکور ثانياً عن امه وعنه الشقيق لا غير يكون لامه
من تركته الثلث ثمانية قراريط فرضاً ولعمه المذکور الباقي مما تركه ستة عشر قيراطاً
نصيباً وليس للام المذكورة الرجوع بعب تبرعتا بانها على ابنتها البالغ المذکور حال
حياته من مالها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها والبتها وعدد
من الاخوة لام واخت لاب وعجها فخن المستحق ومن المحبوب وما نصيب كل من يستحق

(اجاب) بموت تلك المرأة عن ذكر لا غير يكون زوجها من تركها النصف فرضا على ثلاث
اشعشر سهمين ستة وثلاثين سهما ولامها السدس فرضا كذلك أربعة اسهم من ستة
وثلاثين سهما ولام عدد من الاخوة لام الثلث فرضا كذلك ثمانية اسهم من ستة وثلاثين
سهما تقسم بينهم بالسوية على عدد رؤسهم ذكورهم كانوا منهم ولاخت لآل النصف
فرضا كذلك الاثنا عشر سهما من ستة وثلاثين سهما فيبلغ نصيب الزوج للذكور
ثلث التركة ونصيب الام ثلثا سدسها ونصيب الاخوة لام سدسها وثلث سدسها
ونصيب الاخت لآل ثلثها الباقي ولاشي لعمها سواء كانا عصبة ام من ذوى الارحام
لاستغراق القروض التركة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى تكله بنت واصف
ابن قطر مات عن ابن عم ابيها الشقيق رجل يدعى فلتس بن جرحس بن غبريال
أخى قطر المذكور الشقيق وعن بنتى ابني عم ابيها الشقيق الثاني هما امرأتان تدعى
احداهما مصصف بنت جلي بن مشرق والاخرى تدعى حنونه بنت بشاي بن مشرق
المذكور أخى قطر المذكور الشقيق وعن ابن بنت اختها لآل ابيها رجل يدعى تادرس
ابن سارة بنت بربارة أخت تكله المتوفاة المذكور ولآلها واصف بن قطر المذكور ثم
مات فلتس ابن ابن عم ابي تكله الشقيق المذكور ثانيا عن مصصف بنت جلي بن
مشرق المذكور التي هي بنت ابن عم ابي فلتس الشقيق وعن حنونه بنت بشاي بن
مشرق المذكور التي هي بنت ابن عم ابي فلتس الشقيق المذكور وعن تادرس
ابن سارة بنت بربارة بنت واصف بن قطر المذكور الذي هو ابن بنت بنت ابن عم ابي
فلتس الشقيق ولم تقسم تركه للبنة الاولى ولا تركه الميت الثاني فمن يرث في المسئلة
الاولى والثانية ومن لا يرث من هؤلاء بالفرصة الشرعية حيث لا وارت سوى من
ذكر (اجاب) بموت المرأة المدعوة تكله ولام ابن ابن عم ابيها الشقيق المدعو
فلتس وعن بنتى ابني عم ابيها الشقيق الثاني هما مصصف وحنونه وعن ابن بنت
اختها لآل تادرس المذكورين لا غير يكون جميع ميراثها لابن ابن عم ابيها فلتس
المذكور لكونه الاعاصب دون من عداه ممن ذكر لا تهم من ذوى الارحام وبموت
فلتس المذكور ثانيا عن مصصف وحنونه المذكورين بنتى ابني عم ابيها الشقيق وعن
تادرس ابن بنت بنت ابن عم ابي فلتس المذكور لا غير تكون تركته التي من جلتها
ماورثه من تكله المتوفاة ولآل ابن مصصف وحنونه المذكورين بالسوية ولاشي لتادرس
ابيه في الدرجة عن مصصف وحنونه المذكورين بالنسبة لفلتس مع كونهم من ذوى
الارحام والله تعالى اعلم

(شجرة النسب المذكور في هذا السؤال)

(سئل)

ذی الحجة

١٢٩٤

١٢

(سئل) في رجل مات وترك مابورث عنه شرعاً وله زوجة وبنت متهال بنناخ شقيق
وبنتاهم شقيق لابنه لا غير فن الذي يرث من هؤلاء ومن لا يرث وما يخص كل وارث من
متر وكاث الميت المذكور (اجاب) يرث الرجل المذكور عن زوجته وبنته المذكورين
وبنتي أخيه شقيقه وبنتي عمه الشقيق لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضاً وبنته
الباقى فرضاً واولا شيء لمن عداها مما علم ذكر حيث لا ولورث سواهم والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل توفي عن زوجة وابن معتقه وابن أخيه الشقيق وتترك مابورث عنه
شرعاً فهل لاهـ يرث الابن الاخت لكونه من ذوى الارحام ويكون ميراثه بين زوجته
وابن معتقه اربعاً والزوجة من تركته الربع فرضاً لابن معتقه ثلاثة ارباعها تعصيباً
حيث لا وارث له سوى من ذكر (اجاب) نعم لزوجته المذكور من تركته الربع فرضاً
وابن معتقه الباقى وهو ثلاثة ارباعها تعصيباً ولا شيء لابن الاخت لكونه من ذوى
الارحام وهم مؤخرون عن العصبه بحسب القرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن اولاده النسيقي ذكروا بنتين وترك مابورث عنه شرعاً من فرائس
ونحاس ودراهم ولم يترك وارثاً سوى من ذكر فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث
بالقرينة الشرعية (اجاب) الميراث لابن النسيقي العاصب وحده دون اخيه
لكونهما من ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجته وابنه وبنته واخويه الشقيقين ثم تزوجت زوجة الميت المذكور
بأحد اخويه المذكورين ثم ماتت زوجة الميت الاول التي تزوجت باخيه بعدد عن
زوجها الثاني وعن ابنا وبنتها من الميت الاول ثم مات أحد العيين الذي تزوج زوجة
الميت الاول عن أخيه شقيقه وزوجة أخرى خلاف الزوجة المذكورة وعن ابن وبنت
أخيه المتوفى اولاً المذكورين ثم مات ابن الميت الاول عن زوجته وأولاده الستة ثلاثة
ذكر وثلث اثناث وعن أخيه وعمه الشقيقين ثم مات الم الثاني آخر عن زوجته وبنت
أخيه الشقيق المذكور وعن اولاد ابن أخيه الستة المذكورين منهم ثلاثة من الذكور

جمادى الاولى

٢

١١٩٥

١٠

١٢٩٥

مادى الاولى سنة

٢٧ ١٢٩٠

وثلاث من الاماثل لاغير ولكل من المتوفين المذكورين تركته لم تقسم الى الاثني فهاذا
 يخص كل وارث من هؤلاء ما نصيب بنت الميت الاول من تركته ايها ومن امها بحسب
 الفرصة الشرعية (اجاب) بموت الرجل الاول عن ذكر لاغير يكون لزوجته من تركته
 الثلث فرضا والباقي يقسم بين ابنته وبنته تعصيا للمذكور مثل حظ الانثيين فلا يثبت له اربعة
 عشر قيراطا وبنته سبعة قيراطا ولا شيء لاختيه وبموت زوجة الميت الاول ثمانية
 زوجها الثاني وابنها وبنتها لاغير يكون لزوجها الثاني الذي ماتت عنه من تركتها التي من
 جلتها ما لخالها من زوجها الاول وهو وثلاثة قيراطا والربع قرصاة قراريط والباقي
 يقسم بين ابنتها وبنتها المذكورين تعصيا للمذكور مثل حظ الانثيين فلا يثبت لهما من ذلك النصف
 اثنا عشر قيراطا وبنتها المذكورون كورة الربع ستة قيراطا وبموت احد العامين ثمانية
 زوجة الاخرى المذكورون وعن اخيه الشقيق وعن ابنه وبنت اخيه المذكورين لاغير
 يكون لزوجته المذكورون كورة من تركته الربع فرضا ولاخيه الشقيق المذكور الباقي
 تعصيا ولا شيء لابن وبنت اخيه وبموت ابن الميت الاول رابعان زوجته وأولاده
 المذكورين وعن اخيه وعمة لاغير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا والباقي يقسم
 بين اولاده المذكورين تعصيا للمذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء لاخته وعمة وبموت الم
 الثاني خامساعن زوجته وأولاد ابن اخيه الشقيق الستة المذكورين وعن بنت اخيه
 الشقيق المذكورون كورة لاغير يكون لزوجته من تركته الربع قرصاة قراريط والباقي
 وهو ثمانية عشر قيراطا من تركته لابناء ابن اخيه الشقيق الثلاثة المذكورين تعصيا
 يقسم بينهم بالسوية ولا شيء لاختواتهن الثلاث ولا لبنت اخي الميت المذكورون كورة
 من ذوى الارحام فقطصل من ذلك ان نصيب بنت الميت الاول من تركته ايها سبعة
 قراريط ومن تركته أمها ستة قراريط لاغير وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى
 اعلم (سئل) بافاضة من بيت مال مصر مضمونها توفى المرحوم فاسم باشا بحفاظ مصر كان
 معتق أقصد ديننا بالرهيم باشا ولدى ضبط متركه قليل من نعهد وان المرحوم توفى عن
 زوجته عذيلة هاتم وعن الجناب الخديوي صاحب معتقه وأنه موجود شخص يدعى محمدا
 اصلان افندي يدعى انه ابن أخت المرحوم ولا يعلم وراثته للمرحوم من عندهما ادعى انه
 فيما سبق كان نصرانيا وادعى انه اسلامي فيما بعد اورد عن الاسلام وبذا يعلم ان كان
 يرث لم لا تقوم افادة الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لاميراث لابن الاخت المذكور
 مع وجود عصبة المعق والزوجة لكونه من ذوى الارحام ولو كان مسلما حال موت المورث
 المذكور لان ميراث ذوى الارحام مؤخر عن ميراث العصبة ولو بولاء العتاقة كفى هذه
 الصورة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخنتين لام وعن أولادهم شقيق
 لابنها ذكور خمسة وانثى واحدة وعن بنات بنتها ولم يكن لها وارث سوى من ذكره وتركت
 ما بورت عنها شرعا عن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من هؤلاء المذكورين

١٢٩٠

١٢٩٥

•

صفر

١٢٩٦

٨

ربيع الاول

١٢٩٦

٩

جمادى الاولى

١٢٩٦

٢٦

بالفرضة الشرعية (اجاب) للاختين لام الثلث فرضا يقسم بينهما بالسوية ولا بناء لهم
 الشقيق الخمسة الباقي تعصيا يقسم على عدد رؤسهم ولا شيء لثنت المم ولا لبنات البنت
 لكونهن من ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن امه وابنته لاه وابنته الشقيقة وابنته لاه لا غير فما يخص كل منهم من
 تركته بالفرضة الشرعية (اجاب) يكون الشخص المذكور عن ذكر لا غير يكون لاه من
 تركته السدس فرضا وابنته لاه السدس كذلك وابنته الشقيقة النصف كذلك
 وابنته لاه السدس الباقي كذلك ذلك كله لحق الاخوات وهو الثلثان لان ميراث
 الاخوات لاب مع الاخوات الشقيقات كميراث بنات الابن مع بنات الصلب فيعطى
 للواحدة من الاخوات لاب السدس مع الاخت الشقيقة الواحدة تسكيلة للثنتين فان حق
 الاخوات الثلثان وقد أخذت الاخت لاب وأم النصف فيبقى منه السدس فيعطى للاخت
 لاب واحدة كانت أو أكثر حتى يكمل حق الاخوات اثنى الثلثين ولو وجدت اختان
 شقيقتان واخت لاب فأكثر فلا ترث الاخت لاب لانه قد كمل لهما حق الاخوات الا ان
 يكون هنالك أخ لاب فيعصمها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاده
 الاثني وعن زوجته وعن اولاده الشقيق المذكور وترك ما يورث عنه شرعا من عقار
 ومنقول وغير ذلك ولم تقسم تركته بين ورثته المذكورين فهل اذا ثبت اولادهم نسبهم
 الى ابن عمهم المتوفى المذكور بالوجه الشرعي يكون لهم اخذ نصيبهم من تركته على حسب
 الفرضة الشرعية وماذا يخص كل وارث ممن ذكر وليس لاحد معارضتهم في ذلك بدون
 وجه شرعي (اجاب) نعم يكون لاه بناء المذكورين اخذ نصيبهم من تركته بعد ثبوت
 نسبهم اليه بالشرعي حيث لا مانع ونصيب الزوجة منها الثلث فرضا ونصيب
 البنات الثلثان كذلك والباقي لاه بناء المم الشقيق بالسوية بينهم تعصيا حيث لا وارث
 سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن اخيها الشقيق وترك
 ما يورث عنها شرعا من عقار ومنقول ثم ان ابن اخيها الشقيق اثبت وراثته لما لدى المحاكم
 الشرعي ونزع له بذلك اعلام شرعي والآن ادعى رجل اخيها لاه ابن بنت عمها ثم
 رجس وادعى انه ابن عمه اولم يثبت دعواه شرعا فهل والحال هذه يكون جميع الميراث
 لابن الاخ الشقيق ولا غير بقدر دعوى الرجل المذكور هل فرض ثبوتها ويكون ابن الاخ
 الشقيق مقدما عليه (اجاب) اذا كان المحكم لابن الاخ الشقيق بالنسب من التوفاه
 المذكورة صحيحا حقا يكون ميراثه لاه شرعا حيث لم يوجد له من يقدم عليه في الميراث
 ولا من شاركه فيه ولم يوجد مانع من ارضه شرعا والافلاوا: الاخ الشقيق يجب ابن المم
 من الميراث على فرض ثبوت ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من مأمور
 ضابطه مصر صورته ورثت افادة قونلا تودولة الانجليز في شأن ما هو غريب ايضا
 عما تسميه مصر بـ «البلد» فيما يتعلق ببلد النقدية الذي قيل بالرواية به الى شاة ارمينية

فالأمل الاطلاع عليها أو التكرم بالافادة عما هو غريب بحسب ما تقتضيه الشريعة (أجاب)
وردت افادة سماعتكم شرعاً على ما ورد من قولنا لا تدولة الانجليزية المتضمن جميع ذلك
الاسمة فهام عن سعة المبلغ الموصى به من المرأة الانجليزية بالنسبة الارضية الاصلية
التابعة للحكومة المحلية المتوافقة بتصرف بعض مودع الموصية المذكورة وثبتت الوصية
المذكورة واقرب على صحتها من طرف المحاكم وقد قامت تلك الشبهة عن اخويها شقيقها
واخيها لايبيا الذين دعاهم طائفة الارمن الاصليين من دعايا الحكومة المحلية ايضا ثم
توفي اخوها لايبيا المذكور ايضا عن بنته القاصرة والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان بحيث
ثبتت هذه الوصية وفقدت شرعاً يكون هذا المبلغ الموصى به مع حقا تلك الشبهة ومن
جلية تركها فيستحقه اخوها الاثني عشران دون اخيها لايبيا لانه محبوب من الميراث
بالشقيقين شرعاً ولاشيء لبيته من بعده في ذلك وهذا اذا لم يكن للشبهة الموصى بها المذكورة
وارث سوى من ذكره ولم يوجد في الشقيقين المذكورين مانع من الارث والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته معقبيه عائشة وجهان وعن ابنيه محمد منيب من
عائشة وعمر خالصي من مستولته الماسة المتوفاة حال حياته وعن بنتيه زينب ووحيد
المرزوقين له من زوجته جهمان المذكورة ثم توفيت بقتله زينب المذكورة عن امها
جهمان وثبتت ميراثها وحيدة ولخويها لايبيا محمد منيب وعمر خالصي المذكورين ثم توفيت
جهمان الزوجة المذكورة عن بنتها وحيدة المذكورة وابني معقبتها محمد وعمر المذكورين
لاشيعر بن يرث من لارث وماذا يخص كل وارث بحسب القرصة الشرعية حيث
لا وارث سوى من ذكر (أجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته المذكورين وأولاده
الاربعة لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضاً ثلاثة قرايط بالسوية بينهما
والباقي وهو احدى عشر قرايط يقسم بين أولاده الاربعة المذكورين للذكر مثل حظ
الانثيين فيكون لكل من ابنيه المذكورين سبعة قرايط ولكل من بنيتي المذكورين
ثلاثة قرايط ونصف قرايط وموت زينب البنت المذكورة ثانياً عن امها جهمان
وشقيقتهما وحيدواخويها لايبيا محمد منيب وعمر لا غير يكون لامها من تركتها السدس
فرضاً اربعة قرايط وكفيتها وحيدة النصف كذلك وهو اثناعشر قرايط والباقي
وهو الثلث ثمانية قرايط لاخويها لايبيا بالسوية بينهما وموت جهمان الزوجة الام
المذكورة ثانياً عن بنتها وحيدة وابني معقبتها محمد وعمر لا غير يكون لبنتها من تركتها
النصف فرضاً والباقي لابني معقبتها المذكورين بالسوية بينهما معصياً حيث لا وارث
سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بافادة في ٢٢ سنة ١٢٩٦ مضمونها
وردت افادة حضرتم في ١٤ الجاري وبقي قيسدها في كتاب الفرائض من هذه
التماري بهذا التاريخ المحض بالهكم الشرعي في مسألة المبلغ الموصى به من المرأة الانكليزية
للشبهة الارمنية تحسروا الى اتصال الانكليز بذلك فوردت الافادة المسطرة فبيد ان

الاشارة الارمنية المذكورة كانت وفاتها في باريز لافي مصر ولهذا مطلوب الافادة ان كانت وفاتها في الخارج بتغير المحكم الشرعي أم لا فلم تحرر به لسادتك ثم تل الافادة عما هو م غوب وعلى تلك الافادة المهررة من القنصل المذكورة حاشية لفظها ولوان الشابة الارمنية المذكورة توفيت بباريز الان توجهها هائل كل لانسام تعليمها وتهديتها لالتوطن وادر كتب الوفاة لكنها لم تتفسير عن تبعيتها الاصاوية للدولة العلية العثمانية واخوها شقيقاها ما زالنا بعين للدولة المشار اليها الى حين وفاتها (اجاب) بمجرد توجه هذه الشابة لباريز لا بقصد التوطن فيها بل لقضاء مصلحتها المذكورة مع بقائها على كونها من اهل الذمة وتبعية الدولة العلية العثمانية وبقاء اخويها شقيقاها بهذا الوصف الى حين وفاتها بباريز المذكورة حسبما استفيد من الحاشية الموضحة لا يغير حكم ارث الاخرين المذكورين منهم لعدم وجود اختلاف الادار المحكمي المانع من الارث لبقاء عقد الذمة كما يستفاد ما ذكر من أوائل باب استئذان الكافر من الدرر حواشيه رد المحتار والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امر أم ماتت عن بنتها وعن بنت خالتها لا يورثها وتركت ما يورث عنها شرعاً ماتت بنت الخالة المذكورة عن بنتي بنت خالتها الحقيقية وعن صاحب معتقها وتركت ما يورث عنها شرعاً ولم تقسم تركه كل فاذ يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة أولاً عن بنتيها وعن بنت خالتها لا يورثها ميراثها بل ميراث المذكورين فرضاً وبما يقسم بينهما مسوية ولا شيء لبنت خالتها لكونها من ذوى الارحام والرد مقدم عليهم وموت بنت الخالة المذكورة ثانياً ينعى بنت خالتها المذكورين وعن صاحب معتقها لا يورث ميراثها جيعه لعاصب معتقها اذ العصبية ولو من جهة السبب كعاصب المتق يقسمون في الميراث على ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امر أم ماتت عن امها وعن اخوة لها ذكوراً وانما من امها وتركت ما يورث عنها شرعاً فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث شرعاً (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن امها واخوتها لا يورثها الا بناتها واخوتها الا بها المذكور والبنات يكون لاهلها من تركتها السدس فرضاً ولاخوتها الا بها المذكورين الثلث كذلك يقسم بينهم بالسوية ذكرهم كانا هم ولاخوتها الا بها المذكورين الباقي تعصبا يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن اخته شقيقة وعن أولاد أخيه الشقيق ذكوراً وانما من يرث من هؤلاء ومن لا يرث وما يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر يكون زوجته من تركته الربع فرضاً ولشقيقته الصنف كذلك ولاولاد أخيه الشقيق المذكور الباقي تعصبا ولا شيء لالبنات منهم لكونهم من ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت عنه الشقيق وعن بنت

٢٨

١١٩٦

رجب

٦

١١٩٦

٢٠

١٩٦

٣٠

١٩٦

رمضان	سنة
٤	١٢٩٦
١٣	١٢٩٦
شوال	
١٣	١٢٩٦
ذى القعدة	٣
صفر	
١٤	١٠٩٧
٢٢	١٢٩٧
ربيع الاول	
١	١٢٩٧

هم شقيق آخر ولم يكن له وارث سوى من ذكر مع اتحاد الدين والداد وعدم المانع
 فمن يرث ومن لا يرث بحسب الفريضة الشرعية (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر
 لاغير تكون جميع تركته لابن عمه الشقيق تعصيبا دون بقى عيه المذكورين لكونهما
 من ذوى الارحام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة له واخت شقيقة
 وعن ابن وبنت اخ شقيق له وعن ابن وثلاث بنات اخ شقيق له آخر ايضا فن الوارث من
 هؤلاء (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر في السؤال لاغير يكون لزوجته من
 تركته الربع فرضا ولا لاخته الشقيقة النصف كذلك والباقي وهو الربع يقسم بين
 ابني اخويه الشقيقين بالسوية بينهم تعصيبا ولاشي لبنات الاخوين الا ربع المذكورات
 لكونهن من ذوى الارحام لا يصرن عصبة باخوين المذكورين والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأتوفيت عن زوجها وابنها وامها وابيها لاغير فكيف تقسم تركتها بحسب الفريضة
 الشرعية المحمدية (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن وراثتها المذكورين لاغير يكون
 لزوجها من تركتها الربع فرضا ولا لبيها السدس كذلك ولا لأمها السدس كذلك ولا لباقي
 الباقي وهو عشرة قراريط تعصبا حدث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) من المالة
 باقاة حاصلا لها فتوفي شخص عن زوجته وأولاد ولد له ذكورا واناثا ودهت الحال لمعرفة
 فرض الزوجية في ميراثه فالأموال سيادتكم التكرم بالافادة عن ذلك (اجاب) بموت
 الرجل عن زوجته وأولاد ابنه ذكورا واناثا يكون لزوجته في ميراثه الثلث فرضا
 والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصدة توفيت الميراث لله تعالى عن والدها وعن
 جدها إلى أبيها وعن أخيها واختها من أبيها لاغير فكيف تقسم تركتها بالفريضة
 الشرعية (اجاب) بموت البنت المذكورة عن ذكر لاغير يكون لامها من تركتها
 السدس فرضا والجود جمع من الاخوة لجهدها إلى أبيها الباقي تعصبا ولاشي لأخيها
 واختها المذكورين بحسب المأجود به في الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت
 وزوجتين وأخت شقيقين وأولاد اخ شقيق ذكور وترك ما يورث عنه شرفا
 يخص كل واحد من هؤلاء المتوفى المذكور (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ذكر
 لاغير يكون لبنته من تركته النصف فرضا ولزوجته المذكورتين الثلث كذلك تقسم
 بينهم ما ولاخيه واخته الشقيقين الباقي تعصبا للذكر مثل حظ الانثيين ولاشي لأولاد
 أخيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معتق توفي عن زوجته وبنته منها وبنته من
 مستولدة وعصبة معتقة لاغير ثم توفيت البنت الميراث من المستولدة المذكورة وعن
 والبتها المستولدة التي سمعت بموت سيدها وعن اختها لابيها وعصبة معتق أبيها لاغير
 فما يخص كل وارث من ذكر في التركة الأولى والثانية (اجاب) بموت الرجل الأول عن
 ورثته المذكورين لاغير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا ولبنتيه المذكورتين
 الثلثان كذلك والباقي وهو خمسة قراريط لعصبة معتقة تعصبا وموت إحدى البنتين

ربيع الثاني سنة

لأنه كورة ثانياً عن أمها الممتعة بموت أبيها وعن اختها أبيها وعصبة معتق أبيها
 لا غير يكون لأبها من تركها الثلث فرضاً ولاختها المذ كورة النصف كذلك والباقي
 وهو السدس لعصبة معتق أبيها تعصياً حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 توفي عن بنت وزوجة وأم وعم شقيق وأخ لام ثم ماتت البنت المذ كورة عن أمها زوجة
 الميت الأول وجدها أم أبيها وعم أبيها الشقيق المذ كور وابن عم أبيها المذ كور الذي
 هو عم لام ولم تقسم التركة فمن يرثون وماذا يخص كل وارث في المثلثين (أجاب)
 بموت الرجل المذ كور أولاً عن ذكر لا غير يكون لبنته من تركه النصف فرضاً وزوجته
 الثلث كذلك ولأمه السدس كذلك ولعمه الشقيق الباقي تعصياً ولا شيء لأخيه لام بحجبه
 بالبنت وموت البنت المذ كورة ثانياً عن ذكر لا غير يكون لامه من تركها الثلث فرضاً
 ولم أبيها الشقيق المذ كور الباقي تعصياً ولا شيء لمخبتها المذ كورة بحجبه بالأم والأب
 عم أبيها المذ كور بعده في الدرجة عن عم الأب المذ كور وجهه عمومته لام لا يستحق بها
 شيئاً والحال ما ذكر لكونه من هذه الجهة من ذوى الأرحام والله تعالى أعلم (سئل)
 في بنت ماتت عن أمها المحرمة وعن عمها اخت أبيها الشقيقة وعمها اخت أبيها الأب
 وترك ما يورث عنها فرضاً ولا وارث لها سوى من ذكر فله من ميراثها من ذكر
 (أجاب) ميراث البنت المذ كورة لامها خاصة الثلث بالفرض والباقي بالرد ولا شيء لعمتها
 المذ كورين لأنهم سمان ذوى الأرحام والردمة قدم على ميراثهم وهذا حيث لا مانع
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولده ثم مات الولد عن أمه وعن بنت
 عمته فإذا يكون المحكم في التركة كثنين المذ كورين (أجاب) بموت الرجل المذ كور أولاً
 عن زوجته المحرمة بنسكاح صحيح وابنه منها لا غير يكون لزوجته من تركه الثلث فرضاً
 ولابنه الباقي تعصياً وموت الأب المذ كور ثانياً عن أمه المذ كورة وبنت عمته لا غير
 يكون تركته جميعاً لامه فرضاً وردها ولا شيء لبنت عمته لكونها من ذوى الأرحام والرد
 مقدم على ميراثهم وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 توفي عن زوجته وابن عمه الشقيق وعن عمته اخت أبيه لا غير فمن يرثون وماذا يورث
 منهم وما يخص كل منهم (أجاب) بموت الرجل المذ كور عن ورثته المذ كورين لا غير
 يكون لزوجته من تركه الربع فرضاً ولابن عمه الشقيق الباقي تعصياً ولا شيء لعمته
 لكونه من ذوى الأرحام فلا ترثان مع العصبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجته وابن بنت عمته الشقيقة وعن ابن بنت عمه الشقيق لا غير فمن يرث
 ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) لزوجته في هذه المسئلة الربع فرضاً
 والباقي تقسم بين ذوى الأرحام الأربعة المذ كورين أولاً ثلثاً لثلاث قرابة الأب وهما ابن
 وبنت العم المذ كوران للذكر مثل حظ الأنثيين وثلثه لقرابة الأم وهما ابن وبنت
 الخال المذ كوران للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى

١٢٩٧

٤

١٢٩٧

١٢

رمضان

١٢٩٧

١٩

ربيع الاول

١٢٩٨

١٢

ربيع الثاني

١٢٩٨

٩

رجب سنة

١٤ ١٢٩٨

مبان

١٠ ١٢٩٨

رمضان

٨ ١٢٩٨

وال

٤ ١٢٩٨

٥ ١٢٩٨

٢٤ ١٢٩٨

اعلم (سئل) في رجل مات عن امه ووزوجته وعن اخ شقيق واخنت شقيقة وعن اخوة
 و اخوات لاب وتترك ما يورث عنه شرعاً ثم قبل قسمة المترك مات الاخ الشقيق المذكور
 عن زوجتين وعن خمسة بنين وعن بنتين وعن امه المذكورة واخنته الشقيقة وعن اخوته
 و اخواته لايه المذكورين فشر من لايث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت
 الرجل الاول عن امه ووزوجته واخيه واخنته الشقيقين واخوته لايه لايغير يكون لامه
 من تركته السدس فرضاً ولزوجته الربع كذلك والباقي لايه واخنته الشقيقين تعصياً
 للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لايه عن اخوته لايه بحكمهم مالاخ الشقيق وبموت الاخ الشقيق
 المذكور ثمانية ابناء عن زوجته وامه واولاده السبعة المذكورين واخوته ذكور او اناثا
 لايغير يكون لزوجته بمخصصه الثلث فرضاً يقسم بينهم وامه السدس كذلك والباقي
 لاولاده المذكورين تعصياً يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لالاخوة المذكورين
 بحكمهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وبناته الخمس واخيه شقيقه
 لايغير وتترك ما يورث عنه شرعاً كيف يقسم تركته هذا المتوفى على ورثته المذكورين
 (اجاب) بموت الرجل المذكور عن ورثته المذكورين لايغير يكون لزوجته من تركته
 الثلث فرضاً وبناته الخمس الثلثان كذلك يقسم بينهم بالسوية والباقي وهو زوجة
 فرائض لايه الشقيقين تعصياً وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن بنت وزوجة وبقي اخ شقيق وتترك ما يورث عنه شرعاً فماذا تكون القسمة بعد
 اخذ الزوجة فرضاً (اجاب) لزوجته الميت المذكور من تركته الثلث فرضاً وليتبع الباقي
 فرضاً واولاداً لاني ليني اخيه المذكورين لكونهما من ذوى الارحام والرد على ذوى
 الفروض مقدم على ميراثهم وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجة وعن اولاد اخيه الشقيق وهم ذكور اثنان وعن بنت اخ شقيق
 آخر وتترك ما يورث عنه شرعاً فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث من الورثة
 المذكورين (اجاب) ميراث الرجل المذكور لزوجته منه الربع فرضاً ولابن اخيه
 الشقيق الباقي تعصياً ولا شيء لبنتي اخيه المذكورين ولا لبنت اخيه الشقيق الاثر
 لكونهن من ذوى الارحام وهذا حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت اخنته لامه لايغير فشر من لايث وما
 يخص كل وارث (اجاب) لزوجته الميت الربع فرضاً والباقي من تركته لبنت اخنته لامه
 للذكورة التي هي من ذوى الارحام حيث لا وارث له سواها لعدم الرد على أحد الزوجين
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن عمته ائمة اخنت ابيه من امه وعن بنت عم شقيق
 فلهن الميراث منهن (اجاب) ميراث هذا الرجل لعمته ائمة اخنت ابيه من امه دون بنت عمه
 الشقيق لبعدها في الدرجة عن العمه فلا اعتبار لقوة القرابة في بنت العم وهذا حيث
 لا وارث سوى من ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ولدي ائمة شقيقة

محرم سنة

١٢٩٩

٦

ذكروا بنى وعن بنى آخ لام وخلفت تركه ولا وارث لها واحد فهل تقسم على جميعهم وما
يخص كلا تقصداً لوجوب أبنى الله تعالى التبع بكم (الجاب) على المقتضى في تورث ذوى
الأرحام عندنا تقسم هذه التركة بين فرعى الاخت الشقيقة وفرعى الاخ لام ثلاثاً لها
لاز وبنت الاخت الشقيقة نصيب أهمها باعتبار عدد فرعى أختها فكلها اختان
شقيقتان يقسم فاذ كر بينهما المذ كرمثل حظ الاثنين وثلاثها لبنى الاخ لام نصيب أيهما
باعتبار عدد فرعية فيه فكله اختان لام يقسم بينهما مائة وهذا حيث لا وارث للتورث
سوى من ذكروا الله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنته وعن ابني وبنت عنه
الشقيق وخلف متروكات ولم يكن له وارث غير هؤلاء فإذ انحص كل وارث عن ذكروا من
يرث ومن لا يرث (الجاب) ميراث الرجل المذ كور يقسم بين بنته وابني ابن عنه فلبنته
من ذلك النصف فرضاً ولا باني ابن عنه الشقيق المذ كورين الباقي تعصبا يقسم بينهما
سوية لكل منهما الربع ولاشئ لبنت ابن عنه المذ كورة لسكوتها من ذوى الأرحام وهذا
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وأبيها وأُمها وأختها
وأختها الشقيقة لا غير تركت ما يرث منها شراً توفي زوجها عن أخيه الشقيق لا غير
ثم توفي أبوها المذ كور عن زوجته أم المتوفاة وأولادها وبنته وبنته لم تقسم تركه المرأة
المتوفاة فإذ انحص كل وارث من ذكرفي الأثر كان المذ كورين حيث لا وارث سواهم
(الجاب) بموت المرأة المتوفاة أولاً لان ورثتها المذ كورين لا غير يكون زوجها من تركتها
النصف فرضاً ولا لها السدس كذلك لا باني الباقي وهو الثلث تعصبا ولاشئ لأخوها
المذ كورين بحجها بالاب وعوت زوجها المذ كور ثانياً عن أخيه الشقيق لا غير يكون
نصيبه من تركه زوجته كباقي متروكاته لأخيه المذ كور تعصبا وبموت أبى المرأة
المذ كورة الثامن زوجته وابنته وبنته لا غير يكون ما خصه من ابنه كباقي متروكاته
لزوجه منه الثلث فرضاً والباقي يقسم بين ولديه المذ كورين تعصبا المذ كرمثل حظ
الاثنين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن والده وأمه وأخته
شقيقة لا غير ثم توفيت الاخت الشقيقة المذ كور عن والدها وأُمها المذ كورين وعن
بنتين من رجل غير وارث لا غير ثم مات الاب المذ كور عن زوجته المذ كورة وبنته
المذ كورتين لا غير من يرث ومن لا يرث وما يخص كل وارث (الجاب) بموت الرجل الأول
عن أبويه وأخته المذ كورة لا غير يكون لامه المذ كورة من تركته الثلث فرضاً والباقي
لأبيه تعصبا ولاشئ لأخته الشقيقة بحجها بالاب وعوت الاخت المذ كورة ثانياً عن أبويها
المذ كورين وبنتها لا غير يكون لبنتيها من تركتها الثمان فرضاً ولكل واحد من الأب
والأم السدس كذلك وعوت الاب المذ كور ثلثان زوجته وبنته المذ كورين
لا غير يكون لزوجه من تركته الربع فرضاً والباقي قسم بين بنتي ابنته بالسوية حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أختها الشقيقة وعن أمها وعن أولاد

ربيع الأول

١٢٩٩

١٥

جمادى الأولى

١٢٩٩

٦

عها الشقیق ذکرین واثنی ولم یکن لها وارث سوى من ذکر وترکت ما یورث عنه شرعا
من عتقا وورثا وحلی وملبوس فی برث من هؤلاء من لا یرث وماذا یخص کل
وارث (اجاب) بموت المرأة المذکورة عن ذکر لا غیر یكون لا ختم من ترکتها النصف
فرضا ولا مھا الثالث كذلك ولا یبني عھا الشقیق الباقی تعصیا یقسم بینهما سوية ولا یثنی
لا ختم البکونها من ذوی الارحام وهذا حیث لا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی
امرأة توفیت عن زوجها وعن اولادها الاربعة ابنا ذکران واثنیان وعن ابویها فما
لکل منهم من حصة الارث (اجاب) بموت المرأة المذکورة عن ورثتها المذکورین لا غیر
یکون لزوجها فی ترکتها الربع فرضا ولا یورثها الثلث كذلك لکل واحد منهما السدس
والباقی وهو عشرة قواریط یقسم بین اولادها الاربعة المذکورین تعصیا للسدس کر مثل
حظ الانثیین والله تعالی اعلم (سئل) بافاده من مات فی حصة المذکور حاصلها ان
المرحومة توحیدها ثم کریمه المرحوم الماهی یا شات توفیت عن اختین من اولادها ووجدتها
ام والندا وعن زوجها وعم جدها المذکور ورث غوب اعطاء الجواب عن برثها من هؤلاء
وما یخص کلهم (اجاب) بموت المرخومة توحیدها ثم المذکورین من ترکتها الثلثان
وجدها أم ابیها وزوجها وعم جدها لا غیر یكون لا ختم المذکورین من ترکتها الثلثان
فرضا عاتلا لمجدها المذکور السدس كذلك ولزوجها النصف كذلك فتنقسم ترکتها
على اثنیین وثلاثین جزءا لا ختم المذکورین من ذلك ستة عشر جزءا من اثنیین وثلاثین
جزءا لمجدها المذکور أربعة أجزاء من ذلك ولزوجها اثنا عشر جزءا باقی ذلك ولا یثنی ثم
جدها العاصم المذکور لا یستغرق الفروض التركة وعولها وهذا حیث لا وارث سوى
من ذکر والله تعالی اعلم (سئل) فی قاصر مات عن امه وجدته لا یبع وعن عه الشقیق
وعمة التلات الشقیقات وترکت ما یورث عنه شرعا عن برث ومن لا یرث وماذا یخص کل
وارث (اجاب) لام القاصر المذکور من ترکتها الثلث فرضا ولعمه الشقیق الباقی
تعصیا وهو الثلثان ولا یثنی لمجده بحسبها بالام ولا لعمة المذکورات البکون من ذوی
الارحام وهذا حیث لا مانع ولا وارث سوى من ذکر والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة
توفیت عن ابن ابن عم امها لابو بن وهو ابن بنت عم امها لابو بن وعن بنت بنت عمتها
لابو بن فکیف تقسم التركة وما عو نصف کل من هالجبس واما جوزین من کرمة تعالی
(اجاب) المیراث فی هذه المثلثة لیبت بنت العمة المذکورة لقریبها من تلك المرأة بالنسبة
لا بن ابن عم امها الذي هو ابن بنت عم الام مع كون السکل من ذوی الارحام ولا یس
فيهما ولد عصبة ولا ولد ذی فرض وهذا حیث لا وارث سواهما ولیکن هنالك ما تم شرعی
والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأتین عن بنت ابن عمتها وعن ابن وبنت ابن عمتها
المذکورین فما القسمة الفرضية (اجاب) المیراث لیبت ابن العمة دون ابن وبنت ابن
ابن هذه العمة لقریب بنت ابن العمة من المتوفاة بالنسبة للمذکورین مع كون السکل من

١٤ ١٢٩٩

شوال

٢٨ ١٢٩٩

ذی الحجة

١ ١٢٩٩

ربیع الاول

٢ ١٣٠٠

١٩ ١٣٠٠

٣٠ ١٣٠٠

دوى الارحام وليس فيهم ولد عصبية ولا ولد ذى فرض وهذا حيث لا وارث سوى
من ذكر ولا مانع والله تعالى اعلم (مثل) في رجل توفى عن زوجته المدعوة سعدة وابنه
مما المدعو عليا وابن آخر من مستولده المدعوة شمس نور يدعى اجدوا بن ثالث من
مستولده المدعوة اسماء يدعى محمودا وعن بنته من مستولده المدعوة عريفة
يدعى هانم الثابت نسب الجميع منه من غير شرك ولا وارث له سواهم ثم توفيت بعده
هانم المذكورة عن والدتها عريفة المذكورة التي صارت حرة بموت مستولدها المذكورة
وعن اخوتها الاثني الثلاثة المذكورين من غير شرك ثم توفى بعدها اجدوا بن الثلاثة
المذكورين المدعو اجد عن امه مستولدة ابيه التي صارت حرة بموت مستولدها المدعوة
شمس نور المذكورة وعن اخوه لايه محمودا على المذكورين من غير شرك ثم توفى
بعده اجدوا بنين المذكورين الباقيين المدعو محمودا عن امه اسماء مستولدة ابيه التي
صارت حرة بموت مستولدها وعن اخيه لايه الباقي المدعو عليا وعن اخيه من امه اسماء
المذكورة التي ولدته من زوج آخر بعد موت سيدتها يدعى مصطفى من غير شرك ثم توفى
بعده مصطفى اخو محمود الميت الاخير المذكور من امه اسماء المذكورة عن امه اسماء
المذكورة وابيه الذي كان تزوجها بعد موت مستولدها من غير شرك ثم توفيت اسماء
ام الابنين الاخيرين المذكورين التي كانت مستولدة سيدتها المذكورة عن زوجها الذي
تزوجته بعد موت مستولدها وعن ابن مستولدها الميت الاول من غير شرك ثم توفى ابن
الميت الاول المدعو عليا المذكور الخلف من زوجته سعدة المذكورة عن امه الزوجة
المذكورة وعن ابن وبنتي همه المتبقين الذين هم اخوة الميت الاخير المذكور عن امه من
غير شرك ثم توفيت زوجة الميت الاول المدعوة سعدة اخيرا التي هي ام الابن الميت
قبلها عن اولادها الثلاثة المتبقين لها من احدى المتوفى الاول قبل تزوجها به ذكر واثنين
وهم حسن وفاطمة ونفيسة من غير شرك ولا حاجب شرعي ولم تقم تركه الميت الاول
فاذا انحصر كل وارث ممن ذكره من يرث ومن لا يرث (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته
سعدة المذكورة وابنه مما على وابنه الثاني اجد من مستولده شمس نور وابنه الثالث
محمود من مستولده اسماء وبنته هانم من مستولده عريفة لا غير يكون لزوجته سعدة
المذكورة من تركته التي فرضا ثلاثة قرايط والباقي وهو اجد وعشرون قبرا يطبق
بين اولاده الاربعة المذكورين نصيبا للذكر مثل حظ الانثيين فكل ابن من البنات
الثلاثة المذكورين ستة قرايط ولبنته هانم المذكورة ثلاثة قرايط بموت بنته هانم
المذكورة ثانيا عن امها عريفة مستولدة ابيها التي عقت بموتها واخوتها الاثني الثلاثة
على واجد ومحمود المذكورين لا غير يكون لامها عريفة المذكورة من نصيبها من تركه ابيها
السدس فرضا والباقي يقيم بين اخوتها الثلاثة المذكورين تعصية بالنسبة بينهم وموت
اجدوا بن الميت الاول ثالثا عن امه شمس نور التي عقت بموت سيدتها وعن اخويه لايه

على وجود المذكورين لا غير يكون لامه المذكور في ما خصه من تركه ابيه واخته
المذكورين السدس فرضا والباقي ينقسم بين اخويه لاييه المذكورين تعصيا بالسوية
بينهما وبموت محمد وابن الميت الاول رابع ابناء اسماء التي تقدر بموت ابيه وعن اخيه
لامه مصطفى واخيه لاييه على لا غير يكون لامه المذكور في ما خصه من ابيه واخته هاتم
واخيه احمد المذكورين السدس فرضا ولاخيه لامه مصطفى المذكور السدس من ذلك
كذلك ولاخيه لاييه على المذكور باقي ذلك تعصيا وهو الثلثان وبموت مصطفى اخي
محمد والميت قبله المذكورين اسماء المذكورين ابيه لا غير يكون لامه اسماء
المذكور في نصيبه من تركه اخيه محمد والميت قبله المذكور الثلث فرضا والباقي وهو
الثلثان لاييه المذكور تعصيا وبموت اسماء ميت ولده الميت الاول التي تقدر بموته
سادسا عن زوجها وابن ممة تقدر على المذكور لا غير يكون لزوجها المذكور في ما خصها
من ابناءهم محمد ومصطفى المذكورين النصف فرضا ولا ممة تقدر على المذكور
النصف الباقي تعصيا وبموت علي ابن الميت الاول سادسا عن امه سعدة زوجة ابيه الميت
الاول واخيه لامه حسن واخيه لامه فاطمة ونعيسة الثلاثة المذكورين الذين هم اولاد
محمد الشقيق لا غير ينقسم نصيبه مما آتاه من ابيه الميت الاول واخيه لاييه هاتم الميتة
الثانية واخيه لاييه احمد الميت الثالث واخيه لاييه محمد الميت الرابع واخيه لامه
مصطفى الميت الخامس وميت ولده ابيه اسماء الميتة السادسة بين ورثته المذكورين
فيكون لامه سعدة المذكور في تركه من ذلك السدس فرضا والثلث من ذلك لاخته لامه
الثلثة المذكورين كذلك ينقسم بينهم ان لا ثالث كوفي ذلك كالابن والباقي وهو
النصف لابن عمه الشقيق الذي هو اخوه لامه المذكور في جهة العصوة ولا شيء لباقي
العم المذكورين من جهة العصوة يسوي حصتهم بما يفرض من الثلث المذكورين وبموت
سعدة زوجة الميت الاول فامتناع عن اولادها الثلاثة حسن وفاطمة ونعيسة
المذكورين الخلفين لم من ابني الميت الاول قبل تزوجها به لا غير يكون جميع ما ورثته
من زوجها الميت الاول وابنها على الميت السابع بين اولادها الثلاثة فحسن وفاطمة
ونعيسة المذكورين تعصيا لذكور مثل حظ الانثيين فلا يباين حسن المذكور
نصف ذلك ولكل بنت من بنتي المذكورين الربع من ذلك ايضا وهذا حيث لا مانع
ولا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (مسئل) في امر آتت عن ابن عمته المذكور
الواحد وعن بنت عمته الخمس وعن بنت وابن بنتها وركت ما نورثها شرعا
فهو والحل هذه تكون تركتها لابن عمته المذكور خاصة ولا شيء لبنت الممتنع
لكونه ليس بمن شيء من اولادها ولا ولي البنت المذكورين لكونهما من ذوى
الارحام وابن الممتنع عاصي وهو مقدم شرعا فهو المأمور الشرعي (اجاب) نعم ميراث
الممتنع المذكور لابن عمته المصاحب وبموتها ولا شيء لاخته لانها في ميراثها اذ ليس

لأنه من الولاء لا ما يعتقن أو اعتق من اعتقن إلى أمه الحديث الشريف كما ليس لابن
وبنت بنت المتوفى المذکورة شيء من ميراثها لكونهما من ذوي الارحام وهذا حيث
لا وارث لها سوى من ذكر ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجاته الأربع
وعن ابنتين وبنتين من إحدى الزوجات المذکورات وعن أربعة بنين وبنت واحدة
من زوجة أخرى من إحدى الزوجات وعن ثلاث بنات من زوجة ثالثة من الزوجات
المذکورات وعن ابن وبنتين من الزوجة الرابعة وبنت من زوجة مطلقة وترك ما يورث
عنه شرعاً ثم مات ابن من الابنتين والبنتين المذکورين أو لا عن أمه إحدى الزوجات
المذکورات وعن أخيه وأخته الثلاثة الأشقاء المذکورين وعن أخوته وأخواته لآبيه
المذکورين ولم تقسم التركة الأولى إلى الآن ولم يكن هناك وارث سوى من ذكر فكيف
تقسم التركة وهل يختص بنصيب الابن الميت بعد أبيه أمه وأخوته وأخواته الأشقاء
المذکورين دون أخوته وأخواته لآبيه المذکورين (اجاب) بموت الرجل المذکور
أو لا عن زوجاته الأربع وأولاده الستة عشر المذکورين لا غير يكون لزوجاته الأربع
المذکورات الثلث فرضاً ثلاثة أقسام بينهم أربعة أرباب السوية والباقي وهو أحد
وعشرون قسماً يطبق بين أولاده المذکورين للذكر مثل حظ الأنثيين وموت أحد
الأولاد المذکورين ثانياً بعد أبيه عن أمه وأخيه وأخته الأشقاء وعن أخوته وأخواته
لآبيه المذکورين لا غير يكون لأمه في نصيبه من أبيه كباقي تركته السدس فرضاً والباقي
يقسم بين أخيه وأخته الأشقاء المذکورين تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لأحد
من أخوته وأخواته لآبيه كجهنم بالأخ الشقيق والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
توفيت عن زوجها وأختها وابن بنت خالتها فلن يكون الميراث (اجاب) بموت المرأة
المذكورة عن زوجها وأختها الشقيقة وابن بنت خالتها الشقيق لا غير يكون لزوجها من
تركها النصف فرضاً وخالتها المذكورة الباقي ولا شيء لابن بنت الخال بعده في درجة
القرابة للمتوفاة عن الخالة وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل توفي عن ولده وعن زوجته وعن والدته وعن ابن ابن عمه الشقيق ولم تقسم التركة
ثم بعد ذلك توفي ولد الرجل الأول عن والدته وعن جدته أم أبيه وعن ابن ابن عم أبيه
الشقيق ولم تقسم التركة أيضاً ثم بعد ذلك توفيت زوجة الرجل الأول عن خالتها الشقيق
وأولادها لا غير الشقيق ذكوراً ولم تقسم التركة أيضاً ثم بعد ذلك توفيت والدته الرجل
الأول عن أولادها بنت عمها المذکور فقط ولم تقسم التركة أيضاً إلى الآن فمن يرثه من
لا يرث وماذا يخص كل واحد من الجماعة المذکورين بأقرىة الشريعة (اجاب) بموت
الرجل المذکور أو لا عن ابنه وزوجته ووالدته وعن ابن ابن عمه الشقيق لا غير يكون
لزوجته من تركه الثلث فرضاً وأولاده السدس كذلك ولا شيء الباقي تعصيباً ولا شيء لابن
ابن عمه المذکور وموت ابن الرجل الأول ثانياً عن أمه وعن جدته أم أبيه وعن ابن ابن

سنة

شوال

عما يه التثني لا غير يكون لام من تركه الثالث فرضا لابن ابن عم أبيه المذكور
 الباقي عصبا ولا شيء له من جهة زوجها بالام وبموت زوجة الرجل الاول ثالثا من خلفا الشقيق
 وأولاد الخال الشقيق الآخر المذكورين لا غير يكون جميع تركتها لخالها المذكورين ولا شيء
 لأولاد الخال كحجهم بالخال وبموت أم الرجل الاول واباعا عن أولاد بنت عمها المذكورين
 لا غير يكون جميع ما يورث عنها شراطينهم بالسوية على عدد رؤسهم حيث لا وارث سوى
 من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ابنه وبنته وزوجته وأخوات من
 أمه وترك ما يورث عنه مائة مائة البنت المذكورة عن زوجها وأبائها وبناتها
 القهر الذين لم يمتهم مدة حضانتهم فماذا يخص كل وارث من الثلث الأول والثانية
 وهل إذا كانت أم البنت المتوفاة ثانيا صالحة للحضانة فادعوا عليها لم يقم مانع تكون
 أمي حضنة أولاد بنتها الثلاثة المذكورين من أم أبيهم (أجاب) بموت الرجل المذكور
 أولاد ابنه وبنته وزوجته وأخواته لأمه لا غير يكون لزوجته من تركه الثلث فرضا
 والباقي يقسم بين ابنه وبنته المذكورين عصبا للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء
 للأخوات المذكورات كحجهم بالابن وبموت البنت المذكورة ثانيا عن زوجها وأبائها
 وبناتها وبناتها المذكورين لا غير يكون لزوجها مما خصها من أبيها كباقي تركتها الربع
 فرضا ولأبائها السدس كذلك الباقي يقسم بين ابنتها وبناتها المذكورين عصبا للذكر
 مثل حظ الأنثيين وحضانة الصغار المذكورين إلى انتهاء عدتها إلى جدتهم أمهم
 وهي مقدمة على أم أبيهم والخال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي
 من زوجتين وعن أولاده الستة ثلاثة من المذكورين وثلاث من الإناث ثم توفي أحد الأولاد
 المذكورين عن أمه إحدى الزوجتين المذكورين وأخت شقيقين وأخيه من أمه
 فقط وأخيه وأخته من أبيه فقط ولم تقسم تركه الميت الأول ولا الثاني إلى الآن فمن
 يرث وعن لا يرث وماذا يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته
 وأولاده الستة المذكورين لا غير يكون لزوجته من تركه الثلث فرضا يقسم بينهما
 سوية والباقي لأولاد المذكورين عصبا يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وبموت
 أحد الأولاد المذكورين ثانيا عن أمه إحدى الزوجتين وأخيه وأخته الشقيقين وأخيه من
 أمه وأخيه وأخته من أبيه لا غير يكون لامه مما خصه من أبيه كباقي تركه السدس
 فرضا وأخيه من أمه السدس كذلك الباقي لأخيه وأخته الشقيقين عصبا يقسم
 بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لأخيه وأخته من أبيه كحجهم بالخال الشقيق والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وزوجة وأخوته لأمه التسعة أربعة ذكور
 وخمس إناث وعن ثلاثة أخوة لأمه ذكورين وأختين وأختين وأختين وأختين وأختين
 وارث منهم (أجاب) بموت الرجل المذكورين لا غير يكون لامه من تركه
 السدس فرضا ولزوجته الربع كذلك لأخوته لأمه الثلاثة المذكورين الثلث كذلك

١٣٠٠

٢٨

ذی القعدة

١٣٠٠

١١

ذی الحجة

١٣٠٠

٢٤

يقسم بينهما السوية المذكور منهم كالانثى والباقي وهو الربع لاختوته لانيسه المذكورين
تخصد المذكور مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوج
لها وميت فاصرة ومخال وخالة وعم شقيق وخلاف ذلك لم يكن لها احد فكيف يكون
توزيع ميراث المتوفاة على المذكورين بالشرعية المحمدية ومن يرث منهم ومن لا يرث
(اجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها وبنتها وعمها الشقيق وخالتها وخالتها لغير
يكون لزوجها مما يورث عنها شرعا الربع فرضا ولبناتها النصف كذلك ولعمها المذكور
الباقي وهو الربع تخصيصا حيث لا مانع ولا وارث لها سوى من ذكر ولا نثى لها ولا مخالاة
لنكونها من ذوى الارحام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاث بنات واخت
شقيقة واولاد ابن ذكور ثلاثة وترك ما يورث عنه شرعا فهل لا يكون للاخت مع اولاد
الابن المذكور نصيب (اجاب) نعم لميراث للاخت المذكورة مع وجود ابناء الابن
المذكورين لانهما وان كانت مصيبة مع البنات الا ان ابناء الابن مقدمون في العصبية على
الاخوة والاخوات فلبنات الثلاث المذكورات الثلثان فرضا ولا بناء لابن المذكورين
الباقي تخصيصا حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن
بناتها الثلاث واولاد ابنتها السبعة ثلاثة من المذكور ورابع من الانثى وعن اخ شقيق
غائب لا يدري حياته او موته فن من يرث من هؤلاء ومن لا يرث وما يخص كل وارث بحسب
القربى من الشرعية اذ لموا الجواب (اجاب) بموت تلك المرأة عن ذكر لا غير يكون
لبناتها الثلاث من تركتها الثلثان فرضا يقسمان بينهما الثلثا لاسوية والباقي وهو
الثلث تقسم بين اولاد ابنتها السبعة المذكورين تخصيصا لذكر منهم ضعف الانثى ولا نثى
لاخيرها الشقيق المذكور يحكمه بابناء الابن وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر ولا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في بنتين اختين شقيقتين ابوهما سر زوق لايه المعتق من قبل رجل
من معتقه مات احداهما اولادها من امها مستولدة لابيها التي عتقت بموته وعن اختها
شقيقتها وعن ابن اخی معتق ابي ابيها الشقيق المذكور ثم ماتت الشقيقة عن امها
المذكورة وعن ابن اخی معتق ابي ابيها المذكور ثم ماتت مستولدة لابيها ام البنين
المذكورين عن زوجها الحر الذي تزوجته بعده وتسيدها مستولدة المذكورين عن ابن
اخی معتق والدمعة المستولدة المذكور ولا وارث سوى من ذكر فاذا خص كل وارث في
التركة الثلث افسدوا الجواب (اجاب) بموت احدى البنين المذكورين اولاد
امها التي عتقت بموت ابيها وعن اختها شقيقتها وعن ابن اخی معتق ابيها الشقيق
لا غير يكون لامها من تركتها الثلث فرضا ولو تقيتها النصف كذلك لابن اخی
معتق ابيها الباقي تخصيصا بموت البنت الثانية ثانيا عن امها وعن ابن اخی معتق
ابيها المذكورين لا غير يكون لامها الثلث فرضا ولعاصب معتق ابيها المذكور
الباقي تخصيصا بموت ام البنين المذكورين التي عتقت بموت ابيها المذكورين

جادی الاولی

رمضان

شوال

محرّم سنة

زوجها وعن عاصب معتق أبي معتق المذكور لا غير يكون لزوجها من تركها النصف
فرضا لعاصب معتق أبي معتق المذكور الباقي تعصيبا حيث لا مانع وفي حواشي الدرر
السيد للعالم أبي من الفرائض وقال لا كل وإن لم يكن للعق عصبة من جهة النسب
يرث الميت عصبة من جهة الولاوة ليست المذكور شرطا في خلاف الأول وإذا لم يكن
لعق الميت عصبة لا نسب ولا سب اقترنت الميت عصبة معتق أبيه على الترتيب المذكور
نسبا وسببا وإن اجتمع لليت أبو معتق ومعتق أبيه فإثره لا يمتنع منه معتق أبيه
وإن لم يكن لليت عصبة من جهة اعتاقه ولا عصبة من جهة اعتاق أبيه يرثه حصته من
جهة اعتاق أمه اه والله تعالى أعلم (سئل) باقاة من أدرك من حرب وورث من إدارة
السودان مضمونها لاستفهام عن فتوى تقدمت من ورثة حسين باشا مظهر وأضحى بها
مريض الورثة بحسب الفريضة الشرعية عمه ودة بنت من بدعي الشيخ محمد سليمان
(اجاب) ما تضمنته الفتوى المذكورة باقاة محض تركه يمتنع في تقسيم ميراث من مات
عن زوجة وأبوين وبنت من أن للزوجة الثمن وللأم السدس والباقي من التركة يقسم
بين الأولاد متوفى المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين صحيح شرعا واعتبارا وقصة القيراط
يكون للزوجة ثلاثة قرايط وللأم أربعة قرايط والباقي وهو سبعة عشر قيراطا يقسم
بين الأولاد المذكورين للذكر ضعف الأنثى فيكون لكل ابن من الأبنين المذكورين
سبعة قرايط وأربعة أخماس قيراط من ذلك وللبنات ثلاثة قرايط ونحسب قيراط باقي
ذلك وذلك يساوي طريقة الفرضيين المشار إليها في الفتوى المحكي عنها والله تعالى
أعلم (سئل) في إرث ماتت عن أمها وعن أخواتها الثلاث الشقيقات وعن ابن أخيها
الشقيق وتركت ما يورث عنها شرعا فماذا يخص كلا منهم مما تركته ورثتهما بالفريضة
الشرعية (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ذكر لا غير يكون لامها ما يورث عنها شرعا
السدس فرضا ولا أخواتها الثلاث الشقيقات الثلثان كذلك ولا ابن أخيها الشقيق الباقي
تعصبا وبهذا وهذا لا وارث لها سوى من ذكر ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل توفي وترك ما يورث عنه شرعا وترك أيضا زوجته وبنته وأخا شقيقا وأخا لاب واب
أخ آخر لاب أيضا ثم توفي الأخ الشقيق وترك زوجة وثلاث بنات وأخا ليه وابن أخيه
لا يه ثم توفي الأخ الآخر وترك زوجته وابن أخيه الشقيق وبنت أخيه المذكورات ولم
تقسم تركه الميت الأول فمن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) بموت الرجل
المذكور وأولاد من زوجته وبنته وأخيه الشقيق وأخيه لاب وابن أخيه لا يه لا غير يكون
لزوجته من تركه الثمن فرضا ثلاثة قرايط ولبناته النصف كذلك لأخيه الشقيق قيراطا
والباقي وهو سبعة قرايط لأخيه الشقيق تعصبا ولا شيء لأخيه لاب ولا لابن أخيه لا يه
وبموت الأخ الشقيق المذكور ثانيا عن زوجته وبنته الثلاث وأخيه لا يه وابن أخيه
لا يه لا غير يكون لزوجته مما آل إليه من أخيه المتوفى أولا كباقي تركه الثمن فرضا

١٣٠٢

ربيع الأول ٢

١٣٠٢

ربيع الثاني ٤

١٣٠٢

ربيع الثاني سنة

ولبناته الثلاث المذ كورات الثلاث كذلك ولاخيه لاييه المذ كور الباقي تصيبا ولاشي
 لابن اخيه لاييه سموت الاخ لاب الاخر الثلثان عن زوجته وابن اخيه الشقيق وبنات
 اخويه المذ كورات لاغير يكون لزوجته مما آله من اخيه المتوفى قبله كباقي
 متروكاته الربع فرضا ولاين اخيه الشقيق الباقي تصيبا ولاشي لبنات اخويه
 المذ كورات وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 عمومي من قبل الميت على قصر بلغ بعضهم رشدا وابتد رشدا لدى القاضي واخذ
 حصته من الوصي المذ كور والاثنا مائة من القصر المذ كور من أم واخنتين شقيقتين
 وانح لام وانعم الوصي المذ كور فاخذ كل من الام والاخنتين ما نصحه من تركته حسب
 الفرصة الشرعية وتوقف الوصي المذ كور عن اعمه والاخ لازم نصيبه من ذلك متعلا
 بانه مقدم عليه في الميراث وان الاخ المذ كور لا يرث مع وجوده لكونه عاصبا قبل توفيه
 هذا صحيح أولا لاعتباره شرعا حيث كان الاخ المذ كور معروفا بالنسب ولا مانع يمنع من
 الارث شرعا (اجاب) لاصحة لتوقف الم الوصي العاصب للقصر المتوفى عن اعمه واخنتيه
 شقيقة واخيه لاه ومن انعم العاصب المذ كور لاستغراق القروض تركته فلم يبق
 للعاصب المذ كور شي في ميراثه ولا يجب الاخ لام الذي لم يقم به مانع من الارث بالم
 المذ كور فقمس تركته المتوفى المذ كور بين اصحاب القروض المذ كورين فسحق اعمه منها
 السدس فرضا والاخنتان الشقيقتان الثلثين كذلك فسحق الاخ لام السدس الباقي
 كذلك حيث لا وارث سوى من ذكر ولا مانع ولاشي للم المذ كور لاستغراق المذ كور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتي عمته لاييه وع اولاد بنت عمته لاييه
 وعن اولاد اخ لاه لاه من برث من تركه الميت المذ كور ومن لا يرث وماذا ينقص كل
 وارث (اجاب) بموت الرجل المذ كور وعن ذكر يكون لبنتي عمته لاييه الثلثان من تركته
 يقسم بينهم ما سوية ولا ولا دخلا لاه لاه الثلث يقسم بين فروعهن للذكر مثل حظ الانثيين
 ان كانوا ذكورا وانما لاه لاه افعلى عدد رؤسهم بالسوية لاستواء جميع الورثة المذ كورين
 في القرب الى الميت فلا تعتبر قوة القرابة بل يكون لقربا اب وهما بنتا عمه الميت
 الثلثان ولقربا لاه لاه وهم اولاد اخ لاه لاه الثلث ولاشي لاولاد بنت عمه الميت
 لبعدهم في الدرجة وهذا حديث لا وارث سوى من ذكر ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأته ماتت عن ابن اخيها الشقيق وعن بنت اخيها المذ كور وعن ابن بنت لاغير
 برث ومن لا يرث (اجاب) بموت المرأة المذ كورة عن ذكر لاغير يكون ميراثها جميعه لابن
 اخيها الشقيق تصيبا فقط ولاشي لبنت اخيها ولا لابن بنتها المذ كورين لكونهما من
 ذوى الارحام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن بنت اخ لاه لاه
 وعن ابن اخ لاه لاه وركت ما ورثت عنها شرا علفن برث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث
 منها ما قيد والجواب (اجاب) بموت هذه المرأة عن بنت اخيها الشقيق وميراثها ميراثها

١٣٠٢

٧

١٣٠٢

٢٩

جاءني الـ

١٣٠٢

٢٣

شوال

١٣٠٢

٢٦

الرجل الاول عن والدته وبنته وزوجته وأخته ثقيته لا غير يكون لوالدته المذ كورة
من تلك الدار كباقي تركته السدس فرضا ولبنته النصف كذلك ولزوجته الثمن كذلك
وثقيته الباقى وهو خمسة قرار يط تصيبها مع البنت وعموت البنت المذ كورة ثانيا قبل
القسمة عن والدتها وزوجة ابنتها المذ كورة وحديثها ام ايها وعمتها المذ كورتين لا غير
يكون لوالدتها المذ كورة جميع نصيبها في تلك الدار كباقي التركة فرضا واولا شي لمجدها
وعمتها المذ كورتين كجميع ما بالام ولكن العمة من ذوى الارحام والردء الى ذوى
القروض مقدم على ميراثهم وعموت اخنت الميت الاول المذ كورة ثالثا قبل القسمة عن
والدتها ام الميت الاول وزوجها وابنتها منه لا غير يكون لامها من نصيبها في تلك الدار
كباقي التركة السدس فرضا لوجود الولد المذ كورة ولزوجها الربع من ذلك كذلك
وابنتها المذ كورة الباقى من ذلك تصيبها وعموت ابن الاخنت المذ كورة رابعا قبل القسمة
عن ابيه وحديثها ام له لا غير يكون لمجدها المذ كورة من نصيبه من ذلك كباقي
التركة السدس فرضا والباقي لابنه المذ كورة تصيبها وهذا حيث لا وارث سوى من ذكر
ولامانع والله تعالى اعلم فيكون مجموع نصيب الموجودين من الورثة المذ كورتين
من هذه التركة صلى مقتضى هذا التقسيم

سهم ط

نصيب زوجة الميت الاول

سهم ط

من زوجها الميت الاول

١٢ من بنتها الميتة الثانية

١٥

نصيب ام الميت الاول

سهم ط

من ابنتها الميت الاول

٢٠ من بنتها الميتة ثالثا اخنت الميت الاول

١٠ من ابن بنتها الميت الرابع

٢٠

نصيب زوج الاخنت الميتة ثالثا

سهم ط

من زوجته اخنت الميت الاول الميتة ثالثا

٢٠ من ابنتها الميت رابعا

٢٠

جادی الاولی سنة

۱۳۰۳ ۲

(سئل) فی رجل مات عن زوجته وأبیه وامه وابنته وابنته ولبس له وارث سواهم
فکیف تقسم ترکه بین هؤلاء وماذا یخص کلهم منهم أفیدوا الجواب (اجاب) بموت
الرجل المذکور عن ذکر لا غیر یكون لزوجته من ترکه الثمن فرضا ثلاثة قرايط ولكل
من أبویه المذکور بن السدس كذلك أربعة قرايط والباقی وهو ثلاثة عشر قیراطا
یقسم بین ابنته وامه المذکور بن تعصبا للمذکور مثل حق الانثیین فلیتة أربعة قرايط
وثلاث قیراط من ذلك ولا بنت شمانية قرايط وثلاثا قیراط باقی ذلك وهذا حیث لا وارث
له سوى من ذکر ولا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل توفي عن زوجات ثلاث وولدين
ذكرین وبنات أربع لا غیر فما یخص کل واحد منهم من ترکه بالفرض الشرعیة
أفیدوا الجواب (اجاب) بموت الرجل المذکور عن ذکر لا غیر یكون لزوجاته الثلاث
من ترکه الثمن فرضا یقسم بینهن سوية لكل واحدة منهن ثلث الثمن والباقی وهو
سبعة اثمان الترکه یقسم بین أولاده المذکور بن تعصبا للمذکور كمنهم ضعف
مال الانثی وهذا حیث لا وارث له سواهم ولا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات
عن زوجته وابنته منها لا وارث له غیرهما ثم مات ابنه المذکور ثانیاً عن امه زوجة أبیه
المذکورة وزوجته وبنته من الزوجة المذکورة وابن عمه الشقیق وبنات عمه المذکور
الثلاث من غیر شریك ثم مات ام الابن المذکور التي هی زوجة الميت الاول فالثلاث
بقي ابنا المذکور بنین وعن اخوتهما الشقیقین لا غیر ثم مات احدی الاخنتین الشقیقتین
التي هی أخت زوجة الميت الاول وام ابن الميت الثانی رابعاً عن ولدها ذکراً وهي ولم
تقسم ترکه الميت الاول الى الآن عن برث ومن لا برث وماذا یخص کل وارث أفیدوا
الجواب (اجاب) بموت الرجل الاول عن زوجته وابنته منها لا غیر یكون لزوجته من
ترکه الثمن فرضا ولا بنته الباقی تعصبا بموت الابن المذکور ثانیاً عن امه زوجة أبیه
المذکورة وعن زوجته وبنته منها وابن عمه الشقیق وبنات عمه المذکور الثلاث لا غیر
یكون لامه عمه من أبیه السدس فرضاً یضم الى نصیبها من زوجها المذکور أولاً
کیاتی ترکه لمولودته من ذلك الثمن كذلك ولبنتيه من ذلك الثلثان كذلك ولابن عمه
المذکور الباقی من ذلك تعصبا ولابن عمه البنات المذکور الثلاث المذکور لیسكن من
ذوی الارحام وبموت ام الابن المذکور كورة الثلثان بقي ابنا المذکور بنین واخوتهما
الشقیقتین لا غیر یكون لبقی ابنتهما فیما خصهما من زوجها الميت الاول وابنتها الميت الثانی
کیاتی ترکه الثلثان فرضاً سوية ولا ختم المذکور كورین الباقی من ذلك بالسوية
بینهما تعصبا مع بقی الابن وبموت احدی الاخنتین المذکور بنین رابعاً عن ولدها
المذکور بن لا غیر یكون نصیبها الذي آلهما من اخوتها کیاتی ترکه مقسوماً بین
لديها المذکور بن تعصبا للمذکور مثل حظ الانثیین وهذا حیث لا وارث سوى من ذکر
ولا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل عیسوی له ثلاث بنات عزوفات له من

۱۳۰۳ ۱۴

محرم

۱۳۰۴ ۷

دبيع الاول

١٣٠٤

زوجتين بشكاح صحيح على التعاقب على قاعدة دمايتهم والكل من رعايا الدولة العلية
ومقيم في بلادها الى الآن فالبنات الصغيرات المولودت له من احدي الزوجتين كانت
تزوجت برجل عسوي من رعايا الدولة العلية وهي مستمرة معه الى الآن مع
اقامتها وزوجها في بلاد الدولة العلية ايضا وقد توفي والدها في بلاد الدولة العلية وترك
ميراثا ههلا لا تحرم البنات المذكورة من الميراث بمجرد تزوجها بزواج عسوي من رعايا
الدولة العلية (اجاب) بمجرد تزوج الحدي بنات العسوي المتوفى المذكور الذي هو
و بناته الاثمن رعايا الدولة العلية ومقيمون في بلاد تلك الدولة وهي عسوية بزواج
عسوي من رعايا الدولة العلية او بة مع توطنها وزوجها في بلاد الدولة العلية ايضا
لا يمنعها شرعا من ميراثها في تركتها ابيها اذا دار في الارض على اتحاد الملة والدار فترث
هذه البنات اباها كما يرثه باقي ورثته حيث لا مانع شرعا والله تعالى اعلم

(تم الجزء السابع و يليه الملحقات)

(ملحقان ببعض الابواب السابقة مثل فيما بعد طبع تلك الابواب)

(ملحق بباب ثبوت النسب)

(سئل) بافاذه من محافظة مصر مضمونها ان شخصاً يونانياً سمي واسمى اسحق ودعى غلام يسمى محمد اسكندر ولداً له امه مسلمة تدعى زينب ام شقيقة يدعى انه ابنه وولفاته ثلاث المرأة طلب المجلس المحسى استهضاد ذلك الغلام من اليوناني المذكور وقف بالكيفية المذكورة وليكون المتوفاة مسلمة واليوناني مسخوفاً وعلى ولدها المذكور ولم يسمع فيه بدعوى انه ابنه دعت الخمال لمعرفة ما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك وطلب التفرق الاوراق العشرة المرسله معها المدين فيها الكيفية (اجاب) من مطالعة افاذه سعادتكم هذه والاوراق التي معها فهم ان الولد القاصر المدعى محمد اسكندر ولد للمرأة المسلمة المدعوة زينب من الزنا بين يدى واسمى النصرانى الرومى اليوناني وان حضرة مفتى بيت المال اقرى بأنه لا ولاية لواسمى الرومى المدعى انه منه مادام انه ابن زنا وقد اقيم من قبل حضرة الخماكم الشرعى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية بغيره المجلس المحسى بمصر وصى على القاصر المذكور بعد موت امه المسلمة وكون الولد المذكور من وراثتها الى آخر ما بهذه الاوراق المذكورة وبرام الاجابة عما يقتضيه الحكم الشرعى في هذه المسئلة والذي يقتضيه الحكم الشرعى فيها انه لا يثبت نسب هذا الولد من واسمى المذكور ولا ولاية عليه شرعاً اذ لا يثبت النسب من الزنا ولو مع الدعوة والتصادق ويكون الولد المذكور مسلماً تبعاً لأمه والولاية عليه لوصيه المذكور والله تعالى اعلم

١٣٠٤

٢

(ملحق بكتاب التركة)

(سئل) في تغيب مشترك بين جماعة وورثه عن أبيهم فقباه بعضهم فصار المحاضر ماخذتار الخليل كها وتصرف فيها بالبيع والا كل وغير ذلك مدة غيبة الغائب فهل اذا حضر الغائب يرجع بمأخر حصته وما اخذ من أعيانها على المحاضر الاخذ لذلك مدة الغيبة (اجاب) نعم للغائب من الشركاء ضمن الشرى ذلك المحاضر حصته من ثمار التغيب وأعيانها بأداء بدل ذلك حيث تدعى عليها حال غيبته واستهلكها بدون وجه شرعى ولم يوجد مانع والله تعالى اعلم

ذى القعدة

١٣٠٢

١٨

(ملحق بكتاب الدعوى)

(سئل) في امر أمه تلك امة من حلى ونحاس وقراش وجوهرات وواحدة يدها عليها ثمرات زوجها عنها وعن ورثة آخر بن يدعون على الزوج المذكور ان امة المذكور كورة متروكة ارثاً عن مورثهم وتدعى الزوجة المذكورة ملكيتها لذلك ملكاً مطلقاً للمحكم (اجاب) اذا مات احد الزوجين واختلف الحمى مع ورثة الميت منهما في متاع البيت الذى كانا سكنان فيه فالقول للحمى منهما بيمينه في الصالح وللشركاء كالاشياء المذكورة البينة على باقى ورثة الميت والله تعالى اعلم

رجب

١٣٠١

٢٨

مطلب في اختلاف الحمى
مع ورثة الميت من
الزوجين في متاع البيت

سؤال

سنة

(ملحق بكتاب الوديعة)

(سئل) بإفادته من رئيس إدارة السودان عما ورد من قاضي سواكن بإفادته المؤرخة ٢ شعبان سنة ١٣٠٢ م مضمونها ما قرأه في رجل أودع وديعة حيوان عنده ودفع وغاب عن البلد وتعددت المواصلات والمخاطرة بينهما والحال أنهم لم يكن قاض في ذلك المحل ولا يمكنه الوصول إلى قاض يقر به فهل إذا انفق بالاشهاد بمعرفة خفي علم والحال كاذكره الرجوع أم لا فالمرجوا لإفادته عن ذلك لإجراء العمل بمقتضاها وقد أرسلها بإفادته لوكيل محافظة سواكن فأرسلت منه إلى رئيس إدارة السودان بإفادته ٢ شعبان سنة ١٣٠١ (لجانب) قال في الهندية من الباب العاشر في متفرقات الوديعة لو انفق على الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاض كان متبرعا كذا في السراجية وإن دفع الأمر إلى القاض سألته القاض البينة على كون العين وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فإذا أقام بينة على ذلك أن كانت الوديعة شيئا يمكن أن يؤجر وينفق عليه من غلتها أمره القاض بذلك وإن كانت الوديعة شيئا لا يمكن أن يؤجر فالقاضي يأمره بأن ينفق عليه من ماله يوما أو يومين أو ثلاثة رجا أن يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وأما المالك الثمن والمعامل ان القاض يفعل بالوديعة ما هو الصالح وأتشر في حق صاحبها وإن كان القاض أمره بالبيع في أول وهلة كان جائزا وما انفق المودع على الوديعة عام القاض فهو دين على صاحبها يرجع به عليه إذا حضر غير أن في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزمان على قيمته كذا في المحيط انتهى وفيها من الباب الرابع فيما يكون تضديعا للوديعة وما لا يكون وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى إذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غائب فإن دفع الأمر إلى القاض حتى يبيعه ما زو هو الأولي وإن لم يرق حتى قدمت لضمان عليه لا تحفظ الوديعة على ما أمر به كذا في المحيط وإن لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لمصاحبها كذا في السراج الوهاج انتهى في موضع من هذا إن الاتفاق انما يوجب الرجوع في الحكم إذا كان بأمر القاض والافهم متبرع وإن الوديعة إذا كانت شيئا يخاف عليه الفساد باعها بأمر القاض فإن لم يكن هنالك قاض كان المودع مخرجا في البيع فإذا لم يمكن الوصول إلى قاض ليأمره بالاتفاق من ماله لو لم يمكن إيجادها والاتفاق من أمرتها بأمر القاض صارت الوديعة في هذه الحالة مما يخشى عليه الفساد فيسوغ للمودع بيعها وحفظ ثمنها لمالكها ولو بلا أمر القاض عند التسر لانه من باب التحفة ولم تقف على التصريح بأن المودع لو أنفق من ماله على حيوان الوديعة عند عدم إمكان الوصول إلى القاض حال غيبة مالكها يكون له الرجوع عما انفق بلا أمر مع أنهم قيدوا أمر القاض للمودع بالاتفاق إلى ثلاثة أيام فيستع من ذلك كون المودع متبرعا بما أنفق من ماله والحال هذه قضاء هذا ما ظهر في الجواب والله تعالى أعلم بالصواب (سئل) بإفادته من رئيس إدارة السودان عما ورد من قاضي

سنة
دئ الحجة

سوا كن باقائه للزوجة ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٠٢ ومضمونها انهما رفع لهذا الطرف من المحكمة الشرعية بسوا كن في ٢٥ ش سنة ١٣٠٢ طلب الاقامة في رجل اودع ودعة حيوان عند مودع حال غيبته وردا لاداء المصارف من الأوراق وميثاقان الوديعه على عبد وجارية وفرس وبنها وجمار كانت في حال التعسر الذي لا يمكن للوكيل تركها ولا بيعها بالنسبة لكونه محصورا في بلد لا يرغب احد منها شراء ما ذكر في ذلك الوقت واذا تركه بغير اتفاق يخشى عليه التلف وكذا موجودته مع زوجته للودع والاتفاق عليهما من باب التوكيل بالنفقة الواجبة على الزوج شرعا بالزوجة فيه سد حاجة علمكم التمر يف عا سطر نرجوا الافادة هل للوديع الموكل في الاتفاق على الوديعه والزوجة الرجوع عدا اتفاق ام كيف لاجراء العمل بمقتضاه (اجاب) مقتضى السؤال الاول ان الشخص الذي تحت يد حيوان القائب مودع فخط وائس مأمورا بالاتفاق على الوديعه من قبل مالكيها المودع ولذا قيل فيه وتعذر الواسلة والخبرة بينهما ولم يكن في ذلك الحما قاض ولا يمكنه الوصول الى قاض يقر به وطلب الجواب عما اذا اتفق بالاشهاد له الرجوع ام لا وبنا عليه كتب الجواب السابق وهو المنطوق قبل هذا في هذه الترجمة ان ذلك كان المودع وكيل بالاتفاق من مال نفسه ليرجع الى مأموره من قبل المالك لما احتاج الحال الى ذكر تعذر الواسلة والخبرة والوصول الى قاض ليأذن بالاتفاق لعدم الاحتياج الى استئذان المالك او القاضي. وبسبب حصول الاذن من المالك بذلك لا يحتاج في السؤال الى ذكر تعذر الواسلة والخبرة اما اذا كان هناك امر من المالك بالاتفاق على الوديعه والزوجة من مال المأمور المذكور ليرجع عليه وثبت ذلك بالرجوع الشرعي في وجه الامر او من يتوب عنه يكون له الرجوع عما ثبت اتفاقه من ماله حسب الامر والله تعالى اعلم

١٣٠٢

٢٦

(ملحق بكتاب الاجارة)

(سئل) في ورثة يملكون بيتا بالارث عن مورثهم ساكنون فيه جميعا ما عدا واحدا من البلغ غير محجور عليه لم يسكن فيه معهم اختيارا منه ولم ينعوه من ذلك مع كون المتربيع ساكناء معهم واستمر على ذلك سنين بلا عقد اجارة ولا تسمية اجرة لنصيبه ثم سكن معهم فوق سنين والآن يطالبهم باجرة نصيبه فيما مضى مدة عدم سكناهم معهم على هذا الوجه وهو مدلس سكني لا للاستغلال ايضا فهل لا يتحقق عليهم اجرة لنصيبه على هذا الوجه فيما مضى اعيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يستحق الشريك المذكور على باقي شركائه اجرة لنصيبه من المكان المملوك المشترك بينهم سكناهم فيه بدون ما يفيد استئجارهم نصيبه منه مدة سكناهم على هذا الوجه على انهم صرحوا بان منافع النصب استوفواها او عطلها لاتضمن الا في ثلاث ليس هذا منها والله تعالى اعلم

١٣٠٢

سبعان

٢٠

(ملحق بكتاب الحجر والمأذون وبلوغ الغلام)

(سئل) بأفاده من رئيس مجلس حسي مصر من صومنها تقدم للجلس تذكرة رسمية من حضرة مصطفى بك الهجين يذكر فيها أن أخاه السيد حسينا الهجين توفي في أوائل جمادى الأولى سنة ١٣٠٢ وأعتب ولدا قاصرا ورغب أفاده وصى على القاصر المذكور بعرفة المجلس وطلب توقيعات تركة المرحوم من بيت المال ورد منه ما يفيد وفاة المرحوم السيد حسين الهجين عن ورثته فيهم قاصرا وأنه أقام السيد أحمد الحسيني وصيا مختارا من قبله على ولده القاصر وتركه من بعده ولنا شبهة أن المرحوم السيد حسينا المذكور كان محجورا عليه حال حياته بسبب السفه والتبذير ومقام عليه قيم شرعي تأشير حضرة مفتي أفندي المجلس بطلب أفاده ما يقتضيه الحكم الشرعي من جهة اعتماد الوصاية المختارة المقال عن صدورهما من المتوفي المذكور مع سبق الحجر عليه من عدمه فأفاد أن الوصاية المختارة الصادرة منه مع كونه محجورا عليه على ابنه القاصر وتركه غير نافذة شرعا لأنه اشبهته في كونها واقعة باطلية أو موقوفة على إجازة القاضي ورغب تحويل النظر في ذلك على فضيلتكم إلى آخر ما أوضحه فاقضى بغيره محضرتكم وتوكل أنه بعد الاحاطة بما ذكر ترد الأفادة بما ترونه في ذلك على حسب الأصول الشرعية ومن طيبا التسذكرة المذكورة بما عليها من الافتاء والتأشيرات وهذا كما لوى (وصورة جواب المفتي المذكور الشيخ بكرى محمد عاشور الصدفي الحنفي المؤرخ ١٧ رجسنة ١٣٠٢) الحمد لله وحده في البحر من باب الوصي مانصه وذكر شمس الائمة المحلواني في أدب القاضي في أبواب الوصايا أن الأصغر إذا ورث مالا والاب مبدوم مفتي الجبر على قول من يرى ذلك لا تثبت الولاية للاب انتهى بحروفه فهذا يفسد بظاهاه أن المحجور عليه بالسفه ليس له أن يقيم وصيا على أولاده القصور وتركه إذا لا يصاء تنقل ولاية الوصي إلى الوصي ولا ولاية للمعجور عليه حتى ينقلها إلى غيره بوضع هذا ما في الهداية من باب الوصي في توجيه كون وصي الوصي وصيا في الترتيبين ونصه ولنا أن الوصي يتصرف بولاية منتقلة إليه فيملك الإيصاء إلى غيره كالمجد لا يرى أن الولاية التي كانت ثابتة للوصي تنتقل إلى الوصي في المنزل وإلى المجد في النفس ثم المجد قائم مقام الاب فيما انتقل إليه فكذلك الوصي وهذا لأن الإيصاء إقامة قبره مقامه فيما له ولايته وعند الموت كانت له ولاية الترتيب في منزلته فيما أه وفي متن التنوير من كتاب الحجر وهندهما يحصر على الحجر بالسفه وبه نفى فيكون في أحكامه كصغير إلا في نكاح وطلاق وعناق واستلاد وتدينير ووجوب زكاة وفطرة وجمع وعبادات وزوال ولاية أبيه أو جده وفي صحة إقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثالث فهو كبالغ والحاصل أن كل ما يستوى فيه المنزل والمجد ينفذ من المحجور وما لا فلا باذن القاضي أه بزيادة من شرح الدرر ونحوه في كثير من المعترات كالخبط البرهاني والهداية والمثلث وغيرها فانت تراهم لم يعدوا إقامة الوصي في موضع الاستثناء فبني المحجور عليه بالسفه كالصغير

المعبر في ذلك قال: هنا ظهر ان الايصاء الصادر من المرحوم السيد حسين المحمدي المحجور
 عليه على ابنه القاصر وتركته غير نافذة شرعا بقي انه مع هذا هل وقع باطلا او موقوفا على
 اجازة القاضي حصل عندي اشتباه في ذلك لنحو قول الدارالمعارف والمحال الخ والعلم
 امانة في اعتناق الرجال فليقول النفر في ذلك على جناب الاستاذ الاكبر والملاذ الاشهر
 حضرة مفتي السادة المحنفة وشيخ الجامع الازهر لورود الاقامة من ذلك الجنب والله
 تعالى اعلم بالصواب (اجاب) حيث ان حضرة مفتي بيت المال جزم في جوابه بعدم
 نفاذ ايصاء المحجور عليه وصيان قبله على تركته وابنه القاصر ثم مات المحجور عليه
 الموصى المذكور ولم يحصل اذن ولا اجازة من قاض تلك اقامة وصي للتصرف في مال
 المحجور عليه وابنه القاصر حال حياته حسب المقرر من تخصيص القضاء فيما يتعلق
 بنصب الوصايا والقوام بالتحقق الحاكم الشرعية والمجالس المحسنة في الفائفة في
 تردد حضرة بين كون اقامة المحجور عليه وصيا باطلا او موقوفا وبنا على ذلك فلا داعي
 للحالة على هذا الطرف بل يكون اللازم والمحال ما ذكره واجراء ما تقتضيه الاصول
 الشرعية في نصب وصي شرعي على تركه المحجور عليه وابنه القاصر حيث لم توجد وصاية
 مختارة نافذة او مأذون فيها او مجازة من قبل من يمثل ذلك شرعا حال حياة المحجور عليه
 والله سبحانه وتعالى اعلم وما يؤيد ما ذكره مفتي بيت المال المذكور من عدم نفاذ اقامة
 المحجور عليه بالسفوف وصيا ما ذكره المحجور عند قول صاحب الاشياء المحجور عليه بالسفوف
 على قولها ان مقتضى به كالمصغر في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق
 والاستلوا والتدبير ووجوب الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة
 اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه
 ونص عبارة المحجور قوله كالمصغر اقول وكالمعشوم لما في شرح الوهبانية لقاضي القضاء
 عبيد البرين النصف ان المحجور عليه بالسفوف يمثل المصغر والمعشوم في عشرة معني
 وبواقفة هما فيما عدا ذلك انتهى المقصود منه وفي الهندية من أول كتاب الوصايا ما رآه
 فتاواه اوصيت بكذا الفلان او اوصيت الى فلان وشرطها كون الموصى اهلا للتبليط
 وفي الاقروية من المحجور والمحجور المحرر البالغ بعزلة الصبي والمجنون انتهى وفي الهندية من
 باب الوصي الاصل ان ولاية الوصي تقدر بقدر ولاية الموصى وفي الهندية من الوصايا
 الوصي تصرف بولاية منتقلة اليه وهذا لان الايصاء اقامة غير متممة فيما له ولايته وقال
 شارحه اقول بولاية منتقلة اي من الميت بطريق الخلافة عندهم انتهى وفي الهندية
 ايضا من الباب الثاني في المحرر للفساد قال بمقدوره الله تعالى المحجور بعزلة الصبي الا في
 اربعة احوال ان تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور باطل والثاني ان
 اعتاق المحجور وندب يرمونه وتخليقه وتكلمه جائز ومن الصبي باطل وانكاح المحجور ابنته
 واخته الصغيرة لا يجوز والثالث ان المحجور اذا اوصى بوصية جازت وصيته من ثلث

مال ومن الصبي لا تجوز الرابع جارية المحجور اذا جاءته بولد فادعاء ثبت نسبها ولا يثبت من الصبي كذا في الظهيرية انتهى والله تعالى اعلم

(ملحق بكتاب النصب)

(سئل) في ارض مملوكة لأم أم ملك رقبة بطريق شرعي بني فيها رجل بناء لنفسه بطوب نى ولخشب يدون اذن من ملك تلك الارض وقيمة الارض المبنى فيها ذلك البناء أكثر من قيمة البناء المذكور فهل يكون ملكا للارض المذكورة تسلكها الباني المذكور بعد ما يدون اذن شرعي قلح بنائه المذكور وعليه تسليم الارض التي عليها البناء الى مال الكتاب فارغة منعاً لتعديده حيث تحقق ما ذكر بالفحوصه الشرعي ولا يضر قطعه بالارض الا اذا تراخضت مالكة الارض مع الغاصب المذكور بتسلكها البناء المرقوم بغيره مستحق القلع ام كيف الحكم (أجاب) من بني في ارض غيره بغير اذنه وكانت قيمة الارض أكثر من قيمة ما أحدث فيها على هذا الوجه فلو لم يضر تسليم الارض بتكليف الغاصب قلح بنائه وتسليم الارض له فيؤمر الغاصب بذلك حيث لا يضر القلع بالارض مالم يتراضيا على ملك صاحب الارض ذلك البناء فان أضر بها فلو لم يضر بالارض أن يسلك البناء المذكور بغيره مستحق القلع جبراً على الباني كلهم حوايه والله تعالى اعلم

(ملحق بكتاب الشفعة)

(سئل) في شخص ملك ارضاً ناعشورية ثلثها ما لا يشتر من شخص آخر بمن معلوم وبحواره أناس يستحقون منه ثلثاً طياناً ناعشورية وهم يعلمون ببيع الاطيان العشورية المذكورة لاشترى المذكور بذلك الثمن ومضى على علمهم بذلك مدة أكثر من ستة فهل لا لصاحب الاطيان الخراجية المذكور من طلب اخذ ثلث الاطيان العشورية بالشفعة مع علمهم بالبيع وقد رآه الثمن وتركهم الاخذ بالشفعة تلك المدة واذا كان بعض هؤلاء مفاقر الموصى يعلم هذا البيع والثمن وترك الاخذ بالشفعة تلك المدة لا يكون له حق الاخذ بها لهم ايضاً وهذا على فرض كون تلك الارض المستخقة لهم مما يؤخذ ببيعها بالشفعة اذ لو لم يبيعها هذا الترك اذيدوا الجواب (أجاب) لا شفعة هؤلاء الجماعة في تلك الارض المبيعة ان كان الواقع ما هو مسطور به في السؤال وتسهة شفعة الصغير على فرض تحققها بترك وليه او وصيه على المعتد فليس للوصى بعد ذلك الاخذ بها كما انه ليس للصغير ذلك بعد البلوغ والحال ما ذكر والله تعالى اعلم

(ملحق بكتاب المحظور والاباحة)

(سئل) بافادته من نافع فلم مضوعات الداخلية مضمونها ان صاحب امتياز مطبعة الاعلام وجريدها طلب التمسرح له بطبع بعض كتب مصرح له بها ما عدا كتاب فتح القلوب مشهورة مقتضى النظر فيه بطرف سيادة حكمه والا فادته بما يترأى من جواز طبعه وعدمه (أجاب) علمه ما فادته حضره حكمه اطلوب بها اعطاء الجواب بما يترأى من جواز عدمه جواز

ذى القعدة

طبع الرسالة المرفوعة معها المسماة بقم الشهوة عن تناول التنبك والسفلة والقات
والقهوة المنسوبة للشيخ صلوی بن احمد السقاوی وحيث بالاملاخ عليه باروی جواز
طبعها مع مراعاة عدم حصول محذور لم شرحه للعلومية والله تعالى اهل
(ملحق بكتاب الرهن)

(سئل) فی اطمینان مملوكة الرقبة لرجل وعليه دين لرجل آخر لاجل معلوم رهن تلك
الارض عند رب الدين على مبلغ دينه المذکور رهنها شرعا وبسته الارض المرفوعة
خالية عما يمنع صحة الرهن ثم اعار المرتهن تلك الارض للرهن ليزرعها لا يتفاهه بزوعها
وما زال عند الرهن باقيا لم ينفع ولا مازا عليه ما يبطله فهل بمجرد اعادة المرتهن الارض
المرفوعة من الراهن لا يبطل حكم الرهن في حق جديسه عند المرتهن الى استيفاء دينه
بعد صدور صحيحا بمجرد هذه الاعارة وما الحكم (اجاب) بعد صدور عقد الرهن مستويا
شرائط الصحة والتام شرطا لا يبطل حق الاستيفاء للمرتهن بمجرد اعارته للرهن بعد قبضه
فادعاه منقول بما يمنع صحة الرهن ليقبض به الراهن وان بطل حكم الرهن في حق ضمانه
على المرتهن مادام في يد الراهن طارئة حتى لو هلك في يد الراهن لا يضمنه المرتهن ولا
يقطع شي من دينه ويبقى الرهن في حق الاستيفاء وكون المرتهن احمق به من سائر الغرماء
وله استدراجه الى يده من الراهن الى استيفاء دينه او الابرأ منه كاصحابه والله تعالى
اعلم

١٣-١

٣

(ملحق بكتاب الجنایات)

(سئل) من قاضي مدبر يفتي سوبق بافاده مضمونها ان مجلس بني سوبق احال
عليه سماع مادة قتل شخص يدعى طوطو بن محمد سعد من ناحية قن العروس
وبالاستفهام من أخوات المتوفى الثلاث عن ورقة المقتول أجب ان له ابناء قاصر يدعى
محمد اوزق لو ولد المذکور من زوجته المتوفاة قبله وانه لم يكن له وارث خلافة ولا شبيهه
الامر عاينا في اقامه وصي على القاصر يخاصم عنه في الدعوى ويستوفى القصاص
اذا ثبت ونصح المدعى منه شرعا لو يكون استيفاء القصاص الى السلطان او ينتظر الى
بلوغ الصغير ثم رعا الحضرة مفتي المدبرية بطلب الافادة عما تقتضيه الحكم الشرعي في
ذلك فوردت افادته موياها ان الحكم الشرعي في ذلك ان وصي القاصر له ان يخاصم عنه
وتصعد دعوته عنه شرعا ولو دعوى قتل ولكن ليس لوصي القصاص ان يستوفى القصاص لانهم
اجمعوا على ان القصاص اذا كان كله للصغير فليس لاحد استيفاءه حتى يبلغ وقبل
يستوفيه السلطان وأحال بالاستفهام عن ذلك من هذا الطرف فوردت افادة القاضي
المذكورة بالاستفهام عن ذلك (اجاب) اقامة وصي للصغير يخاصم عنه في حقوقه
ومنه دعوى قتل وليه عمدا عند عدم الاب والجدة وصيه باو اخصار القصاص في الصغير
صحيحه واما استيفاء القصاص من الوصي فلا يملكه اذ هو خاص بالاب والجدة على ما في

في الحجة

١٣-٢

٣

الزباني وفي جلي كافي هاشم الانقروية ثم اختلقوا فيما لو كان القصاص للصغير خاصة
عند عدم الاب والمجد قبل ينظر بلوغه وقيل يستوفيه السلطان او القاضي ونقل
تراجع هذا القول في هاشم الانقروية من الجنايات في الثالث فمن يستوفى القصاص
عن الوجيز واما اذا كان الورثة كلهم صغارا فاستغناء القصاص الى السلطان وهو
الاصح انتهى وفي الانقروية من اهل اللذ كور وفي الذخيرة واما القاضي هل يملك
استغناء القصاص للصغير ذكر كثير من المشايخ المتأخرين في شروجهما ان القاضي كالا ب
في هذا الباب واستدلوا في ذلك بهل السلطان انتهى ومثله في التناوخانية من سابع
جناياتنا وفي هاشم الانقروية قوله ان القاضي كالا ب هو الصحيح كذا في المتن انتهى
وفي الهند من الجنايات في الباب الثالث فيمن يستوفى القصاص اذا قتل وفي المعنوة
فلا يسه ان يقتل وله ان يصالح وليس له ان يغزو وكذلك ان قطعت يد المعنوة عمدا
والرعي بمنزلة الاب في جميع ذلك الا انه لا يقتل ويندرج تحت هذا الاطلاق الصلح
عن النفس واستغناء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعنوة في هذا والقاضي بمنزلة
الاب في الصحيح كذا في الهداية انتهى فيمن يستوفى القصاص الذي له التصرف العام فيما يتعلق
بالياسمي بعد ثبوت القتل العمدي بامانة البينة والتزكية الشرعية فان يحكم بالقصاص
لصغير على القاتل ويستوفى القصاص على القول الذي نقل نخصه بان القاضي له
الاستغناء وكذا السلطان او فانه الذي له الولاية العامة في مثل ذلك او ينظر بلوغ
الصغير على القول الثاني ولم تقف الا على التصريح بتضيعة ولا بتعصيه والله اعلى
اعلم

(ملحق بكتاب المحيطان)

(سئل) في رجل يملك طاحونة داخل سكة مستطيلة غير نافذة بها يقع فيه امن
قديم الزمان وينسب معن تلك السكة المذ كورة في آخرها سكتان مستطيلتان غير
نافذتين ايضا وبالمالك الطاحونة المذ كورة في السكتين المتشعبتين منزلان احدهما
في آخرها من جهة الاسفل من الجهة البحرية والثاني في آخرها من الجهة القبلية
وله حق المرور في السكتين المذ كورتين للخرتين بحق المرور وايضا السكة الاولى
للاطاحونة والاثنان الرجل المذ كور اراد أن يحدث فتح باب للطاحونة داخل من الباب
الاول اسفل منه في السكة الاولى ليتوصل الى بعض متاعه وبثراء داخل الطاحونة
المذ كورة وقد كان الوصول الى ما ذكر من باب الطاحونة القديم من قديم الزمان فهل
اذا مرض له احدهم من ارباب الدور التي في السكتين المذ كورتين واراد منه من احداه
فتح الباب الثاني الذي يصب منه في السكة الاولى اسفل من الاول يجب لذلك واذا
احد منهما فعل بغير ربه حيث لم يكن من القديم فيجد الجواب (اجاب) في تعقيب
الحامدية من المحيطان له دار في سكة لا نفذ فشرى بجنب داره ميتا ظهر في هذه السكة

قيل له ان يخرج من ظهر باب في السكة وقيل لا لفرق بينه وبين ما اذا اراد ان يفتح باب البيت
في داره ليدخل منه في داره ويتطرق من داره الى السكة فان له ذلك والفرق انه لو فتح
البيت بابا في السكة يصير طريق السكة طريق البيت اذا الدخول في البيت يكون من
طريق السكة وفيه ضرر لاهل السكة اذ يدرب الدار من بيع هذا البيت بمحقوقه دخل
هذا الطريق في البيع فيزداد شربا كما آخر في طريق السكة وفيه ضرر في الحال بان يضيق
الطريق بكثرة المارة وفي المسائل باله دعي ما يشبهه بمقادير الانصباء في الطريق لطول
العهد فيحتاج الى قسمة الطريق فيقسم على عدد الرؤس فيصيب مشري البيت شئ
من الطريق فيقسم حق اهل السكة واما لو فتح البيت بابا في داره فطريق السكة لا يصير
طريق البيت اذ لا يدخل البيت من طريق السكة لئلا يدخل من داره بحكم المالك لا يحكم
الطريق فلا يصير طريق البار طريق البيت فلا يدخل في بيع البيت اذا بيع بمحقوقه
فلا يزاد الشريك في الطريق ببيع البيت فصولين من الخامس والثلاثين ومثله في
العمارة والبرازية اه وفيه ايضا ذكر المصدر الشهيد في مسألة السكة ان صاحب
الدار اذا اراد ان يفتح بابا على الجدار اعلى من الباب القديم له ذلك واذا اراد ان يفتح بابا
اسفل من الباب القديم ليس له ذلك قال لانه ليس له حق المرور وارباب داره وكذا
ذكر شمس الاثمة المحلواني في شرح كتاب القسمة الى ان قال تخلص الرمي والحاصل
ان في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والقوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية
كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعمول عليه اه وفيه ايضا محل له دار في سكة
غير نافذة على باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختلغا وافعه والتصحيح انه ليس له
ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابها كان له ذلك خاتمة من المحيطان والطريق اه
فيؤخذ مما ذكر من صاحب الطاحونة من فتح باب له بعض منافعه المذكورة في السكة
الاولى اسفل من الباب الاول المقنوع من القديم على القول بالمنع المرجع اذ لا حق له في
التطرق لتلك الطاحونة ولا لبعض منافعه الا من الباب الاعلى الاول وكون حق المرور
له الى المنزلين في السكنين المتشعبين عن السكة الاولى الخارجية عنهما لا ينبت له حق
فتح باب للطاحونة فاسفل من بابها القديم لما تقدم ذكره في منع فتح باب للبيت الذي اشتراه
وظهره في سكة غير نافذة في هذه السكة لان اطلاق المنع من فتح الباب للبيت الذي ظهره
في هذه السكة يشمل ما اذا كان اسفل من باب الدار التي يفتحها او اعلى منه والله تعالى اعلم
(سئل) بافاذه من نظارة الداخلية متعلقة بمحاذنة السؤال المسطر قبل هذا في هذه الترجمة
مبنية على التشكي للداخلية الواقع من مالكي الطاحونة المذكورة الذين بنوا مكانا في بعض
مواقع الطاحونة على بابها وفتحها بابا اسفل من باب الطاحونة في هذه السكة التي لها
منزلان داخلها مفتوح بابهما على السكنين الداخليين المتشعبين عن الاولى ولا يمكن
الوصول الى ما بينهما الا من الباب الذي فتح منه مدس التنظيم قال لاضر وفيه

مطلب ليس الشخص
فتح باب اسفل من
الاولى في سكة غير نافذة
ولوله مكان آخر باب
من داخل

صفحة ١٣٠٢

ويجوز أصله التتبع وكتب في هذا الشأن فتاوى مختلفة مبنية على أسئلة مختلفة فمورد
 إفادة المديرية إليهم الأوراق رغبنا اطلاع هذا الطرف على أوراق هذه المسئلة
 والمعارض التي حصلت والفتاوى والتكريم بمورد إفادة بما يقتضيه الوجه
 الشرعي (أجاب) علم ما بإفادة الداخلية هذه المؤرخة ٢٦ محرم سنة ١٣٠٣ وما تضمنته
 الأوراق التي معها ومن ضمنها الفتاوى التي هي عنها والذي يقتضيه الحكم الشرعي على
 القول المرجح المقتضى به وما تضمنته الفتوى المطعنة من هذا الطرف بتاريخه ٢٢ ذي القعدة
 سنة ١٣٠٢ إذا كانت حقيقة هذه الحادثة أن هذا الطاحونة التي بابها من أعلى الدروب
 النخيل النافذ هو بابها القديم ولا يتوصل إليها ولا إلى بعض المنافع التابعة لها الذي جعل
 مكانها في حديثه وفتح له باب من هذه السكة أسفل من باب الطاحونة المذكور من قديم
 الزمان للامن باب الطاحونة المذكورة كما هو موضوع عسؤال الفتوى المذكور وهو كون
 مالكي الطاحونة لملاحق المروءات من زواجر من مملوكين لهما بابها أسفل من ذلك
 الباب المذكور المفتوح الآن لا يثبت له صاحب النفع بالنسبة للطاحونة المذكورة ولا
 لبعض منافعها التابعة لها التي لا يتوصل إليها إلا من الباب الأعلى القديم المذكور أما
 أنا ثبت خلاف ذلك مما يفيد حق فتح باب حادث لهذه المنافع بالوجه الشرعي فما يتحقق
 بدور الحكم على مقتضاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل ضيا سأل البحر
 الأحمر بمثل دار أبي قحطان فباعها لغيره في أمارة كنه شيئا لئلا يزل في آخر دار أخرى في مقابلة
 الدار المذكورة غير مرتفعة البنايات لعدم بناءها فوقها وبين الدارين طريق يقرع عرض
 صاحب الدار الثانية لصاحب الدار الأولى وطلب منه سد الشبايك التي في مقابله
 والمحال أنها غير مطلة على محل جلوس النساء وموضع قرارهن وإنما تطل على السطح
 الذي ليس هو محل ذلك مع أن صاحب الدار الأولى عرض على صاحب الدار الثانية
 أن يبني له حائطه الذي في مقابله بطريق التبرع من ماله حتى لا يحصل بينهما نزاع
 بوجه من الوجوه فامتنع صاحب الدار الثانية من ذلك واستدام على معارضته بغير
 وجه شرعي فهل يمنع من المعارضة المذكورة حيث المحال ما ذكره السيد الجواب
 (أجاب) نعم يمنع من المعارضة المذكورة المحال ما ذكره بالسؤال ومنه في نتيجة الفتاوى
 الحمادية من كتاب الجيخان إذا اندرقي المنع من فتح الشبايك على كون أحداهما للطل
 وطل مناهل ساحة النساء من بيت البحار ومحل قرارهن كما صرح به والله تعالى أعلم
 (ملحق بالمحاضر والسجلات)

شوال

١٣٠٣

١١

(سئل) بإفادة من مفتي مديرية سبوط عن الحكم الشرعي في مراقبة بين يدي قاضي
 قسيم ملوى مؤرخة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٠٣ لانتباهه في الحكم بعد حالة قاضي
 ملوى طلب حكمها عليه لتوقفه في الحكم وأرسل له صورة هذه المرافعة آخر إفادة
 في ٢٩ صفر سنة ١٣٠٣ تتضمن بيان محل الانتباه بأنه باستجواب المدهي عليه

فبادع دعوى المدعي بقوله ان موكل المدعي المذكور من مدة عشرين يوماً أقر بحضرة
العدول وأشهدهم على نفسه بأن المنزل المتنازع فيه الموجود تحت يده ملك للمهاجر عمار
ابن جلي بن عبد المال وأبرز من يده ورقة عادة تاطقة بذلك مشمولة باختتام العدول
ومن ضمنهم أذن الناحية وأقراره المذكور خارج المجلس الشرعي فهل يطلب من
المدعي عليه البرهان على ذلك ومتى حضر العدول وشهدوا بالدفع الذي أبداه بعد
الاستيفاء يحكم له وطلب منه الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (وصورة المرافعة المحكي
عنها المرفوعة مع تلك الافادة) انه بتاريخ يوم الاحد ٢٨ شهر جادى الاولى سنة
١٣٠٢ بحضرة كل من المكلفين الشيخ حمادة بن محمد بن جزاوى من ناحية ام قص
وابراهيم بن برصكات بن عزاوى من اهالى ناحية تنده حضر لدينا كل من البالغين
الرشد بن عثمان بن عسقلاني بن منصور ومحمود بن سليمان بن محمد المشهور بابيلاوى
وعلى بن أبي زيد بن شعاعة التجميع من اهالى وركان ناحية تنده المذكور المحقة
مرفقهم عينا واسما وحلية ونسباً بشهادة من ذكر أعلاه وادعى عثمان هذا طريق
الوكالة الشرعية الشفاهية بالمجلس الشرعي عن على بن أبي زيد بن شعاعة المذكور أعلاه
في الدعوى والخصومة والتبض فيما أتى أدناؤه قبل عثمان هذا أنه هذه الوكالة الشرعية
لنفسه شفاعته له بمجلس هذا التوكيل المذكور على محمود هذا بمحض منه بقوله ان أبا
زيد بن شعاعة بن ناجي كان يملك منزلاً كائناً بناحية تنده المذكور فقام السور بدرب
السقام بمحضر وفي حدود دار بعة الحمد البصري بعضه ينتهي لمنزل ملك على بن شعاعة بن
منصور وباقيه ينتهي لمنزله ملك حسن بن فولى بن سكران والحمد القبلى بعضه ينتهي لمنزل
ملك على بن أبي فرديم وكلى المذكور وبينهما حائط وباقيه ينتهي لمنزل ملك احمد بن
جاد الله بن بدوى والحمد الشرقي ينتهي بعضه لمنزل ملك على بن على المشهور بن شيفه بن محمد
وبعضه ينتهي لمنزل ملك سيد بن يوسف العضايف بن يوسف وباقيه ينتهي لذكر كان ملك
على بن أبي زيد المذكور وبينهما حائط والحمد الغربي ينتهي لمنزل ملك على بن أبي زيد
موكل أيضاً المذكور وبينهما حائط كان في يده وتصرفه الشرعي بمفرده الى أن مات
من مدة تزيد عن سبعين سنة مضت من تاريخه عن زوجته بنكاح صحيح شرعي المرأة
مبروكة بنت شعاعة بن منصور وعن أولاد صلبه منها على موكل هذا وعبد الله وحسن
وصطومة وبدوية وترك لهم هذا المنزل المذكور ميراثاً لهم من غير شريك وهم الوارثون له
لا وراثته سواهم فانتقل اليهم ما آل لهم بالارث الشرعي عنه فوضعوا أيديهم عليه
من ناويج وفاة والداهم يهدمون وتصرفون فيه ويخرجون سباحة وهذا المدعي عليه
موجود بالمدح ورواه ومشاهد ان التصرف ولم يضعوا أيديهم عليه ولا حصل منهما
تداع قبل ذلك الى الآن ثم حصل له من حيطانه خال فادموكل بناءه وبعده روصه
فيه بالعدل تعرض له محمود هذا المدعي عليه بغير حق واطالبه بجمع المعارض لموكل هذا في

وضع يده على هذا المنزل المذكور واسأل سؤاله عن ذلك وأبرز من يده ورقة عادة بها سؤال وعليه جواب من الشيخ أحمد بن حسب النبي الذي المجاوب وعليها تصديق من الشيخ علي بن خليل السيوطي مضمونه أن من وضع يده على شيء مدة ثلاث وثلاثين سنة أو أكثر وغير يرى بوضع يده على ذلك الشيء وسكت طول هذه المدة بغير عذر ولا تسرع دعواه في ذلك الشيء مثل محرم وهذا المدعي عليه عن دعوى عثمان هذا المدعي فأجاب بأنكار جميع ما دعه عليه عثمان هذا وجهه بخلافه كليا وادعى أن هذا المنزل المحمود كان ملكا لعمار بن جلي بن عبد العال ومات قبل تاريخه بستين سنة عن زوجته بنكاح بحبي شرعي عائنة بنت محمد بن يوسف وترك لأربع هذا المنزل المذكور وميراثا لهما وهي الوارثة له من غير شريك ولا وارث له سواها ثم توفيت عائنة المذكورة قبل تاريخه بخمسين سنة عن أخيها شريكها سليمان وإن أباها محمد بن يوسف بن سليمان وأمه مريم بنت عبد الله بن حسن وترك له ما خصه في هذا المنزل المذكور ميراثا له وهو الوارث لهما من غير شريك ولا وارث لها سواهم ثم توفي سليمان المذكور قبل تاريخه بخمسة وأربعين سنة عن زوجته مياوكة بنت علي بن حسن وعن أولاد صلبه منها محمود وهو أنا المدعي وأجدو عبد الحميد وقاطمة وترك لهم ما خصه في هذا المنزل المذكور ميراثا لهم من غير شريك وهم الوارثون له ولا وارث له سواهم فانتقل النكاح لثنايا لارث عنه فوضعا إلهما عليه بحسب الفريضة الشرعية وأسكنافيه اختناقه فاطمة ولم تزل ساكنة به إلى أن توفيت وكان يستأذني على من أتى زيارته وكل هذا المدعي في وضع غلال زراعته به فاذنت له وصار يضع غلته فيه وإن علي بن أبي زيد بن شحاتة القائم وكل عثمان هذا أقر على نفسه من نحو عشرين يوما مضى من تاريخه وهو طائم مختار ويا كل الأوصاف المعتبرة شرعا أن هذا المنزل المذكور ملك للعلاج عمار بن جلي بن عبد العال بحضور كل من حاتم ابن إبراهيم مأذون منه وحن بن حمادة بن حامد ومصطفى بن أحمد بن إسماعيل ومنصور بن عبد الحالح بن منصور وصدقه على جميع ذلك في مجلس هذا الأقرار المذكور وشفاها من له وأبرز من يده ورقة عادة مضمونة باختتام من ذكرها وإمضاء عبد الرحمن بن عبد الحالح دل مضمونها على ما قاله على المذكور (الجلب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي حسب استقادم كتب المذهب أنه لو ثبت ما لوجه الشرعي إقراره وكل المدعي المذكور بالملك في المتنازع فيه لمورث المدعي عليه من نحو عشرين يوما يكون مؤاخذا به في منع دعواه خاصة بالملك فيه لنفسه وغيره بتأخير سابق عنه إذا أقر جهة قاصرة على التفرقة بل بموجبه بحسب الامتناع في تنجج الحامدية أن من أقر بعين غيره لا يملك أن يدعي لنفسه ولا غيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل العاشر من قور العين انتهى والله تعالى أعلم (سئل) بأهاده من نظارة الدخيلة بناء على طلب قاضي ومفتي مديرية استا بواسطة مديرها المجاوب من هذا الطرف عما يترأى في

ضرورة الدعوى المتطورة بحكمتهما المنسوخة ضمن الأوراق المرسلة لاشتباهاهما فيها
 بملكية البند ٢٢ من لائحة ابرأت المحاكم الشرعية (ومضمون صورة هذه الدعوى
 المقيسة بمضلة الدعوى بتاريخ ١٦ جادی الاولى سنة ١٣٠٣) انه بناء على الوارد
 من المدعية لهذا الطرف في ١٥ راسنة ٢٠٢ وماورد ايضا من مجلس قناتي ٢٩
 صفر سنة ٢٠٢ تجر هذا ادعى ان الرجل العاقل الرشيد لمولى فلمون بن جرجس من
 اسنا بطريق التوكيل الشرعي عن والدتي المخدرة المرأة العاقل الرشيد مصطفى بنت عبد
 النور بولص من اسنا التي هي والدتي شقيقتي الرجل بطرس بن فلمون بن جرجس
 المقتول الا في ذكره وعن زوجة أخى بطرس المذکور المرأة المخدرة قطا بنت بولص بن
 رفايل الشامي من الناحية المذکورة الثابت وكلى عنهما شرعا ساسا في ذكره في هذه
 الخصومة والدعوى عوجب اعلام شرعي محرر من محكمة اسنا بتاريخ ٤ جادی الاخرة
 سنة ٢٠٢ وبطريق الوصاية الشرعية عن ابن أخى بطرس المقتول المذکور لصلبه
 المحاضر القاصر عن درجة البلوغ المسمى شكله المرزوق به من زوجته المرأة قطا
 موكلى المذکور كورة الثابت وصايتي عنه في ذلك شرعا عوجب اعلام شرعي محرر
 بمحكمة اسنا بتاريخ ٩ شوال سنة ٢٠٢ المحضر لث شقيقتي بطرس المذکور المقتول
 في والدته المرأة مصطفى المذکور وفي زوجته المرأة قطا المذکور الموكلتين كلى
 المذکورين وفي ابنته لصلبه شكله القاصر المحاضر المذکور كورولا واوتله سواهم
 ومحكمهم وعونه وشهود انهم عوجب اعلام شرعي محرر بمحكمة اسنا بتاريخ ٢٥ شوال
 سنة ٢٠٢ ادعى ان المذمى لمولى بن فلمون بن جرجس الاستوى على هذا الذى احضرته
 معى المستوى معى بمجلس الدعوى المدعى عليه محمد بن ازميتلى حسن اغا الملقب باسم محمد
 ابن الدالى ابراهيم بانه في ليلة الثلاثاء الموافق غرة كيهك سنة ١٦٠١ كان مع أخى
 شقيقتي بطرس المذکور مورث والدتي وزوجته وابنته المذکورين بدوب حارة الحساسين
 من قبل الكائن باسنا باوسط الدابة بالجهة الغربية فتعدى محمد هذا المدعى عليه المذکور
 على شقيقتي بطرس المذکور وضربه بيده عمد او ظلما وعدوانا بغير حق بسكين من حديد
 محددة في بطنه باوسطها وجرخته جرحا مهلكا ومات بسبب تلك الضربة المذکور في الليلة
 المذکورة من ورثته المذکور بن وجب على المدعى عليه المذکور كورة القصاص في الترمع
 وان لاه وزوجته استيفاء القصاص منه فواجب عليه التمكن من نفسه حتى يستوفى
 القصاص منه واخطا به بطريق وكالتى الثابتة لى شرع لو محكمهم بياشر عالى مولانا
 المحاكم الشرعي وكذلك الوصاية المقررة شرعا لى تر تبيلوكلى ولواصى عنه
 بالقصاص واسأل مسئلته عن ذلك وذلك بحضور مشهوده المرحم من المصطفة فخر رافى
 يوم السبت ١٦ جادی الاولى سنة ١٣٠٣ (أجاب) هذه الدعوى على هذا الوجه لم تنفع
 منها كنية الوصاية المذکورة من قبل المدعى هل هي وصاية مختارة من قبل الميت بلا

رجوع مع قبوله من الوصي بعد الموت أو بغيره من الإقامة من قاض يملك ذلك كما يتضح
 منها كيفية الحكم بالوكالة المذكورة في هذه الخصومة أي دعوى القتل العمد لا ورث
 المذكورة على المدعي عليه المنسوب للإعلام الحر من محكمة اسناهل كان ذلك ضمن
 خصومة صحيحة شرعية في وجه المدعي عليه القتل المذكور الآن وفي وجه غيره
 الذي لا يمكن شرعا أنبات توكيل بخصومة بترسية مع شخص معين في شيء مخصوص في
 وجه ذلك الغير أو ذلك مجرد اشهاد من الموكلتين بالوكالة المذكورة وإن كان ذلك
 لا يسمى حكما نعم إذا كان ذلك الاشهاد في وجه الخصم المذكور يكفي به عن إقامة
 بينة على التوكيل فالذي ينبغي توضيح الحقيقة في كل من الأمرين مع بيان حال المقتول
 وكونه محقون الدم أو يدعي المدعي على المدعي عليه بالقتل العمد عدوانا لمن هو محقون
 الدم مسلما كان أو ذميا مع تعيينه بنسبه المعروف له وبين أن آلة القتل وأنه مات بسبب
 ذلك عن ورثته وهم فلان وفلان وبين جهة الارث وانحصارهم بلامانع شرعي وأن
 البالغ منهم وكلوا المدعي في الخصومة والدعوى مع المدعي عليه بذلك وإن التوفي في حال
 حياته ونفاذ تصرفاته أقامه موصيا مختارا من قبله ومات موصيا عليها وقيل الوصي
 المدعي المذكور الوصاية لنفسه في حياته وبعد موته أو يقتصر على ما بعد الموت أو أن
 قاضي كذا أو يعينه الذي يملك نصب الاوصياء أقامه وصيا على ابنه القاصر المذكور بعد
 تحقق عدم وجود وصي له مختار وقبل الوصاية لنفسه ويطلب المدعي عليه بما يترتب
 على ذلك شرعا وبأل جوابه عن ذلك فيسأل المدعي عليه ويترتب على جوابه ما يقتضيه
 الوجه الشرعي ثم يكلف المدعي إقامة البينة على الوكالة والوصاية فيحكم بما بعد التعديل
 ما لم يكونا محكوما بهما ضمن دعوى صحيحة في وجه هذا المدعي عليه ولم ينكره الخصم أو
 تسكن الوكالة والوصاية مسجلتين في وجهه أيضا الذي القاضي المرافع اليه ثم يكلف بعد
 الحكم المذكور أن لزم الحال لأقامة بينة على الوفاة وانحصار الارث فيحكم بذلك للورثة على
 المدعي عليه بعد استيفاء الارث إلى آخر ما يقتضيه الحال شرعا والله تعالى اعلم (سئل)
 بإفادة من قاضي مديرية بني سويف في ٢٤ رجب سنة ١٣٠٣ عن الحكم في صورة
 مرافعة صدرت لدى قاضي ترمزت الزوايا المستقيم عنهما من قاضي المديرية المذكورة
 وأجاب بما أحاب به ثم طلب قاضي ترمزت من قاضي المديرية الاستيفاء من هذا الطرف
 على الوجه الآتي (وصورة هذه المرافعة) في يوم الاثنين ٨ رجب سنة ١٣٠٣ بحضور
 المكرمين وهم الشيخ علي بن محمد الشهير بالمياشي ومحمد بن عزاز بن جلبي ومحمد بن سيد بن
 عزام ومحمد بن رضوان بن مروان الجميع من أهالي وسكان ترمزت الزوايا بحضور الرجل
 المكلف علي بن سيد بن منصور من أهالي وسكان ناحية بني هرون وأحضر معه الرجل
 المكلف سيد احمد الشهير بشعير ابن علي بن سيد احمد من أهالي وسكان ناحية بني هرون
 المذكورة المعترفان عينا واسما ونسبا به عرف كل من الرجلين المكلفين هسما دياب

ابن علي بن دياب من أهالي وسكان ترمنت المذكورة ومحمد بن جوده بن علي من أهالي
وسكان ناحية بني هرون المذكورة وبالحاس ادعي علي بن سيد بن منصور هذا الذي
حضر على سيد احمد بن علي بن سيد احمد هذا الذي حضر معه بحضرة ومحضر وأشار
إليه بأن المنزل الكائن بناحية بني هرون بجبهة الغربية يدرب يعرف بدرب حسين
عوض الله المحصور بمحود أربعة الحسد البحري ينتهي إلى منزل مالك المدعي المذكور
والحد الغربي ينتهي إلى الطريق الناصب وقبة الباب والحد القبلي ينتهي إلى الطريق
النافذ أيضاً والحد الشرقي بعضه ينتهي إلى منزل مالك المدعي المذكور وبعضه ينتهي
إلى منزل مالك المرأة حليمة بنت علي بن أبي العدم من الناحية مساحة واحدة فاعدها ثمانية
أذرع من الجهة القبالية يقابلها عشرة أذرع ونصف ذراع من الجهة البحرية ووربعها
سبعة عشر ذراعاً معدلة من شرق وغرب فقد بلغ ذراع المنزل المذكور مائة وثمانية
وأربعين ذراعاً بالذراع المعماري وذلك بمقتضى إلاء المدعي المذكور الموافق لكشف
المقاس والتحديد المشمول باحتمال كل من منصور على شيخ بناتي بندير بن سويق وعلى
ابراهيم مع لم بناتي مدير به بن سويق وابراهيم علي التجار ومحمد سليمان بن مشايخ
الناحية وعيسى بن خضير شيخ نخبة الناحية وحسين عوض منصور من الناحية ملكه
خاصة وأنه كان غائباً بالجهة مذمومة نوان وحضره وجد سيد احمد بن علي بن سيد احمد
هذا الحاضر معه ادعي عليه وأضاده إلى المنزل المذكور ولم أر ادراجاً منه امتنع
وهو واضع يده على المنزل المذكور مذمومة بغير حق وبطالب علي بن سيد بن منصور
هذا المدعي سيد احمد بن علي بن سيد احمد هذا المدعي عليه برفع يده عن المنزل المذكور
وتسليمه له ويسأل سؤاله عن ذلك شرعاً مثل سيد احمد بن علي بن سيد احمد الشهير
بشعير هذا المدعي عليه عن دعوى علي بن سيد بن منصور هذا المدعي بما ذكر
فأجاب بالاقرار بأن المنزل المذكور وأمل حدوده كالدعوى في يده وأنه ملكه
خاصة ناسه عن أبيه عاش فيه أبوه العمر كله حتى مات لا يوم حد نازعه ولا يوم حد هارجه
وهو في يده لحسد الآن إن أريد دعوى علي بن سيد بن منصور هذا المدعي ملكه المنزل
المذكور له وبذلك يجد الكلي وإن أسباب منازعته معه أنه أراد على سيد المذكور أن
يجني قدام منزل سيد احمد ففزع عن البناء قدام منزله وسوق عليه جملته عالم فلم يرض
فببذلك نازعه في المنزل ملكه هذا ما هو مقيد بالتاريخ المذكور في قبضة
الدعوى ولم يستل عن هذه الدعوى حضرة مفتي المديرية المذكورة فأجاب بما
صوته قد اطاعت على صورة الدعوى المسارة بمقتضى فوجدت دعوى علي بن سيد بن
منصور المذكور على سيد احمد بن علي الشهير بشعير صحيحة تمتع شرعاً والتحديد بالطريق
صحيح كما صرح به في رد المحتار وتطلب منه البينة على دعواه الملك المطلق بعد ثبوت
وضع يد المدعي عليه على المنزل المذكور والمذكور بالينة لأن التصادق على وضع اليد

شعبان

سنة

على التقار لا يكفي وأما إذا ذكر سيدنا جبر على المدعي بعد سؤاله فلا يسمى دعوى تحلوه
 عن لفظ ادعى ولأنه لم يصرح في كلامه بذلك حدود المنزل ولا يكفي قوله وأملى حدوده
 كالدعوى ولم يبين في قوله وأنه ملكه خاصة نفسه عن أبيه من هو أبوه هذا ما ظهر في
 هذه القضية ومع ذلك فيستل من من سادة استأذنا شيخ الإسلام فينا على ذلك أرسلت
 بشرح من المقتضى المذكور لحضرة قاضي ترنت ومن حضرته لحضرة قاضي اقتدى المدبرية
 وقهر من حضرته الافادة المؤرخة ٢٤ رجب سنة ١٣٠٣ إلى هنا لاستمها من
 (أجاب) ما تضمنه جواب حضرة مفتي اقتدى مدبرية بني سويف من طلب البينة من
 المدعي الخارج تلك المطلق في المنزل المحدد المتنازع فيه على دعواه على ذي اليد المدعي
 عليه الجاحد لهذه الدعوى المتضمن جوابه دعواه ذلك المنزل ملكه أو ثا من أبيه
 فهو في محله إلا أنه لا يتقدم طلب تلك البينة على اثبات وضع يد المدعي عليه على هذا
 المذهب بالبينة وإنما ذلك شرط للملك المطلق لا للصفة الدعوى وأما البينة عليها
 لا كما اشار إليه جواب حضرة المفتي الموصى إليه كالاترنب فائدة على ما ذكره حضرة في
 جوابه من قوله وأما إذا ذكره المدعي عليه بعد سؤاله فلا يسمى دعوى تحلوه عن لفظ
 ادعى إلى آخر ما ذكره في هذا الموضوع والله تعالى أعلم (سئل) بما قدم من قاضي مدبرية
 بني سويف عن الحكم في صورة دعوى شرعية صدرت لدى نائب اقتدى المدبرية لا شقيا
 الأمر عليه فيها وكب منه لحضرة مفتي اقتدى المدبرية بطلب الافادة عن الحكم
 الشرعي فيها فأجاب حضرة بما أجاب به ثم طلب المفتي آخر اعتراضها على هذا
 الطرف على الوجه الآتي وصورة هذه الواقعة لدى حضرة نائب اقتدى بعد الحالة
 ما سيد كذب عليه من حضرة قاضي اقتدى بحضرة كل من جمعة بن محمد بن خاطر المستقيم
 بماء وربة أوقاف بني سويف من بني سويف وبيومى بن عبد العال بن صقر من ناحية
 اشمنت العرب حضرت المرآة مريم المسكاة بنت سيدنا احمد عز برة واحضرت معها
 زوجها الرجل المكلف اسماعيل بن علي بن خاطر كلاهما من اشمنت المذكورة المحقق
 معرفتهما اسماء وعينا ونسبا وانهما هذان الحاضران تعرفنا شاهدتي حضرة
 المذكورين اعلاه وبالجلس ادعت المرآة مريم هذه التي حضرت على زوجها اسماعيل
 هذا الذي احضرته معها بهذا الحضر واثارت البعان اسماعيل هذا الزوج بن علي بن
 خاطر واشارت اليه بيدها من مدست منبر تقدمت عن تاريخه طائفة علالا فلا يقره
 شاروحي وانت خالصة بالثلاثة ولم تنزل في بيته مقبلة فيه لاجل تربية اولادها ومن نحو
 تسعة اشهر شاج معها وضربها واحرجها من منزل فذهبت إلى بيت أبيها ومكثت
 إلى الآن وان لها بدمه مؤخر من مدادها الف قرش عملت اربعة باق بدمه لها إلى
 الآن وان اسماعيل هذا المدعي عليه يريد ما كادها ما ولا يقصر يده عنها فواجب
 عليه قصر يده عنها واخلاصها لها وهذا الب ميرم هذه ادعية اسماعيل هذا المدعي عليه

١٢٣

٧

بقصر يده عنها واخلأ سبيلها وأداء مؤخر صداقتها المرقوم أعلاه وأدرا نفقة عذتها منه
وتسلم ذلك إليها وتساءل سؤاله عن ذلك سئل اسماعيل هذا الزوج المدعى عليه عن
دعوى زوجته مريم هذه المدعية بهذا استماعا بإياها منها وقهقهة معناها فاجاب بالاعتراف
طائعا بأن مريم هذه المدعية تزوجته ومنذ كونه له بشكاح صحیح شرعی وأنه معاشرها
معاشرة الأزواج ولم تزل تحت فراشه وانكر دعواها عليه الطلاق الثلاث وجمده بحدا
كأف سئل حضرة مفتي أفندي شرح من حضرة نائب أفندي محكمة بني سويف في
١٥ ج سنة ١٣٠٣ بقوله هل تطلب بينة الطلاق مع اقرار الزوجة بإقامتها بمنزل الزوج أم
تطلب من الزوج بينة على أنه معاشرها معاشرة الأزواج وأنه لم يطلقها أم كيف فاجاب
عنهما بما يأتي وصورته قد اطلعت على هذه الضرورة المستطرية هذه الشبهة وما بها ضار
معلوما وحيث أن المرافعة مريم بنت سيد بن احمد عز برة ادعت على زوجها اسماعيل بن
علي بن خاطر بانها من مدققت ستمين تقدمت على تاريخه ملقتها علانا ثلاثا بقوله لها
روحي وانت خالصة بالثلاث ولم تذكر في دعواها أنها معاشرة له معاشرة الأزواج في هذه
المدة انما فقط ذكرت في دعواها أنها لم تزل في بيته مقيمة فيه لاجل تربية اولادها
وهذا يمنع دعواها فتسمع دعواها هذه عليه شرعا وتطلب منها البينة على دعواها فان
أثبتتها بوجهها الشرعي بالينة العادلة المزكاة بحكم لها عليه بطلاقها منه ثلاثا والافلا
هذا ما ظهر لي في هذا القضية والله سبحانه وتعالى أعلم ثم ردت الى حضرة المفتي المذكور
ثانيا بشرح من حضرة النائب الموماليه تاريخه ٦ رجب سنة ١٣٠٣ وصورته
توجد افادة المحكمة عما اذا ادعى الزوج ان زوجته لم تزل في عصمته وتحت نكاحه
الى الآن وأنه معاشرها معاشرة الأزواج من حين زواجه بها الى الآن هل مع دعواها
عليه الطلاق يكون اقرارها بانها مقيمة معه في منزله لاجل تربية عيالها اقرارا منها
بالنكاح مع سكوتها هذه المدة وهل اذا علمت شهودها مقامها معه في منزله وأخروا
شهادتهم لها بالطلاق هذه المدة مع رؤيتهم لها في منزل زوجها وشهدوا الآن بطلاقها منه
ثلاثا تقبل شهادتهم أم ترد بتأخيرها حيث كان عليهم ادائها فاورع عليهم بوقوع
الطلاق وهل تطلب البينة من الزوج على النكاح والمعاشرة لها معاشرة الأزواج كما
ادعى بها على ما ذكره قاضي خان في موضعه من كتابه ويبري على ما ذكره صاحب
التقج أيضا ثم اقول الافادة ليرول عما الاشتباه فشرح حضرة المفتي لحضرة قاضي أفندي
المدرية بتاريخ ١٠ رجب سنة ١٣٠٣ واجاب بمضمون ما اجاب به أولا وعلى قبول
بينته بأن بطلان شهادة الحبية بتأخيرها خمسة أيام من غير عذر محله أن كانوا عاقلين بانها
بعشان عرش الافواج كما في التقج وغيره على أن بينة الطلاق أولى من بينة النكاح
كما في التقج أيضا المعارض به وقاضي خان النائب المذكور وفي الدر المختار عن المفتي
ولهما أن يسكتا بعد الثلاث في بيت واحد الى التقيا لثقل الأزواج ولم يكن فيه خوف

فسيق أم وفيه أيضا وسئل شيخ الإسلام عن زوجين افترا فاول كل منهما ستون سنة
ولهما أولاد تتعذر عليهم فافترتهم فبكتان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان
التقاء الأزواج فهل لهذا قال نعم وأقره المصنف أنه وفقود المحتار والقاهران التقيد
بكون سنهما ستين سنة وبوجود الأولاد مبني على كونه كان كذلك في حادثة السؤال كما
أفاده ط أنه فعلم في من هذه التصوص وغيره أن إقامة المباشرة مع من أياها في منزل
واحد لا يمنع دعواها عليه الطلاق الثلاث ولا يمنع قبول بيتها إلا إذا كانت معاشرة له
معاشرة الأزواج أو لم تكن بينهما سفر أو حائل كثر أنه أن كان الزوج فاسقا كأن شهاده
الشهود بذلك تبطل بالتأخير إلا إذا كانوا طليقين باتهما يعيشان عيش الأزواج وكل
هذه الموانع لم يوجد منها شيء في هذه الحادثة فلا مانع من سماع دعوى المدعية المذكورة
وقبول بيتها بعد موافقتها وتبديلها ما شرعوا الحكم في هذه القضية بما رضى الله ورسوله
بدون مقاطعة ولا محاولة إلى أن يطلب الإحالة على هذا الطرف فينظر على ذلك قد صار
أحالة هذه القضية بإفادة من حضرة قاضي أفندي المديرية بتاريخها ٢٤ رجب سنة
١٣٠٣ مضمونها أن الشقة مرفوعة بصورة الدعوى المقامة على بن حضرة نائب أفندي
المديرية ولا شبهة الام عليه فيها كتب منه لحضرة مفتي أفندي المديرية بطلب الإفادة
عن الحكم الشرعي وأجاب حضرة بمجااب به وبعرضها على مسامع سيادتك تعلم
الصفحة (أجاب) بعد إحاطة حضرة مفتي أفندي المديرية بما تضمنه جوابه
المسطران على هذه الصورة لا يحتاج المحال للاستفتاء من هذا الطرف ويكتفي المحال
بذلك بل بينة الطلاق الثلاث مقبولة ولو اعترفت المرأة في دعواها أنها كانت معاشرة
لخلتها المذكورة ومعاشرة الأزواج اذ لا يمنع ذلك من قبول شهادة الحسبة اذ لم ينقض
على الشهود أنهم أنروا وشهادتهم بالبينة بعد علمهم بها وبالمعاشرة معاشرة الأزواج
بعد ما بلاعد ونسبة أيام فأكرو بحجوع علمهم بكونها في منزله الذي طلقت فيه لا يمنع
من قبولها كما لا يخفى ولما في الخاتبة من باب ما يبطل دعوى المدعي مرة ٢٦٤ طبع امرأة
ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثا وأقامت البينة والزواج يجعدهم ادعى الزوج أنه قد
تزوجها بعد ما اعترفت أنها تزوجت بالخل ويحل له نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع
لأنه بهذا الدعوى ادعى عليها التناقص في دعوى المحرمة وفيها لا يشترط دعوى المرأة
لقبول البينة ولا تسمع عليه ادعى التناقص انتهى والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة
من قاضي المصورة ومؤرخة ١٩ ل سنة ١٣٠٣ ل شرعاً على صورته أفعه ما صلها
دعوى حدة قاصر بن لامها في حصانها للزوج أمهما أجنبيتهما بعد انقضاء عدتها
من أبيهما وبأنها ما في حصانها مائة وثلاثة عشر ربالاً لمهما أجرة العصابة ونفقة
للصغير بن نسباً أمعيناً وان الأب تراضى مع المحدة على أن يؤدي لها مثل ما ذكره فظهر
نقتهما وأجره حصانها لهما وكل أنصابه لجمدة بذلك يعدس يوم إلى آخر حتى تجدها

عليه الى الآن كذا عن سنة وعشرين شهرا من ١٠ شعبان سنة ١٣٠١ الى يوم تاريخه
 ١٧ شوال سنة ١٣٠٣ وان هذا المدي عليه تمتع من اداء ذلك اليها بدون وجه
 شرعي وطالبته بمثل ما تمجد عليه من النفقة واجرة المحضنة المذكورين ليكون هذين
 الولدين في حضانتها الى الآن وسألت سؤاله عن ذلك فلما سئل اعترف بما ادعته على
 التفصيل وياتنقل حضانتهم اليها وانكر رضاه والتزامه بدفع النفقة واجرة المحضنة
 للخدمة وحضانتهم لهما من حين زواج ابنتها وعترف ان ولديه المذكورين كانا يقيمان
 عنده بالناهار وهو قائم بترتيبهما وخدمتهما والافتاق عليه ان ينفق عليهما وكسوة
 ونحو ذلك وكانا يديان عنده جدتهما هذه المدعية من حين زواج امهما الى الآن
 ولم يدفع لهما شيئا من نفقتهما وحاصل الاقادة المذكورة بعد سماع هذه الدعوى ومشاورة
 حضرة مفتي المديرية فيها افاد بان دعوى النفقة الماضية لا تكرر من شهر من جدته
 الصغيرين المذكورين لا تسع مشرعان النفقة فرصت للحال وهي تنقضي بمضي المدة
 ولما اوردنا عليه ما في الاحوال الشخصية من ان النفقة المفروضة للزوجة على زوجها
 لولدها الصغير منه نهى في حكم فقة الزوجة لا تسقط بمضي شهرا كثر بعد القرض ولو
 غير استداقة بأم القاضي وعليه على النفاة الآن وهو الارضي بخلاف سائر المحارم لم
 يسلم ذلك وحيث اشبه الام عاينافرجاؤنا افادة المحكم في هذه الحادثة وما عاينافرجاؤنا
 من بدل الفصل وبزوال الشكر (اجاب) جنس هذه المسئلة لا يشبهه ولا يشبهان
 لما ذكرتموه في شرحكم من عمل القضاء الآن بل من زمن لا يدرك اوله الاقران
 وفتاوى المساقى المصر بين ذوى العرفان وصرح به في الاحوال الشخصية بقصد
 المحصر فيما فيها من البيان وعولت الحكومة المصرية عليها في سائر الازمان وان
 حالته فتوى حضرة مفتي المديرية الآن فلا حاجة حيث شد الى زيادة بيان والله تعالى اعلم
 (سئل) بخطاب من حضرة مفتي مديرية بسوط مؤرخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٣٠٣ فيما
 يتعلق باعلام صادر من قاضي الاشمونين مضمونه ادعى حسين بن محمد بن مصطفى بن
 حمودة الخطيب من اهالى الاشمونين التابعة لقسم بلوى بمديرية بسوط على جبالى
 ابن محمد بن مصطفى بن حمودة الخطيب المذكور بان جدته المدي المرأة بدوية بنت
 خلية من نجي كانت تملك في حياستها الى وفاتها قطعة ارض عقار خالية البناء كائنة
 بناحية الاشمونين المذكورين بالجهة الغربية القبلية من يدرب ناء يعرف قديما
 يدرب الجمالة وحدها الآن يدرب الزفالة بالجهة الغربية منه وحدده بمحدود اربعة
 الفرى ينتهى لعقار ملك جمالى بن محمد المدي عليه هذا القبل لارض عقار متروكة
 عن المرحوم حمودة بن محمد الخطيب لورثته والشرقى لعقار متروكة عن والدى محمد بن
 مصطفى بن حمودة الخطيب لورثته والبحرى لعقار متروكة عن المرحوم منطاولى بن عطاء
 الكرىم بن محمد لورثته وما زال العقار المذكور فى ملك جدته بدوية المذكورة وتحت

بدها الى ان ماتت وانحصار رثتها في جد بن مصطفى بن جودة الخطيب والذي من غير
 شريك وتركت العقار المذكور ميراثا له ثم وضع يده عليه حتى مات وانحصار رثته في
 كل من اولاده المذكور الثمانية وبناته وسماهم منهم المدعى وزوجته وعترتهم من غير
 شريك وان العقار المذكور لهم بالارض عنه والآن واضح المدعى عليه جبالى هذا يده
 على ثلث العقار المذكور بالجمعة القرية منه يداخل التخيديم المذكور بغير طريق
 شرعى ويستحق فيه المدعى نصف وربع قيراط وثلثي سهم من قيراط من الثمانية
 قراريط الواضع يده عليها المدعى عليه هذا وطالبه برفع يده عن نصيبه وتسليمه له وسأل
 سؤاله عن ذلك وبسؤاله اجاب بتصديق المدعى على الوفاة وحصر الارث على هذا
 الوجه وان المورثة الاصلية التي هي جدته ام ابيه محمد المذكور كانت تملك العقار المدعى
 به وفي حياتها وصحتها ونفوذ تصرفاتها وهبتها وملكته ثلث العقار المذكور بالجمعة
 القرية منه بعد اقراره وتخليده وذكر حدوده الاربع المذكورة الا ان الشريك قال
 فيه انه لباقي العقار المذكور الموهوب منها ايضا الى جد بن مصطفى بن جودة والذين
 المدعى بهذا الموقوف عنه لورثته هبة صحيحة بلا مقابل وقعت بايجاب وقبول منه لنفسه
 وقد سلمته ذلك الموهوب فارضا غير مشقة قول ووضع يده عليه وانه تصرف فيه تصرف
 المالك في املاكهم وطلب سؤال حسين المدعى هذا عن ذلك ودفع تعرضه له وبسؤاله
 اجاب بالانكار لدعواه المبنية من جدته ومجد ذلك فطلب من جبالى هذا البينة
 الشرعية التي تشهد له طيق دعواه المبنية ووضع يده على الموهوب الى الآن فاحضر
 شاهدين فشهد كل على الاقرار طبق دعواه بوجه المدعى عليه وبوضع اليدوز كيا بعد
 الاعذار المدعى عليه فيه ما عدا عدم الطعن وبعد ثبوت وضع يد جبالى هذا على المدعى به
 وتخليفه اليمين الشرعية في ذلك حكم بعد الدعوى والجواب بالجلبى على حسين
 المذكور بن بوضع اليد وثبوت المبنية وملكته لما ذكر في وجه المدعى عليه حسين هذا
 بحضور المدعى والشهود وادام حسين بعدم التعرض لجبالى في ذلك ولما احل بعد ذلك
 وتقرر بهذا الاعلام منازعة حسين مع جبالى المذكورين في هذا الشأن ثانيا على قاضي
 قسم ملوى كتب منه الى مفتي سيوط يستتهم منه عن صحة هذا الاعلام من عدمه لهم
 بالهبة بدون الحكم بثبوت وفاة الراهبة ولا شهادة الشهود بها لغيره على بند ١٤ من
 لائحة انما حكم الشرعية القاضى بعدم سماع الدعوى بعد حكم الازام وتقرر بالاعلام
 مستوفيا شرطا اذا جدد ودفع بالاذكر للدفع في الدعوى الاولى وقرر مفتي سيوط
 الخطاب المذكور بتضمن انه باطلا لا عليه حصل فيه عنده اشتباه من وجوده منها ما ذكر لنا
 في التخيديم في دعوى حسين جد على جبالى محمد بن قوله القبل لارض عقار متروكة عن
 جودة بن محمد الخطيب ولم يصرح فيه بالحد ولا شهرة بالخطيب ثم اعقبه بقوله لورثته
 كما انه ذكر قوله لورثته في الحد الشرقي والبحري ومنها ما هو مسطر بالاعلام في تحديد

مدعى الهيئة فى الدعوى والشهادة على الوجه المذكور بالاعلام ومنها قوله بالاعلام
والآن واضع المدعى عليه جبالى هذا يدعى على ثبات العقار المذكور وانه بالمجھے القرية
منه بداخل التجديد المذكور فمسل يقال انه كان اللازم لتحديد قطعة الارض المتنازع
فيها حيث انها من المجھے القرية بداخل التجديد منفصلة عن باقى التجدد والمدعى به على
ما يظهر من سياق الدعوى لمسا هو مصرح به فى معتبرات المذهب فى تعريف الدعوى
الصحيحة ان يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر بمجاس الحكم دعوى تلزم الخصم لم اس
الامور وبمراجعة معتبرات المذهب وجد فى الفتاوى الممهدة من المحاضر والسيارات
مرة ٣٥٥ ضمن جواب ما يفيد انه لو ذكر فى التجديد الى ملك وورثة فلان فى صحة التجديد
بمختلف احوال لو ذكر من تركه فلان يصح حذافه ل يقال ان التجديد المذكور بالاعلام فى
هذه الحادثة المصرح فيه بقوله لورثته من باب اولى اى فى عدم الصحة لتصرحه فيه
بقوله لورثته ووجد ايضا فى الفتاوى المذكورة مرة ٤٦٢ ضمن جواب ما يفيد انه لو ادعى
وارث على رجل مدين لم يورثه فأقر المدعى عليه بالموت والورثة وانكر الحق محتاج
لأبناث الموت والورثة ليكون خصما فى اثبات الدين المصعوب بالينة كفى الثانية وغيرها
وان كان خصما فى التصليف ما لو كان المدعى عليه هو الميت بحضرة وادنه المقر بالورثة
وانا التجدد للحق لم يحتج لأبناث الورثة والموت مع الافرار بهما ويعلم ذلك ايضا
من الفتاوى المذكورة فى المحاضر والسيارات مرة ٤١١ وتوقف فى الاكتفاء بالتصديق
على الموت والورثة فى هذه الحادثة على الوجه المسافر بالاعلام ولا شبهة ذلك عليه أحاله
على هذا النصف مما لا يند ٢٢ من لائحة المحاكم هذا لمحصل خبره (أجاب) علم
ما بخطاب حضرتم هذا لحوال ان التصور المتصور فى دعوى حسين جد المدعى ارضا
عن جدته لم ابيده غير ضار فى هذه المسألة لان المدعى عليه وهو جبالى محمد ادعى بعد
نصا دقه سما على الموت والورثة ان هذه الجدة وهى نافذة التصرف وبحث له ثلثان
هذا العقار من المجھے القرية بعد افرازه وحدده بالتجدد المذكور فى دعوى حسين
جد المذكور والا انه ذكر فى الحد الشرقي انه لى باقى هذا العقار وذكر ان هذا الباقي
موهوب منها لوالد حسين المذكور يعنى المصعوب ارضه فيه وذكر انها وقعت باليجاب وقبول
منه لنفسه وانما سلمته هذا الموهوب فارغا غير مشغول وبقية لنفسه ووضع يده عليه
الى الآن وهو متصرف فيه وطلب دفع ترضاه فى ذلك وسؤاله عنه ولم اسئل حسين
عن ذلك انكر دعواه المبسطة فكلف اثباتها فأقام بيته مطابقة لهذه الدعوى فلو سلم
تصور دعوى حسين الاولى بالارث لا يضر فى صحة الثانية لوصدوت صحة فالتأنيث فى
الدعوى الاولى حسم الشبر تخفاب حضرتم غير مفيد لكن حيث اتحد التجديد فى
الدعوى الثانية مع التجديد فى الدعوى الاولى فى الحد القبلى والقرى والبغرى ولم
يذكر فى الحد القبلى اسم جد صاحب الحد حيث ذكر انه عقار مملوك عن المرحوم جودة

ابن محمد الخطيب قال فيه انه ان لم يتم بمحاذرك لا يكتفي بذلك التسري في هذا
 المذهب ويكون كماله اقصر على ثلاثة ودون الا كفاؤه بذلك اختلاف التصحيح واما
 قوله في كل من الحدود الثلاثة وهي القبل والشرق والجزى لعامة مورثين فلان
 المألفي لورثته قالوا ان هذا مثل قوله في من دأب من تركه فلان الذي قتل في الفتاوى
 المهدية صحة التعديده اذا افرق بين قوله من تركه فلان وقوله مورث عن فلان لورثته
 اذا لم يورث عن فلان لورثته ووتركه بخلاف قوله في التعديدين في كل مورث فلان اذ لم
 ينف فيه الحد الا الى الورثة لا الى المورث المعين وهم مجهولون جهالة فاحتمل اعم من
 كون ذلك تركه عن المورث المعين او لا فلذلك احيى فيه الاختلاف المذكور في خطاب
 حضر تكمن الفتاوى المذكورة ايضا واما عدم اقامة البينة على موت المورث والورثة
 فلا يضر هنا اذ لم تقم البينة لاثبات حق مجهود لا بخصومة من يدعى الموت والورثة
 عنه يدعون اقامة بينة على الموت والورثة انصرح فيه بأنه ليس خصما في اثبات هذا الحق
 المجهود بالبينة دون ذلك بل هو من قبيل دعوى اثبات حق على ميت في وجه وارثه المقر
 بالموت والورثة فهذه الوجه وهو الذي توقف في صحة هذا الاعلام من حيثية قاضي ملوى
 لا ينف عدم صحة فحصل من هذا ان المورثين على الا كفاؤه مذكور ثلاثة من الحدود الذي
 هو اصل المذهب خلافا لفر الذي وضع النزاع في الاقامة بقوله في هذا المقام تمت صحة
 الاعلام فيجوز تطبيق المحادثة في بند ١٢ من النسخة لها كم المراجعة المصادرة
 للحكام والله تعالى الموفق لمساها الاتمام على اقوام نظام وارثي احكام والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (سئل) باقائه من قاضي قسم طهارت يوم مؤرخة ١٦ صفر
 سنة ١٣٠٤ عن حكمه رافعة ارسل مورثها مع اقاذه حصل له فيها اشتباه ولقي المدعية
 المذكورة واحالها على هذا الطرف وروغب الافادة عما سئل عنه المنع المذكور
 ومضمون تلك الصورة المقتضى في ١٣ الشهر المذكور انه ادعى لديه محمد أبو جلال بن
 محمد جلال بن اسمعيل بن يحيى أبو جلال من دم مورث البعيرة المقيم الان بابا وای الزمان
 فيوم على الرجل المكلف محمود بن محمد بن الطيب بن عبد العليم يوسف من أهالي
 ابش او ای المرقومة الحاضر لديه المعروفان بان مورث المدعي عليه المذكور اباة محمد
 الطيب المذكور كان يملك قطعة ارض كنفاسا ويا كاتنة بالناحية المذكورة وبنيها
 وحدها محمد بن اشرعيا وان مورثه المذكور حال حياته وصحته وجوازه تصرفاته باع
 بطوعه واختياره ولذي جبع القطعة الارض المذكورة بين حدره خمسة قروش ودينار
 واقضه الثمن من مال المدعي فقبضه معه ونخل بينه وبين الارض المذكورة وساطعه على
 قبضه ما منه قبضه بايادهم ثم مات ابائهم المذكور عن ورثته وهم زوجاته وعرفها واولاده
 هم محمود المدعي عليه ومحمد وعلي وأوصيهم ولا وارث له سداهم كالحكم بذلك شرعا في
 محكمة قسم طهارت المذكورة حسب المقييد بمقتضايات تاريخ غرة ربيع الثاني سنة

مطلب التاخر ان
 التعديد بالمرث عن
 فلان لورثته مثل تركه
 فلان في الصحة
 مطلب في صحة التعديد
 بملك وورثة فلان اختلاف
 مطلب فرق بين اثبات
 حق للبينة بالبينة وعليه
 بخصوصية من يدعى
 الورثة والمورث ومقر
 بهما بدون اقامة بينة
 عليها

١٣٠٣ فقام بمحو هذا المدعى عليه بأرضه في وضع يده على الأرض المذكورة بغير حق
 وطالبه بمنع تعرضه له وسأل سؤاله فاستل المدعى عليه عن دعوى المدعى فأجاب
 بالانقراض بدعوى المدعى جميعا غير أنه ذكر أن الثمن في هذا البيع سبعون قرشا وانما وبأنه
 بعد ذلك تنازل المدعى عن الأرض لاني المدعى عليه فوضع يده عليه إلى أن مات عن
 ورثته المذكورين في الدعوى فوضعنا يدنا عليها فخرنا القاضي المذكور بقى المدعى
 أفادته في ٤ من المذكرة وورعى هذه الصورة لمحصل الاشتباه في أنه قبل
 يعتبر ما يلباه المدعى عليه من تنازل المدعى لايه بعد الشراء بالثمن الذي أقر به المخالف
 للذي ادعاه المدعى فدعاو يعتبر ذلك أقالة ببيع ولأنه تبرع لعدم استيفائها مباشرة
 الشرعية وتطلب البتة المدعى على وضع اليد أولا ويحكم على المدعى عليه بموجب
 قراره في نصيبه فقط أو يكون ذلك من قبيل المنازعة في الثمن فتطلب البتة من المدعى
 فإن قامت وشهدت طبق دعواه أو زكيت يحكم على المدعى بالبيع بالثمن الذي ادعاه
 المدعى في وجه وارثه المدعى عليه لا تنصاه خصما عن بقية الورثة أم ماذا يكون
 الاجراء الأمل التكرم بالأفادة فأفاد المدعى عليه بمحصل الاشتباه وطلب القوي من
 هذا الطرف (أجاب) التنازل هو الفراغ والامقاط فإذا اضيف إلى الأعيان لا يصح
 غيب أقر المدعى عليه بدعوى المدعى شراءه من مورثه الأرض المدعاه وقبضه المبيع
 باقباض البائع ودفعه الثمن إليه حال صحته وإن اختلفا في قدره فمجرد دعوى المدعى
 عليه تنازل المدعى عن تلك الأرض لاني المدعى عليه فوضع يده عليها بعد ذلك لا يفيد
 لما تقدم فيمنع من الماء رصته حيث كان المدعى طلب في دعواه مجرد منع المعارضة بناء
 على أنه واضح يده أي المدعى على الأرض وهذا بالنسبة للمدعى عليه مقتضاة دون بقية
 الورثة مما علمه بأقراره ما لم يأت بجواب مفيد فيترتب عليه مقتضاة وأما الأقالة فهي رفع
 البيع ونقصه بالفتن ماضيين وهذا ركنها أو أحدهما من قبيل كافتى أي البيع فقال
 أفتلك وتصح أيضا بفتنك وتركت وتاركت ورفعت أي البيع والتعاطى ولو من
 أحد الجانبين كالبيع هو الصحيح وتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو كان القول
 فلا وهنا على مقتضى دعوى المدعى عليه لم يوجد الفراغ المشتري لطلب ثم عن عين
 الأرض فلم يوجد قول يفيد فسخ العقد الباقي ولا التعاطى من الجانبين أو أحدهما المبني
 على مقدمة تدل على قصد فسخه الذي هو شرط في انعقادها وبالله تعالى أعلم (سئل)
 بأفادة من قاضي ومفتي دعيما مضمونها طلب الاطلاع على صورة المرافعة والمحكم
 الصادر من قاضي دعيما المذكور وما أجاب به حضران أرباب المجلس العلمي بمحكمة
 مصر أولا وثانيا بأن عدم صحة الدعوى بسبب عدم صحة التثديد حيث ذكر فيه أنه لأرض
 بيد فلان الفلاني وأنه لا يترامى لها بالتثديد بأس لان انه عرف الجاري بجهة دعيما في سائر
 المرافعات الصادرة عليها الأحكام قد عينا حديثا كقوله مقول ولما سماه سجلات محكمة هذه

سنة صفر

١٣٠٤ ٢٠

المجته ان اليد متى اطلقت تنصرف ليد المالك لا ليد ايجار ولا عارية وان قصد من التعديد
التعريف ومنع المجتهالة اذا كان الممان هكذا فلا يرى باس بهذا التعديد وانه صحيح
والمحكم المبنى عليه صحيح ايضا ورضا الاجابة عما يستصوب (اجاب) علم ما تدون
بهذه الافادة والذي رؤي بهذا الطرف انه لا يكتفي في التعديد ذكر كونه لارض في بدفان
الاذا كانت ارضا لا يدري مال كها او كون الحاربي بجهة دمية ما في سائر المرافعات الصادر
عليها الاحكام قديما وحديثا الاكتفاء في التعديد بذكر اراض في بدفان الفلاني
لا يفيد ان الندمى اطلقت تنصرف ليد المالك اطلاقا بما يجوز ان يقال ان الارض في
يد فلان وتكون في يده بالاجارة او بالعارية مثلا فلا يصح ما هو جار مع التساهل جهة وبناء
على ذلك فلا يحدو حضور المتخاصمين واعادة الدعوى فاذا اوضح المدعي ما ذكره في الحدود
بذكر اسماء الاكها ونسبهم وصحت الدعوى وسئل المدعي عليه فبعد تعادلتها
الشهود المذكورين مع التوضيحات اللازمة لجهة الشهادة وهذا استيفاء اللازم يصدر
الحكم الشرعي ما لم يوجد ما يمنع الحكم بوجه شرعي والعلومية تكرر والله تعالى اعلم

تمت الفتاوى والمقدمات بحمد من تنب نعمته الصالحات والصلاة
والسلام على من هو الانبياء اختتام صلى الله تعالى وسلم
عليه وعلى آله وصحبه وكل منتم اليه

(تقرضا سابق حلبة الرهان في مضمار بديع المعاني والبيان
على أحياء الطروس بعقوده الجوهرية حضرة العلامة
الشيخ محمد النسي وفي المالكي أحمد أفاضل
العلماء الأزهريه)

(بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب)
بعد حمد من فقه في الدين من اختاره وهداه والصلوة والسلام على نبيه محمد الامين وآله
وصحبه ومن والاه أقول سبحان من خص من اسعدته الهداية بالوصول الى سبل الرشاد
وجعل ثناء من قصر من اسعفته العناية على بلوغ الاماني والحصول على أجل مراد
حتى فازوا بما فازوا به من لطائف الطرائف وتحفوا بما تحفوا به من عوارف المعارف
وكيف لا وقد لاج من مؤلفاتهم هذا الكتاب الذي هو أسنى من البدر في الغيايب
واسنى في أوج الشرف الثابت من ثواب الكواكب كتاب فتاوى تحقيقاته شريفة
شرقه وتخيقاته لطيفة أنيقه تقر بهجته العيون لما حوى في النقه وكتبه وأبواه من
طرائف نظرائف الفنون كتاب تسرب في فقه الامام الاعظم نفائس النفوس وتزهر
من ثمرات افانده سطور الطروس فكم حوى من رفائق وكم تضمن من دقائق شريف
المباني شريق المعاني عجائبه ما شمل عليها كتاب ورواؤه بدائع ما خرجت عن كونها
والطلاب وقرائده فوائده تزدري بالدر النظيم ورواؤه بدائع ما خرجت عن كونها
الصراط المستقيم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ولعمري
ان هذا الكتاب جدير بأن يرقم بالتور على صفحات تصور المحور لكشفه عن وجه
مخدرات المسائل كل نقاب وقضيه من مغلقات المشكلات ما أهدى لنور الافكار
العب العباب ولا غرابه ان ازدرى البحر والنهر واغنى عن الدر المختار ورد المختار
وكان هو النقاية والوقاية والكفاية وقام في مذهب أبي حنيفة النعمان قيام
الكتاب والسنة للدين الذي أظهره الله على سائر الأديان فهو لامة الاكمل
والفاضل الامثل المجهذ اللوذعي والحقق المدقق الاممي من شهدت له معارفه
وعوارفه بأنه مجبهة الفضل غره وأخرت لطائفه وقضائه بأنه لعيون فضلاء العصر
بالمصر قره من قلندون ليعنى الاقتاب بالديار المصرية والمشيئة الأزهريه العزيز الوفا
حين قلدهما وألبسهما من حلل الفقار اذ ذلما ألبسهما فشهريته عن ذكر أو صافه نفي
مولا نورة عيننا الامام محمد العباسي المهدي المحنفي المحفي لازال للانام ناعما وللامة
المحمدية بالحق سيغا فاطما آمين ولما أن وفقت على تمام طبع فتاويه هذه الجامعة
من مطارف المعارف طرفا الاتخذة من زيتي التعقيق والتدقيق طرفا قلت وما أنا
من يقول ولا في هذا الميدان يحول

سطح النور من شمس وأنجم * وبدا البشر في زمان التيسم

وعبي الإصلاح حيا ابتهاجا * ومناوى الفسلاح نادى بان قم
وانتهز فرصة التجاح انتقاها * بقاوى المهدي روح التكرم
ما سمعنا بثلها من قساوى * نافذات في بابها مثل أسهم
لا تجارى ولا تسارى بفقه * فهى للفقه عينه لا ناعنم
بخزى الله وبها كل خير * ونفى عنه باليقين التوهيم
ما طبع الكتاب قلت ارخ * فى قتاوى المهدي بطبع تقدم
١٣٠٤ سنة ٩٠ ٤٩٧ ٩٠ ٨٣ ٥٤٤

سنة ١٣٠٤

(تقریظ للفرير الفاضل واللوحى الكامل المحقق بآن ياقب

باسيد والسعد حضرة العلامة الشيخ سليمان العبد أحد

فضلاء مدرسى الجامع الاقهر لازال روض علومه باسم الزهر)

فتاوى التقي المهدي يزورها الطبع * الى مذهب النعمان حققها الرفع
لقد رقت معناها وراقت صباغة * وعت لنا طبعها فراق لها الطبع
تنفى بالاحكام فى كل مطلب * وترشدنا للشرع باجندا الشرع
وتؤثر احكاما وتشفع مثلها * فيجحد ما هذا بها الورق والشفع
يلوح عليه القبول علامة * بحق لها يزورها الجنس والتوع
حوت دررنا حولنا ضوء نورها * بكنز علاها قدز كالاصل والقرع
بنور قلب العارفين تمكفلت * وفى قلب كل المجاهدین لها صرع
هدايتة وافقت باخلاص نية * فعم بها الارشاد والفتح والنسج
كفاية طلاب العلوم وقاية * فتنف بها اسمعنا الشعر والسجع
أدار ذوو العرفان ولبسها * فأتى عليها معننا ذلك الصنع
فقلت لاهل الدين بالحق أرخوا * فتاوى التقي المهدي يزورها الطبع

١٣٠٤ سنة ٩٠ ٤٩٧ ٩٠ ٨٣ ٥٤٤

سنة ١٣٠٤

(تقریظ لکاتبه الغفر محمد قاسم)

ان اسنى ما تحلت به صدور الصالحين من عقدتين حمد الله تعالى الذى اطلع شمس
الائمة المهديين وزرع لهم فى الحقائق اعلاما تنويرها بعقيد شائهم واعلاما وانارهم
بحجة الفقه والفتوى فاستبان مناهج الغواية والتقوى والصلوة والسلام على من
ختم به عقد النبوة والرسالة المنزل عليه فى محكم الذكر يستقونون من الله يفتيكم فى
الكلالة سيدنا محمد كنز درر المنع والهداية ومعدن ثمر البساتين والعنايه ملقى
الابحر الخاضعة الزانوه ومبتع عين الشريعة الحنيفية السمعة الباهرة الذى جاء

يا تشوير المؤيد بالاسفاق وفتح القدير وعلى آله المغفورين من بعدهم الراثين بأوفى مجال
 والجاهة المتسبين من مثلكم سراج الوهاج مصابيح السكال (وبعد) فان أعلى الناس
 كعبا وأوفرهم ذكورا وأقربهم مقصدا وأصدقهم موردا وأرجهم فضلا
 وأسداهم شرفا ونبلا من تصدى لهم شرفه بعدما تقه وحزره ومهد قواعده وقيد
 شوارده وذلك مصاعبه وقرب مطالبه وأسرز دقائقه وأبرز حقائقه وعمر دمه
 وفرغ فتنه وصنف واجاد والف وأفاد فبلغ من المقاصد الجلية إحصاها وورد
 من الموارد الجلية إصفاها وإن من أخذ من ذلك بالحظ الوافر وضع فيه المثل كم ترك
 الأول الآخر من حلى أيجاد الطروس بتحقيقاته النفيسة السامية وأنبعث شمار علومه
 فأصبحت ذات شطوف دانه صاحب فصل الخطاب الذي طبق المفاسل والتناوى التي
 حكمها بين الحق والباطل فاصل وأوتى العلم لأن كلاله وساحب أذيال المعارف
 التي أقامت على فضله حجة قاطعة الدلالة تملأ صهوة العلوم وتاقدر ألوية المخطوق
 والمفهوم العلامة الامام والفهامة الممام من هولاء الأفاضل والمهدي سيدنا ومولانا
 الشيخ محمد العباسي الحنفى الحنفى المهدى لازالت رياض العلم بهامع علومه مزهرة
 بغيره ورباع القهم بانوار أفكاره مشرقه مستبهر فانه من عهد نشأته الشكر به
 عاكف على بذل جهده وهمة القوم به في اجتناء شمار أفتان النون والمعارف
 واقتناء نفائس الدقائق واللطائف الى ان سمى إلى أوج البراعة والالامعة وأحرز سبق
 في مضامير العلوم العقلية والنقلية طائفة باطالع سعده حاذما اليها أخذوا به ووجدوا
 ولها نشئة اعرفها من أنعم وموهبة سنية برز فيها وتخدم وتمايز بذلك وحصد
 ما هنالك فتاواه التي سارت مير الكوكبين ورفعت أعلامها بأرجاء المشرقين
 والمغربين بحيث صارت حجة قاطعة ومحجة بيضاء سطع من تصفح أبوابها
 ومطالبها وتدرى مصادرها ومواردها وجد فيها كثيرا من مشكلات المسائل توقف
 في حل عويصها بعض العلماء الأفاضل فأتى فيها أبده الله تعالى بما يشي الغليل وأورد
 التوضيح البصيرة وأبرز الدليل ولا غروا إذا كان ابن جديتها وصاحب جاهها وحوزتها
 هذا وإن لما سرحت طرفي في حداثات مبانيها وأجلت فكري في طرائق معانيها
 رأيت أن تضاق التعبير بضيق عن حصر ما حوت من التحقيق والتحرير لما حوت من
 بلاغة الجواب المستعمل على فصل الخطاب وبراعة العبارة ولطافة الإشارة
 وسهولة المنزع وعذوبة المترج

قوله وانها لتشتت الخ
 هو مثل وفي القاموس
 والتشتت بالكسر
 الطبع والعادة اه

قال في القاموس وهو
 ابن جديتها للعالماني
 وللدليل الهادي

في كل يوم تربل فائدة * احسن منها بما تقيددا
 ومن تكن هذمت لائقه * فانت منه في نعمة أبدا

ولما رتب أبوابها أحسن ترتيب على اسلوب يديع عجيب بعد تنقيح صارتها وتهذيبها
 اجل تهذيب بأدنى طبعتها وسابق إلى تعميم نفعها عصاة المعارف والأدب

وخلصه الامجاد ووالالباب اصحاب ادارة المطبعة الازهرية . لا زالت بعلى
همهم قاهرة بهيه . ولما تيج بدر طبعها في بروج الكمال قرنت بعن عاسنها وان لم
اكن من اهل ذالك الهال فقلت

افانيه تزهو بجمها الندى * ام الشمس هذي ام بدت طلعة البدو
ام الروضة الغناء تشدو وطورها * ام الزهر في الاسرار بسم الثغرس
ام البحر ابدي من جواهر حليه * فتاوى السرى المهدى نادرة الدهر
هو العلم الفرد الذي شاع ذكره * واضحت به الاقطار عاملة النشر
مقيم شعاع العلم بالحق والتقى * مقلد اجساد الطروس حلى الدر
فتاوى لها من شرع اجد شرعة * تقوم بنفسها لتعسل الى الجور
على مفرق الجوزاء لاح سناؤها * فقصادها تأتي من البحر والسمير
سماء علوم لا تغيب نجومها * ادة من ضل السبيل الى السير
لقد اشرفت في كل افق شمسها * فن امها يهدي الى منبع السبر
اذا انضم يوم الراهقة ظلامه * وحل جلاها ادركته يد العسر
هي الكثر كم ابدت لنا من ذخائر * تجل عن الاحصاء وتنبوع الحصر
هي البحر لكن نطق الدر لا الحصى * هي النهر الصافي شفاء صدى الفكر
وتنوير ابصار واسعاف قاصد * ورد مختار الى سبيل الحسب
حسدائق انما زودوا قطوفها * تبع جناها كل حسين بلا عسر
اذا رحسان الطبع احسان طبعها * مابقة منهم الى وافر الاجر
فلو انها في الطبع تعلى حقوقها * لحق لها منا الطبايع بالسبب
ففي كل سطر نظم قصيدة فرائد * وفي كل باب يانع الطلع والزهر
تجلى بها الطابع الجميل مؤرخا * فتاوى البها المهدى تهدي الى بحر

١ ١٩٧ ٣٩ ٩٠ ٤١٩ ٤٨ ٢١٠

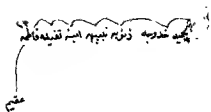
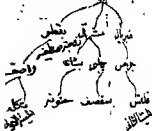
١٣٠٤

تم طبعها وحسن وضعها بالمطبعة الازهرية ذات الهاسن الزهرية بملاحظة
ذي التيم الحسان حضرة الملاح السيد محمد رمضان أحد اصحاب ادارتها
المجدين في حسن تصادفها ونهاتتها في اواضعه بان عام
اربع وثلاثمائة واثني من هجرة سيد ولد عدنان
صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه الكرام
ما تسميت الصبا حاملة ارجع منك
الحنان آمين

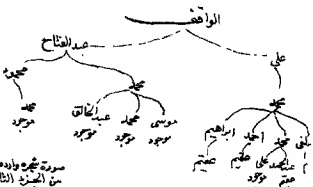
الالف من مؤرخا محسوبة
من التاويغ بناء على أن
ما وقع بعد الحناء بعده
كما هو واقع كثيرا في
كلام بعض الادباء

سورة شجرة ليل لها ثمرة كمثل بنة واشبه المودة
من الحسن السليم

بشائر روجت نام اولادها

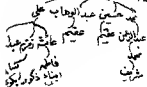


سورة شجرة واره حادتها بكتاب الوصف نمره ۱۰۲ من الجزء الثاني



سورة شجرة واره حادتها بكتاب الوصف نمره ۱۰۲ من الجزء الثاني

الواقف عبد القادر بن الحاج رجب الدهان
عقیم عبد الرحمن ابن الواقف



مودة تقسيم ولد: الخلفه عن سليمان انا ولد به بكتاب الفرائض بلخيرة السابع من ٣١ علم تقنين طوبقة ١٢٠٠

المؤيدان وطريقة على حساب القيراط

ماستیسس محمد و مخالفان اعظم

[illegible]

رقم	اسم	مبلغ	ملاحظات
١	أحمد	١٠٠	
٢	عبد	١٠٠	
٣	محمد	١٠٠	
٤	علي	١٠٠	
٥	إبراهيم	١٠٠	
٦	يوسف	١٠٠	
٧	حسن	١٠٠	
٨	علي	١٠٠	
٩	أحمد	١٠٠	
١٠	عبد	١٠٠	
١١	محمد	١٠٠	
١٢	علي	١٠٠	
١٣	إبراهيم	١٠٠	
١٤	يوسف	١٠٠	
١٥	حسن	١٠٠	
١٦	علي	١٠٠	
١٧	أحمد	١٠٠	
١٨	عبد	١٠٠	
١٩	محمد	١٠٠	
٢٠	علي	١٠٠	

۱- در سفر

[illegible][illegible]

من والدها

[illegible]

من ليلتين	٠٠	١٠	٢	١٥	٠٠	٠٠	٤٩	٤٩
زوج زواله	٠٠	١٠	١	٣	٠٠	٠٠	٥٦	٤١
أم صفيه	٠٠	١٠	٠٠	١٨	٠٠	٠٠	١٢	١٧
بن عبد الحميد	١	١١	٢	١٥	٠٠	٠٠	٣	٤
عبد الحميد وعلمه	١	١١	٢	١٥	٠٠	٠٠	٣	٤
والدته زبيدة	١	١١	٢	١٥	٠٠	٠٠	٣	٤

۵۲۹

4/10/2012

١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

